



جمهورية مصر العربية

مَحْكَمَةُ النِّقَضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية
ومن الدواسر الجنائية

السنة الثامنة والثلاثون

الجزء الثاني

من يونيو الى ديسمبر ١٩٨٧

القاهرة

الهيئة العامة للمواد الجنائية

مكتب

مطبعة بولاق

١٩٩٢

**الاحكام الصادرة
من الدوائر الجنائية**

جلسة ١ من يونية سنة ١٩٨٧

بقيادة السيد المستشار / محمد يونس ثابت نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد عبد المنعم البنا ، مسعد الساعى (نائبى
رئيس المحكمة) ، الصاوى يوسف وعادل عبد الحميد .

(١٢٨)

الطعن رقم ٤٤٣٥ لسنة ٥٥ القضائية

دعوى جنائية « وقفها » • استئناف « نظره والحكم فيه » • معارضة « نظرها
والحكم فيها » • حكم « بطلانه » • نقض « حالات الطعن » • الخطأ فى القانون •
بطلان • نيابة عامة •

وجوب وقف نظر استئناف النيابة للحكم الابتدائى الغيابى الصادر
على المتهم حتى يفصل فى المعارضة المرفوعة منه فى هذا الحكم • مخالفة الحكم
انطعون فيه ذلك • خطأ فى القانون •
مثال :

لما كان من المقرر انه مادامت المعارضة المرفوعة من المتهم فى
الحكم الغيابى الابتدائى الصادر عليه لما يفصل فيها فلا يجوز للمحكمة
الاستئنافية ان تنظر الدعوى بناء على استئناف النيابة هذا الحكم بل
يجب عليها فى هذه الحالة ان توقف الفصل فى الاستئناف حتى يفصل
فى المعارضة والا كان حكمها باطلا • لما كان ذلك ، وكان يبين من
محاضر جلسات المعارضة الاستئنافية ان الطاعن حضر ومعه محاميه
بجلسة ٢ من يونية سنة ١٩٨٢ وقرر أنه عارض فى الحكم الغيابى
الابتدائى وان الدعوى مازالت منظورة أمام محكمة أول درجة وطلب
اجلا لتقديم ما يدل على ذلك فأجلت المحكمة الدعوى لجلسة ٣٠ من
يونيه سنة ١٩٨٢ ثم لجلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٢ التى صدر بها
الحكم المطعون فيه كما يبين من حافظة المستندات المقدمة من الطاعن والمرفقة
بملف الطعن ان من بين ما اشتملت عليه شهادة رسمية صادرة من نيابة
أمن الدولة الجزئية مؤرخة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٨١ تفيد ان الطاعن

قد عارض في الحكم غيابي الابتدائي الصادر ضده بجلسته ٨ من فبراير سنة ١٩٨١ وتجدد لنظر معارضته جلسته ١٥ من مارس سنة ١٩٨١ وان المعارضة مؤجلة لجلسته ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ لضم المفسردات . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد نظرت الاستئناف المقدم من النيابة وقضت في موضوعه قبل الفصل في هذه المعارضة ، فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتطبيق القانون بإيقاف النظر في الاستئناف المرفوع من النيابة .

الوقائع

انهت النيابة العامة الطاعن بأنه لم يحتفظ بفواتير الشراء لسلعة محددة الربح . وطلبت عقابه بالمواد ٤/٥ ، ٧ ، ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ ، المادة ٣٠ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالمادتين ٣،٢ من القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ . ومحكمة أمن الدولة الجزئية بالقاهرة قضت غيابيا في ٨ من فبراير سنة ١٩٨١ بتغريم المتهم مائة جنيه . استأنفت النيابة العامة وعارض المحكوم عليه ولم يقض في معارضته . محكمة جنوب القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيابيا في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨١ وباجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى حبس المتهم سنة مع الشغل والنفاذ وغرامة ثلاثمائة جنيه والمصادرة . عارض المحكوم عليه وقضى في معارضته في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٢ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

قطع المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث ان مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه انه أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المحكمة الاستئنافية نظرت الدعوى وفصلت في

الاستئناف المرفوع من النيابة العامة عن الحكم الغيابي الابتدائي على الرغم من أنه قد عارض فعلا في هذا الحكم وتحدد لنظر معارضته جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨١ ، ومن ثم فقد كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن توقف نظر استئناف النيابة الى حين الفصل في المعارضة .

وحيث انه من المقرر انه مادامت المعارضة المرفوعة من المتهم في الحكم الغيابي الابتدائي الصادر عليه لما يفصل فيها فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية ان تنظر الدعوى بناء على استئناف النيابة هذا الحكم بل يجب عليها في هذه الحالة ان توقف الفصل في الاستئناف حتى يفصل في المعارضة والا كان حكمها باطلا . لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر جلسات المعارضة الاستئنافية ان الطاعن حضر ومعه محاميه بجلسة ٢ من يولييه سنة ١٩٨٢ وقرر أنه عارض في الحكم الغيابي الابتدائي وان الدعوى مازالت منظورة أمام محكمة أول درجة وطلب اجلا لتقديم ما يثبت على ذلك فأجلت المحكمة الدعوى لجلسة ٣٠ من يولييه سنة ١٩٨٢ ثم لجلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٢ التي صدر بها الحكم المطعون فيه كما يبين من حافظة المستندات المقدمة من الطاعن والمرفقة بملف الطعن ان من بين ما اشتملت عليه شهادة رسمية صادرة من نيابة أمن الدولة الجزئية مؤرخة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٨١ تفيد أن الطاعن قد عارض في الحكم الغيابي الابتدائي الصادر ضده بجلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٨١ وتحدد لنظر معارضته جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨١ وان المعارضة مؤجلة لجلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ لضم الأفراد . لما كان ذلك ، وكافت المحكمة الاستئنافية قد قطرت الاستئناف المقدم من النيابة وقضت في موضوعه قبل الفصل في هذه المعارضة ، فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتطبيق القانون بإيقاف النظر في الاستئناف المرفوع من النيابة .

جلسة ٢ من يونية سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار : فوزى أحمد المملوك نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة
ومحمد أحمد حسن ، محمود رضوان ، ورضوان عبد العليم .

(١٢٩)

(الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٥ القضائية)

امتناع عن تنفيذ حكم • موظفون عموميون • جريمة « أركاها » • قصد
جنائي • حكم « تسببيه • تسبب معيب » •
مجرد تراخي تنفيذ الحكم الى ما بعد الثمانية أيام المنصوص عليها
في المادة ١٢٣ عقوبات • لا ينهض بذاته دليلا على توافر القصد الجنائي •
القصد الجنائي في الجرائم العمدية • تطلبه تعدد ارتكاب الفعل
المسادي والنتيجة المترتبة عليه •

لما كان البين من الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه والمكمل
بالحكم المطعون فيه - انهما اقاما اداة الطاعن استنادا الى ما ثبت من
أن المدعى بالحقوق المدنية ، وهو موظف بمصلحة الضرائب التي يرأسها
الطاعن ، حصل على حكم من المحكمة التأديبية بسجلت الدولة بالفاء
قرار اداري صادر ضده ، ورغم اذاره الطاعن في الحادي والعشرين
من أكتوبر سنة ١٩٨١ بتنفيذ هذا الحكم فهو لم ينصبه الا في
الحادي والعشرين من يناير سنة ١٩٨٢ متجاوزا بذلك الأجل المحدد
في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات ، لما كان ذلك ، وكان هذا الذي
أورده الحكم الابتدائي والاستئنافي غير كاف للتدليل على ان الطاعن
قد قصد عدم تنفيذ الحكم الصادر لصالح المدعى بالحقوق المدنية ،
اذ ان مجرد تراخي تنفيذ الحكم الى ما بعد الثمانية الايام المنصوص عليها
في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات لا ينهض ، بذاته ، دليلا على توافر
القصد الجنائي وذلك لما هو مقرر من ان القصد الجنائي في الجرائم
العمدية يقتضي تعدد الجاني ارتكاب الفعل المسادي المكون للجريمة
كما يقتضي فوق ذلك تعدده النتيجة المترتبة على هذا الفعل •

الوقائع

اقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جناح المطارين ضد الطاعن بوصف أنه امتنع عن تنفيذ حكم صدر لصالحه ، وطلب عقابه بالمادة ١٢٣/٢ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وعزله وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة ايقافا شاملا كافة الآثار الجنائية وباتقضاء الدعوى المدنية بتنازل المدعى بالحقوق المدنية عنها . استأنف . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ . . . المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث ان مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة الامتناع عن تنفيذ حكم صادر لصالح المدعى بالحقوق المدنية فقد انطوى على قصور في التسبيب ، ذلك بأن لم يستظهر توافر القصد الجنائي في حق الطاعن ، الامر الذي يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الحكم الابتدائي - المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه - انها اقامت ادانة الطاعن استنادا الى ما ثبت من ان المدعى بالحقوق المدنية ، وهو موظف بمصلحة الضرائب التي يرأسها الطاعن ، حصل على حكم من المحكمة التأديبية بمجلس الدولة بالغاء

قرار ادارى صادر ضده ، ورغم اذاره الطاعن فى الحادى والعشرين من اكتوبر سنة ١٩٨١ بتنفيذ هذا الحكم فهو لم ينفذه الا فى الحادى والعشرين من يناير سنة ١٩٨٢ متجاوزا بذلك الاجل المحدد فى المادة ١٢٣ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان هذا الذى اوردته الحكمان الابتدائى والاستئنافى غير كاف للتدليل على أن الطاعن قد قصد عدم تنفيذ الحكم الصادر لصالح المدعى بالحقوق المدنية ، اذ ان مجرد تراخى تنفيذ الحكم الى مابعد الثمانية الايام المنصوص عليها فى المادة ١٢٣ من قانون العقوبات لا ينعض ، بذاته ، دليلا على توافر القصد الجنائى وذلك لما هو مقرر من ان القصد الجنائى فى الجرائم العمدية يقتضى تعمد الجانى ارتكاب الفعل المادى المكون للجريمة كما يقتضى فوق ذلك تعمد النتيجة المترتبة على هذا الفعل . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة ، وذلك دون حاجة الى النظر فى أوجه الطعن الاخرى .

جلسة ٣ من يونية سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ومحمد ممدوح سالم
ومحمد رفيق البسطويسى (نواب رئيس المحكمة) وسرى صيام .

(١٣٠)

(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٥٧ القضائية)

(١) مصادرة • عقوبة « العقوبة التكميلية » • مواد مخدرة • حكم « تسببه •
تسبب غير معيب » • نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل معناها » •
المصادرة فى حكم المادة ٣٠ عقوبات • ماهيتها ؟

عقوبة المصادرة المقررة بالمادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ •

نطاقها ؟

(٢) مصادرة • عقوبة « العقوبة التكميلية » • قانون « تفسيره » •

مراد الشارع بالنسبة للأدوات ووسائل النقل التى استخدمت فى ارتكاب
الجريمة هى تلك التى استخدمها الجانى لكى يستزيد من امكانيته لتنفيذ
الجريمة أو تخطى عقبات تعترض تنفيذها • تقدير ذلك • موضوعي •
انتهاء الحكم الى عدم مصادرة سيارة لم يكن لها دور أو شأن فى ارتكاب
الجريمة • صحيح •

١ - ان المصادرة - فى حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - اجراء
الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة قهرا عن صاحبها
وبغير مقابل ، وهى عقوبة اختيارية تكميلية فى الجنايات والجنح الا اذا
نص القانون على غير ذلك ، وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام
لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهى على هذا الاعتبار تدبير
وقائى لا مفر من اتخاذه فى مواجهة الكافة •

٢ - لما كان النص فى المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها على أن « يحكم

في جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة التي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة .

يدل على أن الشارع يريد بالأدوات ووسائل النقل التي استخدمت في ارتكاب الجريمة ، تلك الأدوات ووسائل النقل التي استخدمها الجاني لكي يستفيد من امكانياته لتنفيذ الجريمة أو تخطي عقبات تعترض تنفيذها - وكان تقدير ما اذا كانت الأدوات ووسائل النقل قد استخدمت في ارتكاب الجريمة - بهذا المعنى - انما يعد من اطلاقات قساضي الموضوع فان المحكمة اذ لم تقض بمصادرة السيارة المضبوطة تأسيسا على ما استظهرته من أنه لم يكن لها دور أو شأن في ارتكاب الجريمة ، لاتكون قد جانب التطبيق القانوني الصحيح .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : حاز وأحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (هيروين) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وأحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة، ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧/١ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٠٣ من الجدول الاول الملحق باعتبار ان احرار المخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعسفي أو الاستعمال الشخصي بمعاقبة المتهم بالسجن مدة ثلاث سنوات وبغريمه ألف جنيه والمصادرة .

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، ذلك بأنه لم يقض بمصادرة السيارة المضبوطة بالمخالفة لصريح نص المادة ٤٢ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة

١٩٦٦ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .
ومن حيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله
« ان تحريات الرائد رئيس وحدة مباحث قسم المنزة
وزميليه الملازم والملازم دلت على ان المتهم
. يحوز جوهرًا مخدرًا — وبعد اذن النيابة
العامة انتقل الرائد وزميلاه في حوالي الساعة ١٢ر١٥
من صباح الى تقاطع شارعي و .
. . . اذ علم ان المتهم سيتواجد هناك — وكنوا جميعا في سيارة
القسم حتى حضر المتهم في حوالي الساعة ١١ر١٥ صباحا ونزل من
سيارته فضبطه الرائد وفتشه ووجد في جيب سترته
الجانبى الأيمن علبة سجائر بها سبعة عشر لفافة من الورق بكل كمية من
الهروين وفي درج السيارة (التابلوه) علبة أخرى بها ثلاثين لفافة من
ذات المخدر وبلغ وزن الهروين المضبوط جميعه ٥/٨ جرام » . وبعد
ان أورد الحكم الأدلة التي أقام عليها قضاء بادانة المطعون ضده ، عاقبة
بالمواد ١/١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل
بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٠٣ من الجدول رقم ١ الملحق
لحيازته المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى ،
وأمر بمصادرة المخدر المضبوط عملا بالمادة ٤٢ من ذات القانون ،
وأورد في أسبابه بشأن عدم مصادرة السيارة المضبوطة قوله « أما السيارة
فلا ترى المحكمة محلا لمصادرتها ذلك لانه لم يثبت على وجه اليقين أن
المتهم استعمالها لذاتها في حيازة المخدر وانما جاء ذلك عرضا — شأنها
شأن ما يستخدمه في قضاء أغراضه الخاصة من مسكن وملبس وخلافه
لا تكون محلا للمصادرة أو أخفى فيها مخدر ، . لما كان ذلك ، وكانت
المصادرة — في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات — اجراء الغرض
منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة قهرا عن صاحبها
وبغير مقابل ، وهي عقوبة اختيارية تكميلية في الجنايات والجناح الا اذا
نص القانون على غير ذلك ، وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام

العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهي على هذا الاعتبار تقدير وقائي لامر من اتخذه في مواجهة الكفاة ، واذ كان النص في المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها على أن يحكم في جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة الوارد ذكرها في الجدول رقم ٥ وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة « يدل على أن الشارع يريد بالأدوات ووسائل النقل التي استخدمت في ارتكاب الجريمة ، تلك الأدوات ووسائل النقل التي استخدمها الجاني لكي يستفيد من امكانياته لتنفيذ الجريمة أو تخطي عقبات تعترض تنفيذها - وكان تقدير ما اذا كانت الأدوات ووسائل النقل قد استخدمت في ارتكاب الجريمة - بهذا المعنى - انما يعد من اطلاقات قاضى الموضوع فان المحكمة اذ لم تقض بمصادرة السيارة المضبوطة تأسيسا على ما استظهرته من أنه لم يكن لها دور أو شأن في ارتكاب الجريمة ، لا تكون قد جانب التطبيق القانوني الصحيح ويكون الطعن على غير أساس متعينا برفضه موضوعا .

جلسة ٤ من يونية سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / قيس الراى عطية نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / عوض جادو نائب رئيس المحكمة ، عبد الوهاب
الخياط ، صلاح عطية وعبد اللطيف أبو النيل

(١٣١)

الطعن رقم ٦٥٢٦ لسنة ٥٤ أنقضائية

- (١) دعوى جنائية « انقضاؤها » • دعوى مدنية « نظرها والحكم فيها » •
اختصاص « اختصاص المحاكم الجنائية » •

انقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم لا يسلب المحكمة الجنائية
اختصاصها بنظر الدعوى المدنية التابعة وعلى المحكمة أن تعرض لبحث عناصر
الجريمة وتوافر أركانها •

- (٢) دعوى مدنية « نظرها والحكم فيها » • خطأ •
مثال لتسبيب سائح لحكم بالتعويض في دعوى مدنية صادرة من محكمة
النقض •

١ - لما كانت الدعوى المدنية المائلة قد رفعت في مبدأ الأمر بطريق
التبعية للدعوى الجنائية فإن الحكم الصادر من هذه المحكمة بانقضاء الدعوى
الجنائية بوفاة المتهم لا يسلب اختصاصها بنظر الدعوى المدنية وعليها أن
تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون
لها في حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته إليه لترتب على ذلك آثاره
القانونية غير مقيدة في ذلك بقضاءها الأول •

٢ - من حيث أن واقعة الدعوى - في حدود الدعوى المدنية - تتحصل
في أن المتهم المرحوم «.....» أثناء قيادته لسيارته على الطريق الزراعي
مصر / اسكندرية متجها الى مدينة الاسكندرية ، كانت تسير امامه سيارة
يلتزم قائدها أقصى يمين الطريق ، كما كانت سيارة المجنى عليه المرحوم
«.....» تسير بجوار تلك السيارة ملتزما قائدها أقصى يسار الطريق ، فأراد
المتهم أن يتقدم السيارتين بالسير بسيارته في المساحة التي تفصل بينهما الا

ان هذه المساحة لم تسمح بمرور سيارته فانحرف بها يسارا حيث اصطدم مؤخرة الجزء الايسر فيها بالجانب الايمن لسيارة المجنى عليه ، فاندفعت السيارة الاخيرة بقوة الى الطريق المقابل المتجه الى القاهرة وانقلبت على جانبيها ، فحدثت بالمجنى عليه عدة اصابات بالرأس وباقي اجزاء الجسم أدت الى وفاته . ومن حيث ان الواقعة على النحو المتقدم ذكره ثبت صحتها ونسبتها الى المتهم المرحوم من أقوال ومن محضر معاينة مكان الحادث وتقرير المهندس الفنى بفحص السيارتين وأوراق علاج المجنى عليه فقد شهد بأنه كان يستقل السيارة قيادة المجنى عليه جالسا بالمقعد الامامى المجاور له والذي كان يسير بالسيارة ملتزما الجانب الايسر من طريق مصر/اسكندرية الزراعى ومتجها الى مدينة الاسكندرية ، وكانت سيارة نقل تسير بجوارها فى الاتجاه ذاته ملتزما قائدتها الجانب الايمن من الطريق فأراد المتهم أن يتقدم بسيارته هاتين السيارتين الا أن المسافة بينهما لم تسمح له بالعبور ، فانحرف بسيارته يسارا فاصطدم بمؤخرة الجزء الايسر منها بالجانب الايمن لسيارة المجنى عليه حيث انقلبت واستقرت على الطريق المقابل المتجه الى القاهرة وحدثت اصابات المجنى عليه التى أودت بحياته . وأضاف بأن حالة الطريق لم تكن تسمح لسيارة المتهم ان تتقدم السيارات التى امامها وانه اشار بيده للمتهم محذرا اياه حتى لايحاول المرور بسيارته بين السيارتين الا انه تمادى فى السير فوقع الحادث نتيجة خطئه . كما ثبت من محضر معاينة مكان الحادث ، ان الواقعة حدثت على طريق مصر/اسكندرية الزراعى ، وان سيارة المجنى عليه كانت متجهة الى مدينة الاسكندرية فصدمتها سيارة أخرى حيث فقدت توازنها واتجهت ناحية اليسار فى الطريق المتجه الى القاهرة وأتلفت بعض الشجيرات المنزرعة وسط الطريق لمسافة ١٦ خطوة ثم انقلبت واستقرت على هذا الجانب من الطريق . كما تبين من مطالعة التقرير الفنى الخاص بفحص السيارتين ، ان سيارة المتهم تحمل رقم ملاكى اسكندرية وبها تلفيات عبارة عن كسر بالفانوس الخلفى الايسر واثار تصادم بالجهة الخلفية اليسرى ، وان سيارة المجنى عليه تحمل رقم ملاكى بحيرة وبها تلفيات بمؤخرتها وكسر الزجاج الامامى والخلفى وتطبيق صاج

سقفها وكسر المساعدين الايمن بسبب انقلابها كما يوجد بها تلف بالفانوس الايمن • وثبت من مطالعة أوراق علاج المجنى عليه ان به عدة كسور وجروح بالرأس وباقى اجزاء الجسم وحدثت وفاته بسبب تلك الاصابات • ومن حيث ان المتهم مثل بجلسات المرافعة امام هيئات أخرى وانحصر دفاعه على أنه كان يقود سيارته على طريق مصر/اسكندرية الزراعى متجها الى الاسكندرية وملتزما الجانب الايمن من الطريق حيث فوجئ بسيارة تصطدم بسيارته من الخلف وتدفعها الى الامام وبعد ان استطاع التحكم فى عجلة القيادة لم يشاهد السيارة الاخرى ولم يتبين طريقها فواصل سيره الى الاسكندرية حيث قام باصلاح سيارته • وأشهد زوجته على هذا الدفاع والتي ايدته فى اقواله • والمحكمة لا تثق بهذا القول لانه ضرب من الدفاع قصد به الافلات من الاتهام خاصة وانه يتعارض مع ماديات الدعوى وأقوال الشاهد التي وثقت بها المحكمة واطمأنت اليها • ومن حيث انه بذلك يكون قد وقر فى وجدان المحكمة وثبت لديها على وجه اليقين ان المتهم اخطأ حين حاول ان يتقدم بسيارته السيارات التى امامه دون أن يسمح له الطريق بهذا التقدم ، فاصطدم بالسيارة التى كان يستقلها المجنى عليه حيث انقلبت ونتج عن هذا التصادم حدوث الاصابات الموصوفة بأوراق علاجه والتي أودت بحياته ، ومن ثم فان أركان المسئولية التقصيرية المنصوص عليها فى المادة ١٦٣ من القانون المدنى من خطأ وضرر وعلاقة سببية تكون قد توافرت فى الدعوى ويلزم لذلك اجابة ورثة المجنى عليه الى طلبهم بالزام ورثة المتهم بأن يؤدوا لهم من مال وتركته مورثهم المرحوم تعويضا مؤقتا قدره ٥١ جنيها جبرا لما أصابهم من ضرر أدبى ومادى يتمثل فيما نالهم من آلام بسبب فقد مورثهم وحرمانهم من رعايته لشئون حياتهم مع الزامهم بالمصاريف المدنية •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة بأنه أولا : تسبب خطأ فى موت وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم مراعاته للقوانين والقرارات بأن قادسيارة بحالة

تعرض حياة الاشخاص للخطر فصدت السيارة قيادة المجنى عليه وأحدثت به الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته . ثانيا : قادت سيارة بحالة تعرض حياة الاشخاص والاموال للخطر . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات ومواد القانون رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ . وأدعى والد المجنى عليه عن نفسه وبصفته مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح كفر الدوار قضت حضوريا عملا بمسواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل مع ايقاف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليه . ومحكمة دمنهور الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الاستاذ المحامي عن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وبتاريخ قضت هذه المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية الى محكمة دمنهور الابتدائية لتفصل فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين . والمحكمة الاخيرة - بهيئة أخرى - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم عليه في هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) وبجلسة قضت المحكمة أولا : باتقضاء الدعوى الجنائية بوفاة الطاعن ثانيا : بقبول الطعن شكلا - فيما يتعلق بالدعوى المدنية - وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة لنظر الموضوع .

الحكمة

من حيث ان الدعوى المدنية الماثلة قد رفضت في مبدأ الامر بطريق التبعية للدعوى الجنائية فان الحكم الصادر من هذه المحكمة باتقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم لا يسلب اختصاصها بنظر الدعوى المدنية وعليها أن

تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته إليه لترتب على ذلك أنساره القانونية غير مقيدة في ذلك بقضاءها الأول .

ومن حيث أن الاستئناف استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث أن واقعة الدعوى - في حدود الدعوى المدنية - تتحصل في أن المتهم المرحوم أثناء قيادته لسيارته على الطريق الزراعي مصر / اسكندرية متجها الى مدينة الاسكندرية ، كانت تسير امامه سيارة يلتزم قائدها أقصى يمين الطريق ، كما كانت سيارة المجنى عليه المرحوم تسير بجوار تلك السيارة ملتزما قائدها أقصى يسار الطريق ، فأراد المتهم أن يتقدم السيارتين بالسير بسيارته في المساحة التي تفصل بينهما إلا أن هذه المساحة لم تسمح بمرور سيارته فانحرف بها يسارا حيث اصطدم مؤخرة الجزء الأيسر فيها بالجانب الأيمن لسيارة المجنى عليه ، فاندفعت السيارة الأخيرة بقوة الى الطريق المقابل المتجه الى القاهرة وانقلبت على جانبيها ، فحدثت بالمجنى عليه عدة إصابات بالرأس وباقي أجزاء الجسم أدت الى وفاته . ومن حيث أن الواقعة على النحو المتقدم ذكره ثبتت صحتها ونسبتها الى المتهم المرحوم من أقوال ومن محضر معاينة مكان الحادث وتقرير المهندس الفني بفحص السيارتين وأوراق علاج المجنى عليه . فقد شهد بأنه كان يستقل السيارة قيادة المجنى عليه جائسا بالمفعد الأمامي المجاور له والذي كان يسير بالسيارة ملتزما الجانب الأيسر من طريق مصر / اسكندرية الزراعي ومتجها الى مدينة الاسكندرية ، وكانت سيارة نقل تسير بجوارها في الاتجاه ذاته ملتزما قائدها الجانب الأيمن من الطريق فأراد المتهم أن يتقدم بسيارته هاتين السيارتين إلا أن المسافة بينهما لم تسمح له بالعبور ، فانحرف بسيارته يسارا فاصطدم بمؤخرة الجزء الأيسر منها بالجانب الأيمن لسيارة المجنى عليه حيث انقلبت واستقرت على الطريق المقابل المتجه الى القاهرة وحدثت إصابات بالمجنى عليه التي أودت بحياته .

وأضاف بأن حالة الطريق لم تكن تسمح لسيارة المتهم ان تقدم السيارات التي امامها وانه اشار بيده للمتهم محذرا اياه حتى لا يحاول المرور بسيارته بين السيارتين الا انه تمادى في السير فوق الحادث نتيجة خطئه . كما ثبت من محضر معاينة مكان الحادث ، ان الواقعة حدثت على طريق مصر/اسكندرية الزراعى ، وان سيارة المجنى عليه كانت متجهة الى مدينة الاسكندرية فصادمتها سيارة أخرى حيث فقدت توازنها واتجهت ناحية اليسار فى الطريق المتجه الى القاهرة وأتلفت بعض الشجيرات المنزرعة وسط الطريق لمسافة ١٦ خطوة ثم انقلبت واستقرت على هذا الجانب من الطريق . كما تبين من مطالعة التقرير الفنى الخاص بفحص السيارتين ، ان سيارة المتهم تحمل رقم ٠٠٠٠ ملاكى اسكندرية وبها تلفيات عبارة عن كسر بالفانوس الخلفى اليسر واثار تصادم بالجهة الخلفية اليسرى ، وان سيارة المجنى عليه تحمل رقم ٠٠ ملاكى بحيرة وبها تلفيات بمؤخرتها وكسر الزجاج الامامى والخلفى وتطيق صاج سقفها وكسر المساعدين الايمن بسبب انقلابها كما يوجد بها تلف بالفانوس الايمن . وثبت من مطالعة أوراق علاج المجنى عليه ان به عدة كسور وجروح بالرأس وباقي اجزاء الجسم وحدثت وفاته بسبب تلك الاصابات . ومن حيث ان المتهم مثل بجلسات المرافعة امام هيئات أخرى وانحصر دفاعه على أنه كان يقود سيارته على طريق مصر/اسكندرية الزراعى متجها الى الاسكندرية وملتزم الجانب الايمن من الطريق حيث فوجى بسيارة تصطدم بسيارته من الخلف وتدفعها الى الامام وبعد ان استطاع التحكم فى عجلة القيادة لم يشاهد السيارة الاخرى ولم يتبين طريقها فواصل سيره الى الاسكندرية حيث قام باصلاح سيارته . وأشهد زوجته على هذا الدفاع والتي ايدته فى اقواله . والمحكمة لا تتق بهذا القول لانه ضرب من الدفاع قصد به الافلات من الاتهام خاصة وانه يتعارض مع ماديات الدعوى وأقوال الشاهد ٠٠٠٠٠ التى وثقت بها المحكمة واطمأنت اليها .

ومن حيث انه بذلك يكون قد وقر فى وجدان المحكمة وثبت لديها على وجه اليقين ان المتهم اخطأ حين حاول ان يتقدم بسيارته السيارات التى

امامه دون أن يسمح له الطريق بهذا التقصم ، فاصطدم بالسيارة التي كان يستقلها المجنى عليه حيث انقلبت وتنتج عن هذا التصادم حدوث الاصابات الموصوفة بأوراق علاجه والتي أودت بحياته ، ومن ثم فإن أركان المسؤولية التقصيرية المنصوص عليها في المادة ١٦٣ من القانون المدني من خطأ وضرر وعلاقة سببية تكون قد توافرت في الدعوى ويلزم لذلك اجابة ورثة المجنى عليه الى طلبهم بالزام ورثة المتهم بأن يؤدوا لهم من مال وتركته مورثهم المرحوم تعويضا مؤقتا قدره ٥١ جنيها جبرا لما أصابهم من ضرر أدبي ومادى يتمثل فيما نالهم من ألام بسبب فقد مورثهم وحرمانهم من رعايته لشئون حياتهم مع الزامهم بالمصاريف المدنية .

جلسة ٤ من يونيو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / قيس الراى عطية نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة ، عوض
جادو نائب رئيس المحكمة ، صلاح عطية وعبد اللطيف أبو النيل .

(١٣٢)

الطعن رقم ٧٣٨٦ لسنة ٥٦ القضائية

(١) أحداث • محكمة الأحداث « تشكيلها » • نقض « أسباب الطعن » • ما يقبل
منها • حكم « بطلانه » • بطلان •

تشكيل محكمة الأحداث من قاض يعاونه خبيران أحدهما على الأقل
من النساء •

وجوب حضور الخبيرين وتقديم تقرير عن حالة الحدث • أساس
ذلك ؟

خلو محاضر جلسات محكمة أول درجة والحكم من اسمي الخبيرين
وما يفيد حضورهما أو تقديمهما تقريراً • أثره : بطلان الحكم •

(٢) حكم « بطلانه » • بطلان •

بطلان الحكم • انبساطه حتما الى كافة أجزائه •

تأييد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي الباطل لأسبابه • أثره :
بطلانه •

١ - لما كان مفاد نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ في
شأن الأحداث - وما ورد بتقرير لجنة مجلس الشعب - ان محكمة الأحداث
تشكل من قاض يعاونه خبيران من الاختصاصيين أحدهما على الأقل من النساء
ويتعين حضورهما المحكمة وتقديم تقرير عن حالة الحدث من جميع الوجوه
ليسترشد به القاضي في حكمه تحقيقاً للوظيفة الاجتماعية لمحكمة الأحداث
والا كان الحكم باطلاً • وكان الين من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة
أول درجة انها خلت جميعاً من اسمي الاختصاصيين الاجتماعيين وما يفيد

حضورهما او انهما قدما تقريرهما كما خلا الحكم من ذلك أيضا ، ومن ثم يكون قد لحق به البطلان •

٢ - من المقرر ان بطلان الحكم ينسب أثره حتما الى كافة اجزائه - اسبابا ومنطوقا - وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي الباطل أخذا بأسبابه فانه يكون مشوبا بدوره بالبطلان لاستناده الى حكم باطل •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا: تسبب خطأ في موت كل من... و... وكان ذلك ناشئا عن اهماله ورعونه وعدم احترازه وعدم مراعاته للقوانين واللوائح وذلك بأن قاد جرارا بسرعة ورعونة وبدون حيلة ولم يتأكد من خلو الطريق فاصطدم بالمجنى عليهما واحدا اصابتهما التي أودت بحياتهما ثانيا : قاد جرارا بحالة تعرض حياة الاشخاص والاموال للخطر • وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨/١ من قانون العقوبات ومواد القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل... ومحكمة جنح احداث مركز اطسا قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١ ، ١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل عن التهمتين • استأنف المحكوم عليه • ومحكمة الفيوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف •

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ •

الحكمة

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمتي القتل الخطأ وقيادة جرار بحالة تعرض حياة الاشخاص والاموال للخطر قد شابه البطلان والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلت ديباجته ومحضر الجلسة التي صدر فيها من اسمي

الاخصائيين الاجتماعيين الواجب حضورهما بجلسته المحاكمة وفق المادة ٢٨ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث فضلا عن خلوة مما يفيد تقديم تقرير الباحث الاجتماعي أو تلاوته ما يعيه ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان النيابة العامة اقامت الدعوى الجنائية قبل الطاعن بوصف انه أولا : تسبب خطأ في موت كل من و ثانيا : قاد جرارا بحالة تعرض حياة الاشخاص والاموال للخطر وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات وقانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ولائحته التنفيذية . واذ ثبت لمحكمة أول درجة ان الطاعن حدث فقد عدلت القيد باضافة المادتين ١ ، ١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث وقضت حضوريا بتاريخ بحبس الطاعن ستة أشهر مع الشغل عن التهمتين . فاستأنف الحكم ومحكمة ثاني درجة قضت حضوريا بجلسته بتأييد الحكم المستأنف .

لما كان ذلك وكان مفاد نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ في شأن الاحداث - وما ورد بتقرير لجنة مجلس الشعب - ان محكمة الاحداث تشكل من قاض يعاونه خيران من الاخصائيين احدهما على الاقل من النساء ويتعين حضورهما المحكمة وتقديم تقرير عن حالة الحدث من جميع الوجوه ليسترشد به القاضى فى حكمه تحقيقا للوظيفة الاجتماعية لمحكمة الاحداث والا كان الحكم باطلا . وكان الين من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة أول درجة انها خلت جميعا من اسمى الاخصائيين الاجتماعيين وما يفيد حضورهما او انهما قدما تقريرهما كما خلا الحكم من ذلك أيضا ، ومن ثم يكون قد لحق به البطلان . لما كان ذلك وكان من المقرر ان بطلان الحكم ينسب أثره حتما الى كافة اجزائه - اسبابا منطوقا - وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائى الباطل أخذا بأسبابه فانه يكون مشوبا بدوره بالبطلان لاستناده الى حكم باطل بما يوجب نقضه والاحالة .

جلسة ٧ من يونية سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر ، ومسعود السعداوي ، طلعت
الأكياي ومحمود عبد الباري .

(١٣٣)

(الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٥٧ القضائية)

(١) نقض « التقرير بالطعن وايداع الأسباب » • ميعاده •

امتداد ميعاد الطعن بالنقض اذا صادف نهايته عطلة رسمية الى اليوم
التالي لنهاية هذه العطلة •

(٢) رشوة • اثبات « بوجه عام » • « شهود » • محكمة الموضوع « سلطتها في
استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى » • حكم « تسببيه » • تسبیب غير
معيب • نقض « أسباب الطعن » • ما لا يقبل منها •

حق محكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر
الدعوى • وأن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط
البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى •

(٣) رشوة • جريمة « أركانها » • قصد جنائي • حكم « تسببيه » • تسبیب
معيب •

القصد الجنائي في جريمة عرض رشوة لم تقبل • يتحقق بحمل
الموظف على الاخلال بواجبات وظيفته وأن يكون العطاء ثمنا لاستغلاله لها •

(٤) اثبات « شهود » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • حكم
« تسببيه » • تسبیب غير معيب •

تناقض أقوال الشهود أو تضاربهم في أقوالهم • لا يعيب الحكم • متى
استخلص الحقيقة منها بما لا تناقض فيه •

(٥) استيقاف • رجال السلطة العامة • اثبات « بوجه عام » • محكمة الموضوع
« سلطتها في تقدير الدليل » • حكم « تسببيه » • تسبیب غير معيب •

الاستيقاف اجراء يقوم به رجل السلطة العامة للتحرن عن الجرائم
وكشف مرتكبها اذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختيارا في موضع
الريب والظنون •

الفصل فى قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه • موضوعى •

مثال لتسبيب سائق فى اثبات توافر المبرر للاستيقاف •

(٦) رشوة • تلبس • قبض • حكم • تسببيه • تسبيب غير معيب •

اثبات الحكم أن الطاعن قام بعرض مبلغ الرشوة على رجل الشرطة
أثر قيام هذا الأخير باستيقافه حتى لا يتخذ ضده الاجراءات القانونية بسبب
ارتكابه جرائم مرور وتموين • أثره : تتحقق حالة التلبس ووقوع القبض
• صحيحا •

١ - من حيث ان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٨ من ديسمبر
سنة ١٩٨٦ وقد قرر الطاعن بالظعن فيه بالنقض بتاريخ ٧ من فبراير سنة ١٩٨٦
وقدم مذكرة بأسباب طعنه بذات التاريخ • ولما كانت المادة ٣٤ من القانون
رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الظعن امام محكمة النقض تنص
على وجوب التقرير بالظعن وايداع الاسباب التى بنى عليها فى ظرف أربعين
يوما من تاريخ الحكم الحضورى ، وكان هذا الميعاد ينقضى بالنسبة للحكم
المطعون فيه فى ٦ من فبراير سنة ١٩٨٧ بيد انه لما كان ذلك اليوم يوم جمعه
وهو عطلة رسميه ، ومن ثم فان ميعاد الظعن يمتد الى يوم ٧ من فبراير سنة
١٩٨٧ لما كان ذلك ، فان التقرير بالظعن وتقديم أسبابه يكونا قد تما فى
الميعاد القانونى ويكون الظعن قد استوفى الشكل المقرر فى القانون •

٢ - لما كان لمحكمة الموضوع ان تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة
وعناصر الدعوى ، وان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة
على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى اليه اقتناعها
وان تعرض عما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا الى
أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الاوراق •

٣ - لما كان الحكم قد دلل على أن العطفة عرضت من الطاعن على
المبلغ وهو مساعد أول بشرطه نجدة الاسكندرية • مقابل تفاضيه عن اتخاذ
الاجراءات القانونية قبله وأخر لارتكابهما مخالفة مرور وجريمة تموينية ،
ولكنها لم تقبل فان ذلك مما يتحقق معه حمل الموظف على الاخلال بواجبات

وظيفته وان العطاء كان ثمنا لاستغلاله لها وهو ما يتوفر به القصد الجنائي في تلك الجريمة كما هو معرف به في القانون .

٤ - لما كان تناقض الشهود أو تضاربهم في أقوالهم - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته ما دام الحكم قد استخلص الحقيقة من أقوال الشهود استخلاصا لا تناقض فيه .

٥ - من المقرر ان الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف . وهو أمر مباح لرجل السلطة العامة اذا ما وضع الشخص نفسه طواعيه واختيارا في موضع الريب والظن . وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحري والكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولما كان الفصل في قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه من الامور التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع بغير معقب ما دام لاستتاجه ما يسوغه ، وكان الحكم قد استظهر بحق ان الطاعن ومعه قائد السيارة قد وضعا نفسيهما طواعيه واختيارا في موضع الشبهات والريب وذلك بتحميل السيارة مواد تموينية والاتجاه بها بسرعة الى خارج مدينة الاسكندرية بالرغم من ان القانون قد حظر ذلك فضلا عن عدم حمل قائد السيارة لرخصة القيادة الخاصة وكذا رخصة التسيير ، مما يبرر لمساعد الشرطة استيقافهما للكشف عن حقيقته أمرهما واقتيادهما الى مركز الشرطة دون ان يعد ذلك في صحيح القانون قبضا .

٦ - لما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت ان الطاعن قام بعرض مبلغ الرشوة على مساعد الشرطة أثر قيام هذا الاخير باستيقافه حتى لا يتخذ ضده الاجراءات القانونية بسبب ارتكابه جرائم مرور و تموين . فان حالة التلبس بالجريمة تكون قد تحققت اثر هذا الاستيقاف وينبى على ذلك ان يقع القبض عليه أثر قيام هذه الحالة صحيحا لا مخالفة فيه للقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : عرض رشوة على موظف عمومي للاخلال بواجبات وظيفته بأن عرض على (مساعد أول شرطة النجدة بالاسكندرية) مبلغ أربعين جنيها على سبيل الرشوة مقابل تفاضيه عن اتخاذ الاجراءات القانونية قبله وأخر لارتكابهما مخالفة مرور وجريمة تموينية لكن الموظف العمومي لم يقبل الرشوة منه • ثانيا : عهد اليه بتوزيع المواد التموينية في مناطق معينة وخالف ذلك بالتصرف فيها خارج هذه المنطقة بأن ضبط. ناقلا للسلع المينة بالأوراق في اتجاه الخارج من محافظة الاسكندرية المقر وتسليمها لاحد المخابر بها • واحالته الى محكمة جنايات الاسكندرية لمعاقبته طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة • والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١٠٤ ، ١٠٩ ، مكررا ، ١١٠ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبته المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبتقريره ألف جنيه وبمصادرة المبلغ المضبوط وذلك عن جريمة الرشوة •

فطن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ •

الحكمة

من حيث ان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ وقد قرر الطاعن بالطن فيه بالنقض بتاريخ ٧ من فبراير سنة ١٩٨٦ وقدم مذكرة بأسباب طعنه بذات التاريخ • ولما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض تنص على وجوب التقرير بالطن وايداع الاسباب التي بنى عليها في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى ، وكان هذا الميعاد ينقضى بالنسبة للحكم المطعون فيه في ٦ من فبراير سنة ١٩٨٧ بيد انه لما كان ذلك اليوم يوم جمعه

وهو عطلة رسميه ، ومن ثم فإن ميعاد الطعن يمتد الى يوم ٧ من فبراير سنة ١٩٨٧ لما كان ذلك ، فان التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونا قد تما في الميعاد القانوني ويكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة عرض رشوة على موظف عمومي قد شابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال وخطأ في تطبيق القانون وراى عليه الاخلال بحق الدفاع ، ذلك ان الحكم المطعون فيه أطرح تصوير الطاعن للواقعة بأن النقود لم تعرض على سبيل الرشوة ، وعول على أقوال الشهود رغم تناقضها في بيان مدى سرعة السيارة وكيفية عرض المبلغ ، كما ان المدافع عن الطاعن دفع بطلان استيقافه لانتفاء موجه ، وما تلى ذلك من قبض بيد ان الحكم رد على ذلك بما لا يصلح ردا .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة عرض رشوة لم تقبل التي دان الطاعن بها وأقام عليها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تودي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر الدعوى ، وان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تعرض عما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الاوراق . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد استخلصت من الادلة السائغة التي أوردتها ان مبلغ النقود الذي عرضه الطاعن على المبلغ كان على سبيل الرشوة للاخلال بواجبات وظيفته وأطرح في حدود سلطتها التقديرية دفاع الطاعن في هذا الشأن فان ما يثيره في وجه طعنه لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا في مسائل واقعية تلك محكمة

الموضوع التقدير فيها بلا معقب عليها من محكمة النقض • لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دلل على أن العطيء عرضت من الطاعن على المبلغ وهو مساعد أول شرطة نجدة الاسكندرية مقابل تفاضية عن اتخاذ الاجراءات القانونية قبله واخر لارتكابهما مخالفة مرور وجريمة تموينية ، ولكنها لم تقبل فان ذلك مما يتحقق معه حمل الموظف على الاخلال بواجبات وظيفته وان العطاء كن ثمتا لاستغلاله لها وهو ما يتوفر به القصد الجنائي في تلك الجريمة كما هو معرف به في القانون ، لما كان ذلك ، وكان تناقض الشهود أو تضاربهم في أقوالهم - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم أو يقدر في سلامته ما دام الحكم قد استخلص الحقيقة من أقوال الشهود استخلاصا لا تناقض فيه • لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف • وهو أمر مباح لرجل السلطة العامة اذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختيارا في موضع الريب والظن • وكان هذا الوضع ينبيء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحري والكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولما كان الفصل في قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه من الامور التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع بغير معقب ما دام لاستنتاجه ما يسوغه ، وكان الحكم قد استظهر بحق ان الطاعن ومعه قائد السيارة قد وضعا نفسيهما طواعية واختيارا في موضع الشبهات والريب وذلك بتحصيل السيارة مواد تموينية والاتجاه بها بسرعة الى خارج مدينة الاسكندرية بالرغم من ان القانون قد حظر ذلك فضلا عن عدم حمل قائد السيارة لرخصة القيادة الخاصة وكذا رخصة التسيير ، مما يبرر لمساعد الشرطة استيقافهما للكشف عن حقيقته أمرهما واقتيادهما الى مركز الشرطة دون ان يعد ذلك في صحيح القانون - قبضا - ومن ثم فان ما ينعم الطاعن في هذا الخصوص يكون في

غير محله • لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت ان الطاعن قام بعرض مبلغ الرشوة على مساعد الشرطة اثر قيام هذا الأخير باستيقافه حتى لا يتخذ ضده الاجراءات القانونية بسبب ارتكابه جرائم مرور وتموين • فان حالة التلبس بالجريمة تكون قد تحققت اثر هذا الاستيقاف ويبنى على ذلك ان يقع القبض عليه اثر قيام هذه الحالة صحيحا لا مخالفة فيه للقانون وان التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فان النعى يكون غير مسديد • لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا •

جلسة ٩ من يونية سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الرحيم نافع نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين : محمود البارودي ، محمد أحمد حسن ، محمود
رضوان ورضوان عبد العليم .

(١٣٤)

(الطعن رقم ٥١٤٤ لسنة ٥٧ التقضائية)

عمل • تأمينات اجتماعية • جريمة « أركانها » • حكم « تسببيه • تسبب
معيب » • نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » •
الأجر في مفهوم المادة ٥/ط من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ •
تعريفه ؟

اغفال حكم الادانة بيان ما اذا كانت البدلات التي يحصل عليها العامل
تحتسب ضمن الأجر طبقا لقرارات رئيس الوزراء من عدمه • قصور •

لما كان الشارع في المادة ٥/ط من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩
لسنة ١٩٧٥ قد عرف الأجر بأنه ما يحصل عليه العامل من مقابل نقدي لقاء
عمله الأصلي سواء كان هذا الأجر محددا بوحدة زمنية أو بالانتاج أو بهما معا،
ويدخل في حساب الأجر العمولات ، والوهبة متى كانت تستحق وفق قواعد
منضبطة طبقا لما يحدده وزير التأمينات ، وكذلك البدلات التي تحدد بقرار
من رئيس مجلس الوزراء ، فقد دل بذلك دلالة واضحة على أنه لا يحتسب
ضمن الأجر من البدلات الا ما يصدر به قرار من رئيس مجلس الوزراء
فحسب دون ما قد يتقاضاه العامل من بدلات أخرى • لما كان ذلك ، وكان
الحكم قد اكتفى ، في ادانة الطاعن بادلائه ببيانات غير صحيحة للهيئة العامة
للتأمينات الاجتماعية عن أجور العاملين لديه ، بما ثبت لدى المحكمة من انه
أبلغ الهيئة بمرتباتهم الاساسية دون ما يدفعه لهم من بدلات ، دون ان يعرض
الحكم لبيان ما اذا كانت هذه البدلات مما يحتسب ضمن الأجر طبقا لما

إصدره رئيس مجلس الوزراء من قرارات في هذا الخصوص أم أنها لا تعتبر كذلك ، فانه يكون قاصرا قصورا يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى ، والادلاء برأى فيما يثيره الطاعن من خطئه في تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : اعطى بسوء قصد بيانات غير صحيحة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن أجور العاملين لديه ، وطلبت عقابه بالمواد ١/٥ ، ٩ ، ١٠ ، ١٧٩/١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانونين رقمي ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ، ٣٢ لسنة ١٩٧٨ . وأدعى المجنى عليهم مدنيا قبل المنهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح الميناء قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرين وكفالة الفى جنيه لوقف التنفيذ . وبعدم قبول الدعوى المدنية وبالزام رافعها المصروفات . استأنف . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى تغريم المتهم خمسمائة جنيه وتأيبده فيما عدا ذلك .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

الحكمة

حيث ان مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة اعطاء بيانات غير صحيحة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، بسوء نية ، فقد اخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن اعتق نظرا خاطئا قوامه ان المبالغ التي تستحق للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية تحسب على أساس مجموع المبالغ التي يتقاضاه العامل شهريا ، مع انها لا تحسب - في صحيح القانون - الا على الاجز الاساسي للعامل ، وهو ما قام الطاعن باخطار الهيئة عنه بالفعل ، الامر الذي يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الحكم الابتدائي ، الذي اعتق الحكم المطعون فيه اسبابه ، انه بين واقعة الدعوى بما مسؤوله ان تحريرات الشرطة دلت على ان الطاعن ابلغ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بيانات غير صحيحة عن أجور العاملين لديه بأن أبلغها بمرتبات تقل عن حقيقة المبالغ التي يتقاضاها كل منهم وهو ما ترتب عليه خفض نسبة الاشتراكات التي أداها الطاعن للهيئة عن تلك المستحقة لها بالفعل ، وبناء على الاذن الصادر من النيابة العامة فقد تم ضبط بيانات بمرتبات العاملين لدى الطاعن عن شهر نوفمبر سنة ١٩٨١ مينا به المرتب الاساسي والمبالغ الاجمالية التي تقاضاها كل منهم ، واذ سئل الطاعن قرر انه قام بالتأمين على العاملين على أساس المرتب الاساسي الذي يتقاضاه كل منهم وانه يدفع لهم مبالغ تزيد عن الاجر المنصوص عليه في قانون العمل وذلك كبدايات ولا تدخل في احتساب الاقساط التي تستحق للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، ثم حصل الحكم ما قرره من سئل من العاملين عن اجمالي ما يتقاضونه من مرتب وبدلات . وخلص الحكم الى ادانة الطاعن استنادا الى ما أسفرت عنه التحريات وما أدلى به الشهود عن اجمالي ما يتقاضونه شهريا . لما كان ذلك ، وكان الشارح في المادة ٥/ط من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد عرف الاجر بأنه ما يحصل عليه العامل من مقابل نقدي لقاء عمله الاصلى سواء كان هذا الاجر محددًا بوحدة زمنية أو بالانتاج أو بهما معا ، ويدخل في حساب الاجر العمولات ، والوهبة متى كانت تستحق وفق قواعد منضبطة طبقا لما يحدده وزير التأمينات ، وكذلك البدلات التي تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء ، فقد دل بذلك دلالة واضحة على أنه لا يحسب ضمن الاجر من البدلات الا ما يصدر به قرار من رئيس مجلس الوزراء فحسب دون ما قد يتقاضاه العامل من بدلات أخرى . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اكتفى ، في ادانة الطاعن بادلائه بيانات غير صحيحة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن أجور العاملين لديه ، بما ثبت لدى المحكمة من انه

البلغ الهيئة بمرتباتهم الأساسية دون ما يدفعه لهم من بدلات ، دون ان يعرض الحكم لبيان ما اذا كانت هذه البدلات مما يحسب ضمن الاجر طبقا لما اصدره رئيس مجلس الوزراء من قرارات في هذا الخصوص ام انها لا تعتبر كذلك ، فانه يكون قاصرا قصورا يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى ، والادلاء برأى فيما يثيره الطاعن من خطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاجالة ، وذلك دون حاجة الى النظر في أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١١ من يوفية سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعة نائب رئيس المحكمة ، وعضوية
السادة المستشارين / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة ، مصطفى طاهر ،
حسن عميره وحسن عشيّش .

(١٣٥)

الطعن رقم ٣٣١٩ لسنة ٥٥ انقضائية

(١) محكمة الموضوع « سلطتها في تعديل وصف التهمة » • قانون « تطبيقه » •
وصف التهمة •

التزام محكمة الموضوع بتطبيق صحيح القانون • عدم تقيدها بالوصف
المسبغ على الواقعة أو القانون المطلوب العقاب به •

(٢) مقاييس • قانون « تفسيره » • عقوبة « تطبيقها » • العقوبة التكميلية •
نقض « حالات الطعن • الخطأ في تطبيق القانون » • محكمة النقض « سلطتها » •
العقوبة المقررة لجريمة عرض أدوات قياس غير مدموغة للبيع ؟ المادة
٢١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ •

قضاء الحكم المطعون فيه بعقوبة لم يفرضها القانون • خطأ في القانون •
يوجب نقضه جزئياً وتصحيحه •

١ - من المقرر أن المحكمة ملتزمة بأن تنزل الحكم الصحيح للقانون
على الواقعة التي رفعت بها الدعوى غير مقيدة في ذلك بالوصف الذي اسبغ
على هذه الواقعة ولا بالقانون الذي طلب عقاب المتهم طبقاً لأحكامه •

٢ - لما كانت عقوبة الجريمة التي دين بها المطعون ضده المنصوص
عليها في المادة ٢١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ في شأن الوزن والقياس
والكيل هي الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تقل
عن جنيهين ولا تزيد على مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين
والصادر • غير أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى أيضاً بعقوبة النشر
وهي عقوبة تكميلية لم يفرضها القانون الذي انزل بموجبه العقاب على المطعون
ضده فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون من هذه الناحية مما يتعين معه
نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة النشر المقضى بها •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : خدع أو شرع في خدع المتعاقد معه في صفات البضاعة الجوهرية وذلك على النحو الموضح بالأوراق وطلبت عقابه بالمادة ١/١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ . ومحكمة جناح الازبكية الجزئية - بعد أن أفصحت في مدونات حكمها أن المتهم عرض أدوات قياس غير مدموغة - قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائه جنيه لوقف التنفيذ والمصادرة والنشر . فاستأنف المحكوم عليه . ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم خمسين جنيها وتأييده فيما عدا ذلك .

فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى بتعديل الحكم المستأنف القاضي بحبس المطعون ضده ستة أشهر والمصادرة والنشر الى تغريمه خمسين جنيها وتأييده فيما عدا ذلك ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه نزل عن الحد الأدنى المقرر في المادة الاولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ هذا فضلا عن أن الحكم قضى بعقوبة النشر في حين أن القانون سالف الذكر لم ينص عليها مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث انه من المقرر أن المحكمة ملتزمة بأن تنزل الحكم الصحيح للقانون على الواقعة التي رفعت بها الدعوى غير مقيدة في ذلك بالوصف الذي استبغ على هذه الواقعة ولا بالقانون الذي طلب عقاب المتهم طبقا لاحكامه .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعاقب المطعون ضده عن جريمة الشروع في خداع المتعاقد معه في صفات البضاعة الجوهرية - التي رفعت الدعوى بواقعتها وانصرف اليها وجه الطعن - بل دانه بجريمة عرض أدوات قياس غير مدموغة للبيع وهي الواقعة المادية القائمة في الاوراق على ما بين من الاطلاع على المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - والتي شملها وصف التهمة الواردة بقرار الاحالة، وكانت عقوبة الجريمة التي دين بها المطعون ضده المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ في شأن الوزن والقياس والكيل هي الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تقل عن جنيهاين ولا تزيد على مائة جنيه أو احدى هاتين العقوبتين والمصادرة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتفريم المطعون ضده خمسين جنيها في حدود العقوبة المقررة بالنص المطبق بالاضافة الى عقوبة المصادرة فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعي عليه في هذا الصدد غير سديد ، غير انه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى ايضا بعقوبة النشر وهي عقوبة تكميلية لم يفرضها القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على المطعون ضده فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون من هذه الناحية مما يمين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء عقوبة النشر المقضى بها ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

جلسة ١١ من يونية سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / عوض جادو نائب رئيس المحكمة ، عبد الوهاب
الخياط ، صلاح عطية وعبد اللطيف أبو النيل .

(١٣٦)

الطعن رقم ١٩١ لسنة ٥٥ القضائية

تبديد • خيانة امانة • جريمة « أركانها » • قصد جنائي • حكم « تبسيبه » •
تسبيب معيب • نقض « أسباب الطعن » • ما يقبل دنيا •

القصد الجنائي في جريمة خيانة الامانة • عدم تحققه بمجرد التأخر
في الوفاء أو بتصرف المتهم في الشيء المسلم اليه • وجوب اقتران ذلك بانصراف
نية الجاني الى اضافة المال الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بصاحبه •
خلو الحكم من استظهار ركن القصد الجنائي • قصور •

حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه اقتصر
في بيانه لواقعة الدعوى على ما مؤداه ان الطاعن قد تسلم من اللجنة عليه
السيارة موضوع الاتهام ليعمها ثم فوجيء بعد ذلك بفقدها • وهذا الذي
أورده الحكم وبنى عليه ادانة الطاعن بجريمة التبديد لا تتحقق به أركان
هذه الجريمة كما هي معرفة به في القانون ولا يكفي في بيان توافر القصد
الجنائي لدى الطاعن لان هذا القصد لا يتحقق بمجرد التأخر في الوفاء
أو بتصرف المتهم في الشيء المسلم اليه بل يتعين أن يقرن ذلك بانصراف نية
الجاني الى اضافة المال الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بصاحبه • لما كان
ذلك ، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان
الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة ،
وكان الحكم الابتدائي الذي اعتق الحكم المطعون فيه أسبابه
قد خلا من استظهار ركن القصد الجنائي ، فانه يكون قاصر البيان •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : يدد السيارة المينة الوصف والقيمة بالأوراق المملوكة لـ اضرارا به حالة كونها لم تسلم له الا بصفته وكيلًا بقصد عرضها للبيع • وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات • وادعى المجنى عليه مدنيا قبل التهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت • ومحكمة جنح قسم العجوزة قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنييه وبالزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت • استأنف المحكوم عليه ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة •

فطن الاستاذ / المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ ..

الحكمة

حيث ان مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ذلك أنه لم يدل على توافر القصد الجنائي لجريمة التبديد التي دانه بها • مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه •

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على ما مؤداه ان الطاعن قد تسلم من المجنى عليه السيارة موضوع الاتهام ليعها ثم فوجئ بعد ذلك بفقدانها • وهذا الذي أورده الحكم وبنى عليه ادانة الطاعن بجريمة التبديد لا تتحقق به أركان هذه الجريمة كما هي معروفة به في القانون ولا يكفي في بيان توافر القصد الجنائي لدى الطاعن لان هذا القصد لا يتحقق بمجرد التأخر في الوفاء

أو بتصرف المتهم في الشيء المسلم اليه بل يتعين أن يقرن ذلك بانصراف نية الجاني الى اضافة المال الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بصاحبه • لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة ، وكان الحكم الابتدائي الذي اعتق الحكم المظعون فيه أسبابه قد خلا من استظهار ركن القصد الجنائي ، فإنه يكون قاصر البيان مما يعيه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقي أوجه الطعن •

جلسة ١٤ من يولية سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر ، مسعود السعداوى ، طلعت
الاكيابى ومحمود عبد العال .

(١٣٧)

الطعن رقم ٢٣٨٦ لسنة ٥٥ القضائية

غش • قانون « تفسيره » • عقوبة « تطبيقها » • نقض « حالات الطعن » • الخطأ
فى تطبيق القانون • وقف تنفيذ • غرامة « وقف تنفيذها » • محكمة
النقض « سلطتها » •

عدم جواز الأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة المقضى بها عن جريمة
عرض مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الانسان • أساس ذلك ؟
مخالفة ذلك • خطأ فى تطبيق القانون يوجب تصحيحه •

لما كان القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم
تداولها قد نص فى المادة ١٩ منه على انه فى الأحوال التى ينص فيها أى
قانون آخر على عقوبة أشد مما قرره نصوصه تطبق العقوبة الأشد دون
غيرها • وكان الين من مقارنة نصوص هذا القانون بنصوص قانون الغش
والتدليس رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ انه وان كان كل منهما بغير خلاف قد نص على
معاقبة مرتكب جريمة عرض مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الانسان
لبيع - موضوع الدعوى المطروحة - بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة
لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها أو إحدى
هاتين العقوبتين فضلا عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة ، الا انه
وقد حظر القانون الأخير فى المادة التاسعة منه تطبيق أحكام المادة ٥٥
من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة فى الأحوال المنصوص عليها فيه ،
فان العقوبة المنصوص عليها فيه تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق طبقا لما
تقضى به المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٦ سالفة البيان مما لا يجوز

معه للمحكمة ان تأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة التي توقعها على مرتكب تلك الجريمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من ايقاف تنفيذ عقوبة الغرامة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه ١ - غش شيئاً من أغذية الانسان (ماء ورد) ٢ - طرح وعرض للبيع وباع شيئاً من الأغذية المغشوشة . وطلبت عقابه بالمواد ٢ ، ٧ ، ٨ ، ٩ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ والمواد ١ ، ٢ ، ١٥ من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٦ ومحكمة جناح مركز المنصورة قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة جنيه عن التهمتين والمصادرة ونشر الحكم في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار على نفقة المحكوم عليه . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . استأنف المحكوم عليه ومحكمة المنصورة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً اعتبارياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد . فعارض - وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم الغيابي المعارض فيه وبقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف مع الايقاف .

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأن الحكم قضى بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها في جريمة عرض مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الانسان للبيع مع مخالفة ذلك لنص المادتين ١٩ من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٦ ، ٩ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ . مما يبيح ويستوجب نقضه .

وحيث انه لما كان القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الاغذية وتنظيم تداولها قد نص في المادة ١٩ منه على أنه في الأحوال التي ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قررتها نصوصه تطبق العقوبة الأشد دون غيرها . وكان اليين من مقارنة نصوص هذا القانون بنصوص قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ انه وان كان كل منهما بغير خلاف قد نص على معاقبة مرتكب جريمة عرض مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الانسان للبيع - موضوع الدعوى المطروحة - بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها أو احدى هاتين العقوبتين فضلا عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة ، الا انه وقد حظر القانون الأخير في المادة التاسعة منه تطبيق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة في الأحوال المنصوص عليها فيه ، فان العقوبة المنصوص عليها فيه تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق طبقا لما تقضى به المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٦ سالفة البيان مما لا يجوز معه للمحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة التي توقعها على مرتكب تلك الجريمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من ايقاف تنفيذ عقوبة الغرامة .

جلسة ١٤ من يونيو سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر ومسعود السعدوي
ومحمود عبد العال ومحمود عبد الباري .

(١٣٨)

الطعن رقم ٣٠٤٦ لسنة ٥٥ انقضائية

حكم « بيانات حكم الادانة » « تسببيه » تسبیب مديب » نقض « أسباب
الطعن » ما يقبل منها » ايجار أماكن » مقدم ايجار » خلو رجل »

ابقاء القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على العقوبة المقيدة للحرية مع الغرامة
لجريمة تقاضى خلو الرجل واخراجه تقاضى مقدم ايجار لا يجاوز سنتين من
دائرة التجريم طبقا للشروط الواردة بالمادة السادسة منه .

بيانات حكم الادانة ؟ المادة ٣١٠ اجراءات .

اغفال حكم الادانة فى جريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار
تحديد ماهية ما تقاضاه الطاعن وما اذا كان خلو رجل المؤثم قانوناً أم مقدم
ايجار مما اباحه القانون . قصور .

مثال :

لما كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة
بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والذي نشر فى
الجريدة الرسمية بتاريخ ٣٠ يوليو سنة ١٩٨١ وعمل به من اليوم التالى
لتاريخ نشره قد أبقي على العقوبة المقيدة للحرية مع الغرامة لجريمة
تقاضى خلو الرجل وأخرج من دائرة التجريم تقاضى المالك مقدم ايجار
لا يجاوز ايجار سنتين مع توافر الشروط التى حددها فى المادة السادسة
منه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد
أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
بياناً تحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى

استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحاكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا واذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة على قوله « وحيث ان واقعة التداعي حسبما استقر في وجدان المحكمة تتحصل فيما أبلغ به من انه تعاقد مع المتهم الاول على استئجار شقة بعقار يملكه وتقاضى منه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه خارج نطاق عقسـد الإيجار » دون تحديد للمساهمة ما تقاضاه الطاعن وما اذا كان خلو رجل مما أبقي القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في المادة ١/٢٤ على عقوبة الحبس بالنسبة له أم مقدم ايجار مما أباح في المادة السادسة منه اقتضاه حسب الشروط الواردة بها . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور الذي يوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تقاضى المبالغ المنوه عنها بالأوراق خارج نطاق عقد الإيجار وطلبت عقابه بالمادتين ٢٦ ، ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومحكمة أمن الدولة الجزئية بالقاهرة قضت غيابيا بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وغرامة ثمانية آلاف جنيه والزامه برد مبلغ ثلاثة آلاف جنيه وقدرت لايقاف التنفيذ كفالة قدرها خمسمائة جنيه استأنف المحكوم عليه ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطن الأستاذ / المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ ..

الحكمة

حيث ان مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة اقتضاء ثلاثة آلاف جنيه خارج نطاق عقد الايجار قد شابه قصور في التسبب ذلك انه لم يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة والأدلة التي ركن اليها مما يعيه ويستوجب نقضه .

وحيث ان لما كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٣٠ يوليو سنة ١٩٨١ وعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره قد أبقى على العقوبة المقيدة للحرية مع الغرامة لجريمة تقاضى خلو الرجل وأخرج من دائرة التجريم تقاضى المالك بمقدم ايجار لا يجاوز ايجار سنتين مع توافر الشروط التي حددها في المادة السادسة منه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا واذ كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة على قوله « وحيث ان واقعة التداعي حسبما استقر في وجدان المحكمة تتحصل فيما أبلغ به من انه تعاقد مع المتهم على استئجار شقة بعقار يملكه وتقاضى منه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه خارج نطاق عقد الايجار ، دون تحديد لمساهمة ما تقاضاه الطاعن وما اذا كان خلو رجل مما أبقى القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في المادة ٢٤/١ على عقوبة الحبس بالنسبة له أم مقدم ايجار مما أباح في المادة السادسة منه اقتضاءه حسب الشروط الواردة بها . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور الذي يوجب نقضه دون حاجة الى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١ من أكتوبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / قيس الرأى عطية نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة
وعبد الوهاب الخياط وصلاح عطية وعبد اللطيف أبو النيل .

(١٣٩)

الطعن رقم ٧٩٨ لسنة ٥٧ القضائية

(١) تزوير « أوراق عرقية » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير
الدليل » • إجراءات « إجراءات المحاكمة » • إثبات « بوجه عام » • دفاع
« الإخلال بحق الدفاع • ما يوفره » • حكم « تسببه • تسببه معيب » •
نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » •

اغفال المحكمة الاطلاع على المحرر موضوع الاتهام بالتزوير في حضور
الخصوم يعيب إجراءات المحاكمة • أساس ذلك ؟

(٢) نقض « الطعن للمرة الثانية » « نظرة والحكم فيه » •
نقض الحكم للمرة الثانية : أثره : وجوب الفصل في موضوع الدعوى •

١ - لما كان اغفال المحكمة الاطلاع على الورقة موضوع الدعوى
عند نظرها يعيب إجراءات المحاكمة لان اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة
المزورة اجراء جوهري من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير
يقتضيه واجبها في تهخيص الدليل الأساسي في الدعوى على اعتبار أن
تلك الورقة هي الدليل الذي يحمل أدلة التزوير ، ومن ثم يجب عرضها
على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليدي كل منهم
رأيه فيها ويضمن الى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافقته
عليها - الأمر الذي فات محكمة أول درجة اجراء وغاب عن محكمة ثاني
درجة تداركه • ولا يغير من ذلك ما هو مبين على حرز الورقة من اطلاع
المحكمة عليها ، لان الاطلاع يضمن أن يقع في حضرة الخصوم • لما كان

ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

٢ - لما كان الطعن مقدما لثانى مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع اعمالا لنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع مجهول فى ارتكاب تزوير محررات أحد الناس هى اشهار اشعار الشيك المؤرخ • ثانيا : اشترك مع مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة فى تقليد ختم احدى الجهات غير الحكومية واستعماله . ثالثا : استعمال المحرر المزور مع علمه بتزويره • رابعا : اشترك بطريق المساعدة مع موظف تحرير الشيكات حسن النية بشركة للصرافة والتجارة فى ارتكاب تزوير فى محررات عرفية هى الشيك رقم بمبلغ وكان ذلك بجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة • خامسا : استعمال المحرر مالف اليان مع علمه بتزويره • سادسا : شرع فى الاستيلاء على المبلغ المدين القدر بالتحقيقات لشركة وكان ذلك بالاحتيال لسلب بعض ثروتها باستعمال طرق احتيالية وخساب أثر الجريمة لأسباب لا دخل لارادته فيها • وطلبت عقابه بالمواد ٢/٤٠ - ٣ ، ٤١ ، ٤٧ ، ٢٠٨ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٣٣٦/١ - ٢ من قانون العقوبات • ومحكمة جنح عابدين قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة ألف جنيه لوقف التنفيذ • استأنف المحكوم عليه ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى حسن المتهم ستين مع الشغل •

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض (قيد بجدولها برقم قضائية) ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية الى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى . ومحكمة الاعادة - بهيئة استئنافية أخرى - قضت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل .

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) ... الخ .

المحكمة

حيث ان مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجرائم الاشتراك في تزوير محررات عرفية وتقليد خاتم جهة غير حكومية واستعمال محرر مزور مع علمه بذلك والشروع في نصب قد شابه بطلان في الاجراءات ذلك أن المحكمة بدرجةيتها لم تطلع على المحرر المدعى بتزويره وباستعماله في حضرة الطاعن ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث انه لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية والاستئنافية أو من الحكم المطعون فيه أن المحكمة في أي من درجتي المحاكمة قد اطلعت على المحرر المطعون عليه بالتزوير في حضور الخصوم في الدعوى . لما كان ذلك وكان اغفال المحكمة الاطلاع على الورقة موضوع الدعوى عند نظرها يعيب اجراءات المحاكمة لان اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة اجزاء جوهرى من اجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تمحيص الدليل الأساسي في الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هي الدليل الذي يحمل أدلة التزوير ، ومن ثم يجب عرضها على بسنط البحت والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويضمن الى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافسته عليها - الأمر

الذي فات محكمة أول درجة اجراءه وعقاب عن محكمة ثاني درجة تداركه .
ولا يغير من ذلك ماهو مبين على حرز الورقة من اطلاع المحكمة عليها ،
لأن الاطلاع يتعين أن يقع في حضرة الخصوم . لما كان ذلك فان الحكم
المطعون فيه يكون معيا بما يبطله ويوجب نقضه بغير حاجة الى بحث باقي
أوجه الطعن . ولما كان الطعن مقدما لثاني مرة فانه يتعين تحديد جلسة
لنظر الموضوع اعمالا لنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ بشأن
حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ٤ من اكتوبر سنة ١٩٨٧

بقيادة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر ومسعود السعداوى
وطلعت الاكيايى ومحمود عبد العال .

(١٤٠)

الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٥٧ اتقضائية

- (١) شيك بدون رصيد . جريمة « أركانها » . قصد جنائى .
وجوب توافر الرصيد القائم والقابل للسحب وقت اصدار الشيك .
وأن يظل كذلك حتى يقدم الشيك للصرف ويتم الوفاء بقيمته .
تقديم الشيك للصرف . اجراء ماذى . يتجه الى استيفاء مقابله .
ولا شأن له فى توافر أركان الجريمة .
افادة البنك بعلم وجود الرصيد . اجراء كاشف للجريمة .
مجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل للشيك . يتحقق به القصد
الجنائى فى جريمة اصدار شيك بدون رصيد .

(٢) دعوى مدنية « نظرها والحكم فيها » .

اعتبار المدعى بالحق المدنى تاركا لدعواه المدنية . شرطه :
مثال :

١ - من المقرر أنه لا يكفى أن يكون الرصيد قائما وقابلا للسحب
وقت اصدار الشيك ولكن يتعين أن يظل على هذا النحو حتى يقدم الشيك
للسرف ويتم الوفاء بقيمته لأن تقديم الشيك للصرف لاشأن له فى توافر أركان
الجريمة بل هو اجراء ماذى يتجه الى استيفاء مقابل الشيك وما أفساده
البنك بعدم وجود الرصيد الا اجراء كاشف للجريمة التى تحققت باصدار
الشيك واعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائى سواء عاصر هذا الاجراء وقوع
الجريمة أو تراخى عنها وأن القصد الجنائى فى تلك الجريمة انما يتحقق
بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له فى تاريخ السحب .

٢ - لما كان يبين من مطالعة مختصر جلسة أن الطاعن قدم للمحكمة مخالصة عن قيمة الشيكين فطلب الحاضر عن المدعى بالحقوق المدنية أنجلا للرجوع الى موكله بشأنها فتأجل نظر الدعوى لجلسة وفيها لم يحضر الطاعن أو المدعى بالحقوق المدنية سواء بشخصه أو بتوكيل عنه فأصدرت المحكمة الحكم المطعون فيه ، واذ كان الطاعن لا يدعى أنه أعلن المدعى بالحقوق المدنية بشخصه بالحضور في الجلسة الأخيرة التي نظرت فيها الدعوى ولم يطلب من المحكمة اعتباره تاركا لدعواه فان الحكم المطعون فيه يكون صحيحا فيها انتهى اليه من الفصل في الدعوى المدنية وتأيد الحكم الابتدائي القاضي بالتعويض .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح محرم بك ضد الطاعن بوصف انه أصدر له شيكين بمبلغ ألفى جنيه بدون رصيد قائم وقابل للسحب ، وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات مع الزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح محرم بك قضت حضوريا اعتباريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لايقاف التنفيذ مع الزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فعارض وقضى في معارضته بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن الاستاذة المحامية عن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

وحيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة اصدار شيكين بدون رصيد قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال وانطوى على خطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم اعتمد في قضائه على عدم وجود الرصيد بالبنك يوم تقديم الشيكين للصرف ، دون أن ينقض حقيقة وجوده في تاريخ الاستحقاق . وبالرغم من أن الطاعن قدم للمحكمة ما يفيد تخالفه مع المدعى بالحقوق المدنية وتم تأجيل الدعوى للرجوع الى هذا الأخير الذي لم يحضر بالجلسة المحددة والتي صدر فيها الحكم المطعون فيه فان المحكمة فصلت في الدعوى المدنية مع أنه كان يتعين عليها اعلان المدعى بالحقوق المدنية باعتباره تاركا لدعواه وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للمسحب التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليه . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يكفي أن يكون الرصيد قائما وقابلا للمسحب وقت اصدار الشيك ولكن يتعين أن يظل على هذا النحو حتى يقدم الشيك للصرف ويتم الوفاء بقيمته لأن تقديم الشيك للصرف لا شأن له في توافر أركان الجريمة بل هو اجراء مادي يتجه الى استيفاء مقابل الشيك وما أفاده البنك بعدم وجود الرصيد الا اجراء كاشف للجريمة التي تحققت باصدار الشيك واعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائي سواء عاصر هذا الاجراء وقوع الجريمة أو تراخى عنها وأن القصد الجنائي في تلك الجريمة انما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب وهو مالم يخطئ الحكم في تقديره . هذا الى أن الين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يشو أمام محكمة الموضوع شيئا عن دلالة شهادة البنك التي قدمها المدعى بالحقوق المدنية وكان الطاعن لا ينازع في

مسحة ما أفاد به البنك من عدم وجود رصيد له قائم وقابل للسحب في الوقت الذي تقدم به المستفيد لصرف قيمة الشيكين فان منعا في هذا الخصوص لا يكون له سند . لما كان ذلك . وكان يبين من مطالعة محضر جلسة أن الطاعن قدم للمحكمة مخالصة عن قيمة الشيكين فطلب الحاضر عن المدعى بالحقوق المدنية أجلا للرجوع الى موكله بشأنها فتأجل نظر الدعوى لجلسة وفيها لم يحضر الطاعن أو المدعى بالحقوق المدنية سواء بشخصه أو بوكيل عنه فأصدرت المحكمة الحكم المطعون فيه ، واذ كان الطاعن لا يدعى أنه أعلن المدعى بالحق المدني بشخصه بالحضور في الجلسة الأخيرة التي نظرت فيها الدعوى ولم يطلب من المحكمة اعتباره تاركا للدعواه فان الحكم المطعون فيه يكون صحيحا فيما انتهى اليه من انفصل في الدعوى المدنية ونأييد الحكم الابتدائي القاضي بالتعويض . لما كان ما تقدم فان الطعن يرمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / أحمد أبو زيد ومصطفى طاهر نائبى رئيس
المحكمة وحسن عميره وصالح البرجى .

(١٤١)

الطعن رقم ٧٤٣١ لسنة ٥٦ القضائية

- (١) ايجار أماكن • مقدم ايجار • قانون « تفسيره » « تطبيقه » •
مالك المبنى المنشأ من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ •
اقتضاء مقدم ايجار لا يجاوز أجرة سنتين بالشروط المحددة به • المادة ٦
من القانون المذكور • مفاد ذلك ؟
- (٢) حكم « بيانات حكم الادانة » « تسببه • تسبب معيب » • نقض
« أسباب الطعن • ما يقبل منها » • ايجار أماكن • مقدم ايجار •
الحكم بالادانة : وجوب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة
للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة
التي استخلصت منها المحكمة الادانة • المادة ٣١٠ اجراءات •
خلو الحكم المطعون فيه من بيان مدى انطباق المادة السادسة من
القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ • قصور •
القصور له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بالقانون •

١ - لما كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام
الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والصادر
فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٨١ ، قد أجاز فى مادته السادسة لمالك المبنى المنشأ
اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتقاضى من المستأجر مقدم ايجار
لا يجاوز أجرة سنتين وذلك بالشروط التى حددتها ، ومفاد ذلك أن تقاضى
المالك مقدم ايجار لا يجاوز أجرة سنتين وفقا لأحكام المادة السادسة من
القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ هو فصل يخرج عن دائرة التأميم .

٢ - لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة يساها تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصرا • وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان مدى انطباق المادة السادسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن البنساء موضوع الواقعة مما يعيب الحكم بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بالقانون •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تقاضى المبالغ المنوه عنها بالأوراق بصفة مقدم ايجار • وطلبت عقابه بالمادتين ٢٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والمادة ١/٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ومحكمة أمن الدولة الجزئية بالقاهرة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتقريم المتهم تسعة آلاف جنيه وألزمته برد مبلغ ٤٥٠٠ أربعة الاف وخمسمائة جنيه للمجنى عليها • استأنف المحكوم عليه ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف •

فطعن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا

الحكم بطريق النقض ... الخ •

الحكمة

حيث ان مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة تقاضى مقدم ايجار قد شابه خطأ في تطبيق القانون ذلك أن القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أجاز تقاضى مقدم ايجار .

وحيث ان الين من الأوراق أن النيابة العامة أمنت الى الطاعن أنه في يوم ١٩٨٢/١/٢٨ بدائرة قسم الحقائق تقاضى المبالغ المنوه عنها بالأوراق كمقدم ايجار ، وطلبت معاقبته بالمادتين ٢٦ ، ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والمادة ٢٤ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، واذ قضت محكمة أمن الدولة الجزئية حضوريا بتغريم الطاعن ٩٠٠٠ جنية والزامه برد ٤٥٠٠ جنية ، فقد استأنف ، ومحكمة ثانی درجة قضت حضوريا برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، فطعن الطاعن على هذا الحكم بالطعن المائل . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والصادر في ٢٧ يوليو سنة ١٩٨١ ، قد أجاز في مادته السادسة لمالك المبنى المنشأ اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتقاضى من المستأجر مقدم ايجار لا يجاوز أجره مستين وذلك بالشروط التي حددتها ، ومفاد ذلك أن تقاضى المالك مقدم ايجار لا يجاوز أجره مستين وفقا لأحكام المادة السادسة من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ هو فعل يخرج عن دائرة التأنيم - لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض

من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصرا وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان مدى انطباق المادة السادسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن البناء موضوع الواقعة مما يعيب الحكم بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بالقانون وهو ما يتسع له وجه الطعن مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها فيما يثيره الطاعن بوجه الطعن - لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة وذلك دون حاجة لبحث وجه الطعن الآخر .

جلسة ١١ من أكتوبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر نائب رئيس المحكمة
ومسعود السعداوي وطلعت الاكيابي وجابر عبد التواب .

(١٤٢)

الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٥٧ القضائية

(١) استئناف « نطاقه » • دعوى مدنية • دعوى جنائية • محكمة استئنافية •
نيابة عامة • نقض « حالات الطعن • الخطأ في تطبيق القانون » « أسباب
الطعن • ما يقبل منها » •

استئناف المدعى بالحقوق المدنية • مقصور على الدعوى المدنية •
علة ذلك ؟

استئناف المدعين بالحقوق المدنية دون النيابة العامة • أثره : صيرورة
الحكم الصادر في الدعوى الجنائية حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه •
تصدى المحكمة الاستئنافية حال نظرها استئناف المدعين بالحقوق
المدنية للدعوى الجنائية • خطأ في القانون •

(٢) حكم « تسببه • تسبب معيب » • نقض « أسباب الطعن • ما يقبل
منها » •

اعتناق الحكم المطعون فيه أسباب الحكم • المستأنف القاضي
بالبراءة • انتهاؤه في منطوقه الى القضاء بالادانة • يعيبه بالتناقض
والتخاذل •

١ - من المقرر أن استئناف المدعى بالحقوق المدنية يقتصر أثره على
الدعوى المدنية وحدها لأن اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعوى الجنائية
لا يكون إلا عن طريق النيابة العامة والمتهم ولما كان الثابت أن المدعين
بالحق المدني هم وحدهم دون النيابة العامة الذين استأنفوا الحكم
الصادر من محكمة أول درجة الذي قضى ببراءة الطاعن وعدم قبول
الدعوى المدنية فإن الحكم الصادر من محكمة أول درجة في الدعوى

الجنائية قد انحسم الأمر فيه وأصبح نهائيا حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه فان تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى الجنائية والقضاء بادانة الطاعن وتفريره مائى جنيه يكون تصديا منها لما لا تملك القضاء فيه ونصلا فيما لم ينقل اليها وي طرح عليها مما هو مخالفه للقانون ويكون الحكم المطعون فيه معيا من هذه الناحية مما يتعين معه تصحيحه بالفاء ما قضى به فى الدعوى الجنائية .

٢ - لما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه اعتق أسباب الحكم المستأنف الصادر من محكمة أول درجة والذي قضى براءة الطاعن وعدم قبول الدعوى المدنية فى قوله : « وحيث أن الحكم المستأنف فى محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة فيتعين تأييده . » ثم انتهى الحكم المطعون فيه فى منطوقه الى القضاء بادانة الطاعن والزامه بالتعويض . فان ما انتهى اليه الحكم فى منطوقه مناقضا لأسبابه التى بنى عليها يعيه بالتناقض والتخاذل ويكون الأمر ليس مقصورا على مجرد خطأ مادي بل يتجاوز الى اضطراب ينبىء عن اختلال فكرة الحكم من حيث تركيزها فى موضوع الدعوى وعناصر الواقعة ما يتعين معه نقض الحكم فيما قضى به فى الدعوى المدنية والاحالة .

الوقائع

اهتمت النيابة العامة الطاعن بأنه تسبب خطأ فى موت . . . وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم مراعاته للقوانين واللوائح والقرارات بأن قاد مركبة آلية بطلاة تعرض حياة الاشخاص للخطر ولم يتبصر ولم يتأكد من خطو الطريق أمامه فصدم المجنى عليه سيمالف الذكر فأحدثت اصابته الموصوفة بالأوراق والتي أودت بحياته وتكلى عن مساعدة المجنى عليه أو طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك . ثانيا : قاد مركبة آلية بطلاة تعرض حياة الاشخاص للخطر . وطلبت عقوبة

الحكمة

وحيث انه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف أنه تسبب خطأ في موت وأدعى ورثة المتوفى مدنيا بمبلغ ٥١ جنيتها ومعكبة أول درجة قضت حضوريا اعتباريا ببراءة الطاعن وبعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها على غير ذي صفة والزام رافعها

بمصاريفها فاستأنف المدعون بالحق المدني وحدهم دون النيابة العامة ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية قضت بحكمها المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلاً وباجتماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم - الطاعن - مائتي جنيه والزامه بأن يدفع مبلغ ٥١ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف الجنائية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل اتعاب المحاماة .

لما كان ذلك وكان من المقرر أن استأنف المدعى بالحقوق المدنية يقتصر أثره على الدعوى المدنية وحدها لأن اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعوى الجنائية لا يكون إلا عن طريق النيابة العامة والمتهم ولما كان الثابت أن المدعين بالحق المدني هم وحدهم دون النيابة العامة الذين استأنفوا الحكم الصادر من محكمة أول درجة الذي قضى ببراءة الطاعن وعدم قبول الدعوى المدنية فإن الحكم الصادر من محكمة أول درجة في الدعوى الجنائية قد انحسم الأمر فيه وأصبح نهائياً حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه فإن تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى الجنائية والقضاء بادانة الطاعن وتغريمه مائتي جنيه يكون تصدياً منها لما لا تملك القضاء فيه وفصلاً فيما لم ينقل إليها وي طرح عليها مما هو مخالف للقانون ويكون الحكم المطعون فيه معيباً من هذه الناحية مما يتعين معه تصحيحه بإلغاء ما قضى به في الدعوى الجنائية . لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه اعتق أسباب الحكم المستأنف الصادر من محكمة أول درجة والذي قضى ببراءة الطاعن وعدم قبول الدعوى المدنية في قوله « وحيث إن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة فيتعين تأييده ... » ثم انتهى الحكم المطعون فيه في منطوقه إلى القضاء بادانة الطاعن والزامه بالتعويض . فإن ما انتهى إليه الحكم في منطوقه مناقضاً لأسبابه التي بنى عليها يعيبه بالتناقض والتخاذل ويكون الأمر ليس مقصوداً على مجرد خطأ مادي بل يتجاوز إلى اضطراب ينبىء عن اختلال فكرة الحكم من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة مما يتعين معه نقض الحكم فيما قضى به في الدعوى المدنية والأحوال دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ١٣ من اكتوبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / حسن عثمان عمار نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمود البارودي نائب رئيس المحكمة
ومحمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة ومحمود رضوان ورضوان عبد العليم

(١٤٣)

الطعن رقم ٧٨٦ لسنة ٥٧ القضائية

(١) سرقة • عقوبة « تطبيقها » • نقض « حالات الطعن بالنقض » • الخطأ
في تطبيق القانون •

العقوبة المقررة لجريمة المادة ٢/٣١٦ مكررا ثالثا عقوبات : الحبس
مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات • النزول عن الحد
الأدنى المقرر • خطأ في القانون •

(٢) محكمة النقض « سلطتها في نظر الطعن » « أسباب الطعن » • ما يقبل
منها • عقوبة « العقوبة المبررة » •

كلما وجب تصحيح الحكم حظر نقضه كله أو بعضه • وكلما وجبت
الاعادة تعين النقض • أساس ذلك ؟

١ - لما كانت العقوبة المقررة لجريمة السرقة التي تحصل من مكان
مسكون بطريق الكسر ، هي الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز
سبع سنوات ، وكان الحكم المطعون فيه قد نزل بعقوبة الحبس عن الحد
الأدنى المقرر قانونا فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون •

٢ - لما كان قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر
بالتقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قضى في الفقرة الأولى من المادة ٣٩ منه
بأنه اذا كان الطعن مقبولا ومبنيًا على الحالة الأولى المينة في المادة ٣٠ -
مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله - فان المحكمة تصحح الخطأ
وتحكم بمقتضى القانون ، وحظر في المادة ٤٠ منه نقض الحكم اذا اشتملت
أسبابه على خطأ في القانون أو على خطأ في ذكر نصوصه ، كما أوجب الاقتصاد

على تصحيح الخطأ متى كانت العقوبة مقررة في القانون للجريمة ، في حين انه قضى في الفقرة الثانية من المادة ٣٩ بأنه اذا كان الطعن مبنيا على الحالة الثانية من المادة ٣٠ - وقوع بطلان في الحكم أو في الاجراءات أثر في الحكم - بنقض الحكم واعادة الدعوى الى المحكمة التي أصدرته ، فان مؤدى ما تقدم انه كلما وجب تصحيح الحكم حظر نقضه كله أو بعضه ، وكلما وجبت الاعادة تعين النقض ، ومن ثم لزم في الطعن المائل تصحيح الحكم دون نقضه عملا بالفقرة الاولى من المادة ٣٩ مالفه البيان ، وذلك بتأييد الحكم المستأنف .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : سرق جهاز التسجيل المبين الوصف والقيمة بالاوراق المملوك لـ وكان ذلك من مسكن الاخير بطريق الكسر . وطلبت عقابه بالمواد ٢/٣١٦ مكررا ، ٣١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات ، ومحكمة جنح محرم بك الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالحبس ستة أشهر مع الشغل والنفاذ . استأنف . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل والنفاذ .

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك انه اذ دان المطعون ضده بجريمة السرقة من مكان مسكون بطريق الكسر وعدل عقوبة الحبس لمدة ستة أشهر المقضى بها ابتدائيا الى الحبس شهرا واحدا ، فقد نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر قانونا .

وحيث ان الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بتهمة السرقة من مكان مسكون بطريق الكسر وقضت محكمة أول درجة حضوريا بحبسه ستة أشهر مع الشغل والنفاذ ، فلستأنف ، وقضت محكمة ثاني درجة حضوريا - بحكمها المطعون فيه - بتعديل الحكم المستأنف الى حبس المطعون ضده شهرا واحدا ، مستندا في قضائه الى ذات الأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف الذي أعمل في حق المطعون ضده نص الفقرة الثانية من المادة ٣١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة السرقة التي تحصل من مكان مسكون بطريق الكسر ، كنص المادة سالفة الذكر ، هي الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات ، وكان الحكم المطعون فيه قد نزل بعقوبة الحبس عن الحد الأدنى المقرر قانونا فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قضى في الفقرة الأولى من المادة ٣٩ منه بأنه اذا كان الطعن مقبولا ومبني على الحالة الأولى المينة في المادة ٣٠ - مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله - فان المحكمة تصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، وحظر في المادة ٤٠ منه نقض الحكم اذا اشتملت أسبابه على خطأ في القانون أو على خطأ في ذكر نصوصه ، كما أوجب الاقتصار على تصحيح الخطأ متى كانت العقوبة مقررة في القانون للجريمة ، في حين انه قضى في الفقرة الثانية من المادة ٣٩ بأنه اذا كان الطعن مبني على الحالة الثانية من المادة ٣٠ - وقوع بطلان في الحكم أو في الاجراءات أثر في الحكم - بنقض الحكم واعادة الدعوى الى المحكمة التي أصدرته ، فان مؤدى ما تقدم انه كلما وجب تصحيح الحكم حظر نقضه كله أو بعضه ، وكلما وجبت الاعادة تعين النقض ، ومن ثم لزم في الطعن المائل تصحيح الحكم دون نقضه عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ سالفة البيان ، وذلك بتأييد الحكم المستأنف .

جلسة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حمدي نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / أحمد محمود هيكل ونجاح نصار قاضي رئيس
المحكمة ومحمد محمد يحيى وحسن سيد حمزه .

(١٤٤)

الطعن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٥٧ القضائية

(١) حكم « بياناته » « بيانات الديباجة » • نقض « أسباب الطعن »
• ما لا يقبل منها •

ايراد الحكم خطأ في ديباجته أن الدعوى نظرت يوم صدوره على خلاف
الثابت في نظرها في جلسات عديدة سابقة • خطأ ما أدى لا يعيبه •

(٢) اثبات « خبرة » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » •
تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن
موضوعي •

(٣) اثبات « بوجه عام » • أوراق « صورة شمسية » • بطلان • نظام عام •
عدم ترتيب البطلان على مخالفة النصوص المنظمة لنمطها •
أساس ذلك ؟

حق المحكمة الجنائية في تكوين عقيدتها بكافة طرق الإثبات لها أن تأخذ
بالصورة الفوتوغرافية كدليل متى اطمأنت الى مطابقتها للأصل •

(٤) تزوير • موظفون عموميون • أوراق رسمية • نقض « أسباب الطعن »
• ما لا يقبل منها •

عدم اشتراط صدور التزوير من موظف مختص فعلا • كفاية أن يعطى
الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها • ولو لم تصدر من
موظف عام •

(٥) عقوبة « العزل من الوظيفة » • موظفون عموميون •

توقيع عقوبة العزل على الموظف العام • سواء كان شاغلا لمنصبه وقت
الحكم أو أن يكون قد فقه • غلة ذلك ؟

(٦) نقض « أسباب الطعن » ما لا يقبل منها » حكم » تسببيه » تسبيب غير معيب »

تسبيب الاجراءات السابقة على الحكم » عدم جواز اثاره لأول مرة أمام النقض »

• مثال

(٧) دفاع « الاخلال بحق الدفاع » ما لا يوفره » حكم » تسببيه » تسبيب غير معيب » نقض « أسباب الطعن » ما لا يقبل منها »

عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع أبدى أمام دائرة سابقة ولم يبد أمامها »

(٨) نيابة عامة » اجراءات « اجراءات التحقيق » اثبات « خبرة » حق عضو النيابة في الاستعانة بأهل الخبرة » أساس ذلك ؟

(٩) اثبات « بوجه عام » محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » حكم » تسببيه » تسبيب غير معيب »

لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن اليه من عناصر الاثبات » ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات » شرط ذلك ؟

(١٠) حكم « ما لا يعيبه » عقوبة « تعدد العقوبات » ارتباط »

تطبيق عقوبة واحدة المقررة للجريمة الأشد اعمالا للمادة ٣٢ عقوبات دون ذكر الجريمة الأشد لا يؤثر في سلامة الحكم »

(١١) تزوير « أوراق رسمية » تقليد اختام » نصب » ارتباط » حكم » تسببيه » تسبيب غير معيب »

قصور الحكم في استظهار أركان الجرائم المرتبطة لا يستوجب نقضه مادامت المحكمة طبقت حكم المادة ٣٢ عقوبات وقضت بالعقوبة الأشد »

(١٢) حكم « تسببيه » « بيانات التسبيب » بطلان » نقض « أسباب الطعن » ما لا يقبل منها » محكمة النقض « سلطتها »

الخطأ في ذكر قانون الاجراءات الجنائية بدلا من قانون العقوبات لا يرتب بطلان الحكم » حد ذلك ؟

١ - لئن كانت ديباجة الحكم قد تضمنت عبارة « وبجلسة اليوم سمعت الدعوى على الوجه المين تفصيلا بمحضر الجلسة » الا انه من الواضح أن المعنى المقصود من ذلك هو أن اجراءات الدعوى وردت تفصيلا بمحاضر جلسات المحاكمة ولا يعدو ما ورد في ديباجة الحكم أن يكون خطأ ماديا لا يؤثر في سلامته اذ لا يغير من حقيقة الواقع من سماع الدعوى في جلسات سابقة ولا ينم البتة عن عدم استيعاب المحكمة لعناصر الدعوى وأوجه الدفاع بما يضحى معه هذا الوجه من الطعن في غير محله .

٢ - من المقرر أن تقدير أراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كليل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخير شأنه في ذلك شأن مسائل بالدلة فلها مطلق الحرية في الاخذ بما تطمئن اليها منها والالتفات عما عداه، ولا يقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير .

٣ - الاصل أن المضاهاة لم تنظم سواء في قانون الاجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات المدنية بنصوص أمره يترتب البطلان على مخالفتها اذ العبرة في المسائل الجنائية انما تكون باقتناع القاضي بأن اجراء من الاجراءات يصح أو لا يصح ان يتخذ أساسا لكشف الحقيقة ، وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكافة طرق الاثبات غير مقيدة بقواعد الاثبات في القانون المدني فيحق لها أن تأخذ بالصورة الفوتوغرافية كدليل في الدعوى اذا ما اطمأنت الى مطابقتها للاصل .

٤ - من المقرر أنه لا يشترط في جريمة تزوير المحررات الرسمية ان تصدر فعلا عن الموظف المختص بتحرير الورقة بل يكفي أن تعطى هذه الاوراق المصطنعة شكل الاوراق الرسمية ومظهرها ولو كانت في الحقيقة لم تصدر منه أو صدرت منه بعد تركه للوظيفة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فان ما يدعيه الطاعن - من أن ما ارتكبه من تزوير في

استمارات مصاريق الانتقال وبدل السفر في الفترة اللاحقة على تقديمه
الاستقالة - لا يعتبر تزويرا في أوراق رسمية يكون غير صحيح في القانون.

٥ - لما كانت المادة ٢٦ من قانون العقوبات تنص على أن « العزل من
وظيفة أميرية هو الحرمان من الوظيفة نفسها ومن المرتبات المقررة لها ، سواء
كان المحكوم عليه بالعزل عاملا في وظيفة وقت صدور الحكم عليه أو غير
عامل فيها ، ، ، ، ، فقد دلت بذلك على وجوب توقيع عقوبة العزل سواء
كان المحكوم عليه شاغلا بالفعل منصبه وقت الحكم بالعزل أو أن يكون قد
فقدته ما دام قد ارتكب الجريمة وهو موظف واهمية الحكم بالعزل في هذه
الحالة الأخيرة هو تقرير عدم صلاحية الموظف لان يشغل خلال مدة العزل
وظيفة عامة »

٦ - لما كان اليمين من مطالبة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم
يثر شيئا عما يدعيه من أن لجنة الجرد باشرت عملها في غير حضوره ، فانه
لا يحل له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لانه لا يعدو أن يكون
تعييا للأجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن .

٧ - لما كان اليمين من مراجعة محاضر الجلسات ان الطاعن وان
أثار أمر بطلان أعمال اللجنة لتشكيلها من موظفين مشرفين على أعماله أمام
هيئة سابقة الا انه لم يتمسك بذلك أمام الهيئة الجديدة التي اصدرت الحكم
في الدعوى بهذا الدفاع ، فلا يكون له ان يطالب هذه الهيئة بالرد على دفاع
لم يبد امامها لما هو مقرر من أن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد على دفاع
الا اذا كان من قدمه قد أصر عليه .

٨ - من المقرر أنه ولئن أوجب القانون على الخبراء أن يحلفوا يمينا
أمام سلطة التحقيق بأن يبدوا رأيهم بالدقة وان يقدموا تقاريرهم كتابة ،
الا أنه من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في اجراء
التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله قانون الاجراءات

الجنائية لسائر رجال الضبطية القضائية في الفصلين الأول والثاني من الباب الثاني منه بما في ذلك ما تجيزه لهم المادة ٢٩ من هذا القانون أثناء جمع الاستدلالات من الاستعانة بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفها أو بالكتابة بغير حلف يمين .

٩ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من عناصر الإثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات ما دامت مطسروحة للبحث أمامها .

١٠ - لما كان الحكم قد بين الجرائم التي ارتكبها الطاعن والمستوجبة لعقابه وانها ارتكبت لغرض واحد بما يوجب الحكم عليه بعقوبة واحدة هي المقررة لاشد هذه الجرائم - وهي جريمة الاستيلاء على مال عام . وليست جريمة تقليد الاختام على ما زعم الطاعن - وكان الحكم قد قضى على الطاعن بعقوبة واحدة عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد أعمل حكم هذه المادة ولا يؤثر في سلامته انه اغفل ذكر الجريمة الأشد .

١١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر كافة أركان جرائم التزوير في محررات رسمية واستعمالها وتقليد الاختام والنصب واثبتها في حق الطاعن فإن منعه في هذا الخصوص لا يكون صحيحاً ، فضلاً عن أن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يجدي نفعا لانه بافتراض قصور الحكم في استظهار أركان تلك الجرائم فإن ذلك لا يستوجب نقضه ما دامت المحكمة طبقت على الطاعن حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد .

١٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد وصف الأفعال التي دان الطاعن عنها وبين واقعة الدعوى في شأنها بما ينطبق على حكم المواد ١١٣/أ ، ١١٨ ، ١١٩/٢ ، ١١٩ مكرر ١/هـ ، ٢١١ ، ٢١٤ ، ٣٣٦/١ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعن عقوبة جنائية الاستيلاء بغير حق على مال إحدى الهيئات العامة باعتبارها العقوبة الأشد عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات فلا يقدح في ذلك إيراد الحكم لعبارة « من قانون الاجرامات الجنائية »

بعد تسجيله لمواد العقاب على النحو السالف اذ لا يبدو ذلك - في صورة الدعوى - مجرد خطأ مادي تمثل في ذكر قانون الاجراءات الجنائية بدلا من قانون العقوبات - الذي يدرك للوهلة الأولى باعتباره الأساس الاصيل للعقاب - مما لا يترتب عليه بطلان الحكم ويكون معنى الطاعن في هذا الخصوص غير مديد ، وحسب محكمة النقض أن تصحيح الخطأ الذي وقع فيه الحكم المطعون فيه باستبدال عبارة « من قانون العقوبات » بعبارة « من قانون الاجراءات الجنائية » سالفة البيان وذلك عملا بالمادة ٤٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : بصفته موظفا عاما (مهندس بهيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية بالاسكندرية) استولى بنير حق على مبلغ ٣٦ جنيها و ٢٥٠ مليما المملوك للهيئة سالفة الذكر وقد ارتبطت هذه الجريمة بجريمتي التزوير والاستعمال التاليتين ارتباطا لا يقبل التجزئة . ثانيا : بصفته سالفة الذكر ارتكب اثناء تأدية وظيفته تزويرا في محسرات رسمية هي أوامر التكليف وطلبات صرف مصاريف الانتقال وبدل السفر للمينة بالاوراق والمنسوبة الى هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية للمعاملين المدرجة أسماؤهم بها وكان ذلك بطريق الاصطناع ووضع امضاءات واختام مزورة بأن اصطنع تلك المحسرات على غرار المحسرات الصحيحة ونسب صدورها للمعاملين بتلك الهيئة ووضع عليها امضاءات مزورة عليهم وختنها بأختام مقلدة . ثالثا : استعمل المحسرات المزورة سالفة الذكر مع علمه بتزويرها بأن قنعها للهيئة وصرف المبالغ المدرجة بها وبموجبها . رابعا : قلد خاتما لاحدى المصالح الحكومية هي الادارة العامة للخطوط الرئيسية لهيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية بالاسكندرية بأن اصطنع خاتما على غرار الخاتم الصحيح واستعمله في تزوير المحسرات سالفة الذكر . خامسا : توصل

الى الاستيلاء على مبلغ ١٢٨٢ جنيه و ٥٠٠ مليم من هيئة المواصلات السلطنة واللاسلكية وكان ذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها ايها المتهمة بها بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وهي استحقاقه صرف ذلك المبلغ بأن قدم اليهم محررات مزورة تفيد كذبا استحقاقه صرفه فافتنوا بها وقاموا بصرف المبلغ له . واحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضوريا عملا بالمواد ١/١١٣ ، ١١٨ ، ١١٩ ب ، ١١٩ مكرر هـ ، ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٤ ، ٣٣٦/١ من قانون العقوبات مع أعمال المادتين ٣٢ ، ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبعزله من وظيفته والزامه برد مبلغ ستة وثلاثين جنيها ومائتين وخمسين مليما وتغريمه مبلغ خمسمائة جنيه .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجرائم الاستيلاء بغير حق على مال مملوك لهيئة عامة والتزوير في أوراق رسمية واستعمالها وتقليد أختام حكومية والنصب قد شابه القصور وانطوى على بطلان في الاجراءات والخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، ذلك أن المحكمة لم تستوعب الواقعة اذ أوردت أن الدعوى سمعت في اليوم الذي صدر فيه الحكم رغم انها نظرت بجلسات سابقة مما ينم عن انها لم تلم بأوجه دفاع الطاعن ، وقد عول الحكم في ادانة الطاعن على تقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير الذي أجرى المضاهاة على صورة ضوئية من كتاب استقالة الطاعن ورغم وجود أوراق استكتاب له مطروحة قفله في هذا الخصوص بما لا يسوغه ، ورغم ان الطاعن تقدم باستقالته بشرط في

..... وقبلت فإن الحكم نسب اليه ارتكابه تزويراً في محررات رسمية بصفته موظفاً عمومياً واستعمالها بعد هذا التاريخ ، هذا إلى أن الحكم قضى ب عزل الطاعن من وظيفته مع أنه استقال منها قبل صدوره ، وقد تمسك الطاعن بإعلان أعمال اللجنة التي شكلتها النيابة العامة لفحص أعماله وتحديد الأموال التي استولى عليها إذ أسندت رئاستها إلى الضابط الذي القى القبض عليه وضمت في عضويتها من يتولون الإشراف على أعماله الذين باشروا أعمالهم في غيبه الطاعن وقبل أداء اليمين القانونية فاطرح الحكم قسماً من هذا الدفاع بما لا يصلح لاطراحه وانغل ايراد باقية أو الرد عليه ، كما أورد الحكم المطعون فيه المواد التي دان الطاعن بها منسوبة إلى قانون الإجراءات الجنائية ، وأعمل في حقه المادة ٣٣ من قانون العقوبات وأخذ بعقوبة الجريمة الأشد دون بيانها ودون أن تفتن المحكمة إلى أنها عقوبة جريمة تقليد الاختام بما كان يسمح بالنزول بالعقوبة عن الحد الذي أوقعته ، ولم يستظهر الحكم أركان جرائم التزوير في أوراق رسمية واستعمالها وتقليد الاختام والنصب التي دان الطاعن بها وكل ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وتقرير قسم أبحاث التزييف التزوير ولجنة الجرد وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها .

لما كان ذلك ولئن كانت ديباجة الحكم قد تضمنت عبارة « وبجلسة اليوم سمعت الدعوى على الوجه المين تفصيلاً بمحضر الجلسة ، إلا أنه من الواضح أن المعنى المقصود من ذلك هو أن إجراءات الدعوى وردت تفصيلاً بمحاضر جلسات المحاكمة ولا يعدو ما ورد في ديباجة الحكم أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر في مصلحته إذ لا يغير من حقيقة الواقع من شاع الدعوى في جلسات سابقة ولا ينم البتة عن عدم استيعاب المحكمة لعناصر الدعوى وأوجه الدفاع بما يضمن معه هذا الوجه من الطعن في غير محله .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير أراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجحه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه في ذلك شأن مسائر الأدلة فلها مطلق الحرية في الإخذ بما تظن اليها منها والالتفات عما عداه ، ولا يقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير وكان الاصل أن أن المضاهاه لم تنظم سواء في قانون الاجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات المدنية بنصوص أمره يترتب البطلان على مخالفتها اذ العبرة في المسائل الجنائية انما تكون باقتناع القاضي بأن اجراء من الاجراءات يصح أو لا يصح ان يتخذ أسلما لكشف الحقيقة ، وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكافة طرق الاثبات غير مقيدة بقواعد الاثبات في القانون المدني فيحق لها أن تأخذ بالصورة الفوتوغرافية كدليل في الدعوى اذا ما اطمأنت الى مطابقتها للاصل ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما اثاره المدافع عن الطاعن من أن تقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير قد اعتمد في المضاهاة على صورة ضوئية لكتاب استقالة الطاعن واطرحه بما ارتآه من أن الورقة التي اتخذها الخبير أسلما للمضاهاه تصلح لذلك وأن المحكمة قد اطمأنت الى صحة المضاهاه ، والى ما انتهى اليه تقرير الخبير فإنه لا يقبل من الطاعن العودة الى مجادلتها فيما خلصت اليه من ذلك . لما كان ذلك وكان لا يشترط في جريمة تزوير المحررات الرسمية ان تصدر فعلا عن الموظف المختص بتحرير الورقة بل يكفي أن تعطى هذه الاوراق المصطنعة شكل الاوراق الرسمية ومظهرها ولو كانت في الحقيقة لم تصدر منه أو صدرت منه بعد تركه للوظيفة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن ما يدعيه الطاعن - من أن ما ارتكبه من تزوير في استمارات مصاريف الانتقال وبديل السفر في الفترة اللاحقة على تقديمه الاستقالة - لا يعتبر تزويرا في أوراق رسمية يكون غير صحيح في القانون .

لما كان ذلك وكانت المادة ٢٦ من قانون العقوبات تنص على أن « العزل من وظيفة أميرية هو الحرمان من الوظيفة نفسها ومن المرتبات المقررة لها » سواء

كان المحكوم عليه بالعزل عاملاً في وظيفة وقت صدور الحكم عليه أو غير عامل فيها ، فقد دلت بذلك على وجوب توقيع عقوبة العزل سواء كان المحكوم عليه شاغلاً بالفعل منصبه وقت الحكم بالعزل أو أن يكون قد فقدته ما دام قد ارتكب الجريمة وهو موظف وأهمية الحكم بالعزل في هذه الحالة الأخيرة هو تقرير عدم صلاحية الموظف لأن يشغل خلال مدة العزل وظيفة عامة ، ومن ثم يكون منعى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد .

ولما كان الذين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئاً عما يدعيه من أن لجنة الجرد بشرت عملها في غير حضوره ، فانه لا يحل له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه لا يعدو أن يكون تعيياً للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن ، لما كان ذلك وكان الذين أيضاً من مراجعة محاضر الجلسات أن الطاعن وإن آثار أمر بطلان أعمال اللجنة لتشكيلها من موظفين مشرفين على أعماله أمام هيئة سابقة إلا أنه لم يتمسك بذلك أمام الهيئة الجديدة التي أصدرت الحكم في الدعوى بهذا الدفاع ، فلا يكون له أن يطالب هذه الهيئة بالرد على دفاع لم يبد أمامها لما هو مقرر من أن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد على دفاع إلا إذا كان من قدمه قد اصر عليه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بطلان أعمال اللجنة التي شكلتها النيابة العامة لعدم حلف أعضائها اليمين القانونية ورد عليه في قوله « وحيث أنه وإن كان الثابت من التحقيقات أن أعضاء اللجنة التي شكلتها النيابة العامة لم يؤدوا اليمين القانونية إلا أن ذلك لا يبطل أعمالها ولا يؤثر في النتيجة التي انتهى إليها هذا التقرير وتركن إليه المحكمة وتأخذ به كورقة من أوراق الدعوى منزلها منزلتها الصحيحة - كما نطمئن إلى أقوال أعضاء اللجنة بالتحقيقات والتي أدلوا بها في ظل اليمين القانونية وهي ترديد لما سطره في تقرير لجنّتهم على التفصيل السالف بيانه ومن ثم تأخذ بها كدليل مستقل من أدلة الدعوى » وكان هذا الذي رد به الحكم كافياً ويسوغ به رفض الدفع لما هو مقرر من أنه ولئن أوجب القانون على الخبراء أن يحلفوا يمينا

أعنام سلطة التحقيق بأن يبدو رأيهم بالدقة وإن يقدموا تقاريرهم كتابة ، إلا أنه من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في اجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله قانون الاجراءات الجنائية لسائر رجال الضبطية القضائية في الفصلين الاول والثاني من الباب الثاني منه بما في ذلك ما تجيزه لهم المادة ٢٩ من هذا القانون اثناء جمع الاستدلالات من الاستعانة بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفها أو بالكتابة بغير حلف يمين ، ولما كان لمحكمة الموضوع ان تأخذ بما تطمئن اليه من عناصر الاثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات ما دامت مطبوعة للبحث أمامها ، فانه لا على المحكمة - وقد أجرت النيابة تحقيق الواقعة بوصفها جنائية فتحقق بذلك ما يشترطه القانون في مواد الجنائيات من ايجاب تحقيقها قبل المحاكمة - ان هي أخذت بتقرير لجنة الجرد ولو لم يحلف أعضاؤها اليمين قبل مباشرة مأموريتهم بحسابه ورقة من أوراق الاستدلال في الدعوى المقدمة لها وعنصرها من عناصرها ما دام أنه كان مطروحا على بساط البحث وتناوله الدفاع بالتفنيد والمناقشة ومن ثم يضحى معنى الطاعن في هذا الصدد في غير محله •

لما كان ذلك وكان الحكم قد بين الجرائم التي ارتكبها الطاعن والمستوجبة لعقابه وانها ارتكبت لغرض واحد بما يوجب الحكم عليه بعقوبة واحدة هي المقررة لاشد هذه الجرائم - وهي جريمة الاستيلاء على مال عام • وليست جريمة تقليد الاختتام على ما زعم الطاعن - وكان الحكم قد قضى على الطاعن بعقوبة واحدة عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فانه يكون قد أعمل حكم هذه المادة ولا يؤثر في سلامته انه اغفل ذكر الجريمة الاشبه ومن ثم فان هذا النعى يكون غير سديد •

ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر كافة أركان جرائم التزوير في محررات رسمية واستعمالها وتقليد الاختتام والنصب واثبتها في حق الطاعن فان منعا في هذا الخصوص لا يكون صحيحا ، فضلا عن أن ما يثيره

الطاعن في هذا الصدد لا يجدي نفعا لانه بافتراض قصور الحكم في استظهار أركان تلك الجرائم فان ذلك لا يستوجب نقضه ما دامت المحكمة طبقت على الطاعن حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهي المقررة لجريمة الاستيلاء على مال عام بغير حق التي أثبتها الحكم في حقه. لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد وصف الأفعال التي دان الطاعن بها وبين واقعة الدعوى في شأنها بما ينطبق على حكم المواد ١١٣/١ ، ١١٨ ، ١١٩/٢ ، ١١٩ مكرر ١/هـ ، ٢١١ ، ٢١٤ ، ٣٣٦/١ من قانون العقوبات ووقع على الطاعن عقوبة جنائية الاستيلاء بغير حق على مال إحدى الهيئات العامة باعتبارها العقوبة الأشد عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات فلا يقدح في ذلك إيراد الحكم لعبارة « من قانون الاجراءات الجنائية » بعد تسجيله لمواد العقاب على النحو السالف اذ لا يعدو ذلك - في صورة الدعوى - مجرد خطأ مادي تمثل في ذكر قانون الاجراءات الجنائية بدلا من قانون العقوبات - الذي يدرك للوهلة الاولى باعتباره الأساس الاصيل للعقاب - مما لا يترتب عليه بطلان الحكم ويكون منفي الطاعن في هذا الخصوص غير سديد ، وحسب محكمة النقض أن تصحح الخطأ الذي وقع فيه الحكم المطعون فيه باستبدال عبارة « من قانون العقوبات » بعبارة « من قانون الاجراءات الجنائية » سالفة البيان وذلك عملا بالمادة ٤٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حمدي نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد محمد يحيى وحسن سيد حمزه
ومجدي الجنسلي وحامد عبد النبي .

(١٤٥)

الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٥٧ انقضائية

(١) مواد مخدرة • حيازة • جريمة « أركانها » • نقض « أسباب الطعن »
• ما لا يقبل منها •

حيازة المادة المخدرة يكفي فيها أن يكون سلطان الجاني مبسوطا عليها
ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز لها شخصا آخر •
الجدل الموضوعي • عدم قبوله أمام النقض •
مثال لتسبيب سائق في التدليل على نسبة حيازة المخدر للطاعن •

(٢) دفع « الدفع بتلفيق التهمة » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع » •
• ما لا يوفره • • نقض « أسباب الطعن » • ما لا يقبل منها •

الدفع بتلفيق التهمة • موضوعي • لا يستوجب ردا صريحا مادام الرد
مستفادا من القضاء بالادانة •

(٣) دفاع « الاخلال بحق الدفاع » • ما لا يوفره • • تفتيش « التفتيش
بإذن » • دفع « الدفع ببطلان التفتيش » •

الدفع بصدر إذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش • موضوعي •
استفادة الرد عليه من اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على
هذا الاذن •

(٤) تفتيش « اذن التفتيش » • تنفيذه • • نقض « أسباب الطعن » • ما لا يقبل
منها •

الاذن بتفتيش شخص • اجازته للأمور الضبط • تفتيشه أينما وجد •
في دائرة اختصاص مصدر الاذن ومنفذه •

١ - من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة ان يكون محرزاً مادياً لها بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز لها شخصاً غيره ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد أستند في اثبات حيازة الطاعن بالمخدر الهيروين المضبوط في سيارته الى تحريات الشرطة واقوال ضابطي مكتب مكافحة المخدرات التي اطمأن اليها والتي حصل مؤداها بأن الطاعن يتجر في المواد المخدرة ويقوم بترويجها على عملائه بمدينة القاهرة مستعملاً في ذلك سيارته الخاصة وبناء على اذن التفتيش الصادر لاحدهما قام وزميله بضبط المخدر أسفل مقعد القيادة بالسيارة التي كان يقودها الطاعن وبجواره شخص آخر ، ولما كان الطاعن لا يجادل في أن ما أورده الحكم من وقائع وما حصله من أقوال الضابطين والتحريات التي اطمأن اليها وعول عليها في الادانة له أصله الثابت في الاوراق ، وكان ما أورده الحكم من ذلك كافياً وسائفاً في التدليل على نسبة المخدر للمضبوط في سيارة الطاعن اليه ، فإن ما ينهه الطاعن من أن اقوال الضابطين غير كافية لاثبات التهمة قبله ينحل في حقيقته الى جردل موضوعي لا يقبل لدى محكمة النقض .

٢ - لما كان الدفع بتلفيق التهمة دفعا موضوعيا لا يستوجب رداً على استقلال ما دام الرد يستفاد ضمناً من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، فإن ما يثيره الطاعن بهذا الصدد لا يعدو بدوئه جدلاً موضوعيا لا يقبل لدى محكمة النقض .

٣ - من المقرر أن الدفع بصدور الاذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعاً موضوعياً يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن أخذنا منها بالأدلة الساتفة التي أوردها .

٤ - من المقرر انه متى صدر اذن النيابة بتفتيش متهم كان مأمور الضبط القضائي المنتدب لاجرائه ان يفشه أينما وجده طالما كان ذلك المكان في دائرة اختصاص كل من مصدر الاذن ومن قام باجراءات تنفيذه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حاز بقصد الاتجار جوهرًا مخدراً « هيروين » في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وأحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الأحالة . ومحكمة جناسيات القاهرة قضت حضورياً عملاً بالمسواد ٢/١ ، ١/٧ ، ١/٣٤ ، ٢/٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦١ والبند ١٠٣ من الجدول رقم ١ الملحق والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالاشتغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريمه خمسة آلاف جنيه . عما أسند إليه ومصادرة المخدرات والسيارة المضبوطتين .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث أن الطاعن ينفي على الحكم المطعون فيه أنه أذانه بجريمة حيازة جوهر مخدر « هيروين » بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانوناً قد شابه القصور في التسيب والاخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون، ذلك أنه استند - ضمن ما استند إليه من أدلة - في ادانة الطاعن عن حيازته لجوهر المخدر المضبوط في سيارته إلى أقوال شاهدي الإنبات وهي لا تكفي بذاتها للتدليل على حيازته لهذا المخدر ، فضلاً عن أن الحكم أورد أقوالهما بصورة قاصرة لا يتضح منها عناصر الاتهام ، ولم يرد على الدفع بتلفيق التهمة بدس المخدر في السيارة بعد انزاله وزميله منها هذا إلى أن الطاعن دفع بطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل استصدار إذن النيابة ، كما دفع بطلان ذلك الاذن لصدوره مطلقاً دون تحديد مكان معين لتنفيذه ورد الحكم على هذين الدفعين بما لا يصلح رداً ، كل ذلك يعيه بما يستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما توافر به كسفة

العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شاهدي الإثبات وتقرير المعامل الكيماوية وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا لها بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز لها شخصا غيره ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أستند في إثبات حيازة الطاعن لمخدر الهيروين المضبوط في سيارته إلى تحريات الشرطة وأقوال ضابطي مكتب مكافحة المخدرات التي أطمأن إليها والتي حصل مؤداها بأن الطاعن يتجر في المواد المخدرة ويقوم بترويجها على عملائه بمدينة القاهرة مستعملا في ذلك سيارته الخاصة وبناء على إذن التفتيش الصادر لاحدهما قام وزميله بضبط المخدر أسفل مقعد القيادة بالسيارة التي كان يقودها الطاعن وبجواره شخص آخر، ولما كان الطاعن لا يجادل في أن ما أوردته الحكم من وقائع وما حصله من أقوال الضابطين والتحريات التي أطمأن إليها وعول عليها في الادانة له أصله الثابت في الأوراق ، وكان ما أوردته الحكم من ذلك كافيا وسائغا في التدليل على نسبة المخدر المضبوط في سيارة الطاعن إليه، فإن ما ينعاه الطاعن من أن أقوال الضابطين غير كافية لإثبات التهمة قبله ينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي لا يقبل لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد أقوال العقيد . . . - ضابط مكافحة المخدرات - متضمنة التحريات وتفصيلات ضبط الواقعة على النحو المشار إليه أنفا واحمال عليها في بيان أقوال الضابط الآخر فإن النعى عليه بالقصور في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الدفع بتلفيق التهمة دفعا موضوعيا لا يستوجب ردا على استقلال ما دام الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم، فإن ما يثيره الطاعن بهذا الصدد لا يعدو بدوره جدلا موضوعيا لا يقبل لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع بصدور الاذن بعد الضبط والتفتيش بقوله

« ومن حيث انه عن الدفع بإعلان القبض على المتهم وتفتيشه وبطلان ما أسفر عنه هذا القبض والتفتيش لحصوله قبل صدور اذن النيابة العامة به ولان المتهم لم يكن مقارفا لجريمة متلبسا بها تسوغ القبض عليه وتفتيشه وانه لما كانت المحكمة قد اطمأنت من قبل الى أقوال شاهدي الاثبات وصحة تصويرهما للواقعة وكانت هذه الاقوال التي اطمأنت اليها المحكمة قاطعة في ان ضبط المتهم وتفتيشه وتفتيش سيارته كان بناء على اذن النيابة بذلك وكان من المقرر ان تقدير أقوال الشهود يخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع وانها غير ملزمة ببيان علة اطمئنانها الى أقوالهم وكان ما أثاره المدافع عن المتهم بشأن التابع الزمني لمحضرة التحريات واذن التفتيش وضبط المتهم وما قرره هذا الاخير من انه ضبط في الساعة الثانية بعد ظهر يوم كل ذلك لا ينال من اقتناع المحكمة بتصوير شاهدي الاثبات وان ضبط المتهم وتفتيشه كان بناء على اذن من النيابة صادر به فان الدفع المبني من المتهم بهذا الشأن يكون غير سديد متمين الرفض » ، وكان من المقرر ان الدفع بصدور الاذن بعد الضبط والتفتيش بعد دقايق موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن أخذاً منها بالادلة الساتعة التي أوردتها وكان ما رد به الحكم على الدفع سالف الذكر سائفا لاطراحه فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت في بيانه لواقعة الدعوى أن الاذن بضبط الطاعن وتفتيشه وتفتيش سيارته جاء مطلقا من قيد اجرائه في دائرة قسم معين بمحافظة القاهرة وان تنفيذه لم يخرج عن نطاقها ، وكان من المقرر انه متى صدر اذن النيابة بتفتيش متهم كان لمأمور الضبط القضائي المتدبر لاجرائه أن يفتشه أينما وجده طالما كان ذلك المكان في دائرة اختصاص كل من مصدر الاذن ومن قام باجراءات تنفيذه - كما هو الحال في الدعوى - وهو ما لم يجحده الطاعن في طعنه - ومن ثم فان ما يثيره في هذا الصدد يكون على غير أساس . لما كان ما تقدم فان الطعن برميته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا . »

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / حسن عثمان عمار نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمود البارودي ، محمد أحمد حسن نائب
رئيس المحكمة ، محمود رضوان ورضوان عبد العليم .

(١٤٦)

الطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٥٧ القضائية

(١) اثبات « شهود » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » •
حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل
منها » •

وزن أقوال الشهود وتقديرها • موضوعي • أخذ المحكمة بأقوال
الشاهد • مفاده ؟

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل • غير جائز أمام النقض •

(٢) استجواب • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • نقض
« أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

الاستجواب المحظور قانونا ماهيته ؟

تسجيل مأمور الضبط مما يبيده المتهم أمامه من أقوال في حق نفسه
وغیره من المتهمين • لا يعد استجوابا •

(٣) دفع « الدفع بالتزوير » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا
يوفره » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • حكم « تسببيه •
تسبيب غير معيب » •

الدفع بالتزوير • من وسائل الدفاع الموضوعية • تقديرها •
موضوعي • طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير • غير ملزم للمحكمة •
طالما استخلصت عدم الحاجة اليه •

مثال :

(٤) اثبات « انابة قضائية » • محكمة الموضوع « نظرها الدعوى والحكم
فيها » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • حكم « تسببيه •
تسبيب غير معيب » •

حق المحكمة في الاعراض عن تحقيق دفاع المتهم • مشروط بوضوح الواقعة أو كون التحقيق المطلوب غير منتج وان تبين علة ذلك •
انتهاء الحكم الى عدم اجابة طلب الانابة القضائية مع عدم استناده الى أدلة تتصل بشيء من الجزئيات المطلوب الانابة فيها • لا اخلال بحق الدفاع •

١ - من المقرر ان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ، وهي متى أخذت بأقوال شاهد فان مفاد ذلك انها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، وكان ما تساند اليه الحكم من أقوال الشهود سائغا ومن شأنه أنه يؤدي الى ما ترتب عليه ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل الى جدل موضوعي لا تقبل اثارته امام محكمة النقض •

٢ - لما كان من المسلمات القانونية ان الاستجواب المحظور على غير سلطة التحقيق هو مجابهة المتهم بالأدلة ومناقشته تفصيلا كما يفندها أو يعترف ان شاء الاعتراف ، واذ كان بين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان ما أثبتته العقيدة بمحضر ضبط الواقعة من أقوال للمتهم لا يبدو أن يكون تسجيلا لما ابداه امامه وزميليه في حق نفسه وغيره من المتهمين في نطاق ادلائه بأقواله ، وكان الحكم المطعون فيه اذ عرض لهذا الاجراء قد أورد عند قوله انه « بأن للمحكمة من مطالعة المحضر المتقدم ان مشموله لا يبدو أن يكون اثباتا للاجراءات التي امتنعت نفاذا لامر ضبط واحضار المتهم - الطاعن - الصادر من النيابة العامة لاتهامه بقتل المجنى عليه الوارد اسمه بذلك المحضر ، ومناقشة المتهم دون أن يتضمن استجوابا له في مدلول الاستجواب قانونا ، بتوجيه اسئلة تفصيلية واجابات تفصيلية » ، فان في ذلك ما يكفي ودعا على هذا الدفع بما يجعله على غير سند من القانون ، يستعين الرافض

٣ - لما كان الدفع بالتزوير هو من وسائل الدفاع الموضوعية ، التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع والتي لا تلتزم بإجابته لان الاصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة عليها على بساط البحث ، وان طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير هو من قيل طلبات التأجيل لاتخاذ اجراء بما لا يلزم المحكمة بالاستجابة اليه طالما قد خلصت من واقعات الدعوى وعناصرها الى عدم الحاجة اليه ، وهي متى انتهت الى رأى معين واطمأنت اليه فلا معقب عليها في ذلك ، وكان ما أورده الحكم في هذا الخصوص من أن المحكمة قد انتهت الى تكوين عقيدتها من أدلة أخرى لا يندرج من بينها هذا المحضر وانها لم تعول على ما جاء به ، يعد سائفا وسليما في الاغراض عن اجابة هذا الطلب فان دعوى الاخلال بحق الدفاع لا تكون مقبولة .

٤ - لما كان ما يشبه الطاعن من نعى على الحكم لعدم الاستجابة الى طلبه باتخاذ اجراءات الانابة القضائية مردودا بما هو مقرر من انه ولئن كان القانون قد أوجب سماع ما يبدية المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه ، الا انه اذا كانت المحكمة قد وضحت لديها الواقعة أو كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فان لها ان تعرض عنه مع بيان العلة في ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد افصح عن اطمئنانه وتعويله على ما طرح من أدلة الدعوى داخل البلاد ، وخلص الى انه لا مجال لاجابة طلب الانابة القضائية طالما ان قضاءه غير مستند الى أدلة تتصل بشيء من هذه الجزئيات المطلوب الانابة فيها ، فان دعوى القصور والاخلال بحق الدفاع ، لا تكون مقبولة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : وهو مصرى الجنسية قتل وثلاثة آخرون مجهولون - غير خاضعين لاحكام القانون المصرى عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن عقدوا العزم وبيتوا النية على قتله

وأعدوا لذلك أداه راضة (عصا) وشريطا من البلاستيك اللاصق وحبلًا واستدرجه المتهم إلى مسكنه الذي كان يتربص فيه الثلاثة الآخرون مترقبين قدومه وما أن ظفروا به حتى قام أحدهم بضربة بالعصا على رأسه وأوثقوا قدميه ويديه وصدروه بقوة شديدة بالحبل وكمموا فمه بالشريط اللاصق قاصدين من ذلك قتله فاحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وكان القصد من هذه الجريمة ارتكاب جنحة وهي أنه في الزمان والمكان سالفى الذكر سرق والمتهمون الثلاثة الآخرون المجهولون المبلغ التقدي المين قدرا بالتحقيقات المملوك للشركة الفنية لقطع الغيار بامارة أبو ظبي والذي كان يحوزة المجنى عليه وقت تواجده بمسكن المتهم .

واحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمادة ٣١٤ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة المؤبدة باعتباره مرتكبا جريمة السرقة باكرامه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض (قيد بجدول المحكمة برقم القضائية) . ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية الى محكمة جنايات القاهرة لتفصل فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين .

ومحكمة الاعادة - بهئة اخرى - قضت حضوريا عملا بالمادتين ٣ ، ١/٣١٤ ، من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة المؤبدة باعتبار المتهم وآخرين مجهولين اقترفوا جريمة سرقة باكرام ترك أثرا لجروح أدت لوفاة المجنى عليه .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية)

..... الخ .

الحكمة

حيث ان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانة بجريمة سرقة باكرام قد شابه خطأ فى تطبيق القانون وفساد فى الاستدلال واخلال بحق الدفاع وقصور فى البيان ، ذلك بأن تساند فى ادانة الطاعن الى أقوال شهود الاثبات من رجال الشرطة بالرغم من أن هذه الاقوال لا تخرج عن كونها ترديدا لاعتراف باطل أثبت بمحضر الاستدلالات وحصيلة استجواب باطل باشره مأمور الضبط القضائي خلافا لما يوجب القانون الذى لا يخولهم سوى سؤال المتهم ، وقد تمسك الدفاع عن الطاعن بطلب تأجيل الدعوى للطعن بتزوير محضر الواقعة المتضمن اقرارا المتهم لرجال الشرطة بارتكاب الجريمة الا أن المحكمة التفتت عن تحقيق هذا الدفاع بدعوى انها قد تساندت فى الاوراق الى دليل مستقل عن المحضر المراد الطعن عليه بالتزوير ، هذا الى أن الدفاع تمسك باتخاذ اجراءات الانابة القضائية للتحقق من مدى صحة الاعتراف المنسوب الى الطاعن ، بيد أن الحكم اطرح هذا الدفاع بما لا يسوغه . الامر الذى يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما توافر به كفاة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستقاة من أقوال مأمورى الضبط القضائي الثلاثة شهود الاثبات وتقرير الصفة التشريحية ، وهى أدلة سائغة وكافية لها معيناها الثابت فى الاوراق ، ومن شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء عليها مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه ، وهى متى أخذت بأقوال شاهد فان مفاد ذلك انها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الإخذ بها ، وكان ما تساند اليه الحكم من أقوال الشهود سائغا ومن شأنه

أنه يؤدي إلى ما ترتب عليه ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي لا تقبل آثاره أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المسلمات القانونية ان الاستجواب المحظور على غير سلطة التحقيق هو مجابهة المتهم بالأدلة ومناقشته تفصيلا كما يفقدها أو يعترف ان شاء الاعتراف ، واذ كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان ما اثبتته العقيدة بمحضر ضبط الواقعة من أقوال للمتهم لا يعدو أن يكون مسجلا لما أبداه امامه وزميليه في حق نفسه وغيره من المتهمين في نطاق ادلائه بأقواله ، وكان الحكم المطعون فيه اذ عرض لهذا الاجراء قد أورد عند قوله انه « بأن للمحكمة من مطالعة المحضر المتقدم ان مشموله لا يعدو أن يكون اثباتا للاجراءات التي اتخذت نفاذا لامر ضبط واحضار المتهم - الطاعن - الصادر من النيابة العامة لاتهامه بقتل المجنى عليه الوارد اسمه بذلك المحضر ، ومناقشة المتهم دون أن يتضمن استجوابا له في مدلول الاستجواب قانونا ، بتوجيه امثلة تفصيلية واجابات تفصيلية » ، فان في ذلك ما يكفي ردا على هذا الدفع بما يجعله على غير سند من القانون ، متعين الرفض لما كان ذلك ، وكان الدفع بالتزوير هو من وسائل الدفاع الموضوعية ، التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع والتي لا تلتزم باجابه لان الاصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة عليها على بساط البحث ، وان طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير هو من قبيل طلبات التأجيل لاتخاذ اجراء بما لا يلزم المحكمة بالاستجابة اليه طالما قد خلصت من واقعات الدعوى وعناصرها الى عدم الحاجة اليه ، وهي متى انتهت الى رأى معين واطمأنت اليه فلا معقب عليها في ذلك ، وكان ما أورده الحكم في هذا الخصوص من أن المحكمة قد انتهت الى تكوين عقيدتها من أدلة أخرى لا يندرج من بينها هذا المحضر وانها لم تعول على ما جاء به ، يمد سائغا وسليما في الاعراض عن اجابة هذا الطلب ، فان دعوى الاخلال بحق الدفاع لا تكون مقبولة . لما كان ذلك وكان ما يشير الطاعن من نفي على الحكم لعدم الاستجابة الى

طلبه باتخاذ اجراءات الانابة القضائية مردودا بما هو مقرر من انه ولئن كان القانون قد اوجب سماع ما يديه المتهم من اوجه الدفاع وتحقيقه ، الا انه اذا كانت المحكمة قد وضحت لديها الواقعة أو كان الامر المطلوب تحقيقه غير متبع في الدعوى فان لها أن تعرض عنه مع بيان العلة في ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد افصح عن اطمئنانه وتعويله على ما طرح من أدلة الدعوى داخل البلاد ، وخلص الى انه لا مجال لاجابة طلب الانابة القضائية طالما ان قضاؤه غير مستند الى أدلة متصل بشيء من هذه الجزئيات المطلوب الانابة فيها ، فان دعوى القصور والاخلال بحق الدفاع ، لا تكون مقبولة . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا ونقطة موضوعا .

جلسة ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حمدي نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / أحمد محمود هيكل نائب رئيس المحكمة ،
نجاح نصار ، محمد محمد يحيى ومجدي الجندي .

(١٤٧)

الطعن رقم ٢٧٣٦ لسنة ٥٧ القضائية

(١) اثبات « بوجه عام » « اوراق رسمية » « شهود » • حكم « تسببه »
تسبب غير معيب • نقض « اسباب الطعن • مالا يقبل منها » •
حق محكمة الموضوع في الالتفات عن دليل النفي ولو حملته اوراق
رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمانت
اليها من باقى الادلة فى الدعوى •
الجدل فى تقدير الادلة • موضوعى • لا يجوز إثارتة أمام محكمة
النقض •

(٢) اثبات « شهود » • حكم « تسببه » • تسبب غير معيب •
عدم التزام محكمة الموضوع بالإشارة الى أقوال شهود النفي • كفاية
القضاء بالإدانة ردا عليها •

(٣) اثبات « خبرة » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • محكمة
الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » •
تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر • موضوعى •
عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب استثناء الطب الشرعى
لمناقشته مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة الى
ذلك •

(٤) اجراءات « اجراءات المحاكمة » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا
يوفره » • نقض « اسباب الطعن • مالا يقبل منها » • حكم « تسببه » •
تسبب غير معيب •
قرار المحكمة فى صدد تجهيز الدعوى وجمع الادلة • تحضيرى جواز
المدول عنه •

(٥) نقض « الحكم في الطعن » .
تصحيح الحكم دون نقضه في حالة الخطأ في تطبيق القانون . المادة
٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(٦) تعويض « التعويض عن الضرر الادبي » . دعوى مدنية . ضرر . نقض
« حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون » . حكم « تسببه . تسبب
معيب » .

التعويض عن الضرر الادبي شخصي . لا يتعدى المجنى عليه ولا ينقل
الى غيره الا بموجب اتفاق أو مطالبة قضائية . المادة ٢٢٢ مدني .

(٧) ضرب « ضرب اقضى الى موت » . خطأ . ضرر . مسئولية مدنية .
دعوى مدنية . حكم « تسببه . تسبب معيب » .

الاخلال بمصلحة مالية للمضروب . وكون الضرر محققا . شرطا الحكم
بالتعويض عن الضرر المادة .

خلو الحكم المطعون فيه من بيان ان المجنى عليه كان يعول المدعية
بالحقوق المدنية وقت وفاته على نحو مستمر دائم رغم قضائه بالتعويض
المادي . قصور .

١ - من المقرر أن الادلة في المسواد الجنائية اقناعية وللمحكمة
أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل
أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي أطمأنت اليها المحكمة من باقي الادلة
القائمة في الدعوى ، ولما كان الحكم قد أورد الادلة المنتجة التي صحت لديه
على ما استخلصه من مقارفة الطاعن الثاني للجريمة المستندة اليه مطر حال لاسباب
السائفة التي أوردتها لتلك الورقة الرسمية التي قدمها الطاعن وأراد بها التشكيك
في الادلة المستمدة من أقوال الشهود التي عولت عليها المحكمة فان ما يثيره
في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الادلة وفي استبعاد
المحكمة لمعتقداتها وهو ما لا يجوز اثارته لدى محكمة النقض .

٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفي
مادامت لا تثق بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالإشارة الى أقوالهم مادامت
لم تستند اليها ، وفي قضائها بالأدلة لادلة الثبوت التي أوردتها دلالة على
أنها لم تلمس الى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها .

٣ - من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إليها من اعتراضات مرجعة إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة عليها الأخذ بما تطمئن إليه منها والاتفات عما عداه ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما تضمنه التقرير الطبي الشرعي وهي غير ملزمة بإجابة الدفاع إلى طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ، ولم تر هي من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الاجراء •

٤ - من المقرر أن قرار المحكمة الذي تصدره في 'صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للمخضوم توجب حتما العمل على تنفيذ صونا لهذه الحقوق •

٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد ألزم الطاعن الثاني بالتعويض المدني عن جريمة الضرب التي دان الطاعن الأول وحده بها فإنه يكون قد أخطأ صحيح القانون ، مما يتعين معه عملاً بالمادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ تصحيحه بقصر الالتزام بالتعويض والمصاريف عن الجريمة سالف الذكر على الطاعن

٦ - من المقرر أن التعويض عن الضرر الادبي الذي يصيب المجنى عليه نتيجة الاعتداء الذي يقع عليه شخصي مقصور على الضرر نفسه لا يتعداه الى سواء كما أنه لا ينتقل منه الى الغير طبقا للمادة ٢٢٢ من القانون المدني الا اذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء ، ما لم يقل الحكم بتحقيق شيء منه في الدعوى المطروحة ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى أن مورث المدعين بالحقوق المدنية قد ناله ضررا أدبيا انتقل الى ورثته فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٧ - من المقرر أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي ان يكون اخلال بمصلحة مالية للمضرور ، وأن يكون هذا الضرر محققا ، فاذا أصاب الضرر شخصا بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصا آخر فلا بد من توفر حق لهذا الغير يعتبر الاخلال به ضررا أصابه ، واذن فالعبرة في تحقق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه نتيجة لوفاة آخر هو أن يثبت أن الميجنى عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته وعلى نحو مستمر دائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك في المستقبل كانت محققة فيقدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائلة ويقضى له بالتعويض على هذا الاساس . ولما كان الحكم المطعون فيه - حسبما سلف - قد خلا من بيان ذلك فانه يكون معيبا فضلا عن الخطأ في تطبيق القانون بالقصور في التسييب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما أولا : قتلا عمدا مع سبق الاصرار بأن بيتا النية على قتله وأعدا لهذا الغرض آلة راضه (كوريك سيارة وماسورة) وما أن ظفرا به حتى انهالا عليه ضربا على رأسه قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الاصابات المبينة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته . ثانيا : المتهم الاول أيضا ضرب فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما وكان ذلك باستخدام (كوريك) واحالتهما الى محكمة الجنايات لمأقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . وأدعى ورثة الميجنى على الاول وهم و و عن نفسها ويصفتها وصية على القاصر بالحقوق المدنية قبل المتهمين بمبلغ مائة وخمسين ألف جنيه على سبيل التعويض . كما أدعى بالحقوق المدنية قبل المتهمين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . . . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بللواد ١/٢٣٦ ، ٢ ، ٢٤٠ / ١ ، ٢ من قانون العقوبات مع أعمال المادة ٢/٣٢ من ذات القوانين أولا : بمساقبة كل من المتهمين

بالسجن لمدة خمس سنوات • ثانيا : بالزامها بأن يؤديا للمدعين بالحقوق المدنية ... عن نفسها وبصفتها وصية على القاصر ... وبالصين ... و ... مبلغا وقدره ثلاثين ألف جنيه مصرى يوزع بينهما طبقا للفريضة الشرعية : ثالثا : بالزامها بأن يؤديا الى ... مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت باعتبارهما مرتكبين لجريمة الضرب المفضى الى الموت مع سبق الاصرار والضرب البسيط •

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض الخ •

الحكمة

حيث ان الطاعنين ينعان على الحكم المطعون فيه انه اذ دانهما بجريمة الضرب المفضى الى الموت ودان الأول أيضا بجريمة الضرب ، وقد شابه خطأ فى الاسناد وقصور فى التسبيب واعتبروه اخلاخل بحق الدفاع وتنافض وانطوى على خطأ فى تطبيق القانون، ذلك بأنه رغم تقرير الشاهد الثالث فى التحقيقات انه لم يشهد الاعتداء على المجنى عليهما فقد أحال الحكم فى بيان أقواله على شهادة شاهدى الرؤية الأول والثانى ، كما أدان الحكم الطاعنين استنادا الى التقارير الطبية الابتدائية دون أن يورد مؤداها ، واطرح الشهادة الرسمية التى تفيد مرض الطاعن الثانى يوم الحادث وأقوال شهوده فى هذا الشأن ورد عليها بما لا يسوغ اطراحها ، ورفض طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ورد عليه برد قاصر فيه مصادرة على المطلوب، هذا الى أنه ألزم الطاعن الثانى بالتعويض عن جريمة الضرب التى دان بها الطاعن الأول وحده، وقضى بالتعويض الادبى الموروث فى غير حالاته ، كما لم يقم الدليل على توافر عناصر الضرر المادى الذى قضى بالتعويض عنه ، فضلا عن أنه نص على توزيع التعويض الملقى به عن الضرر الشخصى طبقا للفريضة الشرعية على خلاف القانون ، كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه •

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما توافر به كفاية

العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضى الى الموت التي دان الطاعنين بها والمضرب التي دان بها الطاعن الاول وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة مائة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبة الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه انه بعد أن أورد شهادة شاهدي الرؤية - الشاهدين الاول والثاني - بإيراده نص شهادة الاول والاحالة عليها بالنسبة للشاهد الثاني ، عرض لشهادة شقيقتيهما الشاهد الثالث بقوله « انه شهد بمجمل أقوال اخويه ، وقال ان المتهمين وفريقهما اعتدوا عليه وعلى أخويه وأبيه بالضرب وان الذي أحدث إصاباته مجهول من أعوان المتهمين » وكان مؤدى أفراد الحكم أقوال الشاهد المذكور بيان خاص ان شهادته مغايرة لشهادة أخويه شاهدي الرؤية سالفي الذكر وانها لم تكن عن رؤية والا لشملتها الاحالة على أقوال الشاهد الاول مع بيان شهادة الشاهد الثاني ، بما مفاده أن أقواله اتفقت مع أقوال شقيقي شاهدي الرؤية في الصورة الاجمالية للواقعة من حيث تطور أحداثها والمشاركين فيها بغير تحديد ، وهو ما تفصح عنه أقواله في التحقيقات حسبما يبين من المفردات المضمومة ، ومن ثم يضحى النعى على الحكم بالخطأ في الاسناد بهذا الصدد في غير محله لا يساند الواقع في الدعوى .

لما كان ذلك ، وكانت التقارير الطبية الابتدائية لم ترد ضمن الادلة التي عول عليها الحكم في الادانة والتي اقتصر في هذا الشأن على تقرير الصفة التشريحية للمجنى عليه الاول والتقرير الطبي للمجنى عليه الثاني ومن ثم فان اشارة الحكم اليها في الوصف النهائي للجريمة ليس الا تزييدا لا ينال من منطق الحكم أو سلامة تدليله خاضة وان الطاعنين لا يدعيان بأن هناك تناقضا بينهما وبين تقرير الصفة التشريحية ومن ثم فان النعى على الحكم بالخطأ في هذا الخصوص يكون في غير محله .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الادلة في المواد الجنائية اقناعية والمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتم مع الحقيقة التي أطمأت اليها المحكمة من باقي الادلة

القائمة في الدعوى ، ولما كان الحكم قد أورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من مقارفة الطاعن الثاني للمجريمة المسندة إليه للأسباب السائغة التي أوردتها تلك الورقة الرسمية التي قدمها الطاعن وأراء بها التشكيك في الأدلة المستمدة من أقوال الشهود التي عولت عليها المحكمة فإن ما يثيره في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة وفي استنباط المحكمة لمعتقداتها وهو ما لا يجوز اتارته لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تثق بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالإشارة الى أقوالهم ما دامت لم تستند اليها ، وفي قضائها بالادانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تطمئن الى أقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها فان منعى الطاعنين في هذا الخصوص يكون غير مقبول - لما كان ذلك - وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه اليها من اعتراضات مرجعة الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة الدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة فلها الأخذ بما تطمئن اليه منها والاتفات عما عداه ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت الى ما تضمنه التقرير الطبي الشرعي وهي غير ملزمة بإجابة الدفاع الى طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ، ولم تر هي من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء ، وكان الحكم قد عرض لطلب الطاعنين في هذا الشأن ورد عليه بما يسوغ رفضه فان منعاهما في هذا الصدد يكون غير سديد . ولا يؤثر في ذلك أن تكون المحكمة قد أجلت الدعوى لاستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته بناء على طلب الدفاع ثم عدلت عن ذلك لان قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق . لما كان ما تقدم ، فان الطعن في خصوص الدعوى الجنائية يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم الطاعن الثاني بالتعويض المدني عن جريمة الضرب التي دانَّ الطاعن الاول وحده بها فانه

يكون قد أخطأ صحيح القانون ، مما يتعين معه عملا بالمادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ تصحيحه بقصر الالتزام بالتعويض والمصاريف عن الجريمة سالف الذكر على الطاعن الاول ... وحده . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدعوى المدنية المقامة من ورثة المجنى عليه بقوله : « وحيث أنه وقد أدين المتهمان في جناية الضرب المفضى الى الموت على ما تقدم » ومن ثم يتعين التزامهما بتعويض المدعين بالحق المدني - وهم ورثة آتقى الذكر - عن الضررين المادى والادبى اللذين لحقا بهم من جراء فعل المتهمين غير المشروع وذلك عملا بالمادة ١٦٣ من القانون المدنى ، وتقدر المحكمة المبلغ الجابر لهذه الاضرار - متضمنا المبلغ الجابر للضررين المادى والادبى اللذين لحقا بالمجنى عليه في لحظتى الاصابة والوفاة وما بينهما ، ويتمثلان فيما حاق به من انزعاج وما شعر به من آلام ، وهو المبلغ الذى ورثه المدعون بالحق المدنى - تقدر المحكمة مبلغ التعويض عن كل ما تقدم من أضرارا بثلاثين ألف من الجنيئات المصرية « لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التعويض عن الضرر الادبى الذى يصيب المجنى عليه نتيجة الاعتداء الذى يقع عليه شخص مقصور على الضرر نفسه لا يتعداه الى سواه كما أنه لا ينتقل منه الى الغير طبقا للمادة ٢٢٢ من القانون المدنى الا اذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء ، مما لم يقل الحكم بتحقيق شيء منه في الدعوى المطروحة ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى أن مورث المدعين بالحقوق المدنية قد ناله ضررا أدبيا انتقل الى ورثته فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . هذا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه لم يبين - بصدور الدعوى المدنية - كيف أن فقد المجنى عليه قد أخل بمصلحة مالية للمدعين بالحقوق المدنية ومدى هذا الاخلال ، وكان يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون اخلال بمصلحة مالية للمضرور ، وأن يكون هذا الضرر محققا ، فاذا أصاب الضرر شخصا بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصا آخر فلا بد من توفر حق لهذا الغير يعتبر الاخلال به ضررا أصابه ، واذن فالعبرة في تحقق

الضرر المادي للشخص الذي يدعيه نتيجة لوفاة آخر هو أن يثبت أن المجني عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته وعلى نحو مستمر دائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك في المستقبل كانت محققة فيقدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائلة ويقضى له بالتعويض على هذا الأساس . ولما كان الحكم المطعون فيه - حسبما سلف - قد خلا من بيان ذلك فإنه يكون معيبا فضلا عن الخطأ في تطبيق القانون بالقصور في التسيب ويضحي منعي الطاعنين بصددهما في محله . لما كان ذلك ، وكان لا يعرف أثر هذا الخطأ الذي تردت فيه محكمة الموضوع في تقديرها لمبلغ التعويض الذي قضت به ، فإن حكمها يكون معيبا بما يتعين معه نقضه والاحالة في خصوص الدعوى المدنية بغير حاجة الى التطرق لمبحث سائر ما ينهه الطاعنان على الحكم في صددهما .

جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة ،
ناجى اسحق ، فتحى خليفة وعلى الصادق عثمان .

(١٤٨)

الطعن رقم ٧٤٢٢ لسنة ٥٦ القضائية

(١) دفاع « الاخلال بحق الدفاع » • مالا يوفره • اثبات « بوجه عام » •
حكم « تسببيه • تسبیب غير معيب » •
محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى
والرد على كل شبهة تثيرها مادام لقضائها وجه مقبول •
مثال :

(٢) ايجار اماكن • قانون « القانون الاصلح » •

صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ اعتباره اصلح للمتهم من القانون
القديم بما اشتملت عليه أحكامه من الغاء لعقوبة الحبس المقررة لمخالفة
القوانين المنظمة لتأجير الاماكن • عدا العقوبة المقررة لجريمة خلو
الرجل •

(٣) نقض « نظر الطعن والحكم فيه » • قانون « القانون الاصلح » •

حق محكمة النقض أن ينقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها
إذا ثبت لها أنه مبنى على خطأ فى تطبيق القانون •

١ - محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى
المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها وبيان العلة فيما أعرضت عنه من شواهد
النفى أو أخذت به من أدلة الثبوت ما دام لقضائها وجه مقبول ، فلا على
المحكمة أن هى لم تعرض لما أثاره الطاعن من وجود شقتين بالطابق الرابع
ولم تجبه الى طلبه ضم البضعة رقم ... كرموز لانه لا يعدو أن يكون دفاعا

موضوعيا يكفي أن يكون الرد عليه مستقادا من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بالحبس شهرا واحدا مع الشغل وكانت المادة ١/٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد نصت على إلغاء العقوبات المقيدة للحرية المنصوص عليها في القوانين المنظمة لتأجير الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر فيما عدا العقوبة المقررة لخلو الرجل والجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣ من هذا القانون والتي لا تنطبق على الواقعة لان الجريمة التي دين بها الطاعن حسبما يبين من مدوناته هي انه أجر العين لشخص وباع نصـفـها لآخر ، الامر المؤتم بالمادة ٨٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

٣ - المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين لها مما هو ثابت به أنه بنى على خطأ في تطبيق القانون ، فانه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه وابدال عقوبة الغرامة بعقوبة الحبس الملقى بها على الطاعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : أجر الوحدة السكنية لاكثر من مستأجر . ثانيا : مكن شخص آخر غير من تعاقد معه من المسكن . ثالثا : تراخى عمدا عن استكمال وتسليم الوحدة المؤجرة في الميعاد المتفق عليه للمتعاقد معه وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٧١ ، ٨٠٠ ، ٨٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ والمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح أمن الدولة قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ عن التهمة الاولى . ثانيا : يرامة المتهم حيا بسبب

اليه بالنسبة للتهمتين الثانية والثالثة • استأنف ، ومحكمة
 الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي
 الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى حبس المتهم شهرا واحدا •
 فطعن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم
 بطريق النقض الخ •

الحكمة

حيث أن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانة بجريمة تأجير
 مكان على خلاف مقتضى عقد سابق قد شابه قصور في التسييب واخلاق بحق
 الدفاع ذلك أنه أغفل طلب الدفاع ضم الجنيحة كرموز للتدليل
 على أن التي ادعت باستجارها لذات العين المبيعة للمبلغة غير
 صادقة في ادعائها ، وأغفل الرد على دفاع الطاعن أن كل طابق من طوابق
 العقار يتكون من وحدتين سكنيتين وبالتالي فانه لا تريب عليه اذ حرر عقد
 عن كل وحدة وقد تأخر من رئيس الهيئة الاستئنافية على الرول بعبارة (ضم
 الجنيحة كرموز - ح آخر الجلسة) ثم صدر الحكم في الدعوى
 دون تمكين الطاعن من الاطلاع عليها ، وقد صدر على خلاف الحكم
 الصادر في الجنيحة كرموز المقدم صورته وعول الحكم الابتدائي والذي
 اعتقه الحكم المطعون فيه على أقوال كل من و بينما طرح الحكم
 الصادر في الجنيحة كرموز أقوال ولم يعول عليها ودانها بجريمة
 دخول بيت مسكون في حيازة بقصد منع حيازتها بالقوة وكل هذا يعيب
 الحكم ويستوجب نقضه •

ومن حيث ان الحكم الابتدائي الذي قضى الحكم المطعون فيه بتأييده
 لاسبابه بين واقعة الدعوى بما تتوافق به كلفة العناصر القانونية للجريمة التي
 دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة لا ينسازع الطاعن في أن

لها أصلها في الأوراق من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عول على أقوال كل من والتي قررت بأن زوجها اشترى نصف وحدة سكنية بالطابق الرابع بالمقار المملوك للطاعن وبعد استلامها الشقة اقتحمتها استنادا إلى عقد إيجار صادر لها من الطاعن عن ذات الشقة ، كما عول على أقوال التي قررت أن الطاعن أجر لها ذات الشقة بعديها للاولى ، وعلى عقدي البيع والإيجار المقدمين منهما - لما كان ذلك ، وكان المدافع عن الطاعن قد طلب إلى محكمة الدرجة الثانية ضم الجنبه رقم كرموز بمقولة أنها تتعلق بمنع حيازة وإن الطابق الرابع به شقتان ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها وبيان العلة فيما أعرضت عنه من شواهد النفي أو أخذت به من أدلة الثبوت ما دام لقضائها وجه مقبول ، فلا على المحكمة أن هي لم تعرض لما أثاره الطاعن من وجود شقتين بالطابق الرابع ولم تجبه إلى طلبه ضم الجنبه رقم كرموز لأنه لا يبدو أن يكون دفاعا موضوعيا يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم ، ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان صدور حكم بالإدانة ضد آخر بجريمة دخول العين المؤجرة للمجنى عليها بغرض منع حيازتها بالقوة لا يغير حتما انتفاء واقعة تأجير تلك العين على خلاف مقتضى عقد سابق التي دين بها الطاعن ، فإن ما يثيره في شأن أطراح الحكم لدلالة المستند المقدم منه في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان يبين من مطالعة محاضر الجلسات ومدونات الحكم أن المحكمة لم تظم الجنبه كرموز فإن ما ينهه الطاعن بشأن عدم تمكنه من الاطلاع عليها يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس . إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بالحبس شهرا واحدا مع الشغل وكانت المسألة ١/٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١

قد نصت على إلغاء العقوبات المقيدة للحرية المنصوص عليها في القوانين المنظمة لتأجير الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر فيما عدا العقوبة المقررة لخلو الرجل والجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣ من هذا القانون والتي لا تنطبق على الواقعة لأن الجريمة التي دين بها الطاعن حسبما بين من مدوناته هي أنه أجر العين لشخص وبساع نصنفها لآخر ، الأمر المؤتم بالمادة ٨٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

وكانت المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين لها مما هو ثابت به أنه بنى على خطأ في تطبيق القانون ، فانه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه وابدال عقوبة الغرامة بعقوبة الحبس الملقى بها على الطاعن .

جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة ،
ناجي اسحق ، سري صيام وعلى الصادق عثمان .

(١٤٩)

الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٧ القضائية

(١) قذف . سب . دعوى جنائية « سقوط الحق في تحريكها » . دعوى
مدنية . دفع « الدفع بعلم قبول الدعوى » .

الدعوى الجنائية في جريمة القذف والسب تعليق رفعها على
شكوى المجنى عليه وجوب تقديمها قبل مضي ثلاثة أشهر من يوم علمه
بالجريمة ومرتكبها والا انقضى حقه فيها . اساس ذلك ؟

خلو الحكم من الرد على الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية
لمضى أكثر من ثلاثة أشهر على علم المجنى عليها بالجريمة . قصور يبطّل
الحكم .

(٣) جريمة « اركانها » . ضرب . سب وقذف . عقوبة « العقوبة المبررة » .
ارتباط . نقض « نطاقه » .

نقض الحكم بالنسبة لجريمة السب والقذف يستوجب الاحالة بالنسبة
لجريمة الضرب ايضا متى كان الحكم في الدعوى المدنية مؤسسا على ثبوت
جرائم الضرب والقذف والسب معا .

١ - لما كانت المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية بعد أن
علقت رفع الدعوى الجنائية في جريمة القذف والسب المنصوص عليهما في
المادتين ٣٠٣ و ٣٠٦ من قانون العقوبات على شكوى المجنى عليه نصت في
فقرتها الاخيرة على أنه « لاتقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى
عليه بالجريمة وبمرتكبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك » ، مما مفاده أن
حقوق المجنى عليه في الشكوى ينقضي بمضي ثلاثة أشهر من يوم
علمه بالجريمة وبمرتكبها دون أن يتقدم بشكواه ويكون اتصال المحكمة في

هذه الحالة بالدعوى معدوما ولا يحق لها أن تعرض لموضوعها فإن هي فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الاثر ، ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية والدعوى المدنية التابعة لها - هو دفع جوهري يتعين على محكمة الموضوع أن تعرض له وتمحვე وتقول كلمتها فيه بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضت به ويحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسيب الاحكام وحتى يمكن لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه وان قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية وبالتالي الدعوى المدنية التابعة لها - الا انه قد عن الافصاح عن دعامته في هذا الخصوص مما يشوبه بالقصور .

٢ - قضاء الحكم المطعون فيه بمعاقبة الطاعنة بعقوبة الحبس مع الشغل لمدة أسبوع وهي عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الضرب التي دانها بها - وهي ليست من الجرائم التي ينصرف اليها القيد الوارد في المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية - ما دام ان الحكم في الدعوى المدنية مؤسس على ثبوت جرائم الضرب والقذف والسب معا . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

الوقائع

اقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح . . . ضد الطاعنة بوصف انها : اعتلت عليها بالضرب والقذف والسب وطلبت عقابها بالمسادين ٣٠٢ ، ٣٠٦ من قانون العقوبات والزامها بأن تؤدي لها مبلغ ١٠١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . . . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم أسبوعا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائيا والزامها بأن تؤدي الى المدعية بالحقوق المدنية مبلغ ١٠١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليها . ومحكمة الابتدائية (بهيئة

استثنائية) قضت حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع
أولا : برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وبجواز
نظر الاستئناف • ثانيا : رفض الاستئناف موضوعا وتأيد الحكم المستأنف •
عارضت وقضى في معارضتها الاستثنائية بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع
برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه •

فلمن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليها في هذا الحكم
بطريق النقض الخ •

الحكمة

حيث ان مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه انه اذ دانها بجرائم
الضرب والقذف والسب قد أخل بحقها في الدفاع وشابه قصور في التسيب ،
ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه رفض دفعها
بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية - لمضى أكثر من ثلاثة أشهر على تاريخ
علم المجنى عليها دون أن يفصح عن سنده في ذلك ، مما يعيب الحكم
ويستوجب نقضه •

وحيث انه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه
أن المدعية بالحقوق المدنية أقامت دعواها ضد الطاعنة بالطريق المباشر بوصف
انها اعتدت عليها بالضرب والقذف والسب ، فدفعت الاخيرة بعدم قبول الدعويين
الجنائية والمدنية لتحريكهما بعد انقضاء ثلاثة أشهر ، وقد رد الحكم على
الدفع بقوله : « وحيث دفعت المتهمة بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية
لتحريكهما بعد انقضاء ثلاث شهور من تاريخ الواقعة ترى المحكمة رفض
الدفع المبدى من المتهمة بانقضاء الدعوى الجنائية وبقبولها • لما كان ذلك ،
وكانت المسادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية بسند أن
علقت رفع الدعوى الجنائية في جريمة القذف والسب المنصوص عليهما في
المادتين ٣٠٣ و ٣٠٦ من قانون العقوبات على شكوى المجنى عليه نصت في

فقرتها الأخيرة على أنه « لا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمركبها مالم ينص القانون على خلاف ذلك » ، مما مفاده أن حق المجنى عليه في الشكوى ينقضى بمضي ثلاثة أشهر من يوم علمه بالجريمة وبمركبها دون أن يتقدم بشكواه ويكون اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى معدوما ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هي فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر ، ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية والدعوى المدنية التابعة لها - هو دفع جوهري يتعين على محكمة الموضوع أن تعرض له وتمحصه وتقول كلمتها فيه بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضت به ويحقق الغرض الذي قصده الشارع من استئجاب تسيب الأحكام وحتى يمكن لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وإن قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية وبالتالي الدعوى المدنية التابعة لها - إلا أنه قد عن الإفصاح عن دعائه في هذا الخصوص مما يشوبه بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه ، ولا ينال من ذلك أنه قضى بمعاقبة الطاعنة بعقوبة الحبس مع الشغل لمدة أسبوع وهي عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الضرب التي دانتها بها - وهي ليست من الجرائم التي ينصرف إليها القيد الوارد في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية - ما دام أن الحكم في الدعوى المدنية مؤسس على ثبوت جرائم الضرب والقذف والسب معا . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن مع الزام المطعون ضدها المصاريف المدنية .

جلسة ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين/ محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة ،
ناجى اسحق ، فتحى خليفة وسرى صيام .

(١٥٠)

الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٥٧ القضائية

(١) محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » • اثبات « بوجه عام » •
حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب » • حريق عمد • سرقة •

حرية القاضى الجنائى فى تكوين عقيدته • عدم التزامه بطريق معين
فى الاثبات الا اذا استوجب القانون ذلك •

خلو القانون من نص يوجب على المحكمة التقيد فى اثبات جرمته
الحريق العمد والسرقه بطريق معين من طرق الاثبات • مؤدى ذلك ؟

(٢) اثبات « شهود » • محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » •
لمحكمة الموضوع الاخذ بأقوال متهم على آخر متى اطمأنت الى صحتها
ومطابقتها للحقيقة والواقع •

(٣) محضر الجلسة • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • نقض
« أسباب الطعن • مالا يقبل منها » • حكم « بطلان الحكم » • بطلان •
خلو محضر الجلسة من اثبات الدفاع كاملا • لا يعيب الحكم طالما لم
يتمسك بأثباته فى محضر الجلسة •

(٤) اثبات « شهود » • حكم « مالا يعيبه فى نطاق التدليل » • تسببيه •
تسبیب معيب » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •
صحة سماع أقوال أو شهادة متهم آخر فى ذات الواقعة اذا كانت
الدعوى الجنائية المرفوعة عليه قد انقضت بحكم بات • عدم جواز ذلك اذا
لم تكن قد انقضت بهذا الحكم •

(٥) نقض « أسباب الطعن • تحديدها • مالا يقبل منها » • حكم « تسببيه » •
تسبیب غیر معيب » •
أسباب الطعن يجب أن تكون واضحة محددة •

- (٦) اثبات « بوجه عام » • دفاع « الاخلال بعق الدفاع • مالا يوفره » •
حكم « تسببيه • تسبب غير معيب » •
عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي • كفاية
الاستناد الى أدلة الثبوت ردا على هذا الدفاع •

١ - من المقرر وفقا لنص المادة ٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية أن القاضي الجنائي يحكم في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته ، مما يطرح أمامه على بساط البحث في الجلسة ، دون الزام عليه بالتقييد بطريق معين من طرق الاثبات الا اذا أوجب عليه القانون ذلك ، أو حظر عليه سلوك طريق معين في الاثبات واذا كان ذلك ، وكان القانون قد خلا من نص يوجب على المحكمة التقييد في اثبات جريمتي الحريق العمد والسرقة بطريق معين من طرق الاثبات ، فان اثباتهما يكون بكافة الطرق تلك •

٢ - من المقرر ، أن من حق محكمة الموضوع الاخذ بالاقوال التي يدلي بها متهم في حق متهم آخر متى اطمأنت الى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع ، فان النعي على المحكمة الاستناد في قضائها ذاك الى أقوال المتهمة الاخرى ، يكون بعيدا عن محجة الصواب ولو كان هو الدليل الوحيد قبل الطاعن •

٣ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع المتهم كاملا ، اذ كان عليه ان كان يهمة تدوينه ان يطلب صراحة اثباته في المحضر ، وأن عليه ان ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل قفل باب المرافعة ان يقدم الدليل على ذلك ، وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم ، والا لم تجز حاجتها من بعد أمام محكمة النقض على أساس من تقصيرها فيما كان يتعين عليها تسجيله •

٤ - من المقرر انه يصح سماع أقوال أو شهادة متهم آخر في ذات الواقعة ، اذا كانت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه قد انتقضت بحكم بات ، فان لم تكن قد انتقضت بهذا الحكم فانه لا يجوز سماع أقواله أو شهادته •

٥ - لما كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ، وكان الطاعن لم يبين في أسباب طعنه مواطن التناقض والكذب اللذين ادعى انهما شابا أقوال المتهمه الاخرى ، فان نعيه بهذا الوجه لا يكون مقبولا •

٦ - المحكمة ليست ملزمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال ، اذ ان الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم ، وفي عدم ايراده لها ما يدل على انها اطرحته اطمئنانا منها للدلة التي عولت عليها في الادانة •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : وضع النار عمدا مع أخرى سبق الحكم عليها - في مسكن بأن سكبها مادة قابلة للاشتعال (بنزين) وأشعلها به عودا من الثقاب فأمتدت النيران الى محتويات المسكن المذكور واحرقتها •

ثانيا : سرق وأخرى الاشياء الميينة وصفا وقيمة بالتحقيقات المملوكة للمجنى عليها سالفة البيان من مسكنها بواسطة الكسر من الخارج • واحالته الى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة •

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بالمادتين ٢٥٢ و ٣١٦ / مكررا ثالثا من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢ من القانون ذاته بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات عما نسب اليه •

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ •

الحكمة

حيث ان الطاعن ينسب على الحكم المطعون فيه ، أنه اذ دانه بجريمتي وضع النار عمدا في مسكن والسرقة منه ، قد شابه الفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع والقصور في التسيب ، ذلك بأنه عول في ادانته على أقوال المتهمه الأخرى في الدعوى دون دليل آخر ، ورغم أن أقوالها قبله كانت بواقع الانتقام من والده الذي أكد اتهامها وأرشد الشرطة عن مكان اختفائها حيث ضبطت به كما أن المجنى عليها لم تنضم ولم يضبط لديه شيء من المبررات التي وجدت في حوزة المتهمه الأخرى مما أنما ضبط لديه من مجلات هي من المثلثات المعروضة للبيع لدى الباعة وليست متعلقة بشخص بذاته ، وطلب سماع شهادة المجنى عليها وشقيقها وخلا محضر الجلسة من تدوين ذلك ، وطلب سماع المتهمه الأخرى لمناقشتها ، بيد أن المحكمة رفضت طلبه بما لا يصلح لرفضه ، وأنفل الحكم التعرض للوقائع التي سردها الدفاع في مرافعة الشفوية وتفيد تناقض المتهمه الأخرى وكذبها ، هذا الى أنه لم يعرض لما قرره المجنى عليها وشقيقها من أن المتهمه الأخرى هي التي ارتكبت الحادث وحدها ، كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه ، بين وقائع الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما ، وأورد على ثبوتها قبله أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر وفقا لنص المادة ٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية أن القاضي الجنائي يحكم في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته ، مما يطرح أمامه على بساط البحث في الجلسة ، دون الزام عليه بالتقيد بطريق معين من طرق الاثبات الا اذا أوجب عليه القانون ذلك ، أو

خطر عليه سلوك طريق معين في الاثبات واذا كان ذلك ، وكان القانون قد خلا من نص يوجب على المحكمة التقيّد في اثبات جريمتي الحريق والعصد والسرقة بطريق معين من طرق الاثبات ، فان اثباتهما يكون بكافة الطرق تلك ، واذا كان ذلك ، وكان من المقرر هديا بما تقدم ، أن من حق محكمة الموضوع الاخذ بالاقوال التي يدلى بها متهم في حق متهم آخر متى اطمأنت الى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع ، فان النعي على المحكمة الاستناد في قضائها ذاك الى أقوال المتهم الاخرى ، يكون بعيدا عن محجة الصواب ولو كان هو الدليل الوحيد قبل الطاعن . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلومحضر الجلسة من اثبات دفاع المتهم كاملا ، اذ كان عليه ان كان يهمه تدوينه أن يطلب صراحة اثباته في المحضر ، وأن عليه أن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل قفل باب المرافعة أن يقدم الدليل على ذلك ، وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم ، والا لم تجز حاجتها من بعد أمام محكمة النقض على أساس من تقصيرها فيما كان يتعين عليها تسجيله ، فان النعي على الحكم في هذا الصدد يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان اليين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عرض لطلب المدافع عن الطاعن سماع أقوال المتهم الاخرى ومناقشتها واطرحه ، لما تبين له ان الحكم الصادر ضد المتهم تلك ، لم يصبح باتا بعد - وهو ما لا ينازع الطاعن فيه - فانه يكون قد التزم صحيح القانون ، لما هو مقرر من أنه يصح سماع أقوال أو شهادة متهم آخر في ذات الواقعة ، اذا كانت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه قد انقضت بحكم بات ، فان لم تكن قد انقضت بهذا الحكم - وهو الحال في الدعوى المعروضة - فانه لا يجوز سماع أقواله أو شهادته ، ومن ثم فان النعي على الحكم بهذا الوجه من أوجه الطعن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ، وكان الطاعن لم

يبين في أسباب طعنه مواطن التناقض والكذب اللذين ادعى انهما شابا أقوال
المتهمة الأخرى ، فان نعيه بهذا الوجه لا يكون مقبولا ، لما كان ذلك ، وكان
سائر ما يشيره الطاعن في أسباب طعنه ، مردودا عليه بأن المحكمة ليست
ملتزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يشيرها على
استقلال ، اذ ان الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم ، وفي
عدم ايراده لها ما يدل على انها اطرحته اطمئنانا منها للدلة التي عولت عليها
في الادانة . لما كان ذلك فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا
رفضه موضوعا .

جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٨٧

بقيادة السيد المستشار/ أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين/ مصطفى طاهر نائب رئيس المحكمة ، حسن عميره ،
وصلاح البرجى وحسن عفيفى .

(١٥١)

الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٥٧ القضائية

(١) دستور • قانون « تفسيره » • تفتيش « اذن التفتيش • تسببيه » •
نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » • حكم « تسببيه • تسببيه غير
معيب » • مواد مخلدة .

للمساكن حرمة • عدم جواز دخولها ولا تفتيشها الا بأمر قضائي
مسبب • عدم لزوم ذلك في تفتيش الاشخاص • المادتان ٤٤ من الدستور ،
٩١ اجراءات المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ •

القانون لم يستلزم شكلا خاصا لهذا التسبيب •

(٢) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » اثبات « بوجه عام »
دفع « الدفع ببطلان الدليل • بطلان التفتيش » • دفاع « الاخلال بحق
الدفاع • مالا يوفره » .

عدم جدوى النعى على الحكم بالقصور في الرد على دفع ببطلان تفتيش
المسكن طالما لم يتسائد الحكم في الادانة الى دليل مستمد من هذا التفتيش •

(٣) تفتيش « اذن التفتيش » « تسببيه » « تنفيذه » •

صدور أمر النذب الى مأمور ضبط قضائي أو من يندبه من مأمورى
الضبط • دلالة ؟

(٤) دفع « الدفع ببطلان الضبط والتفتيش » نقض « أسباب الطعن • مالا
يقبل منها » تفتيش •

الدفع ببطلان الضبط والتفتيش دفع قانوني مختلط بالواقع • عدم
جواز اثارته لأول مرة أمام النقض مالم تكن منونات الحكم ترشح للقياس
البطالان • علة ذلك ؟

(٥) مواد مخدرة • تفتيش • إذن التفتيش • استداده • تنفيذه • دفاع
« الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره • نقض • أسباب الطعن • مالا يقبل
منها » •

حرمة السيارة الخاصة مستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو
حائزها •

وجود السيارة في حيازة الطاعن وتحت سيطرته قبيل الضبط
يجعل له صفة أصلية عليها ويضحي تفتيشها سليما في القانون •

(٦) مواد مخدرة • تعدي • سلاح • عقوبة • ارتباط • دفاع « الاخلال بحق
الدفاع • مالا يوفره » •

قضاء المحكمة بمعاينة الطاعن بالاشتغال الشاقة لمدة سبع سنوات
وتغريمه خمسة آلاف جنيه وهي المقررة بالمادة ٤٠/٢ من القانون ١٨٢ لسنة
١٩٦٠ بعد أعمال المادة ١٧ عقوبات عن تهمة التعدي مع حمل سلاح •
اثارة الطاعن بأن التهمة الاولى وهي حيازة الامفيتامين لا يعتبر مادة مخدرة
لخلو جدول الاتفاقية الدولية منه • لا مصلحة له طالما أن المحكمة طبقت
المادة ٣٢ عقوبات فأوقعت عليه العقوبة الاشد المقررة للتهمة الثانية •

(٧) مواد مخدرة • اتفاقيات دولية • معاهدات • قانون « تفسيره »
« الغاؤه » •

الاتفاقية الدولية للمخدرات الصادر بشأنها القرار الجمهوري رقم ١٧٦٤
لسنة ١٩٦٦ • عدم الغائها أو تعديلها قانون المخدرات المصري •
اختلاف مجال تطبيق أحكام كل من الاتفاقية وقانون المخدرات المعمول
في الجمهورية •

(٨) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات « خبرة » • دفاع
« الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • نقض • أسباب الطعن • مالا يقبل
منها » •

تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقصيرهم من مطاعن •
مرجه محكمة الموضوع • المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب إعادة تحليل
العينة مادامت الواقعة قد وضحت لديها •

(٩) دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • محكمة استئنافية • اثبات
« شهود » • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » •

عدم تحقيق الدفاع غير المنتج والرد عليه • لا يعيب الحكم •

(١٠) دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » •

ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه
منها • مثال •

(١١) محاكمة « اجراءاتها » : دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » •

خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم بالتفصيل • لا يعيب
الحكم • على الخصم ان كان يهيم تدوين أمر معين أن يطلب صراحة اثباته في
هذا المحضر •

١ - من المقرر أن المشرع بما نص عليه في المادة ٤٤ من الدستور
من أن « للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها والا تفتيشها الا بأمر قضائي
مسبب وفقاً لأحكام القانون » ، وما أورده في المادة ٩١ من
قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من
أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق والا يجوز الالتجاء اليه
الا بمقتضى أمر من قاضى التحقيق بناء على اتهام موجه الى شخص
يقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جناية أو جنحة أو اشتراكه في
ارتكابها أو اذا وجدت قرائن على أنه حائز الأشياء تتعلق بالجريمة
... وفي جميع الأحوال يجب أن يكون أمر التفتيش مسبباً » • لم يتطلب
تسبب أمر التفتيش الا حين ينصب على المسكن وهو فيما استحدثته في
هاتين المادتين من تسبب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم يرسم
شكلاً خاصاً للتسبب •

٢ - من المقرر أنه لا جدوى من النعى على الحكم بالقصور في
الرد على الدفع بطلان تفتيش مسكن المتهم مادام الين من الواقعة كما
صار اثباتها في الحكم ومن استدلاله أن ثمة تفتيش لم يقع على مسكن

الطاعن وإن الحكم لم يستند في الأدانة إلى دليل مستمد من تفتيش المسكن وإنما قام قضاءه على الدليل المستفاد من تفتيش شخص الطاعن والسيارة التي يحوزها .

٣ - من المقرر أنه مع التسليم بما جاء بوجه الطعن من صدور النذب إلى المقدم أو من يندبه من مأموري الضبط فإن دلالة الحال هي أن المعنى المقصود من حرف العطف المشار إليه هو الإباحة - لوروده قبل ما يجوز فيه الجمع ، وهو ما يقطع بإطلاق النذب وإباحة أفراد الضابط بالتفتيش أو إشراك غيره معه فيه ممن يندبه لذلك من مأموري لضبط .

٤ - لما كان الأصل أن الدفع يبطلان الضبط والتفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهي ألا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان لأنها تقتضي تحقيقاً تنصر عنه وظيفة هذه المحكمة . ولما كان الثابت من محضرى جلستى المحاكمة . أن الطاعن لم يدفع ببطلان التفتيش لعدم جدية التحريات وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان فإنه لا يقبل من الطاعن إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

٥ - من المقرر أن حرمة السيارة الخاصة مستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها ولما كان الحكم قد أثبت أن السيارة في حيازة الطاعن وأنه قبيل الضبط كان يقودها وأوقفها قرب مسكنه وفتح حقيبتها وبدأ يستخرج بعض محتوياتها « جركن » ومن ثم يكون للطاعن صفة أصلية على السيارة هي حيازتها لها وفي أن يوجه إليه الاتي في شأن تفتيشها ، وبهذا يكون الاتي قد صدر سليماً من ناحية القانون وتجرى تنفيذه على الوجه الصحيح مما يجعل ما أسفر عنه التفتيش دليلاً يصح الاستناد إليه في الإدانة .

٦ - لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بالاشتغال الشاقة لمدة سبع سنوات وتغريمه خمسة آلاف جنيه ، وكانت هذه العقوبة مقررة في المادة ٤٠ / ٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التي طبقها المحكمة بعد استعمالها للمادة ١٧ من قانون العقوبات - عن التهمة الثانية الخاصة بالتعدي على الموظفين القنصلين على تنفيذ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ حالة كون الجاني يحمل سلاحا ، فإنه لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن التهمة الأولى وهي حيازة مخدر الامفيتامين لأنه لا يعتبر مادة مخدرة لخلو جدول الاتفاقية الدولية بشأن تحريم المخدرات والتي انضمت اليها مصر منه طالما أن المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبة الطاعن بالعقوبة الأشد وهي العقوبة المقررة للتهمة الثانية .

٧ - من المقرر أن الاتفاقية الدولية للمخدرات الموقعة في نيويورك في ٣٠/٣/١٩٦١ والتي صدر بشأنها القرار الجمهوري رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ٢/٥/١٩٦٦ هي مجرد دعوة من الدول يصفقهم أشخاص القانون الدولي العام الى القيام بعمل منسق لضمان فعاليتهم التدابير المتخذة ضد اساءة استعمال المخدرات . ويبين من الاطلاع على نصوصها انها لم تلغ أو تعدل صراحة أو ضمنا من أحكام قوانين المخدرات المعمول بها في الدول الموقعة عليها اذ نصت المادة ٣٦ منها على الأحوال التي تدعو الدول الى تحريمها والعقاب عليها دون أن تتعرض الى تعريف الجرائم واجراءات المصاكمة وتوقيع العقاب وتركت ذلك كله الى القوانين المحلية للدولة المنضمة اليها ويؤكد ذلك ما جرى به نص الفقرة الرابعة من تلك المادة من أنه لا تتضمن هذه المادة أي حكم مغل بمبدأ تعريف الجرائم التي ينص عليها ومعاكمة مرتكبها ومعاقتهم وفقا للقوانين المحلية في الدول الأطراف المعنية . ومن ثم فإن مجال تطبيق أحكام هذه الاتفاقية يختلف من مجال قانون المخدرات المعمول به في جمهورية مصر العربية .

٨ - من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعة الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخير شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة ، وهي غير ملزمة من بعد بإجابة الدفاع التي ما طلبه من إعادة تحليل العينة ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء .

٩ - لما كان طلب الاستعلام من قلم المرور عن مالك السيارة التي ضبط بها المخدر لانها غير مسلوكة له غير منتج في الدعوى بعد أن ثبتت حيازة المتهم لها على ما سلف بسطه - ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم تحقيق الدفاع غير المنتج أو الرد عليه .

١٠ - لما كان الثابت من الاطلاع على محضري جلستي المحاكمة أن الطاعن لم يطلب من المحكمة باقى الطلبات التي أوردها في أسباب طعنه ، فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها .

١١ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم بالتفصيل اذ عليه ان كان يهمه تدوين أمر معين أن يطلب صراحة اثباته في هذا المحضر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : احرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (أمفيتامين) في غير الأحوال المصرح بها قانونا (ب) تعدي على موظفين عموميين قائمين على تنفيذ المصادرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل في شأن مكافحة المخدرات وهو المقدم الضابط بمباحث مركز والقوة المراقبة له بأن أطلق عليهم عدة أعيرة نارية من

سلاح ناري كان يحملة قاصدا من ذلك مقاومتهم ومنعهم من ضبطه .
 (ج) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخفا (مسدس) . «د» أحرز ذخائر طلقات مما تستعمل في السلاح الناري سبالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازته واحرازه . واحالته الى محكمة جتايات الجيزة لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٠ / ١-٢ ، ٤٢ / ١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند رقم ١٥ من الجدول رقم ١ المرفق والمعدل والمواد ١ ، ٦ ، ٢٦ / ٢-٥ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند (أ) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ المرفق مع أعمال المادتين ٣٢ ، ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وتغريمه خمسة آلاف جنيه عما أسند اليه ومصادرة المضبوطات باعتبار أن حيازة المخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .
 فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دأبه بجرائم حيازة مخدر بغير قصد من القصد والتعدي على القائمين بتنفيذ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ واحراز سلاح وذخيرة بغير ترخيص قد شابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال واخلال بحق الدفاع كما أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المدافع عنه دفع ميطان التفتيش لخلوه من الأسباب التي بنى عليها ولمقدم جدية التحريات ولأن عبارة الإذن خصت المقدم أو من يندبه من مأموري الضبط القضائي لأجراء التفتيش ومؤدى ذلك أن المندوب أصلا للتفتيش له أن يتخطى عن اجراءه لأحد مأموري الضبط دون أن يضمه اليه بدلاله وجسده

حرف العطف « أو » الذى يفيد التغير والانفراد لا الجمع والمصاحبه كما أنه دفع ببطلان تفتيش السيارة لانها مملوكة لغيره مما يجعل الاختصاص بتفتيشها للقاضى ، الا أن الحكم أطرح كل ذلك بغير مبرر سائق . كما أن الحكم قضى بالادانة تأسيسا على أنه أحرز مادة مخدرة بعد انضمام مصر بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٧٦٤ ١٩٦٦ الى الاتفاقية الدولية بشأن تحريم المخدرات والتي تضمنت جدولاً جديداً ليس من بينه مادة الامفيتامين ، كما لم يجبه الى طلبه لاعادة تحليل العينة لبيان ما اذا كانت المادة المضبوطة هي للامفيتامين لذاته تحليل العينة لبيان ما اذا كانت المادة المضبوطة هي للامفيتامين لذاته من عدمه لان المحرز وفق الجدول الأول من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو الامفيتامين لذاته دون غيره ورد على ذلك بما لا يصلح له ، بالاضافه الى أن المدافع عن الطاعن طلب سؤال صاحب المتجر الذى كمن فيه الشاهد الأول قبل ضبطه ، واجراء معاينة لمكان الضبط وللسيارة واجراء تجربة ضوئية وضم دفتر الأحوال وأصل بلاغ سجن طره بهروب الطاعن منه والاستعلام عن مالك السيارة التى تم تفتيشها ورفع البصمات التى يحملها المسلسل المضبوط ، وان محضر الجلسة أثبت بعض تلك الطلبات ولم يثبت بعضها الآخر وأن المحكمة لم تجبه الى تلك الطلبات واطرحتها بما لا يبرر رفضها ، وهذا كله مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة ومن شأنها أن تؤدي الى ما رقبه عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للنقض ببطلان اذن التفتيش لخلوه من الأسباب وبطلان تنفيذه لاشتماله على حرف « أو » ورد عليه بقوله « أن تسدوين اذن التفتيش على صلب محضر التحريات والاجمالة اليه حسبما أثبت بوراق الدعوى يعنى عن التشبيب . كما أن القانون لم يشترط عبارات خاصة لصياغة اذن التفتيش فتقرير رئيس مباحث . . . »

مجرى التحريات بأنه علم من تحريات واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من طلب الاذن بتفتيشه وسيارته ومسكنه يكفي لتبرير اصدار الاذن قانونا وصدر اذن التفتيش لرئيس وحدة مباحث أو أى من السادة مأمورى الضبط القضائي المختصين قانونا يترتب عليه صحة التفتيش الذى يجريه احدهما أو كلاهما وما دام الاذن لم ينص صراحة على أن لا يفرد احدهما دون الآخر » وهذا الذى أورده الحكم يتفق وصحيح القضاة ذلك بأن المشرع بما نص عليه فى المادة ٤٤ من الدستور من أن « للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها الا بأمر قضائى مسبب وفقا لأحكام القانون » ، وما أورده فى المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية يعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز الالتجاء اليه الا بمقتضى أمر من قاضى التحقيق بناء على اتهام موجه الى شخص يقيم فى المنزل الزاد تفتيشه بارتكاب جناية أو جنحة أو اشتراكه فى ارتكابها أو اذا وجدت قرائن على أنه حائز الأشياء تتعلق بالجريمة وفى جميع الأحوال يجب أن يكون أمر التفتيش مسببا ، لم يتطلب تسبب أمر التفتيش الا حين ينصب على المسكن وهو فيما استحدثته فى هاتين المادتين من تسبب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم يرسم شكلا خاصا للتسبب ، والحال فى الدعوى الماثلة أن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه - وهو ما لا ينازع فيه الطاعن - أن النيابة العامة أصدرت هذا الأمر بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم اليها من المقدم - طلب الأمر وما تضمنه من أسباب توطئه وتسويفا لاصداره وهذا حسب كى يكون محمولا على هذه الأسباب بنشأتها جزءا منه ، هذا فضلا عن أنه لا جدوى من التمسك بالحكم بالقصور فى الرد على الدفع بىطلان تفتيش مسكن المتهم مادام البين من الواقعة كما صارت اثباتها فى الحكم ومن استدلاله أن ثمة تفتيش لم يقع على مسكن الطاعن وأن الحكم لم يستند فى الادانة الى دليل مستمد من تفتيش المسكن

وانما أقام قضاءه على الدليل المستفاد من تفتيش شخص الطاعن والسيارة التي يحوزها . كما أنه مع التسليم بما جاء بوجه الطعن من صدور النذب الى المقدم أو من يندبه من مأموري الضبط فان دلالة الحال هي أن المعنى المقصود من حرف العطف المشار اليه هو الإباحة - لوروده قبل ما يجوز فيه الجمع ، وهو ما يقطع بإطلاق النذب وإباحة أفراد الضابط بالتفتيش أو اشراك غيره معه فيه ممن يندبه لذلك من مأموري الضبط لما كان ذلك وكان الأصل أن الدفع يبطلان الضبط والتفتيش من الدفعوع القانونية المختلطة بالواقع وهي لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان لانها تقتضي تحقيقا تنحصر عنه وظيفة هذه المحكمة . ولما كان الثابت من محضرى جاستى المحاكمة . أن الطاعن لم يدفع ببطلان التفتيش لعدم جدية التحريات وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان فانه لا يقبل من الطاعن اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع ببطلان تفتيش السيارة بقوله « أن السيارة المذكورة سبق أن اثبت السيد رئيس مباحث بمحضر تحرياته المؤرخ أن المتهم يستخدمها فى تنقلاته وطلب الاذن من النيابة العامة بضبطها وتفتيشها وبالفعل صدر اذن النيابة بتفتيش السيارة رقم ملاكى القاهرة وقد شوهد المتهم قادما لمسكنه بالسيارة المذكورة حيث أوقفها واخرج من داخل حقيبتها الجركن الأول المضبوط كما ضبط « جركن » آخر داخل حقية السيارة ومن ثم فالسيارة المضبوطة ضبطت فى حيازة المتهم وسبق أن صدر اذن من النيابة بتفتيشها . لما سبق فان ما ينعماء الدفاع فى هذا الخصوص يكون غير سديد . وهو رد سديد فى القانون يستقيم به اطراح دفاع الطاعن المتعلق ببطلان الاذن وتفتيش السيارة ذلك أن حرمة السيارة الخاصة مستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها ولما كان الحكم قبل اثبت أن السيارة

فى حيازة الطاعن وانه قبيل الضبط كان يقودها ووقوفها قرب مسكنه وفتح حقيبتها وبدأ يستخرج بعض محتوياتها «جركن» ومن ثم يكون للطاعن صفة أصلية على السيارة هى حيازته لها وفى أن يوجه اليه الاذن فى شأن تفتيشها ، وبهذا يكون الاذن قد صدر سليما من ناحية القانون وجرى تنفيذه على الوجه الصحيح مما يجعل ما أسفر عنه التفتيش دليلا يصح الاستناد اليه فى الادانة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاينة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وتغريمه خمسة آلاف جنيه ، وكانت هذه العقوبة مقررة فى المادة ٤٠/٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التى طبقتها المحكمة بعد استعمالها للمادة ١٧ من قانون العقوبات - عن التهمة الثانية الخاصة بالتعدي على الموظفين القائمين على تنفيذ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ حالة كون الجانى يحمل سلاحا ، فانه لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن التهمة الاولى وهى حيازة مخدر الامفيتامين الاله لا يعتبر مادة مخدرة لخلو جدول الاتفاقية الدولية بشأن تحريم المخدرات والتى انضمت اليها مصر منه طالما أن المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاينة الطاعن بالعقوبة الأشد وهى العقوبة المقررة للتهمة الشافية . هذا فضلا عن أن الحكم عرض للدفاع الطاعن فى هذا الشأن ورد عليه بقوله « أن الاتفاقية الدولية للمخدرات الموقعة فى نيسويورك فى ٣٠/٣/١٩٦١ والتى صدر بشأنها القرار الجمهورى رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ٢/٥/١٩٦٦ هى مجرد دعوة من الدول بصفتهم أشخاص القانون الدولى العام الى القيام بعمل منسق لضمان فعالية التدابير المتخذة ضد اساءة استعمال المخدرات . ويبين من الاطلاع على نصوصها انها لم تلغ أو تعدل صراحة أو ضمنا من أحكام قوانين المخدرات المعمول بها فى الدول الموقعة عليها اذ نصت المادة ٣٦ منها على الأحوال التى تدعو الدول الى تحريمها والعقاب عليها دون أن تعرض الى تعريف الجرائم واجراءات المصاكمة وتوقيع العقاب

وتركت ذلك كله الى القوانين المحلية للدول المنظمة اليها ويؤكد ذلك ما جرى به نص الفقرة الرابعة من تلك المادة من أنها لا تتضمن هذه المادة أى حكم مغل بمبدأ تعريف الجرائم التى يصح عليها ومحاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم وفقاً للقوانين المحلية فى الدول الأطراف المعنية . ومن ثم فإن مجال تطبيق أحكام هذه الاتفاقية يختلف عن مجال قانون المخدرات المعمول به فى جمهورية مصر العربية .

وما أورده الحكم صحيح فى القانون مجزى فى الرد على ما أثاره الطاعن فى هذا الشأن . كما أن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه نقل عن تقرير المعمل الكيماوى الذى لا ينازع الطاعن فى صحة ما نقله الحكم عنه أنه ثبت أن السائل فى الجركنين المضبوطين يحتوى على الامفيتامين المدرج بجدول المخدرات . وكان كنه المادة المخدرة المضبوطة قد قطع بحقيقته المختص فنيا وأن المادة المضبوطة هى من المواد المدرجة فى جدول قانون المخدرات وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعة الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه فى ذلك شأن سائر الأدلة ، وهى غير ملزمة من بعد بإجابة الدفاع الى ما طلبه من إعادة تحليل العينة ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء لما كان ذلك وكان الحكم قد رد على طلب الطاعن اجراء معاينة وتجربه رؤيا بقوله « ان المحكمة لا ترى فى هذا الطلب الا اثاراً الشبهة حول أدلة الثبوت التى اقتنعت بها المحكمة وأنها لا تتجه الى نفى الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة وقوع الواقعة على النحو الذى رواه شهود الحادث » . وهو رد سائق كاف لرفض طلبات الطاعن ومن ثم فإن منعاها فى هذا الصدد يكون على غير أساس . لما كان ذلك وكان طلب الاستعلام من قلم المرور عن مالك السيارة التى ضبط بها المخدر لانها غير مسلوكة له غير منتج فى الدعوى بعد أن ثبتت حيازة المتهم لها على ما سلف بسطه - ومن ثم فلا يوجب

الحكم عدم تحقيق الدفاع غير المنتج أو الرد عليه .
لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على محضري جلستي المحاكمة .
أن الطاعن لم يطلب من المحكمة باقى الطلبات التى أوردتها فى أسباب
طعنه ، فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن اجراء تحقيق
لم يطلبه منها ، ولا يحيب الحكم خلو محضر الجلسة من
اثبات دفاع الخصم بالتفصيل اذ عليه ان كان يهيم قدوين أمر معين أن
يطلب صراحة اثباته فى هذا المحضر . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن
برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / قيس الرأى عطية نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة ،
عوض جادو نائب رئيس المحكمة ، صلاح عطية وعبد اللطيف أبو النيل .

(١٥٢)

الطعن رقم ٢٨٤١ لسنة ٥٧ القضائية

(١) تفتيش « التفتيش استعمالا لحق » • سجون • حكم « تسببه • تسبب
غير معيب » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

تفتيش السجن الذي يقوم به ضابط السجن للاشتباه في حيازة
أشياء ممنوعة داخل السجن • يعتبر استعمالا لحق • أساس ذلك ؟

(٢) حكم « تسببه • تسبب غير معيب » • اثبات « شهادة » •

احالة الحكم في بيان شهادة الشهود الى ما أورده من أقوال شاهد
آخر لا يعيبه • مدامت متفقة مع استند اليه منها •

(٣) اثبات « شهود » • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » •

لا يعيب الحكم اختلاف الشهود في تفاصيل معينة • حد
ذلك ؟

(٤) دفع • « الدفع بتلقيق التهمة » • حكم « بيانات التسبب » • نقض
« أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

الدفع بتلقيق التهمة • دفاع موضوعي • الرد عليه صراحة غير
لازم •

(٥) محكمة الموضوع • « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات « أوراق » حكم
« تسببه • تسبب غير معيب » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل
منها » •

حق المحكمة في الإلتفات عن دليل النفي • ولو حملته أوراق رسمية،
مادم يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمأنت اليها من
باقي أدلة الدعوى •

١ - لما كانت المادة ٤٠ من القرار بقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون تنص على أنه « لضابط السجن حق تفتيش أى شخص يشتبى فى حيازته أشياء ممنوعة داخل السجن سواء كان من المسجونين أو العاملين بالسجن أو غيرهم » مما مفسده على ضوء النص سالف الذكر أن تفتيش الطاعن كان استعمالاً لحق خوله القانون لمجرد الاشتباه أو الشك فى حيازة الطاعن لأشياء ممنوعة وهو ما لم يخطئ الحكم فى استخلاصه . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن دفاع الطاعن قام على أن ذويه أرسلوا اليه طعاماً بيد أن الضابط دس له المخدر بالطعام ، فمن ثم فإن النعى على الحكم بالخطأ فى الاسناد يكون غير مفيد .

٢ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى إيراد أقوال الشهود الى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما استند اليه الحكم منها .

٣ - لا يعيب الحكم اختلاف الشهود فى تفاصيل معينة ما دام قد حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه - كما هو الحال فى الدعوى الراهنة - ولم يورد هذه التفاصيل ولم يستند اليها فى تكوين عقيدته .

٤ - من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب رداً صريحاً بل أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت السائغة التى أوردها الحكم ومن ثم يكون هذا الوجه من النعى على غير أساس .

٥ - من المقرر أنه لا يقال من سلامة الحكم أطراحه الشهادة الرسمية التى تساد اليها الطاعن للتدليل على أن أحداً لم يورده يوم ضبطه ، ذلك أن الأول فى المواد الجنائية اتعابه للمحكمة أن تلتفت

عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل والمنطق أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقي الأدلة القائمة في الدعوى - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - ومن ثم فإن النفي على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز بقصد التغاضي جوهرًا مخدراً « أفيون » بدون تذكرة طبية وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً . واحالته إلى محكمة جنايات قنا لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملاً بالمواد ٢٤١ ، ٣٧ ، ١/٤٢ ، من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٧ والمبند رقم ٩ من الجبول رقم ١ الملحق والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبتفريمه مبلغ خمسمائة جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة .

فلمن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة أحرار جوهر مخدر بقصد التغاضي ، قد شابه خطأ في الإسناد وقصور في التسيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع - ذلك بأنه أثبت قسلاً عن شاهد الإثبات الملازم أول أن تفتيش الطاعن كان للشك في وصول مواد مخدرة إليه كما أثبت أن الطاعن تسلم طعاماً من أهله بما لا أصل له بالأوراق ، كما أنه اتخذ من الشك دليلاً يقيناً أدان به الطاعن ، وأن الحكم المطعون فيه عول في قضائه بالأدانة على

أقوال الرقيب أول والرقيب أول
 واستلزم أول وبعد أن حصل فحوى أقوال الأول أورد
 أن الثاني والثالث شهدا بمضمون ما شهد به الأول رغم اختلاف شهادة
 كل منهم ، كما التفت عن دفاعه القائم على أن المخدر ضبط منفصلاً عن
 شخصه ولم تفتن المحكمة إلى ما كان يرمى إليه من الدفع بتلفيق التهمة،
 وأخيراً فقد رد على الدفع بتناقض أقوال الشهود وبأن أحداً لم يزره يوم
 الضبط بما لا يصلح رداً والتفت عن دلالة ما حوته الشهادة الرسمية
 المقدمة من الطاعن والثابت بها أن أحداً لم يزره يوم الضبط . كل ذلك
 مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة
 العناصر القانونية لجريمة احراز جوهر مخدر بقصد التعاطي التي
 دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستقاة
 من أقوال شهود الإثبات ومن تقرير المأمّل الكيماوية . لما كان
 ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع في أنه كان مودعاً بالسجن على ذمة
 الحبس الاحتياطي . ومن ثم فإنه تجرى عليه أحكام لوائح
 السجن وقظامه ، واذ كانت المادة ٤٠ من القرار بقانون رقم ٣٩٦ لسنة
 ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون تنص على أنه « لضابط السجن حق
 تفتيش أي شخص يشبه في حيازته أشياء ممنوعة داخل السجن
 سواء كان من المسجونين أو العاملين بالسجن أو غيرهم » مما مفاده
 على ضوء النص سالف الذكر أن تفتيش الطاعن كان استعمالاً لحق خوله
 القانون لمجرد الاشتباه أو الشك في حيازة الطاعن لأشياء ممنوعة
 وهو مناهم يخطئ الحكم في استخلاصه . لما كان ذلك ، وكان اليمين
 من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن دفاع الطاعن قام على أن ذويه
 أرسلوا إليه طعاماً بيد أن الضابط دس له المخدر بالطعام ، فمن ثم فإن
 النعي على الحكم بالخطأ في الاستناد يكون غير مسديد . لما كان

ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ، ولما كان الطاعن لا ينزع في أن ما أورده الحكم من أقوال انشاهد الأول التي أحال إليها الحكم لها معينها الصحيح في الأوراق فإن نعيه في هذا الصدد يكون في غير محله . أما ما أشاره الطاعن من اختلاف شهادة كل من الشهود الثلاثة فانه مردود بأن المقرر بأنه لا يعيب الحكم اختلاف الشهود في تفصيلات معينة مادام قد حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى الراهنة - ولم يورد هذه التفصيلات ولم يستند إليها في تكوين عقيدته . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم ومن ثم يكون هذا الوجه من النعي على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أيضا أنه لا ينال من سلامة الحكم أطراحه الشهادة الرسمية والتي تباند إليها الطاعن للتدليل على أن أحدا لم يزره يوم الضبط ، ذلك أن الأدلة في المواد الجنائية اتقاعية للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل والمنطق أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقي الأدلة القائمة في الدعوى - كما هو الحال في الدعوى المماثلة - ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يكون غير مستديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمه يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / حسن عثمان عمار نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمود البارودي نائب رئيس المحكمة
ومحمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة ومحمد علي منصور ورضوان
عبد العليم .

(١٥٣)

الطعن رقم ٥٨٧٩ لسنة ٥٤ القضائية

(١) اهانة « اهانة محكمة » • جريمة « اركانها » • قذف • سب • قصد
جنائي • اثبات « بوجه عام » • باعث • حكم « تسببيه • تسبب غير
معيب »

تحقق الجريمة المؤتمة بالمادة ١٣٣/٢ عقوبات متى كانت الافعال
أو العبارات المستعملة تحمل معنى الاساءة أو المساس بالشعور أو الغض من
الكرامة • ولو لم تكن مشتملة على قذف أو سب • تعتمد توجيه الفاظ تحمل
بذاتها معنى الاهانة • كفايته لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاهانة •
لا عبرة بالباعث على توجيهها •

مثال :

(٢) دعوى جنائية « تحريكها » • تحريك جرائم الجلسات •
حق المحكمة الجنائية في تحريك الدعوى في جرائم الجلسات • شرطة
النمى على المحكمة الجنائية تحريكها للدعوى في أحد جرائم الجلسات
بالمخالفة لنص المادة ١٠٦ مرافعات • عدم قبوله • أساس ذلك ؟

(٣) محضر الجلسة • اجراءات « اجراءات المحاكمة » • حكم « وصفه
والتوقيع عليه واصداره » • تزوير • الادعاء بالتزوير •
الاصل في الاجراءات اتهمها روعيت • يجب ما اثبتته الحكم من طلب
النيابة العامة تطبيق مواد الاتهام عدم جوازه الا بالطعن بالتزوير •

١ - لما كان لا يشترط لتوافر جريمة الإهانة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون العقوبات أن تكون الأفعال والعبارات المستعملة مشتملة على قذف أو سب أو اسناد امر معين بل يكفي أن تحمل معنى الأساءة أو المساس بالشعور أو الفرض من الكرامة ، وأنه يكفي لتوافر القصد الجنائي فيها تعد توجيه أفعال أو أفعال تحمل بذاتها معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها بغض النظر عن الباعث على توجيهها فتمت بت المحكمة صدور الأفعال أو الألفاظ المهيئة فلا حاجة لها بعد ذلك للتدليل صراحة في حكمها على أن الجاني قصد بها الإهانة أو الأساءة ، وكانت الأفعال والعبارات التي أثبت الحكم صدورها من الطاعن لهيئة المحكمة أثناء انعقاد الجلسة تفيد بذاتها قصد الإهانة فإن هذه الجريمة تكون قد توافرت أركانها وقامت في حقه بصرف النظر عن باعثه على صدور تلك العبارات منه .

٢ - لما كانت المادة ٢٤٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية اذ نصت على أنه «إذا وقعت جنحة أو مخالفة في الجلسة يجوز للمحكمة أن تقيم الدعوى على المتهم في الحال وتحكم عليه بعد سماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم» فقد دل الشارح بذلك على أن من حق المحكمة الجنائية أن تحرك الدعوى وتحكم في جميع الجنح والمخالفات التي تقع في جلساتها بشرط أن تبادر المحكمة إلى إقامة الدعوى في الحال فور اكتشافها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه بما قضى به من ادانة الطاعن عن جنحة وقعت منه أثناء انعقاد الجلسة يكون قد أصاب صحيح القانون . أما ما يتحدى به الطاعن من أن المحكمة حركت الدعوى قبل الطاعن بالمخالفة لنص المادة ١٠٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية فمردود بأن المحاكم الجنائية تطبق على جرائم الجلسات أحكام قانون الإجراءات الجنائية الأمر الذي أصاب شأنه الحكم المطعون فيه صحيح القانون . لما كان ذلك وكان بين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أثبت أن النيابة العامة طلبت تطبيق مواد الاتهام .

٣ - من المقرر أن ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة وكان الأصل في الإجراءات أنها روعيت فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبتته الحكم من طلب النيابة العامة تطبيق مواد الاتهام إلا بالطعن - بالتزوير وهو ما لم يفعله فان منعاه في هذا الشأن يكون غير سديد .

الوقائع

اتهمت الدائرة بمحكمة القاهرة الابتدائية الطاعن بأنه حال انعقاد جلستها لنظر القضية رقم ... أهان هيئة المحكمة بأن وجه لشقيق المجنى عليها في القضية المذكورة اعتداء بأن دفعه بيده ووجه إليه عبارات مسيئة مرتفع الأمر المنطبق على عقابه بالمادة ١٣٣/٢ من قانون العقوبات . ومحكمة الابتدائية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بـعاقبة المتهم بالحبس ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة اهانة أعضاء محكمة قضائية فقد اعتراه القصور في التسبب فضلا عن الخطأ في تطبيق القانون وشابه البطلان ، ذلك بأن الحكم اعتبر الواقعة المسندة اليه - وهي اعتداءه على شقيق المجنى عليها في القضية الأصلية - جريمة اهانة معاقبا عليها مع انه لم يكن يقصدها وقد تمسك أمام المحكمة بهذا الدفاع ولكنها - أغفلت الرد عليه كما أن المحكمة حركت الدعوى الجنائية قبله على خلاف ما تقضى به السادة المحققين من قانون المرافعات المدنية والتجارية فيما يوجب من تحرير محضر بالواقعة وإحالة إلى النيابة العامة لتتخذ ما تراه ، هذا إلى أن الحكم

- على خلاف الواقع - أورد في أسبابه أن النيابة طلبت تطبيق مسواد الاتهام . وذلك كله مما يعيب الحكم المطعون فيه ويوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أنه أثناء انعقاد جلسة الهيئة الاستئنافية بمحكمة... القاهرة الابتدائية وحال نظر القضية رقم مستأنف القاهرة اعتدى الطاعن على شقيق المجنى عليها في القضية المذكورة بأن دفعه بيديه وصاح فيه بصوت مرتفع بقوله « أبعد امت من هنا » ثم حاول الإمساك به . لما كان ذلك ، وكان لا يشترط لتوافر جريمة الإهانة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون العقوبات أن تكون الأفعال وال عبارات المستعملة مشتملة على قذف أو سب أو اسناد أمر معين بل يكفي أن تحمل معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الفخر من الكرامة ، وأنه يكفي لتوافر القصد الجنائي فيها تعمد توجيه أفعال أو الأفعال تحمل بذاتها معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها بنقض النظر عن البسائط على توجيهها فتمت ثبت للمحكمة صدور الأفعال أو الألفاظ المهيئة فلا حاجة لها بعد ذلك للتدليل صراحة في حكمها على أن الجنائي قصد بها الإهانة أو الإساءة ، وكانت الأفعال وال عبارات التي أثبت الحكم صدورها من الطاعن لهيئة المحكمة أثناء انعقاد الجلسة تفيد بذاتها قصد إهانة فإن هذه الجريمة تكون قد توافرت أركانها وقامت في حقه بصرف النظر عن باعثه على صدور تلك العبارات منه ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن ذلك كله لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١/٢٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية اذن نصت على أنه « إذا وقعت جنحة أو مخالفة في الجلسة يجوز للمحكمة أن تقيم الدعوى على المتهم في الحال وتعكم عليه بعد سماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم » فقد دل الشارح بذلك على أن من حق المحكمة الجنائية أن تحرك الدعوى وتعكم في جميع الجوع والمخالفات التي تقع في جلساتها بشرط أن تبادر المحكمة إلى إقامة الدعوى

فى الحال فور اكتشافها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه بما قضى به من ادانة الطاعن عن جنحة وقعت منه أثناء انعقاد الجلسة يكون قد أصاب صحيح القانون . أما ما يتحدى به الطاعن من أن المحكمة حركت الدعوى قبل الطاعن بالمخالفة لنص المادة ١٠٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية فمردود بأن المحاكم الجنائية تطبق على جرائم الجلسات أحكام قانون الاجرامات الجنائية الأمر الذى أصاب بشأنه الحكم المطعون فيه صحيح القانون . لما كان ذلك وكان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه اثبت أن النيابة العامة طلبت تطبيق مواد الاتهام . وكان من المقرر أن ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة فى شأن اثبات اجراءات المحاكمة وكان الأصل فى الاجراءات أنها روعيت فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبتته الحكم من طلب النيابة العامة تطبيق مواد الاتهام الا بالطعن - بالتزوير وهو ما لم يفعله فان منعا فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس مفصحا عن عدم قبوله موضوعا .

جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / حسن عثمان عمار نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمود البارودي نائب رئيس المحكمة
ومحمود رضوان وحسن عشيّش ومحمد علي منصور .

(١٥٤)

الطعن رقم ٣١٢٧ لسنة ٥٥ القضائية

- (١) بلاغ كاذب . دعوى جنائية « قيود تحريكها » .
جريمة البلاغ الكاذب . عدم توقف رفع الدعوى بشأنها على شكوى
أساس ذلك ؟
- (٢) دعوى جنائية « سقوط الحق في تحريكها » . سب .
بدء سريان الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢/٣ اجراءات . من يوم
علم المجنى عليه يقينيا بالجريمة .
- (٣) بلاغ كاذب . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .
تقدير صحة التبليغ من كذبه . موضوعي . شرط ذلك ؟
- (٤) بلاغ كاذب . عقوبة « العقوبة المبررة » « عقوبة الجرائم المرتبطة » .
ارتباط . نقض « المصلحة في الطعن » .
لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم قصوره بالنسبة لواقعة البلاغ
الكاذب طالما انه دانه عن تهمتي السب والبلاغ الكاذب وأوقع عليه عقوبة
واحدة عن التهمتين مما تدخل في حدود العقوبة المقررة لتهمة السب .
- (٥) اجراءات « اجراءات المحاكمة » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » .
ما لا يوفره . حكم « تسببيه » . تسبب غير معيب . نقض « اسباب
الطعن » . ما لا يقبل منها .
قرار المحكمة . في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . تحضيري .
لا تتولد عنه حقوق للخصوم . توجب تنفيذه .

١ - لما كانت جريمة البلاغ الكاذب المعاقب عليها بمقتضى المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات ليست فى عداد الجرائم المشار إليها فى المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية والتي يتوقف رفع الدعوى بشأنها على شكوى فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون فى غير محله .

٢ - لما كان الدفع بسقوط حق المدعى بالحقوق المدنية فى تحريك الدعوى الجنائية عن جريمة السب لمضى ثلاثة أشهر من تاريخ علمه بتملك الجريمة قبل رفع الدعوى بها مردودا بدوره ، بأن علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها الذى يبدأ منه سريان مدة الثلاثة أشهر - التى نصت عليها المادة ٢/٣ من قانون الاجراءات الجنائية - والتي يترتب على مضيها عدم قبول الشكوى - يجب أن يكون علما يقينا لا ظنيا ولا افتراضيا فلا يجرى الميعاد فى حق المجنى عليه الا من اليوم الذى ثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني واذا كان المدعى بالحقوق المدنية قد قرر فى صحيفة دعواه انه علم بوقوع الجريمة فى ١٣ من أبريل سنة ١٩٨٠ ثم قام بتقديم صحيفة دعواه الى النيابة العامة حيث اعلنت فى الاول والواحد وعشرين من مايو سنة ١٩٨٠ وقد تضمن الحكم الابتدائى والحكم الاستئنافى المطعون فيه اسم المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية . ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل .

٣ - لما كان تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع بشرط ان تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوبة الى المتهم التبليغ بها واجاطت بمضمونها وان تذكر فى حكمها الأمر المبلغ عنه للعلم ان كان من الامور التى يرتب القانون عقوبة التبليغ عنها كذبا أم لا .

٤ - لا مصلحة للطاعن من النعى على الحكم قصوره أو فساده بالنسبة لواقعة البلاغ الكاذب طالما انه دأبه عن تهمة السب والبلاغ الكاذب وأوقع عليه عقوبة واحدة من التهمتين مما تدخل فى حدود

العقوبة المقررة لتهمة السب ، ومن ثم يكون ما أثاره الطاعن في هذا الصدد على غير أساس .

٥ - لما كان قرار المحكمة التي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بشأن قرار المحكمة يقسم الدعوى رقم ١٤٨ سنة ١٩٧٨ وراثات تـلا لا يكون له محل .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح ضد الطاعن بوصف أنه : أولا : ابلغ كذبا مع سوء القصد بأنه المدعى بالحقوق المدنية قام بتزوير أوراق رسمية في صرف قيمة أجر حقة محكوم بها قضائيا . ثانيا : سبه علنا على النحو الموضح بالأوراق .

وطلبت عقوبة بالمادتين ٣٠٥ ، ٣٠٦ من قانون العقوبات . وبإلزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بتغريم المتهم ما تتي جنيه وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنية على سبيل التعويض المؤقت .

ومحكمة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

ظلم المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه ، اذ دان الطاعن بجريمتي البلاغ الكاذب والسب العلني قد اخطأ في تطبيق القسانون وشابه فساد في الاستدلال وانطوى على اخلال بحق الدفاع ، ذلك ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه لم يفتن الى تخلف الشرائط المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية ، وانتهى الحكم الى عدم صدق ما نسبته الطاعن الى المطعون ضده في ارتكاب الاخير لجريمة الاشتراك في التزوير دون ان يفتن الى ما ساقه الطاعن من دفاع مؤيداً بمستندات رسمية ، هذا الى ان المدافع عن الطاعن تمسك امام محكمة أول درجة بضرورة ضم الدعوى وراقات تلا تحقيقاً لدفاعه وبالرغم من استجابة المحكمة بداعة الى هذا الطلب وتأجيلها الدعوى لتنفيذه عادت وفصلت في الدعوى دون ان تضمن أسباب حكمها سبب علولها عن ذلك ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

من حيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه بين واقعة الدعوى ، بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما ، واورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكانت جريمة البلاغ انكاذب المعاقب عليها بمقتضى المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات ليست في عداد الجرائم المشار اليها في المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية والتي يتوقف رفع الدعوى بشأنها على شكوى فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكما ان الدفع بسقوط حق المدعى بالحقوق المدنية في تحريك الدعوى الجنائية عن جريمة السب لمضى ثلاثة أشهر من تاريخ علمه بتلك الجريمة قبل رفع الدعوى بها مردوداً بدوره ، بأن علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها الذي بدأ منه هريان مدة الثلاثة أشهر - التي نصت عليها المادة ٢/٣ من قانون الاجراءات الجنائية - والتي يترتب على مضيها عدم قبول

التملوى - يجب أن يكون علما يقينا لا ظنيا ولا افتراضيا فلا يجرى
الميعاد في حق الميجنى عليه الا من اليوم الذى يثبت فيه قيام هذا العلم
اليقيني واذا كان المدعى بالحقوق المدنية قد قرر في صحيفة دعواه انه
علم بوقوع الجريمة في ١٣ من أبريل سنة ١٩٨٠ ثم قسام بتقديم صحيفة
دعواه الى النيابة العامة حيث اعلنت في الاول والواحد وعشرين من
مايو سنة ١٩٨٠ وقد تضمن الحكم الابتدائي والحكم الاستئنائي المطعون
فيه اسم الميجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية . ومن ثم فان ما يشيره
الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان تقدير
صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع بشرط ان تكون
وقد اتصلت بالواقعات المنسوبة الى المتهم التبليغ بها واحاطت بمضمونها
وان تذكر في حكمها الامر المبلغ عنه للعلم ان كان من الامور التي يرتب
القانون عقوبة التبليغ عنها كذبا أم لا ، هذا الى انه لامصلحة للطاعن من
النعي على الحكم قصوره أو فساد به بالنسبة لواقعة البلاغ الكاذب طالما
انه دانه عن تهمة السب والبلاغ الكاذب ووقع عليه عقوبة واحدة
عن التهمتين مما تدخل في حدود العقوبة المقررة لتهمة السب ، ومن
ثم يكون ما أثاره الطاعن في هذا الصدد على غير أساس . لما كان
ذلك ، وكان قرار المحكمة التي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع
الأدلة لا يعمدو ان يكون قرارا تمضييا لا تتولد عنه حقوق للخصوم
توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق . ومن ثم فان ما يشيره
الطاعن بشأن قرار المحكمة بضم الدعوى رقم ١٨٤ سنة ١٩٧٨ وراثات
تلا لا يكون له محل لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير
أساس متعينا رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة .

جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حمدي نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / نجاح نصار نائب رئيس المحكمة
ومحمد محمد يحيى وحسن سيد حمزة وحامد عبد النبي .

(١٥٥)

انطعن رقم ٤٤١ لسنة ٥٦ القضائية

(١) بناء بدون ترخيص . قانون « تطبيقه » « قانون أصلح » . نقض
« حالات انطعن . الخطأ في تطبيق القانون » .

صدور القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بعد وقوع الفعل وقبل صدور
حكم نهائي في جريمة اقامة بناء بدون ترخيص . اعتباره أصلح للمتهم
من القانون القديم لما أوجبه على القاضي من وقف نظر الدعوى المنظورة لمدة
سنة أشهر لمنع المخالف فرصة التقدم بطلب الى الوحدة المحلية المختصة
للنظر في أمر المخالفة على ضوء الأحكام الجديدة في هذا القانون .

— صدور قانون أصلح يسرى على واقعة الدعوى قبل صدور الحكم
المنطعون فيه . يوجب على المحكمة تطبيقه . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .

لما كان القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ في شأن توجيه وتنظيم أعمال
البناء والمعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٦/٧
قد نص في المادة الثالثة منه على أنه يجوز لكل من ارتكب مخالفة
لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لآلئته التنفيذية أو القرارات
المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلباً الى الوحدة المحلية
المختصة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لوقف الاجراءات
التي اتخذت أو تتخذ ضده ، وأما تلك المادة أمر بحث موضوع
المخالفة الى لجنة خاصة مع وقف الاجراءات حتى تصدر قرارها وفقاً
لأحكامها . كما نصت الفقرة الرابعة من المادة الثالثة سالفة الذكر على
سريان الأحكام السابقة على الدعوى المنظورة أمام المحاكم ما لم يكن
قد صدر فيها حكم نهائي ووقف نظر الدعوى المذكورة بحكم القانون

للمدة المشار إليها في الفقرتين الأولى والثانية . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ قد صدر وتقرر العمل به قبل الحكم نهائيا في الدعوى بجلسة ١٩٨٣/٦/٨ وكان هذا القانون قد أوجب على القاضى وقف نظر الدعوى بحكم القانون لمدة ستة أشهر رغبة من المشرع فى منح المخالف فرصة التقدم بطلب الى الوحدة المحلية المختصة لاعادة النظر فى أمر المخالفة على ضوء الاحكام الجديدة التى جاء بها هذا القانون واذا خالف الحكم الملمعون فى هذا النظر يكون قد تردى فى خطأ قانونى فى تقدير صحة الاجراء الواجب اتباعه والمتعلق بوجوب وقف الدعوى خلال الفترة المحددة قانونا . بما يعيه ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أقام بناء بدون ترخيص من الجهة الادارية المختصة - وطلبت عقابه بالمواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ١٢ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ . ومحكمة جنح قضت حضورا اعتبارا عملا بمسواد الاتهام بتغريم المتهم عشرة آلاف جنيه والازالة مع ايقاف عقوبة الغرامة فقط . استأنف . ومحكمة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضورا فى بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

نظن الاستاذ المظامى عن الاستاذ المظامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

الحكمة

حيث أنه مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذا دانه بجريمة إقامة بناء بدون ترخيص فقد أنطوى على الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن القانون رقم ٣٠ لسنة ٨٣ المعمول به اعتباراً من ١٩٨٣/٦/٧ أصلح للمتهم حيث أجاز للمخالف التصالح مع الجهة عن المخالفات التي وقعت منه وهو القانون الواجب التطبيق مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن الدعوى الجنائية رفضت على المحكوم عليه بوصف أنه في أقام بناء بدون ترخيص من الجهة الإدارية المختصة وطلبت النيابة العامة عقابه طبقاً للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ . ومحكمة أول درجة أعملت في حقه مواد الاتهام وقضت في . . . بتغريمه عشرة آلاف جنيه والإزالة مع إيقاف عقوبة الغرامة ، ومحكمة ثاني درجة قضت حضوراً في بتأييده بالحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ في شأن توجيهِ وتنظيم أعمال البناء والمعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٦/٧ قد نص في المادة الثالثة منه على أنه يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لأحكامه التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلباً إلى الوحدة المحلية المختصة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لوقف الإجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده ، وأنطت تلك المادة أمر بحث موضوع المخالفة إلى لجنة خاصة مع وقف الإجراءات حتى تصدر قرارها وفقاً لأحكامها . كما نصت الفقرة الرابعة من المادة الثالثة سالفة الذكر على سريان الأحكام السابقة على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم ما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائي ووقعت نظر الدعاوى المذكورة بحكم القانون للعدة المشار إليها في الفقرتين الأولى والثانية . لما كان ذلك ، وكما أن

القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ قد صدر وتقرر العمل به قبل الحكم نهائيا في الدعوى ببطاسة ١٩٨٣/٦/٨ وكان هذا القانون قد أوجب على القاضي وقف نظر الدعوى بحكم القانون لمدة ستة أشهر وغبة من المشرع في منح المخالف فرصة التقديم بطلب الى الوحدة المحلية المختصة لاعادة النظر في أمر المخالفة على ضوء الاحكام الجديدة التي جاء بها هذا القانون واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد تردى في خطأ قانوني في تقدير صحة الاجراء الواجب اتباعه والمتعلق بوجوب وقف الدعوى خلال الفترة المحددة قانونا . بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حمدي نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / أحمد محمود هيكمل ونجاح نصار نائب
رئيس المحكمة ومحمد محمد يحيى وحسن سيد حمزة .

(١٥٦)

الظعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٦ القضائية

- (١) حكم « بيانات حكم الادانة » « تسببه » « تسبب معيب » .
الحكم بالادانة . وجوب اشماله على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة .
المادة ٣١٠ اجراءات .
اكتفاء الحكم في بيان الدليل بالاحالة الى محضر الواقعة دون بيان
مضمونه . قصور .
- (٢) أحداث . مواد مخدرة . عقوبة « عقوبة الايداع » . نقض « حالات
الظعن » الخطأ في تطبيق القانون » .
مدة ايداع الحدث احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية يجب ألا تزيد
على عشر سنوات في الجنايات وخمس سنوات في الجنح وثلاث سنوات في
حالة التعرض للانحراف . المادة ١٣ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ .
عدم تحديد الحكم مدة الايداع . خطأ في القانون .

١ - من المقرر أن المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد
أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي
استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة
مأخذها تمكينا لمطكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة
لكما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، واذا كان الحكم المطعون فيه
قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد
مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية

كافة الأمر الذي يبيح هذا المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقارير برأى فيما يثيره الطاعن بوجه الطعن .

٢ - لما كانت الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث قد نصت على ان « ويجب الا تزيد مدة الايداع على عشر سنوات في الجنايات وخمس سنوات في الجنح وثلاث سنوات في حالة التعرض للانحراف » . فقد دل المشرع بصرح هذا النص ومفهوم دلالاته على أن مدة الايداع في احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للاحداث يجب أن تكون محددة في الحكم الصادر بالعقوبة واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بمعاينة الطاعن الحدث بايداعه احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية ولم يحدد مدة الايداع فانه يكون معيبا فضلا عن القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : زرع وحار نباتا ممنوع زراعته قانونا « خشخاش » بقصد الاتجار . وطلبت عقوبة بمواد القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ . ومحكمة جنح أحداث قضت غيايا في عملا بمواد الاتهام بايداع المتهم احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية والمصادرة استأف ولى أمر المتهم . ومحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية - قضت حضورا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأف . عارض وقضى في معارضته في بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

فطن بصفته ولى أمر المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقص . . . الخ .

الحكمة

حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبه بجريمة زراعة وحياسة نبات الخشخاش بقصد الاتجار قد شابه القصور في السبب والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة ولم يورد مؤدى أدلة الادانة ، كما أنه لم يحدد مدة ايداع الطاعن باحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي قضى بها عليه . مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي الغيابي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله . وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً فيما جاء بمحضر الواقعة ومن اعترافه ومن ثم يتعين عقوبة بمواد الاتهام وأعمالاً بنص المادة ٣٠٤/١٢ لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمه النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصراً ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالإحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقرير برأى فيها يثيره الطاعن بوجه الطعن . لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحكام قد نصت على أن « يجب ألا تزيد مدة الإيداع على عشر سنوات في الجنايات وخمس سنوات في الجنح

وثلاث سنوات قى بحالة التعرض للاعتراف « . فقد دل المشرع بصرح هذا النص ومفهوم دلالة على أن مدة الايداع فى احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للاحداث يجب أن تكون محددة فى الحكم الصادر بالعقوبة واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بساقبة الطاعن بالحدث بايداعه احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية ولم يحدد مدة الايداع فانه يكون معيبا فضلا عن القصور فى التسبيب بالخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حمدي نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / أحمد محمود هيكمل نائب رئيس المحكمة
محمد محمد يحيى وحسن سيد حمزة وحامد عبد النبي .

(١٥٧)

الطعن رقم ١٧٠٠ لسنة ٥٦ القضائية

استئناف « التقرير به » « نظره والحكم فيه » . إجراءات « إجراءات
المحاكمة » . حكم « بطلانه » . بطلان . إعلان . نقض « حالات الطعن » .
بطلان الإجراءات » .

وجوب نظر الاستئناف بالجلسة المحددة بالتقرير .

القضاء في الدعوى بجلسة غير تلك السابق تحديدها بالتقرير دون
إعلان الطاعن ورغم تخلفه عن حضورها . بطلان في الإجراءات يؤثر في
الحكم . مما يستوجب نقضه .

لما كان يبين من المفردات المضمومة ان استئناف الطاعن كان
قد حدد لنظره جلسة ١٩٨٣/٤/٢٥ حسب التثبيت بتقرير الاستئناف
الا انه لم ينظر بهذه الجلسة وانما نظر بجلسة ١٩٨٣/٤/١٨ التي تخلف
الطاعن عن حضورها ففقد فيها بتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك،
وكانت الأوراق خلوا ما يفيد إعلان الطاعن للحضور بهذه الجلسة
الأخيرة ، وكان قانون الإجراءات الجنائية ينص في المادة ٤٠٨ على أن
« يحدد قلم الكتاب للمستأنف في تقرير الاستئناف تاريخ الجلسة ... »
كما يقضى في المادة ٤١١ بأنه بعد تلاوة تقرير التلخيص « تسمع أقوال
المستأنف والأدلة المستند إليها في استئنافه » ، واذا كان الحكم المطعون
فيه قد قضى بجلسة ١٩٨٣/٤/١٨ برفض استئناف الطاعن وتأييد الحكم
المستأنف على الرغم من ان هذه الجلسة غير تلك التي كانت معدة في
تقرير الاستئناف لنظر استئنافه ، فان الحكم يكون قد بني على إجراءات
باطلة اثر فيه ، فيتعين نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء المينة وصفاً وقيمة بالأوراق المملوكة له والمحجوز عليها قضائياً لصالح نيابة بنها الكلية . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح . . . قضت غيابياً في . . . عملاً بماوتى الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة عشرين جنياً لايقاف التنفيذ . استأنف المحكوم عليه ومحكمة . . . الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطن الاستاذ المطامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

من حيث ان مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة اختلاس أشياء محجوز عليها بنى على اجراءات باطلة أثرت فيه ذلك ان استئنافه حدد له لنظره بجلسة ١٩٨٣/٤/٢٥ إلا انه لم ينظر فيها بل نظر بجلسة متابقة في اليوم الثامن عشر من نفس الشهر وانه تخلف عن حضور تلك الجلسة لأنه لم يكن قد أعلن بها ومع ذلك قضى فيها برفض استئنافه وتأييد الحكم المستأنف .

وحيث أنه يبين من المفردات المضمومة ان استئناف الطاعن كان قد حدد لنظره بجلسة ١٩٨٣/٤/٢٥ حسب الثابت بتقرير الاستئناف الا انه لم ينظر بهذه الجلسة وإنما نظر بجلسة ١٩٨٣/٤/٤٨ التي تخلف الطاعن عن حضورها فتقضى فيها بتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكانت الأوراق خلوا ما يفيد إعلان الطاعن للحضور بهذه الجلسة الأخيرة ،

وكان قانون الاجراءات الجنائية ينص في المادة ٤٠٨ على ان « يحدد قلم الكتاب للمستأنف في تقرير الاستئناف تاريخ الجلسة ... » كما يقضى في المادة ٤١١ بأنه بعد تلاوة تقرير التلخيص « تسمع أقوال المستأنف والأدلة المستند اليها في استئنافه » ، والذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بجلسته ١٨/٤/١٩٨٣ برفض استئناف الطاعن وتأيد الحكم المستأنف على الرغم من ان هذه الجلسة غير تلك التي كانت مخصصة في تقرير الاستئناف لنظر استئنافه ، فان الحكم يكون قد بنى على اجراءات باطلة أثرت فيه فيتعين نقضه والاحالة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة ، فاجى اسحق ، فتحى خليفة وسرى صيام .

(١٥٨)

الطعن رقم ٦٣٩٠ لسنة ٥٤ القضائية

(١) تموين • قانون « سريانه » • قرارات وزارية • حكم « تسببيه • تسبب معيب » • نقض « حالات الطعن • الخطأ فى تطبيق القانون » • حظر نقل السمسم خارج حدود المحافظات فى مدة محددة - المادة

الأولى من قرار وزير التموين رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٩

ثبوت ان النقل تم فى غير هذه المدة • لا تأييم • مخالفة ذلك خطأ فى القانون •

مثال •

(٢) نقض « المصلحة فى الطعن » « حالات الطعن • الخطأ فى تطبيق القانون » « اثر الطعن » •

حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم - من تلقاء نفسها - اذا ما بنى على خطأ فى تطبيق القانون •

عدم امتداد اثر الطعن لمن لم يكن طرفاً فى الخصومة الاستئنافية •

١ - لما كان قرار وزير التموين رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٩ بشأن حظر نقل السمسم من محافظة الاخرى والتي حدثت الواقعة فى ظله قد نص فى مادته الاولى على أنه « يحظر بغير ترخيص من المحافظ المختص أو من ينوب عنه نقل أو الشروع فى نقل السمسم اثير مقشور خارج حدود المحافظات خلال الفترة من بداية شهر أغسطس حتى نهاية فبراير من كل عام ، وكان الثابت من مذكرات الحكم الطعون فيه ان الشروع فى نقل السمسم كان فى ١٢ من يوليو سنة ١٩٨١ وهو تاريخ لا يدخل فى مدة الحظر المبينة بالمادة آتية الذكر ، ومن ثم يكون فعل النقل

المسند إلى الطاعن غير مؤتم ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بمعاقبته قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ - لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تجيز للمحكمة ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين مما هو ثابت فيه انه بنى على خطأ في تطبيق القانون ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن ، دون أن يمتد أثر الطعن الى باقى المحكوم عليهم لانهم لم يكونوا أطرافا فى الخصومة الاستئنافية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : - شرع وآخرون فى قتل محصول السهم المين بالمحضر خارج حدود المحافظة بغير ترخيص من الجهة المختصة ونخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادته فيه هو ضبطه متلبسا بها وطلبت عقابهم بالمواد ٢٤١ من القرار ١٣٧ لسنة ١٩٧٩ وقرار التوبن ٢٢٤ لسنة ١٩٨٠

ومحكمة جتج . . . قضت حضورا للطاعن وغايبا للآخرين - فى . . . عملا بمواد الاتهام بتقريم كل منهم خمسين جنيها والمصادرة . استأنف المحكوم عليه ومحكمة . . . الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت حضورا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

قطعن الاستاذ . . . المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطرق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث ان ما ينطأ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دافعه بجريمة الشروع فى نقل « سمس » من محافظة لآخرى قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن قرار وزير التمييز رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٩ الذى عاقبت المحكمة الطاعن بموجبه قد ألغى بقرار وزير التمييز رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٨١ واصبح الفصل المسند الى الطاعن غير معاقب عليه مما كان يتعين معه القضاء ببراءته .

ومن حيث ان النيابة العامة رفعت الدعوى على الطاعن وآخرين بوصف أنهم فى يوم ١٢ من يوليو سنة ١٩٨١ بدائرة شرعوا فى نقل محصول السمسم المبين بالمحضر خارج حدود المحافظة بغير ترخيص من الجهة المختصة وطلبت عقابهم بقرار وزير التمييز رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٩ قضت محكمة أول درجة حضورا للطاعن وغايبا للباقيين بتعزيم كل منهم خمسين جنيها ، واذا استأنف الطاعن وحده قضت محكمة ثانية درجة بتأييد الحكم المستأنف ، لما كان ذلك ، وكان قرار وزير التمييز رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٩ بشأن حظر نقل السمسم من محافظة لآخرى والتي حدثت الواقعة فى ظله قد نص فى مادته الاولى على أنه « يحظر بغير ترخيص من المحافظ المختص أو من ينوب عنه نقل أو الشروع فى نقل السمسم الغير منشور خارج حدود المحافظات خلال الفترة من بداية شهر أغسطس حتى نهاية فبراير من كل عام ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان الشروع فى نقل السمسم كان فى ١٢ من يوليو سنة ١٩٨١ وهو تاريخ لا يدخل فى مدة الحظر المبينة بالمادة آتفة الذكر ، ومن ثم يكون نقل النقل المسند الى الطاعن غير مؤثم ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بمعاقبته قد أخطأ فى تطبيق القانون . لما كان ذلك ،

وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تجيز للمحكمة ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين مما هو ثابت فيه انه بنى على خطأ في تطبيق القانون ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن ، دون ان يمتد أثر الطعن الى باقى المحكوم عليهم لانهم لم يكونوا أطرافاً فى الخصومة الاستئنافية .

جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين وضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة ، ناجي اسحق ، فتحي خليفة وسرى صيام .

(١٥٩)

الطعن رقم ٣١١٦ لسنة ٥٥ القضائية

- (١) طعن « التقرير » بالطعن • ميعاده •
تقديم أسباب الطعن دون التقرير به • أثره عدم قبول الطعن •
- (٢) حكم « بياناته » « تسببه • تسبب غير معيب » •
القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها •
- (٣) حيازة شرائط فيديو مخلة بالآداب • جريمة « أركانها » •
جريمة حيازة شرائط فيديو مخلة بالآداب • لا تستوجب للمساءلة الجنائية أن تكون الحيازة بقصد الاتجار أو الإيجار كفاية أن تكون الحيازة بقصد العرض بمقابل أم بغيره •
- (٤) طعن « الطعن بالنقض » •
شرطا قبول وجه الطعن أن يكون واضحا ومحددا •

١ - حيث ان المحكوم عليه وان قدم أسباب الطعن في الميعاد المقرر قانونا ، إلا أنه لم يقرر بالطعن ، ومن ثم فسأنه يتعين التقرير بعدم قبول طعنه عملا بنص المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ •

٢ - القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فتى كان مجموع ما أورده الحكم عنها كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة ، فكان ذلك محققا لحكم القانون •

٣ - نص المادة ١/١٧٨ من قانون العقوبات بخصوص حيازة شرائط فيديو مخلة الآداب التي أخذ الحكم الطاعن بها لا تستوجب للمساءلة الجنائية أن تكون الحيازة بقصد الاتجار أو الإيجار فحسب ، بل يكفي ذلك ان تكون تلك الحيازة بقصد العرض بمقابل كان أم بغيره .

٤ - لما كان الطاعن لم يحدد في وجه نفيه الدفاع الذي يقرر أن الحكم لم يحط به ، وما اذا كان دفاعا موضوعيا ، مما يعد القضاء بالأداة أطراحا له ، أم كان دفاعا قانونيا ، فإن وجه الطعن يكون غير واضح ولا محدد وهما شرطا قبول وجه الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من (١) (طاعن اول) .
 (٢) (٣) (٤) « طاعن ثانى »
 فى قضية الجنحة بأنهم المتهم الاول : حاز بقصد الاتجار والعرض والبيع أقلام فيديو مخلة بالآداب العامة على النحو المبين بالأوراق . المتهم الثانى : اعتاد ممارسة الفجور مع الرجال دون تمييز لقاء أجر على النحو المبين بالأوراق . المتهم الثالث : اشترك مع المتهم الثانى بغرض الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب جريمة الاعتياد على ممارسة الفجور وقد تمت تلك الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . المتهم الرابع :
 (١) استغل دعارة المتهم الخامسة (مجهولة الاسم واللقب) على النحو المبين بالأوراق . (٢) عاون المتهم المذكورة سالفة الذكر على ممارسة الدعارة والمتهم الثانى على ممارسة الفجور على النحو المبين بالأوراق .
 (٣) سأل دعارة وفجور المتهم الثانى والمتهمة الخامسة على النحو المبين بالتحقيقات . وطلبت عقابهم بالمواد ١/١ ، ب ١/٦ ، ب ١/٩ ، ج ١/٥ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ والمواد ١/٣٠ ، ٢/٤٠ ، ٣/٤١ ، ب ١/٤٢ ، ٤/٤٣ من قانون العقوبات .

ومحكمة جنح قضت حضوريا في ... عملا بمواد الاتهام بالنسبة للمتهم الاول بالحبس ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ والمصادرة ولباقي المتهمين من الثاني حتى الرابع بحبس كل منهم ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ وغرامة ثلثمائة جنيه لكل ووضع كل منهم تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة المقررة بها .

استأف المحكوم عليهم . ومحكمة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا للاول والثاني والرابع وحضوريا اعتباريا للثالث في بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الطعن المستأف بالنسبة للمتهم الاول وبتعديله بالنسبة للمتهم الثاني والاكتفاء بحبسه سنة واحدة مع الشغل ومثلها للمراقبة وتأيد الحكم فيما عدا ذلك وبتعديله للمتهم الرابع والاكتفاء بحبسه سنتين مع الشغل ومثلها للمراقبة وتأيدته فيما عدا ذلك وبالنسبة للمتهم الثالث بإلغاء الحكم المستأف بالنسبة له وبرأته مما استند اليه .

فطمع المحكوم عليه الاول في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

أولاً : من حيث ان المحكوم عليه وان قدم أسباب الطعن في الميعاد المقرر قانوناً ، إلا انه لم يقرر بالطعن ، ومن ثم فانه يتعين التقرير بعدم قبول طعنه عملاً بنص المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ثانياً : ومن حيث ان المحكوم عليه ، ينمى على الحكم المطعون فيه ، أنه اذ داته بجريمة حيازة شرائط «فيديو» مخلة بالآداب بقصد العرض والبيع ، قد شاب القصور في التسيب والتسبيح في

الاستدلال وانطوى على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم قد خلا من بيان وقائع الدعوى والظروف التي وقعت فيها ولم يورد مؤدى الأدلة الا في صورة مجبلة ، وخلا كذلك من تحديد وجه الاتهام والقانون الواجب التطبيق ، ولم يشهد الشهود بأن الطاعن قام ببيع الشرائط أو تأجيرها . اذ الحيازة في ذاتها غير معاقب عليها قانونا ، ما لم يكن ذلك بقصد الاتجار أو البيع ، ولم يحط بدفاعه عن بصر وبصيرة وأعرض عن دفاعه بتلقيق الاتهام من صاحب العقار الذي يسكنه بغية طرده منه ، كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين وقائع الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية للجسامة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى مارتبه الحكم عليها ، وكان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم عنها كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة ، كان ذلك محققا لحكم القانون ، كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية - وهو الحال في الدعوى المعروضة - وكان الحكم قد أفصح عن مادة العقاب التي آخذ الطاعن بها ، فان منعى الطاعن فيما تقدم ، يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات المضمومة ان ما قلله الحكم المطعون فيه عن الساهدين وفي خصوص حيازة الطاعن للشرائط آنفة الذكر ، وأنها للمرض بمقابل أو للبيع ، له صداه في أقوالهما المدونة بمحضر جمع الاستدلال ، فان النعى على الحكم في هذا الصدد ، يكون غير سليم ، هذا فوق ان نص المادة ١٧٨/١ من قانون العقوبات التي آخذ الحكم الطاعن بها لا تستوجب للمساءلة الجنائية ان تكون الحيازة بقصد الاتجار أو الايجار فحسب ، بل يكفي ذلك ان تكون تلك الحيازة بقصد العرض بمقابل كان أم بغيره . لما كان ذلك ، وكان

الطاعن لم يحدد في وجه تسمية الدفاع الذي يقرر ان الحكم لم يحط به، وما اذا كان دفاعا موضوعيا، مما يعد القضاء بالادانة أطراجا له، أم كان دفاعا قانونيا، فان وجه الطعن يكون غير واضح ولا محدد وهما شرطا قبول وجه الطعن، ومن ثم يتعين عدم قبوله. لما كان ذلك، وكان الدفاع بتلقيق الاتهام من أوجه الدفاع الموضوعية، التي لا تستوجب في الاصل ردا صريحا اذ الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم — وهو الحال في الدعوى الماثلة — فان النعى على الحكم في هذا المنحى يكون بعيدا عن الصواب. لما كان ما تقدم، فان الطعن يرمته يكون على غير أساس متعينا عدم قبوله.

جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٧

بقيادة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة ، ناجى اسحق ، فتحى خليفة وسرى صيام .

(١٦٠)

الطعن رقم ٣١١٨ لسنة ٥٥ القضائية

(١) اختصاص . محاكم أمن الدولة . محاكم عادية . نقض « أسباب الطعن . ما يقبل منها » . خلو رجل .

اختصاص محاكم أمن الدولة الجزئية المنشأة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بنظر المنازعات التى تقع بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ دون غيرها . أساس ذلك ؟

(٢) اختصاص . نظام عام . نقض « أسباب الطعن . ما يقبل منها » . الفوائد المتعلقة بالاختصاص فى المواد الجنائية من النظام العام . مؤدى ذلك ؟

صدور حكم من محكمة جزئية عن جريمة تقاضى خلو رجل فى ظل القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . خطأ فى القانون .

١ - لما كانت الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من قانون انشاء محاكم أمن الدولة الصادر به القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ المعمول به ابتداء من أول يونيه سنة ١٩٨٠ ، قد نصت على أن « تختص محكمة أمن الدولة الجزئية دون غيرها بنظر الجرائم كما تختص دون غيرها بنظر الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر » فقد دلت فى صريح لفظها وواضح معناها ان الاختصاص بنظر الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يادى الذكر . يعتقد لمحكمة أمن الدولة الجزئية وخلصا دون غيرها ولا يشاركها فيه أية محكمة سواها .

٢ - من المقرر في قضاء محكمة القضا ان الفواعد المتعلقة بالاختصاص في المواد الجنائية ، كافة ، من النظام العام ، بالنظر - الى أن الشارع في تحديده لها قد اقام ذلك على اعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة ، وكان البين من دياجة الحكم الابتدائي ومحاضر الجلسات أن الحكم ذلك قد صدر من محكمة جنح في ظل سريان القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ الصادر باتشاء محاكم أمن الدولة والذي عقد لها الاختصاص دون ما سواها بنظر الجريمة المقامة بها الدعوى الجنائية ، فقد كان لزاما على المحكمة الجزئية تلك ان تحيل الدعوى الى محكمة أمن الدولة الجزئية ، عملا بنص المادة التاسعة من القانون بادي الذكر ، واذا خالفت محكمة اول درجة هذا النظر وسايرتها فيه محكمة ثانی درجة بحكمها المطعون فيه ، وتصلت للفصل في موضوع الدعوى ، ولم تقم بالنفاء الحكم الابتدائي لصدوره من محكمة غير مختصة ، فانها بذلك تكون قد خالفت القانون وحازت عن تطبيقه التطبيق الصحيح ، بما يوجب نقضه والنفاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم اختصاص محكمة الجنح الجزئية بالفصل في الدعوى .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح ضد المطاعن بوصف أنه لم يحرر له عقد ايجار عن الوحدة السكنية المؤجرة له وطلبت عقابه بالمادتين ٢٤ ، ٧٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

والمحكمة المذكورة قضت بحضوره اعتبارا عملا بسواد الاتهام بتعريم المتهم مائة جنيه والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف الحكم

- عليه ومحكمة ... الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت غايياً في . .
- بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .
- عارض - وقضى في معارضة بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها
- وتأيد الحكم المعارض فيه .
- فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

حيث أن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ دانه بجريمة عدم تحرير عقد إيجار للوحدة السكنية المؤجرة ، قد شابه خطأ في القانون ، ذلك بأن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة الجرح الجزئية حال أن الاختصاص بنظر الدعوى ينعقد لمحكمة أمن الدولة الجزئية المنصوص عليها في القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة .

ومن حيث أن اليين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بطريق الادعاء المباشر بوصف أنه بتاريخ ١٠ من أبريل سنة ١٩٨٠ لم يحضر عقد إيجار الوحدة السكنية المؤجرة ، الأمر المعاقب عليه بأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ومحكمة . . . الجزئية قضت في ٢٧ من مايو سنة ١٩٨٢ بتغريم الطاعن ١٠٠ جنيه وألزمت بدفع تعويض مؤقت للمدعى بالحقوق المدنية قدره واحد وخمسين جنيهاً ، فاستأنف الحكم وقضت محكمة ثاني درجة بتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك وكانت الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من قانون إنشاء محاكم أمن الدولة الصادر به القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ المعمول به ابتداء من أول يولية سنة ١٩٨٠ ، قد نصت على أن تختص محكمة أمن الدولة الجزئية دون غيرها بنظر الجرائم ... كما تختص دون غيرها بنظر الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩

لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر » فقد دلت في صريح لفظها وواضح معناها ان الاختصاص بنظر الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بادی الذکر . ینعقد لمحکمة أمن الدولة الجزئية وعندها دون غيرها ولا یشاركها فيه أية محكمة سواها ، وكان من المقرر فی قضاء هذه المحكمة أن القواعد المتطقة بالاختصاص فی اللواد الجنائية ، كافة ، من النظام العام ، بالنظر الى أن الشارع فی تحديده لها قد أقام ذلك اعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة ، وكان البين من دیاجة الحكم الابتدائی ومحاضر الجلسات أن الحكم ذاك قد صدر من محكمة جنح الجزئية ، فی ظل سريان القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ الصادر بإنشاء محاكم أمن الدولة والذي عقد لها الاختصاص دون ما سواها بنظر الجريمة المقامة بها الدعوى الجنائية ، فقد كان لزاما على المحكمة الجزئية تلك أن تحيل الدعوى الى محكمة أمن الدولة الجزئية ، عملا بنص المادة التاسعة من القانون بادی الذکر ، واذ خالفت محكمة أول درجة هذا النظر وسأورتها فيه محكمة ثانی درجة بحکمها المظعون فيه ، وتصدت للفصل فی موضوع الدعوى ، ولم تقم بإلغاء الحكم الابتدائی لصفوره من محكمة غیر مختصة ، فانها بذلك تكون قد خالفت القانون ونحازت عن تطبيقه التعلیق الصحيح ، بما یوجب قضاؤه وإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بطدم اختصاص محكمة الجنح الجزئية بالفصل فی الدعوى ، مع الزام المدعى بالحقوق المدنية للمصاريف المدنية ، وذلك دون حاجة الى بحث سائر وجوه الطعن

جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٧

بقيادة السيد المستشار / إبراهيم حسين وضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة ، ناجى اسحق ، فتحى خليفة وسرى صيام .

(١٦١)

أطعن رقم ٤٨٤٤ لسنة ٥٥ القضائية

- (١) اثبات « شهادة » « شهود » . إجراءات « إجراءات التحقيق » .
 الشهادة . تعريفها ؟ اقتضاؤها . القدرة على التمييز .
 جواز رد الشاهد لعدم قدرته على التمييز . المادتان ٨٢ اثبات ،
 ٢٨٧ إجراءات .
- (٢) عاهة عقلية . اثبات « بوجه عام » « شهود » . دفاع « الاخلال بحق
 الدفاع . ما يوفره » نقض « أسباب الطعن . ما يقبل منها » .
 عاهة العقل . كفاية فقدان أى من الإدراك أو التمييز لتوافرها .
 تدسك التهم بعدم قدرة المجنى عليه على التمييز وتقديمه تقريراً
 يظاھر ذلك . دفاع جوهرى . التعويل على أقواله دون تحقيقه . اخلال
 بحق الدفاع .
 تساند الأدلة فى المواد الجنائية . مؤداه ؟

١ - الأصل فى الشهادة هو تقرير الشخص لما يكون قد رآه
 أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحاسة من حواسه ،
 فهى تقتضى بداهة فحين يؤدبها القدرة على التمييز لأن مناط التكليف
 بإدائها ، هو القدرة على فصلها ، ولذا أجازت المادة ٨٢ من قانون
 الإثبات فى المواد المدنية والتجارية ، والتي أحالت إليها المادة
 ٢٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، رد الشاهد إذا كان غير قادر على
 التمييز لمرضه أو لعداوة أو لمرض أو لآى سبب آخر ، مما لا يزمه أنه
 يمتنع على سلطة الموضوع إذا من وأت الأخذ بشهادة شاهد قامت

منازعة جدية في قدرته على التمييز ان تحقق هذه المنازعة بلوغا الى غاية الأمر فيها ، للاستيثاق من قسوة الشاهد على تحمل الشهادة ، أو أن ترد عليها بما يفيدها .

٢ - القانون لا يتطلب في عاهة العقل أن يفقد المصاب بها الإدراك والتمييز مما وانما تتوافر بفقد احدهما أو كلاهما ، وكانت الطاعة قد نعت على المجنى عليه عدم القدرة على الشهادة لصابته بمرض عقلي ، وقرر المجنى عليه عند سؤاله أمام محكمة أول درجة ، انه مصاب بحالة ضيق نفسي ، وقدم صورة ضوئية لاختار باصابته بعجز جزئي مستديم ، لم يبين كنهه واذ كان ذلك ، وكانت المحكمة على ما يبين من الأوراق ومدونات الحكم ، قد فعلت عن تحقيق قدرة المجنى عليه - كشاهد - على التمييز ، أو بحث خصائص ارادته وادراكه العام استيثاقا من تكامل أهليته للشهادة ، وعولت - ضمن ما عولت عليه - في قضائها بالاداة على شهادته ، فان ذلك يهضم حكمها بالقصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع ، بما يبطله ، ولا يعصمه من هذا البطلان أن يكون قد عول في الاداة على أدلة أخرى ، لما هو مقرر من أن الادلة في المواد الجنائية ضئيلة متسائلة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضي ، بحيث اذا سقط احدها أو استبعد تضرع التعرف على مبلغ ما كان لذلك من أثر في عقيدة المحكمة في الرأي الذي اتته اليه ، أو التعرف على ما كانت تنتهي اليه لو أنها تطلعت الى أن هذا الدليل غير قائم .

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعة في قضية البضعة رقم ٠٠٠٠٠٠ بأنها ارتكبت - مع آخر - جريمة الزنا حالة كونها زوجة ٠٠٠٠٠٠٠٠ وطلبت معاقبتها بالموت ٠/٤ ، ٣ ، ٤١ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح ٠٠٠٠٠٠٠٠ قضت بحضروا عبلا بمراد الاتهام بحبس المتهم

سنة أشهر مع الشغل وكفالة ثلاثين جنيها لايفاف التنفيذ • استأنفت المحكوم عليها ومحكمة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورا بقبول الاستئناف تسكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرا مع الشغل •

قلعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ •

المحكمة

حيث ان مما تمناه الطاعة على الحكم المطعون فيه ، أنه اذ داتها بجريمة الزنا ، قبله شابه القصور في التسيب والاختلال بحق النفاع ، ذلك بأنه عول في اداتها - فيما عول عليه - على الدليل المستند من أقوال المجنى عليه ، دون تحقيق منازعتها القائمة حول عدم فطرة المجنى عليه على التمييز لاصابته بمرض عقلي ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه •

ومن حيث أن البين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول وثاني درجة أن المدافع عن الطاعة أثار دفاعا بأن المجنى عليه مصاب في قواه العقلية مما له أثر في حقيقة الواقعة • لما كان ذلك ، وكان الأصل في الشهادة هو تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه المصوم بطامة من حواسه ، فهي تقتضي بداهة فهم يؤديها القدرة على التمييز لان مناط التكليف بأدائها ، هو القدرة على تحملها ، ولذا أجازت المادة ٨٢ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية ، والتي أحالت اليها المادة ٢٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، رد الشاهد اذا كان غير قادر على التمييز لهرمه أو لعدااة أو المرض أو لأي سبب آخر ، مما لا يوجب إقصاءه من بين على محكمة الموضوع اذا هي رأت الأخذ بشهادة شاهد قامت

منازعة جدية في قدرته على التمييز ان تحقق هذه المنازعة بلوغا الى غاية الأمر فيها ، للاستيثاق من قدرة الشاهد على تحمل الشهادة ، أو أن ترد عليها بما يقننها ، وكان القانون لا يتطلب في عاهة العقل أن يفقد المصاب بها الإدراك والتمييز معا ، وإنما يتوافر بفقد أحدهما أو كلاهما ، وكانت الطاعة قد نعت على المجنى عليه عدم القدرة على الشهادة لاصابته بمرض عقلي ، وقرر المجنى عليه عند سؤاله أمام محكمة أول درجة ، انه مصاب بحالة ضيق قضي ، وقدم صورة ضوئية لإخطار باصابته بعجز جزئي مستديم ، لم يبين كنهه واذ كان ذلك ، وكانت المحكمة على ما يبين من الأوراق ومدونات الحكم ، قد قطعت عن تحقيق قدرة المجنى عليه - كشاهد - على التمييز ، أو بحث خصائص إرادته وإدراكه العام استيثاقا من تكامل أهليته للشهادة ، وعولت - ضمن ما عولت عليه - في قضائها بالإدانة على شهادته ، فان ذلك يصم حكما بالقصور في السبب والاخلال بحق الدفاع ، بما يبطله ، ولا يصح من هذا البطلان أن يكون قد عولت في الإدانة على أدلة أخرى ، لما هو مقرر من أن الأدلة في المواد الجنائية ضمام متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيلة القاضي ، بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تمذر التعرف على مبلغ ما كان لذلك من أثر في عقيدة المحكمة في الرأي الذي انتهت اليه ، أو التعرف على ما كانت تنتهي اليه لو أنها قطعت الى أن هذا الدليل غير قائم . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة ، بغير حاجة الى بحث سائر ما تثيره الطاعة في طعنها .

جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة ، ناجي أسحق ، سري صيام ، على الصادق .

(١٦٢)

الطعن رقم ٣١٤٢ لسنة ٥٧ القضائية

(١) كحول . ضريبة استهلاك . قانون « تفسيره » « قانون أصلح » . حكم « تسببه . تسبب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » .

صدور القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بعد ارتكاب الفعل في جريمة عدم أداء رسم الانتاج . علم اعتباره قانون أصلح من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ المعمول به وقت ارتكابه . أساس ذلك ؟

(٢) قانون « تطبيقه » « سريانه من حيث الزمان » « قانون أصلح » . تعاقب قانونين . دون أن يكون الثاني أصلح للمتهم . وجوب تطبيق الأول على الأفعال التي وقعت قبل الفائه لامتناع تطبيق الثاني . أساس ذلك ؟

(٣) اثبات « شهود » . حكم « بيانات التسبب » « تسببه . تسبب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » . عدم التزام محكمة الموضوع بالإشارة الى أقوال شهود النفي . كفاية القضاء بالإدانة ردا عليها . الدفاع الموضوعي . اثارته أمام النقض لأول مرة . غير جائز .

١ - ولئن كانت المادة الثانية من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك - المعمول به بعد تاريخ الواقعة - قد نصت على إلغاء القوانين والقرارات الصادرة بفرض أى ضريبة أو رسوم على الانتاج أو الاستهلاك إلا أن نصوص القانون المذكورة لم تجعل الفعل المكون لجريمة عدم أداء رسم الانتاج

المقصد على الكحول التي دين بها الطاعن فعلا غير معاقب عليه ،
ولم تقرر له عقوبة أخف من العقوبة التي كانت مقررة في القانون رقم
٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ المعمول به وقت ارتكابه ، ومن ثم لا يتحقق بالقانون
رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بالنسبة للطاعن معنى القانون الاصلح .

٢ - اذا تعاقب قانونا ولم يكن الثاني أصلح للمتهم يجب دائما
تطبيق الأول على الأفعال التي وقعت قبل الغاءه ، وذلك لامتناع
تطبيق الثاني على واقعة مسبقت صدوره ولأن الشارح بنصه في
القانون الثاني على الغاء القانون الأول لم يقصد أن يشمل هذا
الالغاء عدم العقاب على الأفعال التي عاقب عليها أيضا في القانون الثاني .

٣ - لمحكمة الموضوع أن تعرض عن حالة شهود النفي مادامت
لا تثق بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالإشارة الى أقوالهم مادامت
لم تستدل اليها ، وفي قضائها بالادانة لادلة المثبت التي أوردتها دلالة
على أنها لم تلمن الى أقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها . لما كان
ذلك ، وكانت منازعة الطاعن في سلامة تقدير مصلحة الضرائب رسوم
الانتاج المقررة ، لا تعدو أن تكون دفاعا موضوعيا لم يبدئه الطاعن
أمام محكمة الموضوع ، فانه لا تجوز اثاره لأول مرة أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنحة رقم
بأنه لم يؤد رسم الانتاج المقرر على الكحول خلال المدة المحددة قانونا .
وطلبت عقوبة بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من القانون رقم ٣٦٣
لسنة ١٩٥٦ والمادة (١) من القانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ وقرار وزير
الصناعة رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٧

وأدعت مصلحة الضرائب على الانتاج قبل المتهم بأن يؤدي مبلغ
١٧٣١٠٥٠ قيمة رسم الانتاج على سبيل التعويض .

ومحكمة جناح ٠٠٠٠ قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لاقاف التنفيذ والزمته بأن يؤدي تعويضا للخزاة العامة قدره ١٧٣١٠٥٠ (ألف وسبعمائة وواحد وثلاثين جنيها وخمسين مليما) وغلق المحل لمدة خمسة عشر يوما .

استأف المحكوم عليه ومحكمة ٠٠٠٠٠ الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأف والاكتفاء بتفريم المتهم مائة جنيه والتأييد فيما عدا ذلك .

فطن الاستاذ ٠٠٠٠٠ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ٠٠٠ الخ .

المحكمة

حيث انه ولئن كانت المادة الثانية من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك - المعمول به بعد تاريخ الواقعة - قد نصت على إلغاء القوانين والقرارات الصادرة بفرض أى ضريبة أو رسوم على الاقتاج أو الاستهلاك إلا أن نصوص القانون المذكور لم تجعل الفصل المكون لجريمة عدم أداء رسم الاقتاج المقسّر على الكحول التى دين بها الطاعن فعلا غير معاقب عليه ، ونم تقرر له عقوبة أخف من العقوبة التى كانت مقررة فى القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ المعمول به وقت ارتكابه ، ومن ثم لا يتحقق بالقانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بالنسبة للطاعن معنى القانون الأصلح ويكون ما يثيره فى هذا الصدد غير سديد ، لما هو مقرر من أنه اذا تعاقب قانونان ولم يكن الثانى أصلح للمتهم يجب دائما تطبيق الأول على الأفعال التى وقعت قبل الغائه ، وذلك لامتناع

تطبيق الثاني على واقعة سبقت صدوره ولأن الشارع بنصه في القانون الثاني على إلغاء القسانون الأول لم يقصد أن يشمل هذا الإلغاء عدم العقاب على الأفعال التي عاقب عليها أيضا في القانون الثاني. لما كان ذلك ، وكانت محكمة ثاني درجة قد سمعت شاهد في الطعن الذي أقام دفاعه على أنه اشترى منه كمية الكحول التي ضبطت بمعمله في تاريخ سابق على الصبط ولم يكن قد تسلمها بعد ، فإن ما يدعيه من إخلال بحق الدفاع في هذا الخصوص لا يكون صحيحا ، ولا على المحكمة أن هي أطرحت أقوال الشاهد المشار إليه دون أن تعرض لها في حكمها لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تثق بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم مادامت لم تستند إليها ، وفي قضائها بالأدلة التي أوردتها دلالة على أنها لم تطعن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها . لما كان ذلك ، وكانت منازعة الطعن في سلامة تقدير مصلحة الضرائب رسوم الاتاج المقررة ، لا تعدو أن تكون دفاعا موضوعيا لم يبدئه الطعن أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . ويكون منعى الطعن بشأنه غير مقبول . لما كان ما تقدم فإن الطعن بزمته يكون على غير أساس متعينا عدم قبوله ومصادرة الكفالة مع الزام الطعن المصاريف المدنية .

جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٧

بقيادة السيد المستشار / محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / عوض جيلادو نائب رئيس المحكمة
وعبد الوهاب الخياط وصالح عطية وعبد اللطيف أبو النيل .

(١٦٣)

الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٥٤ القضائية

نقض « التقرير بالطعن والصلة فيه » • وكالة •

المبرة في تحديد موضوع التوكيل هو بعبارة والفاظه - عبارة
التوكيل انه خاص في قضية واحدة غير معينة دون الطعن في الاحكام بطريق
النقض . اثره ؟

الطعن بالنقض في المواد الجنائية حق شخصي لمن صدر الحكم
ضده يمارسه أولا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته . ليس لأحد ان
ينوب عنه في مباشرة هذا الحق الا باذنه .

من حيث أن الاستاذ • • • • • المحامي قد قرر في • • • • •
بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه بالطعن بالنقض في الحكم المطعون
فيه • لما كان ذلك ، وكان بين من مطالعة التوكيل المرفق الرقيم
«..... توثيق» والذي تقرر بالطعن بمقتضاه انه اقتصر
على القول بتوكيل المحامي المذكور « في القضية الموكلة اليه » • لما
كان ذلك » وكان المقرر أن المبرة في تحديد موضوع التوكيل هو
بعبارة والفاظه ، فان الين من عبارة التوكيل انه خاص في قضية واحدة
غير معينة ، وليس فيه ما يفيد أن المحكوم عليه قد وكل المحامي للتقرير
بالطعن في الأحكام بطريق النقض • لما كان ذلك » وكان الطعن بالنقض في
المواد الجنائية حقا شخصيا لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه
حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا
الحق الا باذنه ، ولذلك يتعين أن يكون التقرير بالطعن في قلم الكتاب

أما منه شخصياً أو من وكلة في ذلك أو من يوكله لهذا الغرض توكيلاً خاصاً ، ومن ثم فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً للتقرير به من غير ذي صفة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً : تسبب خطأ في موت بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله ورعوقته وعدم احترازه وعدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح بأن قاد سيارته بحالة خطرة فصدم المجنى عليه وأحدث به الإصابات التي أودت بحياته .
ثانياً : قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر . وطلبت عقابه بلسادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات ومواد القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ . ومحكمة جناح قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ثلاثين جنيهاً لوقف التنفيذ عارض المحكوم عليه وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم يكن . استأنف ومحكمة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضورياً اعتبارياً بعدم قبول الاستئناف للتقرير به بعد الميعاد . عارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن .

قطعن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

من حيث أن الاستاذ المحامي قد قرر في بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه بالطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان بين من مطالعة التوكيل المرفق الرقم توكيل والنقض قرر بالطعن بصفته أنه اقتصر

على القول بتوكيل المحامي المذكور « في القضية الموكلة اليه » . لما كان ذلك ، وكان المقرر أن العبرة في تحديد موضوع التوكيل هو عبارته وألفاظه ، فإن البين من عبارة التوكيل أنه خاص في قضية واحدة غير معينة ، وليس فيه ما يفيد أن المحكوم عليه قد وكل المحامي للتقرير بالظمن في الأحكام بطرق النقض . لما كان ذلك ، وكان الظمن بالنقض في المواد الجنائية حقاً شخصياً لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بأذنه ، ولذلك يتعين أن يكون التقرير بالظمن في قلم الكتاب إما منه شخصياً أو ممن وكله في ذلك أو ممن يوكله لهذا الغرض توكيلاً خاصاً ، ومن ثم فإن الظمن يكون غير مقبول شكلاً للتقرير به من غير ذي صفة .

جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعة نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / أحمد أبو زيد ومصطفى طاهر نائبى رئيس
المحكمة وحسن عميرة وعبد الناصر السباعى .

(١٦٤)

الطعن رقم ٦٣٩٩ لسنة ٥٤ القضائية

دعوى جنائية « نظرها والحكم فيها » . دفعوع « الدفع بعدم قبول
الدعوى » . بطلان . محكمة أول درجة « الاجراءات امامها » . محكمة
استئنافية « نظرها الدعوى والحكم فيها » . نقض « حالات الطعن بالنقض » .
الخطأ فى تطبيق القانون » . « سلطة محكمة النقض » .

قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى يمنعها من السير فيها .
الفاء هذا القضاء من المحكمة الاستئنافية . وجوب اعادة الدعوى الى
محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها . مخالفة ذلك والتصدى لموضوع
الدعوى . خطأ فى القانون . يوجب نقض الحكم واعادة القضية الى محكمة
أول درجة للفصل فى موضوعها .

لما كانت محكمة أول درجة قد قضت بعدم قبول الدعوى ،
الأمر الذى منع عليها السير فيها ، وكانت المادة ٤١٩ من قانون
الاجراءات الجنائية تنص على أنه « اذا حكمت محكمة أول درجة فى
الموضوع ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلانا فى الاجراءات أو
فى الحكم تصحح البطلان وتحكم فى الدعوى ، اما اذا حكمت بعدم
الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير فى الدعوى
وحكمت المحكمة الاستئنافية بالفاء الحكم وباختصاص المحكمة
أو برفض الدفع الفرعى بنظر الدعوى يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة
أول درجة للحكم فى موضوعها » ، وكان الحكم المطعون فيه على الرغم
من قضائه ببطلان الحكم الصادر من محكمة أول درجة إلا أنه لم
يقض باعادة الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل فيها بل قضى فى

موضوعها وفوت بذلك على الطاعن إحدى درجتي التقاضي له ، فانه يكون معيبا بالخطأ في القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : تسبب خطأ في موت وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه بأن كلف المجنى عليه المذكور بإجراء صيانة لكشك الكهرباء الرقيم (١٠٢) حالة وجود التيار الكهربائي به الذي اتصل به فصعقه وحدثت إصاباته الواردة بتفسير مفتش الصحة والتي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الظاهر قضت عملا بمادة الانهاام بعدم قبول الدعوى لرفضها من غير ذي صفة فاستأنفت النيابة العامة ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبمعاينة المتهم بالحبس ستة أشهر بسبع الشغل .

فطمع الأستاذ المطامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث ان مما ينص الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ ذاته مجرمة القتل الخطأ قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه خالف حكم المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية حين قضى بإلغاء حكم محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى وتصندي لموضوعها وفصل فيه اذ كان على المحكمة بعد أن قضت بإلغاء الحكم المستأنف أن تعين القضية الى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها حتى لا يحرم الطاعن من إحدى درجتي التقاضي . مما يبيح بما يستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة اتهمت الطاعن بأنه تسبب خطأ في موت وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احترازه بأن كلف المجنى عليه المذكور بإجراء صيانة لكشيك الكهرباء الرقيم « ١٠٢ » حالة وجود التيار الكهربائي به الذي اتصل به فصقه وحدثت إصاباته الواردة بتقرير مفتش الصحة التي أودت بحياته وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات وقضت محكمة انظار الجزئية حضوراً بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة تأسيساً على بطلان إجراءات تحريك الدعوى الجنائية . فأستأقت النيابة العامة الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية حضوراً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وجلس المتهم ستة أشهر مع الشغل والزمنه المصاريف الجنائية . لما كان ذلك ، وكانت محكمة أول درجة قد قضت بعدم قبول الدعوى ، الأمر الذي منع عليها السير فيها ، وكانت المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « اذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ورأيت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلاً في الإجراءات أو في الحكم تصحح البطلان وتحكم في الدعوى ، اما اذا حكمت بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى وحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وباختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعى بنظر الدعوى يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للحكم في موضوعها » ، وكان الحكم المطعون فيه على الرغم من قسائه ببطلان الحكم الصادر من محكمة أول درجة إلا أنه لم يقض بإعادة الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل فيها بل قضى في موضوعها وفوت بذلك على الطاعن إحدى درجتي التقاضى له ، فانه يكون معيلاً بالخطأ في القانون بما يوجب نقضه والاحالة الى محكمة أول درجة للفصل في موضوع الدعوى دون حاجة الى بحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / عوض جسادو نائب رئيس المحكمة
وعبد الوهاب الخياط وصلاح عطية وعبد اللطيف أبو النيل .

(١٦٥)

الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٥٥ القضائية

(١) إجراءات « إجراءات المحاكمة » تحقيق « التحقيق بمعرفة المحكمة » .
تزوير « دعوى التزوير الأصلية » . بطلان . نظام عام . نيابة عامة .

دخول الدعوى في حوزة المحكمة يوجب عليها عند تعذر تحقيق
دليل أمامها أن تندب أحد أعضائها أو قاضيا آخر . ليس لها أن تندب
لذلك النيابة العامة لزوال ولايتها وانتهاء اختصاصها . المادة ٢٩٤
إجراءات .

بطلان الدليل المستند من الاجراء الذي تجر به النيابة العامة .
بناء على ندب المحكمة لها أثناء سير الدعوى . بطلانا متعلقا بالنظام
العام .

مثال لبطلان الدليل المستند من تحقيق أجرته النيابة العامة
بناء على ندب المحكمة في دعوى تزوير أصلية في جريمة تزوير شيك .

(٢) حكم . بطلان .

بطلان الحكم الابتدائي . تأييد الحكم الاستثنائي له . اثره . بطلانه .

١ - من المقرر انه ليس للمحكمة أن تحيل الدعوى على سلطة
التحقيق بعد أن دخلت في حوزتها ، بل لها اذا تعذر تحقيق دليل
أمامها أن تندب أحد أعضائها أو قاضيا آخر لتحقيقه على ما جرى به
نص المادة ٢٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك لانه باحالة
الدعوى من سلطة التحقيق على قضاء الحكم تكون ولاية السلطة المذكورة
قد زالت وخرج اختصاصها ومن ثم يكون الدليل المستند من التحقيق
التكميلي الذي تقوم به النيابة العامة بناء على ندب المحكمة بطلانا

في أثناء سير المحاكمة باطلا ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام لمساسه بالتنظيم القضائي لا يصححه رضاء المتهم أو المدفع عنه بهذا الاجراء وكانت المحكمة قد استجابت لطلب المدعى بالحقوق المدنية اجراء تحقيق واقعة تزوير الشيك موضوع الطعن وتثبت النية العيانية لاجرائه مما يبين منه أنها قدرت جدية الطلب ، فانه كان يتعين عليها أن تقوم بهذا الاجراء بنفسها أو بمن تسدبه من أعضائها ، فإذا كانت قد قاعست عن اتخاذ هذا الاجراء على الوجه القانوني ، فإن الحكم الابتدائي اذ استند في قضائه الى ذلك الدليل الباطل يكون باطلا .

٢- لما كان الحكم الاستئنافي المطعون فيه قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الباطل ولم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها فانه يكون باطلا لاستناده الى أسباب حكم باطل وما بنى على الباطل فهو باطل .
لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح مصر الجديدة ضد الطاعن بوصف انه (أولا) ارتكب تزويرا في محرر غرضي هو الشيك رقم ٥٥٥٥ المسحوب على بنك القاهرة بمبلغ خمسة عشر ألف جنيه بأن حرر بياقته وذيله بتوقيع نسبة زورا للمدعى بالحقوق المدنية (ثانيا) : يستعمل الشيك المذكور بأن قلعه الى البنك المسحوب عليه لصرقه وطلب معاقبه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات والزامة بأن يؤدي له مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملا بمادة الاتهام ببعض التهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائتي جنيه لوقت التنفيذ والزامة بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مئتي جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

المحكوم عليه ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية -
قضت حضورا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد
الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث ان مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه
بجريمتى تزوير محرر عرقى وامتهناله قد شبهه بطلان في الاجراءات
اذلك بأن المحكمة عملت الى النيابة العامة بتحقيق واقعة التزوير مع
أن تحقيق هذه الواقعة أصبح - بعد أن اتصلت المحكمة بالدعوى -
منوطا بها وحدها دون سواها كما استندت في قضائها بأداة الطاعن
الى ما أسفر عنه هذا التحقيق الباطل مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه
بالحكم المطعون فيه أن المدعى بالحقوق المدنية أقام دعواه بالطريق المباشر
ضد الطاعن بوصف أنه أولا : زور الشيك رقم ... المؤرخ
ثانيا : استعمل الشيك المذكور بأن قدمه الى البنك المسحوب عليه
لصرفه وطلب عقابه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع له
مبلغ ٥١ جنيه على مسيل التعرض المؤقت ، وبمطالبة ... قروبت
محكمة أول درجة طلب النيابة العامة لتحقيق واقعة التزوير وقامت النيابة
العامة بإجراء التحقيق بسؤال المجنى عليه والمتهم (الطاعن) وقدبت
مصلحة الطب الشرعى لإجراء المضاهاة وأطاعت مصلحة الطب الشرعى
أن الشيك موضوع الطعن مزور على المدعى بالحقوق المدنية صلبا وتوقعا
وان الطاعن لم يحضر بباقاته ويصعب قريبا نسبة التوقيع اليه
وقد استند الحكم في أداة الطاعن الى ما جاء بالتحقيق التكميلي
من أقوال المدعى بالحقوق المدنية وما ورد بتقرير المضاهاة . لما كان

ذلك ، وكان من المقرر انه ليس للمحكمة ان تحيل الدعوى على سلطة التحقيق بعد أن دخلت في حوزتها ، بل لها اذا تمذر تحقيق دليل أمامها أن تدب أحد أعضائها أو قاضيا آخر لتحقيقه على ما جرى به نص المادة ٢٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، ذلك لانه باحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاة الحكم تكون ولاية السلطة المذكورة قد زالت وفرغ اختصاصها ومن ثم يكون الدليل المستند من التحقيق التكميلي الذي تقوم به النيابة العامة بناء على تدب المحكمة اياها في أثناء سير المحاكمة باطلا ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام لمساسه بالتنظيم القضائي لا يصححه رضاء المتهم أو المدافع عنه بهذا الاجراء وكانت المحكمة قد استجابت لطلب المدعى بالحقوق المدنية اجراء تحقيق واقعة تزوير الشيك موضوع الطعن وندبت النيابة العامة لاجرائه مما يبين منه أنها قدرت جدية الطلب ، فانه كان يتمين عليها أن تقوم بهذا الاجراء بنفسها أو بمن تدب من أعضائها ، فاذا كانت قد قاعست عن اتخاذ هذا الاجراء على الوجه القانوني ، فان الحكم الابتدائي اذ استند في قضائه الى ذلك الدليل الباطل يكون باطلا واذ كان الحكم الاستئنافي المظنون فيه قد أخذ بأسباب هذا الحكم ولم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها فانه يكون باطلا لاستناده الى أسباب حكم باطل وما بنى على الباطل فهو باطل . لما كان ذلك فان الحكم المظنون فيه يكون باطلا بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / عوض جسادو نائب رئيس المحكمة
ومبد الوهاب الخياط وصالح عطية وعبد اللطيف أبو النيل .

(١٦٦)

الطعن رقم ٢٩١١ لسنة ٥٥ القضائية

معارضة « نظرها والحكم فيها » . دعوى مدنية . نقض « حالات الطعن
الخطأ في تطبيق القانون » .

— لمن لحقه ضرر من الجريمة الادعاء مدنيا أمام المحكمة المنظور أمامها
الدعوى الجنائية . عدم قبول ذلك أمام المحكمة الاستئنافية . علة ذلك ؟
— الادعاء مدنيا في المعارضة أمام محكمة أول درجة . جائز . مخالفة
الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ في القانون .

لما كان الأصل طبقا لما تقضى به المادة ٢٥١ من قانون الاجراءات
الجنائية — انه يجوز لمن لحقه ضرر من الجريمة الادعاء مدنيا أمام المحكمة
المنظورة أمامها الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها الدعوى
ولا يقبل منه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية حتى لا يحرم المتهم من إحدى
درجات التقاضي فيما يتعلق بهذا الادعاء ، فانه يجوز للمضروب الادعاء
مدنيا في المعارضة المرفوعة من المتهم أمام محكمة أول درجة لأن المعارضة
تعيد القضية الى حالتها الأولى فلا يحرم المتهم بذلك من إحدى درجات
التقاضي بما لا يصح معه القول بان المعارضة أضرت بالمعارض .
واذ كانت محكمة أول درجة قد قضت بعدم قبول تدخل المضروب مدنيا
مدنيا فانها تكون قد خالفت القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه آلف عمدا العقار المين بالأوراق المملوك لـ وقد ترتب على ذلك ضرر مسالى تزيد قيمته عن عشرة آلاف جنيه . وطلبت عقابه بالمادة ٢/٣٦١ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح قسم أول طنطا قضت غاييا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ . عارض المحكوم عليه ، وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت ، وقضى فى المعارضة بقبولها شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه الى تفريم المتهم خمسين جنيها . وبعدم قبول الدعوى المدنية . استأنف المحكوم عليه والمدعى بالحقوق المدنية ومحكمة طنطا الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا أولا : يقبل استئناف المدعى بالحقوق المدنية شكلا ويرفض موضوعا . ثانيا : يقبل استئناف المتهم شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى عليه من عقوبة ، وبراءته مما نسب اليه .

فطن المدعى بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطرق النقض . الخ

الحكمة

حيث ان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه انه اذ ايد الحكم الابتدائى القاضى بعدم قبول تدخل المدعى بالحقوق المدنية أثناء طر معارضة المتهم (المطعون ضده) قد خالف القانون ذلك بأن المادة ٤٠١ من قانون الاجراءات الجنائية لا تحول دون ادعاء المضرور مدنيا أثناء طر معارضة المتهم فى الحكم الغيابى الابتدائى مما يوجب الحكم ويستوجب قفلة .

وحيث أن الدعوى الجنائية أقيمت ضد المطعون ضده بتهمة الاتلاف

العمد وظلّت النيابة العامة عقابه بالمادة ١/٣٦١ من قانون العقوبات .
 ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل
 معارض المتهم وبجلسة المعارضة تدخل المجنى عليه مدعيا بالحقوق المدنية
 وطلب الحكم قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض
 المؤقت ومحكمة أول درجة قضت في الدعوى الجنائية بتعديل الحكم
 الغيابي المعارض فيه الى تغريم المتهم خمسين جنيها وفي الدعوى المدنية
 بعدم قبولها . فاستأف كل من اللتيم والمدعى بالحقوق المدنية ومحكمة ثان
 درجة قضت برفض استأف المدعى بالحقوق المدنية وبقبول استأف
 المتهم وبالناء الحكم المستأف وبراءة المتهم . لما كان ذلك ، وكان
 الاصل طبقا لما قضى به المادة ٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية -
 انه يجوز لمن لحقه ضرر من الجريمة الادعاء مدنيا أمام المحكمة المنظورة
 أمامها الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها الدعوى ولا يقبل
 منه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية حتى لا يحرم المتهم من إحدى درجات
 التقاضي فيما يتعلق بهذا الادعاء ، فانه يجوز للضرور الادعاء مدنيا
 في المعارضة المرفوعة من المتهم أمام محكمة أول درجة لان المعارضة تميد
 القضية الى حالتها الاولى فلا يحرم المتهم بذلك من إحدى درجات التقاضي
 بما لا يصلح معه القول بان المعارضة أضرت بالمعارض . واذ كانت محكمة
 أول درجة قد قضت بعدم قبول تدخل الضرور مدعيا مدنيا فانها تكون
 قد خالفت القانون . لما كان ما تقدم فانه يمين قض الحكم المطعون
 فيه والاحالة .

جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / حسن جمعة نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين / أحمد أبو زيد نائب رئيس المحكمة وحسن عمير
وصلاح البرجي ومحمد حسام الدين الغرياني .

(١٦٧)

الطعن رقم ٣١٦٤ لسنة ٥٥ القضائية

(١) نقض « ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام » . دعوى مدنية .
الحكم الاستثنائي الصادر في غيبة المتهم بالبراءة ورفض الدعوى
المدنية . حق المدعى بالحقوق المدنية الطعن فيه منذ صدوره . علة ذلك ؟

(٢) صحافة . مؤسسات صحفية . مؤسسات خاصة . مؤسسات عامة .
موظفون عموميون . « استعمال ساحة الوظيفة في وقف تنفيذ الأحكام » .
جريمة « ارتكابها » . حكم « تسببيه » . تسبب غير معين ■
المؤسسات الصحفية مؤسسات خاصة لا عامة ■

اعتبار المؤسسات الصحفية مؤسسات عامة حكما لا فعلا .
في الأحوال المنصوص عليها حصرا في القانون .

اقتصار حكم المادة ١٢٣ عقوبات على الموظف العام فحسب .

الموظف العام . تعريفه ؟

رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية والعمالون بها
ليسوا في عداد الموظفين العموميين . أساس ذلك ؟

١ - أن الحكم المطعون فيه وأن صدر في غيبة المطعون ضده
إلا أنه وقد قضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية لا يعتبر قد أضر به
حتى يصح له أن يعارض فيه ومن ثم فإن طعن المدعى بالحقوق المدنية
بالنقض في الحكم من تاريخ صدوره جائز .

٢ - أن المؤسسات الصحفية القومية لا تعدو أن تكون مؤسسات
خاصة تملكها الدولة ويمارس حقوق الملكية عليها مجلس الشورى ، وهي

وان اعتبرت مؤسسات عامة - حكما لافلا - في الاحوال المستثناء
 المنصوص عليها في القانون على سبيل التعصير - الا ان هذا الاستثناء
 لا يجعل منها مؤسسات عامة بتعريفها ومعناها ولا يجوز القياس عليه
 او اتوسع في تفسيره . لما كان ذلك وكان نطبق تطبيق المادة ١٢٣
 من قانون العقوبات مقصورا - وفق صريح نصها في فقرتها - على
 الموظف العام كما هو معرف به في القانون - دون من في حكمه -
 فلا يدخل في هذا النطاق بالتالي العاملون بالمؤسسات الخاصة المتبصرة
 في حكم المؤسسات العامة لما هو مقرر من أن الموظف العام هو من
 يعهد اليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص
 القانون العام عن طريق شغله مناصبا يدخل في التنظيم الإداري لذلك
 المرفق ، وكان رؤساء مجالس إدارة المؤسسات الصحية القومية المملوكة
 ملكية خاصة للدولة - وكون هذه المؤسسات بنيت عن الخضوع للجهاز
 الإداري - شأنهم شأن العاملين بها ليسوا في عداد الموظفين العمامين
 الذين يحكمهم ذلك النص ، وكان تعيينهم من مجلس الشورى لا يسبغ
 عليهم هذه الصفة كما لا يتصف بها أحدهم لمجرد اقراره بتوافرها فيه
 مادام المرجع في تعريفها الى القانون وحده .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة
 جناح قصر النيل ضد المطعون ضده بوصف أنه أمتع عن تنفيذ أحكام
 نهائية صادرة ضده بالمحاكمة والتأخير وعرقلة التنفيذ لرفع عدة قضايا
 اشكالات وطلب عقابه بالمادة ١٢٣ من قانون العقوبات وأن يؤدي له
 مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

والمنكبة المذكورة قضت حضورا اعتباريا عملا بمادة الانضمام
 بحسب التهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقت التنفيذ وبمزا

من وظيفته وفي الدعوى المدنية بالزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض التوقيت .

فامتناف المحكوم عليه ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غاييا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبرائة المتهم منها ويرفض الدعوى المدنية .

فطعن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ

الحكمة

حيث ان الحكم المطعون فيه وان صدر في غية المطعون ضده الا أنه وقد قضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية لا يعتبر قد اضر به حتى يصح له أن يعارض فيه ومن ثم فان طعن المدعى بالحقوق المدنية بالنقض في الحكم من تاريخ صدوره جائز .

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة الامتناع عمدا عن تنفيذ حكم المعاقب عليها بنص المادة ١٢٣ من قانون العقوبات ويرفض الدعوى المدنية تأسيسا على أنه ليس موظفا عاما في حكم هذا النص قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن القانون قد أسبغ على رؤساء مجالس ادارة المؤسسات الصحفية القومية - وهي أجهزة ادارية تديرها الدولة - صفة الموظف العام فضلا عن توافر هذه الصفة فيهم أصلا بحكم أنهم يعينون بقرارات تصدر من رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء ويمارسون نوعا من السلطة باعتبارهم قائمين على مرفق عام تتبع في ادارته أساليب القانون العام وقد أقر المطعون ضده بهذه الصفة لديه في الدفع المبني منه أمام محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لرفضها على خلاف حكم المادة ٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث ان القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة قد نص في مادته الاولى على أن « الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها بحرية في خدمة المجتمع تعبيرا عن اتجاهات الرأي العام واسهاما في تكوينه وتوجيهه بمختلف وسائل التعبير » ، كما نص في الفقرة الثانية من المادة ٢٢ على أن « تعتبر المؤسسات الصحفية القومية والصحف القومية مملوكة ملكية خاصة للدولة ويمارس حقوق الملكية عليها مجلس الشورى » ، كما نص في الفقرة الاولى من المادة ٢٣ على أن « ينظم العلاقة بين المؤسسات الصحفية القومية وجميع العاملين بها من صحفيين واداريين وعمال عقد العمل الفردي » وجاء بالمذكورة الايضاحية لمشروع القانون في شأن النصين الاخيرين انه ضمانة لتحرير المؤسسات الصحفية القومية من النظم ولوائح القطاع العام وتمكينها لها من الانطلاق في العمل الصحفي فقد غنى المشروع بالنص على أن تعتبر المؤسسة الصحفية القومية والصحف القومية مملوكة ملكية خاصة للدولة بمعنى الا يخضع العاملون فيها لاحكام قانون العاملين المسدنين في الدولة فتكون علاقتهم بالمؤسسة علاقة تعاقدية يحكمها عقد العمل الفردي » كما نص في المادة ٢٥ على أن « تكون لكل مؤسسة صحفية قومية الشخصية الاعتبارية ولها مباشرة جميع التصرفات القانونية لتحقيق أغراضها ويمثلها رئيس مجلس الإدارة » ثم نص في المادة ٣١ على أن يشكل مجلس إدارة المؤسسة الصحفية القومية من خمسة عشر عضوا من بينهم رئيس مجلس الإدارة ويختاره مجلس الشورى وجاء بالمذكورة الايضاحية أنه روعي أن يقوم مجلس الشورى بصفته صاحب رأس المال بتعيين رئيس مجلس الإدارة. ومؤدى هذه النصوص مجتمعة ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية لمشروع القانون أن الصحافة وإن كانت سلطة مستقلة وقائمة على خدمة عامة باعتبارها وسيلة من وسائل التوجيه الاجتماعي والسياسي وتسهم في الترشيد للطول الافضل في كل ما يتعلق بصالح الوطن والمواطنين بيد أنها لا تخرج عن كونها سلطة شعبية مستقلة لا تخضع للجهاز الاداري ، ولا تعدو المؤسسات الصحفية القومية

ان تكون مؤسسات خاصة تملكها الدولة ويمارس حقوق الملكية عليها مجلس الشورى . وهي وان اعتبرت مؤسسات عامة - حكما لا فعلا - في الاحوال المستثناء المنصوص عليها في القانون على سبيل العصر - الا أن هذا الاستثناء لا يجعل منها مؤسسات عامة بتعريفها ومعناها ولا يجوز القياس عليه أو التوسع في تفسيره . لما كان ذلك ، وكان نطاق تطبيق المادة ١٢٣ من قانون العقوبات مقصورا - وفق صريح نصها في فقرتها - على الموظف العام كما هو معرف به في القانون - دون من في حكمه - فلا يدخل في هذا النطاق بالتالى العاملون بالمؤسسات الخاصة المعتبرة في حكم المؤسسات العامة لما هو مقرر من أن الموظف العام هو من يعهد اليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام عن طريق شغله مناصبا يدخل في التنظيم الادارى لذلك المرفق ، وكان رؤساء مجالس ادارة المؤسسات الصحفية القومية المملوكة ملكية خاصة للدولة - وكون هذه المؤسسات بمنأى عن الخضوع للجهاز الادارى - شأنهم شأن العاملين بها ليسوا في عداد الموظفين العاملين الذين يحكمهم ذلك النص ، وكان تعيينهم من مجلس الشورى لا يسبغ عليهم هذه الصفة كما لا يتصف بها أحدهم لمجرد اقراره بتوافرها فيه مادام المرجع في تعريفها الى القانون وحده ، فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى عدم توافر أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات لأن المطعون ضده - بوجبه رئيسا لمجلس ادارة مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر - ليس موقفا عاما في حكم هذا النص ورقب على ذلك رفض الدعوى المدنية قبله يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه في غير محله . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة وازام الطاعن المصاريف المدنية .

جلسة ١ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / صلاح خاطر نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين / مسعود السعداوي وطلعت الاكياي ومحمود عبد العال
ومحمود عبد الباري .

(١٦٨)

الطعن رقم ٢٨٠٤ لسنة ٥٧ القضائية

(١) نيابة عامة . اختصاص « الاختصاص المحلى » .

للمحامي العام لمحكمة الاستئناف فى دائرة اختصاصه كافة
اختصاصات النائب العام . المادة ٢٥ من قانون السلطة القضائية .
لرؤساء نيابة الاستئناف ما للمحامي العام فى القيام بأعمال
الاتهام والتحقيق فى جميع الجرائم التى تقع فى دائرة محكمة الاستئناف .
اساس ذلك ؟

(٢) مواد مخدرة . قصد جنائى . جريمة « اركانها » . حكم « تسببيه » .
تسبيب غير معيب « نقض « اسباب الطعن » . ما لا يقبل منها « .
تقصى العلم بحقيقة الجوهر المخطر . موضوعى .
مثال لتسبيب سائق على توافر هذا العلم .

١ - لما كان نص قانون السلطة القضائية على أن يكون لدى كل
محكمة استئنافية مقام عام له تحت اشراف النائب العام جميع حقوقه
وأختصاصاته المنصوص عليها فى القوانين « المادة ٢٥ » ومقتضى ذلك
أنه يملك فى دائرة اختصاصه المحلى كافة اختصاصات النائب العام سواء
تلك التى يباشرها بحكم وظيفته أو بحكم صفته ، ويكون لرؤساء نيابة
الاستئناف الذين يعملون مع المحامى العام الاول ما لهذا الأخير فى أن
يقوموا بأعمال النيابة فى الاتهام والتحقيق فى جميع الجرائم التى تقع فى
دائرة محكمة الاستئناف ، وهذا الاختصاص أساسه تفويض من المحامى
العام الاول أو من يقوم مقامه تفويضاً أصبح على النحو الذى استقر عليه
السجل فى حكم القروض بحيث لا يستلزم فيه إلا هين مرجع .

٢ - لما كان الحكم قد عرض للدفاع الطاعن القائم على عدم علمه بوجود المخدر في السيارة وأطرحه بقوله «إذا كانت التحريات قد حددت أن المتهم وآخرين سبق محاكمتهم يحوزون ويحوزون مواد مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانونا وأنهم يستخدمون في ذلك السيارة رقم ٠٠٠ نقل دمياط وهي التي تم ضبطها، يستقلها المتهم ومن سبق محاكمتهم وفيها المخدر المضبوط فانما هو أمر يكشف عن علم المتهم بمحتويات السيارة خاصة أنه ورفاقه قد سلكوا طرقا فرعية وجانبية رغم عدم الحاجة الى ذلك » . ولما كان تقصى العلم بحقيقة الجوهر المخدر هو من شئون محكمة الموضوع وحسبها في ذلك أن تورد من الوقائع والظروف ما يكفي في الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي . وكانت المحكمة قد استظهرت من ظروف الدعوى وملابساتها على النحو المتقدم بيانه علم الطاعن بوجود المخدر المضبوط بالسيارة وعلمه بكنهه وردت على دفاعه في هذا الخصوص ردا سائغا في العقل والمنطق يتحقق به توافر ذلك العلم في حقه - توافرا فعليا - فانه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن (وآخرين سبق الحكم عليهم) بأنهم (١) حازوا بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا «حشيش» في غير الأحوال المصرح بها قانونا . (٢) احرزوا بقصد التعاطي جوهرًا مخدرا «حشيش» بدون تذكرة طبية في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وأحالته الى محكمة جنايات المنصورة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الأحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١ ، ١/٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المطلق والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق به مع تطبيق المادة ٣٣ من قانون العقوبات بمعاقبته المتهم بالسجن لمدة عشر سنوات وتخريبه ألف جنيه ومصادرة المخلوس المضبوط

باعتبار أن احراز المخدر كان بغیر قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

فضمن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

الحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة حيازة واحراز جواهر مخطورة بغیر قصد الاتجار قصد خالف القانون وشابه قصور في التسييب . ذلك لأن اذن تفتيش الطاعن صدر باطلا من لا يملكه وهو رئيس نيابة استئناف التصورة دون أن ينوب من المحامي العام الأول . كما أن الحكم رد على الدفع بعدم علم الطاعن بالمخدر المضبوط في السيارة ردا غير سائق . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تؤدي الى ما انتهى اليه . لما كان ذلك ، ولأن نص قانون السلطة القضائية على أن يكون للنس كل محكمة استئنافية محام عام له تحت اشراف النائب العام جميع حقنوقه وأختصاصاته المنصوص عليها في القوانين «المادة ٢٥» ومقتضى ذلك أنه يملك في دائرة اختصاصه المحطى كافة اختصاصات النائب العام سواء تلك التي يباشرها بحكم وظيفته أو بحكم صفة ، ويكون لرؤساء نيابة الاستئناف الذين يعملون مع المحامي العام الأول ، ما لهذا الأخير في أن يقوموا بأعمال النيابة في الاتهام والتحقيق في جميع الجرائم التي تقع في دائرة محكمة الاستئناف ، وهذا الاختصاص أساسه تفويض من المحامي العام الأول أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المخروض بحيث لا يستطيع فيه إلا بنهي صريح . ومن

ثم فإن اذن التفتيش الصادر في هذه الدعوى بإعتباره عملا من أعمال التحقيق يكون صحيحا غير مخالف للقانون . واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فلا محل لتعيبه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن القائم على عدم علمه بوجود المخدر في السيارة وأطرحه بقوله « اذا كانت التحريات قد حددت أن المتهم وآخرين سبق محاكمتهم بحرزون ويحوزون مواد مخدرة في غير الاحوال المصرح بها قانونا وأنهم يستخدمون في ذلك السيارة رقم . . . قتل دمياط وهي التي تم ضبطها يستقلها المتهم ومن سبق محاكمتهم وفيها المخدر المضبوط فانما هو أمر يكشف عن علم المتهم بمحتويات السيارة خاصة أنه ورفاقه قد سلكوا طرقا فرعية وجانبية رغم عدم الحاجة الى ذلك » . ولما كان تقصى العلم بحقيقة الجوهر المخدر هو من شئون محكمة اللوضسوع وحسبها في ذلك أن تورد من الوقائع والظروف ما يكفى في الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي . وكانت المحكمة قد استظهرت من ظروف الدعوى وملايساتها على النحو المتقدم بيان علم الطاعن بوجود المخدر المضبوط بالسيارة وعلمه بكنهه وردت على دفاعه في هذا الخصوص ردا سائغا في العقل والمنطق يتحقق به توافر ذلك العلم في حقه - توافرا قليا - فانه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تهديرها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / صلاح خاطر نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين / مسعود السعداوى وطلعت الاكيايى ومحمود عبد العال
ومحمود عبد البازى •

(١٦٩)

انطعن رقم ٢٨٠٦ لسنة ٥٧ القضائية

(١) تفتيش « التفتيش بغير اذن » • محال عامة • مأمورو الضبط القضائي •
تلبس • دفع « الدفع ببطلان القبض والتفتيش » • حكم « تسببه •
تسبب غير معيب » • نقض « اسباب الطعن • ما لا يقبل منها » •
حق رجال السلطة العامة فى دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة
لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح • طبيعته وحده ؟
متى تتوافر حالة التلبس حال دخول رجال السلطة العامة المحال
العامة ؟

مثال لتسبب سائق فى رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش •

(٢) دفع « الدفع بتلفيق التهمة » • اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببه •
تسبب غير معيب » • نقض « اسباب الطعن • ما لا يقبل منها » • دفاع
« الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره » •

الدفع بتلفيق التهمة • موضوعى - لا يستوجب ردا صريحا •
استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم •
علم التزام المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة •
الجدل الموضوعى فى تقدير الادلة • غير جائز أمام النقض •

(٣) دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره » • نقض « اسباب الطعن •
ما لا يقبل منها » •

- النعى على المحكمة قعودها عن اجراء لم يطلب منها غير جائز •

١ - لما كان الحكم قد عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله « وحيث ان الدفع ببطلان القبض والتفتيش مردود بأنه يكفى لقيام حالة التلبس أن يكون هناك مظاهر خارجية تنبئ عن وقوع الجريمة ولا يشترط في التلبس باحراز المخدر ان يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها بل يكفى في ذلك تحقق تلك المظاهر الخارجية بأى حاسة من الحواس متى كان هذا التحقق بطريقة يقينية لا تتحمل شك . ولما كانت المحكمة قد أطمأنت الى ما شهد به الملازم أول . . . من أنه أثر مشاهدة المتهم له بالمقهى الخاص به أسرع وأخرج من الجيب العلوى للجلباب الذى كان يرتديه قطعة داكنة اللون تشبه الحشيش ملفوفة بورقة سلوفانية صفراء اللون وألقى بها أرضاً فتبعها حتى استقرت والتقطها فقام بضبطه وتفتيشه وعثر معه على باقى المضبوطات فهذا يعنى توافر المظاهر الخارجية التى تجيز له القبض والتفتيش وازاء ما تقدم يكون الدفع على غير محله . ولما كان الأصل ان لرجال السلطة العامة فى دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح ، وهو اجراء ادارى مقيد بالغرض سالف البيان ولا يجاوزه الى التعرض الى حرية الاشخاص أو استكشاف الاشياء المطلقة غير الظاهرة مالم يدرك الضابط بحسبه وقبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو احرازها جريمة تبيح التفتيش فيكون هذا التفتيش فى هذه الحالة قائماً على حالة التلبس لأعلى حق ارتياد المحال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح . ولما كان تخطى الطاعن عن الجوهر المخدر والقائمه على الأرض دون اتخاذ أى اجراء من ضابط المباحث - الذى كان دخوله المقهى مشروعاً يعتبر أنه حصل طواعيه واختياراً مما يشكل قيام حالة جريمة تلبس بها تبيح التفتيش والقبض وكان ما أورده الحكم فى الرد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش كاف وماتع ويتفق وصحيح القانون فان النعى عليه فى هذا الشأن لا يكون له محل .

٢ - لما كان الدفع بتطبيق التهمة على المتهم هو من أوجه الدفاع

الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل ان الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم ولا تلتزم المحكمة في هذا الصدد بمتابعة المتهم في مناحي دناؤه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال واذ كان الحكم قد استند الى أقوال الضابط واستخلص منها الادانة فان ما يثيره الطاعن من مجادلة في هذا الشأن ينحل الى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في تقدير الأدلة التي اطأنت اليها مما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .

٣- لما كان الثابت من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن تراقع في الدعوى طالبا البراءة ولم يد للمحكمة أي طلبات فانه لا يكون للطاعن من بعد أن ينمى على المحكمة قعودها عن الاستجابة الى طلب سماع شهود نفى ومن ثم فان دعوى الاخلال بحق المتهم في الدفاع تكون غير قائمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مظهرًا (حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . واحالته الى محكمة جنابات المنصورة لمقابته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت . حضوريا عملا بالواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه ألف جنيه وبمصادرة المخدر المضبوط . باعتبار أن احرار المخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة احراز جواهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على قصور في التسبيب واخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم أطرح ما دفع من الطاعن من بطلان القبض عليه وتفتيشه لأنه لم يكن في حالة تلبس ولم تكن هناك مظاهر خارجية تبرر اجراء القبض والتفتيش وما تمسك به من تليفق الاتهام بما لا يسوغ اطراحه وقد التفتت المحكمة عن سماع شهادة شاهدي نفى الطاعن اللذين استشهد بهما في التحقيقات رغم تمسك المدافع عنه بضرورة سماعهما مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة مستمدة من أقوال وتقرير التحليل تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها .

لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله « وحيث أن الدفع ببطلان القبض والتفتيش مردود بأنه يكفي لقيام حالة التلبس أن يكون هناك مظاهر خارجية تنبئ عن وقوع الجريمة ولا يشترط في التلبس باحراز المخدر ان يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها بل يكفي في ذلك تحقق تلك المظاهر الخارجية بأي حاسة من الحواس متى كان هذا التحقق بطريقة يقينية لا تحتل شك . ولما كانت المحكمة قد اطمانت الى ما شهد به من أنه أثر مشاهدة المتهم له بالمقهى الخاص به أسرع وأخرج من الجيب العلوي للجلباب الذي كان يرتديه قطعة داكنة اللون تشبه الحشيش ملفوفة بورقة سلوقانية صفراء اللون وألقى بها أرضاً فتبعها حتى استقرت والتعلها فقام بضبطه وتفتيشه وعثر معه على باقي المضبوطات فهذا يعني توافر المظاهر الخارجية التي

تجيز له القبض والتفتيش وإزاء ما تقدم يكون الدفع في غير محله « ولما كان الأصل أن لرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح ، وهو إجراء إداري مقيد بالغرض سالف البيان ولا يجاوزه إلى التعرض إلى حرية الأشخاص أو استكشاف الأنشياء المغلفة غير الظاهرة ما لم يدرك الضابط بحسه وقبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو إحرازها جريمة تبيح التفتيش فيكون هذا التفتيش في هذه الحالة قائما على حالة التلبس على حق ارتياد المحال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح . ولما كان تخلي الطاعن عن الجوهر المخدر والقائمه على الأرض دون اتخاذ أي إجراء من ضابط المباحث - الذي كان دخوله المقهى مشروعا يعتبر أنه حصل طواعيه واختيارا مما يشكل قيام حالة جريمة متلبس بها تبيح التفتيش والقبض وكان ما أورده الحكم في الرد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش كاف وسائق ويتفق وصحيح القانون فإن النعي عليه في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان الدفع بتلفيق التهمة على المتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ولا تلتزم المحكمة في هذا الصدد بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال واذ كان الحكم قد استند إلى أقوال الضابط واستخلص منها الأدلة فإن ما يثيره الطاعن من مجادلة في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في تقدير الأدلة التي اطمأنت إليها مما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن تراضى في الدعوى طالبا البراءة ولم يبد للمحكمة أي طلبات فانه لا يكون للطاعن من بعد أن ينعي على المحكمة قعودها عن الاستجابة إلى طلب سماع شهود قضي ومن ثم فإن دعوى الإخلال بحق المتهم في الدفاع تكون غير قائمة لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / صلاح خاطر نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين / مسعود السعداوي وطلعت الاكيابي ومحمود عبد العال
ومحمود عبد الباري .

(١٧٠)

الطعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٥٧ القضائية

(١) اختصاص « الاختصاص الولائي » . أحداث . محكمة الجنايات
« اختصاصها » . نظام عام . نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها .
الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنايات بمحاكمة المتهم الحدث .
متصل بالولاية . جواز اثارته لأول مرة أمام النقض . شرط ذلك ؟

(٢) حريق عمد . سرقة . فاعل أصلي . مسئولية جنائية . حكم « تسببه .
تسبب غير معيب » .

مساهمة الشخص بفعل من الأفعال المكونة للجريمة . كفايته لاعتباره
فاعلا أصليا فيها .
مثال .

(٣) دفع « الدفع بطلان القبض والتفتيش » . نقض « أسباب الطعن » .
ما لا يقبل منها .

الدفع بطلان القبض والتفتيش . عدم جواز ابدائه لأول مرة
أمام النقض . الا اذا كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته . أساس ذلك ؟
النعي على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها . لا يقبل .

(٤) دفاع « الإخلال بحق الدفاع » . ما لا يوفره . حكم « تسببه . تسبب
غير معيب » .

علم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي .
حد ذلك ؟

(٥) حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » . نقض « أسباب الطعن » .
ما لا يقبل منها .

الخطأ في الاستناد الذي يعيب الحكم . ماهيته ؟

(٦) اثبات « شهود » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » •
حكم « بيانات التسبيب » • تسببيه • تسبيب غير معيب » •

عدم التزام المحكمة أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه
قضاها •

عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد المتعددة • حسبها أن تورد
منها ما تظن إليه وتطرح ما عداه •

للمحكمة أن تعول على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى
مادامت قد اطمانت إليها • دون التزام بتحديد موضع الدليل من أوراق
الدعوى • مادام له أصل فيها •

(٧) اثبات « بوجه عام » « شهود » • حكم « تسببيه » • تسبيب غير معيب » •
نقض « أسباب الظن » • ما لا يقبل منها » •

الشهادة • ورودها على الحقيقة المراد اثباتها بكافة عناصرها • غير
لازم • كفاية أن تؤدي إليها باستنتاج سائح تجريه المحكمة •

الجدل الموضوعي في تقدير الأدلة • غير جائز أمام النقض •

(٨) دعوى مدنية « نظرها والحكم فيها » • مسئولية مدنية • تعويض •
ضرر • حكم « تسببيه » • تسبيب غير معيب » •

جواز الحكم بالزام متهم وحده بتعويض كل الضرر الناشئ عن
ارتكابه جريمة • ولو كان غيره قد ارتكبها معه •

١ - حيث انه عما يشير الطاعن الأول من أنه كان محدثا وقت
وقوع الجريمة بما يجعل محكمة الجنايات العادية غير مختصة بمحاكمته
الأمر الذي لم تظن إليه محكمة الجنايات ، فانه ولئن كان هذا الدفع
ما يتصل بالولاية وهو متعلق بالنظام العام ويجب على المحكمة أن
تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها
الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ولها أن تقضى هي فيه من
تلقاء نفسها بغير طلب وتتقضى الحكم لمصلحة المتهم طبقا للحق المقرر
لها بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة

١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض إلا أن ذلك مشروط بأن تكون عناصر المخالفة ثابتة في الحكم المطعون فيه بغير حاجة الى اجراء تحقيق موضوعي . لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه خالية مما ينتهي به موجب اختصاص محكمة البضائيات العادية قانونا بمحاكمة الطاعن الأول وليس فيها ما يظهر ما يدعيه هذا الأخير من أنه كان حدثا وقت مقارفته الجريمتين المسندتين اليه وكان هذا الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعلم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى فإنه لا يجوز له أن يثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج الى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها .

٢ - من المقرر أنه يكفي في صحيح القانون الاعتبار الشخص فاعلا أصليا في الجريمة أن يساهم بفعل من الأفعال المكونة لها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن الأول أنه اتفق مع المتهمين الآخرين على مقارفة الجريمتين المسندتين اليه وتصادا لذلك صاحب المتهم الحدث عند ذهابه الى المحل وساعده في الدخول اليه وأعاد غلق بابه عليه وانتظره في الخارج لمراقبة الطريق حتى تمكن المتهم الحدث من الاستيلاء على المسروقات وقام بإشعال النيران فيه اتساما للخطة المتفق عليها بينهم ، فإن هذا يكفي لاعتبار الطاعن الأول فاعلا أصليا في جريمتي الحريق العمد والسرقه ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الشأن يكون في غير محطه .

٣ - لما كان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن الثاني والمدافع عنه أبدى أي دفع يطلان القبض عليه وتفتيشه وكان من المقرر أنه لا يجوز إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم لا تحمل مقوماته لانه من الدفع القانونية المختلطة بالواقع وتقتضي تحقيقا موضوعيا مما لا شأن لمحاكمة النقض به كما أن الطاعن الأول لم يثر بطلبات المحاكمة أن

أقواله أو أقوال المتهم الحدث بالتحقيقات صدرت تحت تأثير الإكراه ،
فانه لا يكون له بعد النعى على المحكمة فعودها عن الرد على دفاع
لم يشر أمامها ولا يقبل منه التحدى بذلك الدفاع الموضوعى لأول مرة
أمام محكمة النقض ويضحى ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد غير
مقبول .»

٤ - من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بتابعة المتهم فى مناحى
دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها والرد عليها ما دام الرد
مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة استناداً الى أدلة الثبوت الساتفة التى
أوردها الحكم فان ما يثيره الطاعن من التفتات الحكم عن دفاعه
الموضوعى الذى أثاره فى طعنه يكون غير سديد .

٥ - من المقرر أن الخطأ فى الاسناد الذى يعيب الحكم هو
الذى يقع فيما هو مؤثر فى عقيدة المحكمة التى خلصت اليها وكان
ما يثيره الطاعن الأول من عدم ذكر الضابط أنه ضبط بعض المسروقات
لدى الشاهد خلافا لما أثبتته الحكم المطعون فيه فانه
- بفرض تردى الحكم فى هذا الخطأ - فانه لا يمس جوهر الواقعة ولا أثر
له فى منطقة أو النتيجة التى خلص اليها ، فان النعى على الحكم
فى هذا الشأن يكون على غير أساس .

٦ - من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بحسب الأصل بأن تورد
من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضائها وأنها غير ملزمة بسرد روايات
الشاهد اذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقنعت به منها بل حسبها أن
تورد منها ما تظمن اليه وتطرح ما عداها ولها أن تحول على أقواله فى أية
مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة مادامت قد اطمأنت اليها ودون أن
تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل فى الأوراق .

٧ - من المقرر أنه لا يشترط فى شهادة الشهود أن تكون واردة على
الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفى أن

يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدي إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائق تجريره المحكمة يتلاءم به ما قاله الشهود بالقدر الذي روه مع عناصر الاثبات الأخرى المطروحة أمامها - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن ما يثيره الطاعن الثاني في هذا الشأن لا يبدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة للدلة القائمة في الدعوى وهو من اطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض .

٨ - من المقرر أنه ليس ثمة ما يمنع قانونا من إلزام متهم وحده بتعويض كل الضرر الناشئ عن ارتكابه جريمة ولو كان غيره قد ارتكبها معه - وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره - فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يكون غير سليم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما أولا : المتهم الأول (١) وضع نارا عمدا مع آخر « حدث » في المحل المين بالتحقيقات بأن أشعل النيران في كومة من القماش والورق فامتدت إلى محتويات المحل فامسكت بها وأحرقتها (٢) برق مع آخر « حدث » الأشياء المبينة وصفا وقبسة بالتحقيقات المملوكة لـ وذلك من مكان مسور عن طريق الكسر من الخارج . المتهم الثاني : اشترك بطريق التحريض والاتفاق مع الأول والحدث في ارتكاب الجريمة التي انتهى البيان بأن حرضها واتفق معها على ارتكابها فوقعتم الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق والحالتين إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمتها طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . وادعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهمين بمبلغ ١٠١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت بحصولها عملا بالمواد ٤٠ أولا ، ثانيا ، ١/٤١ ، ٢٥٣ ، ٣١٧/ ثانيا ، رابعا ، خامسا من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢

من ذات القانون بمغاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات عما أسند اليها وفي الدعوى المدنية بالزامهما بأن يدفعما للبدعية بالحقوق المدنية مبلغ ١٠١ جنيا على سبيل التعويض المؤقت .

فطن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن الاول بجريمتي الحريق العمد والسرقه ودان الطاعن الثاني بالاشتراك في هاتين الجريمتين قد أخطأ في تطبيق القانون وثابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ذلك بأن المحكمة لم تستظهر من الطاعن الاول بالرغم من أنه كان حدثا وقت الحادث ما ينعقد الاختصاص بمحاكمته ، لمحكمة الأحداث ، ودانته بوصفه فاعلا أصليا في حين أن الأفعال التي أسندها الحكم له لا تعدو الاشتراك في جريمة السرقة وحدها ، وجاء رد الحكم على الدفع بطلان اعترافه هو والمتهم المحدث قاصرا كما أغفل الرد على الدفع المبني من الطاعن الثاني بطلان القبض والتفتيش ، والتفت عن دفاع الطاعن الاول القائم على قبوله باخفاء المسرقات بمنزله كرها بعد تهديد المتهم المحدث له بميد الاتهام اليه ونسب الحكم الى الضابط قوله أنه وجد بعض المسرقات لدى الشاهد خلافا للثابت في الأوراق ، كما عول في ادانة الطاعن على أقوال الشهود رغم انها لا تفيد أن المبيعات متحصلة من سرقة لانه يتجر في مثلها ورغم تبين أقوال أنظهم في التحقيق عنها في محضر الجلسة ولم يمرض الحكم لأقوال شقيقه رغم دلالتها في عدم صدق اعتراف المتهم المحدث عليه لخلاف بينهما ، وقضى الحكم بالتعويض في الدعوى المدنية دون بيان عناصرها من خطأ وتضرر ورواية سببية ودون ادخال المستول عن المتهم المحدث . . . كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث انه عسا يشير الطاعن الأول من أنه كان حدثا وقت وقوع الجريمة بما يجعل محكمة الجنايات العادية غير مختصة بمحاكمته الأمر الذى لم تظن اليه محكمة الجنايات ، فانه ولئن كان هذا الدفع مما يتصل بالولاية وهو متعلق بالنظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به فى أية حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ولها أن تقضى هى فيه من تلقاء نفسها بغير طلب وتنقض الحكم لمصلحة المتهم طبقا للحق المقرر لها بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض إلا أن ذلك مشروط بأن تكون عناصر المخالفة ثابتة فى الحكم المطعون فيه بغير حاجة الى اجراء تحقيق موضوعى . لما كان ذلك ، وكأنت مدونات الحكم المطعون فيه خالية مما ينتفى به موجب اختصاص محكمة الجنايات العادية قانونا بمحاكمة الطاعن الأول وليس فيها ما يظاهر ما يدعيه هذا الأخير من أنه كان حدثا وقت مقارفته للجريمتين المسندتين اليه وكان هذا الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بطلب اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى فانه لا يجوز له أن يشير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج الى تحقيق موضوعى يخرج عن وظيفتها ومن ثم يضحى ما يشير الطاعن الأول فى شأن اختصاص محكمة الأحداث بمحاكمته على غير سند . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتى الحرق العمد والسرقه والاشتراك فيهما التى دان الطاعنين بها وأقام عليها فى حقيهما أدلة مستمدة من أقوال الشهود واعتراف الطاعنين بمحضر الشرطة ومن تقرير مصلحة الأدلة الجنائية وهى أدلة كافية وماتعة ومن شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يكفى فى صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلا أصليا فى الجريمة أن يساهم بفعل من الأفعال المكونة لها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن الأول أنه اتفق مع المتهمين

الآخرين على مقارنة الجريمتين المستندتين اليه ونفائنا لذلك صاحب
المتهم الحدث عند ذهابه الى المحل ومساعدته في الدخول اليه واعاد غلق
بابه عليه وانتظره في الخارج لمراقبة الطريق حتى تمكن المتهم الحدث من
الاستيلاء على المسروقات وقام باشغال التيران فيه اتساما للخطة المتفق عليها
بينهم ، فان هذا يكفي لاعتبار الطاعن الاول فاعلا أصليا في جريمتي الحريق
العمد والسرقة ومن ثم فان النعي على الحكم في هذا الشأن يكون في غير
محله ، لما كان ذلك ، وكان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات
المحاكمة أن الطاعن الثاني والمدافع عنه أبدى أى دفع يطلان القبض
عليه وتفتيشه وكان من المقرر أنه لا يجوز اثارة هذا الدفع لأول مرة
أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم لا تحمل مقوماته لانه من
الدفع القانونية المختلطة بالواقع وتقتضى تحقيقا موضوعيا مما لا شأن
لمحكمة النقض به كما أن الطاعن الاول لم يثر بجلسات المحاكمة أن
أقواله أو أقوال المتهم الحدث بالتحقيقات صلت بتأثير الاكراه ،
فانه لا يكون له من يعمد النعي على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع
لم يثر أمامها ولا يقبل منه التحدى بذلك الدفاع الموضوعى لأول مرة
أمام محكمة النقض ويضحى ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد غير
مقبول . لما كان ذلك وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم
في مناحى دفاعه الموضوعى وفي كل شبهة يثيرها والرد عليها مادام الرد
مستفادا ضمنا من القضاء بالأدانة استنادا الى أدلة الثبوت السائغة التي
أوردها الحكم فان ما يثيره الطاعن من التفات الحكم عن دفاعه
الموضوعى الذى أثاره في طعنه يكون غير سديد . لما كان ذلك ،
وكان من المقرر أن الخطأ فى الاستناد الذى يعيب الحكم هو
الذى يقع فيما هو مؤثر فى عقيدة المحكمة التى خلصت اليها وكان
ما يثيره الطاعن الاول من عدم ذكر الضابط أنه ضبط بعض المسروقات
لدى الشاهد خلافا لما أثبتته الحكم المطعون فيه فانه -
بفرض تردى الحكم فى هذا الخطأ - فانه لا يسر جوهر الواقعة ولا أثر
له فى منطق أو النتيجة التى خلص اليها ، فان النعي على الحكم

في هذا الشأن يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها وانها غير ملزمة بسرد روايات الشاهد اذا تطلبت ومبان وجه أخذها بها اقتضت به منها بل حسبها أن تورد منها ما تظمن اليه وتطرح ما عداها ولها أن تعول على أقواله في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة مادامت قد اطمأنت اليها ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل في الأوراق، وكان لا يشترط في شهادة الشهود أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدي الى هذه الحقيقة باستنتاج نتائج تجريه المحكمة يتلاءم به ما قاله الشهود بالنظر الذي روه مع عناصر الاثبات الأخرى المطروحة أمامها - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فان ما يثيره الطاعن الثاني في هذا الشأن لا يعدو في حقيقته أن يكون جهلا موضوعيا في تقدير المحكمة للدلة القائمة في الدعوى وهو من اطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد بين عناصر المسؤولية المدنية في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية وأحاط بها احاطة كافية وبين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر ورابطة سببية واذ كان من المقرر أنه ليس ثمة ما يمنع قانونا من إلزام المتهم وحده بتعويض كل الضرر الناشئ عن ارتكابه جريمة ولو كان غيره قد ارتكبها معه - وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره - فان النعي على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / حسن عثمان عمار نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة
ومحمود رضوان وحسن عشيئش ورضوان عبد العليم .

(١٧١)

الطعن رقم ٣٠٧٧ لسنة ٥٧ القضائية

(١) شيك بدون رصيد . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » ما يوفره .
نقض « اسباب الطعن » ما يقبل منها . حكم « تسببه . تسبب
معيب » .

قرار المحكمة تأجيل الدعوى للاستعلام من البنك عن رصيد التهم .
مفاده : أهمية ذلك لتحقيق عناصرها . عدولها عنه . دون بيان العلة .
اخلال بحق الدفاع .

تحقيق أدلة الدعوى في المواد الجنائية . لا يصح أن يكون رهنا بمشيئة
المتهم أو المدعى بالحقوق المدنية .

(٢) شيك بدون رصيد . اجراءات « اجراءات المحاكمة » . اثبات « بوجه عام » .
محكمة ثاني درجة « الاجراءات امامها » . نقض « اسباب الطعن » ما يقبل
منها .

واجب محكمة ثاني درجة في أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد أعضائها
الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وأن تستوفي كل
نقض في اجراءات التحقيق . المادة ٤١٣ اجراءات

١ - لما كان مفاد تأجيل المحكمة للدعوى أثناء نظرها للاستعلام
عن رصيد التهم - أنها قدرت أهمية هذا الاجراء في تحقيق عناصر
الدعوى قبل الفصل فيها ، بيد أنها عادت وأصدرت حكمها في الدعوى
دون تحقيق هذا الاجراء ، ودون أن تورد في حكمها ما يسرر عدولها
عنه . واذا كان من المسلم به أن المحكمة متى رأت أن الفصل في الدعوى
يتطلب تحقيق دليل بعينه فإن عليها تحقيقه ما دام ذلك ممكنا وهذا بغض

النظر عن مسلك المتهم أو المدعى بالحقوق المدنية في شأن هذا الدليل لأن تحقيق أدلة الإدانة في المواد الجنائية لا يصح أن يكون وهنا بمشيئة المتهم أو المدعى بالحقوق المدنية في الدعوى ، فإن هي استغنت عن تحقيق هذا الدليل فعليها أن تبن علة ذلك بشرط الاستدلال السائغ وهو ما أغفله الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون معييا بالاخلال بحق الدفاع ، ولا يرفع هذا العوار عدم معاودة الطاعن إبداء هذا الدفاع أمام المحكمة الاستئنافية إذ كان عليها تدارك ذلك الخطأ .

٢ - من المقرر انه ولئن كانت المحكمة الاستئنافية في الأصل لا تجرى تحقيقا في الجلسة وإنما تبنى قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها إلا أن حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاة مقتضيات حق الدفاع بل أن القانون يوجب عليها طبقا للمادة ٤١٣ من قانون الاجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة - تنبيه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفي كل نقص في اجراءات التحقيق .

الوقائع

اقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بطريق الادعاء المباشر امام محكمة جنح العطارين ضد الطاعن بوصف انه : أعطى لها شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للمسحب مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات ، والزامه بأن يؤدي لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائتي جنيه لوقف التنفيذ وبالزامه بأن يؤدي للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنفت . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع

برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

نظن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقص . . . الخ .

الحكمة

حيث ان مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة اعطاء شيك بدون رصيد قد انطوى على اخلال بحق الدفاع وقصور في التسيب - ذلك بأن محكمة أول درجة بعد أن قررت تأجيل نظر الدعوى للاستعلام من البنك عما اذا كان للطاعن رصيد يغطي قيمة الشيك في تاريخ الاستحقاق من عدمه عادت وعدلت عن ذلك القرار بغير مبرر وفصلت في الدعوى دون تحقيق هذا الدفاع مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة أول درجة أنها بجلسته قررت تأجيل نظر الدعوى لجلسته . . . للاستعلام من البنك عما اذا كان للمتهم الطاعن رصيد يغطي قيمة الشيك في تاريخ الاستحقاق من عدمه ثم تأجلت بتلك الجلسة لجلسته للقرار السابق وبالجلسة المذكورة صدر الحكم بادانته الطاعن - لما كان ذلك ، وكان مفاد تأجيل المحكمة للدعوى أثناء نظرها للاستعلام السابق ذكره - أنها قدرت أهمية هذا الاجراء في تحقيق عناصر الدعوى قبل الفصل فيها ، بيد أنها عادت وأصدرت حكماً في الدعوى دون تحقيق هذا الاجراء ، ودون أن تورد في حكمها ما يبرر عدولها عنه . واذا كان من المسلم به أن المحكمة متى رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فإن عليها تحقيقه ما دام ذلك ممكناً وهذا بغض النظر عن مسلك المتهم أو المسمى بالحقوق المدنية في شأن هذا الدليل لأن تحقيق أدلة الادعاء في المراء الجنائية لا يصح أن يكون رهناً بمشقة

المتهم أو المدعى بالحقوق المدنية في الدعوى ، فإن هي استغنت عن تحقيق هذا الدليل فعليها ان تبين علة ذلك بشرط الاستدلال السائق وهو ما أغفله الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع ، ولا يرفع هذا الموار عدم معاودة الطاعن ابداء هذا الدفاع أمام المحكمة الاستئنافية اذ كان عليها تدارك ذلك الخطأ . لما هو مقرر من انه ولئن كانت المحكمة الاستئنافية في الأصل لا تجرى تحقيقا في الجلسة وانما تبني قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها الا أن حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاة مقتضيات حق الدفاع بل أن القانون يوجب عليها طبقا للمادة ١٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة - تنديه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفي كل نقص في اجراءات التحقيق . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطئه ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ومحمد رفيق
البسطويسى نائبى رئيس المحكمة وفتحي خليفة وسرى صيام .

(١٧٢)

الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٧ القضائية

- (١) نقض « تقديم الاسباب » • ميعاده •
تقديم اسباب الطعن بعد الميعاد • اثره ؟ عدم قبول الطعن شكلا •
اساس ذلك ؟
- (٢) امر الاحالة • بطلان • تحقيق • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •
نقض « اسباب الطعن • ما لا يقبل منها » • مواد مخدرة •
النقص أو الخطأ الذى يشوب أمر الاحالة فى بيان اسم المتهم ولقبه
وسنه وصناعته واختصاص مصدره • لا يترتب عليه البطلان • اساس
ذلك ؟
امر الاحالة نهائى بطبيعته - مؤدى ذلك ؟
- (٣) امر الاحالة « اصناره » • اختصاص • نيابة عامة •
الاصل فى الاجراءات الصحة ما لم يتم دليل على خلاف ذلك •
عدم ايجاب بيان اختصاص مصدر امر الاحالة •
- (٤) تفتيش « اذن التفتيش - اصناره » • بطلان • نيابة عامة • اختصاص
« الاختصاص المكانى » « الاختصاص الوظيفى » •
عدم ايجاب ذكر الاختصاص المكانى والوظيفى لوكيل النيابة مصدر
اذن التفتيش •
شروط صحة اذن التفتيش الذى تجريه النيابة العامة أو تاذن فى
اجرائه فى مسكن أو شخص المتهم ؟
- (٥) مواد مخدرة • جريمة « الجريمة المستمرة » • تفتيش « اذن التفتيش » •
تنفيذه •
جريمة احراز المخدر أو نقلها من الجرائم المستمرة • أثر ذلك ؟
- (٦) نقض « اسباب الطعن • ما لا يقبل منها » •
يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا •

١ - لما كانت النيابة العامة وان قررت بالطعن في الحكم بطريق النقض في الميعاد ، إلا أنها أودعت أسباب طعنها متجاوزة الميعاد المحدد في المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم فإن طعنها يكون غير مقبول شكلا .

٢ - من المقرر أن النقص أو الخطأ الذي يشوب أمر الاحالة في بيان اسم المتهم ولقبه وسنه وصناعته واختصاص مصدر ذلك الأمر باصداره ، لا يترتب عليه البطلان ، ما دام ليس من شأنه التشكيك في شخص المتهم واتصاله بالدعوى الجنائية المقامة ضده ، لانه وان نصت المادة ١٦٠ من قانون الاجراءات الجنائية على ان يشمل الأمر الاحالة اسم ولقب وسن المتهم ومحل ميلاده وصناعته ، إلا انها لم ترتب البطلان على خطأ أمر الاحالة فيها أو حصول نقص فيه بشأنها ، لما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أن أمر الاحالة نهائي بطبيعته ، فلا محل للقول بوجود ضرر يستوجب بطلانه ، والا ترتب على ذلك اعادة الدعوى الى جهة التحقيق بعد اتصالها بقضاء الحكم ، وهو غير جائز ، وأن كل ما للمتهم أن يطلب الى المحكمة استكمال ما فات أمر الاحالة بهائه واجداء دفاعه بشأنه أمام المحكمة .

٣ - لما كان الاصل في الاجراءات الصلة ما لم يقدّم دليل على خلاف ذلك ، وكان القانون لا يوجب في نصوصه على مصدر أمر الاحالة ، الاشارة فيه الى اختصاصه ، فإن النعي على الحكم بهذا كله ، يكون على غير أساس .

٤ - ليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني والوظيفي مقروفا باسم وكيل النيابة الذي أصدر الاذن بالتفتيش ، ولم يزعم أي انطاعين أن وكيل النيابة ذلك لم يكن مختصا وظيفيا أو مكانيا باصدار

الأذن ، فإن النعمى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير مسديد •
 لما كان ذلك وكان كل ما يشترطه القانون لصحة التفتيش الذى تجرىه
 النيابة العامة أو تأذن فى اجرائه فى مسكن المتهم أو فيها يتصل بشخصه ،
 هو أن يكون مأمور الضبط القضائى قد علم من تحرياته واستدلالاته
 أن جريمة معينة - جناية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن
 تكون ثمة من الدلائل والإمارات الكافية أو الشبهات المقبولة ضد
 هذا الشخص قدر يبرر تعرض المحقق لتحريته أو لحرمة مسكنه فى سبيل
 كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة •

٥ - جريمة احراز المواد المخدرة أو قفلها من الجرائم المستمرة ،
 وبالتالي فإن وقوعها بدائرة مركز آخر ، لا يخرجها عن اختصاص
 وكيل النيابة مصدر الأذن بالتفتيش ، مادام تنفيذ هذا الأذن كان مقروفا
 باستمرارها فى دائرة اختصاصه •

٦ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ، أنه يجب لقبول وجه الطعن
 أن يكون واضحا محددا ، وكان النعمى على الحكم بدعوى عدم ايراد
 أقوال الشهود عدا الشاهد • • • والإحالة بالنسبة لأقوالهم الى
 أقواله رغم تناقض أقوالهم مع أقواله ، قد جاء خطأ من تحديد مواطن
 هذا التناقض ، فإن النعمى بهذا يكون غير مقبول •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من • • • • •
 بأنهما : الأول احرز بقصد الاتجار جوهرًا مظلوا « أقيسون » فى غير
 الأحوال المصرح بها قانونًا •

المتهمان معا : أحرضا وحازا بقصد الاتجار جوهرًا مظلوا « حشيش »
 فى غير الأحوال المصرح بها قانونًا •

وأحالتها الى محكمة جنابات الزقازيق لمعاقبتهما طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١، ٢، ٣٧/١، ٣٨، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠. المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين ٩، ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق وقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بمعاقبة كل منهما بالسجن لمدة عشر سنوات وبسجن كلى منهما ثلاث آلاف جنيه والمصادرة باعتبار أن الاحراز والحيازة بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى .

فطن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .
كما طعن النيابة العامة فى هذا الحكم ... الخ .

المحكمة

أولا : عن الطعن المرفوع من النيابة العامة :

حيث ان النيابة العامة وان قررت بالطعن فى الحكم بطريق النقض فى الميعاد ، الا انها أودعت أسباب طعنها متجاوزة الميعاد المحدد فى المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم فان طعنها يكون غير مقبول شكلا .

ثانيا : عن الطعن المرفوع من المحكوم عليهما :

حيث ان الطاعنين ينمian على الحكم المطعون فيه ، أنه اذ دان أولهما بجريمة احراز جوهري الحشيش والأفيون المخدرين ودان ثانيهما بجريمة احراز جوهري الحشيش المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى فى غير الأحوال المصرح بها قانونا ، قد شابته البطلان والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسييب والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن الأول دفع ببطلان أمر الاحالة لخلوه من بيان اسمه ولقبه وسنه وصناعته واختصاص مصادره وهى بيانات

جوهرية يترتب على اغفالها بطلان أمر الإحالة وعدم قبسول الدعوى الجنائية ، وقد رد الحكم على ذلك بما لا يصلح ردا ، كما دفع ببطلان اذن التفتيش الصادر من النيابة العامة لعدم اشارة مصدره فيه الى اختصاصه الوظيفي والمكانى ، ولأنه جاء عن جريمة مستقبله لاقتصران تنفيذه بشرط وجود المتهمين بدائرة مركز أبى حماد ، اذ ان كلا منهما يقيم فى دائرة مركز آخر وقد اطرح الحكم هذا الدفع بما لا يسوغ اطراحه ، ولم يورد فى مدوّقاته من أقوال الشهود الا أقوال المقدم وأحال فى شأن باقى أقوال الشهود الى شهادته رغم تناقض شهاداتهم مع شهادته ، كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعات الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة سائفة من شأنها أن تؤدى الى ما تريد عليها ، عرض للدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لبطلان أمر الإحالة لعدم الإشارة فيه الى سن ومحل اقامة الطاعن الاول ، والدفع ببطلان اذن التفتيش على السياق الوارد فى أسباب الطعن واطرح أولهما فى قوله « انه عن الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لأن أمر الإحالة لم يذكر سن المتهم ومحل اقامته ، فهو مردود عليه بأن القصد من تحديد بيانات المتهم بأمر الإحالة ، هو تحديد شخصه حتى لا يشور هناك لبس بينه وبين من يتشابه معه فى الاسم ، فاذا كان الاعلان قد تم للمتهمين وقد حضرا الجلسة بنفسيهما فإن الغرض من هذا الاجراء يكون قد تحقق بما يصبح معه هذا الدفع على غير أساس خليقا بالرفض » واطرح ثانيهما فى قوله « انه عن الدفع ببطلان اذن النيابة فرود عليه بأن التحريات التى قام بها الضابط هى تحريات جدية وقد أورد الضابط بمحضره اسم كل من المتهمين وسنه ومحل اقامته ، وأما بخصوص ان مصدره لم يوضح لطاق عمله وقد تجاوز اختصاصه وصدر عن جريمة احتمالية ، فرود عليه بأن الضابط بعد أن سطر تحرياته أشار بعرضه

على السيد وكيل نيابة ابي حماد الاستصدار الاذن ، بما مفاده أن مصدر هذا الاذن والمثبت بنهاية محضر التحريات ، هو السيد وكيل نيابة ابي حماد وقد أنصب الاذن على ضبط المتهمين حال تواجدهما بدائرة مركز ابي حماد ، بما ينتفى معه القول بأن مصدر الاذن قد تجاوز اختصاصه ، كما ينتفى القول كذلك بأنه قد صدر عن جريمة لم تقع بعد ، لان الثابت من محضر التحريات السابق على الاذن أن المتهمين يحوزان فعلا مواد مخدرة ويتنقلان بها في السيارة رقم . . . شرقية ، وقد ورد الاذن على هذه الجريمة التي وقعت بالفعل ، وترقب وصولهما الى دائرة مركز ابي حماد وضبطهما والقبض على من فيها وما بداخلها ، ومن ثم كان هذا الدفع كذلك قائما على غير أساس خقيقا بالرفض . لما كان ذلك ، وكان النقص أو الخطأ الذي يشوب أمر الإحالة في بيان اسم المتهم ولقبه وسنه وصناعته واختصاص مصدر ذلك الأمر بأصداره ، لا يترتب عليه البطلان ، مادام ليس من شأنه التشكيك في شخص المتهم واتصاله بالدعوى الجنائية المقامة ضده ، لأنه وإن نصت المادة ۱۶۰ من قانون الاجراءات الجنائية على أن يشمل أمر الإحالة اسم ولقب ومن المتهم ومحل ميلاده ، وصناعته ، إلا أنها لم ترتب البطلان على خطأ أمر الإحالة فيها أو حصول نقص فيه بشأنها ، لما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أن أمر الإحالة نهائي بطبيعته ، فلا محل للقول بوجود ضرر يستوجب بطلانه ، والا ترتب على ذلك إعادة الدعوى الى جهة التحقيق بعد اتصالها بقضاء الحكم ، وهو غير جائز ، وأن كل ما للمتهم أن يطلب الى المحكمة استكمال ما فات أمر الإحالة ببيانه وإبداء دفاعه بشأنه أمام المحكمة ، وإذا كان الحكم قد خلاص في منطق مقبول ويتدليل سائغ الى أن دعوى الجهالة في شخص المتهم ليس لها من محل — على السياق الذي أورده حسبما تقدم — وكان الطاعن الأول لم يزعم أن ما نصت

به أمر الإحالة ، قد جهل شخصه وصلته باللائهام المرفوعة به الدعوى الجنائية ، كما لم يذكر أن المحامي العام الذي أصدر أمر الإحالة ليس مختصا بإصداره ، وكان الأصل في الإجراءات الصحة ما لم يتم دليل على خلاف ذلك ، وكان القانون لا يوجب في قصوصه على مصدر أمر الإحالة ، الإشارة فيه الى اختصاصه ، فإن النعى على الحكم بهذا كله ، يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد - على السياق البسادی ذكره - على النفع بطلان الاذن بالتفتيش الصادر من النيابة العامة لعدم اشارة مصدره فيه الى اختصاصه الوظيفي والمكانى ، بما يسوغ رفضه ، فضلا عن أنه ليس هو القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكانى والوظيفى مقرونا باسم وكيل النيابة الذى أصدر الاذن بالتفتيش ، ولم يزعم أى الطاعنين أن وكيل النيابة ذاك لم يكن مختصا وظيفيا أو مكانيا بإصدار الاذن ، فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

لما كان ذلك وكان كل ما يشترطه القانون لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة العامة أو تأذن فى اجرائه فى مسكن المتهم أو فيما يتصل بشخصه ، هو أن يكون مأمور الضبط القضائى قد علم من تحريات واستدلالاته أن جريمة معينة - جنابة أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن تكون ثمة من الدلائل والامارات الكافية أو التبهات المقبولة ضد هذا الشخص قدر يبرر تعرض المحقق لحرته أو لحرمة مسكنه فى سبيل كشف مبلغ اتصاليه بتلك الجريمة ، وكان الواضح من مدونات الحكم أن الجريمة التى دان الطاعنين بها كانت قد وقعت حين أصدرت النيابة العامة الاذن بالضبط والتفتيش بدلالة ما نقله الحكم عن محضر التحريات من أن الطاعنين يحوزان بالفعل كمية من المواد المخدرة ، وأن الاذن بالتفتيش

الصادر من وكيل نيابة مركز أبي حماد ، انما صدر لضبط الطاعنين حال نقل الجواهر المخدرة بالسيارة الى دائرة اختصاصه ، فان ما استخلصه الحكم من أن الاذن صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من الطاعنين لا لضبط جريمة مستقبلية أو احتمالية يكون استخلاصا مائتاً ، باعتبار أن جريمة احراز المواد المخدرة أو نقلها من الجرائم المستمرة ، وبالتالي فان وقوعها بدائرة مركز آخر ، لا يخرجها عن اختصاص وكيل النيابة مصدر الاذن بالتفتيش ، مادام تنفيذ هذا الاذن كان مقروناً باستمرارها في دائرة اختصاصه وهو الحال في الدعوى المطروحة ، واذ اعتق الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فانه يكون بمنأى عن الخطأ في القانون . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ، انه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً ، وكان النعي على الحكم بدعوى عدم ايراد أقوال الشهود علداً الشاهد والابطال بالنسبة لأقوالهم الى أقواله رغم تناقض أقوالهم مع أقواله ، قد جاء خلواً من تحديد مواطن هذا التناقض ، فان النعي بهذا يكون غير مقبول ، لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رضوان ومحمد رفيق
البيسطويسى نائبى رئيس المحكمة وناجى اسحق وعلى الصادق عثمان .

(١٧٣)

الطعن رقم ٣٥٥٧ لسنة ٥٧ القضائية

(١) تفتيش « اذن التفتيش » اصداره • تحقيق « اجراءاته » •
استدلالات •

اذن التفتيش او تسجيل المحادثات من اجراءات التحقيق • متى
يصح اصداره ؟

(٢) تفتيش « اذن التفتيش » اصداره • استدلالات • دفع « الدفع
ببطلان اذن التفتيش والتسجيل » • حكم « تسببه • تسبب معيب » •
نقض « اسباب الطعن • ما يقبل منها » •

الدفع ببطلان اذن التفتيش او التسجيل لعدم جدية التحريات •
جوهرى • على المحكمة التعرض له • الاستناد فى رفضه الى أن الضبط
دليل على جدية التحريات • قصور • علة ذلك ؟

١ - الاصل فى الاذن بالتفتيش أو بتسجيل المحادثات انه اجراء من
اجراءات التحقيق لا يصح اصداره الا لضبط جريمة « جناية أو جنحة » وقعت
بالفعل وترجحت نسبتها الى متهم معين وأن هناك من الدلائل ما يكفى للتصدى
لحرمة مسكنه أو لحرية الشخصية •

٢ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية اصدار الاذن بالتفتيش
أو التسجيل ولئن كان موكولا الى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة
محكمة الموضوع ، الا أنه اذا كان المتهم قد دفع ببطلان ذلك الاذن فانه يتعين
على المحكمة أن تعرض له وأن ترد عليه بالقبول أو بالرفض بأسباب سائغة
لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عول فى رفض الدفع ببطلان اذن التفتيش

العامّة بالتفتيش والتسجيل على مجرد القول أن الضبط دليل على جدية التحريات، فإنه يكون قاصرا لان ما ساقه في هذا الشأن ما هو الا عنصر جديد في الدعوى لاحق على التحريات وعلى اصدار الاذن بل انه هو المقصود بذاته من اجراء التفتيش أو التسجيل فلا يصح أن يتخذ منه الحكم دليلا على جدية التحريات السابقة عليه لان شرط صحة اصدار الاذن أن يكون مسبوقا بتحريات جدية يرجح معها نسبة الجريمة الى المأذون بتفتيشه أو تسجيل أحاديثه مما كان يقتضى من المحكمة أن تبدى رأيها فى عناصر التحريات السابقة على الاذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه وأن تقول كلمتها فى كفايتها أو عدم كفايتها لتسويغ اصدار الاذن من سلطة التحقيق ، أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون فوق قصوره فى التسبب معيا بالفساد فى الاستدلال .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة . . بأنه: بصفته موظفا عموميا «رئيس مجلس مدينة الخانكة ورئيس لجنة المحاجر الفرعية بها» طلب لنفسه وأخذ رشوة للاخلال بواجبات وظيفته بأن طلب لنفسه وأخذ من مبلغ ألف وخمسمائة جنيه وذلك على سبيل الرشوة مقابل تسهيل أعمال واجراءات ترخيص محجر الرمال الذى يديره المبلغ والامتناع عن تحرير محاضر بالمخالفات الناشئة عنه . وأحالته الى محكمة أمن الدولة العليا بينها لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ١٠٣ ، ١٠٤ من قانون العقوبات مع أعمال المادة ١٧ من القانون ذاته بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبتغريمه مبلغ ١٥٠٠ جنيه ألف وخمسمائة جنيه وبعزله من وظيفته لمدة ثلاث سنوات تبدأ من نهاية تنفيذ العقوبة .

فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

حيث ان مما ينهى الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة الرشوة قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال، ذلك بأنه دفع ببطلان اذنى النيابة العامة بتسجيل مكالماته مع المبلغ وبتفتيشه لعدم جدية التحريات الا أن المحكمة أطرحت دفاعه بما لا يصلح لإطراحه . مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله من حيث أن الوقائع تتحصل في أن المتهم وقد كان رئيسا لمجلس مدينة الخانكة التقى بالشاهد . . . وهو عضو جمعية تعاونية ومدير لها يستغل منحجر رمل يتبع مدينة الخانكة وأفهمه أنهم يكسبون كثيرا من منحجر الرمل ولا بأس من أن يكسب معهم وطلب منه مبلغ ٥٠٠ جنيه شهريا نظير تسهيل أعماله في استغلال منحجر رمل . . . بل أفهمه أن هناك آخرين يستغلون منحجر طفلة وأنه سوف يسمى لاشراكه معهم مقابل ٥٠٠ جنيه أخرى عن استغلال منحجر الطفلة بحسبان ان رئيس المدينة هو رئيس اللجنة الفرعية للمحاجر وهي المختصة بالترخيص باستغلال المحاجر وتحرير محاضر لمن يخالف لائحة استغلالها من المرخص لهم في ذلك وقد قام الشاهد المذكور بإبلاغ الامر الى جهاز الرقابة الادارية وحرر عضوها محضرا حيث عرضه على النيابة العامة « أمن دولة عليا » مشفوعا بتحرياته عن سلوك المتهم من أن التحريات توصلت الى أن سمعة المذكور ليست فوق مستوى الشبهات وأنه سبق أن قدمت شكاوى عن سلوكه في عمله بخصوص تسامحه مع أصحاب القاسيم المخالفة وتاريخ إذن وكيل نيابة أمن الدولة بتسجيل ما يدور بين المبلغ والمتهم من حديث أو مكالمات تليفونية في الأماكن العامة والخاصة مما يتعلق بموضوع الاتهام وتاريخ تقابل الشاهد مع المتهم وخسار بينهما حديث سجله جهاز تسجيل أعدت الرقابة الشاهد به ثبت فيه تقاضى المتهم من الشاهد مبلغ ١٠٠٠ جنيه عن شهرى سبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٨٥ عن تسهيل أعمال الشاهد في استغلال منحجر الرمل وانقضى على أن يقوم

الشاهد بدفع مبلغ ٥٠٠ جنيه المخصصة عن شهر نوفمبر سنة ١٩٨٥ وبتاريخ ٠٠٠٠ المتفق عليه بينهما أمدت الرقابة الادارية الشاهد بمبلغ ٥٠٠ جنيه المينة أرقامها في التحقيقات وبجهاز تسجيل « ارسال » عما يدور بينهما من حديث واتفق على اشارة عند تمام الواقعة ٠٠٠٠٠٠ وبعد حديث مقتضب بينهما قام الشاهد بتسليم المتهم مبلغ الخمسمائة جنيه المرقمة أوراقها بالمحضر السابق ووضعها الاخير في جيب جلبابه وتوجه الشاهد الى باب الحديقة للانتصاف حيث داهمها عضو الرقابة ٠٠٠٠ الذي توجه الى المتهم وأفهمه شخصيته وقتش جلبابه فمثر على الخمسمائة جنيه بجيبه ٠٠٠٠ » وبعد أن في قوله « وهو دفع مردود بأن التحريات كانت جدية بدليل ضبط الواقعتين حصل الحكم دفع الطاعن ببطلان اذن النيابة العامة لعدم جدية التحريات رد عليه ما واحدة بتسجيل الحديث والأخرى بنتيجة التسجيل والضبط والتفتيش فلا يؤثر في ذلك لفظة ترد على لسان شاهد بصدد وقوع الجريمة أو التاكيد منها لما كان ذلك » وكان الاصل في الاذن بالتفتيش أو بتسجيل المحادثات أنه اجراء من اجراءات التحقيق لا يصح اصداره الا لضبط جريمة « جناية أو جنحة » وقتت بالفعل وترجحت نسبتها الى متهم معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتصدي لحرمة مسكنه أو لحرية الشخصية ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوين اصدار الاذن بالتفتيش أو التسجيل ولئن كان موكولا الى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، الا أنه اذا كان المتهم قد دفع بطلان ذلك الاذن فانه يتعين على المحكمة أن تعرض له وأن ترد عليه بالقبول أو بالرفض بأسباب سائفة لسان كان ذلك ، وكان الحكم قد عول في رفض الدفع بطلان اذن النيابة العامة بالتفتيش والتسجيل على مجرد القول ان الضبط دليل على جدية التحريات ، فانه يكون قاصرا لان ما ساقه في هذا الشأن ما هو الا عنصر جديد في الدعوى لاحق على التحريات وعلى اصدار الاذن بل انه هو المقصود بذاته من اجراء التفتيش أو التسجيل فلا يصح أن يتخذ منه الحكم دليلا على جدية التحريات السابقة عليه لان شرط صحة اصدار الاذن أن يكون مسبوقا بتحريات

جدية يرجع معها نسبة الجريمة الى المأذون بتفتيشه أو تسجيل أحيائه مما كان يقتضى من المحكمة أن تبدى رأيها فى عناصر التعديات السابقة على الأذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه وأن تقول كلمتها فى كفايتها أو عدم كفايتها لتسوية إصدار الأذن من سلطة التحقيق ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون فوق قصوره فى التسبب معينا بالفساد فى الاستدلال بما يوجب نفيه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى أسباب طعن المحكوم عليه ولا طعن النيابة العامة المبني على مخالفة الحكم المظنون فيه للقانون لانه نزل عن الحد الأدنى المقرر لعقوبة الغرامة .

جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعة نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين / أحمد أبو زيد ومصطفى طاهر نائبى رئيس المحكمة
وحسن عميره وصباح البرجى .

(١٧٤)

الطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ القضائية

(١) قتل عمد • احالة • بطلان • نقض « اسباب الطعن • ما لا يقبل
منها » •

قرار الاحالة اجراء سابق على المحاكمة • الطعن ببطلانه لأول مرة
أمام محكمة النقض • غير مقبول •

(٢) حكم « بياناته » • تسببه • تسبب غير معيب « تفتيش « اذن التفتيش
• « بياناته » •

بيان سن المتهم وصناعته ومحل اقامته بالحكم أو بحضور الجلسة الغرض
منه ؟ متى لا يكون اغفاله مؤثرا فى الحكم ؟

(٣) اثبات « اعتراف » « شهود » • محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير
الدليل » • اكراه • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » • نقض « اسباب
الطعن • ما لا يقبل منها » •

تقدير صحة الاعتراف وقيمه فى الاثبات • موضوعى • ما دام سائفا •
تقدير قيمة الاعتراف واستقلاله عن الاجراء الباطل • موضوعى •
الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل • عدم جواز اثارته أمام النقض •

(٤) اجراءات « اجراءات المحاكمة » • محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير
الدليل » دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره » • نقض « اسباب
الطعن • ما لا يقبل منها » •

تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة • لا يجوز اثارته أمام محكمة
النقض • النعى على المحكمة عدم ردها على دفاع لم يثر امامها • غير جائز •

(٥) مأمور الضبط القضائي « اختصاصهم » • أمر التفتيش « تنفيذ » • حكم « تسببه » • تسبب غير معيب » نقض « أسباب الطعن » • ما لا يقبل منها • •

اغفال بيان صفة مأمور الضبط القضائي واختصاصه المكاني • لا يعيب الحكم • أساس ذلك ؟

الاصل أن يباشر مأمور الضبط القضائي أعمال وظيفته في دائرة اختصاصه •

(٦) تفتيش « الدفع بطلان التفتيش » • حكم « تسببه » • تسبب غير معيب » محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • استدلال •

الادعاء بطلان القبض لا يحول دون أخذ القاضي بعناصر الإثبات الأخرى غير المتصلة بالضبط • النعى بطلان القبض لأول مرة أمام محكمة النقض • غير جائز •

(٧) تحقيق • استجواب • بطلان • حكم « تسببه » • تسبب غير معيب » • نقض « أسباب الطعن » • ما لا يقبل منها • مأمور الضبط القضائي • قتل عمدا •

المادة ٢٩ إجراءات • أجازتها لمأمور الضبط القضائي سؤال المتهم عن التهمة دون استجوابه • الاستجواب المحظور عليه • ماهيته ؟

(٨) إثبات « بوجه عام » • حكم « تسببه » • تسبب غير معيب » • مأمور الضبط القضائي •

من يقوم بإجراء باطل لا تقبل منه الشهادة عليه • ثبوت عدم بطلان الإجراءات التي قام بها الضابط • مفادة صحة الإخذ بأقواله والتي عولت عليها المحكمة •

(٩) قتل عمدا • قصد جنائي • حكم « تسببه » • تسبب غير معيب • قصد القتل أمر خفي • إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التي تنم عنه • استخلاص توافقه • موضوعي • مثال لتعديبيته سائق للتدليل على توافقه نية القتل في حق الطاعن •

(١٠) قتل عيب • موالعة انثى بغير رضاها • القتران • ظروف مشددة • حكم « تسييبه • تسييب غير معيب » •

عقوبة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات • يكفي لتطبيقها • ثبوت استقلال الجريمة المقترنة عن جريمة القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما •

المصاحبة الزمنية • مقتضاها ؟ تقدير تحققها • موضوعي • مثال •

١ - لما كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئا بشأن بطلان أمر الأحالة وكان هذا الأمر اجراء سابقا على المحاكمة فإنه لا يقبل من الطاعن إثارة أمر بطلانه لأول مرة أمام محكمة التقض ما دام أنه لم يدفع به أمام محكمة الموضوع •

٢ - لما كان الغرض من ذكر البيانات الخاصة بسن المتهم وصناعته ومحل اقامته بالحكم أو بمحضر الجلسة هو التحقق من أنه هو الشخص الذي رفعت عليه الدعوى الجنائية وجرت محاكمته فإذا ما تحقق هذا الغرض من ذكر اسم المتهم ولقبه كما هو ثابت في الحكم ومحضر الجلسة وكان الطاعن لا ينازع في أنه هو الشخص المطلوب محاكمته ولم يدع أنه من الاحداث الذين لسنهم تأثير في مسئوليتهم أو عقابهم فإن اغفال هذا البيان لا يصح أن يكون سببا في بطلان الحكم •

٣ - لما كان الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك بمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ، ولها أن تأخذ به متى اطمأنت الى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع كما أن لها أن تقدر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المزعوم اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه أو صدر منه على أثر اجراء باطل بغير معقب عليها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب مائفة ، وكانت المحكمة قد خلصت في استدلال سائق الى سلامة الدليل المستند من اعتراف الطاعن أمام النيابة لما رأيته من مطابقته للحقيقة والواقع الذي استظهرته من باقى عناصر الدعوى وأدلتها ومن خلوه مما يشوبه وحيدوره عنه طواحيه واختيارا في غير وجهه من رجال

الشرطة واطمأنت الى صحته وسلامته باعتباره دليلا مستقلا عن الاجراءات السابقة عليه ومنبت الصلة زها فضلا عن أن الحكم قد دحض حجة الطاعن بأنه احتجز بمقر الشرطة لفترة بغير حق قبل عرضه على النيابة بما أثبت من أنه مثل أمام النيابة العامة في ذات اليوم الذي تم فيه ضبطه وهو ما لا يمسرى فيه الطاعن فان ما يثيره من مجادلة في هذا الشأن ينحل الى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في تقدير الادلة مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

٤ - من المقرر أن تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة لايجوز اثارته أمام محكمة النقض ، واذ كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع امام محكمة الموضوع بأن اعترافه سالف الذكر قد جاء وليد قبض باطل لحصوله بدون اذن من النيابة العامة وفي غير حالات التلبس ونتيجة استجواب مأمور الضبط القضائي لموهو ما أثاره جديدا في طعنه وكان الظاهر من الحكم ان المحكمة كانت متفطنة الى أساس الدفع بطلان اعتراف الطاعن - على خلاف ما يدعيه في طعنه - وكان الحكم قد قد الدفاع المثار بأسباب سائغة فليس للطاعن أن ينعي على المحكمة عدم ردها على دفاع لم يثر لديها ولا يقبل منه الدفع بشيء من ذلك أمام محكمة النقض لأول مرة .

٥ - لما كان اغفال بيان صفة مأمور الضبط القضائي واختصاصه المكاني لا يعيب الحكم اذ ليس في القانون ما يوجب ذكر هذا البيان مقرونا بشهادته لان الاصل في الاجراءات الصحة وأن يباشر رجل الضبط القضائي اعماله في حدود اختصاصه .

٦ - من المقرر انه لا يمنع المحكمة من الاعتماد على اقوال رجل الضبط القضائي فيما يشره من اجراءات ونمى اليه من معلومات فيما لا يتصل بالنقض المدعى بطلانه فلا تريب على الحكم اذا هو عول على أقوال الضابط فيما قام به من تحريات سابقة على الضبط ومع ذلك فان الطاعن لم يدفع بطلان

القبض عليه لعدم توافر حالة التلبس كما جاء جديداً بأسباب طعنه على نحو ما سلف بيانه فلا يسوغ له أن يدعى أمر هذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .

٧ - من المقرر أن لمأمور الضبط القضائي عملاً بالمادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة اليه دون أن يستجوبه تفصيلاً ، وكان الاستجواب المحظور هو الذي يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التي تساق عليه دليلاً دليلاً ليقول كلمته فيها تسليماً بها أو دحضاً لها .

٨ - لما كان الأصل أن من يقوم بإجراء باطل لا تقبل منه الشهادة عليه ولا يكون ذلك إلا عند قيام البطلان وثبوته وبتى كان لا بطلان فيما قام به الضابط من سؤال الطاعن عن التهمة المسندة فأقر له بها فإنه لا تريب على المحكمة أن هي عولت على أقواله ضمن ما عولت عليه في ادائه الطاعن ويكون النعى على الحكم في هذا الصدد غير قوي .

٩ - من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضره في نفسه واستخلاص هذه النية موكول الى قاض الموضوع في حدود سلطته التقديرية . ولما كان الحكم بعد أن أثبت إصابة المجنى عليها نقلاً عن تقرير الصفة التشريعية على النحو الميار ذكره استظهر نية القتل وأثبت توافرها في حق الطاعن بقوله « وحيث أنه من نية القتل فهي ثابتة في حق المتهم من ظروف الدعوى وملابساتها ومن طعن المجنى عليها بأنه صلبه حاده من شأنها أحداث القتل وقد أحدثته فعلاً ومن طعن المجنى عليها في اعتقاد أي في مقتل منها مما يؤكد أن المتهم قد قصد من ذلك قتلها خشية اقتضاح أمره » فإن هذا حجة للتدليل على نية القتل حسبما هي معروفة به في القانون .

• إن لم يستطع إثبات أن التعذيب للعقاب عملاً بالمادة ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد وفي فترة قصيرة من الزمن • ولما كانت جناية قتل المجنى عليها قد تقدمتها جناية الشروع في مواقعتها بغير رضاها وقد جمعتها رابطة الزمنية - وهو ما لم يخطئ به الحكم في تقديره - بما يتحقق به معنى الإقتران المنصوص عنه في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات التي أنزل الحكم بموجبها العقاب على الطاعن مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات فسلطان الحكم المطعون فيه يكون قد طبق مادة القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة البعوى •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قتل ٥٥٥٥ عمداً من غير سبق إصرار ولا تردد بأن طعنها بآلة حادة (سيكين) في عنقها فأحدث بها أصابتها الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنه في ذات المكان والزمان سالف الذكر شرع في موقعة المجنى عليها سالف الذكر بغير رضاها بأن طلب إليها الفحشاء ورفع عنها سروالها وطرحها أرضاً فأستعصبت وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه هو رفض المجنى عليها ومقاومتها له • وأحالته إلى محكمة جنايات شبين الكوم لحاكميته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة •

وأدعى والد المجنى عليها مدنياً قبل والد المتهم بصفته ولياً طبعياً على ابنه بمبلغ مائة ألف جنيه على سبيل التعويض •

ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت بحضورياً عملاً بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٤/٢ ، ٢٣٤/١ من قانون العقوبات مع أعمال المادة ١٧ من ذات

القانون بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة المؤبدة وبإحالة الدعوى المدنية الى محكمة
شين الكوم الابتدائية المختصة .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقص الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجناية
القتل العمد المقترون بجناية الشروع في واقعة أثنى بغير رضاها قد لحقه
البطلان وشابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق
القانون ذلك بأن أمر الاحالة قد خلا من بيان اسم المتهم ولقبه وسنه وصناعته
ومحل اقامته كما خلا الحكم ومحضر الجلسة من هذه البيانات الجوهرية التي
أوجب القانون ذكرها ، هذا الى أن الطاعن دفع ببطلان اعترافه بمحضر
الشرطة لانه جاء وليد اجراءات باطله هي قيام مأمور الضبط القضائي بالقبض
عليه بدون اذن من النيابة العامة وفي غير حالات التلبس ثم استجوبه وهو
اجراء من اجراءات التحقيق المحظور عليه اتخاذها ، كما أن اعترافه بتحقيق
النيابة قد صدر عنه متأثرا بالاجراءات الباطلة الا أن الحكم عول على الاعتراف
واطرح هذا الدفاع استنادا الى صدور الاعتراف عن ارادة حرة لا يشوبها
اكراه وهو رد لا يتجه الى الدفع الذي لم يفتن الحكم الى اساسه ، كما
اعتمد في الادانة على شهادة الضابط دون أن يبين صفته واختصاصه المكاني
مع أنه يتمتع قانونا بقبول شهادته على اجراء باطل قام به ، يضاف الى ذلك أن
ما ساقه الحكم بيانا لنية القتل لا يكفي لاستظهارها واخيرا فقد خطأ الحكم اذ عمل
في حق الطاعن حكم المادة ٢٣٤/٢ من قانون العقوبات على خلاف ما أورده
في ديباجته من نص المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٦٧/١ من هذا القانون التي طلبت
النيابة العامة تطبيقها وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .»

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة
الناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها فأورد في هذا التحصيل

مامؤداه ان الطاعن قابل المجنى عليها في حديقته يقوم على حراستها وطرحها ارضا وخلع عنها سروالها بقصد مواقعتها بغير رضاها الا انها قاومتها وهددته بابلاغ والدتها بما حدث فطعننها بسكين في رقبتها قاصدا قتلها خشية افتضاح أمره فأحدث بها الاصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها ثم جرد الجثة من ملابسها وأحرق الملابس لاختفاء شخصيتها وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليه مستمدة من اعتراف الطاعن بتحقيق النيابة بارتكابه الحادث على النحو المار ذكره ومن أقوال الرائد وتحرياته التي دلت على أن الطاعن هو مرتكب الحادث واقراءه له بمقارفته الجريمة ومما دل عليه تقرير الصفة التشريحية من أن اصابة المجنى عليها بالعنق ذبحة حيويه حديثه نشأت من جسم صلب حاد ذات حافة كمطواه أو سكين وتمزى الوفاة الى الاصابة الذبحية الفائرة بالثقوب وما أحدثته من تمزق بالاوعية الدموية الرئيسية بالرقبة والتزف الغزير والصدمة ويشير وجود التمزق الحيوي الحديث بفشاء البكارة والسحجات الموصوفة بأنسجة الفخذ الايمن الى محاولة اعتداء جنسي على المجنى عليها كما تشير الكدمات والسحج الظفري بالوجه الى محاولة كتم نفس المجنى عليها أو منها من الصياح ، ثم خلص الحكم الى ادانة الطاعن بجناية القتل العمد المقترون بجناية الشروع في واقعة أثنى بغير رضاها المعاقب عليها بالمادة ٢٣٤/٢ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن ايا من الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئا بشأن بطلان أمر الاحالة وكان هذا الامر اجراء سابقا على المحاكمة فانه لا يقبل من الطاعن اقامة أمر بطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض مادام أنه لم يدفع به أمام محكمة الموضوع . لما كان ذلك ، وكان الغرض من ذكر البيانات الخاصة بسن المتهم وصناعته ومحل اقامته بالحكم أو بمحضر الجلسة هو التحقق من أنه هو الشخص الذي رفعت عليه التبعوى الجنائية وجرت محاكمته فاذا ما تحقق هذا الغرض من ذكر اسم المتهم ولقبه كما هو ثابت في الحكم ومحضر الجلسة وكان الطاعن لا يثار في انه هو الشخص المطلوب محاكمته ولم يدع أنه من الاحداث

الذين لستهم تأثير في مسئوليتهم أو عقابهم فإن اغتيال هذا البيان لا يصح أن يكون سببا في بطلان الحكم ويكون النعي عليه بذلك غير سديد . لما كان ذلك ، وكان بين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان اعتراف المتهم لصدوره أثر القبض عليه وحسبه بمقتضى الشرطه حيسا باطلا منذ الى أن عرض على النيابة العامة بتاريخ . . . وأن رئيس مباحث مديرية الامن انتزع اعترافا من الطاعن بطريق الاكراه والتعذيب وإن والد الطاعن الذى سبق الى مديرية الامن شهد بحصول هذا الاكراه ، وبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعول فى قضائه على اعتراف للطاعن بمحضرة الشرطة بل استند الى اعترافه بتحقيق النيابة ورد على هذا الدفاع بقوله « وحيث إن ما أثاره المتهم مردود بأنه لا يوجد فى الاوراق ما يشير من قريب او بعيد الى أن اعتراف المتهم كان وليد اكراه أو أنه احتجز فترة بغير حق فقد ضبط المتهم فى يوم وعرض على النيابة العامة فى ذات اليوم واعترف تفصيلا أمام وكيل النيابة المحقق بعد أن أظهره على صفته ولم يذكر أنه تعرض لضغط من أى نوع أما ما ذكره والد للمتهم فى التحقيقات من أن اعتراف ابنه كان نتيجة اكراه فلم تؤد الاوراق الى ثبوته أو صحته . وحيث انه ازاء أدلة الثبوت سالفة البيان فإن المحكمة تلتفت عن تنكر المتهم لاعترافه وتأخذ به ، . لما كان ذلك ، وكان الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات ، ولها أن تأخذ به متى اطمانت الى صدقة ومطابقته للحقيقة والواقع كما أن لها أن تقدر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه أو صدر منه على أثر اجراء باطل بغير معقب عليها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة ، وكانت المحكمة قد خلصت فى استدلال سائغ الى سلامة الدليل المستمد من اعتراف الطاعن أمام النيابة لما رآته من مطابقته للحقيقة والواقع الذى استظهرته من باقى عناصر الدعوى وأدلتها ومن خلوه مما يشوبه وصدوره عنه طواعية واختيارا فى غير رهبة من رجال الشرطة واطمانت الى صحته وسلامته باعتباره دليلا مستقلا عن الاجراءات

السابقة عليه ومنبت الصلة بها فضلا عن أن المحكم قد دحض حجة الطاعن بأنه احتجز بمقر الشرطة لفترة بغير حق قبل عرضه على النيابة بما أثبت من أنه مثل أمام النيابة العامة في ذات اليوم الذي تم فيه ضبطه وهو ما لا يمارى فيه الطاعن، فإن ما يثيره من مجادلة في هذا الشأن ينحل الى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في تقدير الأدلة مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض، أما ما يثيره الطاعن من أن أساس الدفع ببطلان الاعتراف هو صدوره على أثر قبض واستجواب باطلين فمردود بمننا هو مقرر من أن تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض، وإذا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأن اعترافه سالف الذكر قد جاء وليد قبض باطل لحصوله بدون إذن من النيابة العامة وفي غير حالات التلبس وتسيجة استجواب بأمور الضبط القضائي له وهو ما آثاره جديدا في طعنه - وكان اظاهر من الحكم أن المحكمة كانت متفطنة الى أساس الدفع ببطلان اعتراف الطاعن - على خلاف ما يدعيه في طعنه - وكان الحكم قد قند الدفاع المشار بأسباب سائفة فليس للطاعن أن ينعي على المحكمة عدم ردها على دفاع لم يثر لديها ولا يقبل منه الدفع بشيء من ذلك أمام محكمة النقض لأول مرة - لما كان ذلك، وكان اغفال بيان صفة مأمور الضبط القضائي واختصاصه المكاني لا يعيب الحكم إذ ليس في القانون ما يوجب ذكر هذا البيان مقرونا بشهادته لان الأصل في الاجراءات الصحة وأن يباشر رجل الضبط القضائي اعماله في حدود اختصاصه وهو ما لم يجحده الطاعن أو يتنازع فيه سواء أمام محكمة الموضوع أو في أسباب طعنه فإن ما ينهض في هذا الشأن لا يكون له محل لما كان ذلك، وكان الحكم قد حصل أقوال الضابط التي استند اليها في قضائه بما مؤداه أنه قام باجراء التحريات التي كشفت عن أن الطاعن هو مرتكب الحادث فقام بضبطه وبمواجهته بتحرياته اعترف له بارتكابه الجريمة، وإذا كان لا يمنع المحكمة من الاعتماد على أقوال رجل الضبط القضائي فيما باشره من اجراءات ونمي اليه من معلومات فيما لا يتصل بالقبض المدعى بطلانه فلا تريب على الحكم إذا هو عول على أقوال الضابط فيما

قام به من تحريات سابقة على الضبط ومع ذلك فإن الطاعن لم يدفع ببطلان القبض عليه لعدم توافر حالة التلبس كما جاء جديداً بأسباب طعنه على نحو ما سلف بيانه فلا يسوغ له أن يدعى أمر هذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض ، كما أنه من المقرر أن لمأمور الضبط القضائي عملاً بالمادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة اليه دون أن يستجوبه تفصيلاً ، وكان الاستجواب المحظور هو الذي يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التي تناق عليه دليلاً دليلاً ليقول كلمته فيها تسليماً بها أو دحضاً لها ، وكانت أقوال الضابط كما أوردتها الحكم تفيد أنه واجه الطاعن بتحرياته فأقر له بالتهمة وهو مالا يصد استجواباً محظوراً عليه ، وكان الأصل أن من يقوم بأجراء باطل لا تقبل منه الشهادة عليه ولا يكون ذلك الا عند قيام البطلان وثبوته ومتى كان لا بطلان فيما قام به الضابط من سؤال الطاعن عن التهمة المسندة فأقر له بها فإنه لا تريب على المحكمة ان هي عولت على أقواله ضمن ما عولت عليه في ادائه الطاعن ويكون النعى على الحكم في هذا الصدد غير قويم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه واستخلاص هذه النية موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . ولما كان الحكم بعد أن أثبت اصابة المجنى عليها نقلاً عن تقرير الصفة التشريعية على النحو المار ذكره استظهر نية القتل وأثبت توافرها في حق الطاعن بقوله « وحيث أنه عن نية القتل فهي ثابتة في حق المتهم من ظروف الدعوى وملابساتها ومن طعن المجنى عليها بأله صلبه حاده من شأنها احداث القتل وقد احدثته فعلاً ومن طعن المجنى عليها في عتقها أي في مقتل منها مما يؤكد أن المتهم قد قصد من ذلك قتلها خشيته افتضاح أمره ، فإن هذا حسيه للتدليل على نية القتل حسبما هي معرفة به في القانون ويكون النعى عليه بالقصور أو الفساد في الاستدلال في هذا الصدد غير مديد . لما كان ذلك ، وكان الثابت من ديباجة الحكم ومدوناته أن الواقعة المادية الميئة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي

القتل العمد المقترون بجناية الشروع في الواقعة أتى بغير رضاها وكان ما ورد
 بديباجة الحكم من الإشارة الى المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٦٧/١ من قانون العقوبات
 بنهاية وصف التهمة المرفوعة بها الدعوى انما ينصرف الى مواد القانون المنطبقة
 على الجناية المقرنة ، وكان يكفي لتخليط العقاب عملا بالمادة ٢٣٤/٢ من قانون
 العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقرنة عن جناية القتل وتميزها
 عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد
 وفي فترة قصيرة من الزمن . ولما كانت جناية قتل المجنى عليها قد تقدمتها
 جناية الشروع في موافقتها بغير رضاها وقد جمعتما رابطة الزمنية - وهو
 ما لم يخطئء الحكم في تقديره - بما يتحقق به معنى الاقتران المنصوص عنه
 في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات التي أنزل الحكم
 بموجبها العقاب على الطاعن مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات فإن
 الحكم المطعون فيه يكون قد طبق مادة القانون تطبيقا صحيحا على واقعية
 الدعوى ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون لا وجه له . لما
 كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / قيس الراى عطيه نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة
وصلاح عطيه وعبد اللطيف أبو النيل وعمار ابراهيم .

(١٧٥)

الطعن رقم ٣٦٠٤ لسنة ٥٧ القضائية

- (١) اثبات « شهود » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .
وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي . الاخذ بشهادة شاهد
مفاده : اطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لعدم الاخذ بها .
- حكم « تسببيه » . تسبیب غير معيب . بيانات التسبیب .
(٢) اثبات « بوجه عام » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . ما يوفره .
عدم التزام المحكمة بتتبع أوجه دفاع المتهم . والرد عليها ردا
ضريحا . كفاية استفادته من أدلة الثبوت .
- (٣) رشوة . حكم « تسببيه » . تسبیب غير معيب . نقض « اسباب الطعن » .
ما لا يقبل منها .
حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة
وعناصر الدعوى .
مثال لتسبیب سائق للتدليل على أن المبلغ الذي قبضه الطاعن
كان على سبيل الرشوة .
- (٤) محكمة الموضوع . « سلطتها في تقدير الدليل » . اجراءات « اجراءات
المحاكمة » . حكم « تسببيه » . تسبیب غير معيب . اثبات « بوجه عام »
« اعتراف » . نقض « اسباب الطعن » . ما لا يقبل منها .
حرية القاضي الجنائي في تكوين اقتناعه من أى دليل له ماخذه
في الاوراق .
للمحكمة الاخذ بأقوال المتهم في حق نفسه أو في حق غيره من
المتهمين ولو عدل عنها فيما بعد .

(٥) اثبات « شهود » (شهادة) . إجراءات « إجراءات المحاكمة » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .

تكمال عناصر الشهادة بحلف اليمين . لا ينفي عن الاقوال التي تدلى بغير حلفه أنها شهادة . أساس ذلك ؟

(٦) اثبات « بوجه عام » « شهود » .

قول متهم على آخر . حقيقته شهادة . للمحكمة التعويل عليها .

(٧) رشوة . عقوبة . مصادرة . حكم « تسببيه » . تسبب غير معيب » .

وجوب تفسير نص المادة ١١٠ عقوبات على مدى نص المادة ١/٣٠ من القانون المذكور .

مقتضى المادة ١١٠ من قانون العقوبات يوجب لصحة الحكم بالمصادر أن يكون موضوعها شيئاً دفع ممن يصدق عليه وصف الراشئ أو الوسيط .

استقطاع مبلغ الرشوة من الرقابة الادارية . عدم جواز القضاء بمصادرة المبلغ .

١ - من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتعويل القضاء عليها مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزل المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطعن اليه وهي متى أخذت بشهادته فإن ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التي مافها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٢ - من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحج دفاعه الموضوعي وتعقبها في كل جزئية منها للرد عليها رداً صريحاً ، وإنما يكفي أن يكون الرد مستفاداً من أدلة الثبوت التي عولت عليها في حكمها .

٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها بما تطعن اليه من أدلة وعناصر الدعوى وكانت المحكمة قد استخلصت من الأدلة الساتمة التي أوردتها أن المبلغ الذي قبضه الطاعن كان على سبيل الرشوة للاخلال

بواجبات وظيفته فإن ما يثيره الطاعن بشأن التفات المحكمة عن دفاعه في هذا الصدد يكون في غير محله .

٤ - الأصل أن القاضي الجنائي حرقى أن يستمد اقتناعه من أى دليل يطمئن اليه طالما ان لهذا الدليل مأخذه الصحيح من الاوراق وان من حقه أن يأخذ في هذا الشأن بأقوال المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين وان عدل عنها بعد ذلك مادام قد اطمأن اليها فانه لا يقبل من الطاعن ما يثيره في طعنه في أمر يتصل بتقدير محكمة الموضوع ومحاولة مصادرتها في عقيدتها .

٥ - من المقرر أنه وان كانت الشهادة لا تكامل عناصرها قانونا الا يحلف الشاهد اليمين الا ان ذلك لا ينفي عن الأقوال التي يدلي بها الشاهد بغير حلفه انها شهادة وقد اعتبر القانون في المادة ٢٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية الشخص شاهدا بمجرد دعوته لأداء الشهادة سواء أداها بعد أن يحلف اليمين أو دون أن يحلفها ومن حق محكمة الموضوع أن تعتمد على أقوال هؤلاء الشهود اذ مرجع الأمر كله الى ما تطمئن اليه من عناصر الاستدلال .

٦ - قول متهم على آخر هو في حقيقة الأمر شهادة يسوغ للمحكمة أن تمول عليها .

٧ - لما كانت المادة ١١٠ من قانون العقوبات قد نصت على أنه « يحكم في جميع الأحوال بمصادرة ما يدفعه الرائي أو الوسيط على سبيل الرشوة طبقا للمواد السابقة » . وقد أضيفت هذه المادة الى قانون العقوبات بمقتضى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ . وجاء في مذكرته الايضاحية تطبيقا عليها ما نصه : « ونصت المادة ١١٠ من المشروع صراحة على عقوبة مصادرة ما دفعه الرائي على سبيل الرشوة وقد كانت المحاكم تطبق من قبل نص الفقرة الأولى من المادة ٣٠

من قانون العقوبات التي تجيز بصفة عامة الحكم بمصادرة الأشياء التي تحصلت من الجريمة . • واليّن من النص في صريح لفظه وواضح دلالة ، ومن عبارة المذكرة الايضاحية أن جزاء المصادرة المنصوص عليه فيه عقوبة ، وهي بهذه المثابة لا توقع الا في حق من يثبت عليه انه قارف الجريمة فاعلا كان أو شريكا ولا تعدى الى غيره ممن لا شأن له بها وان الشارع افترض توقيع هذه العقوبة على سبيل الوجوب . • بعد أن كان الأمر فيها موكولا الى ما هو مقرر في الفقرة الأولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات من جواز الحكم بها اعتبارا بأن الأشياء التي ضبطت على سبيل الرشوة قد تحصلت من الجريمة مع ملاحظة التحفظ الوارد في ذات الفقرة من عدم المساس بحقوق الغير حسن النية . • وبذلك فان حكم المادة ١١٠ من قانون العقوبات يجب أن يفهم في ضوء ما هو مقرر في الفقرة الأولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي توجب كأصل عام حماية حقوق الغير حسن النية . • ويندرج تحت معنى الغير كل من كان أجنبيا عن الجريمة . • هذا بالإضافة الى أن نص المادة ١١٠ من قانون العقوبات قد استوجب لصحة الحكم بالمصادرة أن يكون موضوعها شيئا دفع ممن يصدق عليه انه راى أو وسيط فاذا كان مبلغ الرشوة قد استقطع من مال الرقابة الادارية بعد أن تلقت بلاغ المجنى عليه في حق الموظف المرتضى - كما هو الحال في واقعة الدعوى - فهي في حقيقة الأمر ليست راشية وبالتالي لا يصح القضاء بمصادرة المبلغ الذي اقتطع منها ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ أغفل القضاء بمصادرة مبلغ الرشوة المضبوط حماية لحقوقها يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا . •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنه أولا : بصفته موظفا عموميا (استاذ بكلية الهندسة - جامعة القاهرة) طلب لنفسه وأخذ عطيه للاخلال بواجبات وظيفته بأن طلب لنفسه من كل من و و و مبلغ خمسمائة جنيه أخذه كاملا من أولهم وأخذ من الثانى مبلغ مائتى جنيه ومن كل من الباقين مبلغ مائتين وخمسين جنيها - على سبيل الرشوة - مقابل منحهم بغير حق - درجات مرتفعة فى اختبارات أعمال السنة وافشائه لهم أسئلة اختبارات نصف العام ونهايته فى مادتى اقتصاديات البترول والنقل والتخزين اللتين يقوم بتدريسهما • ثانيا : بصفته السابقة طلب لنفسه وأخذ عطيه للاخلال بواجبات وظيفته بأن طلب لنفسه وأخذ من كل من و و و مبلغ مائتين وخمسين جنيها على سبيل الرشوة مقابل افشائه لهم أسئلة اختبار مادة هندسة الانتاج وضمان نجاحهم فيها بغير حق • ثالثا : بصفته السابقة طلب لنفسه وأخذ عطيه للاخلال بواجبات وظيفته بأن طلب لنفسه وأخذ من مبلغ مائتين وخمسين جنيها مقابل افشائه له أسئلة اختبارات نهاية العام لمادة الحفر وضمان نجاحه فيها بغير حق • المتهمون الآخرون : - قدموا رشوة للمتهم - الطاعن - على النحو المبين بالتهم السابقة للاخلال بواجبات وظيفته • واحالتهم الى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة • والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ٣٢/٢ ، ١٧ من ذات القانون بمعاينة المتهم (الطاعن) بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ألفى جنيه •

نظن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق التقض ... الخ •

المحكمة

حيث ان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه انه اذ داته بجريمة الرشوة قد شابه الفساد فى الاستدلال والاخلاق بحق الدفاع وانطوى على خطأ فى تطبيق القانون • ذلك بأنه أخذ بتصوير الشاهد - عضو الرقابة الادارية - للواقعة مع ان الجريمة من اختلاقه وتديره واتخذ من المبلغ المضبوط مع الطاعن دليلا مؤيدا لرواية الشاهد المذكور مع انه فى حقيقته مقابل الدروس الخصوصية التى أعطىها الطاعن للمجنى عليه وياقى المتهمين وهو ما قام عليه دفاع الطاعن ببلد أن المحكمة لم تعرض له أو ترد عليه بما يفنده • هذا وقد عول الحكم فى القضاء بالادانة على ما قرره المتهمون الآخرون مع انهم لم يحلفوا يمينا قبيل ادلائهم بأقوالهم وأخيرا فقد أغفل الحكم مصادرة مبلغ الرشوة المضبوط على الرغم من وجوبه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه •

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الرشوة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال عضو الرقابة الادارية ، و والدكتور ومن اعتراف باقى المتهمين بالتحقيقات وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها • لما كان ذلك وكان من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتعويل القضاء عليها مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه وهى متى أخذت بشهادته فإن ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى أقوال الشاهد الاول - عضو الرقابة الادارية - فإن النى على الحكم فى شأن استدلاله بها يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل مما لا شأن لمحكمة النقض به • لما كان ذلك وكان من المقرر ان المحكمة لا تلتزم بمتابعة التهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وتعقبها فى كل جزئية منها

للرد عليها ردا صريحا ، وانما يكفى أن يكون الرد مستفادا من أدلة الثبوت التي عولت عليها في حكمها . وكان من المقرر كذلك ان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر الدعوى وكانت المحكمة قد استخلصت من الأدلة السائغة التي أوردتها أن المبلغ الذي قبضه الطاعن كان على سبيل الرشوة للاخلال بواجبات وظيفته فإن ما يشبه الطاعن بشأن التفات المحكمة عن دفاعه في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك وكان الاصل ان القاضى الجنائى حر فى أن يستمد اقتناعه من أى دليل يطمئن اليه طالما ان لهذا الدليل مأخذة الصحيح من الاوراق وان من حقه أن يأخذ فى هذا الشأن بأقوال المتهم فى حق نفسه وفى حق غيره من المتهمين وان عدل عنها بعد ذلك ما دام قد اطمأن اليها فانه لا يقبل من الطاعن ما يشبه فى طعنه فى أمر يتصل بتقدير محكمة الموضوع ومحاولة مصادرتها فى عقيدتها . فضلا عما هو مقرر من انه وان كانت الشهادة لا تكامل عناصرها قانونا الا يحلف الشاهد اليمين الا ان ذلك لا ينفى عن الأقوال التي يدلى بها الشاهد بغير حلفه أنها شهادة وقد اعتبر القانون فى المادة ٢٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية الشخص شاهدا بمجرد دعوته لاداء الشهادة سواء أداها بعد أن يحلف اليمين أو دون أن يحلفها ومن حق محكمة الموضوع أن تعتمد على أقوال هؤلاء الشهود اذ مرجع الامر كله الى ما تطمئن اليه من عناصر الاستدلال واذ كان قول متهم على آخر هو فى حقيقة الامر شهادة يسوغ للمحكمة أن تعول عليها فان منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك وكانت المادة ١١٠ من قانون العقوبات قد نصت على انه « يحكم فى جميع الأحوال بمصادرة ما يدفعه الراشئ أو الوسيط على سبيل الرشوة طبقا للمواد السابقة » . وقد أضيفت هذه المادة الى قانون العقوبات بمقتضى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ . وجاء فى مذكرته الايضاحية تطبيقا ما نصه « ونصت المادة ١١٠ من المشروع صراحة على عقوبة مصادرة ما دفعه الراشئ على سبيل الرشوة وقد كانت المحاكم تطبق من قبل نص الفقرة الاولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تجيز بصفة عامة الحكم بمصادرة الاشياء التي تحصلت من الجريمة » .

والين من النص في صريح لفظه وواضح دلالاته ، ومن عبارة المذكورة الايضاحية ان جزاء المصادرة المنصوص عليه فيه عقوبة ، وهي بهذه المثابة لا توقع الا في حق من يثبت عليه انه قارف الجريمة فاعلا كان أو شريكا ولا تعدى الى غيره ممن لا شأن له بها وان الشارع افترض توقيع هذه العقوبة على سبيل الوجوب . بعد ان كان الامر فيها موكولا الى ما هو مقرر في الفقرة الاولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات من جواز الحكم بها اعتبارا بأن الاشياء التي ضبطت على سبيل الرشوة قد تحصلت من الجريمة مع ملاحظة التحفظ الوارد في ذات الفقرة من عدم المساس بحقوق الغير حسن النية . وبذلك فان حكم المادة ١١٠ من قانون العقوبات يجب أن يفهم في ضوء ما هو مقرر في الفقرة الاولى من المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي توجب كأصل عام حماية حقوق الغير حسن النية . ويندرج تحت معنى الغير كل من كان أجنبيا عن الجريمة . هذا بالإضافة الى ان نص المادة ١١٠ من قانون العقوبات قد استوجب لصحة الحكم بالمصادرة أن يكون موضوعها شيئا دفع ممن يصدق عليه انه راشي أو وسيط فاذا كان مبلغ الرشوة قد استقطع من مال الرقابة الادارية بعد أن تلتقت بلاغ المجنى عليه في حق الموظف المرتضى - كما هو الحال في واقعة الدعوى - فهي في حقيقة الامر ليست راشيه وبالتالي لا يصح القضاء بمصادرة المبلغ الذي اقتطع منها ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ اغفل القضاء بمصادرة مبلغ الرشوة المضبوط حماية لحقوقها يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا - لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر نائب رئيس المحكمة ومسعود
السعداوى وطلعت الأكيابى ومحمود عبد العال .

(١٧٦)

الظعن رقم ٣٤٠٨ لسنة ٥٧ القضائية

(١) محل صناعية وتجارية . معارضة « ما لا يجوز المعارضة فيه من الأحكام » . وصف التهمة . نقض « ما يجوز الظعن فيه من الأحكام » .

صحة الظعن بالنقض في الحكم الفيابى الاستثنائى الصادر فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ .
علة ذلك ؟

العبرة فى قبول الظعن بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى
وليست بالوصف الذى تقضى به المحكمة .
مثال .

(٢) حكم « وضعه والتوقيع عليه وإصداره » « بطلانه » « بيلانه » .
وجوب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها فى مدة ثلاثين يوما من
النطق بها والا كانت باطلة . المادة ٣١٢ إجراءات .
وجوب اشتغال الحكم على الأسباب التى بنى عليها والا كان باطلا
المادة ٣١٠ إجراءات .

(٣) حكم « وضعه والتوقيع عليه وإصداره » « بطلانه » . نقض « أسباب
الظعن » ما يقبل منها » .

ورقة الحكم هى السند الوحيد الذى يشهد بوجوده . العبرة فى
الحكم بنسخته الأصلية .

صدور الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه رغم عدم
إبداعه بملف الدعوى حتى صدور الحكم الاستثنائى . أثره ؟

١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيبا من محكمة آخر درجة فقررت النيابة العامة الطعن فيه بطريق النقض من قبل فصول مواعيد المعارضة - إلا ان الطعن مقبول شكلا لان الحكم المطعون فيه صدر في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية والمعارضة فيه غير جائزة ولا يغير من ذلك أن الدعوى الصادر فيها ذلك الحكم مقيدة برقم مخالفة ذلك بأن العبرة في قبول الطعن - على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض - هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا وليست بالوصف الذي تقضى به المحكمة، ولما كان الشأن في هذه الدعوى أنها أقيمت على المطعون ضده بوصف الجنيحة لان عقوبة الفرامة المقررة لكل من الجريمتين المسندتين اليه وفقا لنص المادة ١٧ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه وللعدالة بالقانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨٠ يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه ، ومن ثم يكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

٢ - لما كان القانون وعلى ما استقر عليه قضاء محكمة النقض وطبقا لنص المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها في مدة الثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة وكان الشارع قد أوجب في المادة ٣١٠ من ذات القانون أن يشتمل الحكم على الاسباب التي بنى عليها والا كان باطلا .

٣ - من المقرر ان ورقة الحكم هي السند الوحيد الذي يشهد بوجوده على الوجه الذي صدر به وبناء على الاسباب التي أقيم عليها ، وكانت العبرة في الحكم هي بنسخته الاصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوى الشأن ، وكان الحكم الابتدائي لم يودع بأسبابه حتى صدور الحكم المطعون فيه وقد اقتصر الحكم المطعون فيه على تأييد ذلك الحكم - الذي لم يكن قد أودع ملف

الدعوى - أخذا بأسبابه ، فإنه يكون قد أيد حكما باطلا وأخذ بأسباب لوجود لها قانونا مما يوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أولا : بصفته مستغلا لمحل صناعي وتجاري لم يقدم الرخصة الى موظف الادارة عند طلبها . ثانيا : لم يقدم ما يثبت سداد رسم التفتيش السنوي على الرخصة وطلبت عقابة بالمواد ١٤ ، ١٧ ، ١٨ / ١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل . ومحكمة جنح . . . قضت حضورا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسة جنهات عن كل تهمة والغلق . استأنفت النيابة العامة . ومحكمة الايتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غايبا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف والايقاف .

فطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

من حيث انه وان كان الحكم المطعون فيه قد صدر غايبا من محكمة آخر درجة فقررت النيابة العامة الطعن فيه بطريق النقض من قبل فسوات مواعيد المعارضة - الا أن الطعن مقبول شكلا لان الحكم المطعون فيه صدر في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية والمعارضة فيه غير جائزة ولا يغير من ذلك أن الدعوى الصادر فيها ذلك الحكم مقيدة برقم مخالفة ذلك بأن العبرة في قبول الطعن - على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض - هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا وليست بالوصف الذي تقضى به المحكمة،

ولما كان الشأن في هذه الدعوى أنها أقيمت على المطعون ضده بوصف
الجنحة لأن عقوبة الغرامة المقررة لكل من الجريمتين المسندتين إليه وفقا
لنص المادة ١٧ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه والعمدة
بالقانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨٠ يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه ، ومن ثم
يكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث ان مما تعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه صدر مشوبا
بالبطلان ذلك بأنه أيد الحكم المستأنف معتقدا أسبابه رغم ان ذلك الحكم لم
يودع ملف الدعوى حين صدور الحكم المطعون فيه .

وحيث انه يبين من الاوراق أن الحكم الابتدائي صدر في ٢٥ من
فبراير سنة ١٩٨٤ قاضيا بتغريم المطعون ضده خمسة جنيهات عن كل تهمة
والغلق فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم ونظرت الدعوى استئنافيا في جلسة
٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٤ وفيها صدر الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم
الابتدائي لاسبابه ، دون اضافة أسباب أخرى ، ولما كان ذلك وكان الثابت
من الشهادة السلية المرفقة بأسباب الطعن والصادرة من قلم كتاب نيابة
..... الكلية بناء على طلب النيابة العامة أنه لحين تحريرها في ٣ من
ديسمبر سنة ١٩٨٤ - بعد صدور الحكم المطعون فيه - لم
يكن الحكم الابتدائي قد تم ايداعه قلم الكتاب ، ولما
كان القانون وعلى ما استقر عليه قضاء محكمة النقض وطبقا لنص
المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب وضع الاحكام الجنائية
وتوقيعها في مدة الثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة وكان الشارع
قد أوجب في المادة ٣١٠ من ذات القانون أن يشتمل الحكم على الاسباب
التي بنى عليها والا كان باطلا ، وكان المقرر أن ورقة الحكم هي السند الوحيد
الذي يشهد بوجوده على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم
عليها ، وكانت العبرة في الحكم هي بنسخته الاصلية التي يحرمها الكاتب
ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخسند

الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من قوى الشان ، وكان الحكم الابتدائي لم يودع بأسبابه حتى صدور الحكم المطعون فيه وقد اقتصر الحكم المطعون فيه على تأييد ذلك الحكم - الذي لم يكن قد أودع ملف الدعوى - **أخطأ** بأسبابه ، فانه يكون قد أيد حكما باطلا وأخذ بأسباب لوجود لها قانونا مما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث وجه الطعن الاخر .

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد عبد المنعم البنا ومحمد الساعى
نائبى رئيس المحكمة والضاوى يوسف وعادل عبد الحميد .

(١٧٧)

الطعن رقم ٢٠٩٩ لسنة ٥٥ القضائية

(١) ايجار اماكن . اجراءات « اجراءات المحكمة » . دفاع « الاخلال بحق
الدفاع . ما يوفره » . دعوى جنائية « نظرها والحكم فيها » . نقض « حالات
الطعن . الخطأ فى القانون » .

عدم جواز معاقبة المتهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الاحالة
او طلب التكليف بالحضور - المادة ٣٠٧ اجراءات جنائية .

ادانة الطاعن عن واقعة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار لم
ترفع بها الدعوى الجنائية عليه . خطأ فى القانون .

(٢) قانون « القانون الاصلح » . نقض « اسباب الطعن . ما يقبل منها » .
ايجار اماكن .

صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يعد ارتكاب الفعل وقبل صدور
حكم بات فى جريمة تقاضى مقدم ايجار . يتحقق به معنى القانون الاصلح
من القانون القديم . اساس ذلك ؟

(٣) حكم « بيانات حكم الادانة » .
وجوب اشتغال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة .
المادة ٣١٠ اجراءات .

١- لما كان من المقرر طبقا لنص المادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات
الجنائية انه لا تجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التى وردت فى أمر الاحالة أو
طلب التكليف بالحضور ، وكان لا يجوز للمحكمة أن تغير فى الاتهام

بأن تسند الى المتهم افعالا غير التي رفعت بها الدعوى عليه . ولما كان الثابت من الاوراق أن واقعة تقاضى الطاعن من ٠٠٠٠٠٠٠٠ مبلغ ٢٥٠٠ جنيه خارج نطاق عقد الايجار لم ترفع بها الدعوى الجنائية على الطاعن فان الحكم المطعون فيه اذ دانه بها يكون قد خالف القانون وأخل بحق الطاعن في الدفاع بما يطلبه .

٢ - لما كان الاصل المقرر في القانون على مقتضى الفقرة الاولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو ان يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها الا أن الفقرة الثانية من تلك المادة تنص على انه « ومنع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم نهائيا قانون اصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره » ولئن كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - السارى المفعول اعتبارا من ١٩٧٧/٩/٩ وقد حدثت الواقعة في ظله - ينص في المادة ٢٦ على أن « لا يجوز للمؤجر مالكا أو مستأجرا بالذات أو بالواسطة اقتضاء أى مبالغ أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار زيادة على التأمين والاجرة المنصوص عليها فى العقد . كما لا يجوز بأى صورة من الصور للمؤجر أن يتقاضى أى مقدم ايجار » . وتنص المادة ٧٧ من ذات القانون على انه « يعاقب كل من يخالف حكم المادة ٢٦ من هذا القانون سواء كان مؤجرا أو مستأجرا أو وسيطا بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة تعادل مثلى المبلغ الذى تقاضاه بالمخالفة لاحكام هذه المادة ويعفى من العقوبة كل من المستأجر والوسيط اذا أبلغ أو يادر بالاعتراف بالجريمة وفى جميع الاحوال يجب الحكم على المخالف بأن يرد الى صاحب الشأن ما تقاضاه على خلاف أحكام المادة المشار اليها » الا انه لما كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن تعديل بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد صدر بتاريخ ٢٧ يوليو سنة ١٩٨١ - قبل صدور الحكم المطعون فيه - ونصت المادة السادسة منه على انه يجوز لمالك المبنى المنشأ اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتقاضى من المستأجر مقدما ايجار لا يجاوز اجرة

سنتين ذلك بالشروط التي حددتها ، ثم نصت تلك المادة على انه « لا يسرى حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على مقدم الايجار الذي يتقاضاه المالك وفقا لاحكام هذه المادة » ومفاد ذلك أن تقاضى المالك مقدم ايجار لا يجاوز أجرة سنتين وفقا لاحكام المادة السادسة من القانون آنف الذكر هو فعل مباح يخرج عن دائرة المسؤولية الجنائية ومن ثم فإن القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بما نص عليه فى المادة السادسة يتحقق به معنى القانون الاصلح فى حالة انطباقها على المبني موضوع التأجير .

٣ - ان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت على كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها والا كان الحكم قاصرا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : تقاضى المبالغ النقدية من المجنى عليهم على النحو المين بالاوراق وذلك خارج نطاق عقد الايجار على سبيل مقدم ايجار وطلبت معاقبته بالمادتين ٢/٢٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومحكمة أمن الدولة الجزئية قضت حضوريا ببراءة المتهم من التهمة المستندة اليه - فأستأنفت النيابة العامة ومحكمة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع وباجماع الراء بالغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وبتقرينة مبلغ واحد وثلاثين ألف جنيه والزامه برد المبالغ المينة بمنطوق الحكم الى المجنى عليهم المينة اسمائهم به .

قطعن الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم

بطريق النقض الخ .

وحيث ان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان النيابة العامة استلقت الى الطاعن انه في خلال عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ بدائرة قسم ٠٠٠٠٠ ، تقاضى المبالغ النقدية المينة بالاوراق من كل من ٠٠٠٠٠ ٢٥٠٠٠ جنيه و ٠٠٠٠٠ ٣٠٠٠ جنيه و ٠٠٠ ٤٠٠٠ جنيه و ٠٠٠٠ ٢٥٠٠ جنيه خارج نطاق عقيد الايجار وعلى سبل المقدم ، وطلبت عقابه بالمادتين ٢٦/٢ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، واذ قضت محكمة أمن الدولة الجزئية براءة الطاعن فقد استأنفت النيابة العامة ، ومحكمة تاني درجة قضت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وباجماع الراء بالغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وبغرامة ٣١٠٠٠ جنيه والزامه برد مبلغ ٢٥٠٠٠ ل ٠٠٠٠٠٠٠ و ٣٠٠٠ جنيه ل ٠٠٠ و ٥٠٠٠ جنيه ل ٠٠٠٠ و ٢٥٠٠ جنيه ل ٠٠٠ و ٢٥٠٠ جنيه ل ٠٠٠٠٠٠ . وبين من الاطلاع على هذا الحكم - وهو الحكم المطعون فيه - أنه أشار في ديباجته الى ان التهمة الموجهة الى الطاعن هي التهمة التي اسندتها النيابة العامة اليه والمشار اليها أنفا والتي جرت محاكمة الطاعن عنها كما دارت مرافعة الدفاع حولها امام درجتي التقاضي . بيد ان الحكم المطعون فيه دان الطاعن عنها وعن تهمة أخرى وهي تقاضيه مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه من ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ خارج نطاق عقيد الايجار - لما كان ذلك ، وكان من المقرر طبقا لنص المادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية انه لا تجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت في أمر الاحالة أو

طلب التكليف بالحضور ، وكان لا يجوز للمحكمة أن تغير في الاتهام بأن تسند الى المتهم افعالا غير التي رفعت بها الدعوى عليه . ولما كان الثابت من الاوراق ان واقعة تقاضى الطاعن من ٠٠٠٠٠٠٠٠ مبلغ ٢٥٠٠ جنيه خارج نطاق عقد الايجار لم ترفع بها الدعوى الجنائية على الطاعن فن الحكم المطعون فيه اذ دانه بها يكون قد خالف القانون وأخل بحق الطاعن في الدفاع بما يطله ، هذا الى انه وان كان الاصل المقرر في القانون على مقتضى الفقرة الاولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ألا أن الفقرة الثانية من تلك المادة تنص على انه « ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم نهائيا قانون اصلاح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره » ولئن كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - السارى المفصول اعتبارا من ١٩٧٧/٩/٩ وقد حدثت الواقعة في ظله - ينص في المادة ٢٦ على أن « لا يجوز للمؤجر مالكا أو مستأجرا بالذات أو بالواسطة اقتضاء أى مبالغ أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار زيادة على التأمين والاجرة المنصوص عليها في العقد . كما لا يجوز بأى صورة من الصور للمؤجر أن يتقاضى أى مقدم ايجار » . وتنص المادة ٧٧ من ذات القانون على انه « يعاقب كل من يخالف حكم المادة ٢٦ من هذا القانون سواء كان مؤجرا أو مستأجرا أو وسيطا بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة تعادل مثلى المبلغ الذى تقاضاه بالمخالفة لاحكام هذه المادة ويعفى من العقوبة كل من المستأجر والوسيط اذا أبلغ أو بادر بالاعتراف بالجريمة وفى جميع الاحوال يجب الحكم على المخالف بأن يرد الى صاحب الشأن ما تقاضاه على خلاف أحكام المادة المنسار اليها » الا انه لما كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن تعديل بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد صدر بتاريخ ٢٧ يوليو سنة ١٩٨١ - قبل صدور الحكم المطعون فيه - ونصت المادة السادسة منه على انه يجوز لمالك المبنى المنشأ اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتقاضى من المستأجر مقدما ايجار لا يجاوز أجسرة

ستين ذلك بالشروط التي حددتها ، ثم نصت تلك المادة على انه « لا يسرى حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على مقدم الايجار الذي يتقاضاه المالك وفقا لأحكام هذه المادة » ، ومفاد ذلك أن تقاضى المالك مقدم ايجار لا يجاوز أجره سنتين وفقا لاحكام المادة السادسة من القانون آنف الذكر هو فعل مباح يخرج عن دائرة المسؤولية الجنائية ومن ثم فان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بما نص عليه في المادة السادسة يتحقق به معنى القانون الاصلح في حالة انطباقها على المبنى موضوع التأجير ، لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت على كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها والا كان الحكم قاصرا ، واذ كان يبين من الرجوع الى كل من الحكمين الابتدائي والاستئنافي - المطمعون فيه - أنه خلا من بيان العناصر اللازمة لتطبيق حكم المادة السادسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على البناء موضوع الواقعة فانه يكون فوق خطئه في تطبيق القانون ، مشوبا بالقصور الذي يعجز هذه المحكمة - محكمة النقض - عن مراقبة صحة تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقض الحكم المطمعون فيه والاعادة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

السيد المستشار/ صلاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد عبد المنعم البنا ، مسعد الساعى نائبى رئيس المحكمة ،
الصاوى يوسف وعادل عبد الحميد .

(١٧٨)

الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٥٧ القضائية

(١) تفتيش « اذن التفتيش » اصداره « نيابة عامة » نقض « اسباب
الطعن » مالا يقبل منها « مواد مخدرة »
العبارة فى اختصاص من يملك اصدار اذن التفتيش انما تكون
بالواقع .

ماهية اختصاص المكتب الفنى للنائب العام ؟ المادة الاولى من قرار
النائب العام رقم ١٥ لسنة ١٩٦٨ .
اصدار احد اعضاء المكتب الفنى للنائب العام اذنا بالتفتيش دون ندب
النائب العام له فى ذلك . باطل . اثر ذلك ؟

(٢) نقض « الطعن للمرة الثانية » « نظره والحكم فيه » .
نقض الحكم للمرة الثانية . اثره : وجوب الفصل فى موضوع
الدعوى .

١- لما كان من المقرر أن العبارة فى اختصاص من يملك اصدار
اذن التفتيش انما تكون بالواقع ، واذا كانت المادة الاولى من قرار
النائب العام الصادر بتاريخ ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٨ برقم ١٥
والخاص بانشاء المكتب الفنى الملحق بمكتب النائب العام قد حددت
الاختصاصات المنوطة برئيس وأعضاء ذلك المكتب وذلك بقولها : « ينشأ
بمكتب النائب العام مكتب فنى يختص بدراسة ومتابعة وعرض
المسائل القضائية والفنية التى تعال اليه من » وكان مقتضى ذلك أن
قرار انشاء المكتب الفنى المذكور لم يمنع أى من رئيسه وأعضائه

سلطة القيام بأي إجراء من إجراءات التحقيق في نطاق أي مكان من انحاء الجمهورية ، ومن ثم فإن الاذن بالتفتيش الذي اصدره أحد أعضاء المكتب الفني للشار إليه دون أن يندب لذلك خصيصا من صاحب الحق في ذلك وهو النائب العام يكون قد وقع باطلا لصدوره من غير مختص باصداره ، وبطلان تبعاً لذلك التفتيش الذي يجري بناء عليه فلا يصح للمحاكم الاعتماد عليه وإلا على شهادة من أجروه ولا على ما يثبتونه في محضرهم أثناء هذا التفتيش من أقوال واعترافات مقول بحصولها أمامهم من المتهمين لأن مثل هذه الشهادة تتضمن في الواقع أخباراً منهم عن أمر مخالف للقانون إلا يصح الاستناد إليه ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه خالف هذا النظر وعول على النتيجة التي أسفر عنها تنفيذ اذن التفتيش سالف الذكر من ضبط مخدر بالسيارة التي كان يقودها الطاعن فإنه يكون معيباً بها يوجب نقضه

٢ - لما كان الطعن مقدماً لثاني مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع اعمالاً لنص المادة ٤٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

الوقائع

اتهمت النياية العامة الطاعن بأنه حاز وآخر يقصد الاتجار جوهراً مخدراً « حشيش » في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وأحالته الى محكمة جنابات لمحاكمته طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧/أ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبتد رقم ٥٧ من الجدول الملحق بمحاكمته بالسجن لمدة ثلاث سنوات وغرامة ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة والسيارة المضبوطة باعتبار أنه نقل جوهراً مخدراً بغیر قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

قطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض (قيد بجدول محكمة النقض برقم ٠٠٠ لسنة ٥٢ قضائية) وهذه المحكمة قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية الى محكمة جنابات ٠٠٠٠٠ لتفصل فيها من جديد مشكئة من قضاة آخرين .

ومحكمة الاعادة بهيئة أخرى قضت حضوريا بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وغرامة ثلاثة آلاف جنيه ومصادره الجوهر المخدر والسيارة المضبوطة .

قطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية
٠٠٠ الخ .

الحكمة

حيث ان ما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دافعه بجريئة نقل جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه تساءل في قضائه على ما ترفب على الاذن الصادر بالضبط والتفتيش من رئيس نيابة بالمكتب الفني للنائب العام على الرغم من بطلانه لصدوره ممن لا يملكه قانونا لعدم وجود طلب كتابي ممن اختصه القانون بإصداره وهو النائب العام ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الحاضر مع الطاعن دفع بطلان الاذن بالتفتيش لصدوره من رئيس نيابة بالمكتب الفني للنائب العام وهو غير مختص بإصداره ، كما يبين من المفردات المضمومة أن الاذن بالضبط والتفتيش صدر من الأستاذ ٠٠٠٠٠ رئيس النيابة بالمكتب الفني للنائب العام دون أن يشر فيه الى نفيه الاصداره من النائب العام وقد خلت الأوراق مما يفيد صدور هذا التنب . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العبرة في اختصاص من يملك اصصدار

اذن التفتيش انما تكون بالواقع ، واذ كانت المادة الاولى من قرار النائب العام الصادر بتاريخ ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٨ برقم ١٥ وانخاص بانشاء المكتب الفنى الملحق بمكتب النائب العام قد حددت الاختصاصات المنوطة برئيس وأعضاء ذلك المكتب وذلك بقولها: « ينشأ بمكتب النائب العام مكتب فنى يختص بدراسة ومتابعة وعرض المسائل القضائية والفنية التى تحال اليه من » وكان مقتضى ذلك أن قرار انشاء المكتب الفنى المذكور لم يمنح أى من رئيسه وأعضائه سلطة القيام بأى اجراء من اجراءات التحقيق فى نطاق أى مكان من أنحاء الجمهورية ، ومن ثم فإن الاذن بالتفتيش الذى اصدره أحد أعضاء المكتب الفنى المشار اليه دون أن يندب لذلك خصيصا من صاحب الحق فى ذلك وهو النائب العام يكون قد وقع باطلا لصدوره من غير مختص باصداره ، ويبطل تبعا لذلك التفتيش الذى يجرى بناء عليه فلا يصح للمحاكم الاعتماد عليه ولا على شهادة من أجروه ولا على ما يثبتونه فى محضرهم أثناء هذا التفتيش من أقوال واعترافات مقبول بحصولها أمامهم من المتهمين لأن مثل هذه الشهادة تتضمن فى الواقع أخبارا منهم عن أمر مخالف للقانون إلا يصح الاستناد اليه ، لما كان ذلك . وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه خالف هذا النظر وعول على النتيجة التى أسفر عنها تنفيذ اذن التفتيش سالف الذكر من ضبط مخدر بالسيارة التى كان يقودها الطاعن فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه . لما كان ذلك . وكان الطعن مقدما لثانى مرة فانه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع اعمالا لنص المادة ٤٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

السيد المستشار/ صلاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين/ محمد عبد المنعم البنا : مسعد الساعى نائبى رئيس المحكمة ،
الصاوى يوسف وأحمد عبد الرحمن .

(١٧٩)

الطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٥٧ القضائية

- (١) نقض « أسباب الطعن » عدم تقديمها .
التقرير بالطعن بالنقض فى الميعاد . دون تقديم الاسباب . اثره :
عدم قبول الطعن شكلا . أساس ذلك ؟
- (٢) رشوة . جريمة « أركانها » . موظفون عموميون . حكم « تسببه .
تسبب غير معيب » .
جريمة الرشوة . قيامها : يكفى فيه أن يكون للموظف نصيب من
الاختصاص يسمح بتنفيذ الغرض منها .
مثال لتسبب سائق لاثبات توافر الاختصاص بما يسمح بتنفيذ
الغرض من الرشوة .
- (٣) عقوبة « تقديرها » (العقوبة المبررة) . ارتباط . رشوة . تهوين .
استيلاء . تزوير « تزوير المحررات الرسمية » . نقض « أسباب الطعن » .
ما لا يقبل منها » .
ادانة الطاعن بجرائم الرشوة والاخلال عمدا بنظام توزيع سلعة
متعلقة بقوت الشعب وتسهيل الاستيلاء على مال للدولة المرتبطة بجريمتى
التزوير فى محررات رسمية واستعمالها وتوقيعه عليه عقوبة الجريمة الاولى
باعتبارها الجريمة الاشد . اثارة الطاعن عدم توافر جريمة الاخلال عمدا
بنظام توزيع سلعة متعلقة بقوت الشعب . لا جدوى منه .
- (٤) نقض « الطعن بالنقض » . مالا يجوز للطعن فيه من الاحكام » .
للنيابة العامة - فيما يختص بالدعوى الجنائية - الطعن بالنقض
فى الحكم الصادر من محكمة الجنايات فى غيبة المتهم بجناية . أساس
ذلك ؟

(٥) غرامة « تقديرها » • ظروف مختلفة • تقض « أسباب الطعن » • ما لا يقبل منها •

المادة ١٧ من قانون العقوبات تجيز ابدال العقوبات المقيدة للحرية فحسب • فى مواد الجنايات بعقوبات مقيدة للحرية أخف •

(٦) عقوبة « العقوبة التكميلية » « تطبيقها » • تعويض •

العقوبة الاصلية المقررة للجريمة الاشد • تجب العقوبات الاصلية المقررة لما عداها من جرائم دون العقوبات التكميلية • علة ذلك ؟

(٧) عقوبة « تطبيقها » • فاعل اصل • اشتراك • رشوة •

الغرامة المنصوص عليها فى المادة ١١٨ عقوبات • طبيعتها ؟ وجوب القضاء بها على كل من ساهم فى الجريمة فاعلا أو شريكا وبالتضامن عند تعدد الجناة •

(٨) تقض « أسباب الطعن » • ما يقبل منها • ظروف مشددة • عقوبة « تطبيقها » •

اغفال القضاء بعقوبة الغرامة والرد والعزل بالنسبة لبعض المحكوم عليهم رغم اعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات • خطأ فى القانون • يوجب تصحيحه • عملا بالمادة ١/٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ •

١ - لما كان الطاعنين الثانى والثالث • • • و • • •
وان قررا بالطعن فى الميعاد الا انها لم يقدمتا أسبابا للطعنهما ، ولما كان التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وان تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حددته القانون هو شرط لقبوله ، وان التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يعنى عنه ، فان الطعن المقدم من كلا الطاعنين المذكورين يكون غير مقبول شكلا •

٢ - لا يشترط فى جريمة الرشوة أن يكون الموظف هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفى لتوافر الاختصاص

في هذه الجريمة أن يكون للموظف نصيب يسمح له بتنفيذ الغرض منها ولما كان الثابت مما أوردته المحكمة أن الطاعن - وهو رئيس قسم الاحتياجات وقائب رئيس مكتب تموين منية النصر - قام بتعيين المتهم الثاني - وهو مفتش تموين - مشرفا على توزيع حصة الدقيق صوريا ، وادرج بدفتر الاخطارات وسجل الزيارات وبوقات صرف الدقيق - على خلاف الحقيقة قيام المتهمين الثاني والثالث بتوزيعها على جمهور المستهلكين ، فإذا لما اتفق المتهمون عليه من التصرف في الحصة بتسليمها للستهم الرابع لقاء رثوة قدرها ٤٢٠ جنيتها ، فإن الحكم يكون قد أثبت ما يتوافر به الاختصاص الذي يسمح للطاعن بتنفيذ الغرض من الرشوة .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه - وقد دان الطاعن بجرائم الرشوة والاخلال عمدا بنظام توزيع سلعة متعلقة بقوت الشعب واحتياجاته وتسهيل الاستيلاء على مال للدولة بغير حق المرتبطة بجريمتي التزوير في محررات رسمية واستعمالها - قد أوقع عليه عقوبة الجريمة الأولى باعتبارها الجريمة الأشد عملا بالمادة ٣٣ من قانون العقوبات فإنه لا يجلس الطاعن ما يثبته في صدد جريمة الاخلال عمدا بنظام توزيع سلعة متعلقة بقوت الشعب واحتياجاته .

٤ - ان المادة ٣٣ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، قد اجازت للنياية العامة فيما يختص بالدعوى الجنائية الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة انجنايات في غيبة المتهم بجناية .

٥ - ان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن بالإضافة الى عقوبة الغرامة التي يجب الحكم بها ، لما هو مقرر من أن تلك المادة إنما تجيز تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها في مواد الجنائيات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها اذا اقتضت الأحوال رأفة القضاة .

٦ - الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يستد هذا الجب إلى العقوبات التكميلية التي تحمل في طياتها فكرة رد الشيء إلى أصله أو التعويض المدني للخزاة أو إذا كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس والتي هي في واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد .

٧ - ان الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون العقوبات هي من الغرامات النسبية التي اشارت اليها المادة ٤٤ من هذا القانون ، وان كان الشارع قد ربط لها حداً أدنى لا يقل عن خمسمائه جنيه ، يقضى بها على كل من يساهم في الجريمة - فاعلاً كان أو شريكاً - فاذا تعدد الجناة كانوا جميعاً متضامنين في الالتزام بها .

٨ - ان الحكم المطعون فيه اذ اغفل القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات بالنسبة للمطعون ضده الرابع ، كما أعمل حكم المادة ٣٢ من ذات القانون ولم يوقع على المطعون ضدهم الثلاثة الأول عقوبة العزل من وظائفهم ، فضلاً عن أنه لم يقض بتغريمهم والمطعون ضده الرابع متضامنين مبلغ ٨٤١٥٠٠ جنيه وبالزامهم برد مثل هذا المبلغ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه تصحيحه وفقاً للقانون ما دام تصحيح الخطأ لا يقتضى التعرض لموضوع الدعوى وذلك عملاً بالمادة ١/٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

انتهت النيابة العامة كلا من ١ - ٢٠٠ - ٠٠٠ .
٣ - ٠٠٠ - ٤٠٠ - ٠٠٠ : بأنهم : المتهمون الثلاثة الأول:
بصفتهم موظفين عموميين « الأول وكيل مكتب تمويل منية النصر
والثاني مفتش تمويل بها والثالث وكيل فرع الجمعية التعاونية
الاستهلاكية بالدراكة » مركز منية النصر « ١٠ - طلب المتهم الأول لنفسه
وللمتهمين الثاني والثالث جعلاً على سبيل الرشوة وأخذوا مبلغ أربعمائة
وعشرين جنيهاً من المتهم الرابع للاخلال بواجبات وظيفتهم مقابل تسليمه
خمس وخمسين شيكارة دقيق فاخر زنة ٦٨ كيلو جرام من الكمية المقرر
صرفها لجمهور المستهلكين طبقاً لنظام معين ٢٠ - اخلو عمداً بتوزيع
سلعة الدقيق الفاخر وكانوا مسئولين ومعهود اليهم بتوزيعها وفقاً
لنظام معين حالة كونها متعلقة بقوت الشعب ٣٠ - سهلوا للمتهم الرابع
الاستيلاء بغير حق على مبلغ ٨٤١٥٠٠ ثمانية وأربعين جنيهاً
وخمسمائة مليم قيمة ما تدعيه الدولة لكمية خمسة وخمسين شيكارة
دقيق فاخر زنة ٦٨ كيلو جرام وقد ارتبطت هذه الجريمة بجريمتي تزوير
في محررات رسمية واستعمالها ارتباطاً لا يقبل التجزئة هما اثنان في الزمان
والمكان سالف الذكر ١ - ارتكبوا أثناء تأديتهم لوظيفتهم تزويراً في
محررات رسمية هي دفتر الاخطارات وسجل الزيارات وبونات صرف
حصص الدقيق الفاخر لفرع الجمعية التعاونية الاستهلاكية بالدراكة بأن
اتفقوا فيما بينهم على جعل واقعة مزورة في صهورة واقعة صحيحة مع
علمهم بتزويرها بأن اثبت الثاني على خلاف الحقيقة اشرافه على توزيع
مائة وثمانية شيكارة دقيق فاخر ووقع على الدفتر سالف الذكر بما يفيد
صحة ذلك واصطنع الثالث بونات صرف لكمية خمسة وخمسين شيكارة
دقيق فاخر زنة ٦٨ كيلو جرام على غرار البونات الصحيحة وشفع البونات
ببصمة خاتم الجمعية التعاونية الاستهلاكية بالدراكة بحال تحريرها
المختصين بوظيفتهم ١٠٠ - استعمالوا المحررات المزورة سالف الذكر بأن

قدموها للمختصين للمحاسبة على أساسها مع علمهم بتزويرها - المتهم الرابع (١) اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهمين الثلاثة الأول في ارتكاب الجنايتين الموضحتين بالتهمتين الثانية والثالثة المسندة اليهم وذلك بأن اتفق مع المتهم الأول على شراء كمية الدقيق الفاخر وقدرها خمسة وخمسين شيكارة زنة ٦٨ كيلو جرام وساعدهم على ذلك بأن استلم الكمية سالفة الذكر ودفع ثمنها ٢٠ - أعطى المتهمين الثلاثة الأول بصفتهم سالفة الذكر أربعمئة وعشرين جنيها على سبيل الرشوة للاخلال بواجبات وظيفتهم مقابل حصوله على كمية خمسة وخمسين شيكارة دقيق فاخر من الكمية المقرر صرفها لجمهور المستهلكين بنظام معين واحالتهم الى محكمة أمن الدولة العليا لمحاكمتهم طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا للأول والثاني والثالث وغايبا للرابع عملا بالمواد ٤٠ / ٢ ، ٣ ، ٤١ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٧ مكررا ، ١١٠ ؛ ١١١ / ١ ، ١١٣ / ٢ ، ١١٦ / ١ ، ٢ ، ١١٨ ، ١١٨ مكررا ؛ ١١٩ / ب ، ١١٩ مكررا (أ) ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ من قانون العقوبات والمادة ٩٢ فقرة (ج) مكررا من القانون رقم ١٠٩ سنة ١٩٧٥ مع اعمال المادتين ٣٣ ، ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل منهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغريم كل من المتهمين الثلاثة الأول ألفي جنيه وبمصادرة مبلغ الرشوة المضبوطة .

فطن المحكوم عليهم الثلاثة الأول في هذا الحكم بطريق النقض كما طعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

من حيث أن الطاعنين الثاني والثالث . . . و . . . وان قررا بالظن في الميطاد إلا أنها لم يقدمتا أسبابا لظنهما ، ولما كان التقرير بالظن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وان تقديم

الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وان التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه فان الطعن المقدم من كلا الطاعنين المذكورين يكون غير مقبول شكلا .

وحيث أن الطعن المقدم من الطاعن الأول
قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجرائم الرشوة والاختلال عمدا بنظام توزيع سلعة متعلقة بقوت الشعب واحتياجاته وتسهيل الاستيلاء على مال للدولة بغير حق المراقبة بجريمتي التزوير في محررات رسمية واستعمالها قد شابه قصور في التسبب وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم لم يستظهر اختصاص الطاعن بالعمل الذي طلب الرشوة لإدائه واغفل ما اثاره الدفاع من عدم اختصاصه بهذا العمل ، هذا الى أن السلعة موضوع الجريمة الثانية ليست متعلقة بقوت الشعب واحتياجاته .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : انه قد ورد لفرع الجمعية التعاونية الاستهلاكية بالدراكة حصتان من الدقيق الفاخر والذي يوزع استرشادا بالبطاقات التموينية وبمختار أحد مفتشي التموين وعضو بالمجلس المحلي بالناحية . وقد وردت الحصاة الأولى وقدرها ثلاثة وخمسون جوالا بتاريخ والحصاة الثانية وقدرها خمسة وخمسون جوالا وردت يوم وتحدد لبيعها يوم وقد تم الاتفاق بين المتهمين على التصرف في الحصاة الثانية وقدرها خمسة وخمسون جوالا للمتهم الرابع مقابل رشوة قدرها ٤٢٠ جنيه . وقد تسلم المتهم الثالث تلك الحصاة وقام بتوصيلها لمحل المتهم الرابع لقاء هذا المبلغ ، وثقاذا لذلك عين المتهم الأول - الطاعن - بصفته رئيس قسم الاحتياجات ونائب رئيس مكتب

تموين منية النصر المتهم الثانى مشرف على توزيع تلك الكمية صوريا وقد ادرج بدفتر الاخطارات وسجل الزيارات وبونات صرف حصة الدقيق على خلاف الحقيقة انهما قاما (المتهم الثانى والثالث) بتوزيعها على جمهور المستهلكين حال كون الدقيق من السلع المتعلقة بقوت الشعب واحتياجاته » . ودلل الحكم على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة السائغة وهى شهادة المفتش بمكتب تموين منية النصر و . . . رئيس قسم الرقابة التموينية بمراقبة تموين منية النصر و . . . مفتش التموين بذات المراقبة ، واعتراف المتهمين الثانى والثالث بتحقيقات النيابة العامة ، وما ثبت من الاطلاع على دفتر الاخطارات وسجل تفتيش الزيارات للجمعية سالفة الذكر . لما كان ذلك ، وكان لا يشترط فى جريمة الرشوة أن يكون الموظف هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفى لتوافر الاختصاص فى هذه الجريمة أن يكون للموظف نصيب يسمح له بتنفيذ الغرض منها ولما كان الثابت مما أورده الحكم أن الطاعن - وهو رئيس قسم الاحتياجات ونائب رئيس مكتب تموين منية النصر - قام بتعيين المتهم الثانى - وهو مفتش تموين - مشرفا على توزيع حصة الدقيق صوريا ، وادرج بدفتر الاخطارات وسجل الزيارات وبونات صرف الدقيق - على خلاف الحقيقة قيام المتهمين الثانى والثالث بتوزيعها على جمهور المستهلكين ، فإذا لما اتفق المتهمون عليه من التصرف فى الحصصة بتسليمها للمتهم الرابع لقاء رشوة قدرها ٤٢٠ جنيها ، فإن الحكم يكون قد أثبت ما يتوافق به الاختصاص الذى يسمح للطاعن بتنفيذ الغرض من الرشوة وما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - وقد دان الطاعن بجرائم الرشوة والاخلال عمدا بنظام توزيع سلعة متعلقة بقوت الشعب واحتياجاته وتسهيل الاستيلاء على مال للدولة بغير حق المرتبطة بجريمتى التزوير فى محررات رسمية واستعمالها - قد أوقع عليه عقوبة الجريمة الأولى باعتبارها الجريمة الأشد عملا بالمنادة ٣٢ من قانون العقوبات فاته

لا يجدى الطاعن ما يثيره في صدد جريمة الاخلال عمدا بنظام توزيع سلعة متعلقة بقوت الشعب واحتياجاته . لما كان ما تقدم ، فان الطعن المقدم من المحكوم عليه يكون - برمته - على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث ان المادة ٣٣ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، قد اجازت للنياية العامة فيما يختص بالدعوى الجنائية الطعن بطريق النقض في احكام الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية ، ومن ثم فان الطعن المقدم من النياية العامة يكون جائزا بالنسبة للمطعون ضده الرابع . .

وحيث ان الطعن المقدم من النياية العامة قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث ان مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه - وقد دان المطعون ضدهم بجرائم الرشوة والاخلال عمدا بنظام توزيع سلعة متعلقة بقوت الشعب واحتياجاته وتسهيل الاستيلاء على مال للدولة بغير حق المرتبطة بجريمتي التزوير في محررات رسمية واستعمالها - أغفل القضاء بتغريم المطعون ضده الرابع ضعف الغرامة المقررة بالمادة ١٠٣ من قانون العقوبات ولم يقض بعزل المطعون ضدهم الثلاثة الاول من وظائفهم أعمالا للمادة ١١٨ من ذات القانون كما لم يقض بالزامهم والمطعون ضده الرابع متضامنين بسرد مبلغ ٨٤١٥٠٠ جنيها وبتغريمهم مثل هذا المبلغ .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى بما توافر به العناصر القانونية لجرائم الرشوة والاخلال عمدا بنظام توزيع سلعة متعلقة بقوت الشعب واحتياجاته وتسهيل الاستيلاء بغير حق على مال الدولة المرتبطة بجريمتي التزوير في محررات رسمية واستعمالها ، التي دان المطعون ضدهم بها وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة سائغة ، انتهى الى عقابهم طبقا للمواد ٤٠/٢ ، ٣ ، ٤١ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٧ مكررا ، ١١٠

١١١/١١٣، ١/١١٦، ٢، ١١٨، ٢، ١١٩، ب/١١٩، ١١٩، مكررا
 ٢١١، ٢١٣، ٢١٤ من قانون العقوبات والمادة ٩٢/ج مكررا من القانون رقم
 ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ ثم أوقع عليهم عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات لكل منهم
 وقضى بتغريم كل من المظنون ضدهم الثلاثة الأول الفى جنيه وبمصادرة مبلغ
 الرشوة المضبوط ، وذلك بالتطبيق للمادتين ١٧ ، ٣٢ من قانون العقوبات .
 لما كان ذلك ، وكانت عقوبة الرأى طبقا لما تنص عليه المادة ١٠٧
 مكررا من قانون العقوبات هي المقررة للمرتشى ، وهي - فى الدعوى
 المطروحة طبقا للمادة ١٠٤ من قانون العقوبات - الاشغال الشاقة المؤبدة
 وضعف الغرامة المذكورة فى المادة ١٠٣ من ذات القانون ، واذ كان
 مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة
 الاشغال المؤبدة بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن بالإضافة الى
 عقوبة الغرامة التى يجب الحكم بها ، لما هو مقرر من ان تلك المادة
 إنما تجيز تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها فى مواد الجنايات
 بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها اذا اقتضت الأحوال رأفة القضاة .
 لما كان ذلك ، وكانت المادة ١١٨ من قانون العقوبات قد أوجبت -
 الى جانب الحكم بالعقوبات المقررة للجرائم المذكورة فى المواد ١١٢ ،
 ١١٣/١، ٢، ٤، ١١٣ مكررا / ١، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٦ مكررا،
 ١١٧/١ - عزل الجانى من وظيفته أو زوال صفته كما أوجبت الحكم عليه فى
 الجرائم المذكورة فى المواد ١١٢، ١١٣/١، ٢، ٤، ١١٣ مكررا / ١،
 ١١٤، ١١٥ بالرد وبغرامة مساوية لقيمة ما اختلسه أو استولى عليه
 أو حصله أو طلبه من مال أو منفعة على ألا تقل عن خمسمائة جنيه ، وكان
 الاصل ان العقوبة الاصلية المقررة لاشد الجرائم المرتبطة ببعضها
 ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الاصلية المقررة لماعدائها من
 جرائم دون ان يستد هذا الجب الى العقوبات التكميلية التى تحمل فى
 طياتها فكرة رد الشيء الى أصله أو التعويض المدنى للخزاة أو اذا كانت
 ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس والتى هى فى واقع أمرها
 عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيفها معها تكن

العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد . هذا إلى أن الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون العقوبات هي من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من هذا القانون ، وإن كان الشارع قد ربط لها حدا أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه ، يقضى بها على كل من يساهم في الجريمة - قاعلا كان أو شريكا - فاذا تعدد الجناة كانوا جميعا متضامنين في الالتزام بها . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أنفل القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات بالنسبة للمطعون ضده الرابع ، كما أعمل حكم المادة ٣٣ من ذات القانون ولم يوقع على المطعون ضدهم الثلاثة الأول عقوبة المنزل من وظائفهم ، فضلا عن أنه لم يقض بتغريمهم والمطعون ضده الرابع متضامنين مبلغ ٨٤١٥٠٠ جنيها وبالزامهم برد مثل هذا المبلغ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه تصحيحه وفقا للقانون مادام تصحيح الخطأ لا يقتضي التعرض لموضوع الدعوى وذلك عملا بالمادة ١/٣٩ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ حسن عثمان عمار نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين/ محمود البارودي نائب رئيس المحكمة ، محمد
أحمد حسن نائب رئيس المحكمة ، محمد علي منصور ورضوان عبد العليم .

(١٨٠)

الطعن رقم ٥٥٣٣ لسنة ٥٤ القضائية

(١) تموين . خبز . جريمة « أركانها » .

جريمة صنع الخبز أقل من الوزن المقرر قانونا تتم بمجرد انتاجه
ناقصا . مناط التأثيم فيها يكمن أساسا في مخالفة أمر الشارع بالتزام
أوزان معينة في انتاج الخبز .

(٢) خبز . تموين . جريمة .

العبرة في تحديد وزن الرغيف تكون بعد دخوله الثنار وصيرورته
معدا للبيع وليس وقت كونه عجينا .

(٣) قانون « تطبيقه » . عقوبة « تطبيقها » . مسئولية جنائية . جريمة
« أركانها » . تموين . خبز . نقض « حالات الطعن » . الخطأ في تطبيق
القانون « الحكم في الطعن » . سلطة محكمة النقض .

لا جريمة ولا عقوبة الا بنص .

عدم وجود نص يحدد وزن الرغيف قبل خبزه . اثره ؟

لمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها اذا ما اتبني على مخالفة
للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .
مثال :

١ - لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن جريمة انتاج خبز
يقل وزنه عن المقرر - المنصوص عليها في القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل
بقرار وزير التموين رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠ - تتم قانونا بمجرد انتاجه كذلك
على اعتبار ان التأثيم في هذه الجريمة يكمن أساسا في مخالفة أمر الشارع
بالتزام اوزان معينة في انتاج الخبز تحقيقا لاعتبارات ارتأها .

٢ - لما كان القانون في تحديده وزن الرغبة إنما عني الرغبة الذي دخل النار وأصبح معدا للبيع إلا الرغبة وقت أن يكون عجينا .

٣ - من المقرر أنه - لاصحوبة إلا بنص يعرف الفعل المعاقب عليه ويبين العقوبة الموضوعة له . لما كان ذلك ، وكانت لا توجد نصوص تحدد وزن الرغبة قبل خبزه فإن الفعل المسند الى الطاعن بحالته لا يكون جريمة وإذا انتهى الحكم المطعون فيه الى اداتهما عنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ويكون لمحكمة النقض طبقا لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ان تنقض الحكم من تلقاء نفسها اذا تبين لها مما هو ثابت فيه انه مبني على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والحكم ببراءة الطاعنين من التهمة المسندة اليهما .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : انتجا خبزا بلديا أقل من الوزن المقرر قانونا ، وطلبت عقابهما بالمواد ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٨ من القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل ، ١ ، ٢ من القرار رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٧٥ ، ١ ، ٥٨٢٥٧ ، ٥٦ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة جنح . . . قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين سنة مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ والمصادرة مع شهر ملخص الحكم لمدة سنة والغلق لمدة ستة أشهر . عارضا وقضى في معارضتهما بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأجيل الحكم المعارض فيه . استأقها ومحكمة . . . بهيئة استئنافية - قضت حذوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأجيل الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ . . . المحامي عن الأستاذ . . . المحامي نيابة عن عليهما في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث ان مما ينهض الطاعنان على الحكم المطعون فيه انه اذ داتهما بجريمة انتاج خبز بلدى ناقص الوزن فقد شابه القصور فى التسيب ذلك بأن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة وظروفها بيانا كلفيا وفق ما تتطلبه المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية مما يعيه بما يستوجب نقضه .

وحيث ان النيابة العامة اتهمت الطاعنين بأنهما انتجا خبزا بلديا أقل من الوزن المقرر قانونا وطلبت عقابهما بالمواد ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٨ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل والمادتين ١ ، ٢ من القرار رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٧٥ والمواد ١ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة أول درجة قضت بحبس كل منهما سنة مع الشغل وتأيد هذا الحكم استنافيا . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى المسندة الى الطاعنين بأنه « لدى قيام الملازم أول بحملة تموينية توجه لمخبز بلدى بناحية وباجراء عمل جشنى على الصجين الموجود على طاولات الخشب الموجود بداخل المخبز تبين ان هناك عجزا فى الوزن واتناء ذلك فر الخراط هاربا من داخل الفرن واذ طلب من الفران القيام بعملية الخبز لانتاج الخبز الا انه امتنع عن ذلك ، لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان جريمة انتاج خبز يقل وزنه عن المقرر - المنصوص عليها فى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بقرار وزير التموين رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٠ - تتم قانونا بمجرد انتاجه كذلك على اعتبار ان التأيم فى هذه الجريمة يكمن اساسا فى مخالفة أمر الشارح بالتزام اوزان معينة فى انتاج الخبز تحقيقا لاعتبارات ارتأها ، كما أن القانون فى تحديده وزن الرغيف انما عني الرغيف الذى دخل النار وأصبح ممدا لليسح لا الرغيف وقت ان يكون عجينا ،

وكان من المقرر انه - لا عقوبة الا بنص يعرف الفعل المصائب عليه ويبين العقوبة الموضوعة له . لما كان ذلك ، وكانت لا توجد نصوص تحدد وزن الرغبة قبل خبزه فان الفعل المسند الى الطاعن بحالته لا يكون جريمة واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى اداتهما عنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ويكون لمحكمة النقض طبقاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ان تقض الحكم من تلقاء نفسها اذا تبين لها مما هو ثابت فيه انه مبني على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والحكم ببراءة الطاعنين من التهمة المسندة اليهما .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة ، ناجى اسحق ، فتحي خليفة وسرى صيام .

(١٨١)

الطعن رقم ١٤٦٥ لسنة ٥٧ القضائية

(١) محكمة أمن الدولة طوارئ «اختصاصها» . قانون «تفسيرها» . ارتباط . سرقة . اكراه . سلاح . نقض « اسباب الطعن » . مالا يقبل منها . حكم « تسببيه » . تسبب غير معيب » .

النص فى المادة الاولى من امر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ باحالة جرائم القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الى محاكم أمن الدولة الجزئية طوارئ لا يعنى اختصاص تلك المحاكم بهذه الجرائم دون غيرها . اساس ذلك ؟

قواعد التفسير الصحيح تستوجب بحكم اللزوم العقلى أن تتبع الجريمة ذات العقوبة الاخف الجريمة ذات العقوبة الاشد المرتبطة بها فى التحقيق والاحالة والمحاكمة . مؤدى ذلك ؟

(٢) طعن « المصلحة فى الطعن » . نقض « الصلحة والمصلحة فيه » . المصلحة اساس الدعوى او الطعن فاذا انعدمت فلا تقبل الدعوى او الطعن اعتبارا بان ايها فى هذه الحالة يكون مسالة نظرية بحثة لا يؤبه لها . مثال :

١ - لما كانت جريمة احراز خنجر بغير ترخيص المسندة الى الطاعن المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر ، بعد تعديله بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ، معاقبا عليها بعقوبة الجنحة ، وتشترك فى الاختصاص بنظرها مع القضاء المأم صاحب الولاية العامة ، محاكم أمن الدولة الجزئية المنصوص عليها فى قانون الطوارئ ، وذلك عملا بنص البند (ثالثا)

من المادة الأولى من أمر رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٨١ والمادة السابعة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ، المعدل، في حين أن جريمة الشروع في السرقة باكراه المسندة الى الطاعن كذلك معاقب عليها بعقوبة الجنائية، وهي ليست من الجرائم التي تختص محاكم أمن الدولة العليا المشكلة وفق قانون الطوارئ، بنظرها، فإن قاله علة اختصاص محكمة الجنايات بها الارتباطها بجريمة حيازة السلاح الأبيض بدون ترخيص، لا تتفق والتفسير الصحيح للمادة الثانية من أمر رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٨١ والتي يجرى نصها بأنه « إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبط بعضها ببعض لغرض واحد، وكانت إحدى تلك الجرائم داخلية في اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة العامة تقديم الدعوى برمتها الى محاكم أمن الدولة « طوارئ » وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات، ذلك بأن قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب بحكم اللزوم العقلي أن تتبع الجريمة ذات العقوبة الأخف الجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة بها، في التحقيق والاحالة والمحاكمة، وتدور في ظلها، بموجب الأثر القانوني للارتباط، اعتبارا بأن عقوبة الجريمة الأشد هي الواجبة التطبيق على الجريمتين وفقا لنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

٢ - من المبادئ العامة المتفق عليها، من أن المصلحة أساس الدعوى أو الطعن فإن انضمت فلا تقبل الدعوى أو الطعن، اعتبارا بأن الدعوى أو الطعن في هذه الحالة يكون مسألة نظرية بحتة لا يؤبه لها، وكان لا مصلحة للطاعن في أن يحاكم أمام محكمة أمن الدولة المشكلة وفقا لقانون الطوارئ، لأن في ذلك أساءة الى مركزه الذي لا يصح أن يضار بالطعن المرفوع منه وحده عملا بنص المادة ٤٣ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، إذ ان مصلحته تستوجب في صورة

الدعوى الماثلة ، أن يحاكم أمام المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة في ظل كافة الجرائم والدعوى - إلا ما استثنى بنص خاص - لأن الشارع قد أحاط هذه المحاكم بضمانات متمثلة في تشكيلها من عناصر قضائية صرف ومن متعدد درجاتها ، ومن الحق في الطعن في أحكامها بطرق الطعن كافة ومنها طريق الطعن بالنقض - متى توافرت شروط ذلك - وهي ضمانات لا تتوافر في محاكم أمن الدولة المشكلة وفقا لقانون الطوارئ ، ومن ثم فانه لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم .

الوقائع

اتهمت النياية العامة الطاعن بأنه : أولا : شرع في هرة النقود والأشياء الأخرى المينة قدرا ووصفا وقيمة بالتحقيقات المملوكة لـ وكان ذلك بطريق الاكراه الواقع عليه والذي ترك أثره جروح به بأن طعنه بآلة حادة « خنجر » قاصدا من ذلك الفرار بالمسروقات وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو مطاردته وضبطه والجريمة متلبسا بها على النحو المبين بالتحقيقات ثانيا : احرز بغيا ترخيص سلاحا أبيض « خنجر » . واحالته الى محكمة جنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٣١٤ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٢٥ مكررا ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند رقم ١١ من الجدول رقم واحد الملحق بالقانون الأخير مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ومصادرة السلاح عما أسند اليه .

فطعن المعكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

حيث ان الطعن ينشأ على الحكم المطعون فيه ، أنه اذ دانه بجريمتي الشروع في سرقة بالاكراه واحراز سلاح ايض غير ترخيص ، قد شبه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه صدر من محكمة جنائيات عادية حالة أن الاختصاص بنظر الدعوى ينمقد لمحاكمة أمن الدولة العليا المشكلة وفق قانون الطوارئ ، وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية قبل الطعن بوصف أنه في يوم ١٩ من مارس سنة ١٩٨٦ : أولاً - شرع في سرقة النقود والأشياء الأخرى المبينة قدرا ووصفا وقيمة بالتحقيقات والملوكة لـ ، وكان ذلك بطريق الاكراه الواقع عليه والذي ترك أثر جروح به ، بأن طعنه بألة حادة (خنجر) فشل بذلك مقاومته للافلات بالمسروقات ، ونخاب أثر الجريمة لسبب الا دخل الارادة فيه هو ملاحقة المجنى عليه والعمامة له وضبط الجريمة في حالة تلبس .

ثانيا : أحرز غير ترخيص سلاحا ايض (خنجر) . لما كان ذلك ، وكانت جريمة احراز خنجر غير ترخيص المسندة الى الطاعن المنصوص عليها في القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر ، بعد تعديله بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ، معاقبا عليها بعقوبة الجنحة ، وتشترك في الاختصاص بنظرها مع القضاء العام صاحب الولاية العامة ، محاكم أمن الدولة الجزئية المنصوص عليها في قانون الطوارئ ، وذلك عملا بنص البند (ثالثا) من المادة الأولى من أمر رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٨١ والمادة السابعة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ المعدل ، في حين أن جريمة الشروع في السرقة باكراه المسندة الى الطاعن كذلك معاقب عليها بعقوبة الجنائية ، وهي ليست من الجرائم التي تختص محاكم أمن الدولة العليا المشكلة وفق قانون الطوارئ بنظرها ، فإن قاله عدم اختصاص محكمة الجنائيات بها الارتباطها بجريمة حيازة

السلاح الأبيض بدون ترخيص ، لا تتفق والتفسير الصحيح للمادة الثانية من أمر رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٨١ والتي يجرى نصها بأنه « اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبط بعضها ببعض لغرض واحد » وكانت إحدى تلك الجرائم داخلة في اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة العامة تقديم الدعوى برمتها الى محاكم أمن الدولة « طوارئ » وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، ذلك بأن قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب بحكم اللزوم العقلي أن تتبع الجريمة ذات العقوبة الأخف الجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة بها ، على التحقيق والاحالة والمحاكمة ، وتدور في فلكها ، بموجب الأثر القانوني للارتباط ، اعتباراً بأن عقوبة الجريمة الأشد هي الواجبة التطبيق على الجريمتين وفقاً لنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وإذا كانت جريمة الشروع في السرقة آتفة الذكر تختص بنظرها محكمة الجنايات وحدها ، وهي المحكمة الأعلى درجة من محكمة أمن الدولة الجزئية التي تشترك مع القضاء العام الأصل في الاختصاص بنظر جريمة احراز السلاح الأبيض بدون ترخيص المسندة الى الطاعن ، فانه يتعين أن تتبع الجريمة الأخيرة الأولى في التحقيق والاحالة والاختصاص بالمحاكمة ، وهو ما يوجبه نص المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ من احالة الجرائم التي تختص بها محاكم من درجات مختلفة الى المحكمة الأعلى درجة ، وهي قاعدة واجبة الاتباع في المحاكمات الجنائية ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فان النعي عليه في هذا الشأن يكون بعيداً عن صحة الصواب ، هذا فضلاً عن أنه من المبادئ العامة المتفق عليها ، من أن المصلحة أساس الدعوى أو الطعن فان انطلعت فلا تقبل الدعوى أو الطعن ، اعتباراً بأن الدعوى أو الطعن في هذه الحالة يكون مسألة نظرية بحتة لا يؤبه لها ، وكان لا مصلحة للطاعن في أن يحاكم أمام محكمة أمن الدولة المشكلة وفقاً لقانون الطوارئ ، لأن في ذلك اساءة الى مركزه

الذى لا يصح أن يضار بالطعن المرفوع منه وحده عملا بنص المادة ٤٣ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، اذ ان مصلحته تستوجب في صورة الدعوى الماثلة ، أن يحاكم أمام المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة في نظر كافة الجرائم والدعاوى - الا ما استثنى بنص خاص - لأن الشارع قد أحاط هذه المحاكم بضماعات متمثلة في تشكيلها من عناصر قضائية صرف ومن تعتمد درجاتها ، ومن الحق في الطعن في أحكامها بطرق الطعن كافة ومنها طريق الطعن بالنقض - متى توافرت شروط ذلك - وهي ضمانات لا تتوافر في محاكم أمن الدولة المشكلة وفقا لقانون الطوارئ ، ومن ثم فانه لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم .

على السياق الذي أورده في طعنه - وما دام لم ينع على الحكم قضاءه بالادانة . لما كان ذلك ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا

رقضية موضوعا .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/ محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة ، سري صيام ، على الصادق عثمان وابراهيم عبد المطلب .

(١٨٢)

الطعن رقم ٣٢٨٢ لسنة ٥٧ القضائية

- (١) دعوى جنائية « انقضاؤها بمضى المدة » . تقادم . نصب .
الدعوى الجنائية فى مواد الجنح تسقط بثلاث سنوات من تاريخ وقوع الجريمة .
بدء سقوط الدعوى الجنائية من يوم وقوع الجريمة ولو جهل المجرى عليه ذلك .
- (٢) نصب . دعوى جنائية « انقضاؤها بمضى المدة » . تقادم . اجراءات « اجراءات المحاكمة » .
جريمة النصب جريمة وقتية تقع وتنتهى بمجرد وقوع فعل الاستيلاء .
أساس ذلك ؟
- (٣) دفع « الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » ما يوفره . اجراءات « اجراءات المحاكمة » . حكم « تسببه » .
تسبب معيب .
الدفع بسقوط الدعوى الجنائية . جوهرى . يستوجب التمهين .
تأييد الحكم الابتدائى الذى لم يرد على الدفع خطأ .

١ - من المقرر أن الدعوى الجنائية فى مواد الجنح تسقط بثلاث سنوات من تاريخ وقوع الجريمة ولم تقع الجريمة موضوع الدعوى الراهنة الا من تاريخ الحكم بإعلان عقد الشركة فى ١٩٨٢/١٢/٥ اذ حينئذ اكتملت أركان الجريمة ووضعت نية المتهم فى الاستيلاء على المبلغ . لما كان ذلك ، وكانت القاعدة العامة فى انقضاء الدعوى

الجنائية بمعنى المدة هي أن مدتها تبدأ من تاريخ وقوع الجريمة دون أن يؤثر في ذلك الجهل المجهنى عليه بوقوعها .

- ٢ - جريمة النصب وقتية تقع وتنتهي بمجرد وقوع فعل الاستيلاء ولذا يجب أن يكون جريان مدة انقضاء الدعوى فيها من ذلك الوقت .
- ٣ - إذا دفع لدى محكمة الموضوع بأن جريمة النصب قد وقعت في تاريخ معين وأن الدعوى الجنائية قد سقطت وجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التي تقتضيها ، وكانت محكمة أولى وثاني درجة لم تجرأ بهما تحقيقاً في هذا الشأن حتى يتبين لها وجه الحقيقة بل عولت في ذلك على الحكم القاضي بإطلاق عقد الشركة واعتبرت تاريخ صدوره - ١٢/٥/١٩٨٢ - هو تاريخ وقوع الجريمة في حين أن تكوين الشركة بين الطاعن والمضى بالحقوق المدنية وتوقيع عقدها وتسليم الطاعن نصيب الأخير في رأسمال الشركة كان قبل تاريخ صدور الحكم المشار إليه حسبما حصله الحكم الابتدائي في مدوّاته ، وهو التاريخ الذي بنى الطاعن دفعه بانقضاء الدعوى الجنائية على أساسه ، فإن الحكم المطعون فيه وقد اعتنق أسباب الحكم الابتدائي يكون فضلاً عن قصوره قد أخل بحق الطاعن في الدفاع .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح ضد الطاعن بوصف أنه : ارتكب جريمة نصب على النحو المبين بالأوراق وطلب عقابه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملاً بمادة الاتهام .

أولاً : برفض الطلب المبدى من المتهم بسقوط الدعوى الجنائية .

ثانياً : برفض الطلب المبدى بسقوط الدعوى المدنية . ثالثاً : بحبس المتهم ستين مع الشغل وكفالة ٥٠٠ جنيه لوقف التنفيذ والزامه بأن يسوّى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ١٠١ جنيه تعويض مؤقت . استأنف .

ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت حضورها
بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس
المتهم ستة أشهر مع الشغل .

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا
الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

وحيث ان مما يناه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه
بجريمة النصب قد شابه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون،
ذلك بأنه رد على دفعه باقتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بما لا يصلح
اذ اعتبر تاريخ الحكم الصادر بطلان عقد الشركة التي كونها هو والمدعى
بالحقوق المدنية تاريخ وقوع الجريمة في حين أن تاريخ عقد الشركة هو
المعول عليه في هذا الخصوص ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم الابتدائي الذي اعتنق أسبابه الحكم
المطعون فيه أورد في مدوناته أن الطاعن دفع بسقوط الدعوى الجنائية
بمضى المدة ورد على ذلك بقوله : « وحيث انه بالاطلاع على الأوراق ترى
المحكمة رفض الدفع المبني من دفاع المتهم بسقوط الدعوى الجنائية ،
اذ أنه من المقرر أن الدعوى الجنائية في مواد الجرح تسقط بثلاث
سنوات من تاريخ وقوع الجريمة ولم تقع الجريمة موضوع الدعوى
الراهنه إلا من تاريخ الحكم بطلان عقد الشركة في ١٩٨٢/١٢/٥ اذ
حينئذ اكتملت أركان الجريمة ووضحت نية المتهم في الاستيلاء على
المبلغ » . لما كان ذلك ، وكانت القاعدة العامة في اقتضاء الدعوى
الجنائية بمضى المدة هي أن مدتها تبدأ من تاريخ وقوع الجريمة دون أن
يؤثر في ذلك جهل المجنى عليه بوقوعها ، وليست جريمة
النصب مستثناء من هذه القاعدة . وكانت هذه الجريمة

جريمة وقتية تقع وتنتهى بمجرد وقوع فعل الاستيلاء .
ولذا يجب أن يكون جريان مدة انقضاء الدعوى فيها من ذلك الوقت .
فإذا دفع لدى محكمة الموضوع بأن جريمة النصب قد وقعت
فى تاريخ معين وأن الدعوى الجنائية قد سقطت وجب عليها أن تحقق
هذا الدفع ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التى تقتضيها ، وكانت
محكمتى أول وثانى درجة لم تجرأ بهما تحقيقا فى هذا الشأن حتى يتبين
لها وجه الحقيقة بل عولت فى ذلك على الحكم القاضى بإبطال عقد
الشركة واعتبرت تاريخ صدوره - ١٩٨٢/١٢/٥ - هو تاريخ وقوع
الجريمة فى حين أن تكوين الشركة بين الطاعن والمدعى بالحقوق المدنية
وتوقيع عقدها وتسليم الطاعن نصيب الأخير فى رأسمال الشركة كان قبل
تاريخ صدور الحكم المشار اليه حسبما حصله الحكم الابتدائى فى
مدوناته ، وهو التاريخ الذى بنى الطاعن دفعه بانقضاء الدعوى الجنائية
على أساسه ، فإن الحكم المطعون فيه وقد اعتنق أسباب الحكم
الابتدائى يكون فضلا عن قصوره قد أخل بحق الطاعن فى الدفاع .
بما يبطله ويستوجب نقضه والإعادة بغير حاجة لبحث سائر أوجه الطعن ،
مع الزام المدعى بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين/ عوض جادو نائب رئيس المحكمة ، عبد الوهاب
الخياط ، صلاح عطيه وعبد اللطيف أبو النيل .

(١٨٣)

الطعن رقم ٥١٩٤ لسنة ٥٦ القضائية

(١) نيابة عامة • أمر حفظ • أمر بالالوجه • دفع « الدفع بعدم جواز
نظر الدعوى لسبق صدور أمر بالالوجه » •

أمر الحفظ الصادر من النيابة العامة • اجراء ادارى • لها أن تعدل
عنه في أى وقت • عدم جواز التظلم منه من التجنى عليه أو المدعى بالحقوق
المدنية •

— الفرق بين أمر الحفظ وبين الأمر بعدم وجود وجه ؟

— الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية • جواز الطعن فيه
من المدعى بالحقوق المدنية •

(٢) سب وقذف • دعوى جنائية « تحريكها » « قيود تحريكها » • موظفون
عموميون • مسئولية مدنية • حكم « تسببيه • تسبب غير مهيب » • نقض
« اسباب الطعن : ما لا يقبل منها »

تحقق قيد رفع الدعوى الجنائية المنصوص عليه في المادة ٦٣
اجراءات • اذا كانت الجناية أو الجنحة قد وقعت من الموظف أثناء تادية
وظيفته أو بسببها فحسب •

— توافر صفة الموظف العام في التهم وتحقق القذف والسب أثناء
تاديبه لوظيفته أو بسببها تستقل بالفصل فيه محكمة الموضوع • مادام
استدلالتها سليما مستندا الى ما له أصل صحيح في الاوراق •

(٣) اثبات « بوجه عام » « شهود » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع » • ما لا
يوفره • « نقض » اسباب الطعن • ما لا يقبل منها • سب وقذف •
سكوت الدفاع عن طلب سماع الشهود • مفاده ؟ •

١ - من المقرر أن الأمر الصادر من النياية العامة بالحفظ هو إجراء ادارى صدر عنها بوصفها السلطة الادارية التى تهين على جمع الاستدلالات عملا بالمادة ٦١ من قانون الاجراءات الجنائية وما بعدها وهو على هذه الصورة لا يقيد بها ويجوز الحلول عنه فى أى وقت بالنظر الى طبيعته الادارية البحتة . ولا يقبل قللما أو استثناء من جانب المجنى عليه والمدعى بالحق المدنى وكل ما لهما هو الالتجاء الى طريق الادعاء للياشر فى مواد الجرح والمخالفات دون غيرها - اذا توافرت له شروطه وفرق بين هذا الأمر الادارى وبين الأمر القضائى بأن لا وجه الإقامة الدعوى الصادر من النياية بوصفها إحدى سلطات التحقيق بعد أن تجرى تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائى بناء على انتداب منها على ما تقضى به المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية فهو وحده الذى يمنع من رفع الدعوى ولهذا أجاز للمدعى بالحق المدنى الطعن فيه أمام غرفة المشورة .

٢ - من المقرر أن القيد الوارد على رفع الدعوى الجنائية طبقا لنص المادتين ٦٣/٣ ، ٢٣٢/٣ من قانون الاجراءات الجنائية انما يتحقق اذا كانت الجناية أو الجنحة قد وقعت من الموظف العام أو من فى حكمه أثناء تأديته وظيفته أو بسببها بحيث انه اذا لم يتوافر لحد هذين الطرفين لم يعد ثمة محل للتقيد بذلك القيد ، وإن الفصل فى ذلك من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بغير معقب مادام استدلالها عليها مستندا الى أصل صحيح فى الأوراق . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن أورد أن الطاعن يعمل ضابط شرطة بالقاهرة وقد توجه مع صديق له الى مقر المدعى بالحق المدنى بدائرة مركز لوجود خلاف بين الأخيرين بشأن حيازة أرض زراعية ثم اعتدى على المدعى بالحق المدنى بالسب ثم عرض الحكم للتقنين الأخيرين المبدئين من الطاعن وطرحتهما بقوله « » وما هو منسوب الى المتهم لا شبهة فى

انه لم يقع منه أثناء تأديته لوظيفته ولا يمكن أن يتصور أن موظفا عاما ينسب اليه ارتكاب جريمة قذف أو سب في حق آخر في مدينة أخرى تبعد عن مكان عمله بمسافة كبيرة ثم يقال بعد ذلك ان هذا الاتهام لو صح فانما وقع من ذلك الموظف بسبب تأدية وظيفته وهو ما يخلص منه جميعه الى أن الدفع الثاني سالف الذكر في غير محله أيضا من الواقع أو القانون ويتعين من ثم رفضه وهو ما تقضي به المحكمة - ولذا تأسباب رفض هذا الدفع فان المحكمة ترفض الدفع الثالث للمتهم بعدم قبول الدعوى لرفعها دون اذن رئيس النيابة بالمخالفة لنص المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية » . لما كان ذلك « وكان ما أورده الحكم فيسأ تقدم صحيحا في القانون فان النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

٣ - لما كان الثابت من الاطلاع على المفردات المنضمة ان الطاعن طلب من محكمة أول درجة في مذكرة دفاعه المقدمة بجلسة أصليا الحكم بعدم قبول الدعوى واحتياطيا سماع أقوال شهود الواقعة إلا انه مثل بجلسة أمام محكمة ثاني درجة وطلب سماع شاهد في فاستدعته المحكمة وسأله بتلك الجلسة ، ولم يمد الطاعن الى طلب سماع شهود الواقعة في جلسات المرافعة التالية فانه يعتبر متنازلا عن هذا الطلب لسكوته عن التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية ، وليس له أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها ولا تلتزم هي باجرائه ، ومن ثم فان النعى على الحكم بدعوى الأخلال بحق الدفاع يكون ولا محل له .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح . . . ضد الطاعن بوصف أنه وجه إليه عبارات السب والنسب والقذف المينة بالمحضر رقم وبعرضة الدعوى . وطلب عقابه بالمواد ١٧١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ من قانون العقوبات . والزامه بأن يدفع له مبلغ مائة ألف جنيه على سبيل التعويض . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا أولا : في الدعوى الجنائية : ١ - برفض اللجوء الثلاثة المبداء من المتهم بعدم قبولها وبقيولها . ٢ - ببراءة المتهم من تهمة القذف المنسوب إليه . ٣ - بمعاقبته عن جريمة السب بغرامة مقدارها مائة جنيه . ثانيا : في الدعوى المدنية بإحالتها إلى المحكمة المختصة . استأنف المحكوم عليه ومحكمة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم عشرين جنيها عما أسند إليه . وتأيده فيما عدا ذلك .

فطن الأستاذ المعطى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة السب قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب واختلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه دفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لأسباب حاصلها : أولا : سبق صدور أمر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية في الشكوى رقم إداري وهي ذات الواقعة محل الدعوى وأن أمر الحفظ الصادر منها بعد سبق إصدارها أمرا بضبط واتخاذ المتهمين - هو في حقيقته أمر

بالاوجه لاقامة الدعوى الجنائية مانع من اقامة الدعوى المباشرة ، فانيساء
 أن الجريمة المستندة اليه وهو موظف عام - وقت منه اتساء تأديته
 لوظيفته وبسببها اذ صدرت منه عبارات السبب اعتمادا على ملطة وظيفته
 مما يمنع من اقامة الدعوى المباشرة عليه عملا بنص المادة ٢٣٢ من قانون
 الاجراءات الجنائية . ثالثا : اقامة الدعوى الجنائية ضده ممن لا يملك
 رفعها خلافا لما اشترطته المادة ١٣/٣ من قانون الاجراءات الجنائية
 من رفع الدعوى الجنائية قبل الموظف العام من رئيس نيابة أو من يملوه ،
 غير أن الحكم المطعون فيه رد على تلك الدفوع الثلاثة برد غير سائق .
 هذا فضلا عن أن الطاعن طلب بمذكرة دفاعه المقدمة لمحكمة أول درجة
 بجلسته سماع أقوال شهود الواقعة إلا أن المحكمة أغفلت
 طلبه ، وكل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث انه من المقرر أن الأمر الصادر من النيابة العامة بالحفظ هو
 اجراء ادارى صدر عنها بوصفها السلطة الادارية التى تهيمن على جميع
 الاستدلالات عملا بالمادة ٦١ من قانون الاجراءات الجنائية وما بعدها
 وهو على هذه الصورة لا يقيد بها ويجوز المدول عنه فى أى وقت
 بالنظر الى طبيعته الادارية البحتة . ولا يقبل تطلبا أو استئنافا من
 جانب المجنى عليه والمدعى بالحق المدنى وكل ما لها هو الالتجاء الى
 طريق الادعاء المباشر فى مواد الجرح والمخالفات دون غيرها - اذا
 توافرت له شروطه وفرق بين هذا الأمر الادارى وبين الأمر القضائى
 بأن لا وجه لاقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها إحدى سلطات
 التحقيق بعد أن تجرى تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال
 ضبط القضائى بناء على انتداب منها على ما تنص به المادة ٢٠٩
 من قانون الاجراءات الجنائية فهو وحده الذى يمنع من رفع الدعوى
 ولهذا أجاز للمدعى بالحق المدنى الطعن فيه أمام غرفة المشورة .
 واذ كان يبين من الاطلاع على الشكوى موضوع الطعن المائل - المرفق
 - ان النيابة قد أصدرت أمرا بضبط واحتجاز الشقيق من المتهمين غير
 الطعن ثم أمرت بحفظ الأولاد اداريا قبل تنفيذ أمر الضبط ودون أن

تجرى تحقيقا في الواقعة أو تندب لذلك أحد رجال الضبط القضائي ، فضلا عن أنها لم تدون لأمر الحفظ أسبابا قانونية أو موضوعية فإن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى استادا الى أن ذلك الأمر الإداري بالحفظ لا يحول دون تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر يكون قد أصاب صحيح القانون بما يضحى معه معنى الطاعن في هذا الصدد غير مستديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القيد الوارد على رفع الدعوى الجنائية طبقا لنص المادتين ٣/٦٣ ، ٣/٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية انما يتحقق اذا كانت الجناية أو الجنحة قد وقعت من الموظف العام أو من في حكمه أثناء تأديته وظيفته أو بسببها بحيث انه اذا لم يتوافق أحد هذين الطرفين لم يعد ثمة محل للتقيد بذلك القيد ، وان الفصل في ذلك من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بغير معقب مادام استدلالها سليما مستندا الى أصل صحيح في الأوراق .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن أورد أن الطاعن يعمل ضابط شرطة بالقاهرة وقد توجه مع صديق له الى مقر المدعى بالحق المدني بدائرة مركز لوجود خلاف بين الأخيرين بشأن حيازة أرض زراعية ثم اعتدى على المدعى بالحق المدني بالسب ثم عرض الحكم للدفعين الأخيرين المبدئين من الطاعن وأطرحهما بقوله « ... وما هو منسوب الى المتهم لا شبهة في انه لم يقع منه أثناء تأديته لوظيفته ولا يمكن أن يتصور أن موظفا عاما ينسب اليه ارتكاب جريمة قذف أو سب في حق آخر في مدينة أخرى تبعد عن مكان عمله بمسافة كبيرة ثم يقال بعد ذلك أن هذا الاتهام لو صح فانما وقع من ذلك الموظف بسبب تأدية وظيفته وهو ما يخلص منه جميعه الى أن الدفع الثاني سالف الذكر في غير محله أيضا من الواقع أو القانون ويتعين من ثم رفضه وهو ما تقضى به المحكمة - ولذا

أسباب رفض هذا الدفع فإن المحكمة ترفض الدفع الثالث للمتهم بعدم قبول الدعوى لرقعها دون إذن رئيس النيابة بالمخالفة لنص المادة ٦٣ من

قانون الإجراءات الجنائية » . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم صحيحا في القانون فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، ولئن كان الثابت من الاطلاع على المفردات المنضمة ان الطاعن طلب من محكمة أول درجة قضي مذكرة دفاعه المقلمة بجلسة أصليا الحكم بمسئم قبول الدعوى واحتياطيا سماع أقوال شهود الواقعة إلا انه مثل بجلسة أمام محكمة ثاني درجة وطلب سماع شاهد قضي فاستلعت المحكمة وسألته بتلك الجلسة ، ولم يعد الطاعن الى طلب سماع شهود الواقعة في جلسات المرافعة التالية فانه يعتبر متنازلا عن هذا الطلب لسكوته عن التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية ، وليس له ان ينمى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها ولا تلتزم هي بإجرائه ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع يكون ولا محل له . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة .

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ قيس الراي عطية نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين/ محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة ، عوض
جادو نائب رئيس المحكمة ، عبد الوهاب الخياط وعبد اللطيف أبو النيل .

(١٨٤)

الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٥٧ القضائية

(١) قانون . « تفسيره » (تطبيقه) . اختصاص « اختصاص القضاء
العسكري » .

خضوع ضباط وافراد هيئة الشرطة لقانون الاحكام العسكرية .
متصور على الجرائم النظامية البحتة أساس ذلك ؟

(٢) قانون «تفسيره» « التفويض التشريعي » . قرارات وزارية . لوائح .

صحة القرار الصادر بموجب التفويض التشريعي . رهينة بعدم
وجود تضاد بينه وبين نص القانون المحدد لوضاعه وشروطه .

تطبيق نص القانون . عند التعارض بينه وبين نص وارد في لائحة
أو قرار . واجب . مؤدى ذلك ؟

(٣) قانون « القاؤه » . اختصاص « الاختصاص الولائي » . محاكم

عسكرية . محاكم عادية . نقض « اسباب الطعن » . مالا يقبل منها .
عدم الغاء التشريع الا بتشريع لاحق أعلى منه أو مساو له في مدارج
التشريع الالغاء الصريح والالغاء الضمني للقانون ؟

اختصاص المحاكم العادية بجرائم القانون العام . التي يرتكبها افراد
هيئة الشرطة . أساس ذلك ؟

(٤) محكمة الموضوع « ساطتها في تقدير الدليل » اثبات . « اعتراف » .

اكراه . حكم « تسببيه » . تسبیب غير معيب » . نقض . « اسباب الطعن » .
مالا يقبل منها .

تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الاثبات . حق لمحكمة الموضوع .
صحة اخذ المحكمة باعتراف المتهم في كحقيقات النيابة . ولو عدل

عنه .

(٥) دعوى مدنية « الصقة فيها » . حكم « تسببيه تسبب غير معيب » . نقض « اسباب الطعن » . مالا يقبل منها » .

حق ابنة الميكنى عليه فى المطالبة بالتعويض عما اصابها من ضرر شخصى من جراء وفاة ابيها . بصرف النظر عن حقها فى الميراث .

(٦) ضرب « افضى الى موت » . عقوبة « تطبيقها » . نقض « حالات الطعن . الخطأ فى تطبيق القانون » . محكمة النقض « سلطتها » « الحكم فى الطعن » .

انزال الحكم بالطاعن عقوبة تزيد عن الحد الاقصى المقرر للجريمة . خطأ فى القانون . كون العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون . اثر ذلك : وجوب تصحيح الخطأ والحكم وفقا للقانون .

١ - ان المادة ٩٩ من القانون رقم ١٠٩ سنة ١٩٧١ فى شأن هيئة الشرطة اذ نصت على انه « يخضع الضباط بالنسبة للاعمال المتعلقة بقيادة قوة نظامية لقانون الاحكام العسكرية ، كما يخضع للقانون المذكور أمناء ومساعدو الشرطة وضباط الصف والجنود ورجال الخفر النظاميون فى كل ما يتعلق بخدمتهم » . وتوقع المحاكم العسكرية الجزاءات المقررة فى هذا القانون أو فى قانون الاحكام العسكرية ويحدد وزير الداخلية بقرار منه بعد أخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة جهات وزارة الداخلية التى تتولى الاختصاصات المنصوص عليها فى القانون المذكور للجهات المبينة فيه ، كما يصدر القرارات المنظمة لانشاء السجون العسكرية الخاصة بأعضاء هيئة الشرطة ، . فقد دلت بذلك - وعلى ما بين من وضوح عبارات النص . انها خاصة بالجرائم النظامية فحسب وليس أدل على ذلك من النص على أن توقيع المحاكم العسكرية الجزاءات المقررة فى هذا القانون أو فى قانون الاحكام العسكرية ، والجزاءات المنصوص عليها فى قانون هيئة الشرطة سواء المتعلقة بالضباط أو بغيرهم كلها جزاءات تأديبية بحته حتى جزاء الحبس أو السجن وفقا لقانون الاحكام العسكرية المنصوص عنه فى الفقرة ١١ من المادة ٨ التى

عددت الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على أمناء الشرطة ، والفقرة ١١ من المادة ٩٢ الخاصة بالجزاءات التي يجوز توقيعها على ضباط الصف وجنود الدرجة الاولى ، وكذلك الفقرة ١١ من المادة ٦٩ الخاصة بالجزاءات التي يجوز توقيعها على رجال الخفر النظاميين

٢ - من المقرر ان صحة القرار الصادر بموجب التفويض التشريعي رهينة بعدم وجود تضاد بينه وبين نص القانون المحدد لاوضاعه وشروطه ، وانه عند التعارض بين نصين احدهما وارد في القانون والاخر في لائحته التنفيذية فان النص الاول هو الواجب التطبيق باعتباره أصلا للائحة ، ومن ثم فان ما ورد في قرار وزير الداخلية سالف لذكر - الذي يعد خروجاً عن حدود التفويض المرسوم له في القانون - لا يعتد به ولا يكون له أى أثر على اختصاصات النيابة العامة المنصوص عليها في القانون كاملة ، كما لا يكون له أدنى أثر على اختصاص المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة دون سواها - بالفصل في كافة الجرائم الا ما أستثنى بنص خاص عملاً بالفقرة الاولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ سنة ١٩٧٢ ، ويستوى في ذلك أن تكون الجريمة معاقبة عليها بموجب القانون العام أو بمقتضى قانون خاص .

٣ - من المقرر أن التشريع لا يلغى الا بتشريع لاحق له أعلى منه أو مساو له في مدارج التشريع ينص صراحة على هذا الالغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع ، واذا كان الثابت أن قانوناً لاحقاً لم يصدر استثنى أفراد هيئة الشرطة من اختصاص المحاكم العادية فيما يتعلق بجرائم القانون العام ، فلن القول بعدم اختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى استناداً الى القرار الوزاري سالف الذكر والقرارات المعدلة له ، غير جائز ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتبع هذا النظر فانه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعي عليه بمخالفته غير مديد .

٤ - ان الاعتساف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر

الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ، فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من ان اعترافه نتيجة اكراه يغير معقب عليها ما دامت تقيمه على أسباب سائفة ، ولا يغير من ذلك جدول الطاعن عن اعترافه وانكاره بجلسة المحاكمة الاتهام المسند اليه ، اذ انه من المقرر أنه لا على الحكم أن يأخذ باعتراف المتهم في تحقيقات النيابة لبرائته مما يشوبه من عيب الاكراه واطمئنانا من المحكمة الى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه بعد ذلك ، ومن ثم فان النعي على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل .

٥ - لما كان الحكم قد أثبت أن المدعية بالحقوق المدنية هي ابنة المجنى عليه - على ما يبين من الاطلاع على بطاقتها الشخصية التي أوردها الحكم بمدوناته - وهو مالم يججده الطاعن ، وكان ثبوت الأثر لها أو عدم ثبوته لا يقدح في صفتها كأبنة المجنى عليه ، وكونها قد أصابها ضرر من جراء فقد والدها نتيجة الاعتداء الذي وقع عليه والذي أودى بحياته ، وكانت الدعوى المدنية انما قامت على ما أصابها من ضرر مباشر لا على انتصابها مقام والدها المجنى عليه من أيلولة حقه في الدعوى اليها ، فان منعي الطاعن في هذا الصدد يكون غير صحيح .

٦ - لما كانت عقوبة جريمة الضرب المفضي الى الموت بغير سبق اصرار أو ترصد - كنص الفقرة الاولى من المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات هي الاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وهي عقوبة تزيد عن الحد الأقصى المقرر قانوناً فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه وذلك بمعاقبة الطاعن بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات فضلاً عن التويض المدني والمصاريف المدنية والجنائية وأتماب المحاماة المقتضى بها ، عملاً بالحق المخول

لمحكمة النقض بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ بشأن حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، من نقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يرد هذه الوجهة في أسباب الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ضرب ... عمدا بسطواه فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية ولم يكن يقصد من ذلك قتلًا ولكن الضرب أفضى إلى موته . وأحالته إلى محكمة جنايات ... لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . وأدعت ... مدنيا قبل المتهم بمبلغ مائة وواحد جنيه على ميل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات عما ألتئد إليه والزمته بأن يرفع للمندعية بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على ميل التعويض المؤقت .
فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة الضرب المفضى الى الموت والزمه بالتعويض المدني المؤقت قد شابه القصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الدفاع عن الطاعن اثار دفعا مؤداه عدم اختصاص القضاء المادى ولائيا بالتحقيق مع الطاعن ومحاكمته وان الاختصاص بذلك منقذ للقضاء العسكرى طبقا لاحكام القانون رقم ١٠٩ سنة ١٩٧١ فى شأن هيئة الشرطة باعتبار ان الطاعن جندي من أفراد تلك الهيئة ، الا أن الحكم اطرح هذا الدفع ورد عليه بما لا يصلح ردًا وبالمخالفة لصريح نصوص القانون والقرارات الوزارية المنقذة له .
كما أن الحكم اطرح أيضا دفاع الطاعن بطلان الاعتراف المعزول له لانه وليد

أكره مادي بها لا يسوغه وأخيرا ، فإن الحكم فصل في الدعوى المدنية وقضى بالتعويض للمدعية بالحق المدني رغم الدفع بعدم قبولها لعدم توافق الدليل على صفة المدعية فيها ودون أن يستظهر انحصار الارث فيها استنادا الى الاعلام الشرعي . كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث ان المادة ٩٩ من القانون رقم ١٠٩ سنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة اذ نصت على انه « يخضع الضباط بالنسبة للاعمال المتعلقة بقيادة قوة نظامية لقانون الاحكام العسكرية » ، كما يخضع للقانون المذكور أمناء ومساعدو الشرطة وضباط الصف والجنود ورجال الخفر النظاميون في كل ما يتعلق بخدمتهم . وتوقع المحاكم العسكرية الجزاءات المقررة في هذا القانون أو في قانون الاحكام العسكرية ويحدد وزير الداخلية بقرار منه بعد أخذ رأي المجلس الاعلى للشرطة جهات وزارة الداخلية التي تتولى الاختصاصات المنصوص عليها في القانون المذكور للجهات المينة فيه ، كما يصدر القرارات المنظمة لانشاء السجون العسكرية الخاصة بأعضاء هيئة الشرطة ، . فقد دلت بذلك - وعلى ما بين من وضوح عبارات النص . انها خاصة بالجرائم النظامية فصعب وليس أدل على ذلك من النص على أن توقيع المحاكم العسكرية الجزاءات المقررة في هذا القانون أو في قانون الاحكام العسكرية ، والجزاءات المنصوص عليها في قانون هيئة الشرطة سواء المتعلقة بالضباط أو بغيرهم كلها جزاءات تأديبية يحته حتى جزاء الحبس أو السجن وفقا لقانون الاحكام العسكرية المنصوص عنه في الفقرة ١١ من المادة ٨٥ التي عدت الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على أمناء الشرطة ، والفقرة ١١ من المادة ٩٢ الخاصة بالجزاءات التي يجوز توقيعها على ضباط الصف وجنود الدرجة الأولى ، وكذلك الفقرة ١١ من المادة ٦٩ الخاصة بالجزاءات التي يجوز توقيعها على رجال الخفر النظاميين . ولا يقدح في ذلك ما جاء في المذكرة الايضاحية للمادة ٩٩ من القانون بأنه « . . . وتوقع المحاكم العسكرية متى اتفقت لها الاختصاص للجزاءات المقررة في هذا القانون أو في قانون الاحكام العسكرية فلها اختصاص تأديبي الى ما لها من اختصاص

جناي ٠٠٠ ، ذلك أن الاحالة الى الجزاءات المنصوص عليها في قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ سنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥ سنة ١٩٦٨ بما فيها من جزاءات شبه جنائية انما يشمل فقط تلك الجزاءات المقررة للجرائم النظامية البحتة وليست العقوبات الجنائية بالمعنى الصحيح والمقررة لجرائم القانون العام - وهذا المعنى واضح من صريح عبارات نص المادة ٩٩ من القانون المذكور والتي لا لبس فيها ولا غموض بل وهو ما يؤكد نص المادة الاولى من قانون هيئة الشرطة والذي جاء فيه ان الشرطة هيئة مدنية نظامية بوزارة الداخلية ، وما ورد بالمذكورة الايضاحية لهذه المادة والتي جاء بها « اختصت المادة الاولى من المشروع بتعريف هيئة الشرطة الواردة في المادة ١ من القانون رقم ٦١ سنة ١٩٦٤ من ان الشرطة هيئة مدنية نظامية وبذلك أكدت ان هيئة الشرطة هي هيئة مدنية ، فهي جهاز من الاجهزة المدنية بالدولة وليس جهازا عسكريا ، الا انها تفرق عن غيرها من الاجهزة المدنية في انها ليست مدنية بحتة وانما هي هيئة نظامية يسود تكوينها علاقات تختلف عن العلاقات المدنية البحتة وخاصة واجب الرؤس في طاعة رئيسه وواجب الرئيس في قيادة مرؤسيه والسيطرة على القوة الموضوعية تحت قيادته » . واذن فتى كان ذلك ، وكانت المادة ٩٩ سالفة الذكر قد أتاحت لوزير الداخلية - بعد أخذ رأي المجلس الاعلى للشرطة - تحديد جهات وزارة الداخلية التي تتولى الاختصاصات المنصوص عليها في القانون المذكور كما أناطت به اصدار القرارات المنظمة لانشاء السجون العسكرية الخاصة بأعضاء هيئة الشرطة ، فان هذا التفويض التشريعي ينحصر فيما نصت عليه هذه المادة ولا يجوز لوزير الداخلية أن يتعدى نطاقه بخلق اختصاصات أخرى غير المنصوص عليها في القانون رقم ٩٩٢ سنة ١٩٧٣ بتسريح ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٧ في شأن تنظيم القضاء العسكري ، متضمنا في المادة الاولى منه النص على اختصاص ادارة القضاء العسكري بتنفيذ قانون الاحكام العسكرية بالنسبة لافراد هيئة الشرطة ومن ذلك اجراء التحقيق في جرائم القانون العام في الاحوال المنصوص عليها في المادة المذكورة والتصرف في هذه القضايا ، كما نص في المادة الثالثة على أن

تتولى فروع الادعاء العسكري « النيابة العسكرية » اختصاصات النيابة العسكرية المنصوص عليها بالقانون رقم ٢٥ سنة ١٩٦٦ وكذلك على اختصاص المحكمة العسكرية العليا بنظر الجنايات التي تدخل في اختصاص القضاء العسكري واختصاص المحكمة المركزية بنظر كافة الجنح والمخالفات التي تقع في اختصاصها طبقا للقانون العام ، فانه يكون قد خرج بذلك عن حدود التفويض التشريعي في كل ما نص عليه متعلقا بجرائم القانون العام . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان صحة القرار الصادر بموجب التفويض التشريعي رهينة بعدم وجود تضاد بينه وبين نص القانون المحدد لاوضاعه وشروطه ، وانه عند التعارض بين نصين احدهما وارد في القانون والاخر في لائحته التنفيذية فان النص الاول هو الواجب التطبيق باعتباره أصلا للائحة ، ومن ثم فان ما ورد في قرار وزير الداخلية سالف الذكر - الذي يعد خروجاً عن حدود التفويض المرسوم له في القانون - لا يعتد به ولا يكون له أي أثر على اختصاصات النيابة العامة المنصوص عليها في القانون كاملة ، كما لا يكون له أدنى أثر على اختصاص المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة - دون سواها - بالفصل في كافة الجرائم الا ما استثنى بنص خاص عملاً بالفقرة الاولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ سنة ١٩٧٢ ، ويستوى في ذلك أن تكون الجريمة معاقبا عليها بموجب القانون العام أو بمقتضى قانون خاص ، واذ كان من المقرر ان التشريع لا يلغى الا بتشريع لاحق له أعلى منه أو مساو له في مدارج التشريع ينص صراحة على هذا الالغاء أو يشمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع ، وانا كان الثابت أن قانونا لاحقا لم يصدر استثنى أفراد هيئة الشرطة من اختصاص المحاكم العادية فيما يتعلق بجرائم القانون العام ، فان القول بعدم اختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى استنادا الى القرار الوزاري سالف الذكر والقرارات المعدلة له ، غير جائز . بل لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتبع هذا النظر فانه يكون قد خالف

القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى عليه بمخالفته غير صديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من اعترافه بالتحقيقات ، وما ورد بتحريات الشرطة وتقرير الصفة التشريحية ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع بإعلان اعتراف الطاعن في التحقيقات لأنه وليد اكراه واطرحه في قوله : « وحيث أن المحكمة لا تحول على افكار المتهم الذي أخذ إليه أمامها وتطمئن إلى اعترافه في التحقيقات لما بان لها من ظروف الحال أنه اعترف سليم صدر منه طوعية واختياراً أمام سلطة التحقيق المختصة بغير ما تعارض مع ما انتهى إليه تقرير الصفة التشريحية ومن ثم تأخذه بمبدولة مؤيداً ببقاى ما اطمأنت إليه من أدلة الثبوت وتطرح ما أثله المدافع عنه من قول جاء مرسلاً بلا سند صحيح من أوراق الدعوى وتحقيقاتها » . وهذا الذي أورده الحكم سائغاً وكافياً للرد على هذا الدفع لما هو مقرر من أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه نتيجة اكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيمه على أسباب سائغة ، ولا يغير من ذلك عند دول الطاعن عن اعترافه وانكاره بجلسة المحاكمة الاتهام المسند إليه ، إذ أنه من المقرر أنه لا على الحكم أن يأخذ باعتراف المتهم في تحقيقات النيابة لبرائته مما يشوبه من عيب الاكراه واطمئناناً من المحكمة إلى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه بعد ذلك ، ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت أن المدعية بالحقوق المدنية هي ابنة المجنى عليه . على ما بين من الاطلاع على بطاقتها الشخصية التي أوردها الحكم بمعلوماته . وهو مالم يجحده الطاعن ، وكان ثبوت الارث لها ولو عدم ثبوته لا يقدح في صحتها كأبنة المجنى عليه ، وكونها قد أصابها ضرر

من جراء فقد والدها نتيجة الاعتداء الذي وقع عليه والذي أودى بحياته ، وكانت الدعوى المدنية انما قامت على ما أصابها من ضرر مباشر لا على اتصايبها مقام والدها المجنى عليه من أيلولة حقه في الدعوى إليها ، فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير صحيح . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا . لما كان ذلك ، وكانت عقوبة جريمة الضرب المفضى الى الموت - بغير سبق أصرار أو ترصد - كنص الفقرة الاولى من المادة ٢٣٩ من قانون العقوبات هي الاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وهي عقوبة تزيد عن الحد الأقصى المقرر قانونا فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه وذلك بمعاقبة الطاعن بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات فضلا عن التعويض المدني والمصاريف المدنية والجنائية وأتعاب المحاماة المفضى بها ، عملا بالحق المخول لمحكمة النقض بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، من نقض الحكم بصلحة المتهم اذا تعلق الامر بمخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن .

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار/ قيس الراى عطية نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين/ محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة ، عوض
جادو نائب رئيس المحكمة ، عبد الوهاب الخياط وعبد اللطيف أبو النيل .

(١٨٥)

الطن رقم ٣٢٥٢ لسنة ٥٧ القضائية

(١) قانون «تفسيره» . جريمة «اركانها» . دعارة . اثبات « بوجه
عام » .

القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ لا يستلزم لثبوت العادة فى ادارة مكان
للدعارة طريقة معينة من طرق الاثبات .

(٢) اجراءات « اجراءات التحقيق » « اجراءات المحاكمة » . دفاع
« الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره » . تقضى « اسباب الطعن . مالا يقبل
منها » .

الاجراءات السابقة على المحاكمة لا تصلح سببا للطعن .
عدم جواز النعى على المحكمة قعودها عن اجراء لم يطلب منها .
مثال .

(٣) حكم « تسببه . تسبب غير معيب » . اثبات « شهود » . استدالات
حق المحكمة فى الاخذ بأقوال الشاهد فى محضر الشرطة متى
اطمأنت اليها .

(٤) دعارة . جريمة « اركانها » « اعتيالا » . حكم « تسببه . تسبب
غير معيب » .

جريمة ادارة منزل للدعارة . من جرائم العادة . تقاضى أجر عنها .
ليس ركنا من اركانها .

ما يشترط لتوافر جريمة ادارة منزل للدعارة وجريمة استغلال بغاء
امراة ؟

١ - من المقرر أن القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة لا يستلزم لثبوت العادة في ادارة مكان للدعارة طريقة معينة من طسرق
الانبيات •

٢ - لما كان الين من مطالعة مهضر جلسة المحاكمة أمام محكمة ثانى درجة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثر ما ينعا من اغفال مهضر الشرطة ضبط وسؤال شخص كان متواجدا فى المسكن عند الضبط ولم يطلب من المحكمة اجراء فى هذا الخصوص فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هى حاجة لاجرائه بعد أن اطمأنت من عناصر الدعوى المطروحة أمامها الى صحة الواقعة ولا يعدو منعا أن يكون تعييا لاجراءات الضبط مما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم •

٣ - من المقرر ان للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشاهد فى مهضر الشرطة متى استرسلت بتقتها اليها •

٤ - لما كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن بوصف انه استغل بغاء امرأة وأيضاً ادارة مكان للدعارة ، وادانه الحكم عن التهمة الثانية دون الاولى تأسيساً على خلو الاوراق من دليل على أن الطاعن قدم التهمة الثانية الى المتهم الثالث نظير مبالغ يتقاضاها منها ، وما انتهى اليه الحكم فيما هدم لاتناقض فيه لاختلاف أركان كل من هاتين الجريمتين فجريمة ادارة منزل للدعارة هى من جرائم العادة التى لا تقوم الا بثبوت ركن الاعتياد ولا يستوجب القانون تقاضى أجر لتجريم فعل الادارة بينما لم يستلزم الشارع فى جريمة استغلال بغاء امرأة توافر ركن الاعتياد •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ١ - استغل بقاء أخرى على النحو المين بالاوراق ٠ ٢ - أدار الشقة محل الضبط في أعمال الدعارة على النحو المين بالاوراق ٠ وطلبت عقابه طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ٠ ومحكمة جناح الآداب ٠٠٠٠ قضت حضورياً عملاً بهواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاذ وبترسيمه مائة جنيه ووضعته تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة والغلق والمصادرة عن التهمة الثانية وبرأته عن التهمة الأولى ٠ استأنف المحكوم عليه ٠ ومحكمة ٠٠٠ الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف ٠

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ٠٠٠ الخ ٠

الحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة ادارة محل للدعارة قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال ذلك لعدم توافر ركن الإعتياد في الجريمة المسندة اليه وان أقوال المتهمين الثانية والثالث لا تنهض دليلاً على توافره كما اعتمدت المحكمة في قضائها بالادانة على ما هو ثابت بمحضر الشرطة على الرغم مما ثبته من عيب اغفال محرره ضبط وسؤال شخص كان متواجداً في المكان عند الضبط فضلاً عن تناقض هذا القضاء في تبرئته من جريمة استغلال بقاء التهمة الثانية ٠ مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه ٠

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بين وقائع الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة لها أصلها الثابت في الاوراق ومن شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكما ان القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة لا يستلزم لثبوت العادة في ادارة مكان للدعارة طريقة معينة من طرق الاثبات وكان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه بادانة الطاعن على اقرار المتهم الثالث في محضر ضبط الواقعة من أن الطاعن اسكنه في مسكنه مشاركة ، وأحضر اليه فيه أكثر من مرة بعض النسوة لممارسة الجنس معهن مقابل مبلغ من المال وأيضا على اقرار الطاعن ذاته في محضر الشرطة من انه دأب على استحضار بعض النسوة الساقطات لمن يؤجر اليه المسكن . فانه بحسب الحكم ذلك تدليلا على توافر ركن الاعتياد ويكون معنى الطاعن لذلك في غير محله . لما كان ذلك ، وكان اليمين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثر ما ينهه من اغفال محضر الشرطة ضبط وسؤال شخص كان متواجدا في المسكن عند الضبط ولم يطلب من المحكمة اجراء في هذا الخصوص فليس له من بعد أن ينمى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هي حاجة لاجرائه بعد أن اطعانت من عناصر الدعوى المطروحة أمامها الى صحة الواقعة ولا يعدو منعاه أن يكون تضييلا لاجراءات الضبط مما لا يصح أن يكون سببا للتظلم على الحكم ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشاهد في محضر الشرطة متى استرسلت بثقتها اليها فانه لا على الحكم ان هو اعتمد على شهادة الشاهد - المتهم الثالث - ضمن ما اعتمد عليه في قضائه بالادانة - ويكون معنى الطاعن في هذا الشأن غير مقبول . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن بوصف انه استغل

بناء امرأة وأيضا إدارة مكان للدعارة ، وإدانة الحكم عن التهمة الثانية دون الاولى تأسيسا على خلو الاوراق من دليل على أن الطاعن قدم التهمة الثانية الى المتهم الثالث نظير مبالغ يتقاضاها منها ، وما انتهى اليه الحكم فيما تقدم لاتناقض فيه لاختلاف أركان كل من هاتين الجريمتين فجريمة إدارة منزل للدعارة هي من جرائم العادة التي لا تقوم الا بثبوت ركن الاعتياد ولا يستوجب القانون تقاضى أجر لتجريم فعل الإدارة بينما لم يستلزم الشارع في جريمة استغلال بناء امرأة توافر ركن الاعتياد . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .»

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / إبراهيم حسن رضوان نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة
وناجى اسحق ، فتحى خليفة وإبراهيم عبد المطلب .

(١٨٦)

الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٥٥ القضائية

- (١) حكم « بياناته » « بيانات التسبيب » « بطلانه » .
العبرة في الأحكام هي بما ينطق به القاضى فى مواجهة الخصوم .
المراد بالتسبيب المعتبر فى حكم المادة ٣١٠ اجراءات ؟
افراغ الحكم فى عبارات عامة مجهولة . قصور بطله .
- (٢) محكمة النقض « اختصاصها » « طعن لثانى مرة » .
تعرض محكمة النقض لنظر الموضوع فى الطعن المرفوع للمرة
الثانية . شرطه ؟

١ - لما كانت العبرة فى الأحكام ، هى بما ينطق به القاضى فى مواجهة
الخصوم ، وكان الين من مدونات الحكم المطعون فيه ، أنها خلت من ايراد
الأسباب التى خلصت منها المحكمة الى القضاء برفض الدفع ، ولما كان
الشارع يوجب فى الفقرة الأولى من المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات
الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها ، والا كان باطلا ،
والمراد بالتسبيب المعتبر قانونا ، تحديد الأسانيد والحجج المبني هو عليها
والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع أم من حيث القانون ولكى يحقق
الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل استطاع معه الوقوف
على مسوغات ما قضى به ، أما افراغ الحكم فى عبارة عامة معماة أو وضعه
فى صورة مجملة مجهلة أو مبشرة فلا يتحقق به غرض الشارع من ايجاب
تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة التطبيق
القانونى الصحيح على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم .

٢ - من المقرر أنه لا يكفي سبق الطعن في قضية أمام محكمة النقض لكي تصبح هذه المحكمة مختصة بالفصل في موضوع هذه القضية إذا حصل الطعن أمامها مرة ثانية في القضية ذاتها وقبل هذا الطعن وقضى بنقض الحكم المطعون فيه ، بل يجب فوق ذلك أن يتحقق شرطان أساسيان : أولهما أن تكون محكمة النقض قد حكمت في المرة الأولى بنقض الحكم المطعون فيه ، كما حكمت بذلك في المرة الثانية ، وثانيهما أن يكون كلا الحكيمين اللذين نقضتهما المحكمة قد فصل في الموضوع ، ومن ثم فإن محكمة النقض مهما قدم لها من طعون على أحكام صدرت في دعاوى فرعية أثبتت أثباتا نظر موضوع الدعوى الأصلية ، ومهما حكمت فيها بأحكام قبل الفصل في الموضوع ، فإن الطعون من هذا القيل مهما تعددت ، لا يصح اعتبارها أساسا لاختصاصها بنظر الموضوع والتزامها بالفصل فيه إذا صدر الحكم في هذا الموضوع من بعد ، ورفع لها طعن عليه وقبلته ، بل مادام هذا يمثل أول حكم صدر في الموضوع فإنه لا يكفي لإيجاب هذا الاختصاص وذلك الالتزام .

الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعاوها بالطريق المباشر أمام محكمة جنح ضد الطائن بوصف أنه : وجه إليها عبارات السب الواردة بالصحيفة . . وطلبت عقابه بالمواد ١٧١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ من قانون المقوبات مع الزامه بأن يدفع لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة مائة جنيه لايقاف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فعارض المحكوم عليه - وقضى في معارضته بعدم جواز نظرها . استأنف . ومحكمة . . . الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم

اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وإحالتها للنياية العامة لاتخاذ
شئونها فيها .

فطعن النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض (قيدت بجدول
محكمة النقض برقم ١٨٢٤ لسنة ٥٠) . وهذه المحكمة قضت بقبول
الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية الى
محكمة الابتدائية لتفصل فيها من جديد بهيئة مشكلة من قضاة
آخرين .

ومحكمة الاعداء - بهيئة أخرى - قضت حضوريا بقبول الاستئناف
شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم مائة
جنيه وتأبيده فيما عدا ذلك .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية)
..... الخ .

المحكمة

حيث ان مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه اذ دانه
بجريمة السب والزمه بالتعويض ، قد شابه القصور فى التسبب والاخلال
بحق الدفاع ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع بعدم جواز نظر الدعوى
لسابقة الفصل فيها فى قضية الجنحة رقم ٦٠٨٦ لسنة ١٩٧٩ ، بيد
ان الحكم ذاك ، لم يعرض لدفاعه هذا ايراد وردا ، مما يعيبه ويستوجب
نقضه .

ومن حيث ان الين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام
محكمة ثانى درجة ، انه بجلسته ١٠٠ من أبريل سنة ١٩٨٢ أثار المدافع عن
الطاعن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الجنحة ،
بادية الذكر ، الا ان المحكمة أصدرت حكما برفض الدفع المذكور وتدون

هذا بمحضر جلسة النطق به ، في مواجهة الطاعن ، ولما كانت العبرة في الأحكام ، هي بما ينطق به القاضي في مواجهة الخصوم ، وكان الين من مدونات الحكم المطعون فيه ، أنها خلت من ايراد الاسباب التي خلصت منها المحكمة الى القضاء برفض الدفع ، ولما كان الشارع يوجب في الفقرة الأولى من المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها ، والا كان باطلا ، والمراد بالتسبب المقبر قانونا ، تحديد الأسانيد والججج المبني هو عليها والمتجبة هي له سواء من حيث الواقع أم من حيث القانون ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل يستطاع معه الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما افراغ الحكم في عبارة عامة معلة أو وضعه في صورة مجملة مبهلة أو مبسرة فلا يتحقق به غرض الشارع من ايجاب تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني الصحيح على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم . واذ كان ذلك ، وكان الحكم وان تضمن منطوقه المثبت بمحضر الجلسة رفضه الدفع المبدى من الطاعن - على السياق المتقدم - الا أن أسبابه خلت من ايراد مبررات قضائه في هذا الصدد ، فانه يكون معيا بالقصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع ، بما يبطله ويوجب نقضه مع الزام المطعون ضدها (المدعية بالحقوق المدنية) المصاريف المدنية وأتعاب المحاماة ، وذلك دون حاجة الى بحث سائر وجوه الطعن .

ومن حيث انه وان كان الطعن المائل هو الطعن لثاني مرة ، مما كان يؤذن أن يكون مع النقض تحديد جلسة لنظر الموضوع أمام هذه المحكمة ، الا انه لما كان من المقرر أنه لا يكفي سبق الطعن في قضية أمام محكمة النقض لكي تصبح هذه المحكمة مختصة بالفصل في موضوع هذه القضية اذا حصل الطعن أمامها مرة ثانية في القضية ذاتها وقبل هذا الطعن وقضى بنقض الحكم المطعون فيه ، بل يجب فوق ذلك أن يتحقق شرطان أساسيان : أولهما أن تكون محكمة النقض قد حكمت في المرة الأولى بنقض

الحكم المطعون فيه ، كما حكمت بذلك في المرة الثانية ، وثانيهما أن يكون كلا الحكامين اللذين نقضتهما المحكمة قد فصل في الموضوع ، ومن ثم فإن محكمة النقض مهما قدم لها من طعون على أحكام صدرت في دعاوى فرعية أثرت أثناء نظر موضوع الدعوى الأصلية ، ومهما حكمت فيها بأحكام قبل الفصل في الموضوع ، فإن الطعون من هذا القيل مهما تعددت ، لا يصح اعتبارها أساسا لاختصاصها بنظر الموضوع والتزامها بالفصل فيه إذا صدر الحكم في هذا الموضوع من بعد ، ورفع لها طعن عليه وقبلته ، بل مادام هذا يمثل أول حكم صدر في الموضوع فإنه لا يكفي لإيجاب هذا الاختصاص وذاك الالتزام . لما كان ما تقدم ، وكان الثابت من الأوراق أن الحكم الأول الصادر في الدعوى المعروضة كان حكما بعدم اختصاص القضاء العادي بالفصل فيها لأنها من اختصاص القضاء العسكري ، وقد طعن في هذا الحكم ، ونقضته محكمة النقض لاختصاص القضاء العادي بالفصل فيها بعد إذ تخلت جهة القضاء العسكري عن نظرها ، فإن الحكم المطعون فيه القاضي في موضوع الدعوى ، يكون هو الحكم الأول الصادر في هذا الصدد ، وبالتالي لا يؤذن وحده عند نقضه ، باختصاص محكمة النقض بالفصل في موضوع الطعن - على السياق آنف الذكر بل يوجب أن يكون مع النقض الاعادة .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعة نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / أحمد أبو زيد ومصطفى طاهر نائبى رئيس
المحكمة وحسن عميره وعبد الناصر السباعى .

(١٨٧)

الطعن رقم ٦٣٩٨ لسنة ٥٤ القضائية

(١) ضرائب . حكم « تسببيه . تسبیب معيب » . عقوبة . قانون . تعويض .
الزام المتهم بتعويض يعادل ثلاثة أمثال مالم يؤد من الضريبة . جزاء
نسبى يلزم عقوبة الحبس أو الغرامة التى يحكم بها على الجانى ويغلب
عليه معنى العقوبة وان انطوى على عنصر التعويض . المادة ٨٥ مكررا أ من
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ . وجوب
تعيين الحكم مقدار مالم يدفع من الضريبة أو تقديره ان لم يكن مقدرا والا
كان الحكم قاصرا .

(٢) حكم « تسببيه . تسبیب معيب » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » .
ما يوفره » . ضرائب .

قيام دفاع المتهم على أنه طعن فى تقدير الضريبة ولم يصبح بعد نهائيا .
دفاع جوهرى . على المحكمة تحقيقه .

عدم استظهار المحكمة أن تقدير الضريبة المتعلقة بالتعويض المحكوم
به قد أصبح نهائيا والقول بأن الطعن لا يوقف الدعوى الجنائية . قصور
وخطا فى تطبيق القانون .

(٣) نقض « الطعن بالنقض » « الصفة فى الطعن » « نطاق الطعن » « أثره »
محكمة النقض « سلطتها » . استئناف .

عدم امتداد أثر الطعن بالنقض لمن لم يكن طرفا فى الخصومة
الاستئنافية . علة ذلك ؟

١ - لما كان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ الذي دين الطاعنون بمقتضاه قد أوجب في المادة ٨٥ مكررا الزام المتهم بتعويض يعادل ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة وهذا الجزاء النسبي المشار إليه في المادة سالفه الذكر يلزم عقوبة الحبس أو الغرامة التي يحكم بها على الجاني ويغلب عليه معنى العقوبة وان انطوى على عنصر التعويض وينسب الى ما لم يدفع من الضريبة في الميعاد المقرر وهو الجزء الذي كان عرضه للضياع على الدولة بسبب مخالفة الممول للقانون ، ويجب لكي يقضى بزيادة ما لم يدفع من الضريبة أن يمين الحكم مقدار ما لم يدفع أو تقديره ان لم يكن مقدرا .

٢ - لما كان دفاع الطاعنين قد قام على أن هذا التقدير قد طعن فيه أمام القضاء ولم يصبح نهائيا وهو دفاع جوهري لتعلقه بالواقعة وكونه - اذا صح منتجها فيها فقد كان من المتعين على المحكمة أن تحققه بلوغا الى غاية الأمر فيه أما وهي لم تفعل وبتت قضاءها بالزام الطاعنين بالتعويض الذي فرضه القانون على أساس تقدير مصلحة الضرائب للضريبة التي لم تدفع وردت على الدفاع المثار بشأنه بأن الطعن المرفوع من الطاعنين لا يوقف الفصل في الدعوى الجنائية دون أن تستظهر في حكمها أن تقدير الضريبة التي لم تدفع - والتي ينسب اليها التعويض المحكوم به - قد أصبح نهائيا فان الحكيم المطعون فيها يكونان فوق قصورهما قد أخطأ في تطبيق القانون .

٣ - لما كان وجه الطعن وان اتصل بالمحكوم عليهما الآخرين الا انهما لا يفيدان من نقض الحكيم المطعون فيهما لانهما لم يكونا طرفا في الخصومة الاستئنافية التي صدر فيها هذان الحكمان ومن لم يكن له أصلا حق الطعن بالنقض لا يمتد اليه أثره .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - ٢٠ - ٠ - ٠ - ٠
 (طاعن) ٣ - ٠ - ٠ - ٠ - ٤ - ٠ - ٠ - ٠ (طاعن) ٥ - ٠ - ٠
 (طاعن) بأنهم : المتهمين الأول والثاني والثالث : بوصفهم شركاء
 متضامنين في شركة استعملوا طرقا احتيالية للتخلص من أداء
 جزء من الضريبة وذلك بإخفائهم مبالغ من أرباحهم خلال الأعوام من
 ١٩٥٨ حتى ١٩٦٢ تسرى عليها الضريبة . المتهم الرابع : بوصفه شريكا
 متضامنا في شركة استعمل طرقا احتيالية للتخلص من أداء
 جزء من الضريبة وذلك بإخفائه مبالغ من أرباحه عن الأعوام من ١٩٥٨
 حتى ١٩٦١ تسرى عليها الضريبة . المتهم الخامس : بوصفه شريكا
 متضامنا في شركة استعمل طرقا احتيالية للتخلص من أداء جزء
 من الضريبة وذلك بإخفائه مبالغ من أرباحه عن عام ١٩٥٩ تسرى عليها
 الضريبة . وطلبت عقابهم بالمادة ٨٥ مكررا (أ) من القانون رقم ١٤
 لسنة ١٣٩٩ المعدل بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ ومحكمة الشئون المالية
 ... قضت حضوريا اعتباريا للأول والثاني ونجايا للباقيين عملا بمادة
 الاتهام بتفريم كل منهم مبلغ خمسين جنيها عما اسند اليه والزام كل منهم
 أن يدفع لمصلحة الضرائب تعويضا يعادل ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة
 المستحقة عليه عن السنوات من ١٩٥٨ حتى ١٩٦٢ حسب الربط النهائي .
 عارض المحكوم عليهما الرابع والخامس ، وقضى في معارضتهما
 باعتبارها كأن لم تكن . استأنف المحكوم عليهما الثاني والرابع والخامس
 ومحكمة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا
 للشاني وحضوريا اعتباريا للرابع والخامس بقبول الاستئناف شكلا
 وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض المحكوم عليهما الرابع
 والخامس وقضى في معارضتهما بقبولها شكلا ورفضها موضوعا .

فطعن المحكوم عليه الثانى فى الحكم الصادر فى ٠٠٠٠ بطريق النقض
كما طعن الأستاذ ٠٠٠٠٠ المحامى نياية عن المحكوم عليهما الرابع والخامس
فى الحكم الصادر بجلسة ٠٠٠٠٠٠ بطريق النقض ٠٠٠ الخ .

الحكمة

حيث ان مما ينصاه الطاعنون على الحكيمين المطعون فيهما انهما
اذ دانهم بجريمة استعمال طرق احتيالية للتخلص من الضريبة المستحقة
قد شابهما قصور فى التسبيب وخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأن الطاعنين
تمسكوا فى دفاعهم أمام المحكمة بدرجةيتها أنهم أقاموا الدعوى رقم ٣٠٧
لسنة ١٩٦٨ تجارى كلى - ضرائب - . . . طعنا على قرار
تقدير اللجنة ولم يفصل فيها غير أن المحكمة اطرحت هذا الدفاع
برد غير سائق وقضت بالزام الطاعنين بالتعويض الذى ينسب الى مالم
يؤد من الضريبة قبل أن يصبح هذا التقدير نهائيا مما يعيب الحكيمين
ويستوجب نقضهما .

وحيث انه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعنين استأنفوا
الحكم الابتدائى الصادر بتغريم كل منهم خمسين جنيها والزامه بأن
يدفع لمصلحة الضرائب تعويضا يعادل ثلاثة أمثال مالم يؤد من الضريبة
المستحقة عن السنوات من ١٩٥٨ الى ١٩٦٢ حسب الربط النهائى ،
وقضت محكمة ثانى درجة حضوريا بالنسبة للطاعن الأول وحضوريا
اعتباريا بالنسبة للطاعنين الثانى والثالث بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٥
يرفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فعارض الطاعنان الثانى والثالث
فى هذا الحكم وقضى فى معارضتهما بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢١ يرفضها
وتأييد الحكم المعارض فيه كما يبين من الاطلاع على محاضر جلسات

المحاكمة أن الطاعنين أثاروا في دفاعهم أمام درجتي التقاضى أنهم أقاموا الدعوى المشار إليها بوجه الطعن طعنا في تقدير الضريبة المستحقة وقدبت المحكمة خيرا ولم يفصل في الدعوى بعد ، وقد عرض الحكم الصادر في المعارضة الاستئنافية لهذا الدفاع ورد عليه بقوله « وحيث انه فيما أثاره الحاضر من دفاع بقوله أن هناك طعن ضرائب رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٦٨ وأن الربط المطعون فيه لم يصبح بعد نهائيا فمردود عليه بأنه من المستقر عليه فقها وقضاء أن القضاء المدني لا يوقف الجنائي بأي حال من الأحوال » . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ الذي دين الطاعنون بمقتضاء قد أوجب في المادة ٨٥ مكررا الزام المتهم بتعويض يعادل ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة وهذا الجزاء النسبي المشار اليه في المادة سالفة الذكر يلزم عقوبة الحبس أو الغرامة التي يحكم بها على الجاني ويغلب عليه معنى العقوبة وان انطوى على عنصر التعويض وينسب الى ما لم يدفع من الضريبة في الميعاد المقرر وهو الجزء الذي كان عرضه للضياع على الدولة بسبب مخالفة الممول للقانون ، ويجب لكي يقضى بزيادة ما لم يدفع من الضريبة أن يمين الحكم مقدار ما لم يدفع أو تقديره ان لم يكن مقدرا . واذا كان دفاع الطاعنين قد قام على أن هذا التقدير قد طعن فيه أمام القضاء ولم يصبح نهائيا وهو دفاع جوهري لتعلقه بالواقعة وكونه - اذا صح منتجها فيها فقد كان من المتعين على المحكمة أن تحققه بلوغا الى غاية الأمر فيه أما وهي لم تفعل وبنت قضاءها بالزام الطاعنين بالتعويض الذي فرضه القانون على أساس تقدير مصلحة الضرائب للضريبة التي لم تدفع وردت على الدفاع المشار بشأنه بأن الطعن المرفوع من الطاعنين لا يوقف الفصل في الدعوى الجنائية دون أن تستظهر في حكمها أن تقدير الضريبة التي لم تدفع - والتي ينسب

اليه... انتعويض المحكوم به - قد أصبح نهائياً فان الحكيم المطعون
فيهما يكونان فوق قصورهما قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضهما
والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن . لما كان ما تقدم ،
وكان وجه الطعن وان اتصل بالمحكوم عليهما الآخرين الا
انهما لا يفيدان من نقض الحكيم المطعون فيهما لانهما لم يكونا طرفا
فى الخصومة الاستئنافية التى صدر فيها هذان الحكمان ومن لم يكن
له أصلاً حق الطعن بالنقض لا يمتد اليه أثره .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

بقيادة السيد المستشار / قيس الراي عطية نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة ، عوض
جادو نائب رئيس المحكمة ، صلاح عطية وعبد اللطيف أبو النيل .

(١٨٨)

الظعن رقم ٣١٩٧ لسنة ٥٥ القضائية

(١) إجراءات « اجراءات المحاكمة » . نقض « أسباب الظعن » .
ما لا يقبل منها .

العبارة من بطلان الاجراءات بما يقع منها أمام المحكمة الاستئنافية .
التمسك ببطلان اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة لأول مرة أمام
محكمة النقض . غير جائز .

(٢) حكم « بيانات التسييب » « بيانات حكم الادانة » . نقض « أسباب
الظعن » . ما لا يقبل منها .

عدم رسم القانون شكلا معينا لصياغة الحكم . كفاية أن يكون
ما أورده . مؤديا الى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .

(٣) ضرب . جريمة « أركانها » . حكم « تسييبه » . تسييب غير معيب » .
نقض « أسباب الظعن » . ما لا يقبل منها .

الضرب باليد مرة واحدة يكفي لانطباق المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات .
ما يشترط لتوافر جريمة الضرب المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ عقوبات
وجريمة التشاجر المنصوص عليها في المادة ٣٩٤ من ذات القانون ؟

(٤) عقوبة « تطبيقها » . ظروف مخففة . نقض . « أسباب الظعن » .
ما لا يقبل منها .

تقدير العقوبة وموجبات الرأفة . موضوعي .

(٥) دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . ما لا يوفره » . اجراءات « اجراءات
المحاكمة » .

عدم التزام المحكمة بمنح المتهم أجلا لتقديم دفاع كان في قدرته تجهيزه
قبل مثوله أمامها .

(٦) مسئولية جنائية . صلح .

الصلح بين المتهم والمجنى عليه لا يعفى من المسئولية الجنائية »

١ - من المقرر ان العبرة ببطلان الاجراءات هو بما يتم منها أمام المحكمة الاستئنافية ، واذ كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية ان الطاعنين حضرا مع محامييهما ولم يثر في دفاعه شيئا في شأن البطلان المدعى به في اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة فانه لا يقبل منه اثاره ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - ان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافيا في تفهم الواقعة وظروفها حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون ، ويكون منعى الطاعنين في هذا الخصوص غير سديد .

٣ - لما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعنين اعتداءهما بالضرب على المجنى عليه واحداث اصاباته الموصوفة بالتقرير الطبي ، وكان لا يشترط لتوافر جنحة الضرب التي تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الاعتداء جرحا أو ينشأ عنه مرض أو عجز ، بل يعد الفعل ضربا ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثر أو لم يترك فإذا كانت المحكمة قد انتهت الى اعتباره كذلك وطبقت المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات في حق المتهمين فانها لا تكون قد أخطأت في شيء اذ ان المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات خاصة بحالة ما اذا وقعت مشاجرة أو تعد أو ايذاء خفيف ولم يحصل ضرب أو جرح » . ومن ثم يضحى منعى الطاعنين على الحكم في هذا الصدد غير سديد .

٤ - تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل عن الاسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتكبه فان ما يثيره الطاعنين بشأن عدم تناسب العقوبة مع الافعال المسندة اليهما يكون في غير محله .

- ٥ - المحكمة لا تلتزم بمنح الطاعنين أجلا لتقديم محضر الصلح المحرر بينهما وبين المجنى عليه مادام قد كان في استطاعتهما تقديمه .
- ٦ - ان الصلح بين المتهم والمجنى عليه - بفرض حصوله - لا يعفى من المسؤولية الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بانهما : أحدا عمدا
 الإصابات الميئة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على
 عشرين يوما وطلبت عقابهما بالمادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات .
 ومحكمة جنح قضت غيايا عملا بمادتي الاتهام بحبس كل من
 المتهمين شهرا مع الشغل وكفالة عشرين جنبا لوقف التنفيذ . استأنف
 المحكوم عليهما ومحكمة الابتدائية - هيئة استئنافية -
 قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد
 الحكم المستأنف .

فطن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

الحكمة

وحيث ان الطاعنين ينيان على الحكم المطعون فيه انه اذ دانهما
 بجريمة الضرب قد شابه البطلان والقصور في التسبيب والخطأ في تطبيق
 القانون والاخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعن الاول لم يعلن بالحضور
 أمام محكمة أول درجة اطلاقا قانونيا صحيحا . ولم يبين الحكم الابتدائي
 الجويد لاسبابه بالحكم المطعون فيه الواقعة وظروفها وأدلة الثبوت
 بيانا كافيا وفق ما تتطلبه المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية .
 كما أعلن الحكم في حق الطاعنين المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات حال

ان الواقعة تندرج تحت نص المادة ٣٩٤ من القانون المذكور . هذا الى ان العقوبة التي أوقعها الحكم على الطاعنين لا تتناسب مع الأضرار المسندة اليهما . وأخيرا فان الطاعنين قد تصالحا مع المجنى عليه وقد أثار المدافع عنهما هذا الامر وطلب أجلا لتقديم محضر الصلح الا ان المحكمة لم تستجب لطلبه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان العبرة ببطلان الاجراءات هو بما يتم منها أمام المحكمة الاستئنافية ، واذ كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية ان الطاعنين حضرا مع محامييهما ولم يثر في دفاعه شيئا في شأن البطلان المدعى به في اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة فانه لا يقبل منه اثاره ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان المين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أن ما أثبتته في مدوناته كاف لتفهم واقعة الدعوى وظروفها - حسبما تبينتها المحكمة وتتوافر به كافة الاركان القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها ، وكان من المقرر ان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافيا في تفهم الواقعة وظروفها حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون ، ويكون منعى الطاعنين في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعنين اعتداءهما بالضرب على المجنى عليه واحداث اصاباته الموصوفة بالتقرير الطبي ، وكان لا يشترط لتوافر جنحة الضرب التي تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ان يحدث الاعتداء جرحا أو ينشأ عنه مرض أو عجز ، بل يعد الفصل ضربا ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثرا أو لم يترك فاذا كانت المحكمة

قد انتهت الى اعتباره كذلك وطبقت المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات في حق المتهمين فانها لا تكون قد أخطأت في شيء اذا ان المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات خاصة بطلاة ما اذا وقعت مشاجرة أو تعد أو ايذاء خفيف ولم يحصل ضرب أو جرح » . ومن ثم يضحى منى الطاعنين على الحكم فى هذا الصدد غير سليم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل عن الاسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى ارتأته فان ماثيره الطاعنين بشأن عدم تناسب العقوبة مع الافعال المسندة اليهما يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لا تلتزم بمنح الطاعنين أجلا لتقديم محضر الصلح المحرر بينهما وبين المجنى عليه مادام قد كان فى استطاعتهما تقديمه . هذا فضلا عن ان الصلح بين المتهم والمجنى عليه - بفرض حصوله - لا يعنى من المسئولية الجنائية . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متمينا برفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

بإرياسة السيد المستشار / حسن جمعة نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين / أحمد أبو زيد ومصطفى طاهر نائبى رئيس المحكمة
وصلاح البرجى وعبد الناصر السباعى .

(١٨٩)

الظعن رقم ٣٢٢٨ لسنة ٥٥ القضائية

(١) اطلاق . حكم « بيانات حكم الادانة » .

وجوب اشتغال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا
تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت
منها المحكمة الادانة .

المقصود من عبارة بيان الواقعة الوارد بالمادة ٣١٠ من قانون
الاجراءات الجنائية ؟

(٢) اطلاق . جريمة . قصد جنائى . حكم « تسببه » تسبب مريب » .

جريمة الاطلاق . طبيعتها . جريمة عمدية القصد الجنائى فيها .
تحققه : بتعمد الجانى ارتكاب الفعل المنهى عنه واتجاه ارادته الى احداث
الاطلاق وعلمه بأنه يحدثه بغير حق . ضرورة تحدث الحكم عنه استقلالا
او أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه والا
كان قاصرا .

١ - لما كان القانون قد أوجب فى كل حكم بالادانة أن يشتمل
على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة
والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت
وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الادلة التى استخلصت منها
الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها والا كان الحكم
قاصرا ، وكان المقصود من عبارة بيان الواقعة الواردة بالمادة ٣١٠ من
قانون الاجراءات الجنائية هو أن يثبت قاضى الموضوع فى حكمه
كل الافعال والمقاصد التى تتكون منها أركان الجريمة .

٢ - أن جريمة الاتلاف المؤثمة قانونا ينص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات انما هي جريمة عندية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التي حددها القانون واتجاه ارادته الى أحداث الاتلاف أو التخريب وعلمه بأنه يحدثه بغير حق وهو ما يقتضى أن يتحلى الحكم عنه استقلالا أو أن يكون فيسأ أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه .

الوقائع

اتهمت النياة العامة الطاعن بأنه : أتلّف عمدا الاشياء المبينة وصفا وقيمة بالمحضر المملوكة ا وترتب على هذا الاتلاف ضرر مالي قيمته أكثر من عشر جنيهاً وطلبت عقابه بالمادة ٣٦١ / ١ - ٢ من قانون العقوبات .

وأدعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

ومحكمة جنح قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاً لوقف التنفيذ والزامه بأن يدفع للسلطة بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

فاستأنف المحكوم عليه . ومحكمة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم ثلاثين جنيهاً وتأنيده فيما عدا ذلك .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

المحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة الاتلاف العمد قد شاه قصور في التسيب ذلك بأنه لم يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ومؤدى الادلة التي استند اليها في قضائه كما لم يستظهر القصد الجنائي على الرغم من منازعة الطاعن في قيامه وتركيز دفاعه المؤيد بما قلعه من مستندات تفيد ملكيته للحجرتين اللتين قام بهدمهما وقد التفت المحكم عن هذا الدفاع فلم يرد عليه ولم يناقشه بما يثبت أو ينفيه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمعدل بالحكم المطعون فيه انه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والادلة على ثبوتها في حق الطاعن على قوله «حيث ان الواقعة تخلص فيما أبلغت به المجنى عليها أن المتهم أتلف هذا الاشياء المينة وصفا وقيمة بالاوراق وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم من أهوال المجنى عليها ولذلك يتعين معاقبته بمادة الاتهام» لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياقا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مسؤدى الادلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها وسلامة مأخذها والا كان الحكم قاصرا ، وكان المقصود من عبارة بيان الواقعة الواردة بالمادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن يثبت قاضى الموضوع في حكمه كل الافعال والمقاصد التي تتكون منها أركان الجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من هذا البيان المعبر في القانون فلم يورد الواقعة كلية بما يحدد عناصر التهمة التي دين بها الطاعن وجاء غامضا في تحصيل شهادة المجنى عليها حين أورد منها مطلق القول بأن الطاعن أتلف عمدا الاشياء المينة وصفا بالاوراق . لما كان ذلك وكان يبين من

الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع بدرجةيتها بعدم توافر القصد الجنائي في جريمة الاتلاف وأنه كان يباشر حقه على ملكه في قيامه بإلزام الخصمتين وقدم حافظة مستندات وكانت جريمة الاتلاف المؤثمة قانونا بنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات إنما هي جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التي حددها القانون واتجاه ارادته الى إحداث الاتلاف أو التخريب وعليه بأنه يحدثه بغير حق وهو ما يقتضى أن يتحدث الحكم عنه استقلالا أو أن يكون فيما أوردته من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه ، وكان يبين من الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه أنه لم يستظهر توافر القصد الجنائي في جريمة الاتلاف وكانت مدوناته لا تفيد في ذاتها توافر هذا القصد كما خلت مدوناته من الرد على دفاع الطاعن القانوني في هذا الشأن فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب قصورا يميزه ويوجب نقضه والاحتالة بغير حاجة الى بحث الوجه الآخر من الوجه الطعن .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / قيس الراي عطيه نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة
وعوض جادو نائب رئيس المحكمة وصالح عطية وعبد اللطيف أبو النيل .

(١٩٠)

الطعن رقم ٤٨٨١ لسنة ٥٥ القضائية

اخفاء اشياء مسروقة . جريمة « اركانها » . ارتباط . دفاع
« الاخلال بحق الدفاع » . ما يوفره . حكم « تسببيه » . تسبب معيب «
نقض » اسباب الطعن . ما يقبل منها .

جريمة اخفاء الاشياء المسروقة . جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن
السرقة . تعدد وقائع السرقة لا يقتضي حتما تعدد وقائع اخفاء الاشياء
المسروقة . جواز أن يكون فعل الاخفاء واحدا ولو كان موضوعه اشياء
متحصلة من سرقات متعددة .

دفاع الطاعن بقيام ارتباط بين الدعوى المطروحة ودعوى أخرى
متطورة في الجلسة ذاتها . وجوب أن تعرض له المحكمة في حكمها .

من المقرر أن القانون لا يعتبر اخفاء الاشياء المسروقة اشتراكا في
السرقة ولا مساهمة فيها وانما يعتبرها جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن
السرقة ، وأن تعدد وقائع السرقة لا يقتضي حتما تعدد وقائع اخفاء
الاشياء المسروقة بل يجوز أن يكون فعل الاخفاء واحدا ولو كان موضوعه
اخفاء اشياء متحصلة من سرقات متعددة مما كان لازمة أن تعرض المحكمة
لها يثيره الطاعن من قيام ارتباط بين الدعوى المطروحة والدعوى
الآخري المماثلة المنظورة بذات الجلسة التي جرت فيها محاكمته . أما
وهي لم تفعل ، فان قضاءها يكون قد تمسب بما يوجب نقضه والاحالة
بغير حاجة الى بحث بقية أوجه الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أخفى أشياء مسروقة متحصلة من جنحة سرقة « جهاز تسجيل » مع علمه بذلك على النحو الثابت بالمحضر وطلبت عقابه بالمادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات . ومحكمة جنح مركز قضت حضوريا عملا بإعادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . استأف المحكوم عليه ومحكمة الابتدائية . بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأف .

فطن الأستاذ المحامي عن الأستاذ
المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

الحكمة

حيث ان مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دأبه بجريمة اخفاء أشياء مسروقة مع علمه بذلك قد شابه قصور في التسبب كما انطوى على خطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الطاعن قد تمسك بقيام ارتباط بين هذه الجريمة موضوع المحاكمة وبين جريمة أخرى مماثلة كانت مطروحة على المحكمة في ذات الجلسة التي جرت فيها محاكمته تأسيسا على وحدة النشاط الاجرامى ولكن الحكم المطعون فيه قضى بعقوبة مستقلة عن كل دعوى وأغفل الرد على دفاعه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث ان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعن قد أثار دفاعا مؤداه قيام ارتباط بين الدعوى المطروحة ودعوى أخرى مماثلة منظورة بذات الجلسة التي جرت فيها محاكمته استنادا الى وحدة

النشاط الاجرامى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان القانون لا يعتبر اخفاء الاشياء المسروقة اشتراكا فى السرقة ولا مساهمة فيها وانما يعتبرها جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن السرقة ، وأن تعدد وقائع السرقة لا يقتضى حتما تعدد وقائع اخفاء الاشياء المسروقة بل يجوز أن يكون فعل الاخفاء واحدا ولو كان موضوعه اخفاء أشياء متحصلة من سرقات متعددة مما كان لازمة أن تعرض المحكمة لما يثيره المطاعن من قيام ارتباط بين الدعوى المطروحة والدعوى الاخرى المماثلة المنظورة بذات الجلسة التى جرت فيها محاكمته . اما وهى لم تفعل ، فان قضاءها يكون قد تعيب بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث بقية أوجه الطعن .

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين / مسعد الساعى نائب رئيس المحكمة والصابى يوسف
وعادل عبد الحميد وحسين الشافعى .

(١٩١)

الظعن رقم ٥٣٧٠ لسنة ٥٥ القضائية

خيانة امانة • تزوير • تزوير المخبرات العرفية • حكم • تسببه • تسبب
معيب • تقصير • اسباب الظعن • ما يقبل منها •

تغيير الحقيقة فى الاوراق الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها • خيانة
امانة • وقوع التغيير ممن حصل عليها بأى طريق خلاف التسليم الاختيارى •
تزوير •

استدلال الحكم الى قيام جريمة خيانة ائتمان الامضاء فى حق
الطاعنة لمجرد القول استوقعها المجنى عليه على بياض دون بيان ما اذا كان
حصولها على المستند على سبيل الامانة أم بطريق آخر يعيبه بالقصور •
علة ذلك ؟

لما كان الأصل فى الأوراق الموقعة على بياض ان تغير الحقيقة
فيها ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الامانة معاقب عليه بالمادة
٣٤٠ من قانون العقوبات ويخرج عن هذا الاصل حالة ما اذا كان من
استولى على الورقة قد حصل عليها خلسة أم نتيجة غش أو طرق احتيالية
أو بآية طريقة أخرى خلاف التسليم الاختيارى فتدئذ بعد تغير الحقيقة
فيها تزويرا • لما كان ذلك ، وكان يبين مما سطره الحكم فيما تقدم انه
استدل على ما اسنده الى الطاعنة بمجرد القول بانها استوقمت المجنى
عليه على بياض دون ان يبين ما اذا كانت الورقة المضاء على بياض
قد سلمت الى الطاعنة على سبيل الامانة أم انها تحصلت عليها بطريق
آخر رغم ما فى ذلك من اثر على صحة التكييف القانونى للواقعة ، ومن

ثم فانه يكون معينا بالقصور في التسبب الامر الذي يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار اثباتها بالحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة في قضية الجعنة . بأنها أئتمنت على ورقة مضاء على يياض من فغابت الامانة وكتبت في الياض الذي فوق الامضاء سندی ایصال امانة مما ترتب عنه حصول ضرر له على النحو المبين بالتحقيقات وطلبت معاقبتها بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح قضت غيايبا بحبس المتهمه شهرا مع الشغل . استأفقت المحكوم عليها . ومحكمة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأف . عارضت وقضى في معارضتها بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن الاستاذ المحامي عن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

الحكمة

حيث ان منا تتعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه انه اذا دأبها بجريمة خيانة ائتمان الامضاء قد ثابته قصور في التسبب ، ذلك بأنه لم يبين ما اذا كانت الطاعنة قد استولت على الورقة المضاء على يياض خلسة أم نتيجة اتفاق بينها وبين صاحب التوقيع ، وقد التفتت المحكمة

عن فض المظروف المحتوى على الورقة المقول بتزويرها للاطلاع عليها ومناقشتها في الجلسة ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله انها « تخلص في ان المتهم - الطاعنة - كانت قد ابلغت وقررت ضد المجنى عليه بانه استلم منها مبلغ أربعة آلاف جنيه بصفة امانة لتوصيله لابنها ولكنه لم يوصل المبلغ » وتدللا على ذلك قدمت ايصال امانة بالمبلغ المذكور منسوب صدوره الى المجنى عليه وقرر الاخير بانه والمتهمة يعيلان سويا في أعمال السبسة وان المتهمه استوقعته عنى بياض ثم قامت بكتابة صلب الايصال محل الواقعة بعد ذلك واذا طعن المذكور على الايصال اودع خير قسم ابصاث التزيف والتزوير يوزارة العدل تقريره المؤرخ والذي خلص فيه الى ان توقيع وبصمة ابهام المجنى عليه على ورقة الايصال المؤرخ قبل اثبات عبارات صلب الايصال أى ان التوقيع وبصمة الابهام على بياض ، وبعد ان اشار الحكم الى انكار الطاعنة للتهمة المسندة انيها خلص الى ادانتها في قوله « وحيث انه لما كان ما تقدم ، وكانت التهمة ثابتة في حق المتهمه ثبوتا كافيا لادانتها وثابت ذلك من أقوال المجنى عليه المؤيد بتقرير قسم ابصاث التزيف والتزوير ومن عدم دفع المتهمه لها بدفاع مقبول ومن ثم يتعين معاقبتها طبقا لمادة الاتهام عملا بالمادة ٣٠٤/٢ أ - ج » لما كان ذلك ، وكان الاصل في الاوراق الموقعة على بياض ان تغيير الحقيقة فيها ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الامانة معاقب عليه بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات ويخرج عن هذا الاصل حالة ما اذا كان من استولى على الورقة قد حصل عليها خلسة أم نتيجة غش أو طرق احتيالية أو بأية طريقة أخرى خلافا التسليم الاختياري فعندئذ يعد تغيير الحقيقة فيها تزويرا . لما كان ذلك ، وكان يبين مما سطره الحكم فيما تقدم انه استل على ما اسنده الى الطاعنة بمجرد القول بانها استوقفت المجنى عليه على بياض دون ان يبين

ما اذا كانت الورقة الممضاه على مياض قد سلمت الى الطائفة على سبيل
الامانة أم انها تحصلت عليها بطريق آخر رغم ما في ذلك من أثر على
صحة التكليف القانوني للواقعة ، ومن ثم فانه يكون معيبا بالقصور في التسبب
الامر الذي يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون
تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار اثباتها بالحكم . لما كان
ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة الى
بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / ابراهيم حسين رخصوان ومحمد رفيق
البسطويسى نائبى رئيس المحكمة وسرى صيام وحل الصادق عثمان .

(١٩٢)

الظن رقم ٧٤٧٥ لسنة ٥٦ القضائية

(١) دعوى « نظرها » . قضية « صلاحيتهم لنظر الدعوى » . حكم « تسببه .
تسبب معيب » .

الاحوال التى يمتنع فيها على القاضى نظر الدعوى ؟ المادة ٢٤٧ اجراءات

(٢) حكم « بياناته » . استئناف « نظرة والحكم فيه » . دعوى مدنية .
بطلان . نقض « اسباب الظن » . ما لا يقبل منها » . قوة الشئ المقضى
به .

قصر قاعدة اجماع الراء فى مجال الدعوى الجنائية على حالات تشديد
العقوبة او الغاء حكم البرائة . عند الخلاف فى تقدير الوقائع والادلة
والعقوبة .

الاحكام الشكلية لا يوجب القانون النص على صدورها بالاجماع .
عدم جواز التعرض لاحكام التى فصلت فى موضوع الدعوى من
عيوب لحيازتها قوة الشئ المحكوم فيه .

(٣) استئناف « نطاق الاستئناف » . معارضه . محكمة النقض « سلطتها
فى نظر الظن » . حكم « ما لا يعيبه فى نطاق التليل » .

استئناف الحكم الصادر فى المعارضة بعدم قبولها او بعدم جوازها
لرفعها عن حكم غير قابل لها يقتصر فى موضوعه على هذا الحكم باعتباره
حكما شكليا دون أن ينصرف أثر الاستئناف الى الحكم الابتدائى الفاصل
فى الموضوع لاختلاف طبيعة الحكمين .

مثال .

(٤) استئناف « نظره والفصل فيه » . نقض « ما لا يجوز الظن فيه من
احكام » .

عدم جواز الظن بالنقض فى الحكم الذى اغفل الفصل فى الاستئناف .
وجوب الرجوع الى ذات المحكمة الاستئنافية . المادة ١٩٢ مرافعات .

١ - المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية حددت الأحوال التي يستتبع فيها على القاضي نظرا للدعوى لما بينها وبين ولاية القضاء من تعارض ومن بين هذه الأحوال ان يكون القاضي قد قام في الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائي أو بوظيفة النيابة العامة أو بعمل من أعمال التحقيق أو الاحالة ، ولما كان امتناع القاضي عن نظر الدعوى في الحالات الواردة في المادة ٢٤٧ المذكورة انما يشمل نظرها من حيث شكلها أو موضوعها أو كليهما لورود النص في شأن نظر الدعوى بصيغة العموم ، وكان ما أورده الطاعن بأسباب الطعن - بغرض صحته - أن رئيس الدائرة الاستئنافية كان مأمورا لتفليسة الطاعن التي مازالت في مرحلة تحقيق الديون والتي ضمنها المدعى بالحقوق المدنية قيمة الحجرين الكريمين ضمن دينه المطلوب اعتماده ، لا يعنى في حد ذاته ان رئيس الدائرة لدى مباشرته اختصاصه كمأمور للتفليسة قد أبدى رأيا في التبريد أو اتخذ أى قرار يكشف عن اعتقاده بصحتها مادام الطاعن لا يدعى ان هذه الواقعة قد عرضت عليه كأساس لانشغال ذمته بقيمة الحجرين المشار اليهما ، وكانت الاجراءات التي باثرها بالصفة المذكورة لاتعد من أعمال جمع الاستدلالات أو التحقيق في موضوع جريمة التبريد وقد جاء النعى بشأنها عاريا عن دليله ، فانه لم يكن هناك ما يمنعه من نظر الدعوى الجنائية والفصل فيها لما هو مقرر من أن التحقيق في مفهوم حكم المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية - كسبب لامتناع القاضي عن الحكم - هو ما يجريه القاضي أو يصدره في نطاق الدعوى الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق أو حكم ، ولا كذلك التحقيق الذي يقوم به قاضي المحكمة التجارية في دعوى افلاس في نطاق اختصاصه القانوني .

٢ - وجوب اجماع قضاء المحكمة طبقا لنص المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية يقتصر - في مجال الدعوى الجنائية - على حالات تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة عند الخلاف في تقدير

الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة ، أما الأحكام الشكلية فلا يوجب القانون النص على صدورها بالإجماع ، وذلك هو شأن الحكم المطعون فيه والحكم الغايى الاستثنائى الصادر بتأييد الحكم فى المعارضة الابتدائية القاضى بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابل لها ، وهى الأحكام التى لا يستطيل إليها ما يكون قد شاب الأحكام السابقة عليها الفاصلة فى الموضوع من بطلان لعدم صدورها بإجماع آراء القضاة فى الحالات التى تستوجب ذلك ، اذ لا يصح الخوض فى الأحكام الأخيرة التى فصلت وحدها فى موضوع الدعوى وحازت قوة الشئ المحكوم فيه .

٣ - من المقرر ان استئناف الحكم الصادر فى المعارضة بعدم جوازها أو بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابل لها يقتصر فى موضوعه على هذا الحكم باعتباره حكما شكليا قائما بذاته دون ان ينصرف أثر الاستئناف الى الحكم الابتدائى الفاصل فى الموضوع لاختلاف طبيعة الحكمين - كالشأن فى الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتأييد الحكم الصادر بعدم قبول المعارضة الابتدائية لم يتعرض للحكم الصادر بالأداة ، وكان الطعن بالنقض قد انصب على الحكم المطعون فيه الذى لم يفصل الا فى تأييد الحكم الصادر بعدم قبول المعارضة ، فان الحكم الابتدائى القاضى فى موضوع الدعوى بالأداة يكون قد حاز قوة الأمر المقضى بالنسبة للاستئناف الذى تصدد نطاقه بالحكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم قبول المعارضة ، مما لا يجوز معه للمحكمة الاستئنافية أن تعرض لباقي ما أثاره الطاعن متعلقا بموضوع الدعوى من أوجه دفاع ودفع لا تتصل بها تلك المحكمة ولا تلتزم بالرد عليها ازاء ما انتهت اليه من تأييد الحكم المستأنف القاضى بعدم قبول المعارضة الابتدائية .

٤ - اغفال المحكمة الاستئنافية الفصل فى الاستئناف فان الطريق

السوى أمام صاحب الشأن إنما هو الرجوع الى ذات المحكمة الاستئنافية

بطلب الفصل فيما أغفلت وذلك أعمالاً لنص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات التي يرجع إليها لخلو قانون الإجراءات الجنائية من أي مبدأ قاعدة تنظيم حالة أغفال المحكمة الجنائية الفصل على بعض الطلبات المطروحة عليها .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية ودعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح ... ضد الطاعن بوطيفه اله : اختلس المنقولات (حجرين من الماس) على النحو الوارد بعريضة الدعوى وطلب عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .

والمحكمة المذكورة قضت غايياً أولاً : باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً لدعواه المدنية . ثانياً : ببراءة المتهم مما نسب إليه .

استأف كل من النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية . ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت بحضوره بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالناء الحكم المستأف وإعادة الدعوى لمحكمة أول درجة للفصل فيها مجدداً .

ومحكمة أول درجة - مجدداً قضت بحضوره اعتباراً عللاً بمادة الإتهام بمعاقبة المتهم بحبس شهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيهاً لإيقاف التنفيذ .

عارض المحكوم عليه . وقضى في معارضة . بطلب قبول المعارضة لرفعها عن حكم حضوري اعتباري لم تتوفر له شروط قبول المعارضة فيه .

استأف . ومحكمة جنوب القاهرة (هيئة استئنافية) قضت

غاييا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع يرفضه وتأيد الحكم المتألف .

عارض : وقضى في معارضته بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع يرفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطن الاستاذ والمحامين نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

الحكمة

حيث ان مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه انه قد شابته البطلان والقصور في التسييب ، وذلك بأن رئيس الدائرة الاستئنافية التي اصدرته والحكم الغايي الاستئنافي كان فاقدا صلاحية الفصل في الدعوى اذ سبق له مباشرة اجراءات تحقيق ديون الطاعن ومنها قيمة الحجرين الكريمين المقبول بتبديدهما وذلك بصفته مأمورا لتقليسه الطاعن في الدعوى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ تجارى كلنى جنوب القاهرة ، وقد اتى الحكم الاستئنافي الصادر بجلطة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ حكم محكمة أول درجة بتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٧٣ القاضي ببراءة الطاعن دون ان ينمى فيه على صدوره باجماع آراء القضاة وهو ما يطله بطلا لا يستطيل الى الحكم الابتدائي الصادر بعد اعادة الدعوى الى محكمة أول درجة والى الحكم المطعون فيه كليهما .

ومن حيث ان المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية حددت الاحوال التي يستمع فيها على القاضي نظرا الدعوى لما بينها وبين ولاية القضاء من تعارض ومن بين هذه الاحوال ان يكون القاضي قد قسام في الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائي أو بوظيفة النيابة العامة أو بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة ، وهو نفس مقتضى ما ورد في

المادة ١٤٦ من قانون المرافعات (المقابلة للمادة ٣١٣ مرافعات قديم)
ومتعلق بالنظام العام . وقد جاء في المذكرة الايضاحية المصاحبة لقانون
الاجراءات الجنائية تعليقا على ذلك النص ان اساس وجوب امتناع
القاضي عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا في الدعوى
او معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو ذهن
عن موضوع الدعوى ليستطيع ان يزن حجج الخصوم وزنا مجردا .
لما كان ذلك ، وكان امتناع القاضي عن نظر الدعوى في الحالات
الواردة في المادة ٢٤٧ المذكورة انما يشمل قضاها من حيث شكلها
او موضوعها او كليهما لورود النص في شأن نظر الدعوى بصيغة العموم ،
وكان ما أورده الطاعن بأسباب الطعن - يفرض صحته - ان رئيس
الدائرة الاستئنافية كان مأمورا لتقليسه الطاعن التي مازالت في مرحلة
تحقيق الديون والتي ضمنها المدعى بالحقوق المدنية قيمة الحجرين
الكريمين ضمن دينه المطلوب اعتماده ، لا يبنى في حله ذاته ان رئيس
الدائرة لدى مباشرته اختصاصه كأمور للتقليسه قد أهدى رأيا في
واقعة التبديد او اتخذ أى قرار يكشف عن اعتقاده بصحتها مادام الطاعن
لا يدعى ان هذه الواقعة قد عرضت عليه كأساس لانشغال ذمته بقيمة
الحجرين المشار اليهما ، وكانت الاجراءات التي باشرها بالصفة المذكورة
لا تعد من أعمال جمع الاستدلالات او التحقيق في موضوع جسمية
التبديد وقد جاء النعي بشأنها عاريا عن دليله ، فانه لم يكن هناك ما يمنعه
من نظر الدعوى الجنائية والفصل فيها لما هو مقرر من أن التحقيق في
مفهوم حكم المادة ٣٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية - كسبب
لامتناع القاضي عن الحكم - هو مايجريه القاضي او يصدره في نطاق
الدعوى الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق او حكم ، ولا كذلك
التحقيق الذي يقوم به قاضي المحكمة التجارية في دعوى إفلاس في
نطاق اختصاصه القانوني - كما هو الحال في الدعوى ، لما كان ذلك
قان النعي على الحكم في هذا الخصوص - يفرض صحة ماثيره الطاعن
يكسرون غير مدعيه . لما كان ذلك ، وكذا وجوب اجتناب قضاء المحكمة

طبقا لنص المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية انما يقتصر في مجال الدعوى الجنائية - على حالات تشديد العقوبة أو الغاء حكم البراءة عند الخلاف في تقدير الوقائع والادلة وتقدير العقوبة ، أما الاحكام الشكلية فلا يوجب القانون النص على صدورها بالاجماع ، وذلك هو شأن الحكم المطعون فيه والحكم الغيابي الاستثنائي الصادر بتأييد الحكم في المعارضة الابتدائية القاضي بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابل لها ، وهي الأحكام التي لا يستطيل اليها ما يكون قد شاب الاحكام السابقة عليها الفاصلة في الموضوع من بطلان لعدم صدورها باجماع آراء القضاة في الحالات التي تستوجب ذلك ، اذ لا يصح الخوض في الاحكام الاخيرة التي فصلت وحدها في موضوع الدعوى وحازت قوة الشيء المحكوم فيه ، فان ما ينهض الطعن في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن استئناف الحكم انصار في المعارضة بعدم جوازها أو بعدم قبولها لرفضها عن حكم غير قابل لها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم باعتباره حكما شكليا قائما بذاته دون أن ينصرف أثر الاستئناف الى الحكم الابتدائي الفاصل في الموضوع لاختلاف طبيعة الحكيم - كالمشأن في الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتأييد الحكم الصادر بعدم قبول المعارضة الابتدائية لم يتعرض للحكم الصادر بالادانة ، وكان الطعن بالنقض قد انصب على الحكم المطعون فيه الذي لم يفصل الا في تأييد الحكم الصادر وبعدم قبول المعارضة ، فان الحكم الابتدائي القاضي في موضوع - الدعوى بالادانة يكون قد حاز قوة الامر المقضى بالنسبة للاستئناف الذي تحدد نطاقه بالحكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم قبول المعارضة ، مما لا يجوز معه للمحكمة الاستئنافية أن تعرض لباقي ما أثاره الطعن متعلقا بموضوع الدعوى من أوجه دفاع ودفع والاتصال بها تلك المحكمة ولا تلزم بالرد عليها ازاء ما اقترحت اليه من تأييد الحكم المستأنف القاضي بعدم قبول المعارضة الابتدائية ، ومن ثم فان ما يثيره الطعن في أسباب طعنه من أوجه نفي في هذا الشأن تكون غير مقبولة .

ولا يغير من ذلك - وعلى ما يبين من المفردات - ان يكون الطاعن قد قرر بتاريخ ٢ من يونيو سنة ١٩٨٠ باستئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة في التاريخ ذاته حضورا اعتباريا بالادانة هو الذي قرر بالطعن فيه بالمعارضة أيضا - مادام أن المحكمة الاستئنافية فيه أغفلت انفصل في ذلك الاستئناف ، لأن الطريق السوي أمام صاحب الشأن إنما هو الرجوع الى ذات المحكمة الاستئنافية بطلب الفصل فيما أغفلته بذلك اعمالا لنص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات التي رجع اليها لخلو قانون الاجراءات الجنائية من ايراد قاعدة تنظم حالة اغفال المحكمة الجنائية الفصل في بعض الطلبات المطروحة عليها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / حسن عثمان عمار نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد أحمد حسن نائب رئيس المحكمة
ومحمود رضوان وحسن عشيّش ورضوان عبد العليم *

(١٩٣)

الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٥٧ القضائية

(١) تزوير • جريمة « أركانها » • نقض « أسباب الطعن » • ما لا يقبل منها •
جريمة التزوير في محرر رسمي • تحققها بمجرد اعطاء الورقة شكل
الورقة الرسمية ومظهرها ولو نسبت زورا الى موظف لئلا يهاجم برسميتها •
كفاية أن يتدخل الموظف في تحريرها بما يوهم أنه باشر اجراءاته في حدود
سلطته •

(٢) تزوير « أوراق رسمية » • احوال مدنية •
تغيير الحقيقة في السجلات والبطاقات وكافة المستندات المتعلقة
بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ • تزوير في أوراق رسمية •
أساس ذلك ؟

(٣) تزوير • جريمة « أركانها » • نقض « أسباب الطعن » • ما لا يقبل منها •
التزوير المعاقب عليه • استلزامه دراية خاصة لكشفه • غير لازم •
يستوى أن يكون التزوير واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو أنه متقن •
ما دام أن تغيير الحقيقة في كلا الجالين يجوز أن ينخدع به بعض الناس •
مثال :

(٤) اشتراك • جريمة • عقوبة • دفاع « الاخلال بحق الدفاع » • ما لا يوفره •
لا جدوى من نفي الطاعن من أنه شريك في الجريمة وليس فاعلا لها •
ما دامت العقوبة المقررة للفاعل الاصل هي بذاتها المقررة للشريك •
المادة ٤١ عقوبات •

(٥) تزوير • البات « خبره » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير
الدليل » • نقض « أسباب الطعن » • ما لا يقبل منها •
عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب نيب خير ما دامت الواقعة
قد وضحت لديها •
الجدل الموضوعي في تقدير الدليل • غير جائز • أمام النقض •

(٦) اثبات « شهود » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » •
حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •
وزن أقوال الشهود وتقديرها • موضوعي مفاد أخذ المحكمة بأقوال
الشهاد ؟

(٧) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • إجراءات « إجراءات
المحاكمة » • اثبات « بوجه عام » « اعترافي »
حق القاضي أن يأخذ بأقوال متهم في حق نفسه أو في حق غيره من
المتهمين وإن عدل عنها فيما بعد •

(٨) حكم « ما لا يعيبه في نطاق التذليل » • اثبات « بوجه عام » • نقض
« أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » •
الخطأ في الاسناد • لا يعيب الحكم • ما لم يتناول من الأدلة
ما يؤثر في عقيدة المحكمة •

١ - لما كان لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية
أن تكون قد صدرت فعلا من الموظف المختص بتحريرها بل يكفي لتحقيق
الجريمة - كما هو الشأن في حالة الاصطناع - أن تعطى الورقة المصطنعة
شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا إلى موظف عام
للإيهام برسميتها ، ويكفي في هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يفيد
تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم أنه هو الذي بإشرافه في حدود
اختصاصه •

٢ - لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن السجلات
والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون
رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية تعد أوراقا رسمية فكل
تغيير فيها يعتبر تزويرا في أوراق رسمية يخضع للقواعد العامة في قانون
العقوبات ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠

٣ - لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقنا بحيث يستلزم

لكشفه ذراية خاصة بل يستوى أن يكون واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو متقنا يتعذر على الغير أن يكشفه ما دام أن تغير الحقيقة في كلا الحالين يجوز أن ينخدع به بعض الناس ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم في قضائه هذه القواعد القانونية واطرح ، دفاع الطاعن في شأن مكيف الواقعة وما دفع به من عدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى للأسباب السائفة التي أوردها ، فانه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .

٤ - لا مصلحة للطاعن فيما يثيره من انه شريك في الجريمة وليس فاعلا لها لكون العقوبة المقررة للفاعل الأصلية هي بذاتها المقررة للشريك طبقا لنص المادة ٤١ من قانون العقوبات .

٥ - لما كانت المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب نذب خير في الدعوى مادامت الواقعة قد وضحت لديها وكان ما يسوقه الطاعن من مضاعن على تقرير أبحاث التزييف والتزوير ينحل الى جدل موضوعي في تقدير قيمة هذا الدليل مما يستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٦ - لما كان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعة الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطئن اليه بغير معقب .

٧ - لما كان الأصل انه متى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وان من حق القاضي أن يأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه أو في حق غيره من المتهمين وان عدل عنها بهذا ذلك فإن كل ما نهاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد .

٨ - من المقرر أن الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول

من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة والتي لا يجدي الطاعن ما ينمى
على الحكم من خطأ في الاسناد فيما أوردته بشأن ضبط أخبار
وأختتام بمنزله إذ أنه يفرض قيام هذا الخطأ فانه لم يكن له أثر في
منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهى إليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : وهو ليس من أرباب الوظائف
العموميين أرفكب تزويراً في محرر رسمي هو البطاقة الشخصية رقم
٨٥٥٥٤ سجل مدنى الدرب الأحمر وذلك بطريق الاصطناع بأن أنشأها
على غرار البطاقة الشخصية الصحيحة واثبت بها بيانات لمتهم آخر .
وأحالت إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيود والوصف الواردين
بأمر الإحالة .

ومحكمة جنايات قضت حضورياً عملاً بالمواد ٤٠/٢ - ٣ ،
٤١ ، ٢١١ ، ٢١٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من قانون
العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات .
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث أن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة
التزوير في محرر رسمي قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون وشأبه
فساد في الاستدلال وخطأ في الاسناد ، ذلك بأن الحكم ساءل
الطاعن بوصفه فاعلاً أصلياً في واقعة اصطناع البطاقة محل الدعوى طبقاً
لنص المادة ٢١١ من قانون العقوبات مع أن الأفعال التي دلى الحكم على
إبتيادها إليه لا تعدو الاشتراك في جنحة ينطبق عليها نص المادتين

٢١٧ ، ٢٢٤ من قانون العقوبات والمادة ٥٩ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ وقد دفع لهذا السبب بعدم اختصاص محكمة الجنايات نوعياً بنظرها . كما أن التغيير الذي حدث بالبطاقة الشخصية وقع مفصوحاً وبطريقة ظاهرة لا يخدع فيها أحد مما ينتفى معه قيام جريمة التزوير . هذا بالإضافة الى أن المحكمة دافت الطاعن اخذاً بنتيجة تقرير المعمل الجنائي بالرغم من انه بنى على الاستنتاج ولم تستجب لما طلبه المدافع عنه من إعادة القضية لقسم أبحاث التزييف والتزوير لإعادة اجراء المضاهاة . هذا فضلاً عن أن الحكم عول على أقوال الشهود على الرغم من عدم معرفتهم بالطاعن وعلى اعتراف المتهم الثانى بالرغم من عدوله عنه بتحقيقات النيابة . وأخيراً فقد استدل الحكم على اثبات الواقعة فى حقه من ضبط أختام وألحبار وهو ما لا أصل له فى الأوراق . وكل ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه اثبت فى مدوناته بما قال لواقعة الدعوى وتدللا عليها مما محصلة انه لدى سؤال بقسم الشرطة عن موقفه من التجنيد قادم للضابط الذى يسأله بطاقة شخصية تحمل رقم ٨٥٥٥٤ فاشتبه فى صحة البيانات المدونة بها واتضح مما أفاد به السجل المدنى المختص أن هذه البطاقة لم تصدر عنه وان التوقيعات المدونة عليها لا تخص أيا من موظفيه - وأن الرقم المدون عليها خاص ببطاقة لـ واذا سئل عن مصدرها أقر بأن استخرجها له لقاء مبلغ ثلاثين جنيها اعطاه له دون أن يحرر أية استمارات وقد اعترف المتهم
~ بالتحقيقات بأن المتهم الآخر شكك الى عدم استطاعته استخراج بطاقة شخصية فطلب منه مبلغ ثلاثين جنيها وبياناته وصورة شخصية واحدة وانه سلم ذلك كله الى الطاعن الذى سلمه البطاقة المزورة قسماً بدوره لمن ضبطت معه - وثبت من تقرير المعمل الجنائي ان الطاعن هو المحرر للبيانات المثابة بالبطاقة باسم ، وقد دلت الحكم على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة . لما كان ذلك ، فان الحكم

الحكم المطعون فيه يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية بجريمة التزوير التي دين الطاعن بها . لما كان ذلك ، وكان لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية ان تكون قد صدرت فعلا من الموظف المختص بتحريرها بل يكفي لتحقيق الجريمة - كما هو الشأن في حالة الاصطناع - ان تعطى الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا الى موظف عام للايهام برسميتها ، ويكفي في هذا المقام ان تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم انه هو الذي باشر اجراءاته في حدود اختصاصه ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية تعد أوراقا رسمية فكل تغيير فيها يعتبر تزويرا في أوراق رسمية يخضع للقواعد العامة في قانون العقوبات ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ ولا يلزم في التزوير المعاقب عليه ان يكون متقنا بحيث يستلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى أن يكون واضحا ألا يستلزم جهدا في كشفه أو متقنا. يتعذر على الغير أن يكشفه ما دام أن تغيير الحقيقة في كلا الحالين يجوز أن ينخدع به بعض الناس ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم في قضاائه هذه القواعد القانونية واطرح ، دفاع الطاعن في شأن تكليف الواقعة وما دفع به من عدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى للأسباب السائغة التي أوردها ، فانه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا - هذا الى أنه لا مصلحة للطاعن فيما يثيره من انه شريك في الجريمة وليس فاعلا لها لكون العقوبة المقررة للفاعل الأصلي هي بذاتها المقررة للشريك طبقا لنص المادة ٤١ من قانون العقوبات لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لا تلتزم باجابة طلب ندم خير في الدعوى مادامت الواقعة قد وضعت لديها وكان ما يسوقه الطاعن من مطاعن على تقرير ابحاث التزيف والتزوير ينحل الى جدل موضوعي في تقدير

قيمة هذا الدليل مما تسنقل به محكمة الموضوع والا يجوز اثباته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تلمس اليه بغير معقب ، واذ ما كان الأصل انه متى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وان من حق القاضي أن يأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه أو في حق غيره من المتهمين وان عدل عنها بعد ذلك فإن كل ما نعاه الطاعن على الحكم ذي هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة فإنه لا يجدي الطاعن ما ينعاه على الحكم من خطئه في الاسناد فيما أورده بشأن ضبط أحبار وأختام بنزله اذ انه هنرض قيام هذا الخطأ فإنه لم يكن له أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهى اليها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

بإدارة السيد المستشار / قيس الرأى عطية نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد نجيب صالح وعوض جسادو نائبى
رئيس المحكمة وصالح عطية وعمار ابراهيم .

(١٩٤)

الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٥٧ القضائية

(١) محكمة النقض « سلطتها فى الرجوع عن الحكم »

جواز رجوع محكمة النقض عن حكمها بسقوط الطعن . متى ثبت
سقوط التزام الطاعن بالتقدم قبل اصدار حكمها .

(٢) معارضة « نظرها والحكم فيها » . اجراءات « اجراءات المحاكمة »
نقض « ميعاد الطعن » .

صدور أول قرار بتأجيل الدعوى فى حضرة المتهم . يوجب عليه
تتبع سيرها من جلسة الى أخرى - دون اعلان - ما دامت متلاحقه .
احتساب ميعاد الطعن فى هذه الحالة من يوم صدور الحكم .

١ - من حيث انه سبق لهذه المحكمة أن قضت بجلسة
بسقوط الطعن وذلك بناء على ما أهدته النيابة العامة من أن الطاعن
لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه الى يوم الجلسة
التي حددت لنظر طعنه ، غير أنه تبين بعدئذ أن الطاعن كان قد نفذ
العقوبة المحكوم بها عليه خلال الفترة من حتى
كما هو ثابت من افادة النيابة العامة المؤرخة مما مؤداه
أن التزام الطاعن بالتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن
قد سقط عنه منذ هذا التاريخ أى قبل صدور الحكم بسقوط الطعن .
لما كان ما تقدم ، فانه يكون من المتعين الرجوع فى ذلك الحكم السابق
صدوره بجلسة

٢ - لما كان أول قرار بتأجيل الدعوى قد اتخذ فى حضرة المتهم

— الطاعن — فإنه يكون عليه بلاحاجة الى اعلان أن يتتبع سيرها من جلسة الى أخرى مادامت الجلسات متلاحقة — كما هو الحال في هذه الدعوى — ويكون الطاعن اذ قرر بالطعن في الحكم بعد الميعاد محسوبا من يوم صدوره ، فان طعنه يكون غير مقبول شكلا .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن — وآخر — بأفهما أحداثا عمدا بـ الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي التي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت معاقبتها بالمادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس كل منهما ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لكل منهما لوقف التنفيذ . استأنف المحكوم عليه (الطاعن) ومحكمة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه .

فطن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ . وبتاريخ قضت المحكمة بسقوط الطعن وبجلسة اليوم قررت المحكمة العدول عن الحكم الصادر — بجلسته

الحكمة

من حيث انه سبق لهذه المحكمة أن قضت بجلسته بسقوط الطعن وذلك بناء على ما أبدته النيابة العامة من أن الطاعن لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيمة للحرية المقضى بها عليه الى يوم الجلسة التي حددت لنظر طعنه ، غير أنه تبين بعدئذ أن الطاعن كان قد نفذ

العقوبة المحكوم بها عليه خلال الفترة من حتى
 — كما هو ثابت من افادة النيابة العامة المؤرخة مسا مؤداه
 أن التزام الطاعن بالتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن
 قد سقط عنه منذ هذا التاريخ أى قبل صدور الحكم بسقوط الطعن .
 لما كان ما تقدم ، فانه يكون من المتعين الرجوع فى ذلك الحكم السابق
 صدوره بجلسته

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد صدر فى معارضة الطاعن
 الاستئنافية بقبولها شكلا ورفضها موضوعا بتاريخ ولم
 يقرر بالطعن فيه بطريق النقض الا بتاريخ كما لم يقدم أسباب
 طعنه الا بتاريخ متجاوزا فى الأمرين الميعاد المنصوص عليه
 فى المادة ١/٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة
 النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وقد اعتذر الطاعن بمرض زعم انه حال
 دون حضوره تلك الجلسة وبالتالى دون علمه بالحكم المطعون فيه بسند
 انه لم يقدم الدليل عليه . لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على
 الأوراق انه تصدد لنظر معارضة الطاعن أمام المحكمة
 الاستئنافية جلسة ثم تأجلت فى حضور الطاعن ومحاميه
 لجلسة وفيها لم يحضر الطاعن ، فقضت المحكمة بحكمها
 المطعون فيه بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم
 المعارض فيه ، فان اجراءات المحكمة تكون قد تمت صحيحة ، ولا يغير
 من ذلك ما أورده الطاعن فى مذكرة أسبابه من انه لم يعلن
 بالجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، اذ انه
 لما كان أول قرار بتأجيل الدعوى قد اتخذ فى حضرة المتهم
 — الطاعن — فانه يكون عليه بلا حاجة الى إعلان أن يتبع سيرها من جلسة
 الى أخرى مادامت الجلسات متلاحقة — كما هو الحال فى هذه الدعوى
 — ويكون الطاعن اذ قرر بالطعن فى الحكم بعد الميعاد محسوبا من يوم
 صدوره ، فان طعنه يكون غير مقبول شكلا .

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعة نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين / أحمد أبو زيد ومصطفى طاهر نائبى رئيس المحكمة
وصلاح البرجى وعبد الناصر السباعى

(١٩٥)

الطعن رقم ٣٥١٣ لسنة ٥٧ القضائية

عقوبة « تطبيقها » • تكليف الاطباء • نقض « حالات الطعن » • الخطأ فى
تطبيق القانون » « نظره والحكم فيه » •

العقوبة المقررة لجريمة التخلف عن تنفيذ قرار تكليف الاطباء الحبس
مدة لا تجاوز ستة أشهر والغرامة التى لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد
عن خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين • أساس ذلك •
القضاء ابتدئياً بتفريم المتهم مائتى جنيه • أخذ الحكم الاستثنائى
بأسباب حكم محكمة أول درجة ونزوله بالغرامة الى خمسين جنيها • خطأ
فى تطبيق القانون يوجب تصحيحه بتأييد الحكم المستأنف •

لما كانت العقوبة المقررة للجريمة التى دين بها المطعون ضده
هى طبقاً لنص المادة الثامنة من القانون المشار اليه الحبس مدة
لا تجاوز ستة أشهر وغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة
جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى
بتعديل عقوبة الغرامة التى قضت بها محكمة أول درجة الى خمسين
جنيها يكون قد خالف القانون بنزوله بالعقوبة المقضى بها عن الحد
الأدنى المقرر قانوناً مما يقتضى نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتأييد الحكم
المستأنف •

الوقائع

انهت النيابة العامة المطعون ضده بأنه وهو من التخاصمين لقانون تكليف الأطباء تخلف عن تنفيذ القرار الصادر بتكليفه . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٤ ، ٤ ، ٨ / ١ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ ومحكمة جنح الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم مائتي جنية ، غرض المحكوم عليه ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه فاستأنف ومحكمة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف، شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى تفريم المتهم خمسين جنيها .

فلعلت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

حيث أن النيابة العامة تنص على الحكم بالمطعون فيه انه اذا دان المطعون ضده بجريمة التخلف عن تنفيذ قرار تكليفه باعتباره من خريجي كلية الطب قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه قضى بتعديل عقوبة الغرامة المقضى بها الى خمسين جنيها - فنزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر لها بمقتضى المادة ٨ من القانون ٢٩ لسنة ١٩٧٤ في شأن تكليف الأطباء مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الحكم الابتدائي خلص الى ادانة المطعون ضده بجريمة التخلف عن تنفيذ قرار تكليفه باعتباره من خريجي كلية الطب المنصوص عليها في المواد ١ ، ٢ ، ٤ ، ٤ ، ٨ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تكليف خريجي كلية الطب وقضى بتفريسه مائتي جنية وان الحكم الاستئنافي (المطعون فيه) على الرغم من أخذه

بأسباب الحكم الابتدائي واستناده إليها في قضائه قد انتهى إلى تعديل العقوبة المقررة بها بتغريم المطعون ضده خمسين جنيها فقط . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة للجريمة التي دين بها المطعون ضده هي طبقا لنص المادة الثامنة من القانون المشار إليه الحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتي جنية ولا تزيد على خمسمائة جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين ، فإن الحكم المطعون فيه إذا قضى بتعديل عقوبة الغرامة التي قضت بها محكمة أول درجة إلى خمسين جنيها يكون قد خالف القانون بنزوله بالعقوبة المقررة بها عن الحد الأدنى المقرر قانونا مما يقتضي نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

بقيادة السيد المستشار / صلاح خاطر نائب رئيس المحكمة ، وعضوية
السادة المستشارين / مسعود السعداوي ، وطلعت الاكيابي ، محمود
عبد العال وجابر عبد التواب .

(١٩٦)

الطعن رقم ٤٥٤٤ لسنة ٥٥ القضائية

(١) نقض « الصفة في الطعن » محاماه . وكالة

- صدور التوكيل بعد الحكم المطعون فيه وقبل التقرير بالطعن .
- دلالة : انصراف ارادة الطاعن الى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض .
- وان لم ينص فيه على ذلك .

(٢) اعلان • معارضة « نظرها والحكم فيها » • اجراءات « اجراءات
المحاكمة » • نقض « اسباب الطعن • ما يقبل منها »

- تسليم ورقة الاعلان الى أحد المذكورين في المادتين ١٠ ، ١١ مرافعات
- لعدم وجود المعلن اليه في موطنه • اعتبار ذلك قرينة على علمه بالجلسة •
- ما لم يدفعها باثبات العكس •

(٣) نقض « ما لا يجوز الطعن فيه من الاحكام » •

- صيرورة الحكم الابتدائي حائزا لقوة الامر المقضي • اثره : عدم جواز
- الطعن عليه بطريق النقض •

١ - ولئن كان الطعن قد قرر به محام نيابة عن المحكوم عليه
بموجب التوكيل المرفق الذي اقتضت عبارته على التقرير بالمعارضة
والاستئناف الا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في
٩/١٢/١٩٨٢ وكان هذا التوكيل قد أجري في ٤/١/١٩٨٣ أي في
تاريخ لاحق لصدور الحكم وسابق بيومين على تاريخ التقرير بالطعن
بالنقض فانه ذلك يفصح بجلاء على انصراف ارادة الطاعن الى توكيل

مخاميه بالنقرر بالطعن بالنقض في هذا الحكم الاستئنافي ومن ثم يكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر له في القانون .

٢ - لما كان من المقرر ان الاصل في اعلان الاوراق طبقا للمادتين ١٠ و ١١ من قانون المرافعات انها تسلم الى الشخص نفسه أو في موطنه فاذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة الى وكيله أو بخادمه أو لمن يكون مقيما معه من أقربائه أو اصهاره وبعد استلامهم ورقة الاعلان في هذه الحالة قرينة على علم الشخص المطلوب اعلانه مالم يدحضها باثبات العكس وكان الطاعن قد أعلن في محل اقامته اعلانا قانونيا بالجلسة التي قطرت فيها معارضته على الوجه المتقدم ، فان ما يثيره في هذا الشأن يكون على غير أساس .

٣ - لما كان باقى ما أثار الطاعن في أسباب طعنه على الحكم الابتدائي الذي اقتصر وحده على الفصل في موضوع الدعوى دون الحكم المطعون فيه الذي قضى بتأييد الحكم الحضوري اعتبارا الاستئنافي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا وكان قضاؤه بذلك سليما - فانه لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب لانه حاز قوة الامر المقضى وبات الطعن عليه بطريق النقض غير جائز .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه هدد الاشياء المبينة بالمحضر المملوكة له والمحجوز عليها اداريا لصالح الاصلاح الزراعي والتي سلمت اليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلفا لنفسه اضراارا بالجهة الحاجزة . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح قضت غاييا عملا بمادتي

الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لايقاف التنفيذ . عارض المحكوم عليه وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . استأف ومجكمة الايتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا اعتباريا في بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه .

فطعن الاستاذ... المحامي عن الاستاذ... المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

الحكمة

من حيث انه ولئن كان الطعن قد قرر به محام نيابة عن المحكوم عليه بموجب التوكيل المرفق الذي اقتضت عبارته على التقرير بالمعارضة والاستئناف الا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٩/١٢/١٩٨٢ وكان هذا التوكيل قد أجرى في ٤/١/١٩٨٣ أي في تاريخ لاحق لصيدور الحكم وسابق بيومين على تاريخ التقرير بالطعن بالنقض فإن ذلك يفصح بجلاء على انصراف ارادة الطاعن الى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن في هذا الحكم الاستئنافي ومن ثم يكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر له في القانون .

وحيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى معارضته في الحكم الغيابي الاستئنافي شكلا ورفضها موضوعا قد انطوى على عيب في الاجراءات اثر فيه واخلاق يخق الدفاع ذلك بأن عذرا قهريا حال بينه وبين حضور جلسة المعارضة الاستئنافية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه اذ لم يعلن بتلك الجلسة التي عجلت اليها الدعوى بعد سبق وقفها كما أنه لم يعلن بمحضر الحجز أو باليوم المحدد للبيع وأن ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان البين للإطلاع على محاضر جلسات المعارضة

الاستئنافية والمفردات المضمومة أنه بجلسة ١٩٨١/٣/١٩ قررت المحكمة وقف الدعوى مؤقتا لحين الفصل في النزاع المرفوع عن أصل الدين محل الحجز الإداري ثم تحدد لنظر الدعوى جلسة ١٩٨٢/١٢/٩ واذ تم اعلان الطاعن بها يوم ٨٢/٩/١٣ في موطنه مع صهره المقيم معه لغيابه والذي سلمت اليه صورة الاعلان تخلف الطاعن عن حضور تلك الجلسة قضت المحكمة بقبول معارضته شكلا ورفضها موضوعا .

لما كان ذلك وكان من المقرر أن الاصل في اعلان الاوراق طبقا للمادتين ١٠ و ١١ من قانون المرافعات انها تسلم الى الشخص نفسه أو في موطنه فاذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة الى وكيله أو خادمه أو لمن يكون مقيما معه من أقربائه أو أصهاره وبعد استلامهم ورقة الاعلان في هذه الحالة قرينة على علم الشخص المطلوب اعلانه مالم يدحضها باثبات العكس وكان الطاعن قد أعلن في محل اقامته اعلانا قانونيا بالجلسة التي قطرت فيها معارضته على الوجه المتقدم ، فان ما يثيره في هذا الشأن يكون على غير أساس .

لما كان ذلك وكان باقى ما آثار الطاعن في أسباب طعنه على الحكم الابتدائي الذي اقتصر وحده على الفصل في موضوع الدعوى دون الحكم المطعون فيه الذي قضى بتأييد الحكم الحضورى اعتبارا الاستئنافية الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا وكان قضاؤه بذلك سليما - فانه لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب لانه حاز قوة الامر المقضى وبات الطعن عليه بطريق النقض غير جائز .

لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا

رفضه موضوعا .

جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد عبد المنعم البنا ومسعد الساعى نائبى
رئيس المحكمة والضاوى يوسف وعادل عبد الحميد

(١٩٧)

الطعن رقم ٣١٨٢ لسنة ٥٧ القضائية

(١) تفتيش « اذن التفتيش » بياناته « تنفيذه » • تلبس • مواد مخدرة •
نيابة عامة

صحة الاذن الصادر من النيابة بعد تجريات الشرطة بتفتيش شخص
معين ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش بمظنه اشتراكه معه فى
الجريمة • لا يشترط أن يكون المرافق للمأذون بتفتيشه مسمى باسمه أو فى
حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الاذن وحصول التفتيش •

(٢) حكم « تسببيه » • تسبب غير معيب • دفعوع « الدفع ببطلان
الاستيقاف » • قبض • تفتيش « التفتيش باذن » • مواد مخدرة •
الدفع ببطلان استيقاف سيارة أحد المتهمين - لا جدوى منه - طالما
أن الحكم قد سوغ القبض عليهما وتفتيشهما •

(٣) مواد مخدرة • قصد جنائى • جريمة « أركانها » • حكم « تسببيه » •
تسبب غير معيب • نقض « أسباب الطعن » • ما لا يقبل منها •
التحقق من علم المتهم بكنه المادة المضبوطة • موضوعى • مادام سائغا •
مثال لتسبب سائغ على توافر هذا العلم •

(٤) حكم « ما يعيبه فى نطاق الدليل » •

الخطأ فى الإسناد الذى يعيب الحكم • ماهيته ؟

(٥) حكم « ما لا يعيبه فى نطاق الدليل » • اثبات « شهود » •

احالة الحكم فى بيان شهادة الشهود الى ما أورده من أقوال شاهد
آخر • لا يعيبه • ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها •

(٦) اثبات « شهود » . محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » .
حكم « تسمييه » . تسمييب غير معيب » .

اختلاف الشهود في بعض التفصيلات التي لم يوردها الحكم . لا يؤثر
في سلامته .

حق محكمة الموضوع في الاعتماد على ما تطمئن اليه من أقوال الشاهد
واطراح ما عداها . عدم ايراد الحكم تلك التفصيلات يفيد اطراحه ايهاا .

١ - لما كان من المستقر عليه في قضاء محكمة النقض انه اذا
كانت النيابة العامة بعد التحريات التي قدمها اليها رجال الشرطة قد أمرت
بتفتيش شخص معين ، ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش على
أساس مظنه اشتراكه معه في الجريمة التي اذن بالتفتيش من أجلها فان
الاذن الصادر بالتفتيش بناء على ذلك يكون صحيحا في القانون
وبالتالي يكون التفتيش الواقع بناء عليه على المأذون بتفتيشه
ومن كان يرافقه صحيحا أيضا دون حاجة الى أن يكون المأذون بتفتيشه
معه مسمى باسمه أو أن يكون في حالة قبس بالجريمة قبل تنفيذ الأذن
وحصول التفتيش

٢ - لا يعيب الحكم التفاته عما يثيره الطاعن بشأن بطلان استيقاف
سيارة ثانيهما طالما قد سوغ القبض عليهما وتفتيشهما بناء على اذن
صادر من النيابة العامة .

٣ - لما كان يبين من الحكم المطعون فيه انه عرض للدفاع
الطاعنين القائم على عدم علمهما بوجود المخدر في صندوق سيارة
ثانيهما ورد عليه بقوله أنه بثبوت توافر علم المتهمين الآخرين -
الطاعنين - بأن ما يقومون بنقله هو مادة مخدرة من تناقضها في رواية
كل منهما بشأن القدوم والمبيت وتحميل الاجولة بالسيارة وعدم معقولة
ما ذهب اليه كل منهما من أن الاجولة كانت تحوى « بطاطس » كلفهما
شخص لا يعرفانه بنقلها الى ما بعد نقطة مرور الخطاطبة في حين أحضرها

المذكور بإحدى السيارات النصف ثقل ولم يكن ثمة مانع من أن يقوم هو بتوصيلها إلى ذلك المكان بسيارته هذه . كذلك من غير المقبول ما ذهب إليه المتهم الأخير - الطاعن الثاني - من أن سيارته تم تحميلها وهو قائم ولم يعرف كنه ما تم تحميلها به بعدئذ . أيضا فإن وضع الأجرة تحت الأقفاص الفارغة يحمل معنى تعسّد إخفائها وبالتالي معرفة محتواها ، ولما كان من المقرر أن تقضى العلم بحقيقة الجوهر المخدر هو من شئون محكمة الموضوع وحسبها في ذلك أن تورّد من الوقائع والظروف ما يكفي في الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي ، واذ كانت المحكمة قد استظهرت من ظروف الدعوى وملاحظات - على النحو المتقدم - علم الطاعنين بوجود المخدر المضبوط بصندوق السيارة التي كانا يستقلانها وردت بذلك على دفاعهما في هذا الخصوص رداً سائفاً في العقل والمنطق يتحقق به توافر ذلك العلم في حقهما توافراً فعلياً ، فانه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض .

٤ - من المقرر أن الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها .

٥ - لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه المحكم منها .

٦ - أن اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم لا يعيب ذلك أن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها وفي عدم إيراد الحكم لهذه التفاصيل ما يفيد اطراحها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم وآخرين جلبوا جوهرًا مخدراً (حشيش) قبل الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة . وأحالتهم إلى محكمة جنايات . . . لمحاكمتهم طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ المعدل والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق به والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بمعاقبة المتهمين بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً وغرامة ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المخدر ووسيلة النقل باعتبار أن التهمة الماسندة إلى الطاعنين أنها نقلًا بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي جوهرًا مخدراً « حشيش » .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة نقل جوهر مخدر (حشيش) بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شبابه فساد في الاستدلال وقصور في التسيب وانطوى على خطأ في الإسناد ، ذلك بأن المدافع عن الطاعنين دفع بطلان القبض والتفتيش لحصوله في غير الحالات المصرح بها قانوناً . إلا أن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفع رداً غير سائق ، والتفت عن الدفع بطلان استيقاف سيارة الطاعن الثاني ولم يقسطه حقه إيراداً له ورده عليه . كما رد على الدفع بعدم علمهما بكنه المواد المخدرة المضبوطة بأسباب غير سائغة ولا تؤدي إلى النتيجة التي اتهموا اليها ، وأحال الحكم في بيان أقوال الشهود الثاني والثالث والرابع إلى ما أورده من أقوال

الشاهد الأول مع تناقضها في مواضع كثيرة . هذا الى تناقض منطوق الحكم مع أشباهه اذ يثبت تهمة حيازة المخدر المضبوط في حق المتهمين الأول والثاني - حسب ترتيب أمر الاحالة - فقد انتهى الى براءة الأخير كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه ان رئيس قسم النشاط الداخلي بالادارة العامة لمكافحة المخدرات انتقل مع ثلاثة من زملائه المفتشين بالادارة المذكورة لتنفيذ اذن النيابة العامة بضبط وتفتيش المتهمين الأول والرابع وتفتيش كل من يتواجد معهما وقت الضبط وتوجد دلائل على اشتراكهما في حيازة المواد المخدرة وكذلك وسائل النقل التي يستخدمانها بعد أن دلت التحريات على انهما يحوزانها في غير الأحوال المصرح بها قانونا وأنه أعد في الطريق الذي دلت التحريات على مرور المتهمين بالمخدرات التي يحوزانها عدة أكمتة أحداها كمين انذارى بقيادة أحد زملائه والآخرين بقيادته وما ان مرت سيارة المتهمين أمام الكمين الانذارى تتبعها سيارة نصف نقل حتى أخطر باقى الأكمتة فتحرك أفرادها على الفور بسياراتهم معترضين السيارتين القادمتين الا أن السيارة التي كان يركبها المتهمان الأول والرابع تمكنت من الهروب بعد انحرافها فجأة الى جانب الطريق ونخطيها سيارات الكمين وقد تمكن أفراد الكمين من استيقاف السيارة النصف نقل التي كان يستقلها المتهمان الخامس والسادس - الطاعنان - وتفتيشهما عثر أفراد القوة بصندوقها تحت كمية من الأقماع الفارغة على اثنين وعشرين جوالا بكل منها عدد من طرب الحشيش بلغت في مجموعها ١٧٥٠ ألف وسبعمائة وخمسون - طربة - وسباق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة في حق الطاعنين أدلة مستمدة من أقوال شهود الاثبات وتقرير المعامل الكمبانية بمصلحة الطب الشرعى ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . ثم عرض الحكم الى دفع الطاعنين بطلان القبض والتفتيش لعدم صدور اذن به من النيابة العامة وعدم ثبوت لحظة التلبس ورد عليه بقوله « وحيث انه

بالنسبة للدفع بالإعلان استنادا الى عدم قيام حالة التلبس بالنسبة للمتهمين و « الطاعنين » فإن مؤدى ، ما يان من الاوراق وما تأخذ به من أقوال شهود الاتبات فى هذا الشأن أن التفتيش قد صدر بضبط وتفتيش و وآخريين ومساائل النقل التى يستعملونها والاشخاص الذين توجد دلائل على اشتراكهم مع المأذون بتفتيشهم فى حيازة واحراز المواد المخدرة وان السيارة التى ضبط بها المتهمان الحاضران تتبع سيارة المأذون بتفتيشها المشار اليهما آنفا على ما رجاء بالتحقيقات . ومن ثم لكون الدلائل قد قامت على الاشتراك فى الحيازة والاحراز المنوه عنهما وعندئذ يكون الضبط والتفتيش قد تم فى نطاق ما يسمح به الاذن والقانون ويكون الدفع أثر ذلك والا سند يقوم عليه « لما كان ذلك ، وكان من المستقر عليه فى قضاء محكمة النقض انه اذا كانت النيابة العامة بعد التحريات التى قدمها اليها رجال الشرطة قد امرت بتفتيش شخص معين ، ومن قد يتضاد وجوده معه وقت التفتيش على أساس مظنة اشتراكه معه فى الجريمة المتبى اذن بالتفتيش من أجلها فان الاذن الصادر بالتفتيش بناء على ذلك يكون صحيحا فى القانون وبالتالى يكون التفتيش الواقع بناء عليه على المأذون بتفتيشه ومن كان يرافقه صحيحا أيضا دون حاجة الى أن يكون المأذون بتفتيشه معه مسمى باسمه أو أن يكون فى حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الاذن وحصول التفتيش واذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب هذا المذهب وأقر ما تم من اجراءات فان منعى الطاعنين فى هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان ما رد به الحكم على هذا الدفع كافيا وسائفا لاطراحه فانه لا يعيب الحكم التفاته عما يثيره الطاعنان بشأن إعلان استيقاف سيارة ثانيهما طالما قد سوغ القبض عليهما وتفتيشهما بناء على إذن صادر من النيابة العامة . لما كان ذلك ، وكان يمين من الحكم المطعون فيه انه عرض لدفاع الطاعنين القائم على عدم علمهما بوجود المخدر فى صندوق سيارة ثانيهما ورد عليه بقوله أنه بثبوت توافر علم المتهمين

الآخرين - الطاعنين - بأن ما يقومون بنقله هو مادة مخدرة من تناقضها في رواية كل منهما بشأن القبلوم والمبيت وتحصيل الأجرة بالسيارة وعدم معقولة ما ذهب اليه كل منهما من أن الأجرة كانت تحوى « بطاطس » كلفهما شخص لا يعرفه بنقلها إلى ما بعد نقطة مرور الخطاطية في حين أحضرها المذكور بإحدى السيارات النصف نقل ولم يكن ثمة مانع من أن يقوم هو بتوصيلها إلى ذلك المكان بسيارته هذه . كذلك من غير المقبول ما ذهب إليه المتهم الأخير - الطاعن الثانى - من أن سيارته تم تحميلها وهو نائم ولم يعرف كنه ما تم تحميلها به بعدئذ . أيضا فإن وضع الأجرة تحت الأقفاص الفارغة يحمل معنى تعمد اخفائها وبالتالي معرفة محتواها ، ولما كان من المقرر ان تقصى العلم بحقيقة الجوهر المخدر هو من شئون محكمة الموضوع وحسبها فى ذلك أن نورد من الوقائع والظروف ما يكفى فى الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلى والمنطقى ، واذ كانت المحكمة قد استظهرت من ظروف الدعوى وملايساتها - على النحو المتقدم - علم الطاعنين بوجود المخدر المضبوط بصندوق السيارة التى كانا يستقلانها وردت بذلك على دناعهما فى هذا الخصوص رداً سائفاً فى العقل والمنطق يتحقق به توافر ذلك العلم فى حقهما توافراً فعلياً ، فانه لا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ولا المجادلة فى تقديرها امام محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان من المقرر ان الخطأ فى الاسناد الذى يعيب الحكم هو الذى يقع فيما هو مؤثر فى عقيدة المحكمة التى خلصت اليها ، وانه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان أقوال الشهود الى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ، وان اختلاف الشهود فى بعض التفاصيل التى لم يوردها الحكم لا يعيب ذلك أن لمحكمة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمين اليه من أقوال الشاهد وان تطرح ما عداها وفى علم إيراد الحكم لهذه التفاصيل ما يفيد اطراحها ، واذ كان ما يثيره الطاعنان من وجود اختلاف فى أقوال شهود الاثبات بشأن من جرى تفتيشه قبل الآخر من

مع الطاعن الاول واغفال بعض الشهود واقعة تتبع السيارة التي تمكن قائدها من الهرب ، ففضلا عن أن الحكم لم يركن الى هذه التفصيلات في تكوين عقيدته فأطرحها ولم يوردها ، فانه لم يكن لها أثر في منطقة واستدلالة على ثبوت الجريمة التي دان الطاعنين بها ، ومن ثم فإن منعاهما في هذا الخصوص يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه انه اعاد ترتيب المتهمين في الدعوى وفقا لما انتهى اليه في قضائه فبعد أن أثبت تهمة حيازة المخدر بغير قصد من القصد في حق المتهمين الاول والثاني (المحكوم عليهما) وكان ترتيبهما الاول والرابع في أمر الاحالة وتهمة نقل المخدر مجردا من أى قصد في حق المتهمين الثالث والرابع (الطاعنين) وكان ترتيبهما الخامس والسادس في أمر الاحالة خالص في حدود سلطة المحكمة التقديرية الى ادانة المتهمين الاربعة سالف الذكر وبراءة المتهمين الآخرين (وكان ترتيبهما الثاني والثالث في أمر الاحالة) مما اسند اليهما لعدم الاطمئنان لادلة الثبوت قبلهما ، وقد جاء منطوق الحكم منسقا مع اسبابه على النحو سالف البيان ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد يكون غير سديد . هذا فضلا عن عدم اتصال هذا الوجه من النعى بالطاعنين ولا مصلحة لهما فيه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة
وناجى اسحق ، وسرى صيام وعلى اصادق عثمان .

(١٩٨)

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٥٧ القضائية

اختصاص • نظام عام • بطلان • حكم « تسببيه • تسبب معيب » • نقض
« أسباب الطعن ما لا يقبل منها » •

مناط انعقاد الاختصاص بنظر الدعوى فى الجرح التى تقع فى
الخارج لمحكمة عابدين الا يكون لمرتكبها محل اقامة فى مصر والا يضبط
فيها خارج نطاق دائرة اختصاص هذه المحكمة م ٢١٩ اجراءات •
قواعد الاختصاص فى المسائل الجنائية من النظام العام فصل
المحكمة فى الدعوى دون التعرض للدفع بعدم اختصاصها مكانيا - قصور •

لما كانت الجريمة اتى دين الطاعن بها قد وقعت فى الخارج،
وكانت المادة ٢١٩ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على أنه
« اذا وقعت فى الخارج جريمة من الجرائم التى تسرى عليها أحكام
القانون المصرى ولم يكن لمرتكبها محل اقامة فى مصر ولم يضبط فيها
ترفع عليه الدعوى فى الجنايات أمام محكمة جنايات القاهرة وفى الجرح
أمام محكمة عابدين الجزئية » ، ومفاد ذلك أن مناط انعقاد الاختصاص
بنظر الدعوى فى الجرح التى تقع فى الخارج لمحكمة عابدين الجزئية
الا يكون لمرتكبها محل اقامة فى مصر والا يضبط فيها خارج نطاق دائرة
اختصاص هذه المحكمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد فصل فى موضوع
الدعوى وأيد الحكم المستأنف الصادر من المحكمة المذكورة دون أن
يبين توافق موجب اختصاصها مكانيا ، وبغير أن يتعرض فى مدوناته
للدفع سالف البيان ، وكانت القواعد المتعلقة بالاختصاص فى المواد

الجنائية كلها من النظام العام ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية اللجنة (. . . .) بأنه بدائرة دولة أبي ظبي : اعطى بسوء فية بنك الخليج التجارى المحدود ثمان وعشرين شيكا لايقابلهم رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات .

وادعى الممثل القانونى لبنك الخليج التجارى المحدود بصفته قبل المتهم بالزامه بان يؤدي له مبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح عابدين قضت حضوريا عملا بمادئى الاتهام بحبس المتهم سنتين مع الشغل وكفالة خمسة آلاف جنيها لاييقاف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للبنك المدعى بالحقوق المدنية مبلغ خمسمائة وواحد جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ، ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية قضت في ٢ من يونيه سنة ١٩٨٢ بسقوط الاستئناف .

عارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المعارض فيه وبقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

المحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة اعطاء شيك بدون رصيد قد شاب القصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه دفع ببطالان الحكم المستأنف لصدوره من محكمة عابدين الجزئية غير المختصة محليا بنظر الدعوى لوقوع الجريمة في الخارج ووجود محل اقامة له ثابت ومعلوم في مصر خارج نطاق اختصاص تلك المحكمة ، لكن الحكم المطعون فيه أغفل هذا الدفع ايرادا له وردا عليه ما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث أنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية ان الطاعن دفع بعدم اختصاص محكمة عابدين الجزئية محليا بنظر الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت الجريمة التي دين الطاعن بها قد وقعت في الخارج ، وكانت المادة ٢١٩ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على أنه « اذا وقعت في الخارج جريمة من الجرائم التي تسري عليها أحكام القانون المصري ولم يكن لمرتكبها محل اقامة مصر ولم يضبط فيها ترفع عليه الدعوى في الجنايات أمام محكمة جنايات القاهرة وفي الجناح أمام محكمة عابدين الجزئية » ، ومفاد ذلك ان مناط انعقاد الاختصاص بنظر الدعوى في الجناح التي تقع في الخارج لمحكمة عابدين الجزئية الا يكون لمرتكبها محل اقامة في مصر والا يضبط فيها خارج نطاق دائرة اختصاص هذه المحكمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد فصل في موضوع الدعوى وأيد الحكم المستأنف الصادر من المحكمة المذكورة دون ان يبين توافر موجب اختصاصها مكانيا ، وبغير ان يتعرض في مذكراته للدفع مالف البيان ، وكانت القواعد المتعلقة بالاختصاص في المواد الجنائية كلها من النظام العام ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التسبيب متعينا نقضه والاعادة والزام المطعون ضده المدعية بالحقوق المدنية « المصاريف المدنية » دون حاجة الى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة
وناجى اسحق وفتحى خليفة وعلى الصادق عثمان .

(١٩٩)

الطعن رقم ٣١٦٢ لسنة ٥٧ القضائية

(١) اسباب الاباحة • وموانع العقاب • « حالة الضرورة » حكم « تسببه •
تسبب معيب » • ذبح انثى حيوان دون السن

حالة الضرورة التى عدّها الشارع سبباً من اسباب امتناع المسؤولية
السلخانة جرائم مرتبطة ومعاقبة الطاعن بأشدها وهى الاولى لا مصلحة له

(٢) ذبح انثى دون السن • عرض لحوم مذبوحة خارج السلخانة • عقوبة
« عقوبة مبرره » • ارتباط • نقض « المصلحة فى الطعن » •

اعتبار الحكم جريمة ذبح انثى دون السن وعرضه لحوم مذبوحة خارج
السلخانة جرائم مرتبطة ومعاقبة الطاعن بأشدها وهى الاول لا مصلحة له
لما يثيره بشأن الجريمة الثانية • أساس ذلك ؟

١ - من المقرر ان حالة الضرورة التى عدّها الشارع سبباً من اسباب
المسؤولية الجنائية والتى يتذرّع الطاعن بتوافرها فى حقه عند ذبحه
الحيوان بالمخالفة لاحكام القانون - ينبغى لتوافرها ان يكون ثمة خطر
محدد بالنفس ، وكان الخطر الذى يهدد المال مهما بلغ قدره من
الجسامة لا يوفر حالة الضرورة المنصوص عليها فى المادة ٦١ من قانون
العقوبات ، فان الحكم اذ انتهى الى اطراح دفاع الطاعن فى شأن اضطرابه
الى ذبح الحيوان يكون مقترناً بالصواب •

٢ - لما كان الثابت من مادونات الحكم المطعون فيه انه اعتبر
الجرائم التى دان بها الطاعن مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة وعاقبته

بالعقوبة المقررة لأشدها وهي جريمة ذبح أثنى جاموس دون السن فإنه لا مصلحة له فيما يشهه بشأن جريمة عرض لحوم مذبوحة خارج الأماكن المخصصة للذبح للبيع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : ذبح أثنى جاموس غير مستوردة قبل استكمال جميع قواطعها . ثانيا : ذبح حيوانا معدة لحومه للاستهلاك الأدمى فى غير الأماكن المخصصة رسميا للذبح . ثالثا : عرض تبيع لحوما مذبوحة خارج الأماكن المخصصة للذبح . وأحالة الى محكمة جنايات الاسكندرية لمعاقبته طبقا للقييد والوصف الواردين بأمر الاحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١٠٩، ١٣٦، ١٣٧/أ، ١٤٣ مكررا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبته بالحبس مع النفل لمدة ستة أشهر ومصادرة ثمن اللحوم المذبوحة لحساب وزارة الزراعة وغلق المحل الذى ضبطت فيه مدة ثلاثة أشهر عما أسند اليه .

نظن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطرق النقض . . . الخ .

الحكمة

حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجرائمه ذبح أثنى جاموس غير مستوردة قبل استكمال جميع قواطعها وذبح حيوان معدة لحومه للاستهلاك الأدمى فى غير الأماكن المخصصة رسميا للذبح وعرض لحوم مذبوحة خارج الأماكن المخصصة للذبح . فقد شابه قصور فى

التسبب واخلال بحق الدفاع وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه دفع الاتهام المستند اليه بأنه كان في حالة ضرورة الجأته الى ذبح الحيوان اذ كسرت سباقية الاماميتين أثناء انزاله من السيارة مما كان سيؤدي الى تفوقه حتما لولا سارع بذبحه الا ان المحكمة لم تحقق هذا الدفاع وردت عليه بقوله أن الذبيحة قد عرضت كاملة على الطبيب البيطري بما يخالف نص ما ورد في التقرير الطبي البيطري ، كما أن الحكم دانه بجريمة عرض لحوم مذبوحة خارج الأماكن المخصصة للذبح للبيع رغم أن هذه الجريمة لم تتم اذ ضبط الطاعن أثناء سلخه الحيوان المذبوح وقبل عرض لحومه للبيع ، بما يعيب الحكم ويسنوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وساق مؤدى الأدلة التي أقام عليها قضاءه بالإدانة عرض لدفاع الطاعن ورد عليه بقوله « وحيث ان ما يقرره المتهم من انه اضطر لذبح العجلة لاصابتها أثناء انزالها من السيارة مجرد قول مرسل لم يقيم عليه دليل يظاھرہ فضلا عن أن التقرير الطبي البيطري لم ينوه عن وجود أية اصابات بالعجلة خاصة وانها عرضت كاملة على الطبيب البيطري الأمر الذي لا تعول معه المحكمة على هذا الدفاع بعد أن اطمأنت الى أدلة الاثبات السالف ذكرها » . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن حالة الضرورة التي عدّها الشارع سببا من أسباب امتناع المسؤولية الجنائية والتي يتذرع الطاعن بتوافرها في حقه عند ذبحه الحيوان بالمخالفة لأحكام القانون - ينبغي لتوافرها ان يكون ثمة خطر محقق بالنفس ، وكان الخطر الذي يهدد المال مهما بلغ قدره من الجسامّة لا يوفر حالة الضرورة المنصوص عليها في المادة ٦١ من قانون العقوبات ، فان الحكم اذ انتهى الى اطراح دفاع الطاعن في شأن اضطراره الى ذبح الحيوان يكون مقترنا بالصواب ، ولا يغير من هذا أن يكون التقرير الطبي البيطري قد أثبت ان الذبيحة غير كاملة الاطراف لأن هذا . وبفرض صحة ما أورده الطاعن بشأنه في مذكرة أسباب

طعنه لا يغير من النتيجة التي اقصى اليها الحكم . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه اعتبر الجرائم التي دان بها الطاعن مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة وعاقبه بالعقوبة المقررة لاشدها وهي جريمة ذبح اثنى جاموس دون السن فانه لا مصلحة له فيما يشبه بشأن جريمة عرض لحوم مذبوحة خارج الأماكن المخصصة للذبح للبيع . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / قيس الراى عطية نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة
وعوض جادو وصلاح عطيه وعبد اللطيف أبو النيل .

(٢٠٠)

الطعن رقم ٦٨٨٤ لسنة ٥٦ القضائية

(١) شيك بدون رصيد . حكم « بيانات حكم الادانة » « تسببيه » تسبیب
معيب . « نقض » أسباب الطعن . ما يقبل منها .

وجوب استظهار حكم الادانة فى جريمة اعطاء شيك بدون رصيد
أمر الرصيد من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف . اغفال ذلك :
قصور .

(٢) شيك بدون رصيد . اثبات « بوجه عام » حكم « تسببيه » تسبیب
معيب . « نقض » أسباب الطعن . ما يقبل منها .

وجوب بناء الاحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها .
اعتماد الحكم فى قضائه . على رواية أو واقعة لا أصل لها فى التحقيقات .
يعيبه .

استناد الحكم فى قضائه بالادانة الى أن افاده البنك تضمنت عدم
وجود حساب للطاعن على خلاف الواقع . خطأ فى الاسناد .

١ - لما كان من المقرر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة
أنه يتعين أن يستظهر الحكم بالادانة فى جريمة اعطاء شيك بدون رصيد
أمر الرصيد فى ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف . ولما
كان الحكم المطعون فيه لم يبحث رصيد الطاعن فى المصرف وجودا وعندما
واستيفائه لشرائطه فانه يكون قد انطوى على قصور فى البيان .

٢ - من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من
أوراق الدعوى وعناصرها فاذا استند الحكم الى رواية أو واقعة لا أصل

لها في التحقيقات فانه يكون معيبا لابتثائه على أساس فاسد متى كانت الرواية أو الواقعة هي عماد الحكم . وكان يبين مما أورده الحكم أنه قد أسس قضاءه في الادانة على أن افادة البنك قد تضمنت أنه لا يوجد للطاعن حساب لدى البنك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن ان افادة المصرف تضمنت الرجوع على الساحب فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا أيضا بالخطأ في الاسناد والفساد في الاستدلال .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أعطى بسوء نية شيكا ل ببلغ ثمانية آلاف وتسعمائة جنيه مسحوبا على بنك القاهرة فرع المعمورة لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم ببلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح باب شرق قضت حضورا عملا بمادتي الاتهام بمعاينة المتهم بالحبس ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائتي جنيه لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف ومحكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غايبا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى بقبول المعارضة الاستئنافية شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرين مع الشغل .

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

حيث ان مما يتغاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دأبه بجريسة اعطاء شيك بدون رصيد قد انطوى على قصور في البيان ونسناد في الاستدلال وخطأ في الاسناد ذلك بانه لم يستظهر أمر رصيد الطاعن في المصرف من حيث الوجود والكفاية والقابلية للمصرف اكتفاء بافادة البنك بالرجوع على الساحب . كما عول في قضائه على أن افادة البنك تضمنت انه لا يوجد حساب للطاعن لدى البنك في حين انها أفادت الرجوع على الساحب . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث انه لما كان من المقرر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة انه يتعين أن يستظهر الحكم بالادانة في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للمصرف . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبحث رصيد الطاعن في المصرف وجودا وعدما واستيفائه لشرائطه فانه يكون قد انطوى على قصور في البيان . هذا فضلا عن أنه لما كان من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها فاذا استند الحكم الى رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات فانه يكون معيبا لابتناؤه على أساس فاسد متى كانت الرواية أو الواقعة هي عماد الحكم . وكان يبين مما أورده الحكم أنه قد أسس قضاءه في الادانة على أن افادة البنك قد تضمنت أنه لا يوجد للطاعن حساب لدى البنك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن ان افادة المصرف تضمنت الرجوع على الساحب فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا أيضا بالخطأ في الاسناد والنسناد في الاستدلال ، لما كان ذلك ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر ما يثيره الطاعن في طعنه .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / قيس الراى عطية نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة
عبد الوهاب الخياط وصالح عطيه وعبد اللطيف أبو النيل .

(٢٠١)

الطعن رقم ١٤٨٦ لسنة ٥٧ القضائية

وصف التهمة . محكمة الموضوع « سلطتها في تكييف الدعوى » . دفاع
« الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره » . ضرب أفضى الى موت . قتل خطأ .
تغيير المحكمة في التهمة من ضرب أفضى الى موت الى قتل خطأ . هو
تعديل في التهمة نفسها . وجوب لفت نظر الدفاع اليه . مخالفة ذلك
يشوب الحكم بالبطلان . أساس ذلك ؟

لما كان يبين من الأوراق ان الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن
بوصف أنه ضرب عمدا بموقد كيروسين ، فأحدث بجسدها
الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلها ولكن
الضرب أفضى الى موتها ، وطلبت النيابة العامة معاقبته وفقا للمادة ١/٢٣٦
من قانون العقوبات ، وانتهى الحكم المطعون فيه الى ادانة الطاعن بأن تسبب
بغير قصد في موت المجنى عليها ، وكان ذلك ناشئا عن خطئه ورعوته وعدم
احترازه بأن ركل موقد الكيروسين المشتعل فانسكب منه الغاز ، وامتدت
اليه النيران التي أصابت جسم المجنى عليها ، فأحدث بها الاصابات الموصوفة
بتقرير الصفة التشريحية ونجم عن ذلك وفاتها الأمر المنطبق عليه المادة
١/٢٣٨ من قانون العقوبات ودانت المحكمة الطاعن بهذا الوصف دون
أن تلتفت نظر الدفاع الى المرافعة على أساسه ، لما كان ذلك ، وكان هذا
التعديل ينطوي على نسبة الاهمال الى الطاعن وهو عنصر جديد لم يرد في
أمر الاجالة ويتميز عن ركن العمد الذي أقيمت على أساسه الدعوى
الجنائية ، وكان هذا التغير الذي أجرته المحكمة في التهمة من ضرب أفضى
الى موت الى قتل خطأ ليس مجرد تغير في وصف الأفعال المسندة الى

الطاعن في أمر الاحالة مما تملك المحكمة اجراءه بغير تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية وانما هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على اسناد واقعة جديدة الى المتهم لم تكن واردة في أمر الاحالة وهي واقعة القتل الخطأ مما كان يتعين معه على المحكمة أن تلتفت نظر الدفاع الى ذلك التعديل ، وهي اذ لم تفعل فان حكمها يكون مشوباً بالبطلان .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه صرب عمداً بموقد الكيروسين فاحدث بجسدها الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلها ولكن الضرب اقضى الى موتها على النحو المبين بالتحقيقات . واحالته الى محكمة جنايات الزقازيق لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، وادعت والدته المجنى عليها و شقيق المجنى عليها والقاصر ابنه المجنى عليها مدنياً قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمادة ٢٣٨/١ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن مع الشغل لمدة ثلاث سنوات . وباحالة الدعوى المدنية الى محكمة بليس الجزئية المختصة لنظرها .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

حيث ان مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه انه شاب بطلان في الاجراءات اثر في الحكم واخلال بحق الدفاع ذلك بأن المحكمة أسندت اليه تهمة جديدة لم ترد في أمر الاحالة بأن دأته عن تهمة قتل المجنى عليها خطأ بدلاً من تهمة الضرب المقضى الى الموت الموجهة اليه من النيابة العامة وجرت المرافعة على أساسها دون أن تبه الدفاع الى هذا التعديل . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ونحيث انه يبين من الأوراق ان الدعوى الجنائية اقيمت على الطاعن بوصف انه ضرب عمداً بموقد كيروسين ، فأحدث بجسدها الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلها ولكن الضرب أفضى الى موتها ، وطلبت النيابة العامة معاقبته وفقاً للمادة ٢٣٦/١ من قانون العقوبات ، وانتهى الحكم المطعون فيه الى ادانة الطاعن بأن تسبب بغير قصد في موت المجنى عليها ، وكان ذلك ناشئاً عن خطئه ورعوته وعدم احترازه بأن ركل موقد الكيروسين المشتعل فانسكب منه الغاز ، وامتدت اليه النيران التي أصابت جسم المجنى عليها ، فأحدث بها الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ونجم عن ذلك وفاتها الأمر بالنطبق عليه المادة ٢٣٨/١ من قانون العقوبات ودانت المحكمة الطاعن بهذا الوصف دون أن تلت نظر الدفاع الى المرافعة على أساسه ، لما كان ذلك ، وكان هذا التعديل ينطوي على نسبة الاهمال الى الطاعن وهو عنصر جديد لم يرد في أمر الاحالة ويتميز عن ركن العمد الذي أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية ، وكان هذا التغير الذي أجرته المحكمة في انتهمة من ضرب أفضى الى موت الى قتل خطأ ليس مجرد تغير في وصف الافعال المسندة الى الطاعن في أمر الاحالة مما تملك المحكمة اجراءه بغير تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية وانما هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على اسناد واقعة جديدة الى المتهم لم تكن واردة في أمر الاحالة وهي واقعة القتل خطأ مما كان يتعين معه على المحكمة أن تلت نظر الدفاع الى ذلك التعديل ، وهي اذ لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالبطلان ولا يؤثر في ذلك أن يكون الدفاع قال في مرافعته « ان الاصابة هي اصابة خطأ وقضاء وقدر » لان هذا القول صدر منه دون أن يكون على بينة من عناصر الاهمال التي قالت المحكمة بتوافرها ودانته بها حتى يرد عليها ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين / أحمد أبو زيد ومصطفى طاهر نائبى رئيس المحكمة
وحسن عميره ومحمد حسام الدين الغريانى .

(٢٠٢)

الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ القضائية

(١) اختلاس • محررات رسمية • تزوير « أوراق رسمية » • حكم « تسجييه •
تسبيب غير معيب » • « بيانات حكم الادانة » • اثبات « بوجه عام » •
ما يكفى لبيان مؤدى الدليل فى الحكم بالادانة فى جرائم اختلاس
أموال أميرية وتزوير أوراق رسمية •

(٢) محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » • اثبات « بوجه عام »
« اعتراف » • حكم « تسبيبه • تسبيب غير معيب » • نقض « أسباب
الطعن • ما لا يقبل منها » •

التزام المحكمة نص أقوال المتهم وظاهرها ليس بلازم • لها أن
تستنبط منها ومن غيرها من العناصر الأخرى الحقيقة بطريق الاستنتاج
وكافة الممكنات العقلية •

تسمية الحكم أقوال المتهم اقرازا لاينال من سلامة الحكم • طالما
أنها لم ترتب عليه وحده الاثر القانونى للاعتراف •
الجدل الموضوعى فى تقدير الادلة مما تستقل به محكمة الموضوع •
لا يجوز مصادرتها فى شأنه أمام النقض •

(٣) نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » « المصلحة فى الطعن » •
أوجه الطعن على الحكم • شرط قبولها : أن تكون متصلة بشخص
الطاعن وأن يكون له مصلحة فيها •

(٤) اختصاص « اختصاص ولائى » ارتباط • محاكم أمن الدولة
« اختصاصها » • اختلاس أموال أميرية •
اختصاص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص

عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها • المادة ٣ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ •

مناطق الاختصاص في الجرائم المرتبطة • هو الارتباط الحتمي بين الجرائم أو اشخاص مرتكبيها •

(٥) دفع « الدفع بعدم الاختصاص الولائي » • حكم « تسببيه • تسبب غير معيب » • نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » •

الدفع بعدم الاختصاص لأول مرة أمام النقض • شرطه : أن تظاھر مدونات الحكم بغير حاجة إلى تحقيق موضوعي •

(٦) ارتباط • نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل منها »
الارتباط بين الجرائم • مسألة موضوعية • عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض •

(٧) اشتراك • ارتباط • جريمة « أركانها » • مسئولية جنائية • تزوير • حكم « تسببيه • تسبب غير معيب »

اثبات الحكم تداخل الطاعنين في تحرير المحرر المزور واتفاقهما على تزويره واتحاد نيتهما واتجاه نشاطهما على تحقيق النتيجة الإجرامية - لا يلزم معه تحديد الأفعال التي أتاها كل منهما على حدة •

(٨) اختلاس محررات رسمية • تزوير « تزوير المحرر الرسمي » نقض « المصلحة في الطعن » فاعل أصلي • شريك • عقوبة « العقوبة المبررة » •

يعتبر المحرر رسمياً في حكم المادتين ٢١١ ، ٢١٣ عقوبات متى صدر أو كان في الامكان أن يصدر من موظف عام مختص بتحريره •

ثبوت اشتراك الطاعن في جريمة التزوير - لا مصلحة له في المجادلة في معاقبته على أساس أنه فاعل أصلي • علة ذلك ؟

(٩) تزوير « تزوير الأوراق الرسمية » • جريمة « أركانها » • قصد جنائي •

التحدث عن كل ركن من أركان جريمة التزوير • متى لا يلزم • متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية ؟

(١٠) تزوير • اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره » •

اثبات وقوع تزوير المحرر من الطاعن يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزويره واستعماله • تعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي • غير لازم •

(١١) استعمال محرر مزور • جريمة « أركانها » •

الركن المادي في جريمة استعمال الاوراق المزورة • تحققه باستخدام المحرر المزور فيما زور من أجله • تمامه • بمجرد تقديم ورقة مزورة تزويرا معاقبا عليه • لا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد أسند اليه استعمال المحرر مع غيره • متى كان عالما بتزويره •

(١٢) عقوبة « العقوبة المبررة » • نقض « المصلحة في الطعن » •

عدم جدوى النعى على الحكم في شأن جريمة استعمال المحرر المزور ما دام قد عاقب الطاعن بعقوبة جريمة التزوير الثابتة في حقه •

(١٣) اجراءات المحاكمة « محكمة الجنایات » « الاجراءات أمامها » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما يوفره » •

وجوب أن تكون اجراءات المحاكمة في الجنایات في مواجهة المتهم ومحامية ما دام قد مثل أمام المحكمة •

(١٤) اجراءات المحاكمة دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره » • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •

نعى الطاعن على المحكمة قبول اوراق قدمها طاعن آخر بعد اقفال باب المرافعة لم تتاح له فرصة الاطلاع عليها • غير سديد ما دام أنه لم يدع أن الحكم قد عول على ما جاء بها •

(١٥) دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره » • اجراءات « اجراءات المحاكمة » • نقض « اسباب الطعن • ما لا يقبل منها » •

حق المحكمة في الاعراض عن سماع ما يبيده المتهم من دفاع اذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى • بشرط بيان الملة •

(١٦) دفاع « الإخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره » • مسئولية جنائية •

عدم التزام المحكمة بإجابة طلب مناقشة شاهد أو الرد عليه لتعلقه بدفاع ظاهر البطلان ولانعدام أثره على قيام المسؤولية الجنائية . فضلا عن أنه لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة أو استحالة حصول الواقعة .

(١٧) حكم « اصداره » • بطلانه » • شهادة سلبية • نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » •

التمسك ببطلان الحكم لعدم التوقيع عليه في الميعاد • شرطه : الحصول على شهادة من قلم الكتاب بأن الحكم لم يودع ملف الدعوى موقعا عليه • حتى وقت تحريرها على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد .

(١٨) حكم « اصداره » • بيانه • بيانات الديباجة » • نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » • بطلان •

اشتمال الحكم على ما يفيد بيان المحكمة التي أصدرته • كفايته بيانا لاسم المحكمة ومكان انعقادها •

الأصل في الاجراءات الصحة • مكان المحكمة ليس من البيانات الجوهرية • اغفال الحكم له لا يبطله •

(١٩) اشتراك • اختلاس • تزوير • اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » • نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » •

الاشتراك في التزوير • تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة • يكفي لثبوته اعتقاد المحكمة بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها اعتقادا سائغا تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم • الجدل الموضوعي لا يثاره أمام محكمة النقض •

١ - لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وساق على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها وأورد مؤدى كل منها في بيان واف يكشف عن الملامه بتلك الأدلة ومنها محضر تفتيش مسكن الطاعن الذي أسفر عن ضبط مذكرة نيابة مخدرات القاهرة بطلب تحديد

جلسة لاعادة اجراءات محاكمة الطاعن الثالث فى الجناية رقم ٢٤١ لسنة ١٩٧٠ مخدرات الدرب الأحمر والمزيلة بتأشيرة رئيس محكمة استئناف القاهرة بتحديد جلسة أمام غرفة المشورة للنظر فى أمر حبسه فن النعى على الحكم بالقصور فى بيان مؤدى هذا الدليل يكون فى غير محله .

٢ - من المقرر أن المحكمة غير ملزمة فى أخذها بأقوال المتهم أن تلتزم نصها وظاهرها بل لها أن تستبطن منها ومن غيرها من العناصر الأخرى التى أوردتها الحقيقة التى كشفت عنها بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية مادام استنتاجها سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق . ولما كان الطاعن لا ينازع فى صحة ما نقله الحكم من أقوال له وللطاعن الثانى فى التحقيقات والتى حصلها بوصفها أقرارا لا اعترافا فانه لا تريب على الحكم اذ هو استمد من تلك الأقوال ما يدعم الأدلة الأخرى التى أقام عليها قضاءه بالإدانة . كما أنه لا يقدح فى سلامة حكم نسبية هذه الأقوال أقرارا طالما ان المحكمة لم ترتب على هذه الأقوال وحدها الأثر القانونى للاعتراف وهو الاكفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع شهود ، واذ كان لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن اليه طالما أن هذا الدليل له أصله الصحيح من الأوراق ، وكانت الصورة التى استخلصتها المحكمة من أقوال شهود الاثبات ومن أقوال الطاعنين الاول والثانى ومن المحررات التى اطلعت عليها لا تخرج عن الاقتضاء العقل والمنطقى فان نعى الطاعن على الحكم بشأن أخذه بأقواله وأقوال الطاعن الثانى التى أسماها أقرارا يكون فى غير محله اذ هو فى حقيقته لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الأدلة واستخلاص ما تودى اليه مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان استخلاصا سائغا - كما هى الحال فى واقعة الدعوى فلا يجوز مصادرتها فى شأنه أمام محكمة النقض .

٣ - لما كان الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم الا ما كان متصلا بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه .

٤ - لما كان القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة اذ نص في المادة الثالثة منه على اختصاص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها فقد دل بذلك صراحة على ان الاختصاص بنظر الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب ومنها جريمة الاختلاس المنسوبة الى الطاعن الأول والجرائم المرتبطة بها ينمقد لمحكمة أمن الدولة العليا وحدها دون غيرها ولا يشاركها فيه أى محكمة سواها وينبسط اختصاصها على الدعوى برمتها في هذه الحالة سواء من حيث الجرائم المرفوعة بها أو من حيث أشخاص مرتكبيها ، ومناطق الاختصاص بالجرائم المرتبطة المشار اليه هو الارتباط الحتمى بين الجرائم حيث تتناسك الجريمة المرتبطة وتنضم بقوة الارتباط القانونى الى الجريمة الأصلية وتسير في مجراها وتدور معها في محيط واحد في سائر مراحل الدعوى ، في الاحالة والمحاكمة ، الى أن يتم الفصل فيها أو بين الأشخاص حيث توحد الجريمة التي ارتكبوها سواء كانوا فاعلين أصليين أو فاعلين وشركاء .

٥ - لما كان الدفع بعدم الاختصاص المبسدى من الطاعن وان كان مما يتصل بولاية المحكمة ويتعلق بالنظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ولها أن تقضى به من تلقاء نفسها بغير طلب الا أن ذلك مشروط بأن تكون عناصر المخالفة ثابتة في الحكم المطعون فيه بغير حاجة الى تحقيق موضوعي .

٦ - لما كان الأصل أن الارتباط بين الجرائم من المسائل الموضوعية التي تدخل في تقدير وقائع الدعوى فلا تسوغ اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، ومتى كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها ولائيا بمحاكمته لعدم توافر الارتباط بين الجرائم فانه لا يجوز له أن يشير هنا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج الى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها .

٧ - لما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعنين الاول والثاني أنهما تداخلا في تحرير المحرر المزور المؤرخ ١٤/٥/١٩٨٣ بأن حرر الاول بيانات صدره وحرر الثاني بيانات صلبه فليس يلزم أن يحدد الحكم مضمون البيانات التي دونها كل منهما في المحرر مادام قد أثبت اتفاقهما على تزوير المحرر واتحاد نيتهما على تحقيق النتيجة التي وقعت واتجاه نشاطهما الاجرامى الى ذلك .

٨ - لما كان المحرر يعتبر رسميا في حكم الملاتين ٢١١ ، ٢١٣ من قانون العقوبات متى صدر أو كان في الامكان أن يصدر من موظف عام مختص بتحريره بمقتضى وظيفته أو التداخل في هذا التحرير ، وكان الحكم المطعون فيه لم يقصر في بيان مقتضى وظيفة الطاعن الاول في تحرير كتاب كه البحت عن الطاعن الثالث المؤرخ ١٤/٥/١٩٨٣ الذى دون بيانات صدره وأثبت في حق الطاعن الثاني باقراره انه دون بيانات صلبه فانه يفرض أن الطاعن الاول وحده المختص بكل العمل فان الطاعن الثانى يعد حتما شريكا في جريمة التزوير التى قارفها الطاعن الاول المختص بتحرير المحرر فلا مصلحة للطاعن من وراء ما أثاره في هذا الشأن من أنه غير مختص بتحرير المحرر المزور لكون العقوبة المقررة للفاعل الأصلية هى بذاتها العقوبة المقررة للشريك لان من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها طبقا للمادة ٤١ من قانون العقوبات .

٩ - من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه ، ويتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير في الاوراق الرسمية متى تعمد الجاني تغير الحقيقة في المحرر مع اتسواء استعماله في الغرض الذى من أجله غيرت الحقيقة فيه وليس أمرا لازما التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر هذا الركن مادام قد أورد من الوقائع ما يشهد بقيامه .

١٠ - لما كان ما أورده الحكم أن الطاعن ساهم في تحرير بيانات

كتاب كف البحث عن الطاعن الثالث على خلاف الحقيقة واستعمل المحرر فيما زور من أجله فانه لا يكون ملزما بالتدليل على استقلال على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن مادام ان اثبات وقوع التزوير من الطاعن يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذي اسند اليه تزويره واستعماله ومع ذلك فان الحكم قد أقاض في الحديث عن توافر القصد الجنائي في حق الطاعن ودلل عليه تدليلا سائغا ومقبولا والمحكمة غير ملزمة من بعد بتعقب الطاعن في كل جزئية يثيرها في مناحي دفاعه الموضوعي اذ في اطمئنانها الى الأدلة التي عولت عليها ما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطراحها اياها •

١١ - لما كان الركن المادي في جريمة استعمال الاوراق المزورة يتحقق باستخدام المحرر المزور فيما زور من أجله ويتم بمجرد تقديم ورقه تكون في ذاتها مزورة تزويرا يعاقب عليه القانون ، واذا كان الطاعن لا يمارى فيما أثبتته الحكم في حقه من استعمال المحرر المزور بارماله الى وحدة تنفيذ الاحكام بمديرية أمن القاهرة لكف البحث عن الطاعن الثالث وهو ما يتوفر به الركن المادي لجريمة الاستعمال في حقه فلا يغير من الأمر أن يكون الحكم قد أسند اليه استعمال المحرر مع غيره دون أن يبين أنه استقل باستعماله مادام أنه في الحالين علما بتزوير الورقة التي استعمالها •

١٢ - من المقرر أنه لا جدوى لما ينصاه الطاعن على الحكم بالقصور في التدليل على جريمة استعمال المحرر المزور ما دامت العقوبة التي أنزلها به الحكم مبرره بثبوت ارتكابه جريمة التزوير •

١٣ - من المقرر أن من القواعد الأساسية في القانون أن اجراءات المحاكمة في الجنايات يجب أن تكون في مواجهة المتهم ومحامية مادام قد مثل أمام المحكمة •

١٤ - لما كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة التي اختتمت بصدور الحكم المطعون فيه ان الطاعن الأول حين قدم أوراقا للمحكمة عقب اختتام محامى الطاعن الثانى مرافعته أن تقديم هذه الأوراق قد تم بعد اقفال باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم فان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انها قد خلت من الإشارة الى تقديم الطاعن الأول هذه الأوراق ، وكان الطاعن لا يدعى أن الحكم قد عول على شىء مما جاء بها. وكان مؤدى ذلك أن المحكمة قد التفتت عنها ولم يكن لها تأثير فى قضائها فان ما ينعاه الطاعن على الحكم من أن المحكمة قبلت أوراقا قدمها الطاعن الأول بعد اقفال باب المرافعة دون أن تناح له فرصة الاطلاع عليها يكون فى غير محله .

١٥ - لما كان من المقرر أنه وان كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة .

١٦ - لما كان ما أورده الحكم فيما تقدم كافيا وسائفا ويستقيم به اطراح طلب الطاعن مناقشة شاهد لتأييد دفاعه مادام أنه يتعلق بدفاع ظاهر البطلان اذ لا أثر له على قيام المسؤولية الجنائية فى حق الطاعن فضلا عن أن هذا الطلب لا يتجه الى تقى الفعل المكون لجريمة تزوير كتاب كنف البحث التى دين الطاعن بها ولا الى استحالة حصول الواقعة بل الهدف منه اثاره الشبهة فى الأدلة التى اطمأنت اليها المحكمة ويعتبر من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تلتزم المحكمة بإجابته فان دعوى الاخلال بحق الدفاع تكون غير مقبولة .

١٧ - لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على انه يجب على الطاعن لكى يكون له التمسك بإعلان الحكم لعدم توقيعه فى خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره أن يحضل من قلم الكتاب

على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قسداً أودع ملف الدعوى موقفاً عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد ، وكان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة الشهادة سائلة البيان فإن منعاه في هذا الشأن لا يكون مقبولا .

١٨ - لما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة تنص على أن محكمة أمن الدولة العليا تتعقد في كل مدينة بها محكمة ابتدائية ، وكان الثابت من دياجة الحكم المنطعون فيه أنه صدر من محكمة أمن الدولة العليا المشكلة من ثلاثة مستشارين بمحكمة استئناف القاهرة وهو ما يكفي بياناً لاسم المحكمة ومكان انعقادها ، وكان الطاعن لا يدعى أن المحكمة اعتقلت في جهة أخرى على خلاف ما نصت عليه المادة المذكورة ، وكان من المقرر أن الأصل في إجراءات المحاكمة أنها روعت فإن ما يثيره الطاعن بشأن اغفال اسم المحكمة ويبان مكان انعقادها يكون غير سديد فضلاً عن أن بيان مكان المحكمة ليس من البيانات الجوهرية التي يترتب على اغفالها بطلان الحكم ما دام قد ذكر فيه اسم المحكمة التي أصدرته .

١٩ - لما كان الاشتراك في الاختلاس والتزوير يتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقلت حصوله من ظروف الدعوى وملاساتها وأن يكون اعتقادها سائفاً تبرره الوقائع التي اثبتها الحكم وهو ما لم يخطيء الحكم في تقديره - وكان ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا يشار أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم أولا : المتهم الأول :
 ١ - بصفته موظفا عاما وأميناً على الودائع « كاتب التنفيذ للأحكام
 الغيابية بنيابة مخدرات القاهرة » اختلس أوراقا عهد بها إليه بسبب
 وظيفته هي رول ومحضر جلسة ١٩٨٢/٨/١١ المتضمن قرار محكمة
 جنايات القاهرة الدائرة الأولى بحبس المتهم الثالث على ذمة إعادة
 اجراءات محاكمته في الجناية رقم ٢٤١ لسنة ١٩٧٠ مخدرات الدرب
 الأحمر ، ومذكرة نيابة مخدرات القاهرة المتضمنة طلب تحديد جلسة
 لاعادة اجراءات محاكمته في الجناية المذكورة والمذيلة بتأشيرة رئيس
 محكمة استئناف القاهرة بتحديد جلسة ١٩٨٤/٤/١٢ أمام غرفة المشورة
 للنظر في أمر حبس المتهم ٢٠ - بصفته سالف الذكر ارتكب تزويرا في
 محرر رسمي هو كتاب كف البحث عن المتهم في الجناية رقم
 ٢٥٣ لسنة ١٩٧٠ مخدرات الدرب الأحمر حال تحريره المختص بوظيفته
 - وذلك بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها
 بأن نسب فيه الى محكمة جنايات القاهرة زورا الاقراج عن المتهم آنف
 الذكر بضمان مالي بجلسة كما أثبت فيه زورا أن المتهم سدد
 الضمان المالي ٣٠ - استعمل المحرر المزور المشار اليه بأن أرسله الى
 وحدة تنفيذ الأحكام بسديرية أمن القاهرة مع علمه بتزويره ٤٠ - مكن
 وساعد المتهم الثالث المقبوض عليه قانونا من الهرب بأن اختلس رول
 ومحضر جلسة المتضمنين صدور أمر محكمة الجنايات بحبسه
 في الجناية رقم ٢٤١ لسنة ١٩٧٠ مخدرات الدرب الأحمر . ثانيا : المتهمان
 الأول والثاني : بصفتهما موظفين عموميين (موظفين بنيابة مخدرات
 القاهرة) ارتكبا تزويرا في محرر رسمي هو كتاب كف البحث عن
 المتهم في الجناية رقم ٢٤١ لسنة ١٩٧٠ مخدرات الدرب
 الأحمر بجعلهما واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهما بتزويره
 بأن حرر أولهما الكتاب وثانيهما صلبه ونسبا فيه زورا الى محكمة

جنايات القاهرة الافراج عن المتهم سالف الذكر بضمان مالى بجلسة (٠٠٠) كما اثبتا زورا ان المتهم سيد الضمان المالى ٢٠ - استعملا المحرر المزور سالف البيان بأن أرسلاه الى وحدة تنفيذ الأحكام بمديرية أمن القاهرة قاصدين كف البحث عن المتهم الثالث مع علمهما بتزويره .

ثالثا : المتهم الثالث : اشترك مع المتهمين الأول والثانى بطريق التحريض والاتفاق على اختلاس وتزوير المحررات سالفة البيان فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق ٢٠ - هرب حالة كونه مقبوضا عليه قانونا فى الجناية رقم ٢٤١ لسنة ١٩٧٠ مخدرات الدرب الأحمر بمقتضى قرار محكمة جنايات القاهرة الدائرة الأولى . واحالتهم ابى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٠/١ ، ١١٢/١ - ٢ ، ١١٨ ، ١١٩/أ ، ١١٩ مكررا ١ ، ١٣٨ ، ١٤٢ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ٣٠ ، ٣٢ واعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاينة المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما .

ثانيا : بعزل المتهم الأول من وظيفته . ثالثا : بمصادرة الأوراق المزورة .

فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ٠٠٠ الخ .

المحكمة

عن الطعن المقدم من الطاعن الاول :

وحيث ان مبنى الطعن المقدم من الطاعن الاول هو أن الحكم المطعون فيه اذ دانه بجرائم الاختلاس والتزوير فى محررين وضمين واستعمالهما وتمكين مقبوض عليه ومساعدته على الهرب قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال ذلك بأنه استند - فيما استند اليه - فى اداته الى محضر تفتيش مسكنه دون أن يورد مضمونه وعول على اقراره واقرار الطاعن الثانى فى التحقيقات رغم أن ايها لم يكن نصا فى اقرار الجريمة

كما لم يدلل الحكم تدليلا سائغا على اشتراك الطاعن الثالث فى جريمتى الاختلاس والتزوير .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعن بها وساق على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليها وأورد مؤدى كل منها فى بيان واف يكشف عن الملامه بتلك الأدلة ومنها محضر تفتيش مسكن الطاعن الذى أسفر عن ضبط مذكرة نيابة مخدرات القاهرة بطلب تحديد جلسة لاعادة اجراءات محاكمة الطاعن الثالث فى الجناية رقم ٢٤١ لسنة ١٩٧٠ مخدرات الدرب الأحمر والمزيلة بتأشيرة رئيس محكمة استئناف القاهرة بتحديد جلسة أمام غرفة المشورة للنظر فى أمر حبسه فان النعى على الحكم بالقصور فى بيان مؤدى هذا الدليل يكون فى غير محله لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل أقوال الطاعن بالتحقيقات بأنه أقر بأن الجنايتين رقمى ٢٤١ ، ٢٥٣ سنة ١٩٧٠ مخدرات الدرب الأحمر المتهم فيهما الطاعن الثالث كاتبا فى عهده ابان ارتكاب الجرائم المنسوبة اليه وأنه الكاتب لبيانات المذكرة المضبوطة بمسكنه كما أنه المحرر لبيانات خطاب كف البحث عن الطاعن الثالث فى الجناية رقم ٢٥٣ سنة ١٩٧٠ مخدرات الدرب الأحمر فضلا عن أنه قد حرر صدر خطاب كف البحث عنه فى الجناية رقم ٢٤١ سنة ١٩٧٠ مخدرات الدرب الأحمر المؤرخ ٠٠٠٠ وأن الجناية الاخيرة عرضت على محكمة جنايات القاهرة بجلسته للنظر فى أمر حبسه وانه تأكد من وجود علاقة بين الطاعنين الثانى والثالث وكان الاخير يتردد على نيابة المخدرات وكان الطاعن الثانى مهتما بقضايا موضوع التزوير وعزا قيام الطاعن الثانى بتغيير رقم السنة الخاص بالجناية رقم ٢٤١ سنة ١٩٧٠ على الدوسيه الوقائى الخاص بها الى أنه قصد بذلك صعوبة الاعتداء الى القضية كما حصل أقوال الطاعن الثانى بأنه أقر بأنه المحرر لصلب خطاب كف البحث عن الطاعن الثالث فى الجناية رقم ٢٤١ سنة ١٩٧٠ مخدرات الدرب الأحمر . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة

غير ملزمة في أخذها بأقوال المتهم أن تلتزم نصها وظاهرها بل لها أن تستبطن منها ومن غيرها من العناصر الأخرى التي أوردتها الحقيقة التي كشفت عنها بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية مادام استنتاجها سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق. ولما كان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم من أقوال له وللطاعن الثاني في التحقيقات والتي حصلها بوصفها اقرارا لا اعترافا فانه لا تريب على الحكم اذ هو استمد من تلك الأقوال ما يدعم الأدلة الأخرى التي أقام عليها قضاءه بالأدانة . كما أنه لا يقدح في سلامة الحكم تسمية هذه الأقوال اقرارا طالما ان المحكمة لم ترتب على هذه الأقوال وحدها الأثر القانوني للاعتراف وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع شهود ، واذ كان لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن اليه طالما أن هذا الدليل له أصله الصحيح من الأوراق ، وكانت الصورة التي استخلصتها المحكمة من أقوال شهود الاتبات ومن أقوال الطاعنين الأول والثاني ومن المحررات التي اطلعت عليها لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي فان نعى الطاعن على الحكم بشأن أخذه بأقواله وأقوال الطاعن الثاني التي أسماها اقرارا يكون في غير محله اذ هو في حقيقته لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة واستخلاص ما تؤدي اليه مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان استخلاصا سائغا كما هي الحال في واقعة الدعوى فلا يجوز مصادرتها في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان الاصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم الا ما كان متصلا بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه ، وكان منعى الطاعن على الحكم بالقصور والفساد في الاستدلال في استظهار اشتراك الطاعن الثالث في جريمتي الاختلاس والتزوير لا يتصل بشخصه ولا مصلحة له فيه بل هو يختص بالطاعن الثالث وحده فلا يقبل ما يثيره في هذا الصدد . لما كان ما تقدم ، فان ما يثيره الطاعن الأول برمته يكون على غير أساس ويتعين رفض الطعن المقدم منه .

عن الطعن المقدم من الطاعن الثاني :

وحيث ان مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثاني هو أن الحكم المطعون

فيه اذ دانه بجريمتي التزوير في محرر رسمي واستعماله قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه قصور في التسبب وانطوى على اخلال بحق الطاعن في الدفاع ذلك بأنه صدر من محكمة غير مختصة ولائيا بمحاكمة الطاعن وأخطأ في تطبيقه وشابه قصور في التسبب وانطوى على اخلال بحق الطاعن لعدم توافر الارتباط بين جريمتين المنسوبتين اليه وجريمة الاختلاس المنسوبة الى الطاعن الاول اذ أن الارتباط المشار اليه في المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٥ سنة ١٩٨٠ لا ينصرف الى غير المعنى الذي قصده الشارع في المادة ٣٢ من قانون العقوبات الذي يفترض وحدة الجاني وأن يكون الفعل الواحد جرائم متعددة او تقع عدة جرائم لغرض واحد وتكون مرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة وهو ما لم يتحقق في صورة الدعوى فيكون الاختصاص بمحاكمته معقودا لمحكمة الجنايات دون محكمة أمن الدولة العليا ، هذا الى ان الحكم استند في ادانة الطاعن الى خطا في كف البحث المرسلين الى مديرية أمن القاهرة دون أن يبين مضمونها ، كما أسند اليه مساهمته مع الطاعن الاول في تزوير خطاب كف البحث المورخ ٠٠٠٠٠٠٠٠ دون أن يفصح عن البيانات التي دونها كل منهما في المحرر ، ودان الطاعن وفقا للمادة ٢١١ من قانون العقوبات وأوقع عليه أقصى العقوبة المقررة بهذه المادة رغم أنه وان كان موظفا عاما الا أنه غير مختص بتحرير المحرر المزور وقد سلم الحكم بذلك في أسبابه مما كان يتعين معه معاملته بالمادة ٢١٢ من قانون العقوبات التي لا تتفق مع المادة ٢١١ في الحد الأقصى للعقوبة فهو أشد في الأخيرة منه في الأولى ، يضاف الى ذلك أن الحكم لم يدل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن من علمه بتغيير الحقيقة في المحرر بنية استعماله رغم تمسكه بانتفاء هذا العلم في حقه واستدل على استعمال الطاعن المحرر المزور بأنه والطاعن الاول بعنا به الى الشرطة دون أن يبين ما اذا كان الطاعن هو الذي أرسله وحده أم مع غيره ، وأخيرا فان المحكمة قبلت من الطاعن الاول أوراقا بعد اقفال باب المرافعة دون اطلاع الطاعن عليها ولم تستجب الى طلبه سماع موظف النيابة المنوط به دفتر قسائم التحصيل الذي اطلعت عليه المحكمة والدفاع بالجلسة واطرحته بما لا يسوغ رفضه .

وحيث ان القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة
اذ نص في المادة الثالثة منه على اختصاص محكمة أمن الدولة العليا
دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني
من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها فقد دل بذلك صراحة على
ان الاختصاص بنظر الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب ومنها جريمة
الاختلاس المنسوبة الى الطاعن الاول والجرائم المرتبطة بها ينعقد لمحكمة
أمن الدولة العليا وحدها دون غيرها ولا يشاركها فيه أى محكمة سواها
وينبسط اختصاصها على الدعوى برمتها في هذه الحالة سواء من حيث
الجرائم المرفوعة بها أو من حيث أشخاص مرتكبيها ، ومناطق الاختصاص
بالجرائم المرتبطة المشار اليه هو الارتباط الحتمى بين الجرائم حيث تتماسك
الجريمة المرتبطة وتنضم بقوة الارتباط القانونى الى الجريمة الأصلية
وتسير فى مجراها وتدور معها فى محيط واحد فى سائر مراحل الدعوى ،
فى الاحالة والمحاكمة ، الى أن يتم الفصل فيها أو بين الأشخاص حيث
توحد الجريمة التى ارتكبوها سواء كانوا فاعلين أصليين أو فاعلين
وشركاء ، وكان الدفع بعدم الاختصاص المبدى من الطاعن وان كان
مما يتصل بولاية المحكمة ويتعلق بالنظام العام ويجب على المحكمة أن
تحكم به تلقاء نفسها ويجوز الدفع به فى أية حالة تكون عليها الدعوى
ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ولها أن تقضى به من تلقاء نفسها بغير
طلب الا أن ذلك مشروط بأن تكون عناصر المخالفة ثابتة فى الحكم المطعون
فيه بغير حاجة الى تحقيق موضوعى • ولما كانت مدونات الحكم قد خلت
مما ينتفى به موجب اختصاص محكمة أمن الدولة العليا قانونا بمحاكمة
الطاعن وليس فيها ما يظاهر ما يدعيه من انتفاء الارتباط بين جريمة اختلاس
الطاعن الاول ورول ومحضر جلسة محكمة الجنايات المتضمنين قرار المحكمة
بحبس الطاعن الثالث على ذمة اعادة اجراءات محاكمته فى الجناية رقم ٢٤١
سنة ١٩٧٠ مخدرات الدرب الاحمر وكتاب نيابة مخدرات القاهرة المتضمن
طلب تحديد جلسة لاعادة اجراءات محاكمته الممهود بها اليه بسبب وظيفته
وبين جريمته تزوير كتاب كف البحث عن الطاعن الثالث فى الجناية سالفة

الذكر واستعماله اللتين ساهم الطاعن الأول في ارتدأبهما ، وكان الأصل أن الارتباط بين الجرائم من المسائل الموضوعية التي تدخل في تقدير وقائع الدعوى فلا تسوغ إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض ، ومتى كان الطاعن ثم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها ولائيا بمحاكمته لعدم توافر الارتباط بين الجرائم فإنه لا يجوز له أن يثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو نعلق بالنظام العام لكونه يحتاج الى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها . ما كان ذلك ، وكان الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه ، وكان الحكم قد استند في أدانة الطاعن الى كتاب كف البحث المؤرخ فان منعاه على الحكم بالقصور في بيان مضمون كتاب كف البحث الآخر المؤرخ لا يكون مقبولا لأنه لا يتصل بشخصه ولا مصلحة له فيه بل هو يختص بالطاعن الأول وحده الذي اسند اليه — على سبيل الاتفراد تزويره ، ومع ذلك فان الحكم المطعون فيه قد بين عند تحصيله واقعة الدعوى مضمون كتابي كف البحث سالف الذكر بيانا مفصلا على نحو يدل على أن المحكمة محصنتها التمهيد الكافي وألتمت بهما المسامحة شاملا يفيد أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة فلا يعيب الحكم بعد ذلك عدم تكرار سرده مضمون المحررين المار ذكرهما بما تنحسر عن الحكم دعوى القصور في بيان مؤدى هذا الدليل ويكون النعي عليه بذلك لا محل له . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعنين الأول والثاني أنهما تداخلا في تحرير المحرر المزور المؤرخ بأن حرر الأول بيانات صدره وحرر الثاني بيانات صلبه فليس بلازم أن يحدد الحكم مضمون البيانات التي دونها كل منهما في المحرر مادام قد أثبت اتفاقهما على تزوير المحرر واتحاد نيتهما على تحقيق النتيجة التي وقع واتجاه نشاطهما الاجرامي الى ذلك ويكون النعي على الحكم بالقصور في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك وكان المحرر يعتبر رسميا في حكم المادتين ٢١١ ، ٢١٣ من قانون العقوبات متى صدر أو كان في الامكان أن يصدر من موظف عام مختص بتحريره بمقتضى وظيفته أو التداخل في هذا التحرير ، وكان

الحكم المطعون فيه لم يقصر في بيان مقتضى وظيفة الطاعن الاول في تحرير كتاب كف البحث عن الطاعن الثالث المؤرخ الذى دون بيانات صدره وأثبت في حق الطاعن الثانى باقراره انه دون بيانات صلبه فانه يفرض ان الطاعن الاول وحده المختص بكل العمل فان الطاعن الثانى يعد حتما شريكا في جريمة التزوير التى قارفها الطاعن الاول المختص بتحرير المحرر فلا مصلحة للطاعن من وراء ما أثاره في هذا الشأن من أنه غير مختص بتحرير المحرر المزور لكون العقوبة المقررة للفاعل الاصلى هي هي بذاتها العقوبة المقررة للشريك لان من اشترك في جريمة فعلية عقوبتها طبقا للمادة ٤١ من قانون العقوبات ومن ثم فان النعى على الحكم في هذا الصدد يكون عديم الجدوى ولا يستدبه . لما كان ذلك ، وكن من المقرر انه لا يلزم أن يحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه ، ويتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير في الاوراق الرسمية متى تعمد الجاني تغير الحقيقة في المحرر مع اتسواء استعماله في الغرض الذى من أجله غيرت الحقيقة فيه وليس أمرا لازما التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر هذا الركن مادام قد أورد من الوقائع ما يشهد لقيامه . وكان مؤدى ما أورده الحكم أن الطاعن ساهم في تحرير بيانات كتاب كف البحث عن الطاعن الثالث على خلاف الحقيقة واستعمل المحرر فيما زور من أجله فانه لا يكون ملزما بالتدليل على استقلال على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن مادام ان اثبات وقوع التزوير من الطاعن يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذى اسند اليه تزويره واستعماله ومع ذلك فان الحكم قد أقاض في الحديث عن توافر القصد الجنائي في حق الطاعن ودل عليه تدليلا سائغا ومقبولا والمحكمة غير ملزمة من بعد بتعقب الطاعن في كل جزئية يثيرها في مناحى دفاعه الموضوعى اذ في اطمئنانها الى الأدلة التى عولت عليها ما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطراحها اياها ويضحي النعى على الحكم في هذا الشأن غير مفيد .

لما كان ذلك ، وكان الركن المادى فى جريمة استعمال الأوراق المزورة يتحقق باستخدام المحرر المزور فيما زور من أجله ويتم بمجرد تقديم ورقة تكون فى ذاتها مزورة تزويرا يعاقب عليه القانون ، واذ كان الطاعن لا يمارى فيما أثبتته الحكم فى حقه من استعماله المحرر المزور بإرساله الى وحدة تنفيذ الاحكام ب مديرية أمن القاهرة لكف البحث عن الطاعن الثالث وهو ما يتوفر به الركن المادى لجريمة الاستعمال فى حقه فلا يغير من الأمر أن يكون الحكم قد أسند اليه استعمال المحرر مع غيره دون أن يبين أنه استقل باستعماله مادام أنه فى الحالين علما بتزوير الورقة التى استعمالها ، هذا الى أنه لا جدوى لما ينعاه الطاعن على الحكم بالقصور فى التدليل على جريمة استعمال المحرر المزور ما دامت العقوبة التى أنزلها به الحكم مبرره بثبوت ارتكابه جريمة التزوير . لما كان ذلك ، ولئن كان من المقرر أن من القواعد الأساسية فى القانون أن اجراءات المحاكمة فى الجنايات يجب أن تكون فى مواجهة المتهم ومحاميه مادام قد مثل أمام المحكمة الا أنه فضلا عن انه لا يبين من محضر جلسة المحاكمة التى اختتمت بصدر الحكم المطعون فيه ان الطاعن الأول حين قدم أوراقا للمحكمة عقب اختتام محامى الطاعن الثانى مرافقته أن تقديم هذه الأوراق قد تم بعد اقفال باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم فان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انها قد خلت من الإشارة الى تقديم الطاعن الأول هذه الأوراق ، وكان الطاعن لا يدعى أن الحكم قد عول على شيء مما جاء بها وكان مؤدى ذلك أن المحكمة قد التفتت عنها ولم يكن لها تأثير فى قضائها فان ما ينعاه الطاعن على الحكم من أن المحكمة قبلت أوراقا قدمها الطاعن الأول بعد اقفال باب المرافعة دون أن تناح له فرصة الاطلاع عليها يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لطلب الطاعن مناقشة الموظف المنوط به دفتر قسائم التحصيل واطرحه فى قوله « ولا محل لمسايرته فيما أرتأه من طلب سماع المستأول عن دفتر قسائم التحصيل بصدد قسيمة التحصيل رقم ٤٠٠ التى قدمها لانه غير متبع فى الدعوى اذ لا يتجه الى نفي التزوير الذى ثبت حدوثه باقرار

المتهم الثاني (الطاعن) ولا الى التشكيل في صحة اسناد التهمة الى ذلك المتهم طالما قد ثبت على وجه القطع واليقين أن محكمة الجنايات لم تعتقد يوم ١٩٣٨/٥/٧ ولم تنظر الدعوى ولم تفرج عن المتهم الثالث وبالتالي فإن تحرير خطاب يتضمن هذه البيانات لكف البحث عن المتهم الثالث مع العلم بعدم صحة هذه البيانات وارساله الى مديرية أمن القاهرة وحده تنفيذاً لاحكام هو ما تتوافر به جريمة تزوير والاستعمال وليس من شأن دفع كفالة - لم تقرر - من هذا المتهم او ذاك نفى حصول الجريمة وكل ماله من أثر أو دلالة هو التأكيد على محاولة تغطية الجريمة واختفاء اثارها كما انه لا محل لسؤاله عن المقصود برقم ٠٠٠ الموجود بجوار رقم القضية فطالما ثبت أنه لا يتصل برقم القضية أو يستلزمها فإن المحكمة قد استخلصت بالنظر الى ظروف الدعوى وملاساتها أنه قصد به تعييب الوصول الى الحقيقة فلا عليها أن هي التفتت عن البحث من كان مسئولاً عن هذا الدفتر وسؤاله لان ذلك لا ينصب على صحيح الاتهام ، ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وان كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه الا أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة ، واذ كان ما أورده الحكم فيما تقدم كافياً وسائفاً ويستقيم به اطراح طلب الطاعن مناقشة شاهد لتأييد دفاعه ما دام أنه يتعلق بدفاع ظاهر البطلان اذ لا أثر له على قيام المسؤولية الجنائية في حق الطاعن فضلاً عن أن هذا الطلب لا يتجه الى نفى الفعل المكون لجريمة تزوير كتاب كف البحث التي دين الطاعن بها ولا الى استحالة حصول الواقعة بل الهدف منه اثاره الشبهة في الادلة التي اطمأنت اليها المحكمة ويعتبر من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلتزم المحكمة باجابه فان دعوى الاختلال بحق الدفاع تكون غير مقبولة ويكون الطعن المقدم من الطاعن الثاني على غير أساس متعين رفضه موضوعاً .

عن الطعن المقدم من الطاعن الثالث .

وحيث ان مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثالث هو أن الحكم المطعون فيه اذ دانه بجرائم الاشتراك في الاختلاس والتزوير في محررين رسميين

والهرب بعد القبض عليه فانونا قد لحقه البطلان وشابه التصور في التسييب والفساد في الاستدلال ذلك بأن الحكم لم يودع ملف الدعوى موقعا عليه خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره وخلت ديباجته من بيان المحكمة التي أصدرته ومكان انعقادها هذا إلى أنه اعتمد في ادانته الطاعن على قرينة المصلحة في حين أنه لا مصلحة له في اختلاس الأوراق والتزوير .

وحيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على انه يجب على الطاعن لكي يكون له التمسك ببطلان الحكم لمدى توقيعه في خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد ، وكان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة الشهادة سالفه البيان فان منعا في هذا الشأن لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكانت المادة الرابعة من القانون رقم ١٠٥ سنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة تنص على ان محكمة أمن الدولة العليا تنعقد في كل مدينة بها محكمة ابتدائية، وكان الثابت من ديباجة الحكم المطعون فيه أنه صدر من محكمة أمن الدولة العليا المشكلة من ثلاثة مستشارين بمحكمة استئناف القاهرة وهو ما يكفي بيانا لاسم المحكمة ومكان انعقادها ، وكان الطاعن لا يدعى أن المحكمة انعقدت في جهة أخرى على خلاف ما نصت عليه المادة المذكورة ، وكان من المقرر أن الأصل في اجراءات المحاكمة أنها روعيت فان ما يثيره الطاعن بشأن اغفال اسم المحكمة وبيان مكان انعقادها يكون غير سديد فضلا عن أن بيان مكان المحكمة ليس من البيانات الجوهرية التي يترتب على اغفالها بطلان الحكم مادام قد ذكر فيه اسم المحكمة التي أصدرته . لما كان ذلك وكان الاشتراك في الاختلاس والتزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملاساتها وأن يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم وهو ما لم يخطيء الحكم في تقديره . وكان ما ينهه الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يثار أمام محكمة النقض فان الطعن برمته لا يكون له محل ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / حسن عثمان عمار نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمود البارودي ومحمد أحمد حسن نائب
رئيس المحكمة ومحمود رضوان ورضوان عبد العليم .

(٢٠٣)

الطعن رقم ٢١٣٤ لسنة ٥٥ القضائية

- (١) محكمة النقض « سلطتها في الرجوع عن الحكم » .
- جواز رجوع محكمة النقض عن حكمها بسقوط الطعن متى ثبت أن
التزام الطاعن بالتقدم للتنفيذ قبل اصدار حكمها . غير قائم .
- (٢) معارضة « نظرها والحكم فيها » . اجراءات « اجراءات المحاكمة » .
- حكم « بطلان الحكم » . بطلان . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . ما يوفره .
- شهادة مرضية .
- عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المراض الا اذا كان
عدم حضوره حاصلًا بغير عذر . قيام عذر قهرى حال دون حضور المعارض
يعيب اجراءات المحاكمة .
- محل نظر العذر يكون عند الطعن في الحكم .
- ثبوت ان نخلف الطاعن يرجع لعذر قهرى هو مرضه الثابت بالشهادة
الطبية . لا يصح معه الحكم باعتبار معارضته كان لم تكن .

١ - من حيث انه سبق لهذه المحكمة أن قضت بجلسة
..... بسقوط الطعن وذلك بناء على ما أبدته النيابة العامة من أن
الطاعن لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه الى يوم
الجلسة التى حددت لنظر طعنه . غير انه تبين بعدئذ ان الطاعن كان قد
استشكل فى تنفيذ تلك العقوبة وقضى بتأريخ بوقف
تنفيذها لحين الفصل فى الطعن بالنقض ، مما مؤداه ان التزام الطاعن بالتقدم
للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن كان قد سقط عنه منذ هذا

التاريخ أى قبل صدور الحكم بسقوط الطعن • لما كان ما تقدم فانه يكون من المتعين الرجوع فى ذلك الحكم السابق صدوره بجلسته

٢ - لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يصح الحكم فى المعارضة باعتبارها كأن لم تكن أو برفضها بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر وأنه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهرى فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ومحل نظر العذر القهرى المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق التقض ، وكان عدم حضور الطاعن بالجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه يرجع الى مرضه الثابت بالشهادة الطيبة سائلة البيان والتى تطمئن اليها المحكمة وتشق فى صحتها ، فانه يكون قد أثبت قيام العذر القهرى المانع من حضور الجلسة مما لا يصح معه فى القانون الحكم فى غيبته باعتبار المعارضة كأن لم تكن ،

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جناح باب الشرعية (قيدت بجدولها لسنة) ضد الطاعن بوصف انه أعطى له شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك • وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت •

والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بمادتى الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيها ، لوقف التنفيذ ، والزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت •

عارض وقضى فى معارضته بعدم قبول المعارضة لجواز استئناف الحكم الغيابى المعارض فيه •

استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا في بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

عارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن .
 فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

وبجلسة نظرت المحكمة الطعن (منعقدة في هيئة غرفة مشورة) ثم قررت احواله لنظره بجلسة وبالجلسة المحددة قضت محكمة النقض بسقوط الطعن .

وفي تقدم الطاعن بطلب للرجوع عن الحكم الصادر بجلسة مرفقا به مستندات . وبالعرض حدد لنظر هذا الطعن جلسة

المحكمة

من حيث انه سبق لهذه المحكمة أن قضت بجلسة
 بسقوط الطعن وذلك بناء على ما أبدته النيابة العامة من أن الطاعن لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للجريمة المقضى بها عليه الى يوم الجلسة التي حددت لنظر طعنه . غير انه تبين بعدئذ ان الطاعن كان قد استشكل في تنفيذ تلك العقوبة وقضى بتاريخ بوقف تنفيذها لحين الفصل في الطعن بالنقض ، مما مؤداه ان التزام الطاعن بالتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن كان قد سقط عنه منذ هذا التاريخ أى قبل صدور الحكم بسقوط الطعن . لما كان ما تقدم فانه يكون من المتعين الرجوع في ذلك الحكم السابق صدوره بجلسة

وحيث ان الطعن استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى باعتبار معارضته في الحكم الغيابي الاستئنافي كأن لم تكن قد شابه البطلان ذلك بأنه لم يتخلف عن الحضور بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه الا لعذر قهري هو مرضه الثابت بالشهادة المرفقة بملف الطعن الأمر الذي يعيه ويستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الشهادة الطبية التي استدل بها الطاعن على ثبوت عذره انها مؤرخة الخامس من ديسمبر سنة ١٩٨٢ ويبين منها ان الطاعن كان يعالج تحت اشراف الطبيب الذي حررها من خشونة بين الفقرات القطنية الام عرق نسا أسير واشتباه انزلاق غضروفي في الفترة من ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ وحتى تاريخ تحريرها وهي فترة يقع خلالها يوم ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصح الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن أو برفضها بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان يتخلف عن الحضور بالجلسة خلاصا بدون عذر وانه اذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ، وكان عدم حضور الطاعن بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه يرجع الى مرضه الثابت بالشهادة الطبية سالفة البيان والتي تطمئن اليها المحكمة وتثق في صحتها ، فانه يكون قد أثبت قيام العذر القهري المانع من حضور الجلسة مما لا يصح معه في القانون الحكم في غيبته باعتبار المعارضة كأن لم تكن، الأمر الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

بقيادة السيد المستشار / حسن عثمان عمار نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمود البارودي ومحمد أحمد حسن نائبى
رئيس المحكمة ومحمود رضوان ورضوان عبد العليم .

(٢٠٤)

الطعن رقم ٨٩١ لسنة ٥٧ القضائية

- (١) نقض « ما يجوز الطعن فيه من الاحكام » • نيابة عامة •
طعن النيابة العامة فى الحكم الصادر من محكمة الجنايات فى غيبة
المتهم بجناية • جائز • أساس ذلك ؟
- (٢) حكم « بطلانه • سقوطه » • محكمة الجنايات « سقوط احكامها » •
نقض « اعتبار الطعن غير ذى موضوع » • بطلان •
بطلان الحكم الغيابى الصادر من محكمة الجنايات بحضور المحكوم
عليه أو بالقبض عليه • فيه معنى سقوطه • أثر ذلك • اعتبار الطعن فيه
بالنقض غير ذى موضوع •
مثال •

١ - لما كان الشارع قد أجاز - بما نص عليه فى المادة ٣٣ من
قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧
لسنة ١٩٥٩ - للنيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها - كل
فيما يختص به - الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر من محكمة
الجنايات فى غيبة المتهم بجناية ، ومن ثم فإن الطعن المائل المقام من النيابة
العامة عن الحكم الصادر من محكمة الجنايات فى غيبة المطعون ضده يكون
جائزا •

٢ - لما كانت المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية يجرى نصها
على أنه « اذا حضر المحكوم عليه فى غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة

بمضي المدة يبطل حتما الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنيات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة وإذا كان الحكم السابق بالتضمنيات قد نفذ تأمر المحكمة يرد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها « - ومؤدى هذا النص هو تقرير بطلان الحكم الصادر في غيبة المتهم بجناية واعتباره كأن لم يكن . لما كان ذلك ، وكان المطعون ضده - وفق ما أفصحت عنه النيابة العامة - قد قبض عليه بتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ وأرسلت القضية الى محكمة الاستئناف لاعادة الاجراءات في مواجهته ، ومن ثم يضحى الحكم الغيابي المطعون فيه باطلا . لما كان ذلك ، وكان هذا البطلان فيه معنى سقوط الحكم الصادر في غيبة المطعون ضده مما يجعل الطعن فيه غير ذي موضوع ، ومن ثم فان الطعن المقدم من النيابة العامة يعتبر ساقطا بسقوطه .

الوقائع

انهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخرين بأنهم: قتلوا . . . عمدا مع الاصرار والترصد بأن يتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض آلين « راضية وحادة » وترصدوا له في المكان الذي أيقنوا سلفا مروره منه وما أن ظفروا به حتى انهالوا عليه ضربا بالآلتين قاصدين قتله وكان أحدهم يقف بسيارته قريبا من مكان الحادث لتمكينهم من الهرب بعد تنفيذ الجريمة فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . . . وأحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة .

ومحكمة جنايات أسبوط قضت غيابيا عملا بالواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبته بالسجن خمس سنوات .

فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق التقضي . . . الخ .

المحكمة

من حيث انه لما كان الشارح قد أجاز - بما نص عليه في المادة ٣٣ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - للنيابة العامة وللمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها - كل فيما يختص به - الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية ، ومن ثم فان الطعن المائل المقام من النيابة العامة عن الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المظعون ضده يكون جائزا .

وحيث ان الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .
وحيث ان ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه انه اذا دان المظعون ضده بجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد وأعمل في حقه المادة ١٧ من قانون العقوبات وقضى بمعاقبته بالسجن قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك ان العقوبة الواجبة الانزال مع استعمال الرأفة هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

وحيث ان المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية يجرى نصوصها على أنه « اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يطل حتما الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنات ويعاد نظر الدعوى امام المحكمة واذا كان الحكم السابق بالتضمنات قد نفذ تأمر المحكمة برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها » - ومؤدى هذا النص هو تقرير بطلان الحكم الصادر في غيبة المتهم بجناية واعتباره كأن لم يكن . لما كان ذلك ، وكان المظعون ضده - وفق ما أفصحت عنه النيابة العامة - قد قبض عليه بتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ وأرسلت القضية الى محكمة الاستئناف لاعادة الاجراءات في مواجهته ، ومن ثم يضحى الحكم الغيابي المظعون فيه باطلا . لما كان ذلك ، وكان هذا البطلان فيه معنى سقوط الحكم الصادر في غيبة المظعون ضده مما يجعل الطعن فيه غير ذي موضوع ، ومن ثم فان الطعن المقدم من النيابة العامة يعتبر ساقطا بسقوطه .

جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

بإرياسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة
وناجى اسحق وفتحى خليفة و ابراهيم عبد المطلب .

(٢٠٥)

الطعن رقم ٣١٠٠ لسنة ٥٧ القضائية

مواد مخدرة • استيقاف • قبض • محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير
الدليل » • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » • نقض « اسباب الطعن •
ما لا يقبل منها » •

الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرى
عن الجرائم وكشف مرتكبها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف • الفصل فى
قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه • موضوعى •

مثال تسبب سائح للقضاء بالبراءة لبطلان القبض والتفتيش لعدم
توافر المبرر لاستيقاف الطاعن فى جريمة احراز مخدر •

لما كان ضابط المباحث قرر أن المتهم كان يسير بالطريق العام ليلا
يتلفت يمينا ويسارا بين المحلات ، فليس فى ذلك ما يدعو الى الاشتباه فى
أمره واستيقافه لان ما أثناء لا يتنافى مع طبيعة الأمور ، وبالتالي فان استيقافه
واضطحابه الى ديوان القسم هو قبض باطل ، لا يستند الى أساس وينسحب
هذا البطلان الى تفتيش المتهم وما أسفر عنه من العثور على المادة
المخدرة، لان مابنى على الباطل فهو باطل كما لا يصح التعويل على شهادة
من أجريا القبض الباطل ، ولما كان ذلك ، وكان المتهم قد أنكر الاتهام
المسند اليه فى جميع مراحل التحقيق وبجلسة المحاكمة ، وجاءت الأوراق
خالية من دليل آخر مستقل يدين المتهم فيما أسند اليه • لما كان ذلك ،
وكان الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرى
عن الجرائم وكشف مرتكبها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، وكان الفصل
فى قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه

بغير معقب ، مادام لاستتاجه وجه يسوغه • وكان ما أوردته المحكمة في قيام بيان الأسباب التي بنت عليها قضاءها بإعلان القبض لعدم توافر الظروف الضرورية لاستيقاف المطعون ضده واقتياده الى قسم الشرطة كافيا وسائفا فيما انتهت اليه •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده في قضية الجنائية ... بأنه أحرز بقصد التعاطي جوهرًا مخدرًا (حشيشًا) دون أن يكون مرخصًا له بذلك بموجب تذكرة طبية طبقًا لأحكام القانون • وإحالة إلى محكمة جنايات الاسكندرية لمعاقبته طبقًا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة •

والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ببراءة المتهم مما أسند اليه وبمصادرة المخدر المضبوط •

فطعنّت النيابة العامة ... الخ •

المحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بإعلان القبض على المطعون ضده ، وبرأته من تهمة احرازه جوهرًا مخدرًا (حشيشًا) بقصد التعاطي في غير الأحوال المصرح بها قانونًا ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن قبضا بالمعنى بالقانوني لم يقع على المطعون ضده ، بل هو استيقاف للمتهم الذي وجد في ظروف وضع نفسه فيها طواعية واختيارا موضع الريب والظن تسوغ لمأمور الضبط القضائي الاشتباه فيه واستيقافه واقتياده الى قسم الشرطة ، كما ان تفتيش المطعون ضده قبل ايداعه مسجن القسم كان أمرا لازما ومن وسائل التوقي والتحوط مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه •

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قال تسبباً لقضائه ببطلان القبض وبراءة المطعون ضده ما نصه « وحيث انه يبين من استقراء وقائع الدعوى أن أدلة الثبوت التي ساقها النيابة العامة وصولاً لإدانة المتهم غير كافية لبلوغ تلك الغاية ، وأية ذلك أنه وإن كان القانون رخص لمأمور الضبط القضائي بإجراء الاستيقاف عند الشك في أمر عابر السيل ، إلا أن ذلك مشروط بتوافر مسوغ له ، ويتوافر إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختياراً موضع الشك والريبة بحيث ينبىء هذا الوضع بذاته عن ضرورة تستلزم تدخل مأمور الضبط القضائي لكشف حقيقة المستوقف ، ولما كان ذلك ، وكان ضابط المباحث قرر أن المتهم كان يسير بالطريق العام ليلاً يتلفت يمينا ويساراً بين المحلات ، فليس في ذلك ما يدعو إلى الاشتباه في أمره واستيقافه لأن ما أتاه لا يتنافى مع طبيعة الأمور ، وبالتالي فإن استيقافه واصطحابه إلى ديوان القسم هو قبض باطل ، لا يستند إلى أساس وينسحب هذا البطلان إلى تفتيش المتهم وما أسفر عنه من العثور على المادة المخدرة ، لأن ما بني على الباطل فهو باطل كما لا يصح التعويل على شهادة من أجرياً القبض الباطل ، ولما كان ذلك ، وكان المتهم قد أنكر الاتهام المسند إليه في جميع مراحل التحقيق وبجلسة المحاكمة ، وجاءت الأوراق خالية من دليل آخر مستقل يدين المتهم فيما أسند إليه ، . لما كان ذلك ، وكان الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، وكان الفصل في قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب ، مادام لاستنتاجه وجه يسوغه . وكان ما أوردته المحكمة في قيام بيان الأسباب التي بنت عليها قضاءها ببطلان القبض لعدم توافر الظروف المبررة للاستيقاف المطعون ضده واقتياده إلى قسم الشرطة كافياً وسائغاً فيما اتهمت إليه فإن منعى الطاعة في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن العطف يكون على غير أساس متعين رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد رفيق البسطويسى نائب رئيس المحكمة
وناجى اسحق وفتحى خليفة و ابراهيم عبد المطلب .

(٢٠٦)

الطعن رقم ٣٧٤١ لسنة ٥٧ القضائية

(١) نقد . تفتيش « اذن التفتيش . اصداره » . بطلان . دفع « الدفع
ببطلان القبض والتفتيش » . نقض « اسباب الطعن » . مالا يقبل منها .
اثاره اساس جديد للدفع ببطلان القبض والتفتيش لاول مرة امام
محكمة النقض لا تصح . علة ذلك ؟

(٢) نيابة عامة . تفتيش « التفتيش باذن » . « اذن التفتيش » . تنفيذه .
حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » . نقض « اسباب الطعن مالا يقبل
منها » .

- صحة صدور الاذن بتفتيش شخص معين ومن قد يتصادف وجوده
معه وقت التفتيش . اساس ذلك ؟
- امر النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم يمتد الى سيارته الخاصة .
مثال .

(٣) نقد . مأمور الضبط القضائي . تفتيش « التفتيش باذن » . تنفيذه .
طريقة تنفيذ اذن التفتيش . موكولة الى مأمور الضبط المأذون له .
تظاهر مأمور الضبط برغبة فى شراء عملة اجنبية بعملة محلية من
المأذون بتفتيشه . لا عيب .

(٤) نقد . جريمة « اركانها » . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » .
نقض « اسباب الطعن مالا يقبل منها » .

لكل شخص الاحتفاظ بما يؤل اليه او يملكه او يحوزه من نقد اجنبى
من غير عمليات التصدير السطى السياحى وحظر القيام باى عمليات للنقد
الاجنبى بما فيها التحويل للداخل والخارج والتعامل داخليا الا عن طريق
المصارف المعتمدة . القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦

۱- من المقرر انه لا يصح اثاره أساس جديد للدفع ببطلان القبض والتفتيش أمام محكمة النقض ، مادام انه في عداد الدفوع القانونية المختلطة بالواقع ، مالم يكن قد أثير أمام محكمة الموضوع ، أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان .

۲- من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه اذا كانت النيابة العامة بعد التحريات التي قدمها اليها رجال الشرطة قد امرت بتفتيش شخص معين ، ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش على أساس مظنه اشتراكهم معه في الجريمة التي أذن بالتفتيش من اجلها ، فان الاذن الصادر بالتفتيش يناء على ذلك يكون صحيحا ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع في أسباب طعنه - ان اذن التفتيش قد صدر بضبط وتفتيش شخص المتهم الأول ومن يتواجد معه ، فان التفتيش الواقع بناء عليه على المأذون بتفتيشه ومن كان متواجدا معه يكون صحيحا أيضا دون حاجة الى أن يكون المأذون بتفتيشه معه مسمى باسمه أو يكون في حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الاذن وحصول التفتيش ، ومن المقرر أيضا ان التفتيش المحظور هو الذي يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون أما حرمة السيارة الخاصة فهي مستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها ، فاذا ما صدر أمر النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم فانه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به والسيارة الخاصة كذلك .

۳- من المقرر انه متى كان التفتيش الذي قام به مأمور الضبط مأذونا به قانونا بطريقة اجرائية متروكة لرأى القائم به ، ومن ثم فلا تريب على الضابط ان هو رأى في سبل تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به ، أن يتظاهر - كشخص عادي - برغبته في شراء نقد بعملة محلية .

۴- لما كان القانون رقم ۹۷ لسنة ۱۹۷۶ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي قد أباح بمقتضى المادة الأولى منه لكل شخص طبيعي أو معنوي الاحتفاظ بكل ما يؤول اليه أو يملكه أو يحوزة من نقد أجنبي سواء داخل البلاد

أو خارجها من غير عمليات التصدير السلمي والسياحة إلا أنه حظر القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبي بما في ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخليا إلا عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل في النقد الأجنبي والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقا لأحكام هذا القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجئحة . . . بأنه تعامل في النقد الأجنبي المين وصفا وعددا بالعقد على غير الشروط والأوضاع المقررة قانونا وعن غير طريق المصارف والجهات الأخرى المرخص بها بذلك على النحو المين بالتحقيقات . وطلبت عقابه بالسنتين ١ ، ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ولائحته التنفيذية .

ومحكمة جنح الجرائم المالية قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بتغريم المتهم مائتي جنيه ومصادرة جميع أوراق النقد المضبوط . استأنف المحكوم عليه ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطن الأستاذ . . . نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . المنح .

الحكمة

حيث ان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة التعامل في النقد الأجنبي على غير الشروط والأوضاع المقررة قانونا ، ومن غير طرق المصارف والجهات الأخرى المرخص لها بذلك ، قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الطاعن دفع بطلان اجراءات القبض والتفتيش لان الرائد محمد فراج الذي باشر تلك

الاجراءات لم يكن هو المأذون له بتنفيذ اذن النيابة الصادر بذلك ، كما ان الاذن لم يشمل تفتيش شخص الطاعن وسيارته ، ولم يضبط وهو يتعامل في النقد الأجنبي بل جاءت هذه الواقعة من خلق الضابط ، ولا تأثم لمجرد حيازة الطاعن للنقد الاجنبى ، اذ هى حيازة تقوم على سبب مشروع هو حصوله عليه من السائحين كأجر مقابل نقلهم بسيارته ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه •

ومن حيث ان ما ينعم الطاعن من بطلان القبض والتفتيش بمقولة ان من باشر تلك الاجراءات لم يكن هو المأذون له بتنفيذ اذن النيابة الصادر بذلك ، مردود بما هو مقرر من انه لا يصح اثارة أساس جديد للدفع ببطلان القبض والتفتيش امام محكمة النقض ، مادام انه فى عداد الدفوع القانونية المختلطة بالواقع ، مالم يكن قد أثر أمام محكمة الموضوع ، أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يتمسك ببطلان القبض والتفتيش لهذا السبب ، فانه لا يقبل منه اثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان ما ينعم الطاعن من بطلان التفتيش بمقولة ان الاذن الصادر به لم يشمل شخصه وسيارته ، فمردود بدوره بما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة انه اذا كانت النيابة العامة بعد التحريات التى قدمها اليها رجال الشرطة قد أمرت بتفتيش شخص معين ، ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش على أساس مظنه اشتراكهم معه فى الجريمة التى اذن بالتفتيش من أجلها ، فان الاذن الصادر بالتفتيش بناء على ذلك يكون صحيحا ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن - لا ينزع فى أسبابه طعنه - ان اذن التفتيش قد صدر بضبط وتفتيش شخص المتهم الأول ... ومن يتواجد معه ، فان التفتيش الواقع بناء عليه على المأذون بتفتيشه ومن كان متواجدا معه يكون صحيحا أيضا دون حاجة الى أن يكون المأذون بتفتيشه معه مسقى باسمه أو يكون فى حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الاذن وحصول التفتيش ، ومن المقرر أيضا ان التفتيش المحظور هو

الذي يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون أما حرمة السيارة الخاصة فهي مستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها ، فإذا ما صدر أمر النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلاً به والسيارة الخاصة كذلك ، ويكون معنى الطاعن ببطلاق تفتيشها على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المثار من الطاعن من أن واقعة ضبط التعامل في النقد الأجنبي من خلق الضابط ورد عليه وأطرحه بما يسوغه ، وكان من المقرر أنه متى كان التفتيش الذي تأمر به مأمور الضبط ماذوناً به قانوناً فطريقه إجرائه متروكة لرأي القائم به ، ومن ثم فلا تريب على الضابط أن هو رأي في سبيل تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به ، أن يتظاهر - كشخص عادي - برغبته في شراء نقد بعملة محلية ، ويكون معنى الطاعن في هذا الصدد غير سديد .

لما كان ذلك ، ولئن كان القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي قد أباح بمقتضى المادة الأولى منه لكل شخص طبيعي أو معنوي الاحتفاظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبي سواء داخل البلاد أو خارجها من غير عمليات التصدير السلمي والسياحة ، إلا أنه حظر القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبي بما في ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخلياً إلا عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل في النقد الأجنبي والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقاً لأحكام هذا القانون .

لما كان ذلك ، وكان ما أثاره الطاعن - في أسباب طعنه - من تبرير لحيازته للنقد الأجنبي المضبوط ويفرض صحته - لا يصلح سنداً لإباحة الفصل المنسوب إليه ، وكان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه - بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التعامل في نقد أجنبي التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة - لا ينزع الطاعن في أن لها معنيها الصحيح من الأوراق - ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متيناً عدم قبوله ، ومصادرة الكفالة .

جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / قيس الراى عطية نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة
وعوض جادو نائب رئيس المحكمة وعبد الوهاب الخياط وصلاح عطية .

(٢٠٧)

الطعن رقم ٣٢٠٠ لسنة ٥٧ القضائية

(١) تفتيش « التفتيش بقصد التوقي » • قبض • مأمورو الضبط القضائي
« اختصاصاتهم » • دفع « الدفع بطلان التفتيش » •

— حق مأمور الضبط القضائي في تفتيش المقبوض عليه • قبل
اصطحابه للقسم • مادام يجوز له القبض عليه قانونا •

— تفتيش المقبوض عليه • قبل اصطحابه للقسم • أمر لازم • أساس
ذلك ؟

— مثال لتسبب سائق للقضاء بطلان التفتيش •

(٢) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير صحة التفتيش » •

— التزام من قام بالتفتيش حده أو مجاوزته • متعلق بالموضوع
لا بالقانون •

(٣) مواد مخدرة • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » •

— عدم صحة النعي على الحكم قضاء بالبراءة لاحتمال ترجح لديه •
بدعوى قيام احتمالات أخرى تصح لدى غيره •

— مثال •

١ — لما كان الحكم المطعون بعد أن بين واقعة الدعوى كما صورها
الاتهام أقام قضاء براءة المطعون ضده على قوله « وحيث ان الغرض من
التفتيش الوقائي هو تسهيل عملية القبض على المتهم والتحفظ عليه بتجريد
مما عسى أن يحمله من سلاح أو أشياء قد تساعد على الهرب وهو مقيّد
بالغرض منه وليس للضابط أن يتجاوز هذا الغرض الى تفتيش آخر والا كان
ذلك التفتيش باطلا ويطل معه كل دليل استمد منه » وحيث انه لما كان

ذلك وكان من غير المنصور أن يقتضى بحث الضابط عن سلاح مع المتهم
 عند تفتيشه له تفتيشا وقائيا أو عن أشياء قد تساعد على الهرب أن
 يقوم بالبحث عن ذلك داخل علبة ثياب وهى لاتصلح لوضع أى منها داخلها
 فإن ذلك التفتيش منه بالكيفية التى تم بها يكون متجاوزا للغرض الذى شرع
 من أجله ويكون قد استطاع لغرض آخر وهو سعى من اجراء للبحث عن
 جريمة لاصلة لها بذلك النوع من التفتيش الامر الذى يكون معه الدفع
 بطلانه سديدا فى القانون وحيث انه متى كان التفتيش الذى تم على المتهم
 باطلا لما سلف بيانه فان الدليل المستمد منه يضحى باطلا كذلك
 ويستطيل هذا البطلان الى كل ما ضبط مع المتهم من مخدر نتيجة لذلك
 الاجراء الباطل ويتعين استبعاد كل دليل نتج عن هذا التفتيش الباطل بما فى
 ذلك شهادة من اجراء ومن ثم تكون الدعوى قد خلت من أى دليل صحيح
 على مقارفة المتهم للجريمة المسندة اليه ويتعين لذلك الحكم ببراءته عملا
 بامادة ٣٠٤/١ اجراءات جنائية ، • لما كان ذلك ، وكان هذا الذى أورده الحكم
 سائغا وكافيا للقضاء بطلان التفتيش وبراءة المظنون ضده وصادف صحيح
 القانون اذ انه ما دام من الجائز للضابط قانونا القبض على المظنون بضده
 الصادر ضده الحكم بالوضع تحت مراقبة الشرطة تمهيدا لاصطحابه الى
 القسم وفقا للمادتين ٣٤ ، ٣٦ من قانون الاجراءات فانه يجوز له تفتيشه على
 مقتضى المادة ٤٦ من ذلك القانون هذا الى انه من المقرر ان التفتيش فى
 حالة الدعوى أمر لازم لانه من وسائل التوقي والتحوط من شر من قبض
 عليه اذا ما سولت له نفسه التماسا للفرار أن يعتدى على غيره بما قد يكون
 محترزا له من سلاح أو نحوه •

٢ - الفصل فيما اذا كان من قام باجراء التفتيش قد التزم حده أو تجاوز
 غرضه متصفا فى التنفيذ من الموضوع لا من القانون •

٣ - حسب محكمة الموضوع أن تشكك فى صحة اسناد التهمة الى
 المتهم كى تقضى ببراءته ما دامت قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيره وخلا

حكمتها من عيوب التسييب وكان الثابت ان المحكمة بعد أن المت بظروف الدعوى وأدلة الثبوت فيها قد أفصحت عن بطلان تفتيش المطعون ضده التي شهد شاهد الاثبات انه أسفر عن ضبط المخدر بفارغ علبة الثقاب وذلك لما ثبت لها من أن من قام بالتفتيش لم يلتزم حده وجاوز غرضه - على النحو المتقدم بيانه - واذ كانت هذه الاسباب من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها من بطلان التفتيش وبطلان الدليل المستمد منه فلا يقبل من الطاعة منعها المؤسس على انه من المتصور عقلا أن يتسع فارغ علبة الثقاب لاختفاء أسلحة تستخدم في الاعتداء « كسفرة حلاقة » ، وذلك لما هو مقرر من انه لا يصح النعي على قضاء المحكمة بالبراءة بناء على احتمال ترجع لديها - بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها - لان ملاك الامر كله انما يرجع الى وجدانها وما تطمئن هي اليه في تقدير الدليل ما دامت قد أقامت قضاها على أسباب سائغة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا « هيروين » في غير الاحول المصرح بها قانونًا . وأحاله الى محكمة جنابات الاسكندرية لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٣٠٤/١ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند اليه ومصادرة المخدر المضبوط .

فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ٥٠٠ الخ .

الحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه أسس قضاها بالبراءة على بطلان الدليل المستمد من تفتيش المطعون

ضده لتجاوز الضابط في اجرائه ما كان يقتضيه مع ان القبض على الطاعن كان نفاذا لحكم صدر ضده بوضعه تحت مراقبة الشرطة مما يجيز تفتيشه وتفتيش متعلقاته الشخصية ومنها علبة الثقاب التي كانت بهلبسه اذ انها تتسع لاختفاء أسلحة « كشفرة حلقة » أو غيرها ، بسببها يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى كما صورها الاتهام أقام قضاء براءة المطعون ضده على قوله « وحيث ان الغرض من التفتيش الوقائي هو تسهيل عملية القبض على المتهم والتحفظ عليه بتجريدته مما عسى أن يحمله من سلاح أو أشياء قد تساعد على الهرب وهو مقيد بالغرض منه وليس للضابط أن يتجاوز هذا الغرض الى تفتيش لغرض آخر والا كان ذلك التفتيش باطلا ويبطل معه كل دليل استمد منه . وحيث انه لما كان ذلك وكان من غير المتصور أن يقتضى بحث الضابط عن سلاح مع المتهم عند تفتيشه له تفتيشا وقائيا أو عن أشياء قد تساعد على الهرب أن يقوم بالبحث عن ذلك داخل علبة ثقاب وهي لاتصلح لوضع أى منها داخلها فان ذلك التفتيش منه بالكيفية التي تم بها يكون متجاوزا للغرض الذي شرع من أجله ويكون قد استطال لغرض آخر وهو سعى من أجراء للبحث عن جريمة لاصلة لها بذلك النوع من التفتيش الامر الذي يكون معه الدفع بطلانه سديدا في القانون وحيث انه متى كان التفتيش الذي تم على المتهم باطلا لما سلف بيانه فان الدليل المستمد منه يضحى باطلا كذلك ويستطيل هذا البطلان الى كل ما ضبط مع المتهم من مخدر نتيجة لذلك الاجراء الباطل ويتعين استبعاد كل دليل نتج عن هذا التفتيش الباطل بما في ذلك شهادة من أجراء ومن ثم تكون الدعوى قد خلت من أى دليل صحيح على مقارفة المتهم للجريمة المسندة اليه ويتعين لذلك الحكم ببراءته عملا بالمادة ٣٠٤/١ اجراءات جنائية» . لما كان ذلك ، وكان هذا الذي أورده الحكم مانئا وكافيا للقضاء بطلان التفتيش وبراءة المطعون ضده وصادف صحيح القانون اذ انه ما دام من الجائز للضابط قانونا القبض على المطعون ضده

الصادر ضده الحكم بالوضع تحت مراقبة الشرطة تمهيدا لاصطحابه الى القسم وفقا للمادتين ٣٤، ٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية فانه يجوز له تفتيشه على مقتضى المادة ٤٦ من ذلك القانون هذا الى انه من المقرر أن التفتيش في حالة الدعوى أمر لازم لانه من وسائل التوقي والتحوط من شر من قبض عليه اذا ما سولت له نفسه التماسا للفرار أن يعتدى على غيره بما قد يكون محرزا له من سلاح أو نحوه وكان المطعون ضده لم ينازع في حق الضابط في تفتيشه عند اصطحابه للقسم وانما أثار انه جاوز في تنفيذ ذلك الاجراء ما كان يقتضيه ولما كان الفصل فيما اذا كان من قام باجراء التفتيش قد التزم حده أو جاوز غرضه متعسفا في التنفيذ من الموضوع لا من القانون ، وكان حسب محكمة الموضوع أن تتبشكك في صحة اسناد التهمة الى المتهم كى تقضى ببراءته ما دامت قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيره وخلا حكمها من عيوب التسيب وكان الثابت ان المحكمة بغضد أن ألت بطروف الدعوى وأدلة الثبوت فيها قد أفضحت عن بطلان تفتيش المطعون ضده التى شهد شاهد الاثبات انه أسفر عن ضبط المخدر بفارغ علبة الثقاب وذلك لما ثبت لها من أن من قام بالتفتيش لم يلتزم حده وجاوز غرضه - على النحو المتقدم بيانه - واذا كانت هذه الاسباب من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها من بطلان التفتيش وبطلان الدليل المستمد منه فلا يقبل من الطاعة منعها المؤسس على انه من المتصور عقلا أن يتسع فارغ علبة الثقاب لاختفاء أسلحة تستخدم في الاعتداء « كشفرة حلاقة » ، وذلك لما هو مقرر من انه لا يصح النعى على قضاء المحكمة بالبراءة بناء على احتمال ترجح لديها - بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها - لان ملاك الامر كله انما يرجع الى وجدانها وما تطمئن هي اليه في تقدير الدليل ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة . لما كان ما تقدم فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر نائب رئيس المحكمة ومسعود
السعداوى وطلعت الاكيابى ومحمود عبد العال .

(٢٠٨)

الطعن رقم ٣٢٢١ لسنة ٥٥ القضائية

(١) قتل خطأ • اصابة خطأ • قانون « تفسيره » • مرور •

متى يجوز لقائد مركبة خلفية أن يتجاوز مركبة أمامه ؟

(٢) قتل خطأ • اصابة خطأ • جريمة « اركانها » • رابطة السببية • حكم
« تسببيه • تسبب معيب » • خطأ • نقص « اسباب الطعن » • ما يقبل
منها » • أثر الطعن » •

صحة الحكم فى جريمة القتل والاصابة الخطأ • تستوجب بيان
وقائع الحادث وكيفية حصوله • وكنة الخطأ المنسوب الى المتهم وما كان
عليه موقف المجنى عليه والمتهم •

رابطة السببية كركن من اركان جريمة القتل والاصابة الخطأ •
تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجانى ومساءلته عنها • طالما تتفق والسير
العادى للامور •

الدفع بانقطاع رابطة السببية • جوهرى • يترتب على ثبوته انتفاء
مستولية المتهم الجنائية والمدنية •

عدم امتداد أثر الطعن لمن قضى بعدم جواز استئنافه •

مثال لتسبب معيب لحكم بالادانة فى جريمة قتل واصابة

خطأ •

١ - من المقرر أنه وإن جاز لقائد عربة خلفية أن ينحرف الى اليسار
رغبة منه فى أن يتقدم عربة أمامه فإن هذه المجاوزة مشروطة فيها أن تحصل
مع التبصر والاحتياط وتقدير العواقب كيلا يحدث من ورائها تصادم يؤدي
بحياة شخص آخر فإذا لم يأخذ القائد حذره كان تصرفه مشوباً

بخطأ من نوع ما يواخذ عليه القانون وهو ما أكدته المادة ٣٩ من قرار وزير الداخلية بتنفيذ أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن السيارات وقواعد المرور إذ أوجبت على قائد السيارة أن أراد أن يسبق سيارة أخرى متقدمة أن يكون ذلك من يسارها وبعد التأكد من أن حالة الطريق تسمح بذلك .

٢ - لما كان من المقرر أنه يجب قانونا لصحة الحكم في جريمة القتل والاصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب الى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث ، وكانت رابطة السببية كركن من أركان هاتين الجريمتين تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت متفقة والسير العادي للأمور . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد ما قال به الشاهد من أن الطاعن سمح لقائد السيارة الأخرى بالمرور ثم انفرد فحواه ما يوفر الخطأ في جانبه دون أن يستظهر كيفية سلوك قائد تلك السيارة أثناء القيادة ومدى اتساع الطريق أمامه، وما إذا كانت الظروف والملابسات تسمح له أن يتقدم بسيارته السيارة التي أمامه والتي يقودها الطاعن ليستبين مدى قدرة الطاعن على تلافي الحادث من عدمه ، خاصة وقد أقدم المتهم الثاني على المرور من الجناح الأيمن لسيارة الطاعن وبيان أثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ورابطه السببية التي دفع الطاعن - على ما جاء بمدونات الحكم وأقوال الشاهد بمحضر جلسة المحاكمة - بانقطاعها وهو دفاع جوهري يترقب على ثبوته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية والمدنية فانه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بيانا كافيا يمكن محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى . لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور ما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة دون أن يمتد أثر هذا الطعن الى المتهم الثاني الذي قضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز استئنافه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من (١) (طاعن)
 (٢) بأنها : المتهم الأول : أولا : تسبب خطأ في موت
 وكان ذلك ناشئا عن اهماله ورعوقه وعدم احترازه
 ومخالفته للقوانين واللوائح بأن قاد مركبة آلية بحالة ينجم عنها الخطر
 على الأرواح بأن صدم السيارة رقم ملاكى غربية بعد أن تخطى
 سيارته مما أدى الى ائلقاعها الى الطريق العكسى واصطدامها بالسيارة
 رقم أثوبيس عام غربية مما أدى الى وقوع الحادث واصابة المجنى
 عليها سالفة الذكر بالاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي أودت
 بحياتها . ثانيا : تسبب خطأ فى اصابة و
 على النحوملين بالتهمة الاولى ثالثا . قاد مركبة آلية بحالة ينجم عنها الخطر
 على الأرواح والأموال . المتهم الثانى : تخطى السيارة التى تتقدمة من
 من يمينه . وطلبت عقابهما بالمادتين ١/٢٣٨ ، ١/٢٤٤ من قانون العقوبات
 والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة
 ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ ولائحته التنفيذية . وادعى
 المتهم اثنائى ضد المتهم الأول مدنيا بمبلغ واحد وخمسين جنيها على
 سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح مركز طنطا قضت حضوريا
 عملا بسواد الاتهام بمعاقبة المتهم الأول بالحبس سنة مع الشغل وكفالة
 خمسين جنيها لاييقاف التنفيذ مع الزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق
 المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . وبتغريم
 المتهم الثانى مائة قرش . استأنف المحكوم عليهما ومحكمة طنطا الابتدائية
 (هيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع
 بتعديل الحكم الاستئناف الى حبس المتهم الأول - الطاعن - ستة أشهر
 وتأنيده فيما عدا ذلك وعدم جواز الاستئناف بالنسبة للمتهم الثانى .

فطعن الأستاذ المطامى عن المحكوم عليه الأول فى هذا
 الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

حيث ان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه اذ داه بجريمتى القتل والاصابة الخطأ قد شابه القصور فى التسبب ذلك بأن الطاعن دفع باتتفاء رابطة السببية بين الخطأ والضرر لأن السبب المباشر فى وقوع الحادث هو خطأ التهم الثانى وحده باندفاعه بسيارته فجأة من خلف سيارة الطاعن من الجانب الأيمن واصطدامه بسيارة الأنويس وقد تأيد دفاعه بأقوال شاهد النفى الا أن الحكم اغفل الرد على هذا الدفاع دون أن يبين عناصر الخطأ بيانا كافيا مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى أخذا بأقوال شاهد الرؤية بما مجمله أن الطاعن كان يسير بسيارته النقل فى الجهة اليسرى من الطريق وبعد أن سمح لقائد السيارة الملاكى التى كان يستقلها المجنى عليهم بالمرور من الجانب الأيمن عاد الطاعن وانحرف بسيارته نحوه مما حدا بالأخير الى تخطى الجزيرة الوسطى والاصطدام بسيارة الأنويس التى كان يستقلها الشاهد فحدثت اصابات المجنى عليهم، ثم أقام الحكم قضاءه بادانة الطاعن والزامه بالتعويض استنادا الى انه هو المخطئ وقد سمح لقائد السيارة الأخرى بالمرور ثم قام بالانحراف نحوه . كما ان تقدم المتهم الثانى بالسيارة التى كان يستقلها لسيارة الطاعن من يمينها يشكل خطأ فى جانبه هو عدم المرور من الجانب الأيسر للسيارة الأمامية مخالفا بذلك قوانين وقواعد المرور . لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه وان جاز لقائد عربة خلفية أن ينحرف الى اليسار رغبة منه فى أن يتقدم عربة أمامه فان هذه المجاوزة مشروطة فيها أن تحصل مع التبصر والاحتياط وتدبر العواقب كيلا يحدث من ورائه تصادم يودى بحياة شخص آخر فاذا لم يأخذ القائد حذره كان تصرفه مشوبا بخطأ من نوع ما يؤخذ عليه القانون وهو ما اكده المادة ٣٩ من قرار وزير الداخلية بتنفيذ أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣

بشأن السيارات وقواعد المرور اذ أوجبت على قائد السيارة ان أراد أن يسبق سيارة أخرى متقدمة أن يكون ذلك من يسارها وبعد التأكد من أن حالة الطريق تسمح بذلك .

وكان من المقرر أنه يجب قانونا لصحة الحكم في جريمة القتل والأصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب الى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث ، وكانت رابطة السببية كركن من أركان هاتين الجريمتين تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت متفقة والسير العادي للأمر . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد ما قال به الشاهد من أن الطاعن سمح لقائد السيارة الأخرى بالمرور ثم انحرقت نحوه ما يوفر الخطأ في جانبه دون أن يستظهر كيفية سلوك قائد تلك السيارة أثناء القيادة ومدى اتساع الطريق أمامه ، وما اذا كانت الظروف والملابسات تسمح له أن يتقدم بسيارته السيارة التي أمامه والتي يقودها الطاعن ليستبين مدى قدرة الطاعن على تلافي الحادث من عدمه ، خاصة وقد أقدم المتهم الثاني على المرور من الجانب الأيمن لسيارة الطاعن ويان أثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ورابطه السببية التي دفع الطاعن - على ما جاء بمذوقات الحكم وأقوال الشاهد

بمحضر جلسة المحاكمة - باقطاعها وهو دفاع جوهرى يترتب على ثبوته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية والدنية فانه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بيافا كافيا يمكن محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى . لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة وذن أن يمتد أثر هذا الطعن الى المتهم الثانى الذى قضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز استئنافه .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر نائب رئيس المحكمة ومسعود
السعداوى وطلعت الاكيابى ومحمود عبد البارى .

(٢٠٩)

الطعن رقم ٦٤٩٧ لسنة ٥٦ القضائية

ارتباط • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما يوفره » • حكم « تسببيه •
تسبيب معيب » • اجراءات « اجراءات المحاكمة » • استئناف « نظيره
والحكم فيه » • نقض « اسباب الطعن • ما يقبل منها » • شيك بدون
رصيد •

الدفع بقيام ارتباط بين الدعوى المطروحة ودعوى أخرى منظورة
فى الجلسة ذاتها • جوهرى • على المحكمة أن تعرض له فى حكمها •
الدفاع المسطور يكون مطروحا دائما على المحكمة فى أى مرحلة
تالية ولو لم يتمسك به أمامها •
مثال فى جريمة اعطاء شيك بدون رصيد •

لما كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن أثار
بمذكرة دفاعه المقدمة الى محكمة أول درجة بجلسته ١٩٨٢/١٢/١٩ دفاعا
مؤداه قيام ارتباط بين الدعوى المطروحة ودعوتين أخريين مماثلتين رقمى
٢٢٨٤ ، ٢٢٨٥ لسنة ١٩٨٢ جنح الرمل كاتبا منظورتين بذات الجلسة
استادا الى أن الشيكات موضوع هذه الدعاوى حررت فى وقت واحد عن
عملية واحدة بشأن استيراد سيارات وتمسك بتطبيق الفقرة الثانية من المادة
٣٢ من قانون العقوبات الا أن المحكمة قضت فى الدعوى بعقوبة مستقلة دون
أن تعرض لهذا الدفاع كى تبين حقيقة الأمر فيه مع أنه دفاع جوهرى
لو تحقق قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى • لما كان ذلك ، وكان هذا
الدفاع قد أصبح واقعا مسطورا بأوراق الدعوى قائما مطروحا على المحكمة

الاستثنائية ، وهو ما يوجب عليها ابداء الرأي بشأنه ، وان لم يعاود المستأنف اثارته . ومن ثم فان الحكم يكون قاصرا مما يوجب نقضه والاحالة .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جناح الرمل ضد الطاعن بوصف انه أعطاه بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابه بالسنتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح الرمل قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة مائتي جنية لاييقاف التنفيذ وبالزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليه ومحكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم بالاستئناف والاكتفاء بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وتأيدته فيما عدا ذلك . عارض المحكوم عليه وقضى في معارضته بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطن الأستاذ/ نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

حيث ان مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة اعطاء شيك بدون رصيد قد شابته القصور في التسيب والخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأن الطاعن كان قد تمسك في مذكرته أمام محكمة أول درجة بقيام ارتباط بين جريمة اعطاء شيك بدون رصيد بموضوع الدعوى المتأثلة وبين جريمة اعطاء شيكين آخرين كانتا منظورتين معها بذات الجلسة على

اعتبار ان الشيكات الثلاثة حررت فى وقت واحد عن عملية واحدة لاستيراد سيارات مما يوفر الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بينهم ولكن الحكم قضى عليه بعقوبة مستقلة عن كل دعوى وأغفل الرد على دفاعه • مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه •

وحيث انه يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن أثار بمذكرة دفاعه المقدمة الى محكمة أول درجة بجلسته ١٩٨٢/١٢/١٩ دفاعا مؤداه قيام ارتباط بين الدعوى المطروحة ودعويين آخرين مماثلتين رقمى ٢٢٨٤ ، ٢٢٨٥ لسنة ١٩٨٢ جنح الرمل كاتبا منظورتين بذات الجلسة استنادا الى أن الشيكات موضوع هذه الدعاوى حررت فى وقت واحد عن عملية واحدة بشأن استيراد سيارات وتمسك بتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات الا أن المحكمة قضت فى الدعوى بعقوبة مستقلة دون أن تعرض لهذا الدفاع كى تبين حقيقة الأمر فيه مع أنه دفاع جوهرى لو تحقق قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى • لما كان ذلك ، وكان هذا الدفاع قد أصبح واقعا مسطورا بأوراق الدعوى قائما مطروحا على المحكمة الاستئنافية ، وهو ما يوجب عليها ابداء الرأى بشأنه ، وان لم يعاود المستأنف اثارته • ومن ثم فان الحكم يكون قاصرا مما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن •

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر نائب رئيس المحكمة ومسعود
السعداوى وطلعت الاكيابى ومحمود عبد البارى .

(٢١٠)

الطعن رقم ٦٥٧٥ لسنة ٥٦ القضائية

(١) نقض « الصفة فى الطعن » « حالات الطعن » الخطأ فى القانون « الحكم
فى الطعن » « معارضة » نظرها والحكم فيها » .

رفع المعارضة من غير المحكوم عليه الصادر ضده الحكم الغيابى
المعارض فيه . يوجب القضاء بعدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذى
صفة .

الطعن فى الاحكام من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم .
تقرير والد المحكوم عليه بالمعارضة بصفته الشخصية . يوجب
الحكم بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها من غير ذى صفة . مخالفة ذلك خطأ
فى تطبيق القانون يوجب نقضه وتصحيحه .

(٢) نقض « اسباب الطعن » مالا يقبل منها » .
عدم قبول اوجه الطعن التى لا تتصل بشخص الطاعن .

١ - من المقرر أنه متى كانت المعارضة المطروحة أمام المحكمة للفصل
فيها ليست مرفوعة من المتهم الحقيقى الذى أقيمت عليه الدعوى وصدر ضده
الحكم الغيابى المعارض فيه فينبغى على المحكمة أن تقضى بعدم قبول المعارضة
لرفعها من غير ذى صفة . وكان من المقرر أيضا أن الطعن فى الأحكام من
شأن المحكوم عليهم دون غيرهم . وكانت المادة ٢١١ من قانون المرافعات -
وهى من كليات القانون لا تجيز الطعن فى الأحكام الا من المحكوم عليه
وهو لا يكون كذلك الا اذا كان طرفا فى الخصومة وصدر الحكم فى غير
مصلحته بصفته التى كان متصفا بها فى الدعوى وكان الطاعن لا يمارى فى

أنه قرر بالمعارضة بصفته الشخصية وليس بصفته وكيلا عن ابنه المتهم الحقيقي . فانه كافي يتعين الحكم بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها من غير ذى صفة . واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . مما يوجب نقضه وتصحيحه وفقا للقانون عملا بالمادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٢ - من المقرر انه لا يقبل من أوجه الطعن الا ما كان متصلا بشخص الطاعن وله مصلحة فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة بأنه ١ - تسبب باهماله في اطلاق المنقولات المينة وصفا وقيمة بالأوراق ٢ - قاد سيارة بدون رخصة سير . وطلبت عقابه بالمادة ٦/٣٧٨ عقوبات والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٤٤ ، ٧٤ ، ٧٧ ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح السيدة زينب قضت حضوريا بتغريم المتهم خمسين جنيها وبالزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليه ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غاييا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض والد المتهم عن نفسه وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن الاخير في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا قد انطوى على الخطأ فى تطبيق القانون وشابه الفساد فى الاستدلال . ذلك بأن الذى قرر بالمعارضة هو الطاعن وليس المتهم الحقيقى الصادر ضده الحكم الابتدائى والحكم الغيابى الاستثنائى ، فتكون المعارضة من غير ذى صفة . كما أن محكمة جناح السيدة زينب غير مختصة بالتهمة الثانية لأن محكمة المرور هى المختصة . وعول الحكم على أقوال شهود الاثبات رغم عدم صحة أقوالهم وانها لا تقطع بأن المتهم الحقيقى هو مرتكب الواقعة . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الذين من المفردات المضمونة أن النيابة العامة اتهمت بوصف أنه فى يوم ١٩٨٢/١/٣١ بدائرة قسم السيدة زينب أولا - تسبب باهماله فى اتلاف المنقولات المبينة وصفا وقيمة بالأوراق . ثانيا - قاديارة بدون رخصة تسيير . وطلبت عقابه بالمادة ٣٧٨/٦ من قانون العقوبات والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ . وقد ادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . ومحكمة أول درجة قضت بجلسة ٨٣/١٠/٣ حضوريا بتغريم المتهم خمسون جنيها وفى الدعوى المدنية بالزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدنى بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف وخمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . واستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة ثانى درجة قضت بجلسة ١٩٨٤/١/٤ غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وتاريخ ١٩٨٤/٢/١٠ قرر الطاعن (.....) الطعن بالمعارضة فى الحكم الغيابى الاستثنائى ، ومحكمة ثانى درجة قضت بجلسة ١٩٨٤/٣/١٤ بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . لما كان ذلك ، وكان الثابت

من الاوراق أن المتهم الحقيقي في الدعوى (نجل الطاعن) صدر
ضده الحكم الابتدائي والحكم الغيابي الاستثنائي ، وإن الدعوى عارض في
الحكم الغيابي الاستثنائي هو الطاعن بصفته الشخصية . وكان من
المقرر أنه متى كانت المعارضة المطروحة أمام المحكمة للفصل فيها ليست
مرفوعة من المتهم الحقيقي الذي أقيمت عليه الدعوى وصدر ضده الحكم
الغيابي المعارض فيه فينبغي على المحكمة أن تقضى بعدم قبول المعارضة لرفعها
من غير ذي صفة . وكان من المقرر أيضا أن الطعن في الأحكام من شأن
المحكوم عليهم دون غيرهم . وكانت المادة ٢١١ من قانون المرافعات - وهي
من كليات القانون لا تجيز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه ، وهو
لا يكون كذلك إلا إذا كان طرفا في الخصومة وصدر الحكم في غير
مصلحته بصفته التي كان متصقا بها في الدعوى وكان الطاعن لا يمارى في
أنه قرر بالمعارضة بصفته الشخصية وليس بصفته وكبلا عن ابنه المتهم
الحقيقي . فانه كان يتعين الحكم بعدم قبول المعارضة شكلا رفعها من غير
ذو صفة . واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد أخطأ في
تطبيق القانون . مما يوجب نقضه وتصحيحه وفقا للقانون عملا بالمادة ٣٩
من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون
رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يقبل من
أوجه الطعن إلا ما كان متصلا بشخص الطاعن وله مصلحة فيه ، فإن باقى
ما يثيره الطاعن في طعنه بشأن ادانة المتهم الحقيقي لا يكون مقبولا .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / صلاح خاطر نائب رئيس المحكمة ومسعود
السعداوى وطلعت الاكيابى وجابر عبد التواب .

(٢١١)

الطعن رقم ٣٨٦١ لسنة ٥٧ القضائية

- (١) قتل خطأ . اصابة خطأ . اثبات « بوجه عام » . جريمة « اركانها » .
مسئولية جنائية . رابطة السببية . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » .
نقض « أسباب الطعن » . ما لا يقبل منها » .
مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه .
مالم تنقطع رابطة السببية بعوامل اجنبية غير مألوفة .
تقدير توافر السببية بين الفعل والنتيجة . موضوعي .
تعدد الاخطاء يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أيا كان قدر خطئه
ولو كان سببا غير مباشر في وقوع الحادث .

- (٢) قتل خطأ . اصابة خطأ . وصف التهمة . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » .
مالا يوفره » .

انتغير في التهمة المحذور على المحكمة . هو الذي يقع على الافعال
التؤسسية عليها . التفصيلات التي يكون الغرض من ذكرها الماسم المتهم
بموضوع الاتهام وكيفية ارتكاب الجريمة . للمحكمة ردها الى صورتها
الصحيحة . مادامت فيما تجريه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التي تضمنها
أمر الاحالة والتي كانت مطروحة على بساط البحث .
مثال في جريمتي قتل واصابة خطأ .

- (٣) دعوى جنائية « انقضاؤها بمضى المدة » . تقادم « الاجراءات القاطعة
للتقادم » . حكم « تسببه » . تسبب غير معيب » .

انقطاع المدة المسقطه للدعوى الجنائية باجراءات التحقيق او الاتهام
او المحاكمة الصحيحة . اعلان المتهم بالحضور لجلسة المحاكمة اعلانا
صحيحا وكذا صدور حكم من محكمة مختصة باصداره يقطع أيها مدة
السقوط ولو كان الحكم صادرا بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي
صفة . أساس ذلك ؟

(٤) حكم « اصداره » • محضر الجلسة • نقض « اسباب الطعن » • مالا يقبل منها • اثبات « بوجه عام » • تزوير •

النفي بصدور الحكم فى جلسة غير علنية • على خلاف ما اثبت به وبمحضر الجلسة • عدم قبوله • مادام الطاعن لم يسلك طريق الطعن بالتزوير • أساس ذلك ؟

(٥) حكم « بيانات حكم الادانة » • نقض « اسباب الطعن » • مالا يقبل منها •

اشارة الحكم الى اخذ المتهم بمواد الاتهام • التى اوردها فى ديباجته • كفايته بيانا لنص القانون الذى حكم بموجبه •

(٦) اثبات « بوجه عام » • شهود • محكمة الموضوع « سلطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى » •

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى • موضوعى •

(٧) قتل خطأ • اصابة خطأ • خطأ • جريمة « اركانها » • مسئولية جنائية • نقض « اسباب الطعن » • مالا يقبل منها •

خطأ المجنى عليه أو الغير لا يسقط مسئولية المتهم بالقتل أو الاصابة الخطأ • مادام لم يترتب عليه انتفاء أحد أركان الجريمة •

الجدل الموضوعى فى تقدير الأدلة • غير جائز أمام النقض •

(٨) اثبات « شهود » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع » • مالا يوفره • محكمة استئنافية • نقض « اسباب الطعن » • مالا يقبل منها •

للمحكمة الاستئنافية عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً •

الأصل ان محكمة ثانى درجة انما تحكم على مقتضى الأوراق • ولا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه •

عدم تمسك الطاعن أمام محكمة أول درجة • بطلب سماع شاهد • اعتباره متنازلاً عن طلب سماعه •

(٩) إجراءات « إجراءات المحاكمة » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع » • مالا يوفره • • نقض « أسباب الطعن » • مالا يقبل منها • • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •

– حق المحكمة في الاعراض عن طلب الدفاع اذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى • بشرط بيان العلة •

– مثال لتسبيب سائق في رفض طلب التحقيق المبدي من الطاعن •

١ – الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي مالم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة • وكان تقدير توافر السببية بين الفعل والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق • وكان من المقرر أيضا أن تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أيا كان قدر الخطأ المنسوب اليه • يستوى في ذلك أن يكون سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله • ولما كان ما أورده الحكم يتوافر به الخطأ في حق الطاعن وتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة بعض المجنئين عليهم واصابة الآخرين ، فيكون ما خلص اليه الحكم في هذا الشأن سديدا ، ويكون النعي على الحكم في هذا الصدد غير سديد •

٢ – لما كان ما ينهأ الطاعن على الحكم من تغييره وصف الفعل الذي تم به الخطأ على غير ما جاء بأمر الاحالة لا يعيب الحكم ، ذلك بأنه وإن كان لا يجوز للمحكمة أن تغير في التهمة بأن تسند الى المتهم أفعالا غير التي رفعت بها الدعوى عليه ، الا أن التغيير المحظور هو الذي يقع في الأفعال المؤسسة عليها التهمة ، أما التفاصيل التي يكون الغرض من ذكرها في بيان التهمة هو أن يلم المتهم بموضوع الاتهام ككيفية ارتكاب

الجريمة فان للمحكمة أن تردّها الى صورتها الصحيحة مادامت فيما تجريه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الاحالة والتي كانت مطروحة على بساط البحث . فلا يعيب الحكم ان ينسب الى الطاعن تسليمه مفتاح الجرار قيادته الى المتهم الثاني ليقوده خلافا لما جاء بأمر الاحالة من قيادته الجرار بنفسه مادام الحكم لم يتناول التهمتين اللتين رفعت بهما الدعوى بالتعديل وهما تهمة القتل والاصابة الخطأ ، ومادام يحق للمحكمة أن تستين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث أخذاً من كافة ظروف الدعوى وأدلتها المطروحة والتي دارت عليها المرافعة اذ أن الطاعن لم يسأل في النتيجة وبغض النظر عن الوسيلة الا عن جريمتي القتل والاصابة الخطأ اللتين كانتا معروضتين على بساط البحث وهما الجريمتين المنصوص عليهما في المادتين ١/٢٣٨ ، ١/٢٤٤ من قانون العقوبات التي يستوى فيهما أي صورة من صور الخطأ . ومن ثم فان المحكمة لا تلتزم بلفت نظر الدفاع الى مثل التعديل الذي تم في هذه الدعوى .

٣- لما كان من المقرر أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأي اجراء يتم في الدعوى بمعرفة السلطة النوط بها القيام به سواء كان من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسرى مدة التقادم من يوم الانقطاع . وبالتالي فان اعلان المتهم بالحضور لجلسة المحاكمة اعلاناً صحيحاً وحضوره جلسات المحاكمة وكذا صدور حكم من محكمة مختصة باصداره بقطع أيهم المدة المسقطه للدعوى ، وكان من الثابت ان الواقعة حدثت في ١٩٧٤/٤/٧ وأن الطاعن أعلن لشخصه بسرأي المحكمة بتاريخ ١٩٧٥/١/١ بقرار الاحالة للمحاكمة وحضر جلسات المحاكمة حتى صدر بتاريخ ١٩٧٨/٢/٨ الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة ، ومن اجراءات قاطعة للمدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية . فان الحكم المطعون فيه اذ اعتنق هذا النظر يكون قد صادف صحيح القانون ويضحي ما يشير به الطاعن في هذا الخصوص غير مفيد . ولا يغير من هذا النظر أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بداءة ممن لا يملك رفعها قانوناً على خلاف

ما تقضى به المادتان ٦٣ و ٣٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ذلك بأنه وان كان لا يحق للمحكمة في هذه الحالة أن تتعرض لموضوع الدعوى بل عليها أن تقتصر حكمها على عدم قبولها باعتبار أن باب المحاكمة موصد أمامها ، الا أنه نظرا لأنه يتعين عليها - في سبيل القضاء بذلك - أن تستظهر ما تقتضيه المادتان المشار إليهما ، أي أن تتحقق من صفة الموظف أو المستخدم العام ومن أنه ارتكب الجريمة أثناء تأدية وظيفته وبسببها ، بما يقتضيه ذلك من اعلان المتهم والشهود لحضور جلسات المحاكمة وخلاف ذلك من الاجراءات القضائية ، ومن ثم فإن مثل هذه الاجراءات وكذا الحكم الصادر في الدعوى متى تم كل منها صحيحا في حد ذاته فلا مراء أنه قاطع للتقدم ، اذ أن انقضاء الدعوى الجنائية بسبب الملة بنى على افتراض نسيانها بمرور الزمن بدون اتخاذ اجراءات فيها ، فمتى تم اتخاذ أى اجراء صحيح في الدعوى بما يجعلها ما تزال في الأذهان ولم تندرج في حيز النسيان انتفت علة الانقضاء بصرف النظر عن بطلان اجراءات تحريكها السابقة على نظرها •

٤ - لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه ومن محضر جلسته أنه صدر علنا ، وكان الأصل في الاجراءات الصالحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما يثبت منها سواء في محضر الجلسة أو الحكم الا بالظن بالتزوير فإنه لا يقبل من الطاعن قوله أن الحكم صدر في جلسة غير علنية مادام لم يتخذ من جانبه اجراء الطعن بالتزوير فيما دون بالحكم ومحضر الجلسة ويكون ما ورد في طعنه في هذا الصدد غير سديد •

٥ - لما كان الثابت من مدونات الحكم أنه بين في ديباجته وصف الجريمتين المسندتين الى الطاعن - والمحكوم عليه الآخر - وذكر مواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ، ثم بعد أن حصل الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ومؤدى أدلة الثبوت أشار الى النصوص التي أخذها بها بقوله أنه • يتعين معه انزال العقوبة المقررة بمادتي

القيد على المتهمين « ، وواقع على الطاعن عقوبة واحدة طبقا للمادة ٣٣ من قانون العقوبات باعتبار أن الجريمتين اللتين دانه بهما مرتبطتين ارتباطا لا يقبل التجزئة . وفي ذلك ما يكفي بيان لنص القانون الذي حكم بموجبه ، ومن ثم فإن النعي عليه في هذا الخصوص يكون غير سديد . »

٦ - من المقرر ان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه افتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٧ - لما كان ما يثيره الطاعن من أن خطأ المجنى عليهم قد تسبب في وقوع الحادث مردودا بأن هذا الخطأ - يفرض قيامه - لا ينفي مسئولية الطاعن الجنائية عن جريمتي القتل والاصابة الخطأ التي أثبت الحكم قيامها في حقه ، لما هو مقرر من أن الخطأ المشترك في مجال المسئولية الجنائية - بفرض قيامه من جانب المجنى عليه أو الغير - لا يخلو المتهم من المسئولية ، مادام أن هذا الخطأ لا يترتب عليه عدم توافر أحد أركان الجريمة . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعي في شأن تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه ولا مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض .

٨ - لما كان بين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يطلب أمام محكمة أول درجة سماع شهود الاثبات واكتفى بأقوالهم بسحضر جمع الاستدلالات ، كما لم يطلب سماعهم أمام المحكمة الاستئنافية . ولما كانت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تخول للمحكمة الاستئناف عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، وكان

الأصل أن محكمة ثانى درجة انما تحكم على مقتضى الاوراق وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى هى لزوما الاجرائه ولا تلتزم بسماع الشهود الا من كان يجب على محكمة أول درجة سماعهم . واذ كان الطاعن قد عد متازلا عن طلب سماع أقوال الشهود لعدم تمسكه بهذا الطلب أمام محكمة أول درجة ، وكانت المحكمة الاستئنافية لم تر من جانبها حاجة لسماع الشهود نظرا لما ارتأته من وضوح الواقعة المطروحة عليها . فان ما ينهه الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له محل .

٩ - من المقرر أنه وان كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه الا أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة . واذ كان ما أورده الحكم فيما تقدم كافيا وسائغا ويستقيم به اطراح طلب الطاعن سالف البيان دون أن يوصم بالقصور أو الإخلال بحق الدفاع ، فضلا عن أن هذا الطلب لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة بل الهدف منه اثاره الشبهة فى الأدلة التى اطمأنت اليها المحكمة ويعتبر من أوجه الدفاع للموضوعى التى لا تلتزم المحكمة باجابتها ، ومن ثم فان ما يشير به الطاعن فى هذا الخصوص يكون فى غير محله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : ١ تسببا خطأ فى وفاة وآخر وكان ذلك ناشئا عن اهمالهما وعدم احترازهما بان قادا جرارا من جرارات السكة الحديد دون أن يؤذن لهما بالمسير من بلوك السكك الحديدية فصدما السيارة التى بها المجنى عليهما واحداثا اصاباتهما التى أودت بحياتهما ٢٠ ب تسببا خطأ فى اصابة كل من
 بالاصابات الواردة بالتقرير الطبى وذلك على النحو

المبين بالتهمة الأولى • وطلبت عقابهما بالمصادقين ١/٢٣٨ ، ١/٢٤٤ من قانون العقوبات ومواد القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ وادعى ورثة المجنى عليهما ••••• وآخر مدنيا قبل المتهمين وهيئة السكك الحديدية بصفتها المسئولة عن الحقوق المدنية بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت • ومحكمة جنح ايتاي البارود قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين ستة أشهر وكفالة عشرين جنيها لايقاف التنفيذ وبإلزامهما والمسئولة عن الحقوق المدنية متضامين بأن يدفعوا للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت • استأنف المحكوم عليهما ومحكمة دمنهور الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف •

فطن الأستاذ • • • • • المحامي عن المحكوم عليه الأول والأستاذ • • • • • المحامي عن المحكوم عليه الثاني في هذا الحكم بطريق النقض قيد بجدول محكمة النقض برقم ٦٠٣ لسنة ٥١ ق وهذه المحكمة قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية الى محكمة دمنهور الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى •

ومحكمة الاعادة (مشكلة من هيئة استئنافية أخرى) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به •

فطن الأستاذ • • • • • المحامي عن المحكوم عليه الأول والأستاذ • • • • • المحامي عن المحكوم عليه الثاني في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ••• الخ •

المحكمة

حيث ان الطاعن الاول ينعى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمتي القتل والاصابة الخطأ قد شابه الخطأ في الاسناد والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأن الحكم أورد أن الطاعن قام بتسليم مفتاح جرار السكة الحديد للمتهم الثاني مساعده مع أن ذلك لا أصل له في الاوراق ، فضلاً عن انتفاء رابطة السببية بين هذا الفعل والنتيجة . كما أن هذه الواقعة تخالف ما جاء بوصف التهمة الواردة بأمر الاحالة من انه قاد الجرار بنفسه ، وقد أجرت المحكمة هذا التعديل دون أن تلت نظر الدفاع اليه . هذا الى أن الحكم قضى برفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة على الرغم من أن الدعوى الجنائية رفعت عليه ابتداء - وهو موظف عام ونسب اليه ارتكاب الجريمة أثناء تأدية وظيفته - من وكيل النائب العام الذي لا يملك قانوناً تحريك الدعوى ففرض بعدم قبولها وهي اجراءات لا تقطع التقادم وقد انقضى أكثر من ثلاث سنوات منذ تحريك تلك الدعوى بتاريخ ١٩٧٤/٧/٨ حتى صدر حكم عدم قبولها بتاريخ ١٩٧٨/٢/٨ . مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ، وحصلها بما مجمله « ان المتهم الاول وقد تسلم مفتاح جرار السكة الحديد ليقوم بقيادته سلمه للمتهم الثاني الذي يعمل معه وقادا والذي لا خبرة له ولا المام بأصول قيادة مثل تلك الجرارات فقام الاخير بقيادة ذلك الجرار غير محترز للسيمافور المعلق والمزلقان المفتوح لعبور السيارات والمارة فصدم السيارة ٧٠١٩ نقل الاسكندرية التي تصادف عبورها للمزلقان كما صدم بعض المارة العابرين مما أدى لاصابة كل من و و »

و و بالأصابات الميمنة والتقارير الطبية المرفقة والتي اودت بحياة الاولين ، لما كان ذلك ، ودان بين من مطالعه المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم من اقوال الشهود واستظهر به خطأ الطاعن له في الأوراق صداه ولم يحد في ذلك عن نص ما أثبتت به أو فحواه ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو ان يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأدياً من ذلك الى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح من أوراق الدعوى ، ومن ثم فان دعوى الخطأ في الاسناد تكون ولا محل لها . لما كان ذلك . وكان الحكم قد استظهر خطأ الطاعن لقيامه بتسليم مفتاح الجرار الى المتهم الثاني - الذي يعمل وقادا - ليقوده بالمخافة لواجبه الذي تفرضه لائحة السكة الحديد ، واستظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والضرر الواقع بوفاة بعض المجنى عليهم واصابة الآخرين نتيجة لذلك الخطأ . وكان الأصل أن المهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى مالم تتدخل عوامل اجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة . وكان تقدير توافر السببية بين الفعل والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق . وكان من المقرر أيضا أن تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أيا كان قدر الخطأ المنسوب اليه ، يستوى في ذلك أن يكون سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله . ولما كان ما أورده الحكم يتوافر به الخطأ في حق الطاعن وتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة بعض المجنى عليهم واصابة الآخرين ، فيكون ما خلص اليه الحكم في هذا الشأن سديدا ، ويكون النعى على الحكم في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما ينهه الطاعن على الحكم من تغييره وصف الفعل الذي تم به الخطأ على غير ما جاء بأمر الاحالة لا يعيب الحكم ، ذلك بأنه وان كان لا يجوز للمحكمة أن تنير في التهمة بأن تسند الى المتهم أفعالا

غير التي رفعت بها الدعوى عليه ، إلا ان التغير المحظور هو الذي يقع في الافعال المؤسسة عليها التهمة ، أما التفاصيل التي يكون الغرض من ذكرها في بيان التهمة هو ان يلم المتهم بموضوع الاتهام ككيفية ارتكاب الجريمة فان للمحكمة أن تردّها الى صورتها الصحيحة مادامت فيما تجريه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الاحالة والتي كانت مطروحة على بساط البحث . فلا يعيب الحكم ان ينسب الى الطاعن تسليمه مفتاح الجرار قيادته الى التهم الثاني ليقوده خلافا لما جاء بأمر الاحالة من قيادته الجرار بنفسه مادام الحكم لم يتناول التهمتين اللتين رفعت بهما الدعوى بالتعديل وهما تهمة القتل والاصابة الخطأ ، ومادام يحق للمحكمة أن تستين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث أخذاً من كافة ظروف الدعوى وأدلتها المطروحة والتي دارت عليها المرافعة اذ أن الطاعن لم يسأل في النتيجة وبخض النظر عن الوسيلة الا عن جرمية القتل والاصابة الخطأ اللتين كانتا معروضتين على بساط البحث وهما الجريمتين المنصوص عليهما في المادتين ١/٢٣٨ ، ١/٢٤٤ من قانون العقوبات التي يستوى فيهما أي صورة من صور الخطأ . ومن ثم فان المحكمة لا تلتزم بلفت نظر الدفاع الى مثل التعديل الذي تم في هذه الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع المبدى من الطاعن بانقضاء الدعوى الجنائية لمضي أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ التحقيق مع الطاعن في ١٩٧٤/٥/٨ دون أن يقع خلالها أي اجراء قاطع لمدة التقادم حتى يوم ١٩٧٨/٢/٨ تاريخ الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة ، واطرحه استنادا الى أن اعلان الطاعن وحضوره في تلك الدعوى والحكم فيها قاطع للتقادم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأي اجراء يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به سواء كان من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسرى مدة التقادم من يوم الانقطاع . وبالتالي فان اعلان المتهم بالحضور لجلسة المحكمة اعلاناً صحيحاً وحضوره جلسات المحاكمة وكذا صدور حكم من محكمة مختصة باصداره بقطع أيهم المدة المسقطه للدعوى ، وكان الثابت ان الواقعة

حدثت في ١٩٧٤/٤/٧ وأن الطاعن أعلن لشخصه بسرأي المحكمة بتاريخ ١٩٧٥/١/١ بقرار الاحالة للمحاكمة وحضر جلسات المحاكمة حتى صدر بتاريخ ١٩٧٨/٢/٨ الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة ، ومن اجراءات قاطعة للمدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية . فان الحكم المطعون فيه اذ اعتق هذا النظر يكون قد صادف صحيح القانون ويضحى ما يشبه الطاعن في هذا الخصوص غير سديد . ولا يغير من هذا النظر أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بداءة ممن لا يملك رفعها قانونا على خلاف ما تقتضي به المادتين ٦٣ و ٣٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ذلك بأنه وان كان لا يحق للمحكمة في هذه الحالة أن تعرض لموضوع الدعوى بل عليها أن تقصر حكمها على عدم قبولها باعتبار أن باب المحاكمة موصد أمامها ، الا أنه نظرا لانه يتعين عليها - في سبيل القضاء بذلك - أن تستظهر ما تقتضيه المادتان المشار اليهما ، أي أن تحقق من صفة الموظف أو المستخدم العام ومن أنه اركب الجريمة أثناء تأدية وظيفته وبسببها ، بما يقتضيه ذلك من اعلان المتهم والشهود لحضور جلسات المحاكمة وخلاف ذلك من الاجراءات القضائية ، ومن ثم فان مثل هذه الاجراءات وكذا الحكم الصادر في الدعوى متى تم كل منها صحيحا في حد ذاته فلا مراء أنه قاطع للتقدم ، اذ أن انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة بنى على افتراض نسيانها بمرور الزمن بدون اتخاذ اجراءات فيها ، فمتى تم اتخاذ أي اجراء صحيح في الدعوى بما يجعلها ما تزال في الأذهان ولم تدرج في حيز النسيان انتفت علة الانقضاء بصرف النظر عن بطلان اجراءات تحريكها السابقة على نظرها ، لما كان ما تقدم ، فان هذا الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث ان الطاعن الثاني ينمى على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمتي القتل والاصابة الخطأ قد جاء باطلا وشابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ذلك بأن المحكمة الاستئنافية نطقت بالحكم في جلسة غير علنية . ولم يشر الى نص القانون

الذى دان الطاعن بموجبه . ونسب الحكم للطاعن الخطأ رغم ان الخطأ المتسبب فى الحادث هو خطأ قائد السيارة النقل لعدم تبصره عند عبوره مزلقان السكة الحديد وفقا لما توجبه لائحة السكة الحديد ، ولم تجب المحكمة طلب الطاعن سماع الشهود وضم دفتر استلام الطقم ودفتر الحركة لاثبات أن المتهم الاول هو الذى يقود الجرار مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث انه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه ومن محضر جلسته أنه صدر علنا ، وكان الأصل فى الاجراءات الصالحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما يثبت منها سواء فى محضر الجلسة أو الحكم الا بالطعن بالتزوير فانه لا يقبل من الطاعن قوله أن الحكم صدر فى جلسة غير علنية مادام لم يتخذ من جانبه اجراء الطعن بالتزوير فيما دون بالحكم ومحضر الجلسة ويكون ما رده فى طعنه فى هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم أنه بين فى ديباجته وصف الجريمتين المسندتين الى الطاعن - والمحكوم عليه الآخر - وذكر مواد الاتهام التى طلبت النيابة العامة تطبيقها ، ثم بعد أن حصل الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ومؤدى أدلة الثبوت أشار الى النصوص التى أخذها بها بقوله انه «يتعين معه ازالة العقوبة المقررة بمادتى القيد على المتهمين» ، وأوقع على الطاعن عقوبة واحدة طبقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات باعتبار أن الجريمتين اللتين دانه بهما مرتبطين ارتباطا لا يقبل التجزئة . وفى ذلك ما يكفى بيانا لنص القانون الذى حكم بموجبه ، ومن ثم فان النعى عليه فى هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق . وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص فى تدليل سائغ من أقوال ملاحظ البلوك وباقي شهود الاثبات أن الطاعن الذى يعمل وقادا لجرار

السكة الحديد قاده فالتحج من لقان السكة الحديد رغم غلق السيمافور في وجه الجرار وفتح المزلقان لعبور السيارات والمشاة فاصطدم بسيارة نقل وبعض المارة أثناء عبورهم المزلقان فحدثت اصابات المجنى عليهم ووفاة بعضهم ، بما يوفر قيام ركن الخطأ في جانبه ومسئوليته عن الحادث . وكان ما يثيره الطاعن من أن خطأ المجنى عليهم قد تسبب في وقوع الحادث مردودا بأن هذا الخطأ - يفرض قيامه - لا ينفي مسئولية الطاعن الجنائية عن جريمتي القتل والاصابة الخطأ التي أثبت الحكم قيامها في حقه ، لما هو مقرر من أن الخطأ المشترك في مجال المسئولية الجنائية - يفرض قيامه من جانب المجنى عليه أو الغير - لا يخلو المتهم من المسئولية ، مادام أن هذا الخطأ لا يترتب عليه عدم توافر أحد أركان الجريمة . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعي في شأن تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه ولا مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يطلب أمام محكمة أول درجة سماع شهود الاثبات واكتفى بأقوالهم بمحضر جمع الاستدلالات ، كما لم يطلب سماعهم أمام المحكمة الاستئنافية . ولما كانت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تخول للمحكمة الاستئنافية عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، وكان الأصل أن محكمة ثاني درجة انما تحكم على مقتضى الاوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى هي لزوما الاجرائية ولا تلتزم بسماع الشهود الا من كان يجب على محكمة أول درجة سماعهم . واذا كان الطاعن قد عد متنازلا عن طلب سماع أقوال الشهود لعدم تمسكه بهذا الطلب أمام محكمة أول درجة ، وكانت المحكمة الاستئنافية لم تر من جانبها حاجة لسماع الشهود نظرا لما ارتأته من وضوح الواقعة المطروحة عليها ، فإن ما ينهه الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما ذلك ، وكان الحكم قد عرض

لطلب الطاعن ضم دفترى الحركة واستلام الطاقم ورد عليه بقوله : حيث أنه عن طلب الدفاع عن المتهم الثانى ضم دفتر استلام طاقم القيادة الخاص بمحطة ايتاى البارود وكذا دفتر الحركة اللذان يحملان تاريخ ١٩٧٤/٤/٧ فلا تجد المحكمة وقد استقرت صورة الواقعة فى وجدانها ثمة انتاج فى الدوى اذ أن توقيع المتهم الاول باستلام القطار هو أمر لا يقدم ولا يؤخر فى مسور المحكمة لحصول الحادث ، . وكان من المقرر أنه وأن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع يدية المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه الا أنه متى كانت الواقعة فيه وضحت لديهما أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة . ولذا كان ما أورده الحكم فيما تقدم كافيا وسائغا ويستقيم به اطراح طلب الطاعن سالف البيان دون أن يوصم بالتقصير أو الاخلال بحق الدفاع ، فضلا عن أن هذا الطلب لا يتجه الى ثبوت الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة بل الهدف منه اثارة الشبهة فى الأدلة التى اطمأنت اليها المحكمة ويعتبر من أوجه الدفاع الموضوعى التى لا تلتزم المحكمة باجابتها ، ومن ثم فإن ما يشير به الطاعن فى هذا الخصوص يكون فى غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد عبد المنعم البنا ومسعد الساعى نائبى
رئيس المحكمة والضاوى يوسف وأحمد عبد الرحمن .

(٢١٢)

الطعن رقم ٥٣٧٤ لسنة ٥٥ القضائية

(١) قانون « تفسيره » • تبديد • اختلاس اشياء محجوزة • جريمة
« أركانها » •

كون الشيء المبدد غير مملوك لمرتكب الاختلاس شرط لوقوع جريمة
التبديد •

جريمة اختلاس المال المحجوز عليه المؤتممة بالمادة ٣٤٢ عقوبات
استثناء من هذا الاصل • عدم جواز القياس عليه • أساس ذلك انه لا جريمة
ولا عقوبة بغير نص •

(٢) تبديد • اثبات « بوجه عام » « خبرة » • دفاع « الاخلال بحق دفاع •
ما يوفره » • حكم « تسببيه • تسبب معيب » •
العبرة فى عقود الامانة بحقيقة الواقع •

تمسك الطاعن بنفى مسئوليته عن جريمة التبديد وانتفاء القصد
الجنائى لديه وتقديمه مستندات تؤيد ذلك • دفاع جوهرى التفات الحكم
عن تحقيقه • اخلال بحق الدفاع •

١ - من المقرر أن جريمة التبديد لا تتحقق إلا بتوافر شروط من
بينها ان يكون الشيء المبدد غير مملوك لمرتكب الاختلاس ، فلا عقاب
على من بدد ماله لأن مناط التأثيم هو المساس والعيث بملكية المالك
الذى يقع الاعتداء عليه من غير صاحبه ، ولم يستثن الشارع من ذلك
الاحالة اختلاس المال المحجوز عليه من مالكه ، فاعتبرها جريمة
خاصة نص عليها فى المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات وهو استثناء

جاء عن خلاف الأصل العام المقرر فلا يمتد حكمه الى ما يجاوز نطاقه ، كما لا يصح القياس عليه اذ لا جريمة ولا عقوبة بغير نص في القانون .

٢ - اذا كانت العبرة في عقود الأمانة بحقيقة الواقع لا بمباشرة الأوراق وألفاظها وكان البين من الاطلاع على مدونات الحكم على ما سلف ذكره - ان الطاعن تقدم بمستندات تمسك بدلالاتها على تقي مسؤوليته عن جريمة التبديد وانتفاء القصد الجنائي لديه ، وكان الحكم قد التفت عن تلك المستندات ولم يبد رأيا في مدلولها وفي صحة دفاع الطاعن المستند اليها كما التفت - كذلك - عن طلب الطاعن نذب خير لتصفية الحساب بينه وبين البنك المجنى عليه وهو في خصوصية هذه الدعوى - دفاع جوهرى لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فيها مما من شأنه - لو صح - ان يتغير وجه الرأى فى الدعوى ولما كان الحكم قد التفت عن هذا الدفاع ولم يقسطة حقه ولم يمن بتسحيصه بلوغا الى غاية الأمر فيه ، فانه يكون مشوبا - فضلا عن قصوره - بالاخلال بحق الدفاع بما يبطله .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح عابدين ضد الطاعن بوصف انه تسلم منه مستندات شحن بضائع « أسمنت » قيمتها ٣٥٠٠٠ دولار أمريكى أربعمئة وخمسة وثلاثين ألف دولار أمريكى وذلك للافراج عنها جمرkia . وايداع البضاعة فى مخازن البنك الا أنه لم يودعها واختلسها لنفسه . وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٤١ من قانون العقوبات . والزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض التوقت . ومحكمة جنح عابدين قضت حذورا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل

وكفالة خمسمائة جنيه لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية - قضت حضورا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف والایقاف واثبات تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن دعواه .

فطن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث أن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة التبديد قد أخطأ في القانون وشابه قصور في التسبب وانطوى على اخلال بحق الدفاع ، ذلك بانه لم يستظهر القصد الجنائي لدى الطاعن ولم يفتن الى اتقاء هذا القصد في حقه اذ ان البضاعة المنسوبة اليه تبديدها مملوكة له وان علاقته بالبنك المجنى عليه مدنية قوامها وجود حساب بينهما وقد أوفى الطاعن بالتزاماته وطلب الى المحكمة ندم خير لتحقيق دناعه - في هذا الشأن - وتصفيه هذا الحساب بيد انها لم تجبه الى طلبه والتفتت عن دفاعه ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث أن البين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه انه اشار - في مدوناته - الى أن الطاعن قدم حافظتين طويتا على أوراق حساباته لدى البنك المجنى عليه وعقد بيع أسمنت لصالحه مؤرخ ٢٧/٤/١٩٨٠ كما قدم مذكرتين انتهى فيهما الى طلب الحكم ببراءة واحتياطيا ندم خير لتصفيه الحساب بينه وبين البنك المجنى عليه ، مما مؤداه أن الطاعن تمسك بدلالة ما قدمه من مستندات على ملكيته للبضاعة المسند اليه تبديدها وبالتالي اتقاء القصد الجنائي لديه ، وقد دانه الحكم المطعون فيه بجريمة

التبديد دون أن يواجه دفاعه المار ذكره ، وما ينطوى عليه هذا الدفاع من انتفاء القصد الجنائي لديه ، كما لم يفصل في المنازعة التي أثارها بشأن ملكية البضاعة التي دانه الحكم بتبديدها لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن جريمة التبديد لا تتحقق إلا بتوافر شروط من بينها أن يكون الشيء المبدد غير مملوك لمرتكب الاختلاس ، فلا عقاب على من بدد ماله لأن مناط التائيم هو المساس والعيب بملكية المال الذي يقع الاعتداء عليه من غير صاحبه ، ولم يستثن الشارع من ذلك إلا حالة اختلاس المال المحجوز عليه من مالكه ، فاعتبرها جريمة خاصة نص عليها في المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات وهو استثناء جاء على خلاف الأصل العام المقرر فلا يمتد حكمه إلى ما يجاوز نطاقه ، كما لا يصح القياس عليه إذ لا جريمة ولا عقوبة بغير نص في القانون ، وإذا كانت العبرة في عقود الأمانة بحقيقة الواقع لا بعبارة الأوراق والفاظها وكان البين من الاطلاع على مدونات الحكم على ما سلف ذكره - أن الطاعن تقدم بمستندات تمسك بدلائلها على تقي مسئوليته عن جريمة التبديد وانتفاء القصد الجنائي لديه ، وكان الحكم قد التفت عن تلك المستندات ولم يبد رأيا في مدلولها وفي صحة دفاع الطاعن المستند إليها كما التفت - كذلك - عن طلب الطاعن نذب خير لتصفية الحساب بينه وبين البنك المجنى عليه وهو في خصوصية هذه الدعوى - دفاع جوهري لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فيها مما من شأنه - لو صح - أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ولما كان الحكم قد التفت عن هذا الدفاع ولم يقسطله حقه ولم يمن بتخصيصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، فإنه يكون مشوبا - فضلا عن قصوره - بالاخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن ،

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / صلاح نصار نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / محمد عبد المنعم البنا ومسعد الساعى نائبى
رئيس المحكمة والضاوى يوسف وأحمد عبد الرحمن .

(٢١٣)

الطن رقم ٥٣٨٨ لسنة ٥٥ القضائية

نقض « التقرير بالطن » توقيعه « الصفة فى الطن » وكالة .

التقرير بالطن من محام بإدارة قضايا الحكومة . دون الإفصاح عن
صفته فيه . اثره . عدم قبول الطن شكلا . لا يغير من ذلك تضمن الاسباب
ما يفيد صدورها من الوزير المختص بصفته . علة ذلك ؟

لما كان من المقرر انه لا يجوز الطن فى الحكم الا من المحكوم
عليه ، وكان هذا الطن قد قرر به من محام بإدارة قضايا الحكومة
لم يفصح - فى التقرير - عن صفته فى الطن فى الحكم ، فإن الطن
يكون قد قرر به من غير ذى صفة ، ولا يغير من ذلك أن تكون أسباب
الطن قد تضمنت ما يفيد انها مقدمة من وزير المالية بصفته الرئيس
الأعلى لمصلحة الجبارة كمدع مدنى مادام لم يثبت صراحة فى تقرير
الطن أن من قرر به كان نائباً عنه ، وذلك لما هو مقرر من أن تقرير
الطن هو ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التى يجب ان تحيل بذاتها
مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذى يشهد بصدور العمل
الاجرائى عن صدر منه على الوجه المعتبر قانوناً ، وانه لا تجوز تكملة
أى بيان فى التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه ، ومن ثم يكون
الطن غير مقبول شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه • هرب التبغ المبيح وصفا
وقيمه بالمحضر من الرسوم الجمركية بأن زرعه في أرضه • وطلبت عقابه
بمواد القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ وادعى وزير المالية بصفته مدنيا قبل
المتهم بمبلغ ١٨٠٠ جنيه على سبيل التعويض • ومحكمة جناح ابنسوب
قضت حضوريا عملا بالمادة ٣٠٤/١ أ - ج براءة المتهم مما اسند اليه
ورفض الدعوى المدنية • استأثقت ادارة قضايا الحكومة عن المدعى
بالحقوق المدنية بصفته • ومحكمة أسيوط الابتدائية - هيئة استئنافية -
قضت حضوريا برفضه وتأيد الحكم المستأثف •

قطعت ادارة قضايا الحكومة في هذا الحكم بطريق النقض ...الخ

الحكمة

لما كان من المقرر انه لا يجوز الطعن في الحكم الا من المحكوم
عليه ، وكان هذا الطعن قد قرر به من مقام ادارة قضايا الحكومة
لم يفصح - في التقرير - عن صفته في الطعن في الحكم ، فان الطعن
يكون قد قرر به من غير ذي صفة ، ولا يغير من ذلك ان تكون أسباب
الطعن قد تضمنت ما يفيد انها مقدمة من وزير المالية بصفته الرئيس
الاعلى لمصلحة الجمارك كمدع مدنى مادام لم يثبت صراحة في تقرير
الطعن أن من قرر به كان نائيا عنه ، وذلك لما هو مقرر من ان تقرير
الطعن هو ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التى يجب ان تحمل بذاتها
مقوماتها الاساسية باعتبارها السند الوحيد الذى يشهد بصدور العمل
الاجرائى عن صدر منه على الوجه المعتبر قانونا ، وانه لا تجوز تكملة
أى بيان في التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه ، ومن ثم يكون
الطعن غير مقبول شكلا •

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / عوض جادو نائب رئيس المحكمة
وعبد الوهاب الخياط وصلاح عطيه وعبد اللطيف أبو النيل .

(٢١٤)

الطعن رقم ٥٤٩٩ لسنة ٥٥ القضائية

(١) غش • قانون « تفسيره » • عقوبة « تطبيقها » • قصد جنائي •
حكم « تسببه • تسبب غير معيب » •

حظر تداول الاغذية غير المطابقة للمواصفات وغير الصالحة للاستهلاك
الآدمي والمفسوسة • المادة ٢ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦

توقيع عقوبة المخالفة على من يخالف أحكام المواد ٢ ، ١٠ ، ١١ ،
١٢ ، ١٤ ، ١٤ مكررا والقرارات المنفذة لها • متى كان حسن النية مع
وجوب القضاء بالمصادرة • المادة ١٨ المعدلة من القانون المذكور •

(٢) غش • اغذية • قصد جنائي • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » •
العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع • موضوعي • استنتاج الحكم
انتفاء علم المتهم بأن البضاعة مفسوسة • لا محل للنفي عليه •

(٣) نقض « حالات الطعن • الخطأ في القانون » •

اثبات الحكم عرض الطاعن أغذية غير صالحة للاستهلاك الآدمي
وقضاؤه رغم ذلك بالبراءة • خطأ في القانون •

(٤) دعوى جنائية « انقضاؤها بمضي المدة » • تقادم •

مضي فترة السنة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية في المخالفات منذ
تقرير النيابة بالطعن وعرض الطعن على المحكمة دون اتخاذ اجراء قاطع للمدة
أثره : انقضاء الدعوى بمضي المدة •

١ - لما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الاغذية
وتنظيم تداولها قد قضى في مادته الثانية على أنه يحظر تداول الاغذية
في الاحوال الآتية (١) اذا كانت غير مطابقة للمواصفات الواردة في

التشريعات النافذة (٢) اذا كانت غير صالحة للاستهلاك الآدمي (٣) اذا كانت مغشوشة ثم جرى نص المادة ١٨ منه بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ على انه «يعاقب من يخالف أحكام المواد ٢، ١٠، ١١، ١٢، ١٤، ١٤ مكررا والقرارات المنفذة لها بعقوبة المخالفة وذلك اذا كان المتهم حسن النية ويجب أن يقضى بالحكم بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة ومفاد هذه المنصوص ان الشارع بعد ان حرم تداول الاغذية الضارة بالصحة قد استبدل بعقوبة الجنبعة عقوبة المخالفة اذا كان المتهم حسن النية على أن يقضى وجوباً بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة» .

٢ - من المقرر أن العلم بغش البضاعة المطروحة للبيع هو ما تفصل فيه محكمة الموضوع متى استتجته من وقائع الدعوى استنتاجاً سليماً فلا شأن لمحكمة النقض به واذا كانت المحكمة قد استتجت عدم علم المطعون ضده بغش البضاعة موضوع الدعوى استنتاجاً سائفاً فان تأثيره الطاعنة في هذا الصدد لا يكون له محل .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه وان نفى علم المطعون ضده بأن البطاطس - الشيبس - موضوع المحاكمة ضارة بالصحة الا انه أثبت في حقه عرضه للبيع بطاطس غير صالحة للاستهلاك الآدمي مما يستوجب عقوبة المخالفة وفق المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر فانه اذ قضى رغم ذلك بالبراءة يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

٤ - لما كان قد افضى على الدعوى الجنائية منذ يوم تقرير النيابة العامة بالطعن في الحكم الى يوم عرض الطعن على محكمة النقض ما يزيد على مدة السنة المقررة بالمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية لانقضاء الدعوى بمضي المدة في مواد المخالفات دون اتخاذ أى اجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى قد انقضت بمضي المدة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه - عرض للبيع شئينا من أغذية الانسان « بطاطس شيبس » غير صالحة للاستهلاك الادمي مع علمه بذلك وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . ومحكمة جناح قسم التبين قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم مائة جنيه والمصادرة والنشر . استأنف المحكوم عليه . ومحكمة جنوب القاهرة - بميثبة استئنافية - قضت حضورا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبرائة المتهم مما نسب اليه .

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

الحكمة

حيث ان النيابة العامة تنمى على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة عرضه للبيع شيئا من أغذية الانسان - بطاطس - غير صالحة للاستهلاك الادمي قد شابه خطأ في تطبيق القانون ذلك بانه استند في قضائه الى ان المطعون ضده لاشان له بالانتاج رغم ان المطعون ضده لم يدفع الاتهام المسند اليه بحسن نيته والتفت الحكم عن القرينة القانونية التي افترضها الشارع في جريمة الغش اذا كان المحالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة المتجولين مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث ان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه استند في قضائه ببراءة المطعون ضده على قوله « حيث ان المتهم لا شأن له بالانتاج ومن ثم ترى المحكمة القضاء بالغاء الحكم وبراءة المتهم مما نسب اليه » لما كان ذلك وكان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الاغذية وتنظيم

تداولها قد قضى في مادته الثانية على أنه «يحظر تداول الأغذية في الأحوال الآتية (١) إذا كانت غير مطابقة للسواصفات الواردة في التشريعات النافذة (٢) إذا كانت غير صالحة للاستهلاك الآدمي (٣) إذا كانت مغشوشة» ثم جرى نص المادة ١٨ منه بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ على أنه يعاقب من يخالف أحكام المواد ٢، ١٠، ١١، ١٢، ١٤، ١٤ مكررا والقرارات المنفذة لها بعقوبة المخالفة وذلك إذا كان المتهم حسن النية ويجب أن يقضى بالحكم بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة «ومفاد هذه المنصوص أن الشارع بعد أن حرم تداول الأغذية الضارة بالصحة قد استبدل بعقوبة الجنبعة عقوبة المخالفة إذا كان المتهم حسن النية على أن يقضى وجوباً بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العلم بغش البضاعة المطروحة للبيع هو ما تفصل فيه محكمة الموضوع متى استتجته من وقائع الدعوى استنتاجاً سليماً فلا شأن لمحكمة النقض به وإذا كانت المحكمة قد استتجت عدم علم المطعون ضده بغش البضاعة موضوع الدعوى استنتاجاً سائفاً فإن تأثيره الطاعنة في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وإن نفى علم المطعون ضده بأن البطاطس - الشيبس - موضوع المحاكمة ضارة بالصحة إلا أنه أثبت في حقه عرضه للبيع بطاطس غير صالحة للاستهلاك الآدمي مما يستوجب توقيع عقوبة المخالفة وفق المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر فإنه إذ قضى رغم ذلك بالبراءة يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بالبراءة في ١٩/٢/١٩٨٣ فقررت النيابة العامة في ٢٧/٣/١٩٨٣ الطعن فيه بطريق النقض وتحدد لنظر الطعن أمام محكمة النقض جلسة ٢٨/١/١٩٨٦ - وإذا كان قد انقضى على الدعوى الجنائية منذ يوم تقرير النيابة العامة بالطعن في ذلك الحكم إلى يوم عرض الطعن على محكمة النقض ما يزيد على مدة السنة المقررة بالمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية لا قضاء الدعوى بمضي المدة في مواد المخالفات دون اتخاذ أي إجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى

قد انتقضت بمضى المدة ولا جدوى من بعد نقضه وقد قضى الحكم ببراءة
المطعون ضده ولا يبقى الا تصحيح ما أغفله الحكم المطعون فيه من القضاء
بمصادرة المواد الغذائية المضبوطة المكونة لجسم الجريمة ذلك ان الفقرة
الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات قد أوجبت الحكم بمصادرة
الاشياء المضبوطة في جميع الاحوال اذا كانت هذه الاشياء بعد عرضها
لبيع جريمة في ذاته مما يتعين معه تصحيح الحكم المطعون فيه بانقضاء
بمصادرة المادة الغذائية المضبوطة .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / عوض جادو نائب رئيس المحكمة
وعبد الوهاب الخياط وصلاح عطيه وعبد اللطيف أبو النيل .

(٢١٥)

الظمن رقم ٥٨٩٨ لسنة ٥٥ القضائية

عقوبة « تطبيقها » . محلات صناعية وتجارية . نقض « حالات الظمن » .
الخطأ في القانون « . نظر الظمن والحكم فيه » . محكمة النقض
« سلطتها » .

العقوبة المقررة لجريمة فتح وإدارة محل صناعي بدون ترخيص .
هي الغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيها ولا تتجاوز خمسمائة جنية . المادة
١٧ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل .

النزول عن الحد الأدنى المقرر للغرامة . خطأ في القانون يوجب
التصحيح . أساس ذلك ؟

توقيع عقوبة الغلق . جوازي . المادة ١٨ من القانون ٤٥٣ لسنة
١٩٥٤ المعدل .

من المقرر طبقا لنص المادة الثانية من القانون رقم ٤٥٣ لسنة
١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨٠ انه لا يجوز اقامة أي محل
تسرى عليه أحكام هذا القانون أو إدارته إلا بترخيص « ونصت المادة
١٧ منه على أن كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة
له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تتجاوز خمسمائة جنية
... » لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد نزل بعقوبة الغرامة
المقضى بها إلى مبلغ خمسة جنيهات وهو دون الحد المقرر قانونا فانه بذلك
يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، لما كان ذلك وكان توقيع عقوبة الغلق
وفقا لنص المادة ١٨ من ذات القانون جوازيا وليس وجوبيا كما ذهب
إليه الطاعة في وجه الظمن فلن توقيع هذه العقوبة من عدمه يخضع لسلطة

محكمة الموضوع ويضحى ما شيره الطاعنة فى هذا الشأن غير مقبول ،
لما كان ذلك وكان الخطأ الذى انبنى عليه الحكم لا يخضع لأى تقدير
موضوعى مادامت المحكمة قد قالت كلفتها فى ثبوت التهمة فالحسب يتعين
تصحيح الحكم المطعون فيه والحكم بمقتضى القانون بتوقيع عقوبة الغرامة
بعدها الأدنى وذلك عملاً بحكم الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون
حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧
لسنة ١٩٥٩ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فتح وادار محلاً صناعياً «مصنع
طوب» بدون ترخيص . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ من
القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل . ومحكمة جنح أجازت حضوراً
اعتبارياً عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة جنيه والعلق استأف المحكوم
عليه ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوراً
بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأف وتغريم
المتهم خمسة جنيهات .

فطعت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

الحكمة

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دان
المطعون ضده بجريمة فتح وإدارة محلاً صناعياً بدون ترخيص وقضى فى
استئنافه بتعديل الحكم المستأف القاضى بتغريمه مائة جنيه والعلق الى
تغريمه خمسة جنيهات قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأن الحد الأدنى
للعقوبة المقررة عن هذه الجريمة طبقاً لنص المادة ١٧ من القانون رقم

٤٥٣ لسنة ٥٤ المعدل بالقانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨٠ هي الغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز خمسمائة جينه كما أضافت الفقرة الثانية من المادة ١٨ من ذات القانون عقوبة تكميلية وجوية هي الغلق مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه وتصحيحه .

وحيث ان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أخذ بأسباب الحكم المستأنف في ادانة المطعون ضده بجريئة فتح وإدارة محل صناعي بدون ترخيص الا انه قضى بتعديل عقوبة الغرامة المحكوم بها من مائة جنيه الى خمسة جنيهات ولم ينص على عقوبة الغلق التي كان حكم محكمة أول درجة قد قضى بها مع عقوبة الغرامة ، لما كان ذلك وكان من المقرر طبقا لنص المادة الثانية من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨٠ انه لا يجوز اقامة أى محل تسرى عليه أحكام هذا القانون أو إدارته الا بترخيص » ونصت المادة ١٧ منه على ان كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز خمسمائة جنيه . . . » لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد نزل بعقوبة الغرامة المقضى بها الى مبلغ خمسة جنيهات وهو دون الحد المقرر قانونا فانه بذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، لما كان ذلك وكان توقيع عقوبة الغلق وفقا لنص المادة ١٨ من ذات القانون جوازيا وليس وجوبيا كما ذهبت اليه الطاعة في وجه الطعن فان توقيع هذه العقوبة من عدمه يخضع لسلطة محكمة الموضوع ويضحي ما تثيره الطاعة في هذا الشأن غير مقبول ، لما كان ذلك وكان الخطأ الذي انبنى عليه الحكم لا يخضع لأى تقدير موضوعي مادامت المحكمة قد قالت كلمتها في ثبوت التهمة فانه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه والحكم بمقتضى القانون بتوقيع عقوبة الغرامة بحدها الأدنى وذلك عملا بحكم الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية
السادة المستشارين / أحمد أبو زيد ومصطفى طاهر نائبي رئيس المحكمة
وحسن عميره ومحمد حسام الدين الغرباني .

(٢١٦)

الطعن رقم ٦٠٨٨ لسنة ٥٥ القضائية

(١) أحداث • اختصاص « اختصاص محكمة الأحداث » • محكمة الأحداث
« اختصاصها » •

القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث • ناسخ للاحكام
الاجرائية والموضوعية الواردة في قانونى الاجراءات والعقوبات فى صدد
محاكمة الأحداث ومماقيتهم •

اختصاص محكمة الأحداث دون غيرها بمحاكمة من لم يتجاوز سنه
ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الحادث •

(٢) أحداث • اختصاص « الاختصاص الولائى » • دفع « الدفع بعدم
الاختصاص » نظام عام • محكمة النقض « سلطتها » •

المبرة فى تحديد سن المتهم الحدث بوقت ارتكاب الجريمة •
قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين
متعلقة بالنظام العام • جواز اثاره الدفع لمخالفتها لأول مرة أمام محكمة
النقض أو تقضى هى فيه من تلقاء نفسها بدون طلب متى كان ذلك لمصلحة
المحكوم عليه وكانت عناصر المخالفة ثابتة فى الحكم •

(٣) اختصاص « الاختصاص الولائى » • محكمة الأحداث « اختصاصها » •
نقض « نظر الطعن والحكم فيه » • محكمة النقض « سلطتها » •

تصدى محكمة الجنب العادية المشكلة من قاضى فرد بمحاكمة الحدث
خطأ فى القانون • مسايرة المحكمة الاستئنافية لها وعدم الغائها بالحكم
المستأنف • خطأ فى القانون كذلك •

حق محكمة النقض أن تنقض الحكم المطعون فيه لمصلحة الطاعن طبقا
للحق المقرر لها بالمادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وانقضاء بالغاء
الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة الجنب العادية •

١ - لما كان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ فى شأن الأحداث المعمول به اعتبارا من ١٦/٥/١٩٧٤ قبل الحكم المطعون فيه - قد نسخ الأحكام الاجرائية والموضوعية الواردة فى قانونى الاجراءات الجنائية والعقوبات فى صدد محاكمة الأحداث ومعاقبتهم ومن بين ما أورده ما نص عليه فى المادة الأولى منه أنه « يقصد بالأحداث فى حكم هذا القانون من لم يتجاوز سنة ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة وفى المادة ٢٩ منه على أنه تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر فى أمر الحدث عند اتهامه فى الجرائم وعند تعرضه لانحراف » .

٢ - ان العبرة فى سن الحدث هى بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة وأن الاختصاص بمحاكمة الحدث ينعقد لمحكمة الأحداث وحدها دون غيرها ولا تشاركها فيه أى محكمة سواها ، وكافت قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين من النظام العام ويجوز الدفع لمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض أو تقضى هى فيه من تلقاء نفسها بدون طلب متى كان ذلك لمصلحة المحكوم عليه وكانت عناصر المخالفة ثابتة فى الحكم .

٣ - لما كان البين من الحكم الابتدائى ومن المفردات المضمومة أن الطاعن من مواليد ١٦/٢/١٩٦٧ أى أنه حدث لم يتجاوز سنة ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة وعلى الرغم من ذلك ومن جريان المحاكمة أمام محكمة أول درجة فى ظل قانون الأحداث فان البين من ديانة الحكم الابتدائى أن المحكمة التى نظرت الدعوى هى محكمة الجنب العادية « محكمة جنح مركز الاسماعيلية » المشكلة من قاضى ثرد فتكون قد خالفت القانون لتجاوزها الاختصاص المقرر لمحكمة الأحداث وحدها بنظر الدعوى ، واذا سايرتها فى ذلك محكمة ثانى درجة وتصدت للفصل فى موضوع الدعوى مع أنه كان يتعين عليها إلغاء الحكم المستأنف لصدوره من محكمة غير مختصة فانها تكون بدورها قد خالفت القانون

ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه لمصلحة الطاعن طبقا للحق المقرر لمحكمة النقض في المادة ٣٥ في فقرتها الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة الجنح العادية محكمة « جنح مركز الاسماعيلية » بالفصل في الدعوى واحالتها الى محكمة الأحداث المختصة بنظرها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي جوهرًا مخدرا (حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت عقابه بسواد القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ والقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل .

ومحكمة جنح مركز الاسماعيلية قضت حضوريا عملا بسواد الاتهام بإيداع المتهم في مؤسسة الأحداث الاجتماعية بالاسماعيلية لمدة سنة . فاستأنف المحكوم عليه ومحكمة الاسماعيلية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برؤيته وإييد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن لارتكابه جريمة احراز جوهر مخدر في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، ومحكمة جنح مركز الاسماعيلية قضت حضوراً بإيداع المتهم مؤسسة الأحداث الاجتماعية بالاسماعيلية لمدة سنة فاستأنف المحكوم عليه وقضت محكمة ثاني درجة حضوراً بتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ في شأن الأحداث المعسول به اعتباراً من ١٦/٥/١٩٧٤ قبل الحكم المطعون فيه - قد نسخ الأحكام الاجرائية والموضوعية الواردة في قانونى الاجراءات الجنائية والعقوبات في صدد محاكمة الأحداث ومعاقبتهم ومن بين ما أورده ما نص عليه في المادة الأولى منه أنه « يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم يتجاوز سنة ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة وفي المادة ٢٩ منه على أنه « تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف » . فقد دل بذلك على أن العبرة في سن الحدث هي بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة وأن الاختصاص بمحاكمة الحدث ينعقد لمحكمة الأحداث وحدها دون غيرها ولا تشاركها فيه أى محكمة سواها ، وكانت قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين من النظام العام ويجوز الدفع لمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض أو تقضى هي فيه من تلقاء نفسها بدون طلب متى كان ذلك لمصلحة المحكوم عليه وكانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم الابتدائي ومن المقررات المضمومة أن الطاعن من مواليده ١٦ / ٢ / ١٩٦٧ أى أنه حدث لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة وعلى الرغم من ذلك ومن جريان المحاكمة أمام محكمة أول درجة في ظل قانون الأحداث فإن البين من دياجة الحكم الابتدائي أن المحكمة التي نظرت الدعوى هي محكمة الجنح

العادية « محكمة جنح مركز الاسماعيلية » المشكلة من قاضى فرد فتكون قد خالفت القانون لتجاوزها الاختصاص المقرر لمحكمة الأحداث وحدها بنظر الدعوى . واذ سايرتها فى ذلك محكمة ثانى درجة وتصدت للفصل فى موضوع الدعوى مع أنه كان يتعين عليها إلغاء الحكم المستأنف لصدوره من محكمة غير مختصة فانها تكون بدورها قد خالفت القانون ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه لمصلحة الطاعن طبقا للحق المقرر لمحكمة النقض فى المادة ٣٥ فى فقرتها الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبعد اختصاص محكمة الجنح العادية محكمة « جنح مركز الاسماعيلية » بالفصل فى الدعوى واحالتها الى محكمة الأحداث المختصة بنظرها وذلك دون حاجة لبحث أوجه الطعن .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٧

برئاسة السيد المستشار / محمد نجيب صالح نائب رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / عبد الوهاب الخياط وصلاح عطيه
وعبد اللطيف أبو النيل وعمار ابراهيم .

(٢١٧)

الطعن رقم ٥٦٣٥ لسنة ٥٥ القضائية

(١) تسعيرة • مأمورو الضبط القضائي • اختصاص « الاختصاص الولائي » •
محكمة أمن الدولة • محكمة اول درجة « نظرها الدعوى والحكم فيها » •
اختصاص محكمة أمن الدولة • دون سواها • بنظر الجرائم التي
تقع بالمخالفة لاحكام القانونين ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ •
اساس ذلك ؟

(٢) اختصاص « الاختصاص الولائي » • نظام عام •
قواعد الاختصاص في المواد الجنائية • متعلقة بالنظام العام •

(٣) نقض « حالات الطعن • الخطأ في تطبيق القانون » • محكمة النقض
« سلطتها » •

لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم • من تلقاء نفسها
في الحالات المنصوص عليها في المادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ •

١ - لما كان القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن
الدولة والمعول به اعتبارا من أول يونيو سنة ١٩٨٠ قد نص في الفقرة
الثالثة من المادة الثالثة منه على أن : (تختص محكمة أمن الدولة الجزئية
بنظر الجرائم غير المنصوص عليها في الفقرة السابقة والتي تقع بالمخالفة
للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة
١٩٥٠ المشار اليهما أو القرارات المنفذة لهما) • كلما نصت المادة
التاسعة منه على أن : (على المحاكم أن تحيل من تلقاء نفسها ما يوجد
لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أمن الدولة بمقتضى هذا

القانون وذلك بالحالة التي تكون عليها وبدون رسوم) • فقد دل بذلك صراحة على ان الاختصاص بنظر الجرائم التي تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ينعقد لمحكمة أمن الدولة الجزئية وحدها دون غيرها ولا يشاركها فيه أى محكمة أخرى سواها •

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الفواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام بالنظر الى ان الشارع في تقديره لها قد أقام ذلك على اعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة •

٣ - لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول لمحكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو ان المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقا للقانون ولا ولاية لها بالفصل في الدعوى •

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حال دون تأدية محضر المحضر لوظيفته • وطلبت عقابه بالمادتين ٩ ، ١٧ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ٥٠ المعدل • ومحكمة جناح السنبلاوين قضت بحضورها عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ وشهر ملخص المحكم على واجهة المحل لمدة ستة أشهر • استأنف المحكوم عليه ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف •

فطن الاستاذ . . . المحامي عن الاستاذ . . . المحامي
نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

المحكمة

حيث أنه يبين من الاطلاع على الاوراق والمفردات المضمومة ان الدعوى الجنائية رفعت على المتهم - الطاعن - بوصف انه بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٥ حال دون تأدية محرر المحضر - مفتش التسوين - لاعمال وظيفته المعاقب عليها بأحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ومحكمة جنح السبلاوين قضت حضوريا بجلسة ١٩٨٢/٤/٣ بحبس المتهم سنة مع الشغل وشهر ملخص الحكم ، فاستأف المتهم ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت - بهيئة استئنافية بجلسة ١٩٨٣/١/٣١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأف . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة والمعسول به اعتبارا من أول يونيو سنة ١٩٨٠ قد نص في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة منه على أن : (تختص محكمة أمن الدولة الجزئية بنظر الجرائم غير المنصوص عليها في الفقرة السابقة والتي تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليهما أو القرارات المنفذة لهما) . كما نصت المادة التاسعة منه على ان : (على المحاكم أن تحيل من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أمن الدولة بمقتضى هذا القانون وذلك بانحالة التي تكون عليها وبدون رسوم) . فقد دل بذلك صراحة على ان الاختصاص بنظر الجرائم التي تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ينعقد لمحكمة أمن الدولة الجزئية وحدها دون غيرها ولا يشاركها فيه أى محكمة أخرى سواها ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام بالنظر الى ان الشارع في تقديره لها قد اقام ذلك على اعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة . لما كان ذلك ، وكان البين ان الحكم الابتدائي قد صدر بتاريخ ١٩٨٢/٤/٣ من محكمة جنح السبلاوين الجزئية في ظل سريان أحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة

١٩٨٠ • وهو يقضى باختصاص محكمة أمن الدولة الجزئية دون غيرها
نظر تلك الجرائم • وهو ما كان يستوجب علو تلك المحكمة - التهم
أصبحت بصدد هذا القانون لا ولاية لها بالفصل في الدعوى - أن
تحيلها من تلقاء نفسها الى المحكمة المختصة بنظرها - محكمة أمن الدولة
الجزئية - بيد انها خالفت هذا النظر - وسايرتها في ذلك محكمة ثلثي
درجة اذ قضت بتأييد الحكم المستأقف • في حين انه كان يتعين عليها
القضاء بالغاء الحكم المستأقف وعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر
الدعوى واحالتها للنياية العامة لاتخاذ شئونها فيها • لما كان ذلك ،
وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ بشأن
حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول لمحكمة النقض أن
تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين لها ما هو ثابت فيه
أنه مبنى على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو أن
المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقا للقانون ولا ولاية لها بالفصل
في الدعوى ••• واذا كان الحكم المطعون فيه قد أيد قضاء محكمة أول
درجة • التي تصدت للفصل في موضوع الدعوى - في حين انها غير
مختصة ولائيا بنظر الدعوى فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه
والاحالة • دون حاجة لبحث أوجه الطعن •

القسم الثاني

فهرس هجائي موضوعي

للأحكام الصادرة في المواد الجنائية

السنة الثامنة والثلاثون

(أ) في النقابات

١ - قبول طلب القيد بجدول المحامين أمام النقض . شرطه ؟ المادة ١/٣٩ في قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٧ .
(الطعن رقم ٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٧)

١
نقابات ٥

٢ - صدور قرار من لجنة قبول المحامين أمام النقض في ظل القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ . خضوع اجراءات الطعن فيه للقواعد الاجرائية المقررة فيه . اساس ذلك ؟

خلو القانون المذكور من نص ينظم الطعن في قرارات لجنة قبول المحامين أمام النقض ليس من شأنه أن تكون تلك القرارات بمنأى عن رقابة القضاء . علة ذلك ؟

انعقاد الاختصاص لمحكمة النقض بنظر الطعون في قرارات لجنة القيد بجدول المحامين المقبولين أمامها . اساس ذلك ؟

١
نقابات ٥

(الطعن رقم ٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٧)
(والطعن رقم ١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠)

٣ - قبول طلب القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض . شرطه ؟
قيصر القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض وما يعادلها على الفئات المبينة بالمادة ٣٩ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ دون غيرها من الاعمال النظرية . علة ذلك .

٢
نقابات ١٧

(الطعن رقم ١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠)

(ب)
في المواد الجنائية

(أ)

اتفاق - اتفاقات دولية - اطلاق - اثبات - اجراءات - اجراءات التحقيق
اجراءات المحاسبة - احداث - احوال مدنية - اختصاص -
اختلاس اشياء محبوزة - اختلاس اموال اميرية - اخفاء اشياء مسروقة -
ارتباط - اسباب الاباحة وموانع العقاب - استئناف - استجواب -
البدلات - استعمال سلطة الوظيفة في وقف تنفيذ الاحكام -
استعمال اوراق مزورة - اسقاط حبل عمدا - اسلحة وذخائر -
استيقاف - استيلاء - اشتراك - اشغال طريق - اصابة خطأ - اعدام -
اعلان - اغذية - اكراه - امتناع عن تنفيذ حكم - امر احالة - امر بالاوجه -
امر حفظ - امن دولة - اناة قضائية - اهانة - اوراق رسمية -
ايجار اماكن .

اتفاق

١ - الاشتراك بالاتفاق يتحقق باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه . هذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواسد . جواز الاستدلال عليها بأى دليل مباشر أو بطريق الاستنتاج .

٥٩ ٦ (الطعن رقم ٥٨٦٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)

٢ - التدليل على حصول الاشتراك بأدلة محسوسة . لا يلزم . كفاية استخلاص حصوله من وقائع الدعوى وملابساتها . مثال .

٥٩ ٦ (الطعن رقم ٥٨٦٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)

٣ - متى يسأل الجانى بصفته فاعلا فى جريمة الضرب المفضى الى موت؟

٥٧٦ ٩٦ (الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٧)

٤ - الاتفاق . تعريفه ؟ وجه الاستلال به موضوعى .

مثال

٥٧٦ ٩٦ (الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٧)

٥ - التدليل على اتفاق المتهمين من معيتمهم فى الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم وجهة واحدة فى تنفيذها . وأن كلا منهم قصد قصد الآخر فى إيقاعها ووحدة الحق المعتدى عليه . أئى ذلك : اعتبارهم فاعلين أصليين فى الضرب المفضى الى موت - متضامين فى المسئولية سواء عرف محدث الضربات التى ساهمت فى الوفاة أو لم يعرف .

٥٧٦ ٩٦ (الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٧)

اتفاقات دولية

الاتفاقية الدولية للمخدرات الصادر بشأنها القرار الجمهورى رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦ . عدم الغائها أو تعديلها قانون المخدرات المصرى .
اختلاف مجال تطبيق احكام كل من الاتفاقية وقانون المخدرات المعمول به فى الجمهورية .

٨٣٥ ١٥١ (الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)

اتلاف

- ١ - دعاوى الحقوق المدنية . الأصل أن ترفع الى المحاكم المدنية .
إباحة القانون رفعها استثناء الى المحاكم الجنائية . شرط ذلك ؟
توزيع الاختصاص المتعلق بالولاية من النظام العام .

كون الضرر المؤسسة عليه الدعوى المدنية لم ينشأ مباشرة عن
جريمة الاصابة الخطأ موضوع الدعوى الجنائية . بل عن واقعة اتلاف
لم ترفع بها الدعوى . يوجب على المحكمة ان تقضى بعدم الاختصاص بنظر
الدعوى المدنية .

١٣٣ ١٩

(الطعن رقم ٣٦٩٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)

- ٢ - جريمة الاتلاف . طبيعتها . جريمة عمدية القصد الجنائي فيها .
تحققه : بتعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهي عنه واتجاه ارادته الى احداث
الاتلاف وعلمه بأنه يحدثه بغير حق . ضرورة تحدث الحكم عنه استقلالا
أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه
والا كان قاصرا .

١٠٤٦ ١٨٩

(الطعن رقم ٣٢٢٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)

راجع ايضا

حكم « بيانات حكم الادانة »

(القاعدة رقم ١٨٩ بالصحيفة رقم ١٠٤٦)

اثبات

بوجه عام

- ١ - تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية . موضوعي .

٢٤ ١

(الطعن رقم ٥١٢٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١)

- ٢ - بيانات حكم الادانة ؟

سلامة الحكم بالادانة في الجرائم غير العمدية . مشروطة ببيان
ركن الخطأ ورابطة السببية بين الخطأ والاصابة .

الصفحة	القاعدة	
		مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة قيادته . لا يعتبر دليلاً على الخطأ .
		مثال لتسبب معيب لحكم بالادانة في جريمة اصابة خطأ .
٣١	٢	(الطعن رقم ٥٦٣٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٤)
		٣ - لمحكمة الموضوع ان تأخذ بما تطمئن اليه من عناصر الاثبات ولو من محاضر جمع الاستدلالات .
		مثال
٣٨	٣	(الطعن رقم ٣٩٩٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٦)
٧٨٧	١٤٤	(والطعن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١٣)
		٤ - حق محكمة الموضوع في الالتفات عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية . مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت اليها مع باقى الادلة القائمة في الدعوى .
٥١	٥	(الطعن رقم ٣٨٦٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)
٨١١	٤٧	(والطعن رقم ٢٧٣٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠)
		٥ - عدم التزام المحكمة بايراد أدلة الادانة قبل كل متهم على حده . شرط ذلك ؟
٥١	٥	(الطعن رقم ٣٨٦٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)
		٦ - حق القاضي في تكوين عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح اليها .
		مالم يقيد القانون بدليل معين .
		جرائم التزوير لم يجعل القانون لاثباتها طريقاً خاصاً .
		الادلة التى يعتمد عليها الحكم . يكفى ان تكون فى مجموعها كوحدة
		مؤدية الى ماقصده الحكم منها .
٥٩	٦	(الطعن رقم ٥٨٦٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)
		٧ - الاشتراك بالاتفاق يتحقق باتخاذ نية أطرافه على ارتكاب الفعل
		المتفق عليه . هذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس . جواز الاستدلال
		عليها بأى دليل مباشر أو بطريق الاستنتاج .
٥٩	٦	(الطعن رقم ٥٨٦٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير . للمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات . (الطعن رقم ٥٨٦٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)
٥٦	٦	٩ - التدليل على حصول الاشتراك بأدلة محسوسة . لا يلزم . كفاية استخلاص حصوله من وقائع الدعوى وملابساتها . مثال . (الطعن رقم ٥٨٦٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)
٥٦	٦	١٠ - التحريات لاتصلح بذاتها دليلا او قرينة . جواز التعويل عليها معززة لغيرها من أدلة . مثال لتسبيب معيب في جريمة سرقة مع حمل سلاح . (الطعن رقم ٥٨٣٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
٨٨	١١	١١ - ادانة الطاعن بجريمة تزوير شيك واستعماله . استنادا الى تمسكه به بأنه صاحب المصلحة في تزويره . عدم كفايته . مادام قد أنكر توقيعه عليه ولم يثبت ان التوقيع له . مجرد تمسك الطاعن بالورقة المزورة . لا يكفي في ثبوت علمه بتزويرها مادام لم يقم الدليل على مقارفته التزوير او الاشتراك في ارتكابه . مثال . لتسبيب معيب لحكم بالادانة في جريمة تزوير شيك واستعماله . (الطعن رقم ٥٢٢١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٨)
١٠٧	١٣	١٢ - اطراح المستندات المثبتة لوجود منازعات بين الطاعن والمدعى بالحقوق المدنية من اطلاقات محكمة الموضوع . علة لذلك ؟ (الطعن رقم ٦٠٣٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١)
١١٩	١٦	١٣ - استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي . (الطعن رقم ٣٦٩٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦) (والطعن رقم ٣٧٠٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩) (والطعن رقم ٣٨٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)
١٣٣	١٩	
٤٩٩	٨١	
١١٥٦	٢١١	

١٤ - عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير . الامر في هذا مرجعه الى امكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته الى المتهم . للمحكمة ان تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات . لها ان تأخذ بالصورة الضوئية للورقة كدليل في الدعوى اذا ما اطمأنت الى صحتها .

الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الدعوى . لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

١١٩ ١٦

(الطعن رقم ٦٠٣٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١)

١٥ - حيازة البضائع الاجنبية بقصد الاتجار مع العلم بانها مهربة . اعتباره في حكم التهريب .

العلم بالتهريب مفترض في حق الحائز . نقض هذه القرينة . شرطه : تقديم المستندات الدالة على سداد الضرائب الجمركية والرسوم الاخرى . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .

حجب العيب الذي شاب الحكم المحكمة عن نظر الدعوى وجوب ان يكون مع النقض الاعادة .

مثال لتسبيب معيب لحكم بالبراءة ورفض الدعوى المدنية عن جريمة تهريب جمركي .

١٤٠ ٢٠

(الطعن رقم ٤٦٢٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٦)

١٦ - الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الدعوى وفي الصورة التي استخلصتها المحكمة . غير جائز . أمام النقض .

١٩٤ ٣٠

(الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

٢٥٢ ٣٨

(والطعن رقم ٥٩٠٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)

٤٢٥ ٦٧

(والطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢)

١٧ - السرعة التي تصلح أساسا للمسائلة الجنائية . ماهيتها ؟ تقدير ما اذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ او لا تعد . موضوعي .

١٤٩ ٣٠

(الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

الصفحة	القاعدة	
		١٨ - لا تثريب على المحكمة في قضائها متى كانت قد اطمأنت الى أن العينة التي أرسلت للتحليل هي التي صار تحليلها وكذلك الى النتيجة التي انتهى اليها التحليل .
٢١٣	٣١	(الطعن رقم ٥٨٨٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)
٤١٢	٦٤	(والطعن رقم ٥٨٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٠)
٤٢٤	٦٧	(والطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
		١٩ - عدم التزام المحكمة الجنائية باتباع قواعد الاثبات المدنية والتجارية ومن ذلك تعيين خبير في دعاوى التزوير متى اقامت حكمها على ما يسوغه .
٢١٣	٢١	(الطعن رقم ٥٨٨٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)
		٢٠ - عدم التزام محكمة الموضوع بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها كفاية استفادة الرد من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم .
٢١٣	٣١	(الطعن رقم ٥٨٨٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)
٨٢٠	١٤٨	(والطعن رقم ٧٤٢٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢١)
٨٢٩	١٥٠	(والطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢١)
٩٦٠	١٧٥	(والطعن رقم ٣٦٠٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)
		٢١ - الأعمال الاجرائية . جريانها على حكم الظاهر . عدم ابطالها من بعد نزولا على ما ينكشف من أمر الواقع .
		صدور اذن التفتيش لضبط أسلحة نارية . صحة ضبط ما ينكشف عرضيا من جرائم أخرى .
		مثال . تنفيذ الاجراء المشروع في صدوره . لا يتولد عنه عمل باطل .
٢١٣	٣١	(الطعن رقم ٥٨٨٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)
		٢٢ - اقتناع القاضي ان تسليم المال كان بعقد من عقود الامانة . شرط لإدانة المتهم في جريمة خيانة الامانة .
		- المبرة بقيام عقد من عقود الامانة . هي بالواقع .
٢٣٥	٣٤	(الطعن رقم ٥٧٦٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٨)
٥٠٤	٨٢	(والطعن رقم ٤٨٥٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٩)

البيانات

١٣

الصفحة	القاعدة	
		٢٣ - القضاء بالبراءة لاحتمالات ترجحت لدى المحكمة . كفايته . النفي بقيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها . لا يقبل . (الطعن رقم ٥٩٠٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
٢٥٢	٣٨	
		٢٤ - تقدير أقوال الشهود وكافة الأدلة الأخرى . موضوعي . (الطعن رقم ٥٩٠٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
٢٥٢	٣٨	
		٢٥ - كفاية ان تشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة الى المتهم كي تقضى له بالبراءة . حد ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٩٠٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢) (والطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠)
٢٥٢	٣٨	
٦٦٦	١١٥	
		٢٦ - كفاية كون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اقتناع المحكمة . عدم جواز النظر الى دليل بعينه منها لمناقشته على حدة . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٩١١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
٢٨٠	٣٩	
		٢٧ - مناط الاثبات في المواد الجنائية هو اقتناع القاضي واطمئنانه الى الأدلة المقدمة اليه في الدعوى . ادعاء المجنى عليه أن الورقة التي تحمل توقيعيه على بياض قد ملئت بخلاف المتفق عليه يوجب على المحكمة الزامه باثبات ذلك بكافة طرق الاثبات . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . (الطعن رقم ٥٨٨١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٥)
٢٨١	٤٠	
		٢٨ - تفسيراً لحقيقة في الورقة الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها . نوع من خيانة الأمانة . صحة التوقيع يكفي لاعطاء الورقة العرفية حجيتها في ان صاحب التوقيع قد ارتضى مضمون الورقة . ادعاء صاحب التوقيع ملء بيانات الورقة بخلاف المتفق عليه . وجوب اثباته لادعائه بكافة طرق الاثبات . (الطعن رقم ٥٨٨١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٥)
٢٨٧	٤٠	

الصفحة	القاعدة	
		٢٩ - حق محكمة الموضوع في الاخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين متى أطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ولو لم يكن معزز بأدلة أخرى .
٣٠١	٤٣	(الطعن رقم ٦٢٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)
		٣٠ - تفتيش الضباط للأشخاص المغادرين للبلاد بحثا عن الأسلحة والذخائر تأمينا لسلامة الطائرات وركابها من حوادث الارهاب . يعتبر اجراء اداريا تحفظيا وليس من أعمال التحقيق . لا يلزم لاجرائه أدلة كافية او اذن سابق من سلطة التحقيق .
		جواز التعويل على ما يسفر عنه هذا التفتيش من أدلة كاشفة عن جريمة معاقب عليها بمقتضى القانون العام .
٣٤٧	٥٣	(الطعن رقم ٥٩٤٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١)
		٣١ - تقصى العلم بحقيقة المخدر المضبوط . موضوعي . عدم جواز المجادلة في ذلك امام محكمة النقض .
٣٦١	٥٥	(الطعن رقم ٦٢٣٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣)
		٣٢ - حق موظفي الجمارك الذين لهم صفة الضبط القضائي في تفتيش الاشياء والأشخاص في حدود نطاق الرقابة الجمركية . متى توافرت شبهة التهريب الجمركي . عدم تقيدهم في ذلك بالنسبة للأشخاص بقيود القبض والتفتيش المبينة بقانون الاجراءات . المواد من ٢٦ - ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .
		عشور موظف الجمارك اثناء التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية . يصح الاستدلال به في هذه الجريمة .
٣٦١	٥٥	(الطعن رقم ٦٢٣٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣)
		٣٣ - العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه . لا يشترط ان يكون كل دليل منها قاطعا في كل جزئية من جزئيات الدعوى كفاية أن تكون في مجموعها مؤدية الى ما قصده الحكم منها ولو عن طريق الاستنتاج .
		مثال تسبب سائق للتدليل على توافر العلم بوجود المخدر .
٣٦١	٥٥	(الطعن رقم ٦٢٣٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢٤ - حق محكمة الموضوع في استمداد اقتناعها مما تطمئن اليه من أدلة . مادام مأخذه من الأوراق .
٣٨٧	٦٠	(الطعن رقم ٥٨٢١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)
٤٢٥	٦٧	(والطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢)
		٣٥ - حق محكمة الموضوع في أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن اليه طالما كان نه مأخذه الصحيح من الأوراق .
		الشهادة هي تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه و أدركه بحاسة من حواسه .
		وزن أقوال الشاهد . موضوعي . مفاد الأخذ بشهادته :
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل - آثاره أمام النقض . غير جائز .
٣٨٧	٦٠	(الطعن رقم ٥٨٢١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)
		٣٦ - توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل انذى عرضت عليه الرشوة من اجله : متروك لتقدير محكمة الموضوع مادام سائفا .
٣٨٧	٦٠	(الطعن رقم ٥٨٢١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)
		٣٧ - تشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة الى المتهم كفايته سند للبراءة . حد ذلك ؟
		الخوض في سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى امام النقض . غير مقبول .
٤٠٤	٦٢	(الطعن رقم ٥٨٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٨)
٤٩٩	٨١	(والطعن رقم ٣٧٠٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)
		٣٨ - احراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها مادام استخلاصه سائفا .
٤٢٥	٦٧	(الطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢)
		٣٩ - حق المحكمة في الأخذ بالصورة الضوئية كدليل في الدعوى اذا اطمأنت الى صحتها .
٤٨٩	٧٨	(الطعن رقم ٤٥٣١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٥)

العدد	القاعدة	
		٤٠ - عجز المبلغ عن اثبات الوقائع التي تضمنها البلاغ لا ينهض دليلاً على كذبها . كذب البلاغ أو صحته . تقدير توافره . موضوعي . الجدل الموضوعي . في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة . اثرته أمام النقض . غير جائز .
٥٥٧	٩٢	(الطعن رقم ٦٠٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٥)
		٤١ - لا يشترط تطابق أقوال الشاهد على الحقيقة . بجميع تفاصيلها . كفاية أن تؤدي الشهادة إليها باستنتاج سائق تجريه المحكمة تتلائم به مع عناصر الإثبات الأخرى .
٥٦٢	٩٣	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٥)
٩٢٢	١٧٠	(والطعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١)
		٤٢ - الخطأ في الإسناد . لا يعيب الحكم . مالم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة . مثال خطأ غير مؤثر في عقيدة المحكمة .
٥٦٢	٩٣	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٥)
		٤٣ - ركن التحيل أو الإكراه . تقديره . موضوعي . الجدل الموضوعي في تقدير الأدلة . غير جائز أمام النقض .
٥٦٢	٩٣	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٥)
		٤٤ - حق المتهم في سماع الشاهد . تعلقه بما يبيده في جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته . علة ذلك ؟ القضاء المسبق على دليل لم يطرح . غير جائز . اثر ذلك ؟
٥٧٣	٩٥	(الطعن رقم ٤١٥٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٦)
		٤٥ - الاتفاق . تعريفه ؟ وجه الاستدلال به موضوعي . مثال
٥٧٦	٩٦	(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٧)
		٤٦ - حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة . متى تشككت في صحة اسناد التهمة أو لعدم كفاية أدلة الثبوت . شرطه : احاطتها بالدعوى عن بصر وبصيرة .

الصفحة	القاعدة	
٦١٢	١٠٤	مثال لتسبيب معيب لحكم بالبراءة في جريمة احراز جوهر مخدر . (الطعن رقم ٤١١٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٦)
٦٦٦	١١٥	٤٧ - تقدير توافر حانة التلبس او انتفاؤها . موضوعي . (الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠)
٦٧٧	١١٨	٤٨ - تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر . موضوعي . لمحكمة الموضوع . ان تجزم بمالم يجزم به الخبر . مؤدى تساند الأدلة في المواد الجنائية ؟ الجلل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز . امام النقض . (الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٢)
٧٠٩	١٢٥	٤٩ - مبدأ تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟ (الطعن رقم ١٢٨١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٠)
٧٤٥	١٣٢	٥٠ - الاستيقاف اجراء يقوم به رجل السلطة العامة للتحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها اذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختيارا في موضع الريب والظنون . الفصل في قيام المبرر للاستيقاف او تخلفه . موضوعي . مثال لتسبيب سائغ في اثبات توافر المبرر للاستيقاف . (الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٧)
٧٤٥	١٣٣	٥١ - حق محكمة الموضوع ان تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر الدعوى . وان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . (الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٧)
٨٢٩	١٥٠	٥٢ - حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته . عدم التزامه بطريق معين في الاثبات الا اذا استوجب القانون ذلك . خلو القانون من نص يوجب على المحكمة التقيد في اثبات جرمته الحريق العمد والسرقه بطريق معين من طرف الاثبات . مؤدى ذلك . (الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٥٣ - عدم جدوى النعى على الحكم بالقصور في الرد على دفع بطلان تفتيش المسكن طالما لم يتساند الحكم في الادانة الى دليل مستمد من هذا التفتيش .
٨٢٩	١٥٠	(الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)
		٥٤ - عاهة العقن . كفاية فقدان أى من الإدراك أو التمييز لتوافرها . تمسك المتهم بعدم قدرة المجنى عليه على التمييز وتقديمه تقريراً يظهر ذلك . دفاع جوهري . التعويل على أقواله دون تحقيقه . إخلال بحق الدفاع .
		تساند الادلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟
٨٨٧	١٦١	(الطعن رقم ٤٨٤٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨)
		٥٥ - اندفع بتلفيق التهمة . موضوعي . لا يستوجب ردا صريحا . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم . عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة . الجدل الموضوعي في تقدير الأدلة . غير جائز أمام النقض .
٩١٧	١٦٩	(الطعن رقم ٢٨٠٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١)
		٥٦ - حرية القاضي الجنائي في تكوين اقتناعه من أى دليل له مأخذه في الأوراق . للمحكمة الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه أو في حق غيره من المتهمين ولو عدل عنها فيما بعد .
٩٦٠	١٧٥	(الطعن رقم ٣٦٠٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)
		٥٧ - القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ لا يستلزم لثبوت العادة في إدارة مكان للدعارة طريقة معينة من طرق الإثبات .
١٠٢٥	١٨٥	(الطعن رقم ٣٢٥٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)
		٥٨ - وجوب بناء الأحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها . اعتماد الحكم في قضائه . على رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات . يعيبه .

الصفحة	القاعدة	
١٠٩٧	٢٠٠	استناد الحكم في قضائه بالادانة الى أن افادة البنك تضمنت عدم وجود حساب للطاعن على خلاف الواقع . خطأ في الاسناد . (الطعن رقم ٦٨٨٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)
١١٠٣	٢٠٢	٥٩ - التزام المحكمة نص أقوال المتهم ومظاهرها ليس بلازم . لها أن تستنبط منها ومن غيرها من العناصر الاخرى الحقيقة بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية . تسمية الحكم أقوال المتهم اقرارا . لا ينال من سلامة الحكم . طالما أنها لم ترتب عليه وحدة الأثر القانوني للاعتراف . الجدل الموضوعي في تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع . لا يجوز مصادرتها في شأنه أمام النقض . (الطعن رقم ٩٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)
١١٠٣	٢٠٢	٦٠ - ما يكفي لبيان مؤدى الدليل في الحكم بالادانة في جرائم اختلاس أموال أميرية وتزوير أوراق رسمية ؟ (الطعن رقم ٩٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)
١١٠٣	٢٠٢	٦١ - اثبات وقوع تزوير المحرر من الطاعن يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزويره واستعماله . تعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي . غير لازم . (الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)
١١٠٣	٢٠٢	٦٢ - الاشتراك في التزوير . تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة . يكفي لثبوته اعتقاد المحكمة بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها اعتقادا سائغا تبرره الوقائع التي أثبتتها المحكمة . الجدل الموضوعي لا يشار أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)
١١٠٣	٢٠٢	٦٣ - مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة ساوكة . مالم تنقطع رابطة السببية بعوامل اجنبية غير مألوفة . تقدير توافر السببية بين الفعل والنتيجة . موضوعي .

الصلحة	القاعدة	
		تعدد الاخطاء يوجب • مساءلة كل من اسهم فيها أيا كان قدر خطئه ولو كان سببا غير مباشر في وقوع الحادث •
١١٥٦	٢١١	(لثمن رقم ٢٨٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧) <u>راجع أيضا</u>
		اثبات « اعتراف » (القاعدة رقم ٦٧ بالصفحة رقم ٤٢٥)
		واثبات « خبيرة » (القاعدتان رقما ٨ ، ١٢ بالصحيفتين رقمي ٧٧ ، ٩٢)
		واثبات « شهود » (القواعد أرقام ١٠٦ ، ١٧٥ ، ١٨٣ بالصفحات أرقام ٦٢٦ ، ٩٦٠ ، ١٠٠٨)
		واجراءات « اجراءات المحاكمة » (القاعدتان رقما ٣ ، ١٣٩ بالصحيفتين رقمي ٣٨ ، ٧٦٨)
		واستدلالات (القاعدة رقم ٦٠ بالصحيفة رقم ٣٨٧)
		واهانة « اهانة محكمة » (القاعدة رقم ١٥٣ بالصحيفة رقم ٨٥٣)
		وتبديد (القاعدتان رقما ٣٤ ، ٢٠٢ بالصحيفتين رقمي ٢٣٥ ، ١١٠٣)
		وتزوير (القاعدتان رقما ١٦ ، ١٠١ بالصحيفتين رقمي ١١٩ ، ٦٠٠)
		وحكم « اصداره » (القاعدة رقم ٢١١ بالصحيفة رقم ١١٥٦)
		وحكم « تسببه • تسبب غير معيب » (القاعدة رقم ٥٤ بالصحيفة رقم ٣٥٣)
		وخطف (القاعدة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ٢٨٠)
		ودفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره » (القاعدة رقم ٢٧ بالصفحة رقم ١٦٨)

الصفحة	القاعدة	
		ودفع « الدفع بتلقيق التهمة » (القاعدة رقم ٦٧ بالصفحة رقم ٤٢٥) ومأمورو الضبط القضائي (القاعدة رقم ١٧٤ بالصحيفة رقم ٩٤٨) ومحكمة ثاني درجة (القاعدة رقم ١٧١ بالصحيفة رقم ٩٣١) ومسئولية جنائية (القاعدة ٦١ بالصحيفة رقم ٣٩٩) ووصف التهمة (القاعدة رقم ٦٧ بالصحيفة رقم ٤٢٥)
		اعتراف ١ - الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال . لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات وفي الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه . (الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤) ٢ - اثاره الدفع ببطلان الاعتراف لأول مرة أمام محكمة النقض . عدم قبول . (الطعن رقم ٦٢٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨) ٣ - حق محكمة الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين متى أطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ولو لم يكن معزز بأدلة أخرى . (الطعن رقم ٦٢٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨) ٤ - ادلاء المتهم أقوالا فيها معنى الاقرار بالتهمة المسندة اليه . تسمية الحكم لها عترافا . انحسار دعوى الخطأ في الاسناد عنه . مثال في جريمة احراز مواد مخدرة . (الطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢)
١٨٠	٢٩	
٣٠١	٤٣	
٣٠١	٤٣	
٤٢٥	٦٧	

الصفحة	القاعدة	
		٥ - الاعتراف الذي يعول عليه . شرطه ؟
٩٠٧	١٢٥	(الطعن رقم ١٢٨١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٠)
		٦ - تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الاثبات . موضوعي . ما دام ماتنا . تقدير قيمة الاعتراف واستقلاله عن الاجراء الباطل . موضوعي . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . عدم جواز اثارته أمام النقض .
٩٤٨	١٢٤	(الطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)
		٧ - حرية القاضي الجنائي في تكرين اقتناعه من أى دليل له مأخذه في الاوراق .
		للمحكمة الاخذ بأقوال المتهم في حق نفسه أو في حق غيره من المتهمين ولو عدل عنها فيما بعد .
١٠١٥	١٨٤	(الطعن رقم ٣٦٠٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)
		٨ - تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الاثبات . حق لمحكمة الموضوع . صحة أخذ المحكمة باعتراف المتهم في تحقيقات النيابة . ولو عدل عنه .
		(الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)
		٩ - التزام المحكمة نص أقوال المتهم وظاهرها ليس بلازم . لها أن تستنبط منها ومن غيرها من العناصر الاخرى الحقيقة بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية .
		تسمية الحكم أقوال المتهم اقرارا لاينال من سلامة الحكم . طالما انها لم ترتب عليه وحده الاثر القانوني للاعتراف .
		الجدل الموضوعي في تقدير الادلة مما تستقل به محكمة الموضوع . لا يجوز مصادراتها في شأنه أمام النقض .
١١٠٣	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)
		راجع أيضا :
		١٠ - (بوجه عام) .
		(القاعدة رقم ٦٠ بالصحيفة رقم ٣٨٧)
		واكسراه
		(القاعدة رقم ١٢٥ بالصحيفة رقم ٧٠٩)
		وقبض
		(القاعدة رقم ٤٨ بالصحيفة رقم ٣٢٥)
		ومجسماه
		(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٥٣٠)

الصفحة	القاعدة	« أوراق »
		١ - حق محكمة الموضوع في الالتفات عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية . ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت اليها مع باقى الادلة القائمة في الدعوى .
٥١	٥	(الطعن رقم ٣٨٦٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)
٨١١	١٤٧	(والطعن رقم ٢٧٣٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠)
٨٤٨	١٥٢	(والطعن رقم ٢٨٤١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)
		٢ - تحديد سن المجنى عليه في جريمة هتك العرض المنصوص عليها في المادة ٢٦٩ عقوبات ركن هام في الجريمة . لما يترتب عليه من أثر في توقيع العقوبة .
		عدم الاعتداد في اثباته الا بوثيقة رسمية أو بواسطة خبير .
	٩٤	(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٥)
		٣ - عدم ترتيب البطلان على مخالفة النصوص المنظمة للمضاهاه . أساس ذلك ؟
		حق المحكمة الجنائية في تكوين عقيدتها بكافة طرق الاثبات لها أن تأخذ بالصورة الفوتغرافية كدليل متى اطمأنت الى مطابقتها للاصل .
٧٨٧	١٤٤	(الطعن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٣)
خبرة		
		١ - تقدير اراء الخبراء . والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم . موضوعي .
٢٤	١	(الطعن رقم ٥١٢٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١)
٧٨٧	١٤٤	(الطعن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١٣)
		٢ - عدم التزام المحكمة بنذب خبير . ما دامت قد رأت في الادلة المقدمة في الدعوى ما يكفي للفصل فيها .
٢٤	١	(الطعن رقم ٥١٢٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١)
		٣ - خلو مدونات الحكم مما يفيد تعويله على ما جاء بتقرير الخبير . مفاده : التفات المحكمة عنه . لا يقدح في ذلك اشارة الحكم اليها في معرض بيان الادلة التي تساندت اليها النيابة العامة في اسناد الاتهام الى الطاعن .
٥٩	٦	(الطعن رقم ٥٨٦٣ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/١/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - تمسك الدفاع بتكذيب أقوال المجنى عليهم من أحداث اصابتهم من محلول حامض الكبريتيك المركز وطلبه تحقيق ذلك عن طريق المختصر فنيا . جوهري .
٧٧	٨	تعويل الحكم على التقارير الطبية دون بيان انه اثبت بها ان الاصابات حدثت بالمجنى عليهم من ذلك المحلول ودون ايراد مضمون المعاينة . قصور . (الطعن رقم ٥١٩٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
		٥ - تقدير اراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم . موضوعي . عدم التزام المحكمة بنذب خير آخر . اثارة الجدل الموضوعي أمام محكمة النقض . غير جائز .
٩٢	١٢	(الطعن رقم ٥٩٤٦ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
		٦ - عدم حلف اليمين القانونية لاعضاء لجنة الجرد لا ينال من سلامة أعضائها . - حق عضو النيابة العامة في الاستعانة بأهل خبره . أساس ذلك ؟
١٨٠	٢٩	(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)
		٧ - طلب اجراء المعاينة الذي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود . لا تلتزم المحكمة باجابته . عدم الزام المحكمة اجابة طلب الدفاع مناقشة الطب الشرعي . علة ذلك ؟
١٩٤	٣٠	(الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)
		٨ - عدم التزام المحكمة الجنائية باتباع قواعد الاثبات المدنية والتجارية ومن ذلك تعيين خير في دعاوى التزوير متى أقامت حكمها على ما يسوغه . (الطعن رقم ٥٨٨٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)
		٩ - المحكمة غير ملزمة بنذب خير فني في الدعوى تحديدا لمدي تأثير مرض الطاعن على المسئولية الجنائية ما دامت الدعوى وضحت لها . (الطعن رقم ٦٢٤٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٤)
٣٧٨	٥٨	

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - تقدير حانة المتهم العقابية من الامور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة . المحكمة لا تلتزم باللجوء الى أهل الخبرة الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها ان تشق طريقها فيها . (الطعن رقم ٦٢٤٨ لسنة ٥٦ - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)
٣٧٨	٥٨	١١ - اغفال حكم الادانة بيان الاصابات التي أحدثها المتهم بالمجنى عليها ونوعها وكيف ان خطأ أدى الى حدوثها وذلك من واقع الدليل الفني . قصور . (الطعن رقم ٦٣٣٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١١)
٤٢١	٦٦	١٢ - اطمئنان المحكمة الى أن العينة المضبوطة هي التي ارسلت الى التحليل وأخذها بالنتيجة التي انتهى اليها . عدم جواز مجادلتها فيه . (الطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢)
٤٢٥	٦٧	١٣ - كفاية ايراد مؤدى تقرير الخبير الذي اسند اليه الحكم فى قضائه . (الطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢)
٤٢٥	٦٧	١٤ - تحديد سن المجنى عليه فى جريمة هتك العرض المنصوص عليها فى المادة ٢٦٩ عقوبات ركن هام فى الجريمة . لما يترتب عليه من أثر فى توقيع العقوبة . عدم الاعتداد فى اثباته الا بوثيقة رسمية أو بواسطة خبير . (الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٥)
٥٧٠	٩٤	١٥ - تقدير النسوة التدايلية لتقرير الخبير . موضوعى . لمحكمة الموضوع . أن تجزم بما لم يجزم به الخبير . مؤدى تساند الأدلة فى المواد الجنائية ؟ الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . غير جائز . أمام النقض . (الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٢)
٦٧٧	١١٨	١٦ - حق عضو النيابة فى الاستعانة بأهل الخبرة . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١٣)
٧٨٧	١٤٤	

الصفحة	القاعدة	
		١٧ - تقدير القوة التدايلية لتقرير الخبير • موضوعي •
		عدم التزام محكمة الموضوع باجابة طلب استدعاء الطب الشرعي لمناقشته ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة الى ذلك •
٨١١	١٤٧	(الطعن رقم ٢٧٣٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠)
		١٨ - تقرير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن • مرجعه محكمة الموضوع •
		المحكمة غير ملزمة باجابة طلب اعادة تحليل العينة مادامت الواقعة قد وضحت لديها •
٨٣٥	١٥١	(الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)
		راجع أيضا :
		تبييد :
		(القاعدة رقم ٢١٢ بالصحيفة رقم ١١٧١)
		« شهود »
		١ - وجوب سماع شاهد الواقعة الذي يتمسك المتهم أو المدافع عنه بسماعه ولو لم يكن ضمن شهود الاثبات المعلنين من قبل النيابة • اغفال ذلك اخلال بحق الدفاع •
٣١	٢	(الطعن رقم ٥٦٣٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٤)
		٢ - احالة الحكم في بيان شهادة الشاهد الى ما أورده من أقوال شاهد آخر لا يعيبه • مادامت أقوالهما متفقة مع ما استند اليه الحكم منها •
٤٥	٤	(الطعن رقم ٦١٥٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)
٨٤٨	١٥٢	(والطعن رقم ٢٨٤١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)
١٠٨٢	١٩٧	(والطعن رقم ٣١٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٤)
		٣ - لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها • كفاية أن تكون مؤدية الى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه المحكمة •
٥١	٥	(الطعن رقم ٣٨٦٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)
٥٦٢	٩٣	(والطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٥)
٩٢٢	١٧٠	(والطعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - حق المحكمة ان تستند في ادانة متهم الى أقوال متهم آخر . أساس ذلك ؟
٥٩ ٨٢٩	٦ ١٥٠	(الطعن رقم ٥٨٦٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١) (والطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢١)
		٥ - النعى على المحكمة عدم سماع شهود النفى . لا يقبل . مادام الطاعن لم يطلب سماعهم ولم يسلك الطريق الذي رسمه القانون في المادة ٢١٤ مكررا ٢ / اجراءات .
٧٣	٧	(الطعن رقم ٥٩٠٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)
		٦ - وزن أقوال الشهود والتعويل عليها . موضوعي . أخذ محكمة الموضوع بشهادة . شاهد . مفاده . اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها دفاع يحملها على عدم الاخذ بها .
٩٢ ٣٥٣ ٤٢٥ ٦٩١ ٨٠ ٩٦٠	١٢ ٥٤ ٦٧ ١٢١ ١٤٦ ١٧٥	(الطعن رقم ٥٩٤٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) (والطعن رقم ٥٩٥١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١) (والطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢) (والطعن رقم ٦٧٢١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٩) (والطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠) (والطعن رقم ٣٦٠٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)
		٧ - طلب احالة الدعوى للتحقيق الذي لا يتجه الى نفي العمل أو اثبات استحالة حصوله بقصد اثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت اليه المحكمة . دفاع موضوعي لا تلتزم المحكمة باجابته .
١١٩	١٦	(الطعن رقم ٦٠٣٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١)
		٨ - الاصل في الاحكام الجنائية انها تبني على التحقيق الشفوي الذي تجرية المحكمة وتسمع فيه الشهود مادام ذلك ممكنا . ولا يجوز الافتئات على ذلك الا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا .
١٤٨	٢٢	(الطعن رقم ٤٧٤٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)
		٩ - سكوت المحكمة الاستثنائية عن الاشارة الى أقوال شاهدين أدليا بشهادتهما أمامها وقضائها بتأييد الحكم المستأنف يفيد أنها لم تر من شهادتهما ما يغير من اقتناعها بما قضت به محكمة أول درجة .
١٦٨	٢٧	(الطعن رقم ٢٩٣١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - تقدير أقوال الشهود وكافة الأدلة الأخرى • موضوعي •
٢٥٢	٣٨	(الطعن رقم ٥٩٠٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
٣٤٧	٥٣	(والطعن رقم ٥١٤٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١)
		١١ - تناقض أقوال الشاهد لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من أقواله بما لا تناقض فيه •
		منازعة الطاعن في القوة التدليلية لأقوال الشاهد • جدل موضوعي في تقدير الدليل • التصدي له أمام النقض • غير جائز •
٣٤٧	٥٣	(الطعن رقم ٥٩٤٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١)
٤١٢	٦٣	(وانظر رقم ٥٨٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٠)
٤٢٥	٦٧	(والطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
٧٤٥	١٣٣	(وانظر رقم ١٣٩٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٧)
		١٢ - للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا • المادة ٢٨٩ اجراءات •
		• مثال •
٣٥٣	٥٤	(الطعن رقم ٥٩٥١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١)
٤١٢	٦٤	(الطعن رقم ٥٨٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٠)
		١٣ - حق محكمة الموضوع في أن تستمد اقتناءها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن اليه طالما كان له مأخذ الصحيح من الأوراق •
		الشهادة هي تقرير الشخص لما يكون قدر رآه أو سمعه أو أدركه بحاسه من حواسه •
		وزن أقوال الشاهد • موضوعي • مفاد الاخذ بشهادته ؟
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل - اثارته أمام النقض • غير جائز •
٣٨٧	٦٠	(الطعن رقم ٥٨٣١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)
		١٤ - صحة الاخذ بأقوال الشاهد • ولو تأخر في الإبلاغ • ما دامت المحكمة كانت على بينه من ذلك •
٤٢٥	٦٧	(الطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٥ - احالة الحكم في ايراد أقوال الشهود . الى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه . ما دامت متفقة مع ما استند اليه الحكم عنها . اختلاف أقوال الشهود في بعض تفصيلاتها . لا يقدح في سلامة الحكم . شرط ذلك ؟ (الطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢)
٤٢٥	٦٧	
		١٦ - استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي . (الطعن رقم ٣٧٠٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩) (والطعن رقم ٣٨٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٧)
٤٩٩	٨١	
١١٥٦	٢١١	
		١٧ - الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة في المواد المدنية . عدم تعلقة بالنظام العام . السكوت عن الاعتراض على سماع الشهود يفيد التنازل عن التمسك بوجوب الاثبات بالكتابة . العدول عنه بعد ذلك غير جائز . (الطعن رقم ٤٨٥٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)
٥٠٥	٨٢	
		١٨ - حق المتهم في سماع الشاهد . تعلقة بما يبيده في جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته . علة ذلك ؟ القضاء المسبق على دليل لم يطرح . غير جائز . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٤١٥٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٦)
٥٧	٩٥	
		١٩ - وزن أقوال الشهود . موضوعي . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٧)
٥٧٦	٩٦	
		٢٠ - أخذ المحكمة بشهادة شاهد . مفاده ؟ (الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢١)
٦٢٦	١٠	
		٢١ - اختلاف الشهود في بعض التفصيلات التي لم يوردها الحكم . لا يعيبه .

الصفحة	القاعدة	
		لمحكمة الموضوع الاعتماد على ما يطمئن اليه من اقوال الشاهد واطراح ما عداها . عدم ايراد الحكم تلك التفصيلات يفيد اصراحه اياها .
٦٣٢	١٠٧	(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٢)
١٠٨٢	١٩٧	(و الطعن رقم ٣١٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٤)
		٢٢ - حق محكمة الموضوع ان تستمد افتناعها من اى دليل وان نأخذ باقوال متهم على آخر متى اطمأنت الى صدقها .
٦٧٧	١١٨	(انطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٧/٥/١٢)
		٢٣ - حق محكمة الموضوع أن تدون عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر الدعوى . وأن تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة نوافعة اندعوى .
٧٤٥	١٣٣	(انطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٧)
		٢٤ - عدم التزام محكمة الموضوع بالاشارة الى اقوال شهود النفي نفاية القضاء بالادانة ردا عليها .
٨١١	١٤٠	(انطعن رقم ٢٧٣٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠)
		٢٥ - صحة سماع اقوال أو شهادة متهم آخر في ذات الواقعة اذا نأنت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه قد انقضت بحكم بات . عدم جواز ذلك اذا لم تكن قد انقضت بهذا الحكم .
٨٢٩	١٥٠	(الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢١)
		٢٦ - لا يعيب الحكم اختلاف الشهود في تفصيلات معينة . حد ذلك ؟
٨٤٨	١٥٢	(الطعن رقم ٢٨٤١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)
		٢٧ - الشهادة . تعريفها اقتضاؤها . القدرة على التمييز . جواز رد الشاهد لعدم قدرته على التمييز . المادتان ٨٢ اثبات ، ٢٨٧ اجراءات .
٨٨٧	١٦١	(الطعن رقم ٤٨٤٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)
		٢٨ - عاهة العقل . كفاية فقدان أى من الادراك أو التمييز لتوافرها تمسك المتهم بعدم قدره المجنى عليه على التمييز وتقديمه تقريراً بظاهر ذلك . دفاع جوهري - التعويل على أقواله دون تحقيقه . اخلال بحق الدفاع .

الصفحة	القاعدة	
		تساند الادلة في المواد الجنائية • مؤداه ؟
٨٨٧	١٦١	(الطعن رقم ٤٨٤٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)
		٢٩ - عدم التزام محكمة الموضوع الاشارة الى أقوال شهود النفي • كفاية القضاء بالادنة ردا عليها •
		الدفاع الموضوعي • اثارته امام النقض لاول مرة • غير جائز •
٨٩١	١٦٢	(الطعن رقم ٣١٤٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)
		٣٠ - عدم التزام المحكمة أن تورد من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاءها •
		علم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد المتعددة • حسبما أن نورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه •
		للمحكمة أن تعول على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد اطمأنت اليها • دون التزام بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى • ما دام له أصل فيها •
٩٢٢	١٧٠	(الطعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١)
		٣١ - تكامل عناصر الشهادة بحلف اليمين • لا ينفي عن الاقوال التي تدلى بغير حلفه أنها شهادة • أساس ذلك ؟
٩٦٠	١٧٥	(الطعن رقم ٣٦٠٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)
		٣٢ - قول متهم على آخر • حقيقته شهادة • للمحكمة التعويل عليها •
٩٦٠	١٧٥	(الطعن رقم ٣٦٠٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)
		٣٣ - سكوت الدفاع عن طلب سماع الشهود • مفاده ؟
١٠٠٨	١٨٣	(الطعن رقم ٥١٩٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)
		٣٤ - حق المحكمة في الاخذ بأقوال الشاهد في محضر الشرطة متى اطمأنت اليها •
١٠٢٥	١٨٥	(الطعن رقم ٣٢٥٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)

٣٥ - للمحكمة بالاستغناء عن سماع الشهود اذ قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا .
الاصل ان محكمة ثاني درجة انما تحكم على مقتضى الاوراق . ولا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه .
عدم تمسك الطاعن امام محكمة أول درجة . بطلب سماع شاهد اعتباره متنازلا عن طلب سماعه .

١١٥٦ ٢١١

(الطعن رقم ٣٨٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)

راجع أيضا :

اثبات « بوجه عمام »

(القاعدة رقم ٣١ بالصحيفة رقم ٢١٣)

وثبات « اعتراف »

(القاعدة رقم ١٤٧ بالصحيفة رقم ٨١١)

وثبات « اوراق »

(القاعدة رقم ١٤٧ بالصحيفة رقم ٨١١)

وحكم « تسببيه » تسبیب غیر معيب »

(القاعدة رقم ٥٤ بالصحيفة رقم ٣٥٣)

ودفاع « الاخلال بحق الدفاع » ما لا يوفره »

(القاعدة رقم ١٥٠ بالصحيفة رقم ٨٢٩)

« قرائن »

(أ) قوة الامر المقضى

١ - صدور حكم لا وجود له . لا تنقضى به الدعوى الجنائية . ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه . ما دامت طروق الطعن فيه لم تستنفذ .

فقد الحكم المطعون فيه بالنقض . عدم امكان الحصول على صورة رسمية منه . استيفاء جميع اجراءات الطعن . مقتضى ذلك : اعادة المحاكمة .

١٦٦ ٢٦

(الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الامر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية في الجريمة المبلغ عنها . لا حجية له أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة .
١٦٨	٢٧	(الطعن رقم ٢٩٣١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩)
		٣ - انقضاء الدعوى الجنائية بحكم نهائي . عدم جواز نظرها من جديد . معاودة الحكم المطعون فيه نظر الدعوى والفصل في موضوعها بناء على استئناف المطعون ضده . رغم صدور حكم نهائي فيها بناء على استئناف النيابة . خطأ في القانون . أثر ذلك ؟
٣٢١	٤٧	(الطعن رقم ٢٤٢٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣)
		٤ - اصدار المتهم لعدة شيكات كلها أو بعضها بغير رصيد لصالح شخص واحد في يوم واحد وعن معاملة واحدة أيا كان التاريخ الذي يحمله كل منها أو القيمة التي صدر بها . نشاط إجرامي لا يتجزأ . انقضاء الدعوى الجنائية عنه بصدور حكم نهائي بالادانة أو بالبراءة في اصدار أي شيك منها .
		مثال .
٣٣٤	٥٠	(الطعن رقم ٣٥٠٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)
		٥ - قضاء محكمة أول درجة بالادانة وإحالة الدعوى المدنية التابعة الى المحكمة المدنية المختصة . استئناف المتهم هذا الحكم . وجوب ان تقتصر محكمة ثاني درجة على الدعوى الجنائية التي نقلها الاستئناف اليها .
		قضاء محكمة ثاني درجة بالبراءة استنادا الى انتفاء الخطأ في جانب الطاعن ويرفض الدعوى المدنية . لا مصلحة للطاعن من النعي عليه . أساس ذلك ؟
٤٩٩	٨١	(الطعن رقم ٣٧٠٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)
		٦ - مناط حجية الاحكام : وحدة الخصوم والموضوع والسبب . اتحاد السبب . مفادة ؟
٥٣٧	٨٩	(الطعن رقم ٦١٩٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢)

الصفحة	القاعدة	
٥٥٧	٩٢	٧ - التزام المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب . بالحكم الجنائي من حيث ما فصل فيه من صحة البلاغ أو كذبه . براءة المتهم من تهمة خلو رجل للشك في الدليل . لا يفيد المحكمة عند نظر تهمة البلاغ الكاذب . (الطعن رقم ٦٠٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٥)
		(ب) قرائن قانونية :
		حيازة البضائع الاجنبية بقصد الاتجار مع العلم بانها مهرية . اعتباره في حكم التهريب . العلم بالتهريب مفترض في حق الحائز . نقض هذه القرينة . شرطه : تقديم المستندات الدالة على سداد الضرائب الجمركية والرسوم الاخرى . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . حجب العيب الذي شاب الحكم للمحكمة عند نظر الدعوى وجوب أن يكون مع النقض الاعادة . مثال لتسبيب معيب لحكم بالبراءة ورفض الدعوى المدنية عن جريمة تهريب جمركي . (الطعن رقم ٤٦٢٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٦)
١٤٠	٢٠	(ج) قرائن قضائية :
		العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الادلة المطروحة عليه . لا يشترط أن يكون كل دليل منها قاطعاً في كل جزئية من جزئيات الدعوى كفاية أن تكون في مجموعها مؤدية الى ما قصده الحكم منها ولو عن طريق الاستنتاج . مثال لتسبيب سائق للتدليل على توافر العلم بوجود المخدر . (الطعن رقم ٦٢٣٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣)
٣٦١	٥٥	راجع ايضاً : اثبات ((بوجه عام)) : (القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٣٦١)

الصفحة	القاعدة	« معاينة » :
		١ - طلب اجراء المعاينة الذى لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود . لا تلتزم المحكمة باجابته .
		عدم الزام المحكمة اجابة طلب الدفاع مناقشة الطب الشرعى . علة ذلك ؟
١٩٤	٣٠	(الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)
		٢ - طلب المعاينة الذى لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة باجابته . المقصود به اثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت اليه المحكمة .
٢٣١	٣٣	(الطعن رقم ٦٢٠٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)
		٣ - النعى على المحكمة قعودها عن اجراء معاينة لم يطلب منها . غير جائز .
٥٧٦	٩٦	(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٧)
		٤ - الطلب الذى تلزم به المحكمة هو الطلب الجازم . ماهيته ؟ طلب المعاينة الذى لا يتجه الى نفي الفعل او اثبات استحالة حصوله . عدم التزام المحكمة باجابته . مثال .
٦٣٢	١٠٧	(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٢)

اجراءات

« اجراءات التحقيق »

١ - الطاب الجازم . ماهيته ؟

النعى على النيابة عدم ضم دفتر الأحوال تعيب للاجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصلح سببا للطعن .

(الطعن رقم ٣٩٩٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٦) ٣ ٣٨

٢ - حق عضو النيابة فى الاستعانة بأهل الخبرة . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٣٩٩٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٦) ٣ ٣٨
(والطعن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١٣) ١٤٤ ٧٨٧

٣ - عدم حلف اليمين القانونية لأعضاء لجنة الجرد لا ينال من سلامة أعضائها .

حق عضو النيابة العامة فى الاستعانة بأهل الخبرة . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤) ٢٩ ١٨٠

٤ - تشكيل لجنة جرد بناء على أمر من النيابة العامة وفيامها بعملها فى غيبة المتهم . لا بطلان . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤) ٢٩ ١٨٠

٥ - الأعمال الاجرائية . جريانها على حكم الظاهر . عدم ابطالها من بعد زولا على ما ينكشف من أمر الواقع .

صدور اذن التفتيش لضبط أسلحة نارية . صحة ضبط ما ينكشف عرضيا من جرائم أخرى . مثل . تنفيذ الاجراء المشروع فى حدوده . لا يتولد عنه عمل باطل .

(الطعن رقم ٥٨٨٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥) ٣١ ٢١٣

٦ - اجراءات التعرّيز . تنظيمية لم يرتب القانون على مخالفتها البطلان .

(الطعن رقم ٥٩٠٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١١) ٣٧ ٢٤٦

الصفحة	القاعدة	
		٧ - الفاء الأمر بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية حق مخول للنائب العام وحدة في مدة الثلاثة أشهر التالية لصدوره . أساس ذلك .
٥١٧	٨٥	الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية . له حجيته التي تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية مادام لم يبلغ قانونا . له في نطاق حجيته المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى . (الطعن رقم ٣٠٦٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١)
٦٢٦	١٠٦	٨ - ايجا المادة ١٢٣ اجراءات على المحقق أن يثبت من شخصية المتهم وان يحيطه علما بالتهمة النسوبة اليه - عدم ايجابها افصح المحقق عن شخصيته . (الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢١)
٦٢٦	١٠٦	٩ - تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة لا تصلح سببا للطعن . عدم جواز النعي على المحكمة قعودها عن اجراء لم يطلب منها .
١٠٢٥	١٨٥	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢١) (والطعن رقم ٣٢٥٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)
		راجع ايضا : محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » (القاعدة رقم ٦٧ بالصحيفة رقم ٤٢٥)
		« اجراءات المحاكمة »
		١ - القانون لا يمنع ان يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جنابة واحدة ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدي الى القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم .
		- مناط التعارض الحقيقى المخل بحق الدفاع ان يكون القضاء بادانة احدهم يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر .
		- تعارض المصلحة الذى يوجب افراد كل متهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه . اساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يوسع كل منهم ان يبدى من اوجه الدفاع مادام لم يبدى بالفعل .
٩٢	١٢	(الطعن رقم ٥٩٤٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - حتمية الاستعانة بمحام لكل متهم بجناية . حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا شكليا .
		- اقتصار المدافع عن المتهم بجناية على طلب استعمال الرافعة . يبطل اجراءات المحاكمة . اساس ذلك ؟
١١١	١٣	(الطعن رقم ٥٩٤٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٨)
٢١٣	٣١	(والطعن رقم ٥٩٢٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)
		٣ - تعويل المحكمة على صورة العقد المزور وعدم ادعاء الطاعن انها كانت في حوز مفارق لم يقض اعتبارها معروضة على بساط البحث حضور الخصوم . النعى على المحكمة قعودها عن الاطلاع على المستند لا اساس له؟
١١٩	١٦	(الطعن رقم ٦٠٣٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١)
		٤ - الاصل في الاحكام الجنائية انها تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا . ولا يجوز الافتئات على ذلك الا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا .
١٤٨	٢٢	(الطعن رقم ٤٧٤٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)
		٥ - التفات المحكمة عن اجابة طلب ابدى امام هيئة سابقة أو الرد عليه . لا اخلال مادام مقدمه لم يصر عليه امامها . مثال .
١٨٦	٢٧	(الطعن رقم ٢٩٣١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩)
		٦ - جواز استدعاء الضباط وقضاة التحقيق واعضاء النيابة وكذلك كتبة التحقيق شهودا في القضايا التي لهم عمل فيها متى رأت المحكمة او السلطة التي تؤدي الشهادة امامها محلا لذلك .
٢٣١	٣٣	(الطعن رقم ٦٢٠٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)
		٧ - وجوب ان يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريرا يشتمل ملخص وقائع الدعوى وظروفها وجميع ما اتخذ فيها من اجراءات . وقراءته قبل أي اجراء . المادة ٤١١ اجراءات .
		- اغفال تلاوة تقرير التلخيص قبل الفصل في المعارضة الاستئنافية . آثره . بطلان اجراءات المحاكمة . لا يقدح في ذلك سبق تلاوته ابان المحاكمة الغيابية الاستئنافية . اساس ذلك ؟
٣١٠	٤٥	(الطعن رقم ٣٥٧٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - اعلان المعارض بجلسة المعارضة . وجوب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته . عدم التزام المحضر بالتحقق من صفة من يتقدم لاستلام الاعلان . تسليمه اليه قرينة على علم المعلن تقبل اثبات العكس . مثال :
٣٣٩	٥١	(الطعن رقم ٣٥٩٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)
		٩ - تقديم الطاعنة مايدحض قرينة وصول ورقة الاعلان اليها اثره: اعتبار تخلفها عن حضور جلسة المعارضة الاستئنافية راجعا لعذر قهرى . قبول عذر الطاعنة يجعل الحكم المنطعون فيه غير صحيح لقيامه على اجراءات معيبة .
٣٣٩	٥١	(الطعن رقم ٣٥٩٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)
		١٠ - للمحكمة الاستئناف عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا . المادة ٢٨٩ اجراءات . مثال .
٣٥٣	٥٤	(الطعن رقم ٥٩٥١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١)
٤٠٨	٦٤	(والطعن رقم ٥٨٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٠)
		١١ - العبرة في المحاكمة هي بملف القضية الاصلى . خلو الصورة المنسوخة من بعض الأوراق المطروحة على بساط البحث . لا اخلال بحق الدفاع .
٣٥٣	٥٤	(الطعن رقم ٥٩٥١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١)
		١٢ - ندب المحكمة محاميا عن المتهم لغياب محاميه الموكل - عدم اعتراض المتهم على هذا الاجراء وعدم تمسكه بالتأجيل لحضور محاميه . لا اخلال بحق الدفاع .
٤٠٨	٦٤	(الطعن رقم ٥٨٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٠)
		١٣ - اختيار المتهم لمحاميه المدافع عنه . حق اصيل مقدم على حق القاضى في تعيين محام له .
		اصرار المتهم والمحامى الحاضر على طلب التأجيل لحضور محاميه الاصلى . التفات المحكمة عن هذا الطلب . دون الافصاح فى الحكم عن علة عدم اجابته . اخلال بحق الدفاع يبطل اجراءات المحاكمة .
٤٧٩	٧٥	(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ - الحكم الحضورى النهائى يحدد مركز الطاعن فى الدعوى بصفة نهائية .
		- عدم توقف قبول طعنه على المعارضة التى قد يرفعها متهم آخر معه فى الدعوى صدر الحكم عليه غيابيا او قابلا للمعارضة . حد ذلك ؟
		- صدور الحكم غيابيا او حضوريا اعتباريا بالنسبة للمتهم وحضوريا بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية او المسئول عنها كون الحكم ما زال قابلا للمعارضة بالنسبة للمتهم . طعن أيهما بالنقض . غير جائز . علة ذلك ؟
٤٨٦	٧٧	(الطعن رقم ٤٣٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٥)
		١٥ - عدم تمكن محامى الطاعن من ابداء عذر تخلف الاخير عن الحضور بالجلسة التى حددت لنظر معارضته الاستئنافية لسبب لا يد للطلعن فيه وهو ادراج اسمه فى رول الجلسة مغايرا لاسمه الحقيقى . بطلان فى الاجراءات شاب الحكم . وجوب النقض والاحالة .
٤٩٣	٧٩	(الطعن رقم ٤٤٠٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)
		١٦ - جواز الحكم فى الدعوى فى غيبة المتهم . رهن باعلانه قانونا بالجلسة المحددة لها . اساس ذلك ؟
		دفاع الطاعن ببطلان الحكم المستأنف لعدم اعلانه بالجلسة التى صدر فيها . جوهرى التفات الحكم عنه ايرادا وردا . قصور . علة ذلك ؟
٥١٤	٨٤	(الطعن رقم ٢٧٤٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١)
		١٧ - عدم التزام المحكمة بتتبع المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد عليه .
٥٦٢	٩٣	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٥)
		١٨ - حق المتهم فى سماع الشاهد . تعلقه بما يديه فى جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته . علة ذلك ؟
		- القضاء المسبق على دليل لم يطرح . غير جائز . اثر ذلك ؟
٥٧٣	٩٥	(الطعن رقم ٤١٥٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٦)

الصفحة	القاعدة	
		١٩ - متى عهد المتهم الى محام للدفاع عنه . على المحكمة سماعه . اذا استأجل ورات المحكمة الا تجيبه وجب عليها أن تنبيهه الى رفض طلبه علية ذلك ؟
٥٩٤	١٠٠	(الطعن رقم ٦٣٤٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٥)
		٢٠ - الاستئناف يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية مؤدى ذلك ؟
٥٩٤	١٠٠	(الطعن رقم ٦٣٤٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٥)
		٢١ - توكيل المتهم اكثر من محام للدفاع عنه وعدم تقسيم الدفاع بينهما . حضور احدهما دون الآخر . استئجاله الدعوى لحضور المحامي الفائب . التفات المحكمة عن هذا الطلب لا اخلال بحق الدفاع . حد ذلك؟ ان يكون المحامي الحاضر قد ابدى دفاعا حقيقيا يتحقق به الفرض الذي استهدفه الشارح . طلب التأجيل دون ابداء مرافعة حقيقية . وعدم تنبيه المدافع الى رفض طلبه . اخلال بحق الدفاع .
٥٩٤	١٠٠	(الطعن رقم ٦٣٤٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٥)
		٢٢ - تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة لا تصلح سببا للطعن . عدم جواز النعى على المحكمة قعودها عن اجراء لم يطلب منها .
٦٢٦	١٠٦	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢١)
٩٤٨	١٧٤	(والطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)
١٠٢٥	١٨٥	(والطعن رقم ٣٢٥٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)
		٢٣ - صحة الحكم فى المعارضة فى غيبة المعارض . رهينة بأن يكون تخلفه عن الحضور بعير علر . قيام علر قهرى حال دون حضور المعارض يعيب اجراءات المحاكمة . محل نظر العلر يكون عند الطعن فى الحكم .
٦٥٣	١١٢	(الطعن رقم ٤٣٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٧)
		٢٤ - وجوب اعلان المجند الى ادارة الجيش . المادة ٢٣٥ اجراءات جنائية . مخالفة ذلك يرتب بطلان الاعلان .
٦٥٣	١١٢	(الطعن رقم ٤٣٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٧)

الصفحة	القائمة	
		٢٥ - تأجيل نظر المعارضة من جلسة لآخرى فى غيبة المعارض . يوجب اعلانه بالجلسة الجديدة ولو كان قد اعلن بالجلسة الاولى . اساس ذلك ؟
٦٥٣	١١٢	(الطعن رقم ٤٣٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٧)
		٢٦ - ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة بسلوّه من يوم صدوره . حدد ذلك ؟
٦٥٣	١١٢	(الطعن رقم ٤٣٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٧)
		٢٧ - الحكم الصادر غيابيا فى جنابة يخضع لمدة السقوط انقضية للعقوبة فى مواد الجنائيات وهى عشرين سنة وعقوبة الاعدام ثلاثين سنة . حضور المحكوم عليه فى جنابة فى غيبته او القبض عليه قبل سقوط العقوبة . اثره ؟
		قضاء محكمة الجنائيات غيابيا على الطاعن فى جنابة الحبس والغرامة والقبض عليه قبل انقضاء عشرين سنة من تاريخ الحكم . يوجب اعادة محاكمته . مخالفة الحكم فى ذلك والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . خطأ فى تطبيق القانون .
٧٠٠	١٢٣	(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٩)
		٢٨ - الخصم فى الدعوى جنائية ام مدنية الحق فى الرجوع الى المحكمة التى فاتها الفصل فى طلباته الموضوعية كلها او بعضها للفصل فيما أغفلته . اساس ذلك ؟ المادة ١٩٣ مرافعات .
٦٨٤	١١٩	(الطعن رقم ٦٦٩٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٣)
		٢٩ - اغفال المحكمة الاطلاع على المحرر موضوع الاتهام بالتزوير فى حضور الخصوم يعيب اجراءات المحاكمة . اساس ذلك ؟
٧٦٨	١٣٩	(الطعن رقم ٧٩٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١)
		٣٠ - قرار المحكمة فى صدر تجهيز الدعوى وجمع الادلة . تحضيرى جواز العدول عنه .
٨١١	١٤٧	(الطعن رقم ٢٧٣٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢١)
٨٥٨	١٥٤	(والطعن رقم ٣١٢٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧)

القاعدة	الصفحة	
١٥٣	٨٥٣	٣١ - الاصل في الاجراءات انها روعيت . جحد ما أثبتته الحكم من طلب النيابة العامة تطبيق مواد الاتهام . عدم جوازه الا بالطعن بالتزوير . (الطعن رقم ٥٨٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧)
١٥٧	٨٧١	٣٢ - وجوب نظر الاستئناف بالجلسة المحددة بالتقرير به القضاء في الدعوى بجلسة غير تلك السابق تحديدها بالتقرير دون اعلان الطاعن ورغم تخلفه عن حضورها . بطلان في الاجراءات يؤثر في الحكم . مما يستوجب نقضه . (الطعن رقم ١٧٠٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٧)
١٦١	٨٨٧	٣٣ - الشهادة . تعريفها ؟ اقتضاؤها . القدرة على التمييز . - جواز رد الشاهد لعدم قدرته على التمييز . المادتان ٨٢ اثبات . ٢٨٧ اجراءات . (الطعن رقم ٤٨٤٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨)
١٦٥	٩٠١	٣٤ - دخول الدعوى في حوزة المحكمة يوجب عليها عند تعذر تحقيق دليل امامها أن تندب أحد أعضائها أو قاضيا آخر . ليس لها أن تندب لذلك النيابة العامة لزوال ولايتها وانتهاء اختصاصها . المادة ٢٩٤ اجراءات . - بطلان الدليل المستمد من الاجراء الذي تجريه النيابة العامة . بناء على ندب المحكمة لها أثناء سير الدعوى . بطلانا متعلقا بالنظام العام . - مثال لبطلان الدليل المستمد من تحقيق أجرته النيابة العامة بناء على ندب المحكمة في دعوى تزوير أصلية في جريمة تزوير شيك . (الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩)
١٧١	٩٣١	٣٥ - واجب محكمة ثاني درجة في ان تسمع بنفسها أو بواسطة أحد أعضائها الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وان تستوفي كل نقص في اجراءات التحقيق . المادة ٤١٣ اجراءات . (الطعن رقم ٣٠٧٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٠)
		٣٦ - عدم جواز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور - المادة ٣٠٧ اجراءات جنائية .

الصلحة	القاعدة	
		— ادانة الطاعن عن واقعة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار لم ترفع بها الدعوى الجنائية عليه . خطأ في القانون . (الطعن رقم ٢٠٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٦)
٩٧٣	١٧٧	
		٣٧ — العبرة في بطلان الاجراءات بما يقع منها أمام المحكمة الاستئنافية . — التمسك ببطلان اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة لأول مرة أمام محكمة النقض غير جائز . (الطعن رقم ٣١٩٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)
١٠٤١	١٨٨	
		٢٨ — عدم التزام المحكمة بمنح المتهم اجلا لتقديم دفاع كان في قدرته تجهيزه قبل مثوله امامها . (الطعن رقم ٣١٩٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)
١٠٤١	١٨٨	
		٣٩ — صدور أول قرار بتأجيل الدعوى في حضرة المتهم . يوجب عليه تتبع سيرها من جلسة الى أخرى — دون اعلان — مادامت متلاحقة . احتساب ميعاد الطعن في هذه الحالة من يوم صدور الحكم . (الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٠)
١٠٧٢	١٩٤	
		٤٠ — تسليم ورقة الاعلان الى احد المذكورين في المادتين ١٠ ، ١١ مرافعات لعدم وجود المعلن اليه في موطنه . اعتبار ذلك قرينة على علمه بالجلسة . مالم يدفعها باثبات العكس . (الطعن رقم ٤٥٤٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣)
١٠٧٨	١٩٦	
		٤١ — وجوب أن تكون اجراءات المحاكمة في الجنايات في مواجهة المتهم ومحاميه مادام قد مثل أمام المحكمة . (الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)
١١٠٣	٢٠٢	
		٤٢ — نعمى الطاعن على المحكمة قبول اوراق قلسها طاعن آخر بعد اقفال باب المرافعة لم تتح له فرصة الاطلاع عليها . غير سليم مادام أنه لم يدع أن الحكم قد مول على ما جاء بها . (الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)
١١٠٣	٢٠٢	

الصفحة	القاعدة	
		٤٣ - حق المحكمة في الاعراض عن سماع ما يبيده المتهم من دفاع اذا كانت الواقعة قد وضحت لديها او كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى . بشرط بيان العلة .
١١٠٣	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)
١١٥٦	٢١١	(والطعن رقم ٣٨٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)
		٤٤ - عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان عدم حضوره حاصلًا بغير عذر . قيام عذر قهرى حال دون حضور المعارض يعيب اجراءات المحاكمة .
		محل نظر العذر يكون عند انطعن في الحكم .
		ثبوت ان تخلف الطاعن يرجع لعذر قهرى هو مرضه الثابت بالشهادة الطبية . لا يصح معه الحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن .
١١٢٤	٢٠٣	(الطعن رقم ٢١٣٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٢)
		٤٥ - الدفع بقيام ارتباط بين الدعوى المطروحة ودعوى اخرى منظورة في الجلسة ذاتها . جوهرى . على المحكمة ان تعرض له في حكمها .
		- الدفاع المسطور يكون مطروحا دائما على المحكمة في أى مرحلة تالية ولو لم يتمسك به امامها .
		- مثال في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد .
١١٤٩	٢٠٩	(الطعن رقم ٦٤٩٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)
		راجع ايضا :
		اثبات « شهود »
		(القاعدة رقم ١٧٥ بالصحيفة رقم ٩٦٠)
		ودفع « الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة »
		(القاعدة رقم ١٨٢ بالصحيفة رقم ١٠٠٤)
		ومحكمة الموضوع (سلطتها في تقدير التليل)
		(القاعدتان رقم ٦٧ ، ١٥٧ بالصحيفتين رقمى ٤٢٥ ، ٨٧١)
		ونصيب :
		(القاعدة رقم ١٨٢ بالصحيفة رقم ١٠٠٤)

وثقابات :

(القاعدتان رقما ١ ثقابات ، ٢ ثقابات بالصحيفتين رقمى ٥ ، ١٧)

اجراءات التحقيق

راجع اجراءات « اجراءات التحقيق »

اجراءات المحاكمة

راجع اجراءات « اجراءات المحاكمة »

احداث

١ - عدم جواز توقيع عقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة الشرطة على الحدث الذى لا تجاوز سنة خمس عشرة سنة . اساس ذلك ؟
- وجوب استظهار سن الحدث استنادا الى اوراق رسمية قبل ما عداها . علة ذلك ؟

- تقدير السن امر متعلق بموضوع الدعوى لا يجوز لمحكمة النقض التعرض له . حد ذلك ؟

- خلو الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه المؤيد له لاسبابه من استظهار سن المطعون ضدها يعيبه بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلق بمخالفة القانون .

(الطعن رقم ٦٣٤٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٩)

٢ - المقصود بالحدث فى حكم المادة الاولى من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ ؟
- اختصاص محكمة الاحداث . دون غيرها . بالنظر فى امر الحدث عند اتهامه فى الجرائم . وعند تعرضه للاعتراف . اساس ذلك ؟
- العبرة فى سن المتهم . هو بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة .

(الطعن رقم ٦٥٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٢)

٣ - قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من حيث اشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام .

الصفحة	القاعد	
		<p>— محاكمة الحدث امام محكمة لا ولاية لها . على المحكمة الاستثنائية الفاء الحكم المستأنف وإحالة الدعوى الى محكمة الاحداث المختصة .</p> <p>قضاء المحكمة الاستثنائية في موضوع الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف خطأ في تطبيق القانون .</p>
٤٧١	٧٣	<p>(الطعن رقم ٦٥٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٢)</p> <p>٤ - وجوب ان يكون للحدث . في مواد الجنايات محام للدفاع عنه . حتى يكفل له دفاعا حقيقيا . لادفاعا شكليا . أساس ذلك ؟</p> <p>فرض الشارع عقوبة الغرامة على كل محام . منتدبا أو موكلا . في جنابة اذا لم يدافع عن المتهم أو يعين من يقوم مقامه في الدفاع عنه . فضلا عن المحاكمة التأديبية . المادة ٣٥٧ اجراءات .</p>
٥٩٤	١٠٠	<p>(الطعن رقم ٦٣٤٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٥)</p> <p>٥ - اختصاص محكمة الاحداث مقصور على الفصل في جرائم الاحداث . عدم امتداد هذا الاختصاص الى غيرهم من المساهمين في الجريمة ذاتها . المادة ٢٩ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ .</p> <p>جواز الطعن بالنقض في الحكم بعدم الاختصاص . اذا كان منهيا للخصومة على خلاف الظاهر .</p>
٧١٧	١٢٦	<p>(الطعن رقم ٢٠٣٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦)</p> <p>٦ - تشكيل محكمة الاحداث من قاض يعاونه خبيران احدهما على الأقل من النساء .</p> <p>— وجوب حضور الخبيرين وتقديم تقرير عن حالة الحدث . أساس ذلك ؟</p> <p>— خلو محاضر جلسات محكمة اول درجة والحكم من اسمي الخبيرين وما يفيد حضورهما أو تقديمهما تقريراً . اثره : بطلان الحكم .</p>
٧٤٥	١٣٢	<p>(الطعن رقم ٧٣٨٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٤)</p> <p>٧ - مدة ايداع الحدث احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية يجب ألا تزيد على عشر سنوات في الجنايات وخمس سنوات في الجنح وثلاث</p>

الصفحة	القاعدة	
		سنوات في حالة التعرض للاجراف . المادة ١٣ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ - عدم تحديد الحكم مدة الايداع - خطأ في القانون .
٨٦٧	١٥٦	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧)
		٨ - الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنايات بمحاكمة المتهم الحدث . متصل بالولاية . جواز اثارته لأول مرة أمام النقض . شرط ذلك ؟
٩٢٢	١٧٠	(الطعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١)
		٩ - القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث . ناسخ للأحكام الاجرائية والموضوعية الواردة في قانونى الاجراءات والعقوبات في صدد محاكمة الأحداث ومعاقبتهم .
		- اختصاص محكمة الأحداث دون غيرها بمحاكمة من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الحادث .
١١٨٥	٢١٦	(الطعن رقم ٦٠٨٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)
		١٠ - العبرة في تحديد سن المتهم الحدث بوقت ارتكاب الجريمة .
		- قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث اشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام . جوازه اثاره الدفع لمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض أو تقضى هي فيه من تلقاء نفسها بدون طلب متى كان ذلك لمصلحة المحكوم عليه وكانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم .
١١٨٥	٢١٦	(الطعن رقم ٦٠٨٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)

راجع ايضا :

استئناف « نطاقه »

(القاعدة رقم ١٠٠ بالصحيفة رقم ٥٩٤)

أحوال مدنية

(١) الاختصاص الولائي والتنوعى :

تغير الحقيقة في السجلات والبطاقات ومحاضر المستندات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ . تزوير في أوراق رسمية . أساس ذلك

(الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٨)

١٩٣ ١٠٦٥

اختصاص

١ - دعاوى الحقوق المدنية . الأصل أن ترفع إلى المحاكم المدنية . إجابة القانون رفعها استثناء إلى المحاكم الجنائية . شرط ذلك ؟ - توزيع الاختصاص المتعلق بالولاية من النظام العام . - كون الضرر المؤدية عليه الدعوى المدنية لم ينشأ مباشرة عن جريمة الإصابة الخطأ موضوع الدعوى الجنائية . بل عن واقعة اتلاف لم ترفع بها الدعوى . يوجب على المحكمة أن تقضى بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ٣٦٩٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)

١٩ ١٣٣

٢ - قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ أو قانون هيئة الشرطة أو أى تشريع آخر لم يرد فيه نص على أفراد القضاء العسكرى دون غيره . بالاختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى إلا فيما يتعلق بالأحداث الخاضعين لأحكامه . مفاد ذلك ؟

النص في المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية على أن السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما إذا كان الجرم داخلا في اختصاصها أم لا . لا يفيد صراحة أو ضمنا أفراد القضاء العسكرى وحده بنظر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون دون اختصاص الهيئات القضائية .

تنازع الاختصاص الإيجابى بين السلطات القضائية العسكرية وبين المحاكم الاستئنافية الخاصة . حكمة ؟

(الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

٣٠ ١٩٤

الصفحة	القاعدة	
		٣ - المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة بالفصل في الجرائم كافة الا ما استثنى نص خاص . اساس ذلك ؟ اجاره بعض القوانين احالة جرائم معينة الى محاكم خاصة لايسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل في تلك الجرائم مادام ان القانون لم يرد به اى نص على انفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص سواء كان معاقبا عليها بمقتضى قانون عام ام قانون خاص . اساس ذلك . (الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)
١٩٤	٣٠	
		٤ - قواعد التفسير الصحيح للقانون يستوجب بحكم اللزوم العقلى والمنطقى ان تتبع الجريمة ذات العقوبة الاخف . الجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة بها بموجب اثر الارتباط وليس العكس . (الطعن رقم ٥٩١٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٦)
٤٤٧	٦٩	
		٥ - المحكمة العادية . صاحبة الولاية العامة . محكمة امن الدولة المنشأة طبقا لقانون الطوارئ . استثنائية . احالة بعض الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام اليها . لايسلب المحكمة العادية اختصاصها بالفصل في هذه الجرائم . (الطعن رقم ٥٩١٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٦)
٤٤٧	٦٩	
		٦ - انقضاء الدعوى الجنائية بوفاء التهم لايسلب المحكمة الجنائية اختصاصها بنظر الدعوى المدنية التابعة وعلى المحكمة ان تعرض لبحث عناصر الجريمة وتوافر اركانها . (الطعن رقم ٦٥٢٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٤)
٧٣٥	١٣١	
		٧ - عدم ايجاب ذكر الاختصاص المكانى والوظيفى لوكيل النيابة مصدر اذن التفتيش . - شروط صحة اذن التفتيش الذى تجريه النيابة العامة او تاذن فى اجرائه فى مسكن او شخص المتهم ؟ (الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١١)
٩٣٥	١٧٢	
		٨ - عدم الفاء التشريع الا بتشريع لاحق اعلى منه او مساو له فى مدارج التشريع .

الصفحة	القائمة	
		اختصاص المحاكم العادية بجرائم القانون العام . التي يرتكبها أفراد هيئة الشرطة . أساس ذلك ؟
١٠١٥	١٨٤	(الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)
		٩ - العبرة في تحديد سن المتهم الحدث بوقت ارتكاب الجريمة . - قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام . جواز إثارة الدفع لمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض أو تقضى هي فيه من تلقاء نفسها بدون طلب متى كان ذلك لمصلحة المحكوم عليه وكانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم .
١١٨٥	٢١٦	(الطعن رقم ٦٠٨٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)
		١٠ - قواعد الاختصاص في المواد الجنائية . متعلقة بالنظام العام .
١١٩٠	٢١٧	(الطعن رقم ٥٦٣٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)
		(ب) الاختصاص المكاني :
		١ - اختصاص وكلاء النيابة الكلية بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة النيابة الكلية التي يتبعونها . - الدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره من النيابة الكلية دون النيابة الجزئية . لا يستوجب ردا خاصا . مادام صدر صحيحا مطابقا للقانون .
١٢٦	١٧	(الطعن رقم ٥٨٥٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢)
		٢ - تعيين الاختصاص المحلي بمكان وقوع الجريمة أو إقامة المتهم أو القبض عليه . المادة ٢١٧ اجراءات .
٣٣٤	٥٠	(الطعن رقم ٣٥٠٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)
		٣ - مجرد اعطاء الشيك الى المستفيد مع العلم بأنه بغير مقابل وفاء للسحب تتم به جريمة اعطاء شيك بدون رصيد . علة ذلك ؟ - تحرير الشيك وتوقيعه من الأعمال التحضيرية التي لا يصح بناء الاختصاص المحلي بنظر الجريمة عليها . مخالفة ذلك خطأ في القانون . - ضرورة وقوف المحكمة على مكان اعطاء الشيك . مخالفة ذلك . قصور .
٣٣٤	٥٠	(الطعن رقم ٣٥٠٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الاختصاص في المسائل الجنائية . يتعين بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه . هذه الأماكن قسائم متساوية لاتفاضل بينها .
		- القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام .
		- الدفع بعدم الاختصاص المحلى يجوز اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط ذلك ؟
		- مثال لتسبيب معيب للرد على الدفع بعدم اختصاص المحكمة محليا .
٥١٠	٨٣	(الطعن رقم ٤٠٥٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠)
		٥ - سريان احكام قانون العقوبات المصرى على كل من يرتكب فى القطر المصرى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه .
		- مكان ارتكاب الجريمة هو الذى يتحقق فيه الركن المادى او جزء منه . قيامه على ثلاثة عناصر الفعل والنتيجة وعلاقة السببية بينهما .
		مؤدى ذلك ؟
٥٣٠	٨٨	(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١)
		٦ - للمحامى العام لمحكمة الاستئناف فى دائرة اختصاصه كافة اختصاصات النائب العام . المادة ٢٥ من قانون السلطة القضائية .
		- لرؤساء نيابة الاستئناف ما للمحامى العام فى القيام باعمال الاتهام والتحقيق فى جميع الجرائم التى تقع فى دائرة محكمة الاستئناف . اساس ذلك ؟
٩١٣	١٦٨	(الطعن رقم ٢٨٠٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١)
		٧ - عدم ايجاب ذكر الاختصاص المكانى والوظيفى لوكيل النيابة مصدر اذن التفتيش . شروط صحة اذن التفتيش الذى تجريه النيابة العامة او تاذن فى اجرائه فى مسكن او شخص المتهم ؟
٩٣٥	١٧٢	(الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١١)
		٨ - اغفال بيان صفة مأمور الضبط القضائى واختصاصه المكانى . لا يعيب الحكم . اساس ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		<p>الاصل ان يباشر مأمور الضبط القضائي اعمال وظيفته في دائرة اختصاصه .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)</p> <p>٩ - مناط انعقاد الاختصاص بنظر الدعوى في الجرح التي تقع في الخارج لمحكمة عابدين الا يكون لارتكابها محل اقامة في مصر والا يضبط فيها خارج نطاق دائرة اختصاص هذه المحكمة م ٢١٩ اجراءات .</p> <p>- قواعد الاختصاص في المسائل الجنائية من النظام العام فصل المحكمة في الدعوى دون التعرض للدفع بعدم اختصاصها مكانيا . قصور .</p>
٩٤٨	١٧٤	
		<p>(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٦)</p> <p>(ج) الاختصاص الاقليمي :</p> <p>- سريان احكام قانون العقوبات المصرى على كل من يرتكب في القطر المصرى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه .</p> <p>- مكان ارتكاب الجريمة هو الذى يتحقق فيه الركن المادى او جزء منه . قيامه على ثلاثة عناصر الفعل والنتيجة وعلاقة السببية بينهما . مؤدى ذلك ؟</p>
١٠٩٠	١٩٨	
		<p>(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١)</p>
٥٣٠	٨٨	
		<p>د - تنازع الاختصاص</p> <p>١ - الفاء النص التشريعى عدم جوازه الا بتشريع لاحق بنص صراحة على الالغاء او شموله نصا يتعارض مع التشريع القديم او ينظم من جديد الموضوع الذى سبق ان قرر قواعده ذلك التشريع .</p> <p>- عدم ورود نص تشريعى لاحق بنص صراحة على الفاء المادة ٤٨ من قانون الاحكام العسكرية . مؤداه ؟</p> <p>- التنازع السلبي بين السلطات القضائية العسكرية وبين المحاكم العادية . حكمه ؟</p>
١٩٤	٣٠	
		<p>(الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)</p> <p>٢ - قانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ او قانون هيئة الشرطة او اى تشريع آخر لم يرد فيه نص على افراد القضاء</p>

العسكري دون غيره بالاختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى
الا فيما يتعلق بالاحداث الخاضعين لاحكامه . مفاد ذلك ؟

النص في المادة ٤٨ من قانون الاحكام العسكرية على ان السلطات
القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما اذا كان الجرم داخلا في
اختصاصها ام لا . لا يفيد صراحة او ضمنا انفراد القضاء العسكري وحده
بنظر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون دون اختصاص الهيئات
القضائية .

تنازع الاختصاص الايجابي بين السلطات القضائية العسكرية وبين
المحاكم الاستئنافية الخاصة . حكمه ؟

١٩٤ ٣٠

(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

(هـ) اختصاص دوائر محكمة النقض :

١ - صدور قرار من لجنة قبول المحامين أمام النقض في ظل القانون
رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ . خضوع اجراءات الطعن فيه للقواعد الاجرائية
المقررة فيه . اساس ذلك ؟

خلو القانون المذكور من نص ينظم الطعن في قرارات لجنة قبول
المحامين أمام النقض ليس من شأنه ان تكون تلك القرارات بمنأى عن رقابة
القضاء . علة ذلك ؟

انعقاد الاختصاص لمحكمة النقض بنظر الطعون في قرارات لجنة
القيود بجدول المحامين المقبولين امامها . اساس ذلك ؟

١ نقابات

(الطعن رقم ٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٧) نقابات

٢ - صدور قرار من لجنة قبول المحامين أمام النقض في ظل القانون
١٧ لسنة ١٩٨٣ . خضوع اجراءات الطعن فيه للقواعد الاجرائية المقررة
فيه . اساس ذلك ؟

- انعقاد الاختصاص لمحكمة النقض بنظر الطعون في قرارات لجنة
القيود بجدول المحامين المقبولين امامها . اساس ذلك ؟

٢ نقابات ١٧

(الطعن رقم ١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠) نقابات

الصفحة	القائمة	
		(و) اختصاص القضاة العسكري :
		- خضوع ضباط وأفراد هيئة الشرطة لقانون الاحكام العسكرية . مقصود على الجرائم النظامية البحتة . اساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)
١٠١٥	١٨٤	
		(ز) اختصاص محاكم امن الدولة :
		١ - جرائم احراز الاسلحة والذخائر وما ارتبط بها من جرائم التجمهر والقتل تختص بنظرها محاكم امن الدولة المشكلة طبقا لقانون الطوارئ نص امر رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ . - صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ بانهاء حالة الطوارئ اعتبارا من ١٥ مايو سنة ١٩٨٠ . بعد احالة الدعوى الى محكمة امن الدولة المشكلة طبقا لقانون الطوارئ . لا يقدح في اختصاصها بنظرها . اساس ذلك ؟ - تساند محكمة امن الدولة العليا طوارئ في اسباب حكمها الى المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن عدم قبول الادعاء المدني بدلا من المادة ١١ من قانون الطوارئ سهو وخطا مادي لا يؤثر في الحكم . (الطعن رقم ٥٨٩٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٣)
٦٣٨	١٠٨	
		٢ - اختصاص محاكم امن الدولة الجزئية المنشأة بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بنظر المنازعات التي تقع بالمخالفة لاحكام القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ دون غيرها . اساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٣١١٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨)
٨٨٣	١٦٠	
		٣ - القواعد المتعلقة بالاختصاص في المواد الجنائية من النظام العام . مؤدى ذلك ؟ صدور حكم من محكمة جزئية عن جريمة تقاضى خلو رجل في ظل القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . خطأ في القانون . (الطعن رقم ٣١١٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨)
٨٨٣	١٦٠	

الصفحة	القاعدة	
		٤ - اختصاص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها . المادة ٣ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . مناط الاختصاص في الجرائم المرتبطة . هو الارتباط الحتمي بين الجرائم أو اشخاص مرتكبيها .
١١٠٣	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)
		٥ - اختصاص محكمة أمن الدولة . دون سواها . بنظر الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانونين ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . أساس ذلك ؟
١١٩٠	٢١٧	(الطعن رقم ٥٦٣٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)
		(ج) اختصاص محكمة الأحداث :
		١ - المقصود بالحدث في حكم المادة الأولى من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ ؟
		- اختصاص محكمة الأحداث . دون غيرها . بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم . وعند تعرضه للانحراف . أساس ذلك ؟
		- العبرة في سن المتهم . هو بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة .
٤٧١	٧٣	(الطعن رقم ٦٥٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٢)
		- قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام .
		- محاكمة الحدث أمام محكمة لا ولاية لها . على المحكمة الاستئنافية إلغاء الحكم المستأنف وإحالة الدعوى الى محكمة الأحداث المختصة .
		قضاء المحكمة الاستئنافية في موضوع الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف خطأ في تطبيق القانون .
٤٧١	٧٣	(الطعن رقم ٦٥٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٢)
		٣ - اختصاص محكمة الأحداث مقصور على الفصل في جرائم الأحداث . عدم امتداد هذا الاختصاص الى غيرهم من المساهمين في الجريمة ذاتها . المادة ٢٩ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ .

الصفحة	القاعدة	
		جواز الطعن بالنقض في الحكم بعدم الاختصاص اذا كان منهيًا للخصومة على خلاف الظاهر .
٧١٧	١٢٦	(الطعن رقم ٢٠٣٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦)
		٤ - الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنايات بمحاكمة المتهم الحدث . متصل بالولاية . جواز اثارته لأول مرة أمام النقض . شرط ذلك ؟
٩٢٢	١٧٠	(الطعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١)
		٥ - انقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث . ناسخ للأحكام الاجرائية والموضوعية الواردة في قانونى الاجراءات والعقوبات في صدد محاكمة الأحداث ومعاقتهم .
		- اختصاص محكمة الأحداث دون غيرها بمحاكمة من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الحادث .
١١٨٥	٢١٦	(الطعن رقم ٦٠٨٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)
		٦ - تصدى محكمة الجنح العادية المشكلة من قاضى فرد بمحاكمة الحدث خطأ في القانون - مسايرة المحكمة الاستئنافية لها وعدم الغائها بالحكم المستأنف . خطأ في القانون كذلك . حق محكمة النقض أن تنقض الحكم المطعون فيه لمصلحة الطامن طبقا للحق المقرر لها بالمادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة الجنح العادية .
١١٨٥	٢١٦	(الطعن رقم ٦٠٨٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)
		راجع ايضا :
		امر احالة :
		(القاعدة رقم ١٧٢ بالصفحة رقم ٩٣٥)
		ورشوة :
		(القاعدة رقم ٣٩ بالصفحة رقم ٢٨٠)
		ونقض « ما يجوز وما لايجوز الطعن فيه من الاحكام » .
		(القاعدتان رقما ٦٩ ، ١٠٨ بالصحيفتين رقمى ٤٤٧ ، ٦٢٨)

اختلاس أشياء محجوزة

راجع تبديد :

اختلاس أموال أميرية

١ - معاقبة المتهم بعقوبة مقررة لاي من جنايتي الاختلاس والاستيلاء .
عدم توافر مصلحته فيما يثيره بشأن الغرامة المقضى بها طالما ان حدها
الأدنى واحد في جريمته الاختلاس او الاستيلاء طبقا للمادة ١١٨ عقوبات .

(الطعن رقم ٦١٥٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)

٤٥ ٤

٢ - جزاء الرد المنصوص عليه في المادة ١١٨ عقوبات يدور مع
موجبه من بقاء المال المختلس في ذمة المتهم حتى الحكم عليه .

(الطعن رقم ٦١٥٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)

٤٥ ٤

٣ - الحد الأدنى للغرامة طبقا للمادة ١١٨ عقوبات خمسمائة جنيه
حتى لو قل المال المختلس عن هذا الحد . قضاء الحكم بغرامة اقل من
خمسمائة جنيه . خطأ في تطبيق القانون .

لا سبيل الى تصحيح الحكم حتى لا يضر الطاعن بطعنه . علة ذلك؟

(الطعن رقم ٦١٥٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)

٤٥ ٤

٤ - اعتبار رؤساء مجالس الادارات والمديرين وسائر العاملين في
الجهات التي اعتبرت أموالها أموالا عامة . موظفون عموميون في حكم المادة
١١٩ عقوبات . أساس ذلك .

(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

١٨٠ ٢٩

٥ - قيام المتهم بسداد كل او بعض او قيمة الشيء المختلس . لا يعفيه
من الغرامة المقررة بالمادة ١١٢ عقوبات وان اعفائه من الحكم بالرد في حدود
ما قام به من سداد . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

١٨٠ ٢٩

٦ - اختصاص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات
المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات

الصفحة	القاعدة	
		والجرائم المرتبطة بها . المادة ٣ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . مناطق الاختصاص في الجرائم المرتبطة . هو الارتباط الحتمى بين الجرائم او اشخاص مرتكبيها .
١١٠٣	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)
		٧ - ما يكفى لبيان مؤدى الدليل فى الحكم بالادانة فى جرائم اختلاس اموال اميرية وتزوير اوراق رسمية .
١١٠٣	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)
		راجع ايضا :
		اجراءات ((اجراءات التحقيق)) (القاعدة رقم ٢٩ بالصفحة رقم ١٨٠) وحكم ((تسببه . تسبب غير معيب)) (القاعدة رقم ١٢٢ بالصفحة رقم ٦٩٦)
		اخفاء اشياء مسروقة
		- جريمة اخفاء الاشياء المسروقة . جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن السرقة .
		- تعدد وقائع السرقة لا يقتضى حتما تعدد وقائع اخفاء الاشياء المسروقة . جواز ان يكون فعل الاخفاء واحدا ولو كان موضوعه اشياء متحصلة من سرقات متعددة .
		- دفاع الطاعن بقيام ارتباط بين الدعوى المطروحة ودعوى اخرى منظورة فى الجلسة ذاتها . وجوب ان تعرض له المحكمة فى حكمها .
١٠٥٠	١٩٠	(الطعن رقم ٤٨٨١ لسنة ٥٥ القضائية جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)
		ارتباط
		١ - جريمة الاشتراك فى تزوير محركات رسمية واستعمالها مرتبطة بجريمة النهرب الجمركى ارتباط لا يقبل التجزئة يوجب الحكم بالعقوبة المقررة لاشدها . المادة ٣٢ عقوبات .
٣٢٩	٤٩	(الطعن رقم ٣٩٧٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - اصدار المتهم عدة شيكات . كلها او بعضها بدون رصيد لصالح شخص واحد وفي يوم واحد وعن معاملة واحدة يكون نشاطا اجراميا واحدا يتحقق به الارتباط . ايا كان التاريخ الذي يحمله كل منها او القيمة التي صدر بها . اثر ذلك ؟
٢٣٨	٣٥	<p>- مثال لتسبب معيب في رفض الدفع بتوافر الارتباط في جريمة اصدار شيك بدون رصيد .</p> <p>(الطعن رقم ٥٧٧١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٨)</p>
٣٣٤	٥٠	<p>٣ - اصدار المتهم لعدة شيكات كلها او بعضها بغير رصيد لصالح شخص واحد في يوم واحد وعن معاملة واحدة ايا كان التاريخ الذي يحمله كل منها او القيمة التي صدر بها . نشاط اجرامى لا يتجزأ . انقضاء الدعوى الجنائية عنه بصدور حكم نهائى بالادانة او بالبراءة في اصدار اى شيك . منها . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٣٥٠٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)</p>
٤٤٧	٦٩	<p>٤ - قواعد التفسير الصحيح للقانون يستوجب بحكم اللزوم العقلى والمنطقى ان تتبع الجريمة ذات العقوبة الاخف . الجريمة ذات العقوبة الاشد المرتبطة بها بموجب اثر الارتباط وليس العكس .</p> <p>(الطعن رقم ٥٩١٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٦)</p>
٥٣٧	٨٩	<p>٥ - مناط تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . ان تكون الجرائم المرتبطة قد ارتكبت دون ان يحكم في واحدة منها .</p> <p>- الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . مفادة .</p> <p>التنازل عن الدفع بالارتباط .</p> <p>(الطعن رقم ٦١٩٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢)</p>
		<p>٦ - اثبات الحكم مقارفة الطامن جرائم الاشتراك في تزوير محررات رسمية واستعمالها والتهرب من سداد الجمارك وجوب تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٧ - معاقبة الطاعن بالعقوبة المقررة لجريمة الاشتراك في التزوير باعتبارها العقوبة الأشد مع تفريره عن جريمة التهريب . خطأ . يوجب تصحيحه اكتفاء بعقوبة الجريمة الأشد .</p>
٥٣٧	٨٩	<p>(الطعن رقم ٦١٩٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢)</p>
		<p>٧ - تطبيق عقوبة واحدة المقررة للجريمة الأشد أعمالا للمادة ٣٢ عقوبات دون ذكر الجريمة الأشد لا يؤثر في سلامة الحكم .</p>
٧٨٧	١٤٤	<p>(الطعن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١٣)</p>
		<p>٨ - قصور الحكم في استظهار أركان الجرائم المرتبطة لا يستوجب نقضه مادامت المحكمة طبقت حكم المادة ٣٢ عقوبات وقضت بالعقوبة الأشد .</p>
٧٨٧	١٤٤	<p>(الطعن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١٣)</p>
		<p>٩ - نقض الحكم بالنسبة لجريمة السب والقذف يستوجب الإحالة بالنسبة لجريمة الضرب أيضا متى كان الحكم في الدعوى المدنية مؤسس على ثبوت جرائم الضرب والقذف والسب معا .</p>
٨٢٥	١٤٩	<p>(الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢١)</p>
		<p>١٠ - قضاء المحكمة بمعاقبة الطاعن بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وتفريره خمسة آلاف جنيه وهي المقررة بالمادة ٢/٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بعد أعمال المادة ١٧ عقوبات عن تهمة التعدي مع حمل سلاح . إثارة الطاعن بأن التهمة الأولى وهي حيازة الأمثيامين لا يعتبر مادة مخدرة لخلو جدول الاتفاقية الدولية منه . لامصلحة له طالما أن المحكمة طبقت المادة ٣٢ عقوبات فأوقعت عليه العقوبة الأشد المقررة للتهمة الثانية .</p>
٨٣٥	١٥١	<p>(الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)</p>
		<p>١١ - لامصلحة للطاعن في النعي على الحكم قصوره بالنسبة لواقعة البلاغ الكاذب طالما أنه دانه عن تهمة السب والبلاغ الكاذب وأوقع عليه عقوبة واحدة عن التهمتين مما تدخل في حدود العقوبة المقررة لتهمة السب .</p>
٨٥٨	١٥٤	<p>(الطعن رقم ٣١٢٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧)</p>

الصفحة	التأريخ	النص
٩٨٣	١٧٩	<p>١٢ - اذانة الطاعن بجرائم الرشوة والاخلال عمدا. بنظام توزيع سلعة متعلقة بقوت الشعب وتسهيل الاستيلاء على مال للدولة المرتبطة بجريمتي التزوير في محركات رسمية واستعمالها وتوقيعه عليه عقوبة الجريمة الاولى باعتبارها الجريمة الاشد . اثارة الطاعن عدم توافر جريمة الاخلال عمدا بنظام توزيع سلعة متعلقة بقوت الشعب . لا جدوى منه .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٦)</p>
٩٩٨	١٨١	<p>١٣ - النص في المادة الاولى من امر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ باحالة جرائم القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الى محاكم أمن الدولة الجزئية طوارئ لايعنى اختصاص تلك المحاكم بهذه الجرائم دون غيرها . اساس ذلك ؟</p> <p>قواعد التفسير الصحيح تستوجب بحكم اللزوم العقلي ان تتبع الجريمة ذات العقوبة الاخف الجريمة ذات العقوبة الاشد المرتبطة بها في التحقيق والاحالة والمحاكمة . مؤدى ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٤٦٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٨)</p>
١٠٥٠	١٩٠	<p>١٤ - جريمة اخفاء الاشياء المسروقة . جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن السرقة .</p> <p>- تعدد وقائع السرقة لا يقتضى حتما تعدد وقائع اخفاء الاشياء المسروقة . جواز أن يكون فعل الاخفاء واحدا ولو كان موضوعه اشياء متحصلة من سرقات متعددة .</p> <p>- دفاع الطاعن بقيام الارتباط بين الدعوى المطروحة ودعوى اخرى منظورة في الجلسة ذاتها . وجوب أن تعرض له المحكمة في حكمها .</p> <p>(الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٥٥ القضائية - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)</p>
١٠٩٣	١٩٩	<p>١٥ - اعتبار الحكم جريمة ذبح انثى دون السن وعرض لحوم مذبوحة خارج السلخانة جرائم مرتبطة ومعاقبة الطاعن بأشدها وهي الاول لا مصلحة له لما يشير به بشأن الجريمة الثانية . اساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢١٦٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٦)</p>
١١٠٣	٢٠٢	<p>١٦ - الارتباط بين الجرائم . مسألة موضوعية عدم جواز التارة لاول مرة امام محكمة النقض .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)</p>

١٧ - اختصاص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها المادة ٣ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . مناسط الاختصاص في الجرائم المرتبطة . هو الارتباط الحتمي بين الجرائم أو أشخاص مرتكبيها .

١١٠٣ ٢٠٢

(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)

١٨ - الدفع بقيام ارتباط بين الدعوى المطروحة ودعوى أخرى منظورة في الجلسة ذاتها . جوهري . على المحكمة ان تعرض له في حكمها . - الدفاع المسطور يكون مطروحا دائما على المحكمة في أي مرحلة تالية ولو لم يتمسك به أمامها .

١١٤٩ ٢٠٩

(الطعن رقم ٦٤٩٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)

راجع ايضا :

اشتراك :

(القاعدة رقم ٢٠٢ بالصفحة رقم ١١٠٣)

أسباب الإباحة وموانع العقاب

(١) أسباب الإباحة :

((الدفاع الشرعي))

١ - تقدير توافر قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . موضوعي . - مثال لتسبب سائق في رفض الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي .

١٧٢ ٢٨

(الطعن رقم ٥٨٦٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١)

٢ - الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . تقديرها محكمة الموضوع .

- الدفاع الشرعي لم يشرع لمعاقبة المعتدي وإنما لرد العدوان . - مثال لتسبب سائق لنفي حالة الدفاع الشرعي .

٣٠٥ ٤٤

(الطعن رقم ٦١٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩)

الصفحة	القاعدة	موانع العقاب
		<p>١ - موجبات اعمال المادة ٦٣ عقوبات ؟</p> <p>- مثال لتسبب سائق في رفض الدفع بحسن نية الطاعن في جريمة ضرب أقصى الى موت .</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٦٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١)</p>
١٨٢	٢٨	<p>٢ - القذف . تعريفه ؟</p> <p>مثال لتسبب سائق تتوافر به جريمة القذف في حق الطاعن .</p> <p>- حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه . لا تعد قذفا . يستوى أن تصدر العبارات التي تتضمن قذفا امام المحاكم أو سلطات التحقيق أو محاضر الشرطة . أساس ذلك ؟</p> <p>- الدفع بإباحة الفعل استنادا الى توافر حق الدفاع - دفع قانوني يخالطه واقع . اثارته امام النقض غير جائز .</p> <p>(الطعن رقم ٦٦٩٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٣)</p>
٦٨٨	١٢٠	<p>٣ - حالة الضرورة التي عدّها الشارع سببا من أسباب امتناع المسؤولية الجنائية . شرط توافرها أن يكون الخطر محدقا بالنفس لا بالمال .</p> <p>(الطعن رقم ٣١٦٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٦)</p>
١٠٩٣	١٩٩	<p>راجع ايضا :</p> <p>تبييد :</p> <p>(القاعدة رقم ٢١ بالصفحة رقم ١٤٤)</p>
		<p>استئناف</p> <p>« نطاق الاستئناف » :</p> <p>١ - استئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم دون أن ينصرف اثر الاستئناف الى الحكم الغيابي الابتدائي .</p>

الصفحة	القاعدة	
		- اغفال الحكم الاستئنافي الفصل في شكل المعارضة وتصديده لموضوع الدعوى . خطأ في القانون . علة ذلك ؟
٣٨٣	٥٩	(الطعن رقم ٥٦٣٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)
		٢ - قضاء محكمة أول درجة بالادانة وإحالة الدعوى المدنية التابعة الى المحكمة المدنية المختصة . استئناف المتهم هذا الحكم . وجوب ان تقتصر محكمة ثاني درجة على الدعوى الجنائية انى نقلها الاستئناف اليها .
		- قضاء محكمة ثاني درجة بالبراءة استنادا الى انتفاء الخطأ في جانب الطاعن وبرفض الدعوى المدنية . لا مصلحة للطاعن من النعي عليه . أساس ذلك ؟
٤٩٩	٨١	(الطعن رقم ٣٧٠٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)
		٣ - الاستئناف يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية . مؤدى ذلك ؟
٥٩٤	١٠٠	(الطعن رقم ٦٣٤٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٥)
		٤ - استئناف المدعى بالحقوق المدنية . مقصور على الدعوى المدنية . علة ذلك ؟
		استئناف المدعين بالحقوق المدنية دون النيابة العامة . أثره : ضرورة الحكم الصادر في الدعوى الجنائية حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه . - تصدى المحكمة الاستئنافية حال نظرها استئناف المدعين بالحقوق المدنية للدعوى الجنائية . خطأ في القانون .
٧٨٠	١٤٢	(الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١١)
		٥ - استئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم قبولها أو بعدم جوازها لرفعها عن حكم غير قابل لها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم باعتباره حكما شكليا دون ان ينصرف أثر الاستئناف الى الحكم الابتدائي الفاصل في الموضوع لاختلاف طبيعة الحكمين . مثال .
١٠٥٧	١٩٢	(الطعن رقم ٧٤٧٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢)

الصفحة	القاعدة	
		« نظره والحكم فيه » :
٣١٣	٤٦	١ - اشتغال الحكم المطعون فيه على مقوماته المستقلة بذاتها غير متصل أو منعطف على الحكم المستأنف . يعصمه من البطلان الذي قد يشوب ذلك الحكم . (الطعن رقم ٣٧٤٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)
٣٢١	٤٧	٢ - انقضاء الدعوى الجنائية بحكم نهائي . عدم جواز نظرها من جديد . معاودة الحكم المطعون فيه نظر الدعوى والفصل في موضوعها بناء على استئناف المطعون ضده . رغم صدور حكم نهائي فيها بناء على استئناف النيابة . خطأ في القانون . أثر ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٤٢٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣)
٣٤٢	٥٢	٣ - استئناف المتهم دون النيابة . أثره . وجوب ألا تزيد الغرامة المفضى بها من محكمة أول درجة . (الطعن رقم ٣٧٠٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)
٣٨٣	٥٩	٤ - المقصود بالحكم الحضوري في حكم المادة ٢٣٨/أ من قانون الاجراءات الجنائية ؟ القضاء بعدم جواز المعارضة تأسيسا على حضور الطاعن بوكيل بجلطة المحاكمة الابتدائية صحيح في القانون . أساس ذلك ؟ مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ يوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بتأييد الحكم المستأنف . حد ذلك : ألا يضار الطاعن بطعنه عملا بالمادة ٤٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . (الطعن ٥٦٩٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)
٤٦٠	٧١	٥ - المتهم لا يضار بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده . نضاء المحكمة الاستئنافية بالمصادرة ونشر ملخص الحكم في جريدتين على نفقة المتهم وهو مالم يقض بهما الحكم المستأنف . خطأ في القانون . ما دام أن المتهم هو المستأنف وحده . (الطعن رقم ٦٣٤٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩)

الصفحة	اللائحة	
		٦ - قضاء محكمة أول درجة بالإدانة وإحالة الدعوى المدنية التابعة الى المحكمة المدنية المختصة . استئناف المتهم هذا الحكم . وجوب ان تقتصر محكمة ثاني درجة على الدعوى الجنائية التي نقلها الاستئناف اليها .
		- قضاء محكمة ثاني درجة بالبراءة استنادا الى انتفاء الخطأ في جانب الطاعن ورفض الدعوى المدنية . لا مصلحة للطاعن من النعي عليه . أساس ذلك ؟
٤٩٩	٨١	(الطعن رقم ٣٧٠٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)
		٧ - عدم التزام المحكمة الاستئنافية . متى كونت عقيدتها ببراءة المتهم . بالرد على أسباب الحكم المستأنف .
٥٥٧	٩٢	(الطعن رقم ٦٠٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٥)
		٨ - سريان حكم المادة ٢/٤١٧ اجراءات على الحكم الصادر في استئناف المدعى المدني دعواه المدنية المرفوضة . أثره : عدم جواز الغاء الحكم والقضاء بالتعويض الا باجماع الآراء . أساس ذلك ؟
٥٨٢	٩٧	(الطعن رقم ٦٤١٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨)
		٩ - خطأ الحكم الابتدائي في قضائه بعدم قبول المعارضة يوجب على المحكمة الاستئنافية الغاء هذا الحكم وإعادة الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة . مخالفة ذلك وتأييدها للحكم المستأنف . خطأ في القانون يوجب النقض والتصحيح . أساس ذلك ؟
٦٠٨	١٠٣	(الطعن رقم ٣٥٤٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٦)
		١٠ - وجوب وقف نظر استئناف النيابة للحكم الابتدائي الغيابي الصادر على المتهم حتى يفصل في المعارضة المرفوعة منه في هذا الحكم . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ في القانون .
		مثال :
٧٢٥	١٢٨	(الطعن رقم ٤٤٣٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١)
		١١ - وجوب نظر الاستئناف بالجلسة المحددة بالتقرير به القضاء في الدعوى بجلسة غير تلك السابق تحديدها بالتقرير دون اعلان الطاعن ورغم تخلفه عن حضورها . بطلان في الاجراءات يؤثر في الحكم . مما يوجب نقضه .
٨٧١	١٥٧	(الطعن رقم ١٧٠٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٢ - قصر قاعدة اجماع الآراء في مجال الدعوى الجنائية على حالات تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة • عند الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة والعقوبة •</p> <p>الأحكام الشكلية لا يوجب القانون النص على صدورها بالاجماع •</p> <p>عدم جواز التعرض للأحكام التي فصلت في موضوع الدعوى من عيوب لحيازتها قوة الشيء المحكوم فيه •</p> <p>(الطعن رقم ٧٤٧٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢)</p>
١٠٥٧	١٩٢	<p>١٣ - عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم الذي أغفل الفصل في الاستئناف • وجوب الرجوع الى ذات المحكمة الاستئنافية • المادة ١٩٣ مراسلات •</p> <p>(الطعن رقم ٧٤٧٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢)</p>
١٠٥٧	١٩٢	<p>١٤ - الدفع بقيام ارتباط بين الدعوى المطروحة ودعوى أخرى منظورة في الجلسة ذاتها • جوهرى • على المحكمة أن تعرض له في حكمها •</p> <p>الدفاع المسطور يكون مطروحا دائما على المحكمة في أى مرحلة تالية ولو لم يتمسك به أمامها •</p> <p>مثال في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد •</p> <p>(الطعن رقم ٦٤٩٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)</p>
١١٤٩	٢٠٩	<p>سالا بجوز استئنافه من الأحكام :</p> <p>الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة وفقا لقانون الطوارئ •</p> <p>عدم جواز الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن • المادة ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ •</p> <p>انغلاق باب الطعن في الحكم بطريق الاستئناف • مؤداه • انغلاق باب الطعن فيه بطريق النقض •</p> <p>صدور الحكم المطعون فيه من محكمة الجنح المستأنفة بناء على استئناف الطاعن • خطأ لا ينشئ للمتهم طريقا للطعن بالنقض حظه القانون •</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣)</p>
٣٧٠	٥٦	<p>راجع انفسا :</p> <p>نقض « أثر الطعن »</p> <p>(القاعدة رقم ١٨٧ بـ صحيفة رقم ١٠٣٥)</p>

استجواب

١ - الاستجواب المحظور قانونا . ماهيته ؟

تسجيل مأمور الضبط ما يبيده المتهم امامه من أقوال فى حق نفسه
وغيره من المتهمين . لا يعد استجوابا .

٨٠٤ ١٤٦

(الطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠)

٢ - المادة ٢٩ اجراءات . اجازتها لمأمور الضبط القضائي سؤال

المتهم عن التهمة دون استجوابه . الاستجواب المحظور عليه . تعريفه ؟

٩٤٨ ١٧٤

(الطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢)

استدالات

١ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش .

موضوعى . خلو اذن التفتيش من بيان صناعة الطاعنين او محل اقامتهما
لا يعيبه .

٣٨ ٣

(الطعن رقم ٣٩٩٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٣)

٢ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تظمن اليه من عناصر الاثبات ولو

من محاضر جمع الاستدالات .

مثال .

٣٨ ٣

(الطعن رقم ٣٩٩٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٣)

٣ - التحريات لا تصلح بذاتها دليلا او قرينة . جواز التعويل عليها .

معتززة لغيرها من أدلة .

مثال لتسبيب معيب فى جريمة سرقة مع حمل سلاح .

٨٨ ١١

(الطعن رقم ٥٨٣٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)

٤ - تقدير جدية التحريات وكفايتها للاذن بالتفتيش . موضوعى .

تولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات التى يؤسس عليها طلب

الاذن بالتفتيش . غير لازم . له الاستعانة بمعاونيه من رجال السلطة العامة

والمرشدين السريين او غيرهم .

الصلحة	القاعدة	
		مجرد الخطأ في بيان مهنة المتهم أو محل اقامته لا ينال بذاته من جدية التحريات .
٢١٣	٣١	(الطعن رقم ٥٨٨٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)
		٥ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش . موضوعي . - الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل اذن التفتيش مادام ان من حصل تفتيشه هو المقصود . - الاعمال الاجرائية محكمة صحة وبطلانها بمقوماتها لا بنتائجها . مؤدى ذلك ؟
٢٤٦	٣٧	(الطعن رقم ٥٩٠٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١١)
٢٢٦	١٠٦	(والطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢١)
		٦ - تولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات التي يؤسس عليها طلب الاذن بالتفتيش . غير لازم . له الاستعانة بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين او غيرهم . - تقدير جدية التحريات وكفايتها للاذن بالتفتيش . موضوعي .
٣٨٧	٦٠	(الطعن رقم ٥٨٣١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)
		٧ - الدفع ببطلان اذن التفتيش والتسجيل لعدم جدية التحريات دفع جوهري . على المحكمة التعرض له . الاستناد في رفضه الى ان الضبط دليل على جدية التحريات . قصور . علة ذلك ؟
٩٤٣	١٧٣	(الطعن رقم ٣٥٥٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١١)
		٨ - حق المحكمة في الاخذ بأقوال الشاهد في محضر الشرطة متى اطمأنت اليها .
١٠٢٥	١٨٥	(الطعن رقم ٣٢٥٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)
		راجع ايضا :
		تفتيش « اذن التفتيش » اصداره »
		(القاعدة رقم ١٧٣ بالصحيفة رقم ٩٤٣)

وتفتيش « اذن التفتيش - تنفيذه »

(القاعدة رقم ٤١ بالصحيفة رقم ٢٩٢)

ومحاكمة الموضوع « سلطتها في تقدير التليل »

(القاعدة رقم ١٧٤ بالصحيفة رقم ٩٤٨)

استعمال سلطة الوظيفة في وقف تنفيذ الاحكام

راجع امتناع عن تنفيذ حكم :

استعمال اوراق مزورة

١ - اثبات الحكم مقارفة الطاعن جرائم الاشتراك في تزوير محررات رسمية واستعمالها والتهرب من سداد الجمارك ووجوب تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات .

- معاقبته الطاعن بالعقوبة المقررة لجريمة الاشتراك في التزوير باعتبارها العقوبة الاشد مع تغريمه عن جريمة التهريب . خطأ يوجب تصحيحه اكتفاء بعقوبة الجريمة الاشد .

(الطعن رقم ٦١٩٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢)

٢ - الركن المادي في جريمة استعمال الاوراق المزورة . تحققه باستخدام المحرر المزور فيما زور من أجله . تمامه . بمجرد تقديم ورقة مزورة تزويرا معاقبا عليه . لا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد أسند اليه استعمال المحرر مع غيره . متى كان عالما بتزويره .

(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)

اسقاط حبلى عمدا

مثال لتسبب سائق لحكم بالادانة في جريمة اسقاط امرأة حبلى عمدا واحداث اصابات بها . افضت الى موتها .

(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٢)

٣٥٧ ٨٩

١١٠٣ ٢٠٢

٦٧٧ ١١٨

الصفحة	القاعدة
٧٤٥	١٣٣
١١٣١	٢٠٥
٤٥	٤
٥٩	٦
٤٥	٤

أسلحة وذخائر

راجع تقض « مايجوز وما لايجوز الظن فيه من الأحكام »

(القاعدة رقم ١٠٨ بالصحيفة رقم ٦٣٨)

استيقاف

١ - الاستيقاف إجراء يقوم به رجل السلطة العامة للتحسرى عن الجرائم وكشف مرتكبها إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختياراً في وضع الريب والظنون .

الفصل في قيام المبرر للاستيقاف أو تخطفه . موضوعى .

مثال لتسبب سائق في إثبات توافر المبرر للاستيقاف .

(الظن رقم ١٣٩٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٧)

٢ - الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحسرى عن الجرائم وكشف مرتكبها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف . الفصل في قيام المبرر للاستيقاف أو تخطفه . موضوعى .

مثال لتسبب سائق للقضاء بالبراءة لبطلان القبض والتفتيش لعدم توافر المبرر لاستيقاف الطامع في جريمة احراز مخدر .

(الظن رقم ٢١٠٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٣)

استيلاء

١ - جناية الاستيلاء على مال للدولة بغير حق المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات . ما يكفى لتحقيقها ؟

(الظن رقم ٦١٥٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)

(والظن رقم ٥٨٦٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)

٢ - معاقبة المتهم بعقوبة مقررة لاي من جنايتى الاختلاس والاستيلاء . عدم توافر منسلحته فيما يشبه بشأن الغرامة المقضى بها طالما أن حدها الأدنى واحد في جريمتى الاختلاس أو الاستيلاء طبقاً للمادة ١١٨ عقوبات .

(الظن رقم ٦١٥٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)

الصفحة	القاعدة	
		<p>١ - الفرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات . طبيعتها : من الفرامات النسبية التي اشارت اليها المادة ٤٤ عقوبات . وجوب الحكم بها على المتهمين متضامين . عدم جواز التنفيذ عليهم جميعا بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم .</p>
٥٩	٦	<p>(الطعن رقم ٥٨٦٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)</p> <p>٤ - دفاع أحد المتهمين بأن القول المبيح الى الطاعن كان فاسدا وتالفا . وانه سدد قيمته . دفاع عيني لتعلقه بالوقائع محل الاتهام وجودا وعدما لا بأشخاص مرتكبها . اثر ذلك ؟</p> <p>مثال :</p>
٧٠٤	١٢٤	<p>(الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٠)</p> <p>راجع ايضا :</p> <p>عقوبة « العقوبة المبررة »</p> <p>(القاعدة ١٧٩ بالصحيفة رقم ٩٨٣)</p>
اشتراك		
		<p>١ - الاشتراك بالاتفاق يتحقق باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه . هذه النية امر داخلي لا يقع تحت الحواس . جواز الاستدلال عليها بأي دليل مباشر أو بطريق الاستنتاج .</p>
٥٩	٦	<p>(الطعن رقم ٥٨٦٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)</p>
		<p>٢ - التمدليل على حصول الاشتراك بأدلة محسوسة . لا يلزم . كفاية استخلاص حصوله من وقائع الدعوى وملابساتها . مثال .</p>
٥٩	٦	<p>(الطعن رقم ٥٨٦٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)</p>
		<p>٣ - ادانة الطاعن بجريمة تزوير شيك واستعماله . استنادا الى تمسكه به وبانه صاحب الصلحة في تزويره . عدم كفايته . مادام قد انكر توقيعه عليه ولم يثبت ان التوقيع له . مجرد تمسك الطاعن بالورقة المزورة . لا يكفي في ثبوت علمه بتزويرها مادام لم يتم الدليل على مقارفته التزوير أو الاشتراك في ارتكابه .</p>

الصفحة	القاعدة	
		٤ - مثال . لتسبب معيب لحكم بالادانة في جريمة تزوير شيك واستعماله .
١٠٧	١٣	(الطعن رقم ٥٢٢١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٨)
		٤ - الاتفاق . تعريفه ؟ وجه الاستدلال به موضوعي .
٥٧٦	٩٦	(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٧)
		٥ - متى يسأل الجاني بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضي الى موت؟
٥٧٦	٩٦	(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٧)
		٦ - دفاع أحد المتهمين بأن القول المبيع الى الطاعن كان فاسدا وتالفا . وأنه سدد قيمته . دفاع عيني لتعلقه بالوقائع محل الاتهام وجودا وعدما لا بأشخاص مرتكبها . أثر ذلك ؟
		مثال :
٧٠٤	١٢٤	(الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٠)
		٧ - الفرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات : طبيعتها . وجوب القضاء بها على كل من ساهم في الجريمة فاعلا أو شريكا وبالتضامن عند تعدد الجناة .
٩٧٣	١٧٩	(الطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٦)
		٨ - لا جدوى من نفي الطاعن من أنه شريك في الجريمة وليس فاعلا لها . مادامت العقوبة المقررة للفاعل الاصل هي بذاتها المقررة للشريك . المادة ٤١ عقوبات .
١٠٦٥	١٩٣	(الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٨)
		٩ - اثبات الحكم تداخل الطاعنين في تحرير المحرر المزور واتفاقهما على تزويره واتحاد نيتهما واتجاه نشاطهما على تحقيق النتيجة الاجرامية لا يلزم معه تحديد الافعال التي اتاها كل منهما على حدة .
١١٠٣	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)
		١٠ - الاشتراك في التزوير . تمامه دون مظاهر خارجية او اعمال مادية محسوسة . يكفي لثبوته اعتقاد المحكمة بحصوله من ظروف الدعوى

الصفحة	القاعدة	
		وملابساتها اعتقاداً سائفاً تبرره الوقائع التي اثبتتها الحكم . الجدل الموضوعي لا يثار أمام محكمة النقض .
١١٠٣	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)
		١١ - يعتبر المحرر رسمياً في حكم المادتين ٢١١ ، ٢١٣ عقوبات متى صدر أو كان في الامكان أن يصدر من موظف عام مختص بتحريره .
		ثبوت اشتراك الطاعن في جريمة التزوير لامصلحة له في المجادلة في معاقبته على أساس أنه فاعل أصلي . علة ذلك ؟
١١٠٣	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)
		راجع ايضاً :
		عقوبة « عقوبة الجرائم المرتبطة »
		(القاعدة رقم ٨٩ بالصحيفة رقم ٥٣٧)

اشغال طريق

العقوبة المقررة لجريمة اشغال الطريق العام بغير ترخيص هي الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه .. المادة ١٤ من القانون ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

- تعديل الحكم المطعون فيه عقوبة الغرامة المفرض بها بالحكم المستأنف من مائة جنيه الى خمسين جنيهاً بالنزول عن الحد الأدنى المقرر قانوناً - خطأ في تطبيق القانون . وجوب النقض والتصحيح بتأييد الحكم المستأنف .

(الطعن رقم ٤٥٦٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)

٤٩٦ ٨٠

اصابة خطأ

١ - تعدد المشاركين باخطائهم في وقوع النتيجة الضارة . لا يرتب اعفاء ايهم من المسؤولية عنها . يستوى في ذلك الخطأ المباشر وغير المباشر .

(الطعن رقم ٥١٢٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١)

٢٤١ ١

الصفحة	القاعدة	
		٢ - بيانات حكم الادانة ؟
		سلامة الحكم بالادانة في الجرائم غير العمدية . مشروطة ببيان ركن الخطأ ورابطة السببية بين الخطأ والاصابة .
		مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة قيادته . لا يعتبر دليلا على الخطأ .
		مثال لتسبب معيب لحكم بالادانة في جريمة اصابة خطأ .
٣١	٢	(الطعن رقم ٥٦٢٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٤)
		٣ - تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية . موضوعي .
٢٤	١	(الطعن رقم ٥١٢٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١)
		٤ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه وتوافر السببية بينه وبين النتيجة . موضوعي .
		مثال لتسبب سائق لحكم بالادانة في جريمة اصابة خطأ .
١٣٣	١٩	(الطعن رقم ٣٦٩٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)
		٥ - دعاوى الحقوق المدنية . الاصل ان ترفع الى المحاكم المدنية .
		اباحة القانون رفعها استثناء الى المحاكم الجنائية . شرط ذلك ؟
		توزيع الاختصاص المتعلق بالولاية من النظام العام .
		كون الضرر المؤسسة عليه الدعوى المدنية لم ينشأ مباشرة عن جريمة الاصابة الخطأ موضوع الدعوى الجنائية . بل عن واقعة اتلاف لم ترفع بها الدعوى . يوجب على المحكمة ان تقضى بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية .
١٣٣	١٩	(الطعن رقم ٣٦٩٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)
		٦ - افعال حكم الادانة ببيان الاصابات التي احدثها المتهم بالمجنى عليها ونوعها وكيف ان خطاه أدى الى حدوثها وذلك من واقع الدليل الغنى . قصور .
٤٢١	٦٦	(الطعن رقم ٦٣٣٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١١)
		٧ - مجرد الانحراف بالسيارة من جهة الى اخرى لا يعتبر دليلا على الخطأ . حد ذلك ؟
٥٨٧	٩٨	(الطعن رقم ٦٥٢١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨)

الصفحة	القاعدة	
٥٨٧	٩٨	٨ - مجرد اجتياز الطاعن بالسيارة قيادته سيارة أخرى أمامه لا يعد لدائه خطأ مستوجبا للمسئولية أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٦٥٢١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨)
٦٤٨	١١١	٩ - الأصل الا يسأل الانسان الا عن خطئه الشخصى . سلامة الحكم بالادانة فى جريمة الاصابة الخطأ . مشروطة ببيان ركن الخطأ والتدليل عليه . مثال لتسبيب معيب لحكم بالادانة فى جريمة اصابة خطأ . (الطعن رقم ٤٩٥٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦)
١١٤٤	٢٠٨	١٠ - متى يجوز لقائد مركبة خفية ان يتجاوز مركبة امامه ؟ (الطعن رقم ٣٢٢١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)
١١٤٤	٢٠٨	١١ - صحة الحكم فى جريمة القتل والاصابة الخطأ . تستوجب بيان وقائع الحادث وكيفية حصوله . وكنه الخطأ المنسوب الى المتهم وما كان عليه موقف المجنى عليه والمتهم . رابطة السببية كركن من اركان جريمة القتل والاصابة الخطأ . تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجانى ومساءلته عنها . طالما تتفق والسير العادى للأمور . الدفع بانقطاع رابطة السببية . جوهرى . يترتب على ثبوته ائتفاء مسئولية المتهم الجنائية والمدنية . عدم امتداد اثر الطعن لمن قضى بعدم جواز استئنافه . مثال لتسبيب معيب لحكم بالادانة فى جريمة قتل واصابة خطأ . (الطعن رقم ٣٢٢١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)
١١٥٦	٢١١	١٢ - التغير فى التهمة المحظور على المحكمة . هو الذى يقع على الأفعال المؤسسة عليها التفصيلات التى يكون الغرض من ذكرها اللام المتهم بموضوع الاتهام وكيفية ارتكاب الجريمة . للمحكمة ردها الى صورتها الصحيحة . مادامت فيما تجريه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التى تضمنها أمر الأحالة والتى كانت مطروحة على بساط البحث . - مثال فى جريمة قتل واصابة خطأ . (الطعن رقم ٢٨٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
١١٥٦	٢١١	<p>١٣ - خطأ المتجنى عليه أو الغير لا يسقط مسئولية المتهم بانقضاء أو الاصابة الخطأ . مادام لم يترتب عليه انتفاء أحد أركان الجريمة . الجدل الموضوعي في تقدير الأدلة . غير جائز أمام النقض . (الطعن رقم ٢٨٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)</p>
١١٥٦	٢١١	<p>١٤ - مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه . مالم تنقطع رابطة السببية بعوامل أجنبية غير مألوفة . تقدير توافر السببية بين الفعل والنتيجة . موضوعي . تعدد الأخطاء يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أيا كان قدر خطئه ولو كان سببا غير مباشر في وقوع الحادث . (الطعن رقم ٢٨٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)</p>
		<p>اعدام</p> <p>١ - وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالاعدام ؟ - اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام ولو لم تقم النيابة العامة بعرضها . المادة ٤٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٦ . (الطعن رقم ٥٩٤٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) (والطعن رقم ١٠٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١)</p> <p>٢ - قبول عرض النيابة لقضايا الاعدام - ولو تجاوزت اليعاد المقرر في القانون . علة ذلك ؟ اتصال محكمة النقض بالدعوى الصادر فيها حكم بالاعدام بمجرد عرضها عليها . ولو لم تقدم النيابة مذكرة برأيها . (الطعن رقم ٥٩٤٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٨) (والطعن رقم ١٠٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١)</p> <p>٣ - رقابة محكمة النقض لأحكام الاعدام . شمولها عناصر الحكم موضوعية كانت أو شكلية . وجوب نقضها الحكم للخطأ في القانون . أساس ذلك . المواد ٢/٣٥ ، ٢/٣٩ ، ٣ - ٤٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٦ . (الطعن رقم ٥٩٢٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)</p> <p>راجع أيضا : اثبات « شهود » (القاعدة رقم ١٢ بالصحيفة رقم ٩٢)</p>
٩٢ ٥٣٠	١٢ ٨٨	
١١١ ٥٣٠	١٤ ٨٨	
٢٢٦	٣٢	

الصفحة	القاعدة	الاعلان
		١ - ايجاب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء او بدء ميعاد . عدم قيام اية طريقة اخرى مقامه .
٥	١ نقابات	(الطعن رقم ٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٧)
		٢ - اعلان المعارض بجلسة المعارضة . وجوب ان يكون لشخصه او في محل اقامته . عدم التزام المحضر بالتحقق من صفة من يتقدم لاستلام الاعلان . تسليمه اليه قرينة على علم المعلن تقبل اثبات العكس . مثال :
٣٣٩	٥١	(الطعن رقم ٣٥٩٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)
		٣ - جواز الحكم في الدعوى في غيبة المتهم . رهن باعلانه قانونا بالجلسة المحددة لها . اساس ذلك ؟
		دفاع الطاعن بىطلان الحكم المستأنف لعدم اعلانه بالجلسة التى صدر فيها . جوهرى التفات الحكم عنه ايرادا وردا . قصور . علة ذلك ؟
٥١٤	٨٤	(الطعن رقم ٢٧٤٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١)
		٤ - وجوب اعلان المجند الى ادارة الجيش . المادة ٢٢٥ اجراءات جنائية . مخالفة ذلك يرتب بطلان الاعلان .
٦٥٣	١١٢	(الطعن رقم ٤٣٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٧)
		٥ - تأجيل نظر المعارضة من جلسة لآخرى في غيبة المعارض . يوجب اعلانه بالجلسة الجديدة ولو كان قد اعلن بالجلسة الاولى . اساس ذلك ؟
٦٥٣	١١٢	(الطعن رقم ٤٣٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٧)
		٦ - وجوب نظر الاستئناف بالجلسة المحددة بالتقرير به القضاء في الدعوى بجلسة غير تلك السابق تحديدها بالتقرير دون اعلان لطاعن ورقم تخلفه عن حضورها . بطلان في الاجراءات يؤثر في الحكم . مما يوجب نقضه .
٨٧١	١٥٧	(الطعن رقم ١٧٠٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٧)
		٧ - تسليم ورقة الاعلان الى احد المذكورين في المادتين ١٠ ، ١١ مرافعات لعدم وجود المعلن اليه في موطنه . اعتبار ذلك قرينة على علمه بالجلسة . مالم يدحضها باثبات العكس .
١٠٧٨	١٩٦	(الطعن رقم ٤٥٤٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣)

الصفحة	القاعدة	اغذية
١١٧٧	٢١٤	<p>١ - العلم يفش البضاعة المعروضة للبيع . موضوعي . استنتاج الحكم انتفاء علم التهم بأن البضاعة مفسوشة . لامحل للنعي عليه . (الطعن رقم ٥٤٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)</p>
		اكراه
٣٠١	٤٣	<p>١ - اثاره الدفع ببطلان الاعتراف لأول مرة امام محكمة النقض . عدم قبوله . (الطعن رقم ٦٢٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)</p>
٥٦٢	٩٣	<p>٢ - ركن التحيل أو الاكراه . تقديره . موضوعي . الجدل الموضوعي في تقدير الادلة . غير جائز امام النقض . (الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٥)</p>
٥٦٢	٩٣	<p>٣ - ابعاد الاشئ التي تجاوزت السادسة عشرة عن مكان خطفها بقصد العبث بها . بام تعامل طرق احتيالية أو اية وسيلة من شأنها سلب ارادتها . كفايته لتحقيق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩ عقوبات . مثال . (الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٥)</p>
٧٠٩	١٢٥	<p>٤ - الدفع : بانتفاء المسئولية تأسيسا على أن ما قارفه الجاني كان نتيجة اكراه . جوهري ؟ الإدارة والاختيار هي مناط المساءلة الجنائية - عدم الرد على الدفع بالاكراه . قصور . مثال . (الطعن رقم ١٢٨١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٠)</p>
٩٤٨	١٧٤	<p>٥ - تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الاثبات . موضوعي . مسادام سائفا . تقدير قيمة الاعتراف واهتقلاله عن الاجراء الباطل . موضوعي . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . عدم جواز اثارته أمام النقض . (الطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٦ - تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الاثبات . حق لمحكمة الموضوع . صحة اخذ المحكمة باعتراف المتهم في تحقيقات النيابة . ولو عدل عنه .
١٠١٥	١٨٤	(الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩) راجع ايضا : محاكم أمن الدولة « اختصاصها » (القاعدة رقم ١٨٨ بالصحيفة رقم ١٠٤١)
		امتناع عن تنفيذ حكم
		١ - مجرد تراخي تنفيذ الحكم الى ما بعد الثمانية أيام المنصوص عليها في المادة ١٢٣ عقوبات . لا ينهض بذاته دليلا على توافر القصد الجنائي . القصد الجنائي في الجرائم العمدية . تطلبه تعدد ارتكاب الفصل المادي والنتيجة المترتبة عليه .
٧٢٨	١٢٩	(الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢)
		٢ - المؤسسات الصحفية مؤسسات خاصة لا عامة . اعتبار المؤسسات الصحفية مؤسسات عامة حكما لا فعلا . في الاحوال المنصوص عليها حصرا في القانون . اقتصار حكم المادة ١٢٣ عقوبات على الموظف العام فحسب . الموظف العام . تعريفه ؟ رؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية والعاملون بها . ليسوا في عداد الموظفين العموميين . أساس ذلك ؟
٩٠٨	١٦٧	(الطعن رقم ٣١٦٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩)
		امر احالة
		١ - النقص أو الخطأ الذي يشوب امر الاحالة في بيان اسم المتهم ولقبه وسنه وصناعته واختصاص مصدره . لا يترتب عليه البطلان . أساس ذلك ؟ امر الاحالة نهائي بطبيعته - مؤدى ذلك ؟
٩٣٥	١٧٢	(الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١١)

الصفحة	القائمة	
٩٣٥	١٧٢	٢ - الاصل في الاجراءات الصحة مالم يتم دليل على خلاف ذلك . عدم ايجاب بيان اختصاص مصدر أمر الإحالة . (الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١١)
٩٤٨	١٧٤	٣ - قرار الإحالة اجراء سابق على المحاكمة . الطعن ببطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول . (الطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)

أمر بالأوجه

١٦٨	٢٧	١ - الامر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية في الجريمة المبلغ عنها . لا حجية له أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة . (الطعن رقم ٢٩٣١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٩)
٥١٧	٨٥	٢ - الامر الصادر من النيابة العامة بحفظ الشكوى . العبرة في تحديد طبيعته وهل هو أمر حفظ ادارى أم قرار بالأوجه لاقامة الدعوى . هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه أو بالوصف الذى يوصف به . أمر الحفظ الادارى والأمر بالأوجه لاقامة الدعوى ماهية كل منهما ؟ (الطعن رقم ٣٠٦٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١)
٥١٧	٨٥	٣ - الغاء الأمر بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية . حق مخول للنائب العام وحده في مدة الثلاثة أشهر التالية لصدوره . أساس ذلك ؟ الامر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية - له حجيته التى تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية ما دام لم يلغ قانونا . له فى نطاق حجيته المؤقتة ما للاحكام من قوة الامر المقضى . (الطعن رقم ٣٠٢٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١)
		٤ - أمر الحفظ الصادر من النيابة العامة . اجراء ادارى . لها أن تعديل عنه فى أى وقت . علم جواز التظلم فيه من المعنى عليه أو المسدعى بالحقوق المدنية .

الفرق بين أمر الحفظ وبين الأمر بعدم وجود وجه ؟
الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية . جواز الطعن فيه من
المدعى بالحقوق المدنية .

(الطعن رقم ٥١٩٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)

١٠٠٨ ١٨٣

أمر حفظ

١ - الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الشكوى العبرة في تحديد
طبيعته وهل هو أمر حفظ إدارى أم قرار بالأوجه لاقامة الدعوى . هى بحقيقة
الواقع لا بما تذكره النيابة عنه أو بالوصف الذى يوصف به .

أمر الحفظ الإدارى والأمر بالأوجه لاقامة الدعوى ماهية كل منهما ؟

(الطعن رقم ٣٠٦٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١)

٥١٧ ٨٥

٢ - أمر الحفظ الصادر من النيابة العامة . اجراء إدارى . لها أن
تعديل عنه فى أى وقت . عدم جواز التظلم فيه من المجنى عليه أو المدعى
بالحقوق المدنية .

الفرق بين أمر الحفظ وبين الأمر بعدم وجود وجه ؟

الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية . جواز الطعن فيه من
المدعى بالحقوق المدنية .

(الطعن رقم ٥١٩٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)

١٠٠٨ ١٨٣

أمن دولة

راجع : اختصاص « اختصاص محاكم أمن الدولة »

القاعدة رقم ١٠٨ بالصحيفة رقم ٦٣٨)

وتنقض « مايجوز وما لايجوز الطعن فيه من الأحكام »

القاعدة رقم ١٠٨ بالصحيفة رقم ٦٣٨)

القاعدة
السلطة

اتابة قضائية

حق المحكمة في الاعراض عن تحقيق دفاع المتهم . مشروط بوضوح الواقعة أو كون التحقيق المطلوب غير منتج وان تبين عله ذلك .
انتهاء الحكم الى عدم الجابة طلب الانابة القضائية مع عدم استناده الى أدلة تتصل بشيء من الجزئيات المطلوب الانابة فيها . لا اخلال بحسب الدفاع .

٨٠٤ ١٤٦

(الطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠)

اهانه

اهانة محكمة :

تحقق الجريمة بالمادة ١٣٣/٢ عقوبات متى كانت الافعال أو العبارات المستعملة تحمل معنى الاساءة أو المساس بالشعور أو الفض من الكرامة . ولو لم تكن مشتملة على قذف أو سب .
تعتمد توجيه الفاظ تحمل بذاتها معنى الاهانة . كفايته لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاهانة .
لا عبرة بالباعت على توجيهها .
مثال .

٨٥٣ ١٥٣

(الطعن رقم ٥٨٧٩ لسنة ٥٤ ق - ١٩٨٧/١٠/٢٧)

اوراق رسمية

تغيير الحقيقة في السجلات والبطاقات وكافة المستندات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ . تزوير في اوراق رسمية . أساس ذلك ؟

١٠٦٥ ١٩٣

(الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٨)

ايجار اماكن

١ - التسبب عمدا في منع ورود المياه عن الاماكن المؤجرة المبينة بالمادة الاولى من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مؤتم . اساس ذلك ؟
المادة الاولى من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥١ .

انحسار التائيم عن هذه الواقعة بالنسبة للاماكن المؤجرة بالقرى ما لم يصدر قرار من وزير الاسكان بمد سريان احكام القانون المذكور عليها .
مثال لتسبب معيب لحكم بالادانة في جريمة منع ورود المياه الى اماكن مؤجرة .

(الطعن رقم ٤٩١٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)

٢ - حكم الادانة . بياناته ؟ المادة ٣١٠ اجراءات .
اغفال الحكم ادلة الادانة في جريمة تقاضى الطاعن مبالغ خارج نطاق عقد الايجار وعدم بيان أن تخلفه عن تسليم الوحدة السكنية كان دون مقتضى .
قصور .

(الطعن رقم ٦٨٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤)

٣ - تخلف المالك دون مقتضى عن تسليم الوحدة السكنية فى الموعد المحدد مؤتم بمقوبة التنبص .
التخلف عن تسليم الوحدة فى الموعد المحدد لا يؤتم اذا كان هناك مقتضى لذلك .

(الطعن رقم ٦٨٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤)

٤ - بيانات حكم الادانة ؟ م ٣١٠ اجراءات .
تخلف المالك دون مقتضى عن تسليم العين فى الميعاد المحدد .
مؤتم . المادة ٢٣ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .
مناط التائيم رهن بقيام مقتضى للتخلف عن تسليم العين المؤجرة فى الميعاد المحدد . عدم استظهار الحكم ذلك المقتضى . قصور .

(الطعن رقم ٦٩٩٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٦)

٥ - ابقاء القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على العقوبة المقيدة للحرية مع الفرامة لجريمة تقاضى خلو الرجل واخراجه تقاضى مقدم ايجار لا يجاوز سنتين من دائرة التجريم طبقا للشروط الواردة بالمادة السادسة منه .
- بيانات حكم الادانة ؟ المادة ٣١٠ اجراءات .

الصفحة	القاعدة	
		اغفال حكم الادانة في جريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار تحديد ماهية ما تقاضاه الطاعن وما اذا كان خلو رجل المؤثم قانوناً أم مقدم ايجار مما اباحة القانون . قصور . مثال .
٧٦٥	١٣٨	(الطعن رقم ٣٠٤٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤)
		٦ - لسالك المنى المنشأ من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . اقتضاء مقدم ايجار لا يجاوز اجرة سنتين بالشروط المحددة بالمادة ٦ من القانون المذكور . مفاد ذلك ؟
٧٧٦	١٤١	(الطعن رقم ٧٤٣١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٨)
		٧ - الحكم بالادانة . وجوب اشتغال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة . المادة ٣١٠ اجراءات . خلو الحكم المطعون فيه من بيان مدى انطباق المادة السادسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . قصور . القصور له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بالقانون .
٧٧٦	١٤١	(الطعن رقم ٧٤٣١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٨)
		٨ - صدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . اعتباره اصلياً للمتهم من القانون القديم بما اشتملت عليه احكامه من الغاء لعقوبة الحبس المقررة لمخالفة القوانين المنظمة لتأجير الاماكن . عدا العقوبة المقررة لجريمة خلو الرجل .
٨٢٠	١٤٨	(الطعن رقم ٧٤٢٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢١)
		٩ - عوم جواز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور - المادة ٣٠٧ اجراءات جنائية . - ادانة الطاعن عن واقعة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار لم ترفع بها الدعوى الجنائية عليه . خطأ في القانون .
٩٧٣	١٧٧	(الطعن رقم ٢٠٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٦)
		١٠ - صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بعد ارتكاب الفعل وقبل صدور حكم بات في جريمة تقاضى مقدم ايجار . يتحقق به معنى القانون الاصلي من القانون القديم . أساس ذلك ؟
٩٧٣	١٧٧	(الطعن رقم ٢٠٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٦)

(ب)

باعث - بطلان - بلاغ كاذب -
بناء بدون ترخيص - بناء على ارض زراعية

باعث

تحقق الجريمة المؤثمة بالمادة ١٣٣/٢ عقوبات متى كانت الافعال او العبارات المستعملة تحمل معنى الاساءة او المساس بالشعور او الفض من الكرامة . ولو لم تكن مشتملة على قذف او سب . تعمد توجيه الفاظ تحمل بذاتها معنى الاهانة . كفايته لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاهانة . لا عبرة بالباعث على توجيهها .
مثال .

(الطعن رقم ٥٨٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨)

بطلان

- اقتصار المدافع عن المتهم بجناية على طلب استعمال الرافة . يبطل اجراءات المحاكمة . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٥٩٤٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٨)

٢ - النطق بالحكم . وجوب تمامه بحضور القضاة الذين اشتركوا في المداولة . حصول مانع لدى احدهم . وجوب توقيعه مسودة الحكم . مخالفة ذلك . يبطل الحكم .

(الطعن رقم ٥٧٠٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٠)

٣ - حتمية الاستعانة بمحام لكل منهم بجناية حتى يكفل له دفعا حقيقيا لا دفاعا شكليا . علة ذلك ؟

ثبوت أن المحامي المنتدب الحاضر مع المتهم لم يقدم ثمة معاونة جادة من أوجه الدفاع يبطل اجراءات المحاكمة .

(الطعن رقم ٥٩٢٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)

٤ - دخول الضابط منزل الطاعن بوجه غير قانوني اجراء باطل لا يصح منه من ذلك تكليف المأذون له بالتفتيش باجرائه . علة ذلك ؟

٨٥٣ ١٥٣

١١١ ١٤

١١٦ ١٥

٢١٣ ٣١

الصفحة	القاعدة	
		عدم ممارسة الطاعن في أن الضابط المأذون له بالتفتيش هو الذي قام بمباشرة واجرى ضبط المخدر والميزان والمطواه . عدم امتداد البطلان الى ما أسفر عنه التفتيش الصحيح . أساس ذلك ؟
٢٩٢	٤١	(الطعن رقم ٥٩٣٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)
		٥ - العبرة في صحة الحكم هي بصدوره موافقا للقانون . اغفال الحكم ذكر مواد القانون - في خصوص الدعوى المدنية لا يبطله . متى كان النص الواجب الا تزال مفهوما من الوقائع التي أوردها .
٣٠٥	٤٤	(الطعن رقم ٦١٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩)
		٦ - وجوب أن يضع أحد أعضاء الدائرة المتوط بها الحكم في الاستئناف تقريرا يشتمل على ملخص وقائع الدعوى وظروفها وجميع ما اتخذ فيها من اجراءات . وقراءته قبل أي اجراء . المادة ٤١١ اجراءات . اغفال تلاوة تقرير التلخيص قبل الفصل في المعارضة الاستئنافية . آثره . بطلان اجراءات المحاكمة . لا يقدح في ذلك سبق تلاوته ابان المحاكمة الغيابية الاستئنافية . أساس ذلك ؟
٣١٠	٤٥	(الطعن رقم ٣٥٧٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)
		٧ - اشتغال الحكم المطعون فيه على مقوماته المستقلة بذاتها غير متصل او منقطع على الحكم المستأنف . يعصمه من البطلان الذي قد يشوب ذلك الحكم .
٣١٣	٤٦	(الطعن رقم ٣٧٤٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)
		٨ - الخطأ في ديباجة الحكم بخصوص سماع الدعوى بالجلسة التي أجل اليها اصله . ونطق به فيها . لا يبطله . أساس ذلك ؟
٤٢٥	٦٧	(الطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢)
		٩ - اختيار المتهم لمحامي المدافع عنه . حق أصيل مقدم على حق القاضي في تعيين محام له . . اصرار المتهم والمحامي والحاضر على طلب التأجيل لحضور محاميه الأصيل . التفات المحكمة عن هذا الطلب . دون الانصاح في الحكم عن علة عدم اجابته . اخلال بحق الدفاع يبطل اجراءات المحكمة .
٤٧٩	٧٥	(الطعن رقم ٤٦٩/٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - عدم تمكن محامي الطاعن من ابداء عذر تخلف الأخير عن الحضور بالجلسة التي حددت لنظر معارضته الاستثنائية لسبب لا يد للطاعن فيه وهو ادراج اسمه في رول الجلسة مغايراً لاسمه الحقيقي . بطلان في الاجراءات شاب الحكم . وجوب النقض والاحالة .
٤٩٣	٧٩	(الطعن رقم ٤٤٠٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)
		١١ - اشتراط المادة ٣ اجراءات صدور توكيل خاص من المجنى عليه في حالة تقديم الشكوى . عدم انسحابه على الادعاء المباشر .
٦٤٥	١١٠	(الطعن رقم ٤٩٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦)
		١٢ - صحة الحكم في المعارضة في غيبة المعارض . رهينة بأن يكون تخلفه عن الحضور بغير عذر . قيام عذر قهري حال دون حضور المعارض يعيب اجراءات المحاكمة . محل نظر العذر يكون عند الطعن في الحكم .
٦٥٣	١١٢	(الطعن رقم ٤٣٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٧)
		١٣ - تأجيل نظر المعارضة من جلسة لآخرى في غيبة المعارض . يوجب اعلانه بالجلسة الجديدة ولو كان قد أعلن بالجلسة الاولى . أساس ذلك ؟
٦٥٣	١١٢	(الطعن رقم ٤٣٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٧)
		١٤ - وجوب وقف نظر استئناف النيابة للحكم الابتدائي الغيابي الصادر على المتهم حتى يفصل في المعارضة المرفوعة منه في هذا الحكم . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ في القانون .
		مثال :
٧٢٥	١٢٨	(الطعن رقم ٤٤٣٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١)
		١٥ - تشكيل محكمة الأحداث من قاض يعاونه خبيران احدهما على الأقل من النساء .
		وجوب حضور الخبيرين وتقديم تقرير عن حالة الحدث . أساس ذلك ؟
		خلو محاضر جلسات محكمة اول درجة والحكم من اسمي الخبيرين وما يفيد حضورهما أو تقديمهما تقريراً . أثره : بطلان الحكم .
٧٤٥	١٣٢	(الطعن رقم ٧٣٨٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٤)

القاعدة الصفحة

١٦ - عدم ترتيب البطلان على مخالفة النصوص المنظمة للمضاهاة .
أساس ذلك ؟

حق المحكمة الجنائية في تكوين عقيدتها بكافة طرق الاتبات لها أن تأخذ
بالصورة الفوتوغرافية كدليل متى اطمأنت إلى مطابقتها للأصل .

٧٨٧ ١٤٤

(الطعن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٨٧)

١٧ - دخول الدعوى في حوزة المحكمة يوجب عليها عند تعذر تحقيق
دليل أمامها أن تندب أحد عضائها أو قاضيا آخر . ليس لها أن تندب لذلك
النيابة العامة لزوال ولايتها وانتهاء اختصاصها . المادة ٢٦٤ اجراءات .
بطلان الدليل المستمد من الاجراء الذي تجريه النيابة العامة . بناء
على ندب المحكمة لها أثناء سير الدعوى . بطلانا متعلقا بالنظام العام .
مثال لبطلان الدليل المستمد من تحقيق أجرته النيابة العامة بناء على
ندب المحكمة في دعوى تزوير أصلية في جريمة تزوير شيك .

٩٠١ ١٦٥

(الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٢٩/١٠/١٩٨٧)

١٨ - بطلان الحكم الابتدائي . تأييد الحكم الاستثنائي له . اثره :
بطلانه .

٩٠١ ١٦٥

(الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٢٩/١٠/١٩٨٧)

١٩ - النقص أو الخطأ الذي يشوب أمر الاحالة في بيان اسم المتهم ولقبه
وسنه وصناعته واختصاص مصدره . لا يترتب عليه البطلان . أساس ذلك ؟
أمر الاحالة نهائي بطبيعته . مؤدى ذلك ؟

٩٣٥ ١٧٢

(الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١١/١١/١٩٨٧)

٢٠ - قرار الاحالة اجراء سابق على المحاكمة . الطعن ببطلانه لأول مرة
أمام محكمة النقض . غير مقبول .

٩٤٨ ١٧٤

(الطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٢/١١/١٩٨٧)

٢١ - اشتغال الحكم على ما يفيد بيان المحكمة التي أصدرته . كفايته
بيانا لاسم المحكمة ومكان انعقادها .

الأصل في الاجراءات الصحة . مكان المحكمة ليس من البيانات
الجرموية . اغفال الحكم له لا يبطله .

١١٠٣ ٢٠٢

(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٨٧)

٢٢ - بطلان الحكم النيابي الصادر من محكمة الجنايات بحضور المحكوم عليه أو بالقبض عليه . فيه معنى سقوطه . اثر ذلك : اعتبار الطعن فيه بالنقض غير ذي موضوع .
مثال :

١١٢٨ ٢٠٤

(الطعن رقم ٨٩١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٢)

٢٣ - اثاره اساس جديد للدفع ببطلان القبض والتفتيش لأول مرة أمام محكمة النقض لا تصح . علة ذلك ؟

١١٣٤ ٢٠٦

(الطعن رقم ٣٧٤١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٣)

يراجع ايضا :

اجراءات « اجراءات التحقيق »

(القاعدة رقم ١٠٦ بالصحيفة رقم ٦٢٦)

واختصاص :

(القاعدة رقم ١٩٨ بالصحيفة رقم ١٠٩٠)

واستجواب :

(القاعدة رقم ١٧٤ بالصحيفة رقم ٩٤٨)

وتفتيش :

(القاعدة رقم ١٧٢ بالصحيفة رقم ٩٣٥)

وحكم :

(القواعد أرقام ٩٧ ، ١٠٣ ، ١٢٢ ، ١٣٢ ، ١٤٤ ، ١٥٠ ، ١٥٧ ، ١٩٢ ، ٢٠٣ ،

بالصفحات أرقام ٥٨٢ ، ٦٠٨ ، ٦٩٦ ، ٧٤٥ ، ٧٨٧ ، ٨٢٩ ، ٨٧١ ، ١٠٦٥ ،

١١٢٤) .

ودعوى جنائية :

(القاعدة رقم ١٦٤ بالصحيفة رقم ٨٩٨)

الصلصة	القاعدة	بلاغ كاذب
		<p>١ - الأمر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية في الجريمة المبلغ عنها . لا حجية له أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة .</p>
١٦٨	٢٧	<p>(الطعن رقم ٢٩٣١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩)</p> <p>٢ - طلب دفاع المتهم في جريمة البلاغ الكاذب وقف الفصل في الدعوى حتى يفصل في جنحة أخرى . هو دفع بطلب وقف الفصل في الدعوى الجنائية المقامة ضده حتى يفصل في تلك المقامة ضد المجنى عليه .</p> <p>التبليغ عن الوقائع الجنائية حق لكل انسان .</p> <p>عدم جواز الحكم بعقوبة القذف على من اخبر الصدق وعدم سوء القصد للحكام القضائيين أو الاداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله .</p>
٥٢٢	٨٦	<p>(الطعن رقم ٦٣٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١)</p> <p>٣ - التزام المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب . بالحكم الجنائي من حيث ما فصل فيه من صحة البلاغ أو كذبه .</p> <p>براءة المتهم من تهمة خلو رجل للشك في الدليل . لا يقيسد المحكمة عند نظر تهمة البلاغ الكاذب .</p>
٥٥٧	٩٢	<p>(الطعن رقم ٦٠٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٥)</p> <p>٤ - عجز المبلغ عن اثبات الوقائع التي تضمنها البلاغ لا ينهض دليلا على كذبها .</p> <p>كذب البلاغ أو صحته . تقدير توافره . موضوعي .</p> <p>الجدل الموضوعي . في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة .</p> <p>اثارته أمام النقض . غير جائز .</p>
٥٥٧	٩٢	<p>(الطعن رقم ٦٠٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٥)</p>

اللائحة | الصفحة

٥ - لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم قصوره بالنسبة لواقعة البلاغ الكاذب طالما انه دانه عن تهمتي السب والبلاغ الكاذب وأوقع عليه عقوبة واحدة عن التهمتين مما تدخل في حدود العقوبة المقررة لتهمة السب .

(الطعن رقم ٣١٢٧/٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧)

٨٥٨ ١٥٤

٦ - تقدير صحة التبليغ من كذبه . موضوعي . شرط ذلك ؟

(الطعن رقم ٣١٢٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧)

٨٥٨ ١٥٤

٧ - جريمة البلاغ الكاذب . عدم توقف رفع الدعوى بشأنها على شكوى

أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٣١٢٧/٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧)

٨٥٨ ١٥٤

يراجع ايضا :

حكم :

(القاعدتان رقما ٨٦ ، ٩٢ بالصحيفتين رقمي ٥٢٢ ، ٥٥٧)

ودعوى جنائية :

(القاعدة رقم ٨٦ بالصحيفة رقم ٥٢٢)

بناء بدون ترخيص

صدر القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بعد وقوع الفعل وقبل صدور حكم نهائي في جريمة اقامة بناء بدون ترخيص - اعتباره أصلح للمتهم من القانون القديم لما أوجبه على القاضي من وقف نظر الدعوى المنظورة لمدة ستة أشهر لمنع المخالف فرصة التقدم بطلب الى الوحدة المحلية المختصة للنظر في أمر المخالفة على ضوء الأحكام الجديدة في هذا القانون .

صدر قانون أصلح يسرى على واقعة الدعوى قبل صدور الحكم المطعون فيه . يوجب على المحكمة تطبيقه . مخالفة ذلك خطأ في القانون .

(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧)

٨٦٣ ١٥٥

بناء على أرض زراعية

صدور القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات في جريمة بناء على أرض زراعية . اعتباره أصلح للمتهم . لما اشتملت عليه أحكامه من استثناءات من الحظر الوارد على البناء في الأرض الزراعية في حالات معينة متى تحققت موجباتها .

— حق محكمة النقض في نقض الحكم متى صدر قانون أصلح للمتهم يسرى على واقعة الدعوى .

(الطعن رقم ٤٦١٤ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٧/١/٢٥)

(والطعن رقم ٣٧٠٢ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)

١٢٩ ١٨

٣٤٢ ٥٢

(ت)

تأسيس تنظيم مناهض - تأمينات اجتماعية - تبديد - تجريف
ارض زراعية - تجمهر - تحقيق - تزوير - تسجيلات صوتية
تسوية - تضامن - تعدى على بناء ملك الدولة - تعدى على
موظفين عموميين - تعويض - تفتيش - تقادم - تقرير التخليص
تقليد - تكليف - تلبس - تموين - تهريب جمركي *

الصفحة	القاعدة
--------	---------

تأسيس تنظيم مناهض

انشاء أو تأسيس أو تنظيم أو ادارة جمعيات او تنظيمات بقصد سيطرة
أو قضاء طبقة على أخرى أو قلب نظم الدولة الأساسية أو الترويج لذلك .
مؤتم . المادة ٩٨ أ عقوبات .

شرطا اعتبار التنظيم مناهضا ؟

ضبط منشورات تتضمن نقد الحالة السياسية والاقتصادية في الحدود
التي كفلها الدستور والقانون . لا يتحقق به أحد الاهداف المؤتممة .
استعمال القوة أو الارهاب أو وسيلة غير مشروعة . مناط تحققه ؟

٢٠٢ ٣٨

(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٩)

تأمينات اجتماعية

الأجر في مفهوم المادة ٥/ط من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . تعريفه ؟
اغفال حكم الادانة بيلان ما اذا كانت البدلات التي يحصل عليها العامل
تحتسب ضمن الأجر طبقا لقرارات رئيس الوزراء من عدمه . قصور .

٧٥٢ ١٣٤

(الطعن رقم ٥١٤٤ / ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٩)

تبديد

١ - وجوب بناء الاحكام الجنائية على الجزم واليقين المؤسس على الادلة
التي توردها المحكمة . لا على الظن والاحتمال .
انتهاء الحكم الى اختلاط منقولات الطاعنة والمجنى عليه دون أن يبين
ماهية المنقولات المبددة ويقيم الحجة على ملكية المجنى عليه لها ووجه
استشهاده بالمستندات التي قدمها . قصور .

٨٥ ١٠

(الطعن رقم ٥٢٠٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - سريان حكم المادة ٣١٢ عقوبات على جريمة تبديد أحد الزوجين لمنقولات الآخر . علة ذلك ؟ - تنزل الزوجة المجنى عليها في جريمة التبديد عن دعواها . اثره . انقضاء الدعوى الجنائية قبل الزوج المتهم . انفصام العلاقة الزوجية بين المجنى عليها والطاعن لا اثر على اعمال هذا الحكم . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٤٠١٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)
١٤٤	٢١	
		٢ - اقتناع القاضي ان تسليم المال كان بعقد من عقود الامانة شرط لادانة المتهم في جريمة خيانة الامانة - العبرة بقيام عقد من عقود الامانة . هي بالواقع . (الطعن رقم ٥٧٦٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٨) (الطعن رقم ٤٨٥٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)
٢٣٥	٣٤	
٥٠٥	٨٢	
		٤ - دفع الطاعنة في جريمة تبديد بان العلاقة التي تربطها بالمجنى عليه مدنية . جوهري . اغفال تحقيقه . يعيب الحكم بالقصور . (الطعن رقم ٥٧٦٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٨)
٢٣٥	٣٤	
		٥ - توقيع الحجز يقتضى احترامه ولو كان مشوبا بالبطلان . مالم يصدر حكم ببطلانه . (الطعن رقم ٢٨٠٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٥)
٤٤٤	٦٨	
		٦ - سريان احكام البيع على المقايضة بالقدر الذي تسمح به طبيعتها . اعتبار كل من المتعاقدين بائعا للشيء الذي قايس به ومشترى للشيء الذي قايس عليه . المادة ٨٥ مدنى . - تنفيذ احد المتعاقدين لالتزامه بتسليم ما قايس به الى المتعاقد الآخر . اثره ؟ - استمرار حيازة احد المتعاقدين لما قايس به رغم انتقال ملكيتها للمتعاقد الآخر . مفاده ؟ (الطعن رقم ٤٨٥٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)
٥٠٥	٨٢	
		٧ - التسليم الحقيقى ليس بلازم في الوديعة . كفاية التسليم الاعتبارى . متى كان المودع لديه حائزا للشيء من قبل . - انجلد الموضوعى في تقدير ادلة الثبوت . غير جائز امام النقض . (الطعن رقم ٤٨٥٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)
٥٠٥	٨٢	

الصفحة	اللائحة	
		<p>٨ - جريمة تبديد المحجوزات تماما بمجرد عدم تقديم هذه الاشياء ممن في عهده الى المكلف ببيعها في اليوم المحدد لذلك بقصد عرقلة التنفيذ .</p> <p>توقيع . الحجز يقتضى احترامه . ولو كان مشوبا بالبطلان . مالم يصدر حكم بطلانه .</p> <p>اثبات الحكم ان الطاعن كان حاضرا وقت توقيع الحجز ينفي دفعه بعدم العلم بيوم البيع .</p> <p>محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع ان تكون المحجوزات موجودة ولم تبدد .</p>
٦٩٦	١٢٢	<p>(الطعن رقم ٦٧٢٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٩)</p>
		<p>٩ - القصد الجنائي في جريمة خيانة الامانة . عدم تحققه بمجرد التأخر في الوفاء او بتصرف المتهم في الشيء المسلم اليه . وجوب اقتران ذلك بانصراف نية الجاني الى اضافة المال الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بصاحبه .</p> <p>- خاو الحكم من استظهار ركن القصد الجنائي . قصور .</p>
٧٥٩	١٣٦	<p>(الطعن رقم ٥١٩١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١)</p>
		<p>١ - العبرة في عقود الامانة بحقيقة الواقع .</p> <p>تمسك الطاعن بنفي مسئوليته عن جريمة التبديد وانتفاء القصد الجنائي لديه وتقديمه مستندات تؤيد ذلك . دفاع جوهرى التفات الحكم عن تحقيقه . اخلال بحق الدفاع .</p>
١١٧١	٢١٢	<p>(الطعن رقم ٥٣٧٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٨)</p>
		<p>١١ - كون الشيء المبدد غير مملوك لمرتكب الاختلاس شرط لوقوع جريمة التبديد .</p> <p>جريمة اختلاس المال المحجوز عليه المؤتمه بالمادة ٣٤٢ عقوبات استثناء من هذا الاصل . عدم جواز القياس عليه . اساس ذلك انه لا جريمة ولا عقوبة بغير نص .</p>
١١٧١	٢١٢	<p>(الطعن رقم ٥٣٧٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٨)</p>

تجريف ارض زراعية

حظر تجريف الارض الزراعية او نقل الاتربة منها . مالم يكن ذلك
لاغراض الزراعة او تحسينها زراعيًا او المحافظة على خصوبتها . المادة
١٥٠ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .

عدم استظهار الحكم ان التجريف كان لاستعمال الاتربة في غير
اغراض الزراعة او تحسين الارض زراعيًا او المحافظة على خصوبتها وصفة
انطاعن وصلته بالاتربة المضبوطة . قصور .

(الطعن رقم ٦٦٣٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٣)

٦٤٢ ١٠٩

تجمهر

١ - جرائم احراز الاسلحة والذخائر وما ارتبط بها من جرائم التجمهر
والقتل تختص بنظرها محاكم امن الدولة المشكلة طبقا لقانون الطوارئ بنص
امر رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ .

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ بانهاء حالة
الطوارئ اعتبارا من ١٥ مايو سنة ١٩٨٠ . بعد احالة الدعوى الى محكمة
امن الدولة المشكلة طبقا لقانون الطوارئ . لايقدر في اختصاصها بنظرها .
اساس ذلك ؟

تساند محكمة امن الدولة العليا طوارئ في اسباب حكمها الى
المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن عدم قبول
الادعاء المدني بدلا من المادة ١١ من قانون الطوارئ سهو وخطا مادي
لا يؤثر في الحكم .

(الطعن رقم ٥٨٩٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٣)

٦٣٨ ١٠٨

٢ - عدم جواز الطعن باى وجه من الوجوه في الاحكام الصادرة من
محاكم امن الدولة المشكلة طبقا لقانون الطوارئ . المادة ١٢ من القانون
رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ .

(الطعن رقم ٥٨٩٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٣)

٦٣٨ ١٠٨

الصفحة	القاعدة
٩٠١	١٦٥
٩٤٣	١٧٣
٩٤٨	١٧٤

تحقيق

١ - دخول الدعوى فى حوزة المحكمة يوجب عليها عند تعذر تحقيق دليل امامها ان تندب احد اعضائها او قاضيا اخر . ليس لها ان تندب لذلك النيابة العامة لزوال ولايتها وانتهاء اختصاصها . المادة ٢٩٤ اجراءات .

- بطلان الدليل المستمد من الاجراء الذى تجريه النيابة العامة . بناء على ندب المحكمة لها اثناء سير الدعوى . بطلانا متعلقا بالنظام العام . - مثال لبطلان الدليل المستمد من تحقيق أجرته النيابة العامة بناء على ندب المحكمة فى دعوى تزوير أصلية فى جريمة تزوير شيك .

(الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩)

٢ - اذن التفتيش أو تسجيل الحوادث من اجراءات التحقيق . متى يصح اصداؤه ؟

(الطعن رقم ٢٥٥٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١١)

٣ - المادة ٢٩ اجراءات . اجازتها لأمور الضبط القضائي سؤال المتهم عن التهمة دون استجوابه . الاستجواب المحظور عليه . تعريفه ؟

(الطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)

يراجع ايضا :

أمر الاحكام :

(القاعدة رقم ١٧٢ بالصحيفة رقم ٩٣٥)

وتفتيش « اجراءاته »

(القاعدة ١٠٧ بالصحيفة رقم ٦٣٢)

الصفحة	القاعدة	تزویر
٥٩	٦	<p>١ - عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما علم ثبوت جريمة التزوير . للمحكمة ان تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات .</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٦٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)</p>
٥٩	٦	<p>٢ - حق القاضي في تكوين عقيدته من اى دليل او قرينة يرتاح اليها .</p> <p>مالم يقيده القانون بدليل معين .</p> <p>- جرائم التزوير لم يجعل القانون لاثباتها طريقا خاصا .</p> <p>- الأدلة التى يعتمد عليها الحكم . يكفى ان تكون فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها .</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٦٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)</p>
١١٩	١٦	<p>٣ - ثبوت وقوع التزوير او الاستعمال . التنازل عن المحرر المزور ممن تمسك به لا اثر له على وقوع الجريمة .</p> <p>(الطعن رقم ٦٠٣٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١)</p>
٩٠١	١٦٥	<p>٤ - دخول الدعوى فى حوزة المحكمة يوجب عليها عند تعذر تحقيق دليل امامها ان تندب احد اعضائها او قاضيا اخر . ليس لها ان تنسب لذلك النيابة العامة لزوال ولايتها وانتهاء اختصاصها . المادة ٢٩٤ اجراءات .</p> <p>- بطلان الدليل المستمد من الاجراء الذى تجريه النيابة العامة . بناء على ندب المحكمة لها اثناء سير الدعوى . بطلانا متعلقا بالنظام العام .</p> <p>- مثال لبطلان الدليل المستمد من تحقيق أجرته النيابة العامة بناء على ندب المحكمة فى دعوى تزوير اصلية فى جريمة تزوير شيك .</p> <p>(الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩)</p>
١٠٥٦	١٩٣	<p>٥ - التزوير المعاقب عليه استلزامه دراية خاصة لكشفه . غير لازم .</p> <p>يستوى ان يكون التزوير واضحا لا يستلزم جهدا فى كشفه او انه متقن .</p> <p>ما دام ان تغيير الحقيقة فى كلا الحالتين يجوز ان يتخذ به بعض الناس .</p> <p>(الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٦ - اثبات وقوع تزوير المحرر من الطاعن يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزويره واستعماله . تعقب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي . غير لازم .
١١٠٣	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)
		٧ - اثبات الحكم تداخل الطاعنين في تحرير المحرر المزور واتفاقهما على تزويره واتحاد نيتهما واتجاه نشاطهما على تحقيق النتيجة الاجرامية لا يلزم معه تحديد الافعال التي اتاها كل منهما على حده .
١١٠٣	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)
		٨ - الاشتراك في التزوير . تمامه دون مظاهر خارجية او اعمال مادية محسوسة . يكفي لثبوته اعتقاد المحكمة بحصوله من ظروف الدعوى وملاستها اعتقادا سائغا تبرره الوقائع التي اثبتها الحكم . الجدل الموضوعي لا يثار امام محكمة النقض .
١١٠٣	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)

راجع ايضا :

ارتباط :

(القواعد ارقام ٤٩ ، ١٤٤ ، ١٧٩ بالصفحات ارقام ٣٢٩ ، ٧٨٧ ، ٩٨٣)

وحكم :

(القاعدتان رقما ٢٠٢ ، ٢١١ بالصحيفتين رقمي ١١٠٣ ، ١١٥٦)

تزوير اوراق رسمية :

١ - جريمة التزوير في المحررات الرسمية . ص دورها فعلا عن الموظف المختص بتحرير الورقة . غير لازم . يكفي اعطاء الاوراق المصطنعة شكل الاوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب ص دورها كذبا الى موظف عام للايهام برسميتها .

التفات الحكم عن دفاع ظاهر البطلان . لا يعيبه .

(الطعن رقم ٦١٩٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - اثبات الحكم مقارفة الطلعن جرائم الاشتراك في تزوير محررات رسمية واستعمالها والتهرب من سداد الجمارك . وجوب تطبيقه المادة ٢/٣٢ عقوبات . معاقبته الطاعن بالعقوبة المقررة لجريمة الاشتراك في التزوير باعتبارها العقوبة الأشد مع تفريره عن جريمة التهريب . خطأ . يوجب تصحيحه اكتفاء بعقوبة الجريمة الأشد .
٥٣٧	٨٩	(الطعن رقم ٦١٩٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢)
		٣ - عدم اشتراط صدور التزوير من موظف مختص فعلا كفاية ان تعطى الاوراق المصطنعة شكل الاوراق الرسمية ومظهرها ولو لم تصدر من موظف عام .
٧٨٧	١٤٤	(الطعن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١٣)
		٤ - جريمة التزوير في محرر رسمي . تحققها بمجرد اعطاء الورقة شكل الورقة الرسمية ومظهرها ولو نسبت زورا الى موظف للايهام برسميتها . كفاية ان يتدخل الموظف في تحريرها بما يوهم انه باشر اجراءاته في حدود سلطته .
١٠٦٥	١٩٣	(الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٨)
		٥ - تغيير الحقيقة في السجلات والبطاقات وكافة المستندات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ . تسزوير في أوراق رسمية . اساس ذلك ؟
١٠٦٥	١٩٣	(الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٨)
		٦ - يعتبر المحرر رسميا في حكم المادتين ١١ ، ٢١٣ عقوبات متى صدر او كان في الامكان ان يصدر من موظف عام مختص بتحريره .
		ثبوت اشتراك الطاعن في جريمة التزوير - لا مصلحة له في المجادلة في معاقبته على اساس انه فاعل أصلي . علة ذلك ؟
١١	٣٢٠٢	(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)

٧ - التحدث عن كل ركن من اركان جريمة التزوير . متى لا يلزم .
متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية ؟

١١٠٣ ٢٠٢

(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)

تزووير أوراق عرفية :

١ - ادانة الطاعن بجريمة تزوير شيك واستعماله . استنادا الى تمسكه به
وبأنه صاحب المصلحة في تزويره . عدم كفايته . مادام قد انكر توقيع عليه
ولم يثبت ان التوقيع له . مجرد تمسك الطاعن بأوراق المزورة . لا يكفي
في ثبوت علمه بتزويرها مادام لم يقم الدليل على مقارفته التزوير او الاشتراك
في ارتكابه .

مثال . لتسبب معيب لحكم بالادانة في جريمة تزوير شيك
واستعماله .

١٠٧ ١٣

(الطعن رقم ٥٢٢١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٨)

٢ - عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة
التزوير . الامر في هذا مرجعه الى امكان قيام الدليل على حصول التزوير
ونسبته الى المتهم . للمحكمة ان تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات .
لها ان تأخذ بالصورة الضوئية للورقة كدليل في الدعوى اذا ما اطمأنت الى
صحتها .

الجدل الموضوعي في تقدير ادلة الدعوى . لا تجوز اثارته أمام
محكمة النقض .

١١٩ ١٦

(الطعن رقم ٦٠٣٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١)

٣ - تعويل المحكمة على صورة العقد المزور وعدم ادعاء الطاعن انها
كانت في حيز مفاق لم يفض اعتبارها معروضة على بساط البحث في حضور
الخصوم . التمس على المحكمة قعودها عن الاطلاع على المستند لا أساس له

١١٩ ١٦

(الطعن رقم ٦٠٣٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١)

الصفحة	القاعد	
		٤ - عدم ايجاب بيان اسم النيابة التي يتبعها مصدر الاذن بالتفتيش . اساس ذلك ؟
٣٨	٣	(الطعن رقم ٢٩٩٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٣)
		٥ - افعال المحكمة الاطلاع على المحرر موضوع الاتهام بالتسزوير في حضور الخصوم يعيب اجراءات المحكمة . اساس ذلك ؟
٧٦٨	١٣٩	(الطعن رقم ٧٩٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١)
		٦ - تغيير الحقيقة في الاوراق الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها . خيانة امانة . وقوع التغيير ممن حصل عليها بأى طريق خلاف التسليم الاختياري . تزوير .
		- استدلال الحكم الى قيام جريمة خيانة ائتمان الامضاء في حق الطاعة لمجرد القول استوقعها المجنى عليه على بياض دون بيان ما اذا كان حصولها على المستند على سبيل الامانة ام بطريق آخر يعيبه بالقصور . علة ذلك ؟
١٠٥٣	١٩١	(الطعن رقم ٥٣٧٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٣٠)
		الادعاء بالتزوير :
		١ - عدم التزام المحكمة الجنائية باتباع قواعد الاثبات افندية والتجارية ومن ذلك تعيين خبير في دعاوى التزوير متى اقامت حكمها على ما يسوغه .
٢١٣	٣١	(الطعن رقم ٥٨٨٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)
		٢ - الطعن بالتزوير في ورقة مقدمة في الدعوى . من وسائل الدفاع الموضوعية . خضوعه لتقدير المحكمة . التمنى على المحكمة قعودها عن اجراء لم يطلب منها . غير مقبول .
٢١٣	٣١	(الطعن رقم ٥٨٨٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)
		٣ - الاصل في الاجراءات انها روعيت . جحد ما اثبتته الحكم من طلب النيابة العامة تطبيق مواد الاتهام . عدم جوازها الا بالطعن بالتزوير .
٨٥٣	١٥٣	(الطعن رقم ٥٨٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧)

تسجيلات صوتية

راجع اثبات بوجه عام

(القاعدة ٣٩ بالصحيفة رقم ٢٨٠)

تسعيرة

- اختصاص محكمة أمن الدولة . دون سواها . بنظر الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانونين ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .
اساس ذلك ؟

١١٩٠ ٢١٧

(الطعن رقم ٥٦٣٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)

تضامن

- التضامن في التعويض بين الفاعلين الذين اسهموا في احداث الضرر واجب بنص القانون . مادام قد ثبت اتحاد الفكرة والارادة لديهم وقت الحادث على ايقاع الضرر بالمجنى عليه .
- سبق الاتفاق على التعدي . تقتضيه المسؤولية الجنائية عن فعل انفر . دون المسؤولية المدنية .

١٦٠ ٢٥

(الطعن رقم ٥٤٧٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩)

تعدي على مبان مملوكة للدولة

١ - جريمة التعدي على مبان مملوكة لاحدى الجهات المبينة بالمادة ١١٩ عقوبات لا يشترط لتوافرها ان يتم الدخول الى العقار بواسطة الكسر .
كفاية ان يشغله او ينتفع به الموظف العام بأية صورة .

٧٣ ٧

(الطعن رقم ٥٩٠٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)

٢ - وجوب توقيت عقوبة العزل عند معاملة المتهم بالرافة والقضاء عليه بالحبس في جناية التعدي على مبان مملوكة للدولة .

٧٣ ٧

(الطعن رقم ٥٩٠٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)

تعدي على موظفين عموميون

راجع ارتباط :

(القاعدة رقم ١٥١ بالصحيفة رقم ٨٣٥)

تعويض

١ - التضامن في التعويض بين الفاعلين الذين اسهموا في احداث الضرر واجب بنص القانون . مادام قد ثبت اتحاد الفكرة والارادة لديهم وقت الحادث على ايقاع الضرر بالمجنى عليه .

- سبق الاتفاق على التعدي . تقتضيه المسؤولية الجنائية عن فعل الغير . دون المسؤولية المدنية .

(الطعن رقم ٥٤٧٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩)

١٦٠ ٢٥

٢ - الولاية المقررة لمدير عام مصلحة الجمارك بطلب اتخاذ الاجراء في الدعوى الجنائية او رفعها ولاية عامة . اساس ذلك ؟

عموم ولايته تجيز له عموم تفويضه لغيره فيما له من حق الطلب . صدور الطلب من مراقب عام ضرائب الانتاج بالاقاليم المفوض من مدير عام مصلحة الجمارك في اصداره . اثره . صحة اجراءات رفع الدعويين الجنائية والمدنية .

مخالفة محكمة اول درجة ذلك . خطأ في القانون يوجب على المحكمة الاستئنافية القضاء بالفاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية واعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل فيها . مخالفة المحكمة الاستئنافية ذلك . خطأ في القانون . مؤدى ذلك ؟

(الطعن رقم ٦٨٦٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٦)

٦٢٠ ١٠٥

٣ - التعويض عن الضرر الادبي شخصي . لا يتعدى المجنى عليه ولا ينقل الى غيره الا بموجب اتفاق او مطالبة قضائية . المادة ٢٢٢ مدني .

(الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠)

٨١١ ١٤٧

٤ - جواز الحكم بالزام متهم وحده بتعويض كل الضرر الناشئ عن ارتكابه جريمة . ولو كان غيره قد ارتكبها معه .

٩٢٢ ١٧٠

(الطعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١)

٥ - الزام المتهم بتعويض يعادل ثلاثة امثال مالم يؤد من الضريبة . جزاء نسبي يلزم عقوبة الحبس والفرامة التي يحكم بها على الجاني ويغلب عليه معنى العقوبة وان انطوى على عنصر التعويض . المادة ٨٥ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ . وجوب تعيين الحكم مقدار مالم يدفع من الضريبة او تقديره ان لم يكن مقدرا والا كان الحكم قاصرا .

١٠٣٥ ١٨٧

(الطعن رقم ٦٣٩٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)

يراجع ايضا :

بلاغ كاذب :

(القاعدة رقم ٧٦ الصحيفة رقم ٤٨٢)

ودعوى مدنية :

(القاعدتان رقما ١٩ ، ١١٩ بالصحيفتين رقمي ١٣٣ ، ٦٨٤)

وعقوبة :

(القاعدة رقم ١٧٩ بالصحيفة رقم ٩٨٣)

تفتيش

١ - مثال لتسبب سائح في الرد على الدفع ببطان القبض والتفتيش . دخول المتأثر تعقبا لشخص صدر امر بالقبض عليه . لا بقصد تفتيشه . لا بطلان .

٥١ ٥

(الطعن رقم ٢٨٦٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)

٢ - دخول الضابط منزل الطاعن بوجه غير قانوني اجراء باطل لا يعصمه من ذلك تكليف المأذون له بالتفتيش باجرائه . علة ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		عدم ممارسة الطاعن في أن الضابط المأذون له بالتفتيش هو الذي قسام بمباشرة واجرى ضبط المخدر والميزان والمطواه . عدم امتداد البطالان الى ما أسفر عنه التفتيش الصحيح . أساس ذلك ؟
٢٩٢	٤١	(الطعن رقم ٥٩٣٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)
		٣ - قبول المتهم ركوب الطائرة يفيد رضاه مقبلا بالنظام الذي وضعه الموانئ الجوية من ضرورة تفتيشهم وقائيا صونا لها ولركابها من حوادث الارهاب والاختطاف . صحة ما يسفر عنه ذلك التفتيش من ضبط الجرائم .
٣٧٣	٥٧	(الطعن رقم ٦٢٤٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٤)
		٤ - مجال اعمال المادة ٥١ اجراءات مقصور على الحالات التي يجيز فيها القانون . لمأمور الضبط دخول المنازل وتفتيشها بغير ندب من سلطة التحقيق .
		التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي بناء على ندب من النيابة العامة . خضوعه للمواد ٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ اجراءات .
٦٣٢	١٠٧	(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٢)
		٥ - الدفع ببطالان الضبط والتفتيش دفع قانوني مختلط بالواقع . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام النقض مالم تكن مدونات الحكم ترشح لقيام البطالان . علة ذلك ؟
٨٣٥	١٥١	(الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)
		٦ - الادعاء ببطالان القبض لا يحول دون اخذ القاضي بعناصر الاثبات الاخرى غير المتصلة بالضبط . النعى ببطالان القبض لأول مرة أمام محكمة النقض غير جائز .
٩٤٨	١٧٤	(الطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)
		اذن التفتيش :
		« اصلاحه » :
		١ - خلو اذن التفتيش من بيان صناعة الطاعنين أو محل اقامتهما . لا يعيبه .
٣٨	٣	(الطعن رقم ٣٩٩٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٣)
٢٨٠	٣٩	(والطعن رقم ٥٩١١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
٦٣٢	١٠٧	(والطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
١٢٦	١٧	<p>٢ - اختصاص وكلاء النيابة الكلية بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة النيابة الكلية التي يتبعونها .</p> <p>الدفع ببطلان اذن التفتيش لصدوره من النيابة الكلية دون النيابة الجزئية . لا يستوجب ردا خاصا . مادام صدر صحيحا مطابقا للقانون .</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٥٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢)</p>
٢١٣	٣١	<p>٣ - الأعمال الاجرائية . جرياتها على حكم الظاهر . عدم ابطالها من بعد نزولا على ما ينكشف من امر الواقع .</p> <p>صدور اذن التفتيش لضبط أسلحة نارية . صحة ضبط ما ينكشف عرضيا من جرائم أخرى . مثال .</p> <p>تنفيذ الاجراء المشروع في حدوده . لا يتولد عنه عمل باطل .</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٨٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)</p>
٢١٣	٣١	<p>٤ - تقدير جدية التحريات وكفايتها للاذن بالتفتيش . موضوعي .</p> <p>تولي رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات التي يؤسس عليها طلب الاذن بالتفتيش . غير لازم . له الاستعانة بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين أو غيرهم .</p> <p>مجرد الخطأ في بيان مهنة المتهم أو محل اقامته لا ينال بذاته من جدية التحريات .</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٨٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)</p>
٢٤٦	٣٧	<p>٥ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش . موضوعي .</p> <p>- الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل اذن التفتيش مادام ان من حصل تفتيشه هو المقصود .</p> <p>الاعمال الاجرائية محكومة صحة ويطلانا بمقوماتها لا بنتائجها .</p> <p>مؤدى ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٩٠٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١١)</p>
٢٤٦	٣٧	<p>٦ - عدم اشتراط ثبوت امر النذب الصادر من المندوب الاصيل الى غيره من مأموري الضبط القضائي كتابة . التفتيش يجرى في هذه الحالة باسم النيابة العامة الأمرة وليس باسم المندوب له .</p> <p>(الطعن رقم ٥٩٠٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١١)</p>

الصفحة	القاعدة	
٢٤٦	٣٧	٧ - أخذ المحكمة بأقوال الشاهد سنداً للاذن بالتفتيش ونسبة المخدر للمتهم لا يمنع من عدم الاخذ بها في خصوص قصد الاتجار . (الطعن رقم ٥٩٠٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١١)
٢٨٠	٣٩	٨ - الاذن الصادر بتفتيش أحد الأشخاص . كفاية ان يكون واضحاً في تحديد هذا الشخص . عدم استلزام تحديد المكان الذي يجري فيه التفتيش . عدم تعيين اسم المأذون له بإجراء التفتيش . لا يعيبه . (الطعن رقم ٥٩١١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
٢٩٢	٤١	٩ - دخول الضابط منزل الطاعن بوجه غير قانوني اجراء باطل لا يعصمه من ذلك تكليف المأذون له بالتفتيش بإجرائه . علة ذلك ؟ عدم ممارسة الطاعن في ان الضابط المأذون له بالتفتيش هو الذي قام بمباشرة واجرى ضبط المخدر واليزان والمطواه . عدم امتداد البطـلان الى ما اسفر عنه التفتيش الصحيح . اساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٩٣٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)
٣٨٧	٦٠	١٠ - تولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات التي يؤسس عليها طالب الاذن بالتفتيش . غير لازم . له الاستعانة بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين أو غيرهم . تقدير جدلية التحريات وكفايتها للاذن بالتفتيش . موضوعي . (الطعن رقم ٥٨٣١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)
٥٩١	٩٩	١١ - خلو اذن التفتيش من تاريخ اصالده . اثره : بطلانه . اساس ذلك ؟ . لا يغير من ذلك ان يكون محضر التحريات مؤرخا وان الاذن بالتفتيش حرر عليه . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٦٢٢٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٩)
٦٢٦	١٠٦	١٢ - خطأ اذن التفتيش في ذكر الاسم الثلاثي للمأذون بتفتيشه أو في بيان مهنته . لا ينال من صحته . مادام انه المقصود بالاذن . (الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		١٣ - الدفع بصدور اذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش موضوعي . استفادة الرد عليه من اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن .
٧٩٩	١٤٥	(الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠)
		١٤ - حرمة السيارة الخاصة مستمدة من اتصالها بشخص صاحبها او حائزها .
		- وجود السيارة في حيازة الطاعن وتحت سيطرته قبيل الضبط يجعل له صفة أصلية عليها ويضحي تفتيشها سليما في القانون .
٨٣٥	١٥١	(الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)
		١٥ - عدم ايجاب ذكر الاختصاص المكاني والوظيفي لوكيل النيابة مصدر اذن التفتيش .
		- شروط صحة اذن التفتيش الذي تجريه النيابة العامة او تاذن في اجرائه في مسكن او شخص المتهم ؟
٩٣٥	١٧٢	(الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١١)
		١٦ - اذن التفتيش او تسجيل المحادثات من اجراءات التحقيق . متى يصح اصداره ؟
٩٤٣	١٧٣	(الطعن رقم ٣٥٥٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١١)
		١٧ - الدفع ببطلان اذن التفتيش او التسجيل لعدم جدية التحريات . دفع جوهرى على المحكمة التعرض له . الاستناد في رفضه الى ان الضبط دليل على جدية التحريات . قصور . علة ذلك ؟
٩٤٣	١٧٣	(الطعن رقم ٣٥٥٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١١)
		١٨ - العبرة في اختصاص من يملك اصدار اذن التفتيش انما تكون بالواقف .
		ماهية اختصاص المكتب الفني للنائب العام ؟ المادة الاولى من قرار النائب العام رقم ١٥ لسنة ١٩٦٨
		اصدار احد اعضاء المكتب الفني للنائب العام اذنا بالتفتيش دون ندب النائب العام له في ذلك . باطل . اثر ذلك ؟
٩٧٩	١٧٨	(الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٦)

الصفحة	القاعدة	
١٠٨٢	١٩٧	<p>١٩ - الدفع بإعلان استيقاف سيارة أحد المتهمين . لاجلوى منه . طالباً أن الحكم قد سوغ القبض عليهما وتفتيشهما . (الطعن رقم ٣١٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٤)</p>
١١٣٤	٢٠٦	<p>٢٠ - إثارة أساس جديد للدفع بإعلان القبض والتفتيش لأول مرة أمام محكمة النقض لا تصح . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٣٧٤١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٣)</p>
١١٣٤	٢٠٦	<p>٢١ - صحة صدور الاذن بتفتيش شخص معين ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش . أساس ذلك ؟ - أمر النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم يمتد الى سيارته الخاصة. مثال :</p>
١١٣٤	٢٠٦	<p>(الطعن رقم ٣٧٤١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٣)</p> <p>تنفيذه :</p>
٢٤٦	٣٧	<p>١ - عدم اشتراط ثبوت امر الندب الصادر من المندوب الاصيل الى غيره من مأموري الضبط القضائي كتابة . التفتيش يجرى في هذه الحالة باسم النيابة العامة الآمرة وليس باسم المندوب له . (الطعن رقم ٥٩٠٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١١)</p>
٢٩٢	٤١	<p>٢ - تحفظ احد ضباط مكتب المخدرات على مسكن الطاعن دون دخوله احين حضور الضابط المندوب لاجراء التفتيش . اجراء تنظيمي لاينال من صحة الدليل الذي يسفر عنه . (الطعن رقم ٥٩٣٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)</p>
٢٩٢	٤١	<p>٣ - لأمور الضبط القضائي المنتدب لتنفيذ اذن النيابة بالتفتيش تخير الظرف المناسب لاجرائه بطريقة مشمرة خلال المدة المحددة بالاذن . الجدل الموضوعي عدم جواز اثارته أمام النقض . (الطعن رقم ٥٩٣٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
٧٩٩	١٤٥	٤ - الاذن بتفتيش شخص . اجازته لمأمور الضبط تفتيشه أينما وجده في دائرة اختصاص مصدر الاذن ومنفذه . (الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠)
٨٣٥	١٥١	٥ - المعنى المقصود من حرف العطف الوارد باذن التفتيش هو الإباحة لوروده قبل ما يجوز فيه الجمع وهو ما يقطع باطلاق النذب وإباحة افراد الضابط بالتفتيش أو اشتراك غيره معه فيه ممن يندبه لذلك من مأموري الضبط . (الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)
٨٣٥	١٥١	٦ - للمساكن حرمة . عدم جواز دخولها ولا تفتيشها الا بأمر قضائي مسبب . عدم لزوم ذلك في تفتيش الأشخاص . المادتان ٤٤ من الدستور، ٩١ اجراءات المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ . القانون لم يستلزم شكلا خاصا لهذا التسبب . (الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)
٩٤٨	١٧٤	٧ - اغفال بيان صفة مأمور الضبط القضائي واختصاصه المكاني . لا يعيب الحكم . أساس ذلك ؟ الأصل ان يباشر مأمور الضبط القضائي أعمال وظيفته في دائرة اختصاصه . (الطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)
١٠٨٢	١٩٧	٨ - صحة الاذن الصادر من النيابة بعد تحريات الشرطة بتفتيش شخص معين ومن قد يتصدف وجوده معه وقت التفتيش بمظنة اشتراكه معه في الجريمة . لا يشترط ان يكون المرافق للمأذون بتفتيشه مسمى باسمه أو في حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الاذن وحصول التفتيش . (الطعن رقم ٣١٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٤)
١١٣٤	٢٠٦	- طريقة تنفيذ اذن التفتيش . موكوله الى مأمور الضبط المأذون له . تظاهر مأمور الضبط برغبته في شراء عملة أجنبية بعملة محلية من المأذون بتفتيشه . لا عيب . (الطعن رقم ٣٧٤١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٣)

التفتيش بغير اذن :

١ - الدفع ببطلان التفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع .
عدم جواز اثارته لأول مرة امام النقض مادامت مدوناته لا تحمل مقوماته .
علة ذلك ؟

(الطعن رقم ٥٩٠٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١١) ٣٧ ٢٤٦

٢ - تفتيش الضباط للأشخاص المغادرين للبلاد بحثا عن الاسلحة
والذخائر تأمينا لسلامة الطائرات وركابها من حوادث الارهاب . يعتبر
اجراء اداريا تحفظيا وليس من اعمال التحقيق . لا يلزم لاجرائه ادلة كافية
او اذن سابق من سلطة التحقيق .

- جواز التعويل على ما يسفر عنه هذا التفتيش من ادلة كاشفة عن
جريمة معاقب عليها بمقتضى القانون العام .

(الطعن رقم ٥٩٤٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١) ٥٣ ٣٤٧

٣ - حق موظفي الجمارك الذين لهم صفة الضبط القضائي في تفتيش
الاشياء والأشخاص في حدود نطاق الرقابة الجمركية . متى توافرت شبهة
التهرب الجمركي . عدم تقيدهم في ذلك بالنسبة للأشخاص بقيود القبض
والتفتيش المبينة بقانون الاجراءات . المواد من ٢٦ - ٣٠ من القانون
رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

- عبور موظف الجمارك اثناء التفتيش على دليل يكشف عن جريمة
غير جمركية . يصح الاستدلال به في هذه الجريمة .

(الطعن رقم ٦٢٣٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣) ٥٥ ٣٦١

٤ - الشبهة في توافر التهرب الجمركي . ماهيتها . تقدير توافرها .
موضوعي .

الدفع القانوني ظاهر البطلان . لا على المحكمة ان هي التفتت عن
الرد عليه .
مثال :

(الطعن رقم ٦٢٣٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣) ٥٥ ٣٦١

٥ - حق رجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال
العامة لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . طبيعته وحده ؟

— متى تتوافر حالة التلبس حال دخول رجال السلطة العامة المحال العامة ؟

مثال لتسبب سائق في رفض الدفع ببطان القبض والتفتيش .

٩١٧ ١٦٩

(الطعن رقم ٢٨٠٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١)

التفتيش بقصد التوقي :

١ - تفتيش الضباط للأشخاص المفادين للبلاد بحثا عن الأسلحة والذخائر تأميناً لسلامة الطائرات وركابها من حوادث الإرهاب . يعتبر اجراء اداريا تحفظيا وليس من أعمال التحقيق . لا يلزم لاجرائه أدلة كافية أو اذن سابق من سلطة التحقيق .

جواز التعويل على ما يسفر عنه هذا التفتيش من أدلة كاشفة عن جريمة معاقب عليها بمقتضى القانون العام .

٣٤٧ ٥٣

(الطعن رقم ٥٩٤٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١)

٢ - تفتيش السجين الذى يقوم به ضابط السجن للاشتباه في حيازة اشياء ممنوعة داخل السجن . يعتبر استعمالا لحق . أساس ذلك ؟

٨٤٨ ١٥٢

(الطعن رقم ٢٨٤١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)

٣ - حق مأمور الضبط القضائي في تفتيش . المقبوض عليه . قبل اصطحابه للقسم . مادام يجوز له القبض عليه قانونا .

تفتيش المقبوض عليه . قبل اصطحابه للقسم . امر لازم . أساس ذلك ؟

مثال لتسبب سائق للقضاء ببطان التفتيش .

١١٩٠ ٢٠٧

(الطعن رقم ٣٢٠٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٤)

بطلانه :

١ - لصفة لغير من وقع عليه القبض ان يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه .

عدم جواز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من القبض أو التفتيش الباطل الا ممن شرعت الاوضاع القانونية لحمايتهم .

٣٠١ ٤٣

(الطعن رقم ٦٢٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)

اللائحة الصفحة

٢ - خلو اذن التفتيش من تاريخ اصداره . اثره : بطلانه . اساس ذلك ؟ لا يغير من ذلك ان يكون محضر التحريات مؤرخا وان الاذن بالتفتيش حرر عليه . علة ذلك ؟

٥٩١ ٩٩

(الطعن رقم ٦٢٢٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٩)

اذن التفتيش « بياناته »

١ - بيان سن التهم وصناعته ومحل اقامته . الفرض منه ؟ متى لا يكون اغفاله مؤثرا في الحكم ؟

٩٤٨ ١٧٤

(الطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)

٢ - صحة الاذن الصادر من النيابة بعد تحريات الشرطة بتفتيش شخص معين ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش بمظنه اشتراكه معه في الجريمة . لا يشترط ان يكون المرافق للماذون بتفتيشه مسمى باسمه او في حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الاذن وحصول التفتيش .

١٠٨٢ ١٩٧

(الطعن رقم ٣١٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٤)

تقادم

١ - انقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجرح بمضى ثلاث سنوات . المادتان ١٥ ، ١٧ اجراءات .

تنقطع مدة التقادم باجراءات التحقيق او المحاكمة وبالامر الجنائي او اجراءات الاستدلال في مواجهة المتهم .

مضى ثلاث سنوات من تاريخ ايقاف السر في الدعوى واحالتها للنيابة لاتخاذ شئونها بالنسبة للطعن بالتزوير دون اتخاذ اجراء قاطع للتقادم . اثره : انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم .

٥٢٧ ٨٧

(الطعن رقم ٦٣٥٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١)

٢ - الدعوى الجنائية في مواد الجرح تسقط بثلاث سنوات من تاريخ وقوع الجريمة .

بدء سقوط الدعوى الجنائية من يوم وقوع الجريمة ولو جهل المجنى عليه ذلك .

١٠٠٤ ١٨٢

(الطعن رقم ٣٢٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٨)

الصفحة	القائمة	
		٣ - جريمة النصب جريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد وقوع فعل الاستيلاء . أساس ذلك ؟
١٠٠٤	١٨٢	(الطعن رقم ٣٢٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٨)
		٤ - انقطاع المدة المسقطه الدعوى الجنائية بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة الصحيحة بإعلان المتهم بالحضور لجلسة المحاكمة اعلانا صحيحا وكذا صدور حكم من محكمة مختصة بإصداره . ولو كان الحكم صادرا بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة . أساس ذلك ؟
١١٥٦	٢١١	(الطعن رقم ٣٨٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)
		٥ - مضي فترة السنة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية في المخالفات منذ تقرير النيابة بالطعن وعرض الطعن على المحكمة دون اتخاذ اجراء قاطع للمدة . اثره : انقضاء الدعوى بمضي المدة .
١١٩٠	٢١٧	(الطعن رقم ٥٤٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)

تقرير التلخيص

		- وجوب ان يضع احد اعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريرا يشتمل على ملخص وقائع الدعوى وظروفها وجميع ما اتخذ فيها من اجراءات . وقراءته قبل أى اجراء . المادة ٤١١ اجراءات .
		- اغفال تلاوة تقرير التلخيص قبل الفصل في المعارضة الاستئنافية .
		اثره . بطلان اجراءات المحاكمة . لا يقدح في ذلك سبق تلاوته ابان المحاكمة الفياضية الاستئنافية . أساس ذلك ؟
٣١٠	٤٥	(الطعن رقم ٢٥٧٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)

تقليد

راجع تزوير اوراق رسمية :

(القائمة ١٤٤ الصحيفة رقم ٧٨٧)

الصفحة القائمة

تكليف

العقوبة المقررة لجريمة التخلف عن تنفيذ قرار تكليف الأطباء .
عقوبتها الحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر والغرامة التي لا تقل عن مائتي جنيه
ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين . أساس ذلك ؟
القضاء ابتدائياً بتفريم التهم مائتي جنيه . اخذ الحكم الاستثنائي
بأسباب حكم محكمة أول درجة ونزوله بالغرامة الى خمسين جنيهاً . خطأ
في تطبيق القانون يوجب تصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .

(الطعن رقم ٣٥١٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٠)

١٩٥ ١٠٥٠

تلبس

١ - تقدير توافر حالة التلبس أو انتفاؤها . موضوعي .

(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠)

١١٥ ٦٦٦

٢ - اثبات الحكم ان الطاعن قام بعرض مبلغ الرشوة على رجل الشرطة
اثر قيام هذا الأخير باستيقافه حتى لا يتخذ ضده الاجراءات القانونية
بسبب ارتكابه جرائم مرور وتكوين . اثره : تحقق حالة التلبس ووقوع
القبض صحيحاً .

(الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٧)

١٣٣ ٧٤٥

٣ - حق رجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال
العامة للمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح طبيعته وحده ؟
متى تتوافر حالة التلبس حال دخول رجال السلطة العامة المحال
العامة ؟

مثال لتسبب سائح في رفض الدفع ببطان القبض والتفتيش .

(الطعن رقم ٢٨٠٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١)

١٦٩ ٩١٧

٤ - صحة الاذن الصادر من النيابة بعد تحريرات الشرطة بتفتيش
شخص معين ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش بمظنه اشتراكه
معه في الجريمة . لا يشترط ان يكون المرافق للمأذون بتفتيشه مسمى باسمه
او في حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الاذن وحصول التفتيش .

(الطعن رقم ٣١٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٤)

١٩٧ ١٠٨٢

راجع ايضا :

تفتيش :

(القاعدتان رقما ٥٧ ، ٥١ بالصحيفتين رقمى ٣٧٣)

وقبض :

(القاعدة رقم ٤٨ الصحيفة رقم ٣٢٥)

تموين

١ - قرار وزير التموين رقم ٨٧ لسنة ٨٢ المعمول به فى ١٥/٤/١٩٨٢ منح فى المادة الثانية منه مستوردى وتجار السلع الغذائية مهلة اربعة اشهر من تاريخ نفاذه لتصريف مالمديهم من السلع غير المثبت عليها تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية .

ادانة الطاعن عن تلك الجريمة خلال تلك المهلة المحددة خطأ فى القانون يوجب النقض والقضاء بالبراءة .

(الطعن رقم ٦٣١٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٠)

٤١٨ ٦٥

٢ - عدم جواز ايقاف اصحاب المصانع والتجار الذين ينتمون او يتجرون فى السلع التموينية التى يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين العمل فى مصانعهم او امتناعهم عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد الا بترخيص من الوزير المذكور . اساس ذلك ؟

حالات اصدار الترخيص ؟

عدم اصدار وزير التموين قرارا مسببا برفض الترخيص خلال شهر من تقديم الطلب . اثره ؟

اثبات التاجر قيام العذر الجدى او المبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار شرط لخروجه عن دائرة التائيم . اساس ذلك ؟

الدفع بقيام العذر يوجب على المحكمة تحقيقه اغفال ذلك . يعيب الحكم .

(الطعن رقم ٦٣٦٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢)

٥٤٥ ٩٠

٣ - حظر نقل السمسم خارج حدود المحافظات في مدة محددة المادة الاولى من قرار وزير التعوين ١٣٧ لسنة ١٩٧٩ .

ثبوت ان النقل تم في غير هذه المدة . لا تأييم . مخالفة ذلك خطأ في القانون . مثال .

(الطعن رقم ٦٣٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨)

٨٧٤ ١٥٨

٤ - ادانة الطاعن بجرائم الرشوة والاخلال عمدا بنظام توزيع سلعة متعلقة بقوت الشعب وتسهيل الاستيلاء على مال للدولة المرتبطة بجريمتي التزوير في محررات رسمية واستعمالها وتوقيعه عليه عقوبة الجريمة الاولى باعتبارها الجريمة الأشد . اثارة الطاعن عدم توافر جريمة الاخلال عمدا بنظام توزيع سلعة متعلقة بقوت الشعب . لاجدوى منه .

(الطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٦)

٩٨٣ ١٧٩

راجع ايضا :

خبز :

(القاعدة رقم ١٨٠ الصحيفة رقم ٩٩٤)

ومحكمة امن الدولة

(القاعدة رقم ٥٦ بالصحيفة رقم ٣٧٠)

تهريب جمركي

١ - حيلة البضائع الاجنبية بقصد الاتجار مع العلم بانها مهربة . اعتباره في حكم التهريب .

- العلم بالتهريب مفترض في حق الحائز . نقض هذه القرينة . شرطه : تقديم المستندات الدالة على سداد الضرائب الجمركية والرسوم الاخرى مخالفة ذلك . خطأ في القانون .

حجب العيب الذي شاب الحكم المحكمة عن نظر الدعوى . وجوب ان يكون مع النقض الاعادة .

مثال لتسبيب عيب لحكم بالبراءة ورفض الدعوى المدتية عن جريمة تهريب جمركي .

(الطعن رقم ٤٦٢٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٦)

١٤٠ ٢٠

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - الاجراء المنصوص عليه في المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن الجمارك هو في حقيقته طلب مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى .</p> <p>- طلب رفع الدعوى في جريمة التهريب ينطوي على تصريح باتخاذ اجراءات التحقيق أو رفع الدعوى عنها دون اعتبار لمرتبكها . مباشرة الاجراءات قبل شخص معين واسناد التهمة اليه ورفع الدعوى عليه فهي اجراءات تالية لا اتصال لها بالطلب الصادر عن الجريمة . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٣٩٧٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥)</p>
٣٢٩	٤٩	<p>٣ - حق موظفي الجمارك الذين لهم صفة الضبط القضائي في تفتيش الاشياء والاشخاص في حدود نطاق الرقابة الجمركية . متى توافرت شبهة التهريب الجمركي . عدم تقيدهم في ذلك بالنسبة للأشخاص بقيود القبض والتفتيش المبينة بقانون الاجراءات . المواد من ٢٦ - ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .</p> <p>- عثور موظفي الجمارك اثناء التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية . يصح الاستدلال به في هذه الجريمة .</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٣٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣) ؛</p>
٣٦١	٥٥	<p>٤ - الشبهة في توافر التهريب الجمركي . ماهيتها . تقدير توافرها . موضوعي .</p> <p>الدفع القانوني ظاهر البطلان . لا على المحكمة ان هي التفتت عن الرد عليه .</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٣٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣)</p>
٣٦١	٥٥	<p>٥ - الولاية المقررة لمدير عام مصلحة الجمارك يطلب اتحاد الاجراء في الدعوى الجنائية أو رفعها ولاية عامة . اساس ذلك ؟</p> <p>- عموم ولايته تحيز له عموم تفويضه لغيره فيما له من حق الطلب .</p> <p>- صدور الطلب من مراقب عام ضرائب الانتاج بالاقاليم المفوض من مدير عام مصلحة الجمارك في اصداره . اثره : صحة اجراءات رفع الدعوى الجنائية والمدنية .</p>

الصلح	القاعدة	
		<p>مخالفة محكمة اول درجة ذلك . خطأ في القانون يوجب على المحكمة الاستئنافية القضاء بالفاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية واعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل فيها . مخالفة المحكمة الاستئنافية ذلك . خطأ في القانون . مؤدى ذلك ؟</p> <p>(الظن رقم ٦٨٦٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٦)</p> <p>راجع ايضا :</p> <p>ارتباط :</p> <p>(القاعدة رقم ٤٩ بالصحيفة رقم ٣٢٩)</p>
٦٢٠	١٠٥	

(ج)

جريمة - جلب - جمارك

جريمة

جريمة « اركانها »

١ - جنابة الاستيلاء على مال للدولة بغير حق المنصوص عليها في المادة ١١٣ عقوبات . ما يكفي لتحقيقها ؟

(الطعن رقم ٦١٥٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨) ٤ ٤٥
(الطعن رقم ٥٨٦٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١) ٦ ٥٩

٢ - لئنيابة العامة في جرائم الحيازة ان تأمر باجراءات تحفظية لحماية الحيلزة وعرض الامر على القاضي الجزئي خلال ثلاثة ايام لتأييد القرار او تعديله او الفاءه . وجوب رفع الدعوى خلال ستين يوما من تاريخ القرار لتفصل المحكمة في النزاع دون مساس بأصل الحق . المادة ٣٧٣ مكرر عقوبات . مخالفة تلك المواعيد . اثره ؟

(الطعن رقم ٦٥٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٥) ١٠٢ ٦٠٤

٣ - مناط التائيم في جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته رهن بثبوت التعرض المادي للغير في حيازته الفعلية بقصد منعها بالقوة . المادة ٣٦٩ عقوبات اطراح المحكمة دفاع الطلعة القائم على ثبوت حيازة شخص آخر للعين تأسيسا على ما ثبت لديها من ان تأجيرها للعين لذلك الشخص جاء لاحقا على وقوع الجريمة . سائق .

(الطعن رقم ٦٧٢١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٩) ١٢١ ٦٩١

٤ - تحقق الجريمة المؤثمة بالمادة ١٣٣/٢ عقوبات متى كانت الافعال أو العبارات المستعملة تحمل معنى الاساءة أو المساس بالشعور أو الفض من الكرامة . ولو لم تكن مشتملة على قذف أو سب . تعمد توجيه الفاظ تحمل بذاتها معنى الاهانة . كفايته لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاهانة . لا عبرة بالباعث على توجيهها .

(الطعن رقم ٥٨٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧) ١٥٣ ٨٥٣

الصفحة	القاعدة	
		٥ - جريمة حيازة شرائط فيديو مخلة بالآداب لا تستوجب للمساءلة الجنائية أن تكون الحيازة بقصد الاتجار أو الإيجار . كفاية أن تكون الحيازة بقصد العرض بمقابل أم بغيره .
٨٧٨	١٥٩	(الطعن رقم ٣١١٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨)
		٦ - جريمة صنع الخبز أقل من الوزن المقرر قانوناً تتم بمجرد انتاجه ناقصاً . مناط التأييم فيها يكمن أساساً في مخالفة أمر الشارع بالتزام أوزان معينة في انتاج الخبز .
٩٩٤	١٨٠	(الطعن رقم ٥٥٣٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٧)
		٧ - لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص . عدم وجود نص يحدد وزن الرغيف قبل خبزه . أثره ؟ لمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها اذا ما ابنى على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله . مثال :
٩٩٤	١٨٠	(الطعن رقم ٥٥٣٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٧)
		٨ - الضرب باليد مرة واحدة يكفي لانطباق المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات . ما يشترط لتوافر جريمة الضرب المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ عقوبات وجريمة التشاجر المنصوص عليها في المادة ٣٩٤ من ذات القانون ؟
١٠٤١	١٨٨	(الطعن رقم ٣١٩٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)
		الجريمة « المستمرة » جريمة احراز المخدر أو نقلها من الجرائم المستمرة . أثر ذلك ؟
٩٣٥	١٧٢	(الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١١)
		راجع ايضاً : اتلاف : (القاعدة رقم ١٨٩ بالصفحة رقم ١٠٤٦) ارتباط : (القواعد أرقام ١٤٩ ، ١٩٠ ، ٢٠٢ الصفحات أرقام ٨٢٥ ، ١٠٥٠ ، ١١٠٣)

واصابة خطأ

(القواعد أرقام ٢ ، ٣٠ ، ٦٦ ، ٩٨ ، ١١١ ، ٢٠٨ ، ٢١١ بالصفحات أرقام ٣١ ، ١٩٤ ، ٤٢١ ، ٥٨٧ ، ٦٤٨ ، ١١٤٤ ، ١١٥٦)

واشترالك

(القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ١٠٦٥)

وامتناع عن تنفيذ حكم .

(القاعدة رقم ١٢٩ بالصحيفة رقم ٧٢٨)

وايجار اماكن :

(القاعدة رقم ٧٤ بالصحيفة رقم ٤٧٥)

وبلاغ كاذب :

(القاعدة رقم ٨٦ بالصحيفة رقم ٥٢٢)

وتبديد :

(القواعد أرقام ٦٨ ، ٨٢ ، ١٢٢ ، ١٣٦ ، ٢١٢ بالصفحات أرقام ٤٤٤ ، ٥٠٥ ، ٦٩٦ ، ٧٥٩ ، ١١٧١)

وتزوير :

(القواعد أرقام ٦ ، ١٦ ، ٨٩ ، ١٩٣ ، ٢٠٢ بالصفحات أرقام ٥٩ ، ١١٩ ، ٥٣٧ ، ١٠٦٥ ، ١١٠٣)

وتموين :

(القاعدة رقم ١٨٠ بالصحيفة رقم ٩٩٤)

وتهرب جمركي :

(القاعدة رقم ٢٠ بالصحيفة رقم ١٤٠)

حكم

(القواعد أرقام ٧ ، ٣ ، ١١٠ ، ١٣٤ بالصفحات أرقام ٧٣ ، ٢٥٢ ، ٦٤٥ ، ٧٥٢)

ودعارة :

(القاعدة رقم ١٨٥ بالصحيفة رقم ١٠٢٥)

ورشوة :

(القواعد أرقام ٣٩ ، ٦٠ ، ١٣٣ ، ١٧٩ بالصفحات أرقام ٢٨٠ ، ٢٨٧ ، ٧٤٥ ، ٩٨٣)

وسرقة :

(القاعدة رقم ١١ بالصحيفة رقم ٨٨)

وشيك بعون رصيد :

(القاعدة رقم ١٤٠ بالصحيفة رقم ٧٧٢)

وصحافة :

(القاعدة رقم ١٦٧ بالصحيفة رقم ٩٠٨)

وغشى :

(القاعدة رقم ٦١ بالصحيفة رقم ٣٩٩)

وقمار :

(القاعدة رقم ١١٣ بالصحيفة رقم ٦٥٩)

ومخابر :

(القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ٤٦٠)

ومناجم ومحاجر :

(القاعدة رقم ٧٥ بالصحيفة رقم ٤٢٥)

ومواد مخررة

(القواعد أرقام ٦٧ ، ١٤٥ ، ١٦٨ ، ١٩٧ ، بالصفحات أرقام ٤٢٥ ، ٧٩٩ ، ٩١٣ ، ١٠٨٢)

ونصيب :

(القاعدة رقم ٩ بالصحيفة رقم ٨١)

ونقد :

(القاعدة رقم ٢٠٦ بالصحيفة رقم ١١٣٤)

وهتك عرض :

(القاعدتان رقما ٩٣ ، ٩٤ بالصحيفتين رقمي ٥٦٢ ، ٥٧٠)

جلب

١ - حق موظفي الجمارك الذين لهم صفة الضبط القضائي في تفتيش الأشياء والأشخاص في حدود نطاق الرقابة الجمركية . متى توافرت شبهة التهريب الجمركي . عدم تقيدهم في ذلك بالنسبة للأشخاص بقيود القبض والتفتيش المبينة بقانون الاجراءات . المواد من ٢٦ - ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

الصفحة	القاعدة	
٣٦١	٥٥	<p>عثر موظفي الجمارك أثناء التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية . يصح الاستدلال به في هذه الجريمة .</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٣٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣)</p> <p>٢ - عدم تقييد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم . حقها في تعديله متى رأت ان ترد الواقعة الى الوصف القانوني السليم .</p> <p>تعديل وصف تهمة جلب المخدر المقامة به الدعوى الى حيازته بقصد الاتجار . وهو وصف أخف . عدم تضمنه اسناد واقعة مادية او اضافة عناصر جديدة .</p> <p>المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات او بالواسطة . وطرحه وتداوله بين الناس متى تجاوز بفعله الخط الجمركي .</p> <p>(الطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢)</p> <p>٣ - معنى جلب المخدر في حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ؟</p> <p>نقل المخدر الذي عثر عليه أثناء الصيد داخل المياه الاقليمية على مركب الى نقطة التفتيش في محاولة الخروج به لبيعه على خلاف احكام القانون . يتحقق به الجلب .</p> <p>(الطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢)</p>
٤٢٥	٦٧	
٤٢٥	٦٧	

جمارك

١٤٠	٢٠	<p>١ - حيازة البضائع الاجنبية بقصد الاتجار مع العلم بانها مهربة .</p> <p>اعتباره في حكم التهريب .</p> <p>العلم بالتهريب مفترض في حق الحائز . نقض هذه القرينة . شرطه :</p> <p>تقديم المستندات الدالة على سداد الضرائب الجمركية والرسوم الأخرى .</p> <p>مخالفة ذلك . خطأ في القانون .</p> <p>حجب العيب الذي شاب الحكم المحكمة عن نظر الدعوى وجوب أن يكون مع النقض الاعادة .</p> <p>مثال لتسبب معيب لحكم بالبراءة ورفض الدعوى المدنية عن جريمة تهريب جمركي .</p> <p>(الطعن رقم ٤٦٢٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٦)</p>
-----	----	--

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - اثبات الحكم مقارفة الطاعن جرائم الاشتراك في تزوير محررات رسمية واستعمالها والتهرب من سداد الجمارك ووجوب تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات .</p> <p>معاقبة الطاعن بالعقوبة المقررة لجريمة الاشتراك في التزوير باعتبارها العقوبة الأشد مع تغريمه عن جريمة التهريب . خطأ . يوجب تصحيحه اكتفاء بعقوبة الجريمة الأشد .</p>
٥٣٧	٨٩	<p>(الطعن رقم ٦١٩٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢)</p>

(ح)

حجز - حريق عمد - حكم - حيازة
حيازة شرائط مخلة بالآداب

حجز

١ - توقيع الحجز يقتضى احترامه ولو كان مشوبا بالبطلان . مالم يصدر حكم ببطلانه .

٤٤٤ ٦٨

(الطعن رقم ٢٨٠٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٥)

٢ - جريمة تبديد المحجوزات تمامها بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء ممن فى عهده الى المكلف ببيعها فى اليوم المحدد لذلك بقصد عرقلة التنفيذ .
توقيع الحجز يقتضى احترامه . ولو كان مشوبا بالبطلان . مالم يصدر حكم ببطلانه .

اثبات الحكم ان الطاعن كان حاضرا وقت توقيع الحجز ينفى دفعه بعدم العلم بيوم البيع .

محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون المحجوزات موجودة ولم تبدد .

٦٩٦ ١٢٢

(الطعن رقم ٦٧٢٤/٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٩)

حريق عمد

حرية القاضى الجنائى فى تكوين عقيدته . عدم التزامه بطريق معين فى الاثبات الا اذا استوجب القانون ذلك .

خلو القانون من نص يوجب على المحكمة التقيد فى اثبات جريمتى الحريق العمد والسرقة بطريق معين من طرق الاثبات . مؤدى ذلك ؟

٨٢٩ ١٥٠

(الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢١)

وراجع ايضا :

فاعل اصلى :

(القاعدة رقم ١٧٠ بالصحيفة رقم ٩٢٢)

الصفحة	القاعدة	حكم
		وضعه والتوقيع عليه واصداره :
		١ - النطق بالحكم . وجوب تمامه بحضور القضاة الذين اشتركوا في المدافعة . حصول مانع لدى احدهم . وجوب توقيعه مسودة الحكم . مخالفة ذلك . تبطل الحكم .
١١٦	١٥	(الطعن رقم ٥٦/٥٧٠٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٠)
		٢ - تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه . شرط ذلك ؟
١٦٨	٢٧	(الطعن ٢٩٣١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩)
		٣ - وجوب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة . ما لم تكن صادرة بالبراءة .
٢٩٨	٤٢	(الطعن رقم ٥٩٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)
٩٦٨	١٧٦	(والطعن رقم ٣٤٠٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٥)
		٤ - عدم امتداد أجل التوقيع على الحكم وايداعه لاي سبب من الأسباب حتى ولو صادف اليوم الأخير عطلة رسمية . أساسه ذلك ؟
٢٩٨	٤٢	(الطعن رقم ٥٩٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)
		٥ - قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة . وجوب صدور باجماع الآراء . تخلف النص فيه على الاجماع . يبطله ويوجب تأييد حكم البراءة المقضى بها ابتدائيا .
		الطعن لثاني مرة . القضاء فيه دون تحديد جلسة لنظر الموضوع . شرطه . أن يكون الوجه الذي بنى عليه نقض الحكم وتصحيحه يغنى عن التصدي للموضوع .
٣١٣	٤٦	(الطعن رقم ٣٧٤٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)
		٦ - اشتراط اجماع آراء القضاة في حالة إلغاء حكم البراءة أو تشديد العقوبة . قصره على حالات الخلاف بين المحكمة الاستئنافية ومحكمة أول درجة في تقدير الأدلة والوقائع والعقوبة .

الصفحة	القاعدة	
		نطاق اعمال هذا الحكم مقصور على الطعن بالاستئناف دون الطعن بالنقض .
		ترجيح رأى قاضى محكمة أول درجة فى حالة عدم توافر الاجماع .
		علة ذلك ؟
		النظر فى استواء حكم القانون . لا يتطلب اجماعا .
		مثال .
٣١٣	٤٦	(الطعن رقم ٣٧٤٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)
		٧ - ورقة الحكم متممة لمحضر الجلسة فى شأن اثبات اجراءات المحاكمة .
		الأصل فى الاجراءات انها روعيت . عدم جحود ما أثبتته الحكم من تمام هذه الاجراءات الا بالطعن بالتزوير .
٣١٣	٤٦	(الطعن رقم ٣٧٤٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)
		٨ - سريان حكم المادة ٢/٤١٧ اجراءات على الحكم الصادر فى استئناف المدعى المدنى دعواه المدنية المرفوضة . اثره : عدم جواز الغاء الحكم والقضاء بالتعويض الا باجماع الآراء . أساس ذلك ؟
٥٨٢	٩٧	(الطعن رقم ٦٤١٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨)
		٩ - القضاء فى المعارضة بتأييد الحكم الغيابى الاستئنافى الصادر بالغاء الحكم برفض الدعوى المدنية . وجوب صدوره باجماع الآراء والنص فيه على ذلك . لا يغنى عن ذلك صدور الحكم الغيابى الاستئنافى باجماع الآراء .
		علة ذلك ؟
		حق محكمة النقض فى نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذ تبين انه بنى على مخالفة القانون أو خطأ فى تطبيقه أو تأويله . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٥٨٢	٩٧	(الطعن رقم ٦٤١٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨)
		١٠ - عدم تقرير القانون شكلا خاصا لصياغة الحكم . كفاية أن يكون مجموع ما أورده الحكم مؤديا الى الواقعة بأركانها وظروفها .
٦٢٦	١٠٦	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢١)

الصفحة	القاعدة	
٦٩٦	١٢٢	١١ - اغفال التوقيع على الجلسات • لا أثر له على صحة الحكم • (الطعن رقم ٦٧٢٤/٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٩)
٨٥٣	١٥٣	١٢ - الأصل في الاجراءات أنها روعيت • جحد ما أثبتته الحكم من طلب النيابة العامة تطبيق مواد الاتهام • عدم جوازه بالا بالطعن بالتزوير • (الطعن رقم ٥٨٧٩/٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧)
٩٦٨	١٧٦	١٣ - ورقة الحكم هي السند الوحيد الذي يشهد بوجوده • العبرة في الحكم بنسخته الأصلية • صدور الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه رغم عدم ايداعه ملف الدعوى حتى صدور الحكم الاستثنائي • أثره ؟ (الطعن رقم ٣٤٠٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٥)
١٠٥٧	١٩٢	١٤ - قصر قاعدة اجماع الآراء في مجال الدعوى الجنائية على حالات تشديد العقوبة أو الغاء حكم البراءة • عند الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة والعقوبة • الاحكام الشكلية لا يوجب القانون النص على صدورها بالاجماع • عدم جواز التعرض للاحكام التي فصلت في موضوع الدعوى من عيوب لحيازتها قوة الشيء المحكوم فيه • (الطعن رقم ٧٤٧٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢)
١١٠٣	٢٠٢	١٥ - التمسك ببطلان الحكم لعدم التوقيع عليه في الميعاد • شرطه : الحصول على شهادة من قلم الكتاب بأن الحكم لم يودع ملف الدعوى موقعا عليه • حتى وقت تحريرها على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد • (الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)
١١٠٣	٢٠٢	١٦ - اشتغال الحكم على ما يفيد بيان المحكمة التي أصدرته كفايته بيانا لاسم المحكمة ومكان انعقادها • الأصل في الاجراءات الصحة • مكان المحكمة ليس من البيانات الجوهرية • اغفال الحكم له لا يبطله • (الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		١٧ - النعي بصدور الحكم في جلسة غير علنية . على خلاف ما أثبت به ومحضر الجلسة . عدم قبوله . مادام الطاعن لم يسلك طريق الطعن بالتزوير . أساس ذلك ؟
١١٥٦	٢١١	(الطعن رقم ٢٨٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)
		وراجع ايضا :
		معارضة :
		(القاعدة رقم ٧٧ بالصحيفة رقم ٤٨٦)
		وصف الحكم :
		١ - وجوب حضور المتهم في الجنب المعاقب عليها بالحبس الواجب تنفيذه فور صدور الحكم به . المادتان ٢٣٧ ، ٢٣٨ اجراءات المعدلة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .
		حضور محام عن المتهم في الأحوال التي يوجب فيها القانون حضور المتهم أثره : صدور الحكم غيابيا .
		العبارة في وصف الحكم بحقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة عنه .
٢٤٢	٣٦	(الطعن رقم ٤٣٤٠/٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٠)
		٢ - المقصود بالحكم الحضورى في حكم المادة ٢٣٨/أ من قانون الاجراءات الجنائية ؟
		القضاء بعدم جواز المعارضة تأسيساً على حضور الطاعن بوكيل بجلطة المحاكمة الابتدائية صحيح في القانون . أساس ذلك ؟
		مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ يوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بتأييد الحكم المستأنف : حد ذلك : ألا يضار الطاعن بطعنه عملاً بالمادة ٤٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٣٨٣	٥٩	(الطعن رقم ٥٦٩٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)
		راجع ايضا :
		نقض « مالا يجوز الطعن فيه من الاحكام »
		(القاعدة رقم ٧٧ بالصحيفة رقم ٤٨٦)

الصفحة	القاعدة	
		بيانات الحكم :
		(أ) بيانات الدعاية :
٤٢٥	٦٧	١ - الخطأ في دعاية الحكم بخصوص سماع الدعوى بالجلسة التي آجل إليها إصداره . ونطق به فيها . لا يبطله . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨٧)
٤٢٥	٦٧	٢ - محضر الجلسة يكمل الحكم في بيان المحكمة وأعضاء الهيئة وأسماء الخصوم . (الطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨٧)
٧٨٧	١٤٤	٣ - إيراد الحكم خطأ في ديباجته أن الدعوى نظرت يوم صدوره على خلاف الثابت من نظرها في جلسات عديدة سابقة خطأ مادي لا يعيبه . (الطعن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٨٧)
١١٠٣	٢٠٢	٤ - اشتغال الحكم على ما يفيد بيان المحكمة التي أصدرته كفايته بيانا لاسـم المحكمة ومكان انعقادها . الأصل في الإجراءات لصحة . مكان المحكمة ليس من البيانات الجوهرية . اغفال الحكم له لا يبطله . (الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٨٧)
		(ب) بيانات التسبب :
		١ - بيانات حكم الادانة ؟
		سلامة الحكم بالادانة في الجرائم غير العمدية . مشروطه ببيان ركن الخطأ ورابطة السببية بين الخطأ والاصابة . مجرد مصادمة الطاعن لمجنى عليه بالسيارة قيادته . لا يعتبر دليلا على الخطأ . مثال لتسبب معيب لحكم بادانة في جريمة اصابة خطأ .
٣١	٢	(الطعن رقم ٥٦٣٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٤/١/١٩٨٧)
		٢ - وجوب اشتغال حكم الادانة على بيان الواقعة المستتوية للعقوبة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة . المادة ٣١٠ إجراءات .

الصفحة	القاعدة	
		اكتفاء حكم الادانة في جريمة الترويج لمبادئ مناهضة مؤثمة في القانون بسرد انواع الاوراق والنشرات والكتب المضبوطة دون بيان مضمونها بما يتحقق به وقوع الجريمة . قصور . مثال .
		وحدة الواقعة وحسن سير العدالة . يوجب امتداد أثر الطعن لطاعين آخرين .
٢٥٢	٣٨	(الطعن رقم ٥٩٠٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
		٣ - اغفال حكم الادانة بيان الاصابات التي احدثها المتهم بالمجنى عليها ونوعها وكيف أن خطأ أدى الى حدوثها وذلك من واقع الدليل الفني . قصور .
٤٢١	٦٦	(الطعن رقم ٦٣٣٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١١)
		٤ - حكم الادانة . بياناته ؟ المادة ٢١٠ اجراءات .
		اغفال الحكم أدله الادانة في جريمة نفاذ الصاع مباح خارج نطاق عمد الايجار وعدم بيان أن تخلفه عن تسليم الوحدة السكنية كان دون مقتضى . قصور .
٤٧٥	٧٤	(الطعن رقم ٦٨٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤)
		٥ - بيانات حكم الادانة ؟
		مثال لتسبيب معيب لحكم بالادانة في جريمة الاستيلاء على حصص تموينية بدون حق .
٥٤٥	٩٠	(الطعن رقم ٦٣٦٠ لسنة ٧٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢)
		٦ - عدم التزام المحكمة الاستثنائية . متى كوت عقيدتها ببراءة المتهم بالرد على اسباب الحكم المستأنف .
٥٥٧	٩٢	(الطعن رقم ٦٠٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٥)
		٧ - بيانات حكم الادانة ؟ المادة ٢١٠ اجراءات .
٥٧٠	٩٤	(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٥)
		٨ - الاصل الا يسأل الانسان الا عن خطئه الشخصي .
		سلامة الحكم بالادانة في جريمة الاصابة الخطأ . مشروطه ببيان ركن الخطأ والتدليل عليه .

الصفحة	القاعدة	
٦٤	١١١	<p>مثال لتسبب معيب لحكم بالادانة في جريمة اصابة خطأ .</p> <p>(الطعن رقم ٤٩٥٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٣٦)</p> <p>٩ - اغفال منطوق الحكم الفصل في الدعوى المدنية وعدم تعرضه لها في مدونات وقضاء ببراءة المطعون ضده دون ايراد اسباب ذلك . عدم اعتباره فصلا في الدعوى المدنية صراحة أو ضمنا .</p> <p>متى يتضمن القضاء بالبراءة لزوما وضمنا القضاء برفض الدعوى المدنية ؟</p>
٦٨٤	١١٩	<p>(الطعن رقم ٦٦٩٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٣)</p> <p>١٠ - ابقاء القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على العقوبة المقيدة للحرية مع الغرامة لجريمة تقاضى خلو الرجل واخراجه تقاضى مقدم ايجار لا يجاوز سنتين من دائرة التجريم طبقا للشروط الواردة بالمادة السادسة منه .</p> <p>بيانات حكم الادانة ؟ المادة ٣١٠ اجراءات .</p> <p>اغفال حكم الادانة في جريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار تحديد ماهية ما تقاضاه الطاعن وما اذا كان خلو رجل المؤتم قانونا أم مقدم ايجار مما اباحة القانون . قصور .</p> <p>مثال .</p>
٧٦٥	١٣٨	<p>(الطعن رقم ٣٠٤٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤)</p> <p>١١ - الحكم بالادانة . وجوب اشتغال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة . المادة ٣١٠ اجراءات .</p> <p>خلو الحكم المطعون فيه من بيان مدى انطباق المادة السادسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . قصور .</p> <p>القصور له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بالقانون .</p>
٧٧٦	١٤١	<p>(الطعن رقم ٧٦٣١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٨)</p> <p>١٢ - الخطأ في ذكر قانون الاجراءات الجنائية بدلا من قانون العقوبات لا يرتب بطلان الحكم . حد ذلك ؟</p>
٧٨٧	١٤٤	<p>(الطعن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١٣)</p>

الصفحة	القاعدة	
		١٣ - الحكم بالادانة • وجوب اشتماله على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة • المادة ٣١٠ اجراءات •
		اكتفاء الحكم في بيان الدليل بالاحالة الى محضر الواقعة دون بيان مضمونه • قصور •
٨٦٧	١٥٦	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧)
٩٧٣	١٧٧	(واطعن رقم ٢٠٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٦)
		١٤ - عدم التزام محكمة الموضوع الاشارة الى نوال شهود النفي • كفايه القضاء بالادانة ردا عليها •
		الدفاع الموضوعي • اثارته أمام النقض لأول مرة • غير جائز •
٨٩١	١٦٢	(الطعن رقم ٢١٤٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨)
		١٥ - وجوب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها والا كانت باطلة • المادة ٣١٢ اجراءات •
		وجوب اشتمال الحكم على الأسباب التي بنى عليها والا كان باطلا • المادة ٣١٠ اجراءات •
٩٦٨	١٧٦	(الطعن رقم ٣٤٠٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٥)
		١٦ - العبرة في الأحكام هي بما ينطق به القاضي في مواجهة الخصوم • المراد بالتسبيب المعتبر في حكم المادة ٣١٠ اجراءات •
		افراغ الحكم في عبارات عامه مجهله • فصور يطله •
١٠٣٠	١٨٦	(الطعن رقم ٤٩٠٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٥)
		١٧ - عدم رسم القانون شكلا معيناً لصياغة الحكم • كفاية أن يكون ما أورده • مؤدياً الى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها •
١٠٤١	١٨٨	(الطعن رقم ٣١٩٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)
		١٨ - وجوب اشتمال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة •

الصفحة	القاعدة	
		المقصود من عبارة بيان الواقعة الوارد بالمادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ؟
١٠٤٦	١٨٩	(الطعن رقم ٣٢٢٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)
		١٩ - وجوب استظهار حكم الادانة فى جريمة اعطاء شيك بدون رصيد أمر الرصيد من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف • اغفال ذلك : قصور •
١٠٩١	٢٠٠	(الطعن رقم ٦٨٨٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)
		٢٠ - ما يكفى لبيان مؤدى الدليل فى الحكم بالادانة فى جرائم اختلاس أموال أميرية وتزوير أوراق رسمية •
١١٠٣	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)
		٢١ - اشارة الحكم الى أخذه المتهم بمواد الاتهام • التى أوردتها فى ديباجته كفايته بيانا لنص القانون الذى حكم بموجبه •
١١٥٦	٢١١	(الطعن رقم ٣٨٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)
		راجع ايضا :
		حكم « بيانات الديباجة » (القاعدة رقم ١٤٤ بالصحيفة ٧٨٧)
		دفع « الدفع بتلفيق التهمة » (القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة ٨٤٨)
		محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » (القاعدة رقم ١٧٠ بالصحيفة ٩٢٢)
		تسبب الحكم :
		(١) التسبب المعيب :
		١ - بيانات حكم الادانة ؟
		سلامة الحكم بالادانة فى الجرائم غير العمدية • مشروطه ببيان ركن الخطأ ورابطة السببية بين الخطأ والاصابة •
		مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة قيادته • لا يعتبر دليلا على الخطأ •
٣١	٢	مثال لتسبب معيب لحكم بالادانة فى جريمة اصابة خطأ •
		(الطعن رقم ٥٦٣٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - جريمة النصب ما يشترط لتوافرها ؟ مجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة . عدم كفايتها لتحقيق جريمة النصب مهما بالغ قائلها في تأكيد صحتها . ضرورة أن تكون الأقوال الكاذبة مصحوبة بأعمال مادية خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحتها . مثال لتسبب معيب لحكم الادانة في جريمة نصب . (الطعن رقم ٥٢٠٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
٨١	٩	٣ - وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين المؤسس على الادلة التي توردها المحكمة . لاعلى الظن والاحتمال . انتهاء الحكم الى اختلاط منقولات الطاعنة والمجنى عليه دون أن يبين ماهية المنقولات المبددة ويقيم الحجة على ملكية المجنى عليه لها ووجه استشهاد بالمستندات التي قدمها . قصور . (الطعن رقم ٥٢٠٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
٨٥	١٠	٤ - اتخاذ الحكم التحريات دليلا على حمل أحد المتهمين بالسرقة سلاحا واعتبارها جنائية وعافبهم عنها . قصور . (الطعن رقم ٥٨٣٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
٨٨	١١	٥ - حيازة البضائع الاجنبية بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربية . اعتباره في حكم التهريب . العلم بالتهريب مفترض في حق الحائز . نقض هذه الفريضة . شرطه : تقديم المستندات الدالة على سداد الضرائب الجمركية والرسوم الاخرى . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . حجب العيب الذي شاب حكم المحكمة عن نظر الدعوى وجوب ان يكون مع النقض الاعادة . مثال لتسبب معيب لحكم بالبراءة ورفض الدعوى المدنية عن جريمة تهريب جمركي . (الطعن رقم ٤٦٢٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٦)
١٤٠	٢٠	٦ - دفع الطاعن بمدينة الواقعة المقدم للمحاكمة عنها بوصفها جريمة نصب . جوهرى . اغفال تحقيقه . قصور . (الطعن رقم ٥٢٢٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩)
١٥٧	٢٤	

الصفحة	القاعدة	
٢٣٥	٣٤	٧ - دفع الطاعنة في جريمة تبديد بان العلاقة التي تربطها بالمجنى عليه مدنية • جوهري • اغفال تحقيقه • يعيب الحكم بالقصور • (الطعن رقم ٥٧٦٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٨)
٢٣٨	٣٥	٨ - اصدار المتهم عدة شيكات • كلها أو بعضها بدون رصيد لصالح شخص واحد وفي يوم واحد وعن معاملة واحدة يكون نشاطا اجراميا واحدا يتحقق به الارتباط • أيا كان التاريخ انذى يحمله كل منها أو القيمة التي صدر بها • أثر ذلك ؟ مثال لتسبيب معيب في رفض الدفع بتوافر الارتباط في جريمة اصدار شيك بدون رصيد • (الطعن رقم ٥٧٧١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٨)
٢٥٢	٣٨	٩ - وجوب اشتمال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة • المادة ٣١٠ اجراءات • اكتفاء حكم الادانة في جريمة الترويج لمبادئ مناهضة مؤثمة في القانون بسرد انواع الاوراق والنشرات والكتب المضبوطة دون بيان مضمونها بما يتحقق به وقوع الجريمة • قصور • مثال • وحدة الواقعة وحسن سير العدالة • يوجب امتداد اثر الطعن لطاعنين آخرين • (الطعن رقم ٥٩٠٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
٢٨٧	٤٠	١٠ - مناط الاثبات في المواد الجنائية هو اقتناع القاضي واطمئنانه الى الادلة المقدمة اليه في الدعوى • ادعاء المجنى عليه أن الورقة التي تحمل توقيعها على بياض قد ملئت بخلاف المتفق عليه • يوجب على المحكمة الزامه باثبات ذلك بكافة طرق الاثبات • مخالفة ذلك • خطأ في القانون • (الطعن رقم ٥٨٨١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٥)
		١١ - مجرد اعطاء الشيك الى المستفيد مع العلم بأنه بغير مقابل وفاء للسحب تتم به جريمة اعطاء شيك بدون رصيد • علة ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		تحرير الشيك وتوقيعه من الاعمال التحضيرية التي لا يصح بناء الاختصاص المحلى بنظر الجريمة عليها . مخالفة ذلك خطأ في القانون . ضرورة وقوف المحكمة على مكان اعطاء الشيك . مخالفة ذلك . قصور .
٣٣٤	٥٠	(الطعن رقم ٢٥٠٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)
		١٢ - اغفال حكم الادانة بيان الاصابات التي احدثها المتهم بالمجنى عليها ونوعها وكيف ان خطاه ادى الى حدوثها وذلك من واقع الدليل الفنى . قصور .
٤٢١	٦٦	(الطعن رقم ٦٣٣٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١١)
		١٣ - حكم الادانة . بياناته ؟ المادة ٣١٠ اجراءات اغفال الحكم ادلة الادانة فى جريمة تقاضى الطاعن مبالغ خارج نطاق عقد الايجار وعدم بيان ان تخلفه عن تسليم الوحدة السكنية كان دون مقتضى . قصور .
٤٧٥	٧٤	(الطعن رقم ٦٨٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤)
		١٤ - الاختصاص فى المسائل الجنائية . يتعين بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة او الذى يقيم فيه المتهم او الذى يقبض عليه فيه . هذه الاماكن قسائم متساوية لا تفاضل بينها . القواعد المتعلقة بالاختصاص فى المسائل الجنائية كلها من النظام العام . الدفع بعدم الاختصاص المحلى يجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض . شرط ذلك ؟ مثال لتسبب معيب للرد على الدفع بعدم اختصاص المحكمة محليا .
٥١٠	٨٣	(الطعن رقم ٤٠٥٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠)
		١٥ - جواز الحكم فى الدعوى فى غيبة المتهم . رهن باعلانه قانونا بالجلسة المحددة لها . اساس ذلك ؟ دفاع الطاعن بىطلان الحكم المستأنف لعدم اعلانه بالجلسة التى صدر فيها . جوهرى التفات الحكم عنه ايرادا وردا . قصور . علة ذلك ؟
٥١٤	٨٤	(الطعن رقم ٢٧٤٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٦ - عدم جواز إيقاف اصحاب المصانع والتجار الذين ينتجون و يتجرون في السلع التموينية التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين العمل في مصانعهم أو امتناعهم عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد الا بترخيص من الوزير المذكور . أساس ذلك ؟</p> <p>حالات اصدار الترخيص ؟</p> <p>عدم اصدار وزير التموين قرارا مسببا برفض الترخيص خلال شهر من تقديم الطلب . اثره ؟</p> <p>اثبات التاجر قيام العذر الجدى أو المبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار شرط لخروجه عن دائرة التأيم . أساس ذلك ؟</p> <p>الدفع بقيام العذر موجب على المحكمة تحقيقه اغفال ذلك . يعيب الحكم .</p>
٥٤٥	٩٠	<p>(الطعن رقم ٦٣٦٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢)</p> <p>١٧ - بيانات حكم الادانة ؟</p> <p>مثال لتسبب معيب لحكم بالادانة في جريمة الاستيلاء على حصصة تموينية بدون حق .</p>
٥٤٥	٩٠	<p>(الطعن رقم ٦٣٦٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢)</p> <p>١٨ - اكنساب المحرر العرفي حجية في الاثبات . بعد التوقيع عليه . قيام الطاعن . كمحام . بتحرير بيانات العقد كطلب موكله . دون التوقيع عليه . ليس من شأنه ان يجعله فاعلا اصليا في جريمة تزوير محرر عرفي أو شريكها فيها . مخالفة ذلك . قصور .</p>
٦٠٠	١٠١	<p>(الطعن رقم ٦٣٥٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٥)</p> <p>١٩ - يجب لتوافر جريمة التعرض في الحيازة المنصوص عليها في المادة ٣٧. عقوبات ان يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضع اليد بالقوة من الحيازة . ولا يتوافر عنصر القوة الا اذا كان واقعا على الاشخاص لا على الاشياء .</p> <p>خلو الحكم من استظهار عنصر القوة . قصور يوجب نقض الحكم في الدعوى الجنائية وفي منازعة الحيازة . علة ذلك ؟</p>
٦٠٤	١٠٢	<p>(الطعن رقم ٦٥٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢٠ - مصادرة وسائل قل المخدر في مفهوم المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وجوب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ عقوبات التي تحمي حقوق الغير حسن النية .</p> <p>المصادرة وجوبا تستلزم ان يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة لتلكافة بمن في ذلك المالك والحائز على السواء . عدم جواز القضاء بمصادرة الشيء المضبوط اذا كان مباحا لمصاحبه الذي لم يكن فاعلا او شريكا في الجريمة .</p> <p>اقتصار الحكم على واقعة ضبط المخدر دون استظهار ضبط الدراجة البخارية . محل الطعن وبيان مالها ومدى حسن نيته وصلته بجريمة احرار المخدر المضبوط . قصور .</p>
٦١٢	١٤٠	<p>(الطعن رقم ٤١١٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٦)</p> <p>٢١ - حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة . متى تشككت في صحة اسناد التهمة او لعدم كفاية أدلة الثبوت . شرطه : احاطتها بالدعوى عن بصر وبصيرة .</p> <p>مثال لتسبب معيب لحكم بالبراءة في جريمة احرار جوهر مخدر .</p>
٦١٢	١٠٤	<p>(الطعن رقم ٤١١٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٦)</p> <p>٢٢ - الولاية المقررة لمدير عام مصلحة الجمارك بطلب اتحاد الاجراء في الدعوى الجنائية او رفعها ولاية عامة . اساس ذلك ؟</p> <p>عموم ولايته يحيز له عموم تفويضه لغيره فيما له من حق الطلب .</p> <p>صدور الطلب من مراقب عام ضرائب الانتاج بالاقاليم المفوض من مدير عام مصلحة الجمارك في اصداره . اثره : صحة اجراءات رفع الدعويين الجنائية والمدنية .</p> <p>مخالفة محكمة اول درجة ذلك . خطأ في القانون يوجب على المحكمة الاستئنافية القضاء بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية واعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل فيها . مخالفة المحكمة الاستئنافية ذلك . خطأ في القانون . مؤدى ذلك ؟</p>
٦٢٠	١٠٥	<p>(الطعن رقم ٦٨٦٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٦)</p> <p>٢٣ - حظر تجريف الارض الزراعية او نقل التربة منها . مالم يكن ذلك لاغراض الزراعة او تحسينها زراعيًا او المحافظة على خصوبتها المادة ١٥٠ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>— عدم استظهار الحكم ان التجريف كان لاستعمال الاتربة في غير اغراض الزراعة أو تحسين الارض زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها وصفة انطاعن وصلته بالاتربة المضبوطة . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٦٦٣٤ لسنة ٥٦ قى - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٣)</p>
٦٤٢	١٠٩	<p>٢٤ - الاصل ألا يسأل الانسان الا عن خطئه الشخصى .</p> <p>سلامة الحكم بالادانة فى جريمة الاصابة الخطأ . مشروطة ببيان ركن الخطأ والتدليل عليه .</p> <p>مثال لتسبب معيب لحكم بالادانة فى جريمة اصابة خطأ .</p> <p>(الطعن رقم ٤٩٥٩ لسنة ٥٦ قى - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦)</p>
٦٤٨	١١١	<p>٢٥ - المراد بالعب القمار فى مفهوم نص المادة ١٩ من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ ؟</p> <p>شرط سلامة الحكم فى جريمة لعب القمار ؟ . مثال للتسبب معيب .</p> <p>(الطعن رقم ٦٦٤٩ لسنة ٥٦ قى - جلسة ١٩٨٧/٥/٥)</p>
٦٥٩	١١٣	<p>٢٦ - انتهاء الحكم فى اسبابه الى عدم ثبوت التهمة الاولى قبل الطاعنة ثم العودة الى اثبات جميع التهم فى حقها . تناقض وتخاذل يعيب الحكم .</p> <p>مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٦٩٩٣ لسنة ٥٦ قى - جلسة ١٩٨٧/٥/٦)</p>
٦٦٢	١١٤	<p>٢٧ - بيانات حكم الادانة ؟ م ٣١٠ اجراءات .</p> <p>تخلف المالك دون مقتضى عن تسليم العين فى الميعاد المحدد . مؤثم .</p> <p>المادة ٢٣ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .</p> <p>مناط التأثيم رهن بقيام مقتضى للتخلف عن تسليم العين المؤجرة فى الميعاد المحدد . عدم استظهار الحكم ذلك المقتضى . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٦٩٩٣ لسنة ٥٦ قى - جلسة ١٩٨٧/٥/٦)</p>
٦٦٢	١١٤	<p>٢٨ - الدفع بانتفاء المسؤولية تأسيسا على ان ماقارفة الجانى كان نتيجة اكراه . جوهرى ؟</p>

الصفحة	القاعدة	
		الارادة والاختيار هي مناط المساءلة الجنائية . عدم الرد على الدفع بالاكراه . قصور . مثال (الطعن رقم ١٢٨١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٠)
٧٠٩	١٢٥	٢٩ - تميز جرائم القتل العمد بنية خاصة هي انتواء القتل وازهاق الروح وهي تختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية . وجوب ابراز هذه النية وابرار الادلة التي تثبت توافرها . مثال لتسبب معيب للتدليل على توافر نية القتل في حق الطاعن . (الطعن رقم ١٢٨١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٠)
٧٠٩	١٢٥	٣٠ - الآجر في مفهوم المادة ٥/ط من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تعريفه ؟ اغفال حكم الادانة بيان ما اذ كانت البدلات التي يحصل عليها العامل تحتسب ضمن الاجر طبقا لقرارات رئيس الوزراء من عدمه . قصور . (الطعن رقم ٥١٤٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٩)
٧٥٢	١٣٤	٣١ - القصد الجنائي في جريمة خيانة الامانة . عدم تحققه بمجرد التأخر في الوفاء او بتصرف المتهم في الشيء المسلم اليه . وجوب اقتران ذلك بانصراف نية الجاني الى اضافة المال الى ملكه واعتلاسه لنفسه اضرارا بصاحبه . خلو الحكم من استظهار ركن القصد الجنائي . قصور .
٧٥٩	١٣٦	(الطعن رقم ٥١٩١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١) ٣٢ - ابقاء القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على العقوبة المقيدة للحرية مع الفرامة لجريمة تقاضي خلو الرجل وانخراجه تقاضي مقدم ايجار لا يجاوز سنتين من دائرة التجريم طبقا للشروط الواردة بالفاذة السادسة منه . بيانات حكم الادانة ؟ المادة ٣١ اجراءات . اغفال حكم الادانة في جريمة تقاضي مبالغ خارج نطاق عقد الايجار تحديد ماهية ما تقاضاه الطاعن وما اذا كان خلو رجل اللؤم قانونا أم مقدم ايجار مما اباحه القانون . قصور . مثال .
٧٦٥	١٣٨	(الطعن رقم ٣٠٤٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤)

الصفحة	القاعدة	
٧٧٢	١٣٩	<p>٣٣ - اغفال المحكمة الاطلاع على المحرر موضوع الاتهام بالتزوير في حضور الخصوم يعيب اجراءات المحاكمة . اساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٧٩٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١)</p>
٧٧٦	١٤١	<p>٣٤ - الحكم بالادانة . وجوب اشتغال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة . المادة ٣١ اجراءات .</p> <p>خلو الحكم المطعون فيه من بيان مدى انطباق المادة السادسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . قصور .</p> <p>القدور له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بالقانون .</p> <p>(الطعن رقم ٧٤٣١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٨)</p>
٧٨٠	١٤٢	<p>٣٥ - اعتناق الحكم المطعون فيه اسباب الحكم المستأنف القاضي بالبراءة انتهاؤه في منطوقه الى القضاء بالادانة . يعيبه بالتناقض والتخاذل .</p> <p>(الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١١)</p>
٨١١	١٤٧	<p>٣٦ - الاخلال بمصاحبة مالية المضرور . وكون الضرر محققاً شرطي الحكم بالتعويض عن الضرر المادي .</p> <p>خلو الحكم المطعون فيه من بيان ان المجنى عليه كان يعمل المدعيه بالحقوق المدنية وقت وفاته على نحو مستمر دائم رغم قضائه بالتعويض المادي . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٣٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠)</p>
٨٦٧	١٥٦	<p>٣٧ - الحكم بالادانة . وجوب اشتماله على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة وظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة . المادة ٣١ اجراءات .</p> <p>اكتفاء الحكم في بيان الدليل بالاحالة الى محضر الواقعة دون بيان بضمونه . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧)</p>
٨٧٤	١٥٨	<p>٣٨ - حظر نقل السمسم خارج حدود المحافظات في مدة محددة .</p> <p>المادة الاولى من قرار وزير التموين ١٣٧ لسنة ١٩٧٩ . كون ان النقل تم في غير هذه المدة . لا تأثيم . مخالفة ذلك خطأ في القانون . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٦٣٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨)</p>

الصفحة	لقاعدة	
		٣٩ - الدفع ببطلان اذن التفتيش او التسجيل لعدم جدية التحريات . دفع جوهرى . على المحكمة التعرض له . الاستناد في رفضه الى ان الضبط دليل على جدية التحريات . قصور . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٣٥٥٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١١)
٩٤٣	١٧٣	
		٤٠ - الدفع بسقوط الدعوى الجنائية . جوهرى . يستوجب التمحيص تايد الحكم الابتدائى الذى لم يرد على الدفع خطأ . (الطعن رقم ٣٢٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٨)
١٠٠٤	١٨٢	
		٤١ - قيام دفاع المتهم على انه طعن في تقدير الضريبة ولم يصبح بعد نهائيا . دفاع جوهرى . على المحكمة تحقيقه . - عدم اظهار المحكمة في حكمها ان تقدير الضريبة المتعلقة بالتعويض المحكوم به قد اصبح نهائيا والقول بأن الطعن لا يوقف الدعوى الجنائية . قصور وخطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ٦٣٩٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)
١٠٣٥	١٨٧	
		٤٢ - الزام المتهم بتعويض يعادل ثلاثة امثال مالم يؤد من الضريبة . جزاء نسبي يلزم عقوبة الحبس او الغرامة التى يحكم بها على الجانى ويقلب عليه معنى العقوبة وان انطوى على عنصر التعويض . المادة ٨٥ مكررا أ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ . وجوب تعيين الحكم مقدار مالم يدفع من الضريبة او تقديره ان لم يكن مقدرا والا كان الحكم قاصرا . (الطعن رقم ٦٣٩٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)
١٠٣٥	١٨٧	
		٤٣ - جريمة الاتلاف . طبيعتها : جريمة عمدية القصد الجنائى فيها . تحققه : بتعمد الجانى ارتكاب الفعل الذى منه واتجاه ارادته الى احداث الاتلاف وعلمه بأنه يحدثه بغير حق . ضرورة تحدث الحكم عنه استقلالا أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه والا كان قاصرا . (الطعن رقم ٣٢٢٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)
١٠٤٦	١٨٩	
		٤٤ - تغيير الحقيقة في الأوراق الموقعة على بياض ممن أستؤمن عليها . خيانة امانة . وقوع التغيير ممن حصل عليها بأى طريق خلافا للتسليم الاختيارى . تزوير .

الصفحة	القائمة	
		استدلال الحكم الى قيام جريمة خيانة ائتمان الامضاء في حق الطامنة لمجرد القول باستوقاعها المجنى عليه على بياض دون بيانه ما اذا كان حصولها على المستند على سبيل الامانة ام بطريق آخر يعيبه بالقصور . علة ذلك؟
١٠٥٣	١٩١	(الطعن رقم ٥٣٧٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٣٠)
		٤٥ - مناط انعقاد الاختصاص بنظر الدعوى في الجنح التي تقع في الخارج لمحكمة عابدين الا يكون لارتكابها محل اقامة في مصر والا بضبط فيها خارج نطاق دائرة اختصاص هذه المحكمة م ٢١٩ اجراءات .
		قواعد الاختصاص في المسائل الجنائية من النظام العام فصل المحكمة في الدعوى دون التعرض للدفع بعدم اختصاصها مكانيا . قصور .
١٠٩٠	١٩٨	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٦)
		٤٦ - وجوب استظهار حكم الادانة في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد امر الرصيد من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف . اغفال ذلك : قصور .
١٠٩٧	٢٠٠	(الطعن رقم ٦٨٨٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)
		٤٧ - صحة الحكم في جريمة القتل والاصابة الخطا . تستوجب بيان وقائع الحادث وكيفية حصوله . ولكنه الخطأ المنسوب الى المتهم وما كان عليه موقف المجنى عليه والمتهم .
		رابطة السببية كركن من اركان جريمة القتل والاصابة الخطا . تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساءلته عنها . طالما تتفق والسير العبادي للأمور .
		الدفع بانقطاع رابطة السببية . جوهري . يترتب على ثبوته انتفاء مسئولية المتهم الجنائية والمدنية .
		عدم امتداد أثر الطعن لمن قضى بعدم جواز استئنائه .
		مثال لتسبيب معيب لحكم بالادانة في جريمة قتل واصابة خطأ .
١١٤٤	٢٠٨	(الطعن رقم ٣٢٢١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)

راجع انفسا :

اثبات « بوجه عام »

(القواعد ٤٠ ، ٢٠٠ ، ٢١٢ بالصفحات ارقام ٢٨٧ ، ١٠٩٧ ، ١١٧١)

واثبات « اعتراف »

(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٥٣٠)

واثبات « اوراق رسمية »

(القاعدة رقم ٩٤ بالصحيفة رقم ٥٧٠)

واثبات « خبيرة »

(القاعدة رقم ٩٤ بالصحيفة رقم ٥٧٠)

واثبات « شهود »

(القاعدتان رقما ٢٢ ، ١٥٠ بالصحيفتين رقمي ١٤٨ ، ٨٢٩)

واجراءات « اجراءات المحاكمة »

(القاعدتان رقما ١٠٠ ، ٢٠٩ بالصحيفتين رقمي ٥٩٤ ، ١١٤٩)

واحداث :

(القاعدة رقم ١٠٠ بالصحيفة رقم ٥٩٤)

واخفاء اشياء مسروقة :

(القاعدة رقم ١٩٠ بالصحيفة رقم ١٠٥٠)

وارتباط :

(القواعد ارقام ٥٠ ، ١٩٠ ، ٢٠٩ بالصفحات ارقام

٣٣٤ ، ١٠٥٠ ، ١١٤٩)

واسباب الاباحة « حالة الضرورة »

(القاعدة رقم ١٩٩ بالصحيفة رقم ١٠٩٣)

واسستئناف :

(القاعدة رقم ٥٩ بالصحيفة رقم ٣٨٣)

واصابة خطا :

(القاعدة رقم ٩٨ بالصحيفة رقم ٥٨٧)

والامتناع عن تنفيذ حكم

(القاعدة رقم ١٢٩ بالصحيفة رقم ٧٢٨)

وبسلاف كلاب :

(القاعدة رقم ٨٦ بالصحيفة رقم ٥٢٢)

وتبديد :

(القاعدة رقم ٣٤ ، ٢١٢ بالصحيفتين رقمي ٢٣٥ ، ١١٧١)

وتقادم « انقضاءه »

(القاعدة رقم ٧ بالصحيفة رقم ٥٢٧)

وتجريف أرض زراعية :

(القاعدة رقم ٥٢ بالصحيفة رقم ٣٤٢)

وتفتيش « إذن التفتيش » تنفيذ »

(القاعدة رقم ٤١ بالصحيفة رقم ٢٩٢)

وحكم « عمالا يعيبه في نطاق التلليل »

(القاعدة رقم ١٥٠ بالصحيفة رقم ٨٢٩)

وخيانة أمانة « في الأوراق الواقعة على بياض »

(القاعدة رقم ٤٠ بالصحيفة رقم ٢٨٧)

ودخول عتار بقصد منع حيازته بالقوة :

(القاعدة رقم ١٠٢ بالصحيفة رقم ٦٠٤)

ودعوى جنائية :

(القاعدة رقم ١٠٠ بالصحيفة رقم ٥٩٤)

ودعوى جنائية « نظرها والحكم فيها »

(القاعدة رقم ٨٦ بالصحيفة رقم ٥٢٢)

ودعوى جنائية « انقضاؤها بمضي السنة »

(القاعدة رقم ٥٠ ، ٨٧ بالصحيفتين رقمي ٣٣٤ ، ٥٢٧)

ودفاع « الاخلال بحق الدفاع » ما يوفره »

(القواعد أرقام ٢٢ ، ٨٦ ، ١٠٠ ، ١٧١ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ بالصفحات أرقام ١٤٨

(٥٢٢ ، ٥٩٤ ، ٩٣١ ، ١١٤٩ ، ١١٧١)

ورابطة السببية :

(القاعدة رقم ٩٨ ، ٢١١ بالصحيفتين رقمي ٥٨٧ ، ١١٥٦)

ورشوة

(القاعدة رقم ١٣٣ بالصحيفة رقم ٧٤٥)

وشيك بدون رصيد :

(القواعد أرقام ٥٠ ، ١٧١ ، ٢٠٠ ، ٢٠٩ بالصفحات أرقام ٣٣٤ ، ٩٣١ ،

(١١٤٩ ، ١٠٩٧)

وقانون « تفسيره » :

(القاعدة رقم ٧٦ بالصحيفة رقم ٤٨٢)

وقانون « القانون الأصلح »

(القاعدة رقم ٥٢ بالصحيفة رقم ٣٤٢)

وقبض « بطالانه » :

(القاعدة رقم ٤٣ بالصحيفة رقم ٣٠١)

وقصد جنائي :

(القواعد أرقام ٦ ، ١٢٩ ، ١١٣ بالصفحات أرقام ٥٢٢ ، ٧٢٨ ، ٦٥٩)

وعقوبة « العقوبة التكميلية »

(القاعدة رقم ٧٦ بالصحيفة رقم ٤٨٢)

ومأمور انضبط القضائي :

(القاعدة رقم ٤١ بالصحيفة رقم ٢٩٢)

ومحاماة :

(القاعدتان رقما ٨٨ ، ١٠٠ بالصحيفتين رقمي ٥٣٠ ، ٥٩٤)

ومحكمة الاستئناف « الاجراءات امامها » :

(القاعدة رقم ٢٢ بالصحيفة رقم ١٤٨)

ومحكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل »

(القاعدة رقم ٣٤ بالصحيفة رقم ٢٣٥)

ومسئولية جنائية :

(القاعدتان رقما ٩٨ ، ٢١١ بالصحيفتين رقمي ٥٨٧ ، ١١٥٦)

ومعارضة :

(القاعدة رقم ٥٩ بالصحيفة رقم ٣٨٣)

ونقض « الصفة والمصلحة في الطعن »

(القاعدتان رقما ٤٣ ، ٦٦ بالصحيفتين رقمي ٣٠١ ، ٤٢١)

ونقض « اسباب الطعن . ما يقبل منها »

(القواعد أرقام ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١١٧ ، ١٥٠ ، ١٧١ ، ١٩٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠٩ ، ٢١١

بالصفحات أرقام ٥٩٤ ، ٦٠٤ ، ٦٧٣ ، ٨٢٩ ، ٩٣١ ، ١٠٥٠ ، ١٠٩٧ ،

(١١٥٦ ، ١١٤٩)

ونقض « اسباب الطعن . ما لا يقبل منها » :

(القاعدة رقم ٤١ بالصحيفة رقم ٢٩٢)

ونقض « حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون »

(القاعدة رقم ٥٩ بالصحيفة رقم ٣٨٣)

الصفحة	القاعدة	
		(ب) التسبب غير المعيب :
		١ - احالة الحكم في بيان شهادة الشاهد الى ما اورده من اقوال شاهد آخر لا يعيبه . مادامت اقوالهما متفقة مع ما استند اليه الحكم منها .
٤٥	٤	(الطعن رقم ٦١٥٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)
		٢ - مثال لتسبب سائق في الرد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش . دخول المنازل تعقبا لشخص صدر امر بالقبض عليه . لا يقصد تفتيشه . لا بطلان .
٥١	٥	(الطعن رقم ٢٨٦٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)
		٣ - حق محكمة الموضوع في الالتفات عن دليل النفي ولو حملته اوراق رسمية . ما دام يصح في العقل ان يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت اليها مع باقى الادلة القائمة في الدعوى .
٥١	٥	(الطعن رقم ٢٨٦٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)
		٤ - عدم التزام المحكمة بإيراد ادلة الادانة قبل كل متهم على حده . شرط ذلك ؟
٥١	٥	(الطعن رقم ٢٨٦٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)
		٥ - عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى . اطمئنانها للادلة التي عولت عليها . مفاده ؟
٥١	٥	(الطعن رقم ٢٨٦٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)
		٦ - الخطأ في الاسناد الذى لا يؤثر في منطق الحكم . لا يعيبه . مثال .
٥٩	٦	(الطعن رقم ٥٨٦٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)
٩٢٢	١٧٠	(والطعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١)
		٧ - علم وجود المحرر الزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير . الامر في هذا مرجعه الى امكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته الى المتهم . للمحكمة ان تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات . لها ان تأخذ بالصورة الضوئية للورقة كدليل في الدعوى اذا ما اطمأنت الى صحتها .

الصفحة	القاعدة	
		الجدل الموضوعى فى تقدير أدلة الدعوى . لاتجوز اثارته أمام محكمة النقض .
١١٩	١٦	(الطعن رقم ٦٠٣٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١)
		٨ - تقدير الخطأ المستوجب المسئولية مرتكبيه وتوافر السببية بينه وبين النتيجة . موضوعى .
		مثال لتسبيب سائق لحكم بالادانة فى جريمة اصابة خطأ .
١٣٣	١٩	(الطعن رقم ٣٦٩٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٦)
		٩ - تقدير توافر قيام حالة اندفاع الشرعى اى انتفاؤها . موضوعى .
		مثال لتسبيب سائق فى رفض الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى .
١٧٢	٢٨	(الطعن رقم ٥٨٦٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١)
		١٠ - موجبات اعمال المادة ٦٣ عقوبات ؟
		مثال لتسبيب سائق فى رفض الدفع بحسن نية الطاعن فى جريمة ضرب اقضى الى موت .
١٧٢	٢٨	(الطعن رقم ٥٨٦٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١)
		١١ - التناقض الذى يعيب الحكم . ماهيته ؟
		مثال لتسبيب سائق فى جريمة ضرب اقضى الى موت .
١٧٢	٢٨	(الطعن رقم ٥٨٦٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١)
		١٢ - عدم التزام المحكمة الجنائية باتباع قواعد الاثبات المدنية والتجارية ومن ذلك تعيين خبير فى دعاوى التزوير متى اقامت حكمها على مايسوغه .
٢١٣	٣١	(الطعن رقم ٥٨٨٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)
		١٣ - لا تشريب على المحكمة فى قضايا متى كانت قد اطمأنت الى أن العينة التى اُرسلت للتحليل هى التى صار تحليلها وكذلك الى النتيجة التى انتهى اليها التحليل
٢١٣	٣١	(الطعن رقم ٥٨٨٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)
٤١٢	٦٤	(والطعن رقم ٥٨٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ - خطأ الحكم فيما لا أثر له في عقيدته . لا يعيبه .
٢١٣	٣١	(الطعن رقم ٥٨٨٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٥)
		١٥ - عدم التزام محكمة الموضوع بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها . كفاية استفادة الرد من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم .
٢١٣	٣١	(الطعن رقم ٥٨٨٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٥)
٢٨٠	٣٩	(والطعن رقم ٥٩١١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
٥٦٢	٩٣	(والطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٥)
٨٢٩	١٥٠	(والطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢١)
٩٢٢	١٧٠	(والطعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١)
٩٦٠	١٧٥	(والطعن رقم ٣٦٠٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)
١١٠٣	٢٠٢	(والطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)
		١٦ - أخذ المحكمة بأقوال الشاهد سنداً للآذن بالتفتيش ونسبة المخدر للمتهم لا يمنع من عدم الأخذ بها في خصوص قصد الاتجار .
٢٤٦	٣٧	(الطعن رقم ٥٩٠٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١١)
		١٧ - قضاء الحكم بالبراءة للشك في اسناد التهمة الى المتهم . عدم تصديده لما ساقته النيابة العامة من قرائن تشير لى ثبوت الاتهام . لا عيب .
٢٥٢	٣٨	(الطعن رقم ٥٩٠٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
		١٨ - لا يعيب الحكم أن تكون إحدى دعاماته معيبة . مادام قد أقيم على دعامات أخرى تكفي لحمله .
٢٥٢	٣٨	(الطعن رقم ٥٩٠٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧ / ٢ / ١٢)
		١٩ - حق محكمة الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين متى اطمأن الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ولو لم يكن معزوا بأدلة أخرى .
٣٠١	٤٣	(الطعن رقم ٦٢٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ - الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة اندفاع الشرعى أو انتفاؤها . تقدرها محكمة الموضوع .
		الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة المعتدى وإنما لرد العدوان . مثال لتسبيب سائح لنفى حالة الدفاع الشرعى .
٣٠٥	٤٤	(الطعن رقم ٦١٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩)
		٢١ - العبرة فى صحة الحكم هى بصدره موافقاً للقانون . اغفال الحكم ذكر مواد القانون . فى خصوص الدعوى المدنية لا يبطله . متى كان النص الواجب الانزال مفهوماً من الوقائع التى اوردتها .
٣٠٥	٤٤	(الطعن رقم ٦١٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٩)
		٢٢ - تناقض أقوال الشاهد لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من أقواله بما لا تناقض فيه . منازعة الطاعن فى القوة التديلية لأقوال الشاهد . جدل موضوعى فى تقدير الدليل . التصدى له أمام النقض . غير جائز .
٣٤٧	٥٣	(الطعن رقم ٥٩٤٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١)
٤١٢	٦٤	(والطعن رقم ٥٨٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٠)
٤٢٥	٦٧	(والطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢)
		٢٣ - مثال لتسبيب سائح لاطمئنان المحكمة الى حيازة المتهم لأرض مزروعة نبات ممنوعة زراعته .
٣٥٣	٥٤	(الطعن رقم ٥٩٥١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١)
		العبرة فى المحاكمات الجنائية هى باقتناع قاضى الموضوع بناء على الادلة المطروحة عليه . لا يشترط أن يكون كل دليل منها قاطعاً فى كل جزئية من جزئيات الدعوى كفاية أن تكون فى مجموعها مؤدية الى ما قصده الحكم منها ولو عن طريق الاستنتاج .
		مثال لتسبيب سائح للتدليل على توافر العلم بوجود المخدر .
٣٦١	٥٥	(الطعن رقم ٦٢٣٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣)
		٢٥ - حق محكمة الموضوع فى استمداد اقتناعها مما تطمئن اليه من أدلة مادام له ماخذه من الأوراق .
٣٨٧	٦٠	(الطعن رقم ٥٨٣١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢٦ - تشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة الى المتهم كفايته سنداً للبراءة . حد ذلك ؟
		- الخوض في سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى أمام النقض . غير مقبول .
٤٠٤	٦٢	(الطعن رقم ٥٨٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٨)
٦٦٦	١١٥	(والطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠)
		٢٧ - كفاية ايراد مؤدى تقرير الخبير الذى استند اليه الحكم فى قضاءه .
٤٢٥	٦٧	(الطعن رقم ٣٩٧٦/٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢)
		٢٨ - احالة الحكم فى ايراد أقوال اشهود . الى ما أورده من أقوال شاهد آخر . الا يعيبه . ما دامت متفقة مع ما استند اليه الحكم منها .
		اختلاف أقوال الشهود فى بعض تفصيلاتها . لا يقدح فى سلامة الحكم . شرط ذلك ؟
٤٢٥	٦٧	(الطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢)
٤٥	٤	(الطعن رقم ٦١٥٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)
٨٤٨	١٥٢	(والطعن رقم ٢٨٤١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)
		٢٩ - ادلاء المتهم أقوالاً فيها معنى الاقرار بالتهمة المسندة اليه . تسمية الحكم لها اعترافاً . انحسار دعوى الخطأ فى الاسناد عنه .
		مثال فى جريمة احراز مواد مخدرة .
٤٢٥	٦٧	(الطعن رقم ٣٩٧٦/٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢)
		٣٠ - عدم تقرير القانون شكلاً خاصاً لصياغة الحكم . كفاية أن يكون مجموع ما أورده الحكم مؤدياً الى الواقعة بأركانها وظروفها .
٤٦٠	٧١	(الطعن رقم ٦٣٤٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٩)
٦٢٦	١٠٦	(والطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢١)
٨٧٨	١٥٩	(والطعن رقم ٣١١٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨)
		٣١ - جريمة التزوير فى المحررات الرسمية . صدورها فعلاً عن الموظف المختص بتحرير الورقة . غير لازم . يكفى اعطاء الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذباً الى موظف عام للايهام برسميتها .

الصفحة	القائمة	
		التفات الحكم عن دفاع ظاهر البطلان . لا يعيبه .
٥٣٧	٨٩	(الطعن رقم ٦١٩٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢)
		٣٢ - الخطأ المادى فى رقم الدعوى المقضى فيها ببراءة الطاعن . لا ينال من حقيقة الواقعة كما استظهرها الحكم . ولا أثر له فى النتيجة التى انتهى اليها .
٥٥٧	٩٢	(الطعن رقم ٦٠٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٥)
		٣٣ - الخطأ فى الاسناد . لا يعيب الحكم . مالم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة .
		مثال لخطأ غير مؤثر فى عقيدة المحكمة .
٥٦٢	٩٣	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٥)
		٣٤ - اختلاف الشهود فى بعض التفاصيل التى لم يوردها الحكم . لا يعيبه .
		لمحكمة الموضوع الاعتماد على ما تطمئن اليه من أقوال الشاهد واطراح ما عداها . عدم ايراد الحكم تلك التفاصيل يفيد اطراحه اياها .
٦٣٢	١٠٧	(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٢)
١٠٨٢	١٩٧	(والطعن رقم ٣١٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٤)
		٣٥ - حق محكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها من أى دليل وأن تأخذ بأقوال متهم على آخر متى اطمأنت الى صدقها .
٦٧٧	١١٨	(الطعن رقم ٥٤٣/٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٢)
		خطأ الحكم فى تحديد تاريخ الواقعة . لا يؤثر فى سلامته طالما انه لا يتصل بحكم القانون فيها وما دامت الدعوى الجنائية لم تنقض بمضى المدة .
٦٩٦	١٢٢	(الطعن رقم ٦٧٢٤/٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٩)
		٣٧ - تناقض أقوال الشهود أو تضاربهم فى أقوالهم . لا يعيب الحكم متى استخلص الحقيقة منها بما لا تناقض فيه .
٧٤٥	١٣٣	(الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٧)
		٣٨ - عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع أبدي أمام دائرة سابقة ولم يبد أمامها .
٧٨٧	١٤٤	(الطعن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٣٩ - عدم التزام محكمة الموضوع بالإشارة إلى أقوال شهود النفي كفاية القضاء بالإدانة رداً عليها .
٨١١	١٤٧	(الطعن رقم ٢٧٣٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠)
٨٩١	١٦٢	(والطعن رقم ٣١٤٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨)
		٤٠ - محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة تثيرها مآدام لقضائها وجه مقبول . مثال .
٨٢٠	١٤٨	(الطعن رقم ٧٤٢٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢١)
		٤١ - عدم تحقيق الدفاع غير المنتج والرد عليه . لا يعيب الحكم .
٨٣٥	١٥١	(الطعن ١٤٣٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)
		٤٢ - حق المحكمة في الالتفات عن دليل النفي . ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقي أدلة الدعوى .
		- مثال :
٤٨	١٥٢	(الطعن رقم ٢٨٤١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)
٨١١	١٤٧	(والطعن رقم ٢٧٣٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠)
		٤٣ - تقصى العلم بحقيقة الجوهر المخدر . موضوعي .
		مثال لتسبيب سائح على توافر هذا العلم .
٩١٣	١٦٨	(الطعن رقم ٢٨٠٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١)
		٤٤ - الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي . لا يستوجب رداً صريحاً .
		استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .
		عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة .
		- الجدل الموضوعي في تقدير الأدلة . غير جائز أمام النقض .
٩١٧	١٦٩	(الطعن رقم ٢٨٠٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١)
		عدم التزام المحكمة أن تورد من أقوال الشهود . إلا ما تقيم عليه قضائها .

الصفحة	القاعدة	
		عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد المتعددة . حسبها ان توردها ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه .
		للمحكمة ان تعول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد اطمأنت اليها . دون التزام بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى . ما دام له أصل فيها .
٩٢٢	١٧٠	(الطعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١)
		٤٦ - بيان سن المتهم وصناعته ومحل اقامته . الغرض منه ؟ متى لا يكون اغفاله مؤثرا في الحكم ؟
٩٤٨	١٧٤	(الطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)
		٤٧ - اغفال بيان صفة مأمور الضبط القضائي واختصاصه المكاني . لا يعيب الحكم . أساس ذلك ؟
		الأصل أن يباشر مأمور الضبط القضائي أعمال وظيفته في دائرة اختصاصه .
٩٤٨	١٧٤	(الطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)
		٤٨ - تعدد القتل أمر خفي . ادراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التي تتم عنه باستخلاص توافره . موضوعي .
		مثال لتسبيب سائق للتدليل على توافر تية القتل في حق الطاعن .
٩٤٨	١٧٤	(الطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)
		٤٩ - حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر الدعوى .
		... - مثال لتسبيب سائق للتدليل على أن المبلغ الذي قبضه الطاعن كان على سبيل الرشوة .
٩٢٠	١٧٥	(الطعن رقم ٣٦٠٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)
٤٢٥	٦٧	(والطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢)
		٥٠ - حرية القاضي الجنائي في تكوين اقتناعه من أى دليل له مأخذه في الأوراق .

اللائحة	الصفحة	
		<p>– للمحكمة الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه أو في حق غيره من المتهمين وأو عدل عنها فيما بعد .</p> <p>(الطعن رقم ٣٦٠٤ لسنة ٥٧ ق – جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)</p> <p>(والطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٥٧ ق – جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)</p>
٩٦٠	١٧٥	
١٠١٥	١٨٤	
		<p>٥١ – جريمة الرشوة قيامها . يكفي فيه أن يكون للموظف نصيب من الاختصاص يسمح بتنفيذ القرض منها .</p> <p>مثال لتسبب سائغ لاثبات توافر الاختصاص بما يسمح بتنفيذ القرض من الرشوة .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٥٧ ق – جلسة ١٩٨٧/١١/١٦)</p>
٩٨٣	١٧٩	
		<p>٥٢ – حق المحكمة في الأخذ بأقوال الشاهد في محضر الشرطة متى اطمأنت إليها .</p> <p>(الطعن رقم ٣٢٥٢ لسنة ٥٧ ق – جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)</p>
١٠٢٥	١٨٥	
		<p>٥٣ – التحقق من علم المتهم بكنه المادة المضبوطة . موضوعي . مادام سائغا .</p> <p>مثال لتسبب سائغ على توافر هذا العلم .</p> <p>(الطعن رقم ٣١٨٢ لسنة ٥٧ ق – جلسة ١٩٨٧/١٢/١٤)</p>
١٠٨٢	١٩٧	
		<p>٥٤ – ما يكفي لبيان مؤدى الدليل في الحكم بالادانة في جرائم اختلاس اموال أميرية وتزوير أوراق رسمية .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق – جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)</p>
١١٠٣	٢٠٢	
		<p>٥٥ – التزام المحكمة نص أقوال المتهم وظاهرها ليس بلازم . لها أن تستنبط منها ومن غيرها من العناصر الأخرى الحقيقية بطريق الاستنتاج وكافة الإمكانيات العقلية .</p> <p>تسمية الحكم أقوال المتهم اقرارا لاينال من سلامة الحكم . طالما أنها لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف .</p> <p>الجدل الموضوعي في تقدير الأدلة . مما تستقل به محكمة الموضوع .</p> <p>لا يجوز مصادرتها في شأنه أمام النقض .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق – جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)</p>
١٠٣	٢٠٢	

الصفحة	القاعدة	
١١٠٣	٢٠٢	٥٦ - اثبات الحكم تداخل الطاعنين في تحرير المحرر المزور واتفاقهما على تزويره واتحاد نيتهما واتجاه نشاطهما على تحقيق النتيجة الاجرامية لا يلزم معه تحديد الافعال التي اتاها كل منهما على حده . (الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)
١١٣١	٢٠٥	٥٧ - الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحرر عن الجرائم وكشف مرتكبها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف . الفصل في قيام المبرر للاستيقاف او تخافه . موضوعي . مثال لتسبيب سائق للقضاء بالبراءة لبطلان القبض والتفتيش لعدم توافر المبرر لاستيقاف الطاعن في جريمتي احراز مخدر . (الطعن رقم ٣١٠٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٣)
١١٣٩	٢٠٧	٥٨ - عدم صحة النعى على الحكم قضاءه بالبراءة لاحتمال ترجح لديه . بدعوى عيام احتمالات اخرى تصح لدى غيره . - مثال . (الطعن رقم ٣٢٠٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٤)
١١٧٧	٢١٤	٥٩ - العلم بفش البضاعة المعروضة للبيع . موضوعي . استنتاج الحكم انتفاء علم المتهم بأن البضاعة مفشوشة . لا محل للنعى عليه . (الطعن رقم ٥٤٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)
		راجع ايضا :
		اثبات « بوجه عام » :
		(القواعد ارقام ١ ، ١٦ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٦٠ ، ٦٧ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ١٣٣ ، ١٤٤ ، ١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٧٤ ، بالصفحات ارقام ٢٤ ، ١١٩ ، ٢٥٢ ، ٢٨٠ ، ٣٨٧ ، ٤٢٥ ، ٤٩٩ ، ٥٠٥ ، ٥٥٧ ، ٥٦٢ ، ٧٤٥ ، ٧٨٧ ، ٨٢٩ ، ٨٥٣ ، ٩٤٨)
		واثبات « شهود » :
		(القواعد ارقام ٢٧ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٧ ، ٨٢ ، ١٣٣ ، ١٤٦ ، ١٧٠ ، بالصفحات ارقام ١٦٨ ، ٣٨٧ ، ٤١٢ ، ٤٢٥ ، ٥٠٥ ، ٧٤٥ ، ٨٠٤ ، ٩٢٢)
		واثبات « اعتراف » :
		(القاعدتان رقما ٢٩ ، ١٧٤ ، بالصحيفتين رقمي ١٨٠ ، ٩٤٨)

وإثبات « خيرة »

(القواعد أرقام ١ ، ٦٧ ، ١١٨ بالصفحات أرقام ٢٤ ، ٤٩ ، ٦٦٧)

وإثبات « معاينة »

(القاعدتان رقمًا ٣٠ ، ٩٦ بالصحيفتين رقمي ١٤٩ ، ٥٧٦)

وأجراءات « إجراءات التحقيق »

(القاعدة رقم ٦٧ بالصحيفة رقم ٤٢٥)

وأجراءات « إجراءات المحاكمة »

(القواعد أرقام ٦٤ ، ١٤٧ ، ١٥٤ ، ٢٠٢ بالصفحات أرقام ٤١٢ ، ٨١١ ، ٨٥٨ ، ١١٠٣)

واختلاس أموال أميرية :

(القاعدة رقم ٤ بالصحيفة رقم ٤٥)

وارتباط :

(القاعدة رقم ١٨١ بالصحيفة رقم ٩٩٨)

وأسباب الإباحة « استعمال حق مقرر بمقتضى القانون »

(القاعدة رقم ١٢٠ بالصحيفة رقم ٦٨٨)

واستجواب :

(القاعدة رقم ١٧٤ بالصحيفة رقم ٩٤٨)

واستئناف :

(القاعدة رقم ٩٢ بالصحيفة رقم ٥٥٧)

واستيلاء على أموال الدولة :

(القاعدة رقم ٤ بالصحيفة رقم ٤٥)

واستيقاف :

(القاعدة رقم ١٢٣ بالصحيفة رقم ٧٤٥)

واشتراك :

(القاعدة رقم ٢٠٢ بالصحيفة رقم ١١٠٣)

واسقاط امرأة حبلى :

(القاعدة رقم ١١٨ بالصحيفة رقم ٦٧٧)

واكسراه :

(القاعدة رقم رقم ٩٣ بالصحيفة رقم ٥٦٢)

وانابة قضائية :

(القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٨٠٤)

وامر احالة :

(القاعدة رقم ١٧٢ بالصحيفة رقم ٩٣٥)

واهانة ((اهانة محكمة)) :

(القاعدة رقم ١٥٣ بالصحيفة رقم ٨٥٣)

وبلاغ كاذب :

(القاعدة رقم ٩٢ بالصحيفة رقم ٥٥٧)

وتبديد :

(القاعدة رقم ٨٢ بالصحيفة رقم ٥٠٥)

وتزوير :

(القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ١١٩)

وتعسوف :

(القاعدة رقم ١٧٠ بالصحيفة رقم ٩٩٢)

وتفتيش :

(القاعدة رقم ٥٧ بالصحيفة رقم ٣٧٣)

وتفتيش ((التفتيش بالذن))

(القاعدة رقم ١٩٧ بالصحيفة رقم ١٠٨٢)

وتفتيش ((اذن التفتيش . اصداره)) :

(القواعد ارقام ٣٩ ، ٩٩ ، ١٠٧ بالصفحات ارقام ٢٨٠ ، ٥٩١ ، ٦٣٢)

وتفتيش ((اذن التفتيش . اجراءاته)) :

(القاعدة رقم ١٠٧ بالصحيفة رقم ٦٣٢)

وتفتيش ((اذن التفتيش . تسببه)) :

(القاعدة رقم ١٥١ بالصحيفة رقم ٨٣٥)

وتفتيش « اذن التفتيش . تنفيذه » :

(القاعدة رقم ٢٠٦ بالصحيفة رقم ١١٣٤)

وتفتيش ((التفتيش استعمالا لحق))

(القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٨٤٨)

وتفتيش « الدفع ببطان التفتيش »
(القاعدة رقم ١٧٤ بالصحيفة رقم ٩٤٨)

وتقادم « الاجراءات القاطعة للتقادم »
(القاعدة رقم ٢١١ بالصحيفة رقم ١١٥٦)

وتلبس :

(القواعد أرقام ١١٥ ، ١٣٣ ، ١٦٩ بالصفحات أرقام ٦٦٦ ، ٧٤٥ ، ٩١٧)

وجريمة « اركانها » :

(القواعد أرقام ١٦ ، ٣٨ ، ٨٢ ، ٦٠ ، ٧٠ ، ٩٣ ، ١٨٥ ، ١٨٨ بالصفحات أرقام ١١٩ ، ٢٥٢ ، ٥٠٥ ، ٣٨٧ ، ٤٥٥ ، ٥٦٢ ، ١٠٢٥ ، ١٠٤١)

وحريق عمد :

(القاعدتان رقما ١٥٠ ، ١٧٠ بالصحيفتين رقمي ٨٢٩ ، ٩٢٢)

وحكم « ملايعيه في نطاق التدليل »
(القاعدة رقم ٦٠ بالصحيفة رقم ٣٨٧)

وحكم « حجتيه » :

(القاعدتان رقما ٨٩ ، ٩٢ بالصحيفتين رقمي ٥٣٧ ، ٥٥٧)

وخطف :

(القاعدة رقم ٩٣ بالصحيفة رقم ٥٦٢)

ودستور :

(القاعدة رقم ١٥١ بالصحيفة رقم ٨٣٥)

ودعارة :

(القاعدة رقم ١٨٥ بالصحيفة رقم ١٠٢٥)

ودعوى جنائية :

(القاعدة ٨٥ بالصحيفة رقم ٥١٧)

ودعوى جنائية « تحريكها » :

(القاعدة ١٨٣ بالصحيفة رقم ١٠٠٨)

ودعوى جنائية « انقضاؤها بمضي المدة »

(القاعدة رقم ٢١١ بالصحيفة رقم ١١٥٦)

ودعوى مدنية :

(القاعدة رقم ٨٥ بالصحيفة ٥١٧)

ودعوى مدنية « الصفة فيها » :

(القاعدتان رقما ٤٤ ، ١٨٤ بالصحيفتين رقمي ٣٠٥ ، ١٠١٥)

- ودعوى مدنية « نظرها والحكم فيها » :
(القاعدة رقم ١٧٠ بالصحيفة رقم ٩٢٢)
- ودفاع « الاخلال بحق الدفاع . ملا يوفره » :
(القواعد أرقام ٥ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٩٦ ، ١٤٦ ، ١٥٤ ، ٢٠٢ بالصفحات أرقام ٥١ ، ١٦٨ ، ١٩٤ ، ٥٧٦ ، ٨٠٤ ، ٨٥٨ ، ١١٠٣)
- ودفع « الدفع بعدم الاختصاص الولائي » :
(القاعدة رقم ٢٠٢ بالصحيفة رقم ١١٠٣)
- ودفع « الدفع ببطان الذن التفتيش » :
(القاعدة رقم ٩٩ بالصحيفة رقم ٥٩١)
- ودفع « الدفع ببطان القبض والتفتيش » :
(القاعدة رقم ٦٧ بالصحيفة رقم ٤٢٥)
- ودفع « الدفع ببطان الاستيقاف » :
(القاعدة رقم ١٩٧ بالصحيفة رقم ١٠٨٢)
- ودفع « الدفع باباحية الفصل » :
(القاعدة رقم ١٢٠ بالصحيفة رقم ٦٦٨)
- ودفع « الدفع بالتزوير » :
(القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٨٠٤)
- ودفع « الدفع بتلفيق التهمة » :
(القاعدة رقم ٦٧ بالصحيفة رقم ٤٢٥)
- ورابطة السببية :
(القاعدة رقم ٩٦ بالصحيفة رقم ٥٧٦)
- ورشوة :
(القواعد أرقام ٥ ، ٣٩ ، ٦٠ ، ١٧٥ بالصفحات أرقام ٥١ ، ٢٨٠ ، ٣٨٧ ، ٩٦٠)
- وسجون :
(القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٨٤٨)
- وصحافة « مؤسسات صحفية » :
(القاعدة رقم ١٦٧ بالصحيفة رقم ٩٠٨)
- وضرب « ضرب الفضي الى موت » :
(القاعدتان رقم ٩٦ ، ١١٨ بالصحيفتين رقمي ٥٧٦ ، ٦٧٧)
- وضسور :
(القاعدة رقم ١٧٠ بالصحيفة رقم ٩٢٢)

وعقوبة « تطيقها » :

(القاعدة رقم ٢١٤ بالصحيفة ١١٧٧)

وعقوبة « العقوبة المبسرة »

(القاعدة رقم ٤ بالصحيفة رقم ٤٥)

وغش :

(القاعدة رقم ٢١٤ بالصحيفة رقم ١١٧٧)

وفاعل أصلي :

(القاعدة رقم ١٧٠ بالصحيفة رقم ٩٢٢)

وقانون « تفسيره » :

(القواعد أرقام (١) نقابات ، ٣٨ ، ٧٠ ، ٨٢ ، ١٠٧ ، ١٨١ بالصفحات أرقام
٥ ، ٢٥٢ ، ٤٥٥٠ ، ٥٠٥ ، ٦٣٢)

وقتل خطأ :

(القاعدة رقم ٣٠ بالصحيفة رقم ١٩٤)

وقتل عمد :

(القاعدتان رقما ٥ ، ٨٨ بالصحيفتين رقمي ٣٧٨ ، ٥٣٠)

وقذف وسبب :

(القواعد أرقام ٧٨ ، ١١٠ ، ١٢٠ بالصفحات أرقام ٤٨٩ ، ٦٤٥ ، ٦٨٨)

وقصد جاني :

(القواعد أرقام ٣٨ ، ٥٨ ، ٧٠ ، ١٥٣ بالصفحات أرقام ٢٥٢ ، ٣٧٨ ،
٤٥٥ ، ٨٥٣)

وقضاء « صلاحيته لنظر الدعوى » :

(القاعدة رقم ١٩٢ بالصحيفة رقم ١٠٥٧)

ومأمور الصبب القضائي :

(القاعدتان رقما ١٦٩ ، ١٧٤ بالصحيفتين رقمي ٩١٧ ، ٩٤٨)

ومأمور الصبب القضائي « اختصاصهم » :

(القاعدة رقم ١٠٧ بالصحيفة رقم ٦٣٢)

ومحكمة استئنافية :

(القاعدتان رقما ٢٧ ، ٩٢ بالصحيفتين رقمي ١٦٨ ، ٥٥٧)

ومحكمة امن الدولة طوارئ « اختصاصها » :

(القاعدة رقم ١٨١ بالصحيفة رقم ٩٦٨)

ومحكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » :

(القواعد أرقام ١ ، ٥ ، ١٦ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٥٨ ، ٦٧ ، ٨١ ، ٩٢ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١٣٣ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٥٠ ، ١٧٠ ، ١٧٤ بالصفحات أرقام ٢٤ و ٥١ و ١١٩ و ٢٥٢ و ٢٨٠ و ٣٧٨ و ٤٢٥ و ٤٩٩ و ٥٥٧ و ٦٦٦ و ٦٧٧ و ٧٤٥ ، ٧٨٧ ، ٨٠٤ ، ٨٢٩ ، ٩٢٢ ، ٩٤٨)

ومحكمة الموضوع « سلطتها في تقدير جدية التحريات » :

(القاعدة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ٢٨٠)

ومحكمة الموضوع « سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى » :

(القاعدتان رقمًا ٨١ ، ١٣٣ بالصحيفتين رقمي ٤٩٩ ، ٧٤٥)

ومسئولية جنائية :

(القاعد رقم ١٧٠ بالصحيفة رقم ٩٢٢)

ومصادرة :

(القاعدتان رقمًا ١٣٥ ، ١٧٥ بالصحيفتين رقمي ٧٥٦ ، ٩٦٠)

ومسواد مخسرة :

(القاعدة رقم ٦٧ بالصحيفة رقم ٤٢٥)

وموظف عام :

(القواعد أرقام ٥ ، ٢٩ ، ٣٩ ، ٦٠ ، ١٦٧ ، ١٨٣ بالصفحات أرقام ٥١ ، ١٨٠ ، ٢٨٠ ، ٢٨٧ ، ٩٠٨ ، ١٠٠٨)

ومؤسسات خاصة :

(القاعدة رقم ٦٧ بالصحيفة رقم ٤٢٥)

ومؤسسات عامة :

ونقد :

(القاعدة رقم ٢٠٦ بالصحيفة رقم ١١٣٤)

ونقض « أسباب الطعن ومالا يقبل منها » :

(القواعد ٥ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٤ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٧٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٨ ، ٩٢ ، ١١٠ ، ١٢٥ ، ١٣٥ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٨٤ ، ١٨٨ ، ٢٠٢ ، ٢٠٦ بالصفحات أرقام ٥١ ، ١٨٠ ، ٢٣١ ، ٢٥٢ ، ٢٨٠ ، ٣٠٥ ، ٣٧٣ ، ٣٨٧ ، ٤٥٥ ، ٤٩٩ ، ٥٠٥ ، ٥٣٠ ، ٥٥٧ ، ٦٤٥ ، ٧٠٩ ، ٧٥٦ ، ٧٨٧ ، ٨٠٤ ، ٨١١ ، ٨٤٨ ، ٨٥٨ ، ٩٢٢ ، ٩٣٥ ، ٩٤٨ ، ١٠١٥ ، ١٠٤١ ، ١١٠٣ ، ١١٣٤)

ونسابة عامة :

(القاعدتان رقمًا ٣٩ ، ٣٠٦ بالصحيفتين رقمي ٢٨٠ ، ١١٣٤)

وهتك عرضي :

(القاعدة رقم ٩٣ بالصحيفة رقم ٥٦٢)

الصفحة	القاعدة	
		ملا يعيب الحكم في نطاق التدليل :
		١ - خطأ الحكم فيما لا اثر له في عقيدته . لا يعيبه .
٢١٣	٣١	(الظن رقم ٥٨٨٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)
		٢ - العبرة في صحة الحكم هي بصدوره موافقا للقانون .
		- اغفال الحكم لغير مواد القانون . في خصوص الدعوى المدنية لا يبطله . متى كان النص الواجب الاتزال مفهوما من الوقائع التي اوردها .
٣٠٥	٤٤	(الظن رقم ٦١٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩)
		٣ - الخطأ في تحديد مصدر الدليل . لا يضيع اثره . مادام له اصل صحيح في الاوراق .
٣٨٧	٦٠	(الظن رقم ٥٨٢١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)
		٤ - احوالة الحكم في ايراد اقوال الشهود . الى ما اورده من اقوال شاهد آخر . لا يعيبه . مادامت متفقة مع ما استند اليه الحكم عنها .
		اختلاف اقوال الشهود في بعض تفصيلاتها . لا يقدح في سلامة الحكم . شرط ذلك ؟
٤٢٥	٦٧	(الظن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
١٠٨٢	١٩٧	(والظن رقم ٣١٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٤)
		٥ - ادلاء المتهم اقوالا فيها معنى الاقرار بالتهمة المسندة اليه . تسمية الحكم لها اعترافا . انحسار دعوى الخطأ في الاسناد عنه .
		مثال في جريمة احراز مواد مخدرة .
٤٢٥	٦٧	(الظن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
		٦ - الخطأ في الادعاء . لا يعيب الحكم . مالم يتناول من الادلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .
٥٦٢	٩٣	(الظن رقم ٤٨١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٥)
١٠٨٢	١٩٧	(والظن رقم ٣١٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٤)
		٧ - صحة سماع اقوال او شهادة متهم آخر في ذات الواقعة اذا كانت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه قد انتقضت بحكم بات . عدم جواز ذلك اذا لم تكن قد انتقضت بهذا الحكم .
٨٢٩	١٥٠	(الظن رقم ١٤٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		وراجع ايضا :
		ارتباط :
		(القاعدة رقم ١٤٤ بالصحيفة رقم ٧٨٧)
		وعقوبة « تعدد العقوبات »
		(القاعدة رقم ١٤٤ بالصحيفة رقم ٧٨٧)
		وقصد جنسائي :
		(القاعدة رقم ٣١ بالصحيفة رقم ٢١٣)
		ومسواد مخسرة :
		(القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ٢١٣)
		ما يعيب الحكم في نطاق التليل .
		حق المتهم في سماع الشاهد . تعلقه بما يديه في جلسة المحاكمة
		وبسع الدفاع مناقشته . علة ذلك ؟
		القضاء المسبق على دليل لم يطرح . غير جائز . اثر ذلك ؟
٥٧٣	٩٥	(الطعن رقم ٤١٥٧ لسنة ٥٦ و - جلسة ١٩٨٧/٤/٦)
		حجية الحكم :
		١ - صدور حكم لوجود له . لاتنقض به الدعوى الجنائية . ولا تكون
		له قوة الشيء المحكوم نية . مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ .
		فقد للحكم المظنون فيه بالنقض . عدم امكان الحصول على صورة
		رسمية .هـ . استيفاء جميع اجراءات الطعن . مقتضى ذلك : اعادة المحاكمة .
١٦٦	٢٦	(الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩)
		٢ - الامر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية
		في الجريمة المبلغ عنها . لا حجية له امام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ
		الكاذب عن هذه الجريمة .
١٦٨	٢٧	(الطعن رقم ٢٩٣١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - مناط حجية الاحكام : وحدة الخصوم والوضوع والسبب . اتحاد السبب . مفاده ؟
٥٣٧	٨٩	(الطعن رقم ٦١٩٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢)
		٤ - التزام المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب . بالحكم الجنائي من حيث ما فصل فيه من صحة البلاغ او كذبه . براءة المتهم من تهمة خلو رجل للشك في الدليل . لا يفيد المحكمة عند نظر تهمة البلاغ الكاذب .
٥٥٧	٩٢	(الطعن رقم ٦٠٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٥)
		بطلان الحكم :
		١ - النطق بالحكم . وجوب تمامه بحضور القضاة الذين اشتركوا في المداولة . حصول مانع لدى احدهم . وجوب توقيعه مسودة الحكم . مخالفة ذلك . يبطل الحكم .
١١٦	١٥	(الطعن رقم ٥٧٠٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٠)
		٢ - تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه . شرط ذلك ؟
١٦٨	٢٧	(الطعن رقم ٢٩٣١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩)
		٣ - وجوب وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كلفت باطلا . مالم تكن صادرة بالبراءة .
٢٩٨	٤٢	(الطعن رقم ٥٩٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)
		٤ - عدم امتداد أجل التوقيع على الحكم وايداعه لاي سبب من الاسباب حتى ولو صادف اليوم الاخير عطلة رسمية . اساس ذلك ؟
٢٩٨	٤٢	(الطعن رقم ٥٩٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)
		٥ - وجوب ان يضع احد اعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً يشتمل ملخص وقائع الدعوى وظروفها وجميع ما اتخذ فيها من اجراءات . وقراءته قبل اي اجراء . المادة ٤١١ اجراءات .

الصفحة	القاعدة	
		اغفال تلاوة تقرير التلخيص قبل الفصل في المعارضة الاستئنافية . اثره . بطلان اجراءات المحاكمة . لا يقدح في ذلك سبق تلاوته ابان المحاكمة الغيابية الاستئنافية . اساس ذلك ؟
٣١٠	٤٥	(الطعن رقم ٢٥٧٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)
		٦ - اشتغال الحكم المطعون فيه على مقوماته المستقلة بذاتها غير متصل او منعطف على الحكم استئناف . يعصمه من البطلان الذي قد يشوب ذلك الحكم .
٣١٣	٤٦	(الطعن رقم ٣٧٤٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)
		٧ - تقديم الطاعنة ما يرخص قرينة وصول ورقة الاعلان اليها . اثره : اعتبار تحلفها عن حضور جلسة المعارضة الاستئنافية واجعا لعذر قهرى . قبول عذر الطاعنة يجعل الحكم المطعون فيه غير صحيح لقيامه على اجراءات معيبة .
٣٣٩	٥١	(الطعن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)
		٨ - قضاء محكمة ثان درجة بتأييد الحكم المستأنف وليس بانفسائه واعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل في المعارضة . خطأ في تطبيق القانون : اساس ذلك ؟
٦٠٨	١٠٣	(الطعن رقم ٢٥٤٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٦)
		٩ - صحة الحكم في المعارضة في غيبة المعارض . وهينة بان يكون تخلعه عن الحضور بغير عذر . قيام عذر قهرى حال دون حضور المعارض يميب اجراءات المحاكمة . محل نظر العذر يكون عند الطعن في الحكم .
٦٥٣	١١٢	(الطعن رقم ٤٣٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٧)
		١٠ - وجوب اعلان المجند الى ادارة الجيش . المادة ٢٣٥ اجراءات جنائية . مخالفة ذلك ترتب بطلان الاعلان .
٦٥٣	١١٢	(الطعن رقم ٤٣٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٧)
		١١ - وجوب وقف نظر استئناف النيابة للحكم الابتدائي الغيابي الصادر على المتهم حتى يفصل في المعارضة المرفوعة منه في هذا الحكم . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ في القانون .
٧٢٥	١٢٨	(الطعن رقم ٤٤٣٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١)

القاعدة	الصفة	
		١٢ - تشكيل محكمة الاحداث من قاض يعاونه خبيران أحدهما على الأقل من النساء .
		وجوب حضور الخبيرين وتقديم تقرير عن حالة الحدث . أساس ذلك ؟
		خلو محاضر جلسات محكمة أول درجة والحكم من اسمي الخبيرين وما يفيد حضورهما أو تقديمها تقريراً . أثره : بطلان الحكم .
٧٤٥	١٣٢	(الطعن رقم ٧٣٨٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٤)
		١٣ - بطلان الحكم . انبساطه حتما الى كافة اجزائه .
		تأييد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي الباطل لاسبابه . أثره . بطلانه .
٧٤٥	١٣٢	(الطعن رقم ٧٣٨٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٤)
٩٠١	١٦٥	(والطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩)
		١٤ - وجوب نظر الاستئناف بالجلسة المحددة بالتقرير به . القضاء في الدعوى بجلسة غير تلك السابق تحديدها بالتقرير دون اعلان الطاعن ورغم تغلفه عن حضورها . بطلان في الاجراءات يؤثر في الحكم . مما يستوجب نقضه .
٨٧١	١٥٧	(الطعن رقم ١٧٠٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٧)
		١٥ - وجوب وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة . المادة ٣١٢ اجراءات .
		- وجوب اشتغال الحكم على الاسباب التي بنى عليها والا كان باطلا . المادة ٣١٠ اجراءات .
٩٦٨	١٧٦	(الطعن رقم ٣٤٠٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٥)
		١٦ - ورقة الحكم هي السند الوحيد الذي يشهد بوجوده . العبرة في الحكم بنسخته الاصلية .
		- صدور الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي لاسبابه رغم عدم ايداعه بملف الدعوى حتى صدور الحكم الاستئنافي . أثره ؟
٩٦٨	١٧٦	(الطعن رقم ٣٤٠٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٥)

القاعدة	العدد	
		١٧ - العبرة في الأحكام هي بما ينطبق به القاضي في مواجهة الخصوم. المراد بالتسبب المعتبر في حكم المادة ٣١٠ إجراءات . افراغ الحكم في عارات عامة مجهولة . قصور يبطله . (الطعن رقم ٤٩٠٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٥)
١٨٦	١٠٣٠	١٨ - التمسك ببطان الحكم لعدم التوقيع عليه في الميعاد . شرطه: الحصول على شهادة من قلم الكتاب بأن الحكم لم يودع ملف الدعوى موقعا عليه . حتى وقت تحريرها على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد . (الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)
٢٠٢	١١٠٣	١٩ - عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان عدم حضوره . حاصلا بغير عذر . قيام عذر قهرى حال دون حضور المعارض يعيب اجراءات المحاكمة . محل نظر العذر يكون عند الطعن في الحكم . ثبوت ان تظف الطاعن يرجع لعذر قهرى هو مرضه الثابت بان شهادة الطبية . لا يصح معه الحكم باعتبار معارضته كان لم تكن . (الطعن رقم ٢١٢٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٢)
٢٠٣	١١٢٤	وراجع ايضا : حكم « سقوط الحكم » : (القاعدة رقم ٢٠٤ بالصحيفة رقم ١١٢٨) مضطر الجلسة : (القاعدة رقم ٦٧ بالصحيفة رقم ٤٢٥) معارضة « نظرها والحكم فيها » : (القاعدة رقم ٢٠٤ بالصحيفة رقم ١١٢٨)
		سقوط الحكم : بطان الحكم الغيابى الصادر من محكمة الجنائيات بحضور المحكوم عليه او بالقبض عليه فيه معنى سقوطه . اثر ذلك : اعتبار الطعن فيه بالنقض غير ذى موضوع . مثال (الطعن رقم ٨٩١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٢)
٢٠٤	١١٢٨	

حيازه

حيازة المادة المخدرة يكفى فيها أن يكون سلطان الجانى ميسوطا عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان النحرز لها شخص آخر .
الجدل الموضوعى . عدم قبوله أمام النقض . مثال لتسبيب مائع فى التدليل على نسبة حيازة المخدر للطاعن .

(الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠)

٧٩٩ ١٤٥

حيازة شرائط مخلة بالآداب

جريمة حيازة شرائط فديو مخلة بالآداب لا تستوجب للمساءلة الجنائية أن تكون الحيازة بقصد الاتجار أو الإيجار . كفاية أن تكون الحيازة بقصد العرض بمقابل أم بغيره .

(الطعن رقم ٣١١٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨)

٨٧٨ ١٥٩

(خ)

خبز - خطأ - خطف - خلو رجل - خيانة أمانة

خبز

١ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه وتوافر السببية بينه
معدا للبيع وليس وقت كونه عجينا .

٩٩٤ ١٨٠ (الطعن رقم ٥٥٣٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٧)

٢ - مجرد اجتياز الطاعن بالسيارة قيادته سيارة أخرى أمامه لا يعد
ناقضا . مناط التائيم فيها يكمن أساسا في مخالفة أمر الشارع بالتزام
أوزان معينة في إنتاج الخبز .

٩٩٤ ١٨٠ (الطعن رقم ٥٥٣٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٧)

٣ - عدم وجود نص يحدد وزن الرغيف قبل خبزه . اثره ؟
لمحكمة النقض تقض الحكم من تلقاء نفسها اذا ما اتبني على مخالفة
للقانون او خطأ في تطبيقه او تأويله .

٩٩٤ ١٨٠ (الطعن رقم ٥٥٣٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٧)

خطأ

١ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبيه ولاوافر السببية بينه
وبين النتيجة . موضوعي .

- مثال لتسبب سائق لحكم بالادانة في جريمة اصابة خطأ .

١٣٣ ١٩ (الطعن رقم ٣٦٩٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)

٢ - برد اجتياز الطاعن بالسيارة قيادته سيارة أخرى أمامه لا يعد
لدائه خطأ مستوجبا للمسئولية أساس ذلك ؟

٥٨٧ ٩٨ (الطعن رقم ٦٥٢١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨)

٣ - مجرد الانحراف بالسيارة من جهة الى اخرى لا يعتبر دليلا
على الخطأ . حدد ذلك ؟

٥٨٧ ٩٨ (الطعن رقم ٦٥٢١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨)

٤ - صحة الحكم في جريمة القتل والاصابة الخطأ . تستوجب بيان وقائع الحادث وكيفية حصوله . وكنه الخطأ المنسوب الى المتهم وما كان عليه موقف المجنى عليه والمتهم .

رابطة السببية كركن من اركان جريمة القتل والاصابة الخطأ . تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساءلته عنها . طالما تتفق والسر العادى للأمور .

الدفع بانقطاع رابطة السببية . جوهري . يترتب على ثبوته انتفاء مسئولية المتهم الجنائية والمدنية .

عدم امتداد اثر الطعن لمن قضى بعدم جواز استئنافه .
مثال لتسبب معيب لحكم بالادانة في جريمة قتل واصابة خطأ .

١١٤٤ ٢٠٨

(الطعن رقم ٣٢٢١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)

٥ - خطأ المجنى عليه او الغير لا يسقط مسئولية المتهم بالقتل او الاصابة الخطأ . مادام لم يترتب عليه انتفاء احد اركان الجريمة .
الجدل الموضوعى في تقدير الادلة . غير جائز امام النقض .

١١٥٦ ٢١١

(الطعن رقم ٣٨٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)

راجع ايضا :

دعوى مدنية :

(انقاعتان رقما ١٢١ ، ١٤٧ بالصحيفتين رقمى ٧٣٥ ، ٨١١)

خطف

١ - ركن التحيل او الاكراه . تقديره . موضوعى .
الجدل الموضوعى في تقدير الادلة . غير جائز امام النقض .

٥٦٢ ٩٣

(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٥)

٢ - ابعاد الانثى التى تجاوزت السادسة عشرة عن مكان خطفها بقصد العبث بها . باستعمال طرق احتيالية او أى وسيلة من شأنها سلب ارادتها . كفايته لتحقيق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ عقوبات .
مثال

٥٦٢ ٩٣

(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٥)

الصفحة	القاعدة	خلو رجل
		<p>١ - مناط الحكم بعقوبة الغرامة والحكم بالرد بوصفه عقوبة تكميلية تحمل في طبيعتها فكرة رد الشيء الى اصله . تدور وجودا وعد ما مع ماتقاضاه !نؤجر او الوسيط من مبالغ خارج نطاق عقد الايجار . دون تلك التي اتفق عليها .</p> <p>مثال</p>
٤٨٢	٧٦	<p>(الطعن رقم ٣٧٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٥)</p> <p>٢ - التزام المحكمة التي تفصل في دعوى ائبلاغ الكاذب . بالحكم الجنائي من حيث ما فصل فيه من صحة البلاغ او كذبه .</p> <p>براءة المتهم من تهمة خلو رجل لشك في الدليل . لا يقيد المحكمة عند نظر تهمة البلاغ الكاذب .</p>
٥٥٧	٩٢	<p>(الطعن رقم ٦٠٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٥)</p> <p>٣ - ابقاء القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على العقوبة المقيدة للحرية مع الغرامة لجريمة تقاضى خلو الرجل واخراجه تقاضى مقدم ايجار لا يجاوز سنتين من دائرة التجريم طبقا لشروط الواردة بالمادة السادسة منه .</p> <p>بيانات حكم الادانة ؟ المادة ٣١ اجراءات .</p> <p>اغفل حكم الادانة في جريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار تحديد ماهية ماتقاضاه الطاعن وما اذا كان خلو رجل المؤثم قانونا ام مقدم ايجار مما اباحه القانون . قصور .</p> <p>مثال .</p>
٧٦٥	١٣٨	<p>(الطعن رقم ٣٠٤٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤)</p> <p>٤ - اختصاص محاكم أمن الدولة الجزئية المنشأة بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بنظر المنازعات التي تقع بالخالفه لاحكام القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ دون غيرها . اساس ذلك ؟</p>
٨٨٣	١٦٠	<p>(الطعن رقم ٣١١٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨)</p> <p>راجع ايضا :</p> <p>حكم</p> <p>(القاعدة رقم ١١٤ بالصحيفة رقم ٦٦٢)</p> <p>وقانون « تفسيره »</p> <p>(القاعدة رقم ٧٦ بالصحيفة رقم ٤٨٢)</p>

الصفحة

القاعدة

خيانة أمانة

١ - تغيير الحقيقة في الورقة الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها .
نوع من خيانة الأمانة .

صحة التوقيع تكفي لاعطاء الورقة العرفية حجيتها في ان صاحب التوقيع قد ارتضى مضمون الورقة . ادعاء صاحب التوقيع ملء ببيانات الورقة بخلاف المتفق عليه وجوب اثباته لادعائه بكافة طرق الاثبات .

(الطعن رقم ٥٨٨١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٥) ٢٨٧ ٤٠

٢ - مناط الاثبات في المواد الجنائية هو اقتناع القاضي واطمئنانه الى الادلة المقدمة اليه في الدعوى .

ادعاء المجنى عليه ان الورقة التي تحمل توقيعيه على بياض قد ملئت بخلاف المتفق عليه . يوجب على المحكمة الزامه باثبات ذلك بكافة طرق الاثبات . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .

(الطعن رقم ٥٨٨١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٥) ٢٨٧ ٤٠

٣ - تغيير الحقيقة في الأوراق الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها .
خيانة أمانة . وقوع التغيير ممن حصل عليها بأي طريق خلاف التسليم الاختياري . تزوير .

استدلال الحكم الى قيام جريمة خيانة ائتمان الامضاء في حق الطاعنة لمجرد القول باستوقعها المجنى عليه على بياض دون بيان ما اذا كان حص ولها على المستند على سبيل الامانة ام بطريق آخر يعيبه بالقصور .
علة ذلك ؟

(الطعن رقم ٥٣٧٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٣٠) ١٩١ ١٠٥٣

راجع ايضا :

تبيديد :

(القاعدتان رقما ٢١ ، ١٣٦ بالصحيفتين رقمي ١٤٤ ، ٧٥٩)

(د)

دخول عقار بقصد منع حيازته - دستور - دعارة - دعوى جنائية
دعوى معنية - دفاع - دفع .

دخول عقار بقصد منع حيازته

١ - يجب لتوافر جريمة التعرض في الحيازة المنصوص عليها في المادة ٣٧ عقوبات ان يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع راضع اليد بالقوة من الحيازة . ولا يتوافر عنصر القوة الا اذا كان واقعا على الأشخاص لا على الأشياء .

خلو الحكم من انه تظاهر عنصر القوة . قصور يوجب نقض الحكم في الدعوى الجنائية وفي منازعة الحيازة . علة ذلك ؟

٦٠٤ ١٠٢

(الطعن رقم ٦٥٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٥)

٢ - للنيابة العامة في جرائم الحيازة ان تأمر بإجراءات تحفظية لحماية الحيازة وعرض الامر على القاضي الجزئي خلال ثلاثة أيام لتأييد القرار أو تعديله أو الغائه . وجوب رفع الدعوى خلال ستين يوما من تاريخ القرار لتفصل المحكمة في النزاع دون مساس بأصل الحق . المادة ٣٧٣ مكرر عقوبات . مخالفة تلك المواعيد . اثره ؟

٦٠٤ ١٠٢

(الطعن رقم ٦٥٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٥)

٣ - مناط التائيم في جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته رهن بثبوت التعرض المتأدى للغير في حيازته الفعلية بقصد منعها بالقوة . المادة ٣٦٩ عقوبات أطراح المحكمة دفاع الطالعة القائم على ثبوت حيازة شخص آخر للعين تأسيسا على ما ثبت لديها من ان تأجيرها للمين لذلك الشخص جاء لاحقا على وقوع الجريمة . سائق .

٦٩١ ١٢١

(الطعن رقم ٦٧٢١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٩)

دستور

١ - قانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦
أو قانون هيئة الشرطة أو أى تشريع آخر لم يرد فيه نص على انفراد القضاء
العسكرى دون غيره بالأختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى الا فيما
يتعلق بالأحداث الخاضعين لأحكامه . مفاد ذلك ؟

النص فى المادة ٤٨ من قانون الاحكام العسكرية على ان السلطات
القضائية العسكرية هى وحدها التى تقرر ما اذا كان الجرم داخلا فى
اختصاصها أو لا لايفيد صراحة أو ضمنا انفراد القضاء العسكرى وحده
بنظر الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون . تحليلا اختصاص الهيئات
القضائية للقانون . اساس ذلك ؟

تنازع الاختصاص الايجابى بين السلطات القضائية العسكرية وبين
المحاكم الاستئنافية الخاصة . حكمه ؟

(الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤) ٣٥ ١٩٤

٢ - للمساكن حرمة . عدم جواز دخولها ولا تفتيشها الا بأمر قضائى
مسبب . عدم لزوم ذلك فى تفتيش الاشخاص .

المادتان ٤٤ من الدستور ، ٩١ اجراءات المعدلة بالقانون رقم ٣٧

لسنة ١٩٧٢ القانون لم يستلزم شكلا خاصا لهذا التسبب .
(الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢) ١٥١ ٨٣٥

دعارة

١ - العقوبة المقررة لجريمة اعتياد ممارسة الدعارة ؟ المادتان ٩ ، ١٥
من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ .

(الطعن رقم ٦٣٤٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٩) ٧٢ ٤٦٦

٢ - القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ لا يستلزم ثبوت العادة فى ادارة
مكان للدعارة طريقة معينة من طرق الاثبات .

(الطعن رقم ٣٢٥٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩) ١٨٥ ١٠٢٥

الصلحة	القاعدة	
		٣ - جريمة ادارة منزل للدعارة . من جرائم العادة . تقاضى اجسر عنها . ليس وكنا من اركانها . ما يشترط لتوافر جريمة ادارة منزل للدعارة وجريمة استغلال بفساء امرأة ؟

١٠٢٥ ١٨٥

(الطعن رقم ٣٢٥٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)

راجع ايضا :

احداث :

(القاعدة رقم ٧٢ بالصحيفة رقم ٤٦٦)

دعوى جنائية

صدور حكم لاوجود له . لا تنقضى به الدعوى الجنائية . ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه . مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفد .
فقد الحكم المطعون فيه بالتقضى . عدم امكان الحصول على صورة رسمية منه . استيفاء جميع اجراءات الطعن . مقتضى ذلك : اعادة المحاكمة .

١٦٦ ٢٦

(الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩)

٢ - قضاء محكمة اول درجة بالادانة واحالة الدعوى المدنية التابعة الى المحكمة المدنية المختصة . استئناف المتهم هذا الحكم . وجوب ان تقتصر محكمة ثانى درجة على الدعوى الجنائية التى نقلها الاستئناف اليها .
قضاء محكمة ثانى درجة بالبراءة استنادا الى انتفاء الخطا فى جانب الطاعن ورفض الدعوى المدنية . لا مصلحة للطاعن من النعى عليه ا ساس ذلك ؟

٤٩٩ ٨١

(الطعن رقم ٣٧٠٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)

٣ - الغاء الامر بالاوجه لاقامة الدعوى الجنائية . حق مخول للنائب العام وحده فى مدة الثلاثة اشهر التالية لصدوره . اساس ذلك ؟
الامر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية . له حجته التى تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية مادام لم يبلغ قاتونا . له فى نطاق الحجية المؤقتة بالاحكام من قوة الامر المقضى .

٥١٧ ٨٥

(الطعن رقم ٣٠٦٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢١)

الصفحة	القاعدة	
٥١٧	٨٥	<p>٤ - الدعوى المدنية التي ترفع للمحكمة الجنائية . دعوى تابعة للدعوى الجنائية التي تنظرها . القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة معينة يستوجب القضاء بعدم الدعوى المدنية الناشئة عنها .</p> <p>(الطعن رقم ٣٠٦٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢١)</p>
٥٩٤	١٠٠	<p>٥ - الاصل في الدعاوى الجنائية بعامة وفي مواد الجنائيات بخاصة أن يكون الدفاع شفاها . الا اذا طلب الدفاع أن يكون مسطورا . اعتبارا بأن القضاء الجنائي يتعلق في صميمه بالارواح والحريات ويبنى على اقتناع القاضي وما يدور في وجدانه .</p> <p>(الطعن رقم ٦٣٤٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٥)</p> <p>راجع ايضا :</p> <p>اعلان :</p> <p>(القاعدة رقم ٨٤ بالصحيفة رقم ٥١٤)</p> <p>ودعوى مدنية :</p> <p>(القاعدتان رقما ١٩ ، ١٤٢ بالصحيفة رقمي ١٣٣ ، ٧٨٠)</p> <p>ودفاع :</p> <p>١ القاعدة رقم ٤٣ بالصحيفة رقم ٣٠١)</p> <p>١ - تحريكها :</p> <p>١ - سريان حكم المادة ٣١٢ عقوبات على جريمة تبديد أحد الزوجين لمنقولات الآخر . علة ذلك ؟</p> <p>- تنازل الزوجة المجنى عليها في جريمة التبديد عن دعواها . اثره :</p> <p>انقضاء الدعوى الجنائية قبل الزوج المتهم . انفصام العلاقة الزوجية بين المجنى عليها والطاعن لا اثر على اعمال هذا الحكم . اساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٤٠١٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)</p>
١٤٤	٢١	<p>٢ - الاجراء المنصوص عليه في المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن الجمارك هو في حقيقته طلب مما يتوقف لقبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق او من جهة رفع الدعوى .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>طلب رفع الدعوى في جريمة التهريب ينطوى على تصريح باتخاذ اجراءات التحقيق أو رفع الدعوى عنها دون اعتبار لمرتكبها . مباشرة الاجراءات قبل شخص معين واسناد التهمة اليه ورفع الدعوى عليه من اجراءات تالية لا اتصال لها بالطلب الصادر عن الجريمة . مثال .</p> <p>(الطن رقم ٣٩٧٢ لسنة ٥٦ قى - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥)</p>
٣٢٩	٤٩	<p>٢ - الولاية المقررة لمدير عام مصلحة الجمارك يطلب اتخاذ الاجراء في الدعوى الجنائية أو رفعها ولاية عامة . اساس ذلك ؟</p> <p>عموم ولايته يجيز له عموم تفويضه لغيره فيما له من حق الطلب .</p> <p>صدور الطلب من مراقب عام ضرائب الإنتاج بالاقاليم المفوض من مدير عام مصلحة الجمارك في امداره . اثره : صحة اجراءات رفع الدعوى الجنائية والمدنية .</p> <p>مخالفة محكمة اول درجة ذلك . خطأ في القانون يوجب على المحكمة الاستئنافية إلقاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية واعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل فيها . مخالفة المحكمة الاستئنافية ذلك . خطأ في القانون . مؤدى ذلك ؟</p> <p>(الطن رقم ٦٨٦٠ لسنة ٥٦ قى - جلسة ١٩٨٧/٤/١٦)</p>
٦٢٠	١٠٥	<p>٤ - اشتراط المادة ٣ اجراءات صدور توكيل خاص من المجنى عليه في حالة تقديم الشكوى . عدم انسحابه على الادعاء المباشر .</p> <p>(الطن رقم ٤٩٥٢ لسنة ٥٦ قى - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦)</p>
٦٤٥	١١٠	<p>٥ - النعى على المحكمة الجنائية تحريكها للدعوى في احدى جرائم الجلوسات بالمخالفة لنص المادة ١٠٦ مرافعات . عدم قبوله . اساس ذلك ؟</p> <p>(الطن رقم ٥٨٧٩ لسنة ٥٤ قى - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧)</p>
٨٥٣	١٥٣	<p>٦ - تحقق قيد رفع الدعوى الجنائية المنصوص عليه في المادة ٦٣ اجراءات . اذا كانت الجناية أو الجنحة قد وقعت من الموظف اثناء تادية وظيفته أو بسببها فحسب .</p> <p>توافر صفة الموظف العام في المتهم وتحقق القذف والسب اثناء تادية الوظيفة أو بسببها . تستقل بالفصل فيه محكمة الموضوع . مادام استدلالها سليما مستندا الى ماله اصل صحيح في الاوراق .</p> <p>(الطن رقم ٥١٩٤ لسنة ٥٦ قى - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)</p>
١٠٠٨	١٨٣	

الصلحة	القاعدة	
		ب - نظرها والحكم فيها :
		١ - اقصاء الدعوى الجنائية بحكم نهائى . عدم جواز نظرها من جديد . معاودة الحكم المطعون فيه نظر الدعوى والفصل فى موضوعها بناء على استئناف المطعون ضده . رغم صدور حكم نهائى فيها بناء على استئناف النيابة . خطأ فى القانون . اثر ذلك ؟
٣٢١	٤٧	(الطعن رقم ٢٤٢٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣)
		٢ - على المحكمة ان توقف الفصل فى الدعوى الجنائية اذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل فى دعوى جنائية اخرى . المادة ٢٢٢ اجراءات . مقتضى ذلك ؟ مثال .
٥٢٢	٨٦	(الطعن رقم ٦٣٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١)
		٣ - اغفال منطوق الحكم الفصل فى الدعوى المدنية وعدم تعرضه لها فى مدوناته وقضائه ببراءة المطعون ضده دون ايراد اسباب ذلك . عدم اعتباره فصلا فى الدعوى المدنية صراحة او ضمنا . متى يتضمن القضاء بالبراءة لزوما وحتما القضاء برفض الدعوى المدنية ؟
٦٨٤	١١٩	(الطعن رقم ٦٦٩٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٣)
		٤ - للخصم فى الدعوى جنائية ام مدنية الحق فى الرجوع الى المحكمة التي فاتها الفصل فى طلباته الموضوعية كلها او بعضها للفصل فيما أغفلته . اساس ذلك ؟ المادة ١٩٣ مرافعات .
٦٨٤	١١٩	(الطعن رقم ٦٦٩٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٣)
		٥ - قضاء محكمة اول درجة بعدم قبول الدعوى بمنعها من السير فيها . القضاء هذا القضاء من المحكمة الاستئنافية . وجوب اعادة الدعوى الى محكمة اول درجة للفصل فى موضوعها . مخالفة ذلك والتصدى لموضوع الدعوى . خطأ فى القانون . يوجب نقض الحكم واعادة القضية الى محكمة او درجة للفصل فى موضوعها .
٨٩٨	١٦٤	(الطعن رقم ٦٣٩٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩)

يراجع ايضا :

اثبات « تحقيقه » :

(القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ١١٩)

اثبات « معاينة » :

(القاعدة رقم ١٠٧ بالصحيفة رقم ٦٣٢)

حكم

(القاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٦٩٦)

ج - سقوط الحق في تحريكها :

١ - الدعوى الجنائية في جريمة القذف والسب تعليق رفعها على شكوى المجنى عليه . وجوب تقديمها قبل مضي ثلاثة أشهر من يوم علمه بالجريمة ومرتكبها والا انقضى حقه فيها . أساس ذلك ؟

خلو الحكم من الرد على الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية لمضي أكثر من ثلاثة أشهر على علم المجنى عليها بالجريمة . قصور يبطئ الحكم .

٨٢٥ ١٤٩

(الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢١)

٢ - بدء سريان الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢/٣ اجراءات من يوم علم المجنى عليه يقينا بالجريمة .

٨٥٨ ١٥٤

(الطعن رقم ٢١٢٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧)

(د) وقفها وقيود تحريكها :

١ - وجوب وقف نظر استئناف النيابة للحكم الابتدائي الغيابي الصادر على المتهم حتى يفصل في المعارضة المرفوعة منه في هذا الحكم . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ في القانون .

مثال .

٧٢٥ ١٢٨

(الطعن رقم ٤٤٣٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١)

٢ - جريمة البلاغ الكاذب . عدم توقف رفع الدعوى بشأنها على شكوى . أساس ذلك ؟

٨٥٨ ١٥٤

(الطعن رقم ٣١٢٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧)

القاعدة
المنحة

٣ - تحقق قيد رفع الدعوى الجنائية المنصوص عليه في المادة ٦٣ إجراءات . اذا كانت الجنائية أو الجنحة قد وقعت من الموظف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها فحسب .

توافر صفة الموظف العام في المتهم وتحقق القذف والسب أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها تستقل بالفصل فيه محكمة الموضوع . مادام استدلالها سليما مستندا إلى ماله أصل صحيح في الأوراق .

(الطعن رقم ٥١٩٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)

انقضاؤها :

١ - اصدار المتهم لعدة شيكات كلها أو بعضها بغير رصيد لصالح شخص واحد في يوم واحد وعن معاملة واحدة ايا كان التاريخ الذي يحمله كل منها أو القيمة التي صدر بها . نشاط اجرامي لا يتجزأ . انقضاء الدعوى الجنائية عنه بصور حكم نهائي بالادانة أو بالبراءة في اصدار اي شيك منها . مثال .

(الطعن رقم ٣٥٠٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)

٢ - سريان حكم المدة ٣١٢ عقوبات على جريمة تبديد أحد الزوجين لمنقولات الآخر . علة ذلك ؟

- تنازل الزوجة المجنى عليها في جريمة التبديد عن دعواها . اثره : انقضاء الدعوى الجنائية قبل الزوج المتهم . انقضاء العلاقة الزوجية بين المجنى عليها والطاعن لا اثر على اعمال هذا الحكم . اساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٤٠١٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)

٣ - انقضاء الدعوى الجنائية بحكم نهائي . عدم جواز نظرها من جديد . معاودة الحكم المطعون فيه نظر الدعوى والفصل في موضوعها بناء على استئناف المطعون ضده . رغم صدور حكم نهائي فيها بناء على استئناف النيابة . خطأ في القانون . اثر ذلك ؟

(الطعن رقم ٢٤٢٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣)

٤ - انقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجرح بمضي ثلاث سنوات . المادتان ١٥ ، ١٧ إجراءات .

١٨٣ ١٠٠٨

٥٠ ٣٣٤

٢١ ١٤٤

٤٧ ٣٢١

الصفحة	القاعدة	
		تنقطع مدة التقادم باجراءات التحقيق او المحاكمة وبالامر الجنائي او اجراءات الاستدلال في مواجهة المتهم .
		مضى ثلاث سنوات من تاريخ ايقاف السير في الدعوى واحالتها للنيابة لاتحاد شئونها بالنسبة للطعن بالتزوير دون اتخاذ اجراء قاطع للتقادم . اثره : انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم .
٥٢١	٨٧	(الطعن رقم ٦٣٥٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١)
		٥ - الحكم الصادر غيابيا في جناية يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنايات وهي عشرين سنة وعقوبة الاعدام ثلاثين سنة . حضور المحكوم عليه في جناية في غيبته او القبض عليه قبل سقوط العقوبة . اثره ؟
		قضاء محكمة الجنايات غيابيا على الطاعن في جناية بالحبس والغرامة والقبض عليه قبل انقضاء عشرين سنة من تاريخ الحكم . يوجب اعادة محاكمته . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك وانقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . خطأ في تطبيق القانون .
٧٠٠	١٢٣	(الطعن رقم ٣٢٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٩)
		٦ - الدعوى الجنائية في مواد الجنح تسقط بثلاث سنوات من تاريخ وقوع الجريمة . بدء سقوط الدعوى الجنائية من يوم وقوع الجريمة ولو جهل المجنى عليه ذلك .
١٠٠٤	١٨٢	(الطعن رقم ٣٢٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٨)
		٧ - جريمة نصب جريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد وقوع فعل الاستيلاء . اساس ذلك ؟
١٠٠٤	١٨٢	(الطعن رقم ٣٢٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٨)
		٨ - انقطاع المدة المسقطه للدعوى الجنائية باجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة الصحيحة باعلان المتهم بالحضور بجلسة المحاكمة اعلانا صحيحا وكذا صدور حكم من محكمة مختصة باصداره . ولو كان الحكم صادرا بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة . اساس ذلك ؟
١١٥٦	٢١١	(الطعن رقم ٣٨٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)

الصفحة	القائمة	
		٩ - مضى فترة السنة المقررة لاقضاء الدعوى الجنائية في المخالفات منذ تقرير النيابة بالطعن وعرض الطعن على المحكمة . دون اتخاذ اجراء قاطع للمدة . اثره : انقضاء الدعوى بمضى المدة . (الطعن رقم ٥٤٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١)
١١٧٧	٢١٤	
		دعوى مدنية
		١ - دعاوى الحقوق المدنية . الاصل ان ترفع الى المحاكم المدنية . اباحة القانون رفعها استثناء الى المحاكم الجنائية . شرط ذلك ؟ توزيع الاختصاص المتعلقة بالولاية من النظام العام . كون الضرر المؤسسة عليه الدعوى المدنية لم ينشأ مباشرة عن جريمة الاصابة الخطا موضوع الدعوى الجنائية . بل عن واقعة اتلاف لم ترفع بها الدعوى . يوجب على المحكمة ان تقضى بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية . (الطعن رقم ٣٦٩٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)
١٣٣	١٩	
		٢ - العبرة في صحة الحكم هي بصدوره موافقا للقانون . اغفال الحكم ذكر مواد القانون . في خصوص الدعوى المدنية لا يبطله متى كان النص الواجب الانزال مفهوما من الوقائع التي اوردها . (الطعن رقم ٦١٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩)
٣٠٥	٤٤	
		٣ - اقتصار الطعن في الاحكام على المحكوم عايه الذي كان طرفا في الخصومة وصدر الحكم لغير صالحه بصحته التي كان متصفا بها في الدعوى . الزام المتهم دون المسؤول عن الحقوق المدنية بالتعويض المدني . لايجيز للاخير الطعن عليه بطريق النقض . (الطعن رقم ٦٣٢٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١١)
٤٢١	٦٦	
		٤ - الحكم الحضورى النهائى يحدد مركز الطاعن في الدعوى بصفة نهائية . عدم توقف قبول طعنه على المعارضة التي قد يرفعها متهم آخر معه في الدعوى صدر الحكم عليه عيابيا او قابلا للمعارضة . حد ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		د دور الحكم غيابيا أو حضوريا بالنسبة للمتهم وحضوريا بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها . كون الحكم مازال قابلا للمعارضة بالنسبة للمتهم . طعن ايهما بالنقض . غير جائز . علة ذلك ؟
٤٨٦	٧٧	(الطعن رقم ٤٢٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٥)
		٥ - قضاء محكمة اول درجة بالادانة واحالة الدعوى المدنية التابعة الى المحكمة المدنية المختصة . استئناف المتهم هذا الحكم . وجوب ان تقتصر محكمة ثانى درجة على الدعوى الجنائية التى نقلها الاستئناف اليها .
		فضله محكمة ثانى درجة بالبراءة استناد الى انتفاء الخطأ فى جانب الطاعن ورفض الدعوى المدنية . لا مصلحة للطاعن من النعى عليه . أساس ذلك ؟
٤٩٩	٨١	(الطعن رقم ٣٧٠٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)
		٦ - الدعوى المدنية التى ترفع للمحكمة الجنائية . دعوى تابعة للدعوى الجنائية التى تنظرها . القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة معينة يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .
٥١٧	٨٥	(الطعن رقم ٣٠٦٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١)
		٧ - سريان حكم المادة ٤١٧/٢ اجراءات على الحكم الصادر فى استئناف المدعى المدنى دعواه المدنية المرفوضة . اثره : عدم جواز الفاء الحكم والقضاء بالتعويض الا باجماع الآراء . أساس ذلك ؟
٥٨٢	٩٧	(الطعن رقم ٦٤١٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨)
		٨ - الولاية المقررة لمدير عام مصلحة الجمارك يطلب اتخاذ الاجراء فى الدعوى الجنائية او رفعها ولاية عامة . أساس ذلك ؟
		عموم ولايته يحيز له عموم تفويضه لغيره فيما له من حق الطلب .
		صدور الطلب من مراقب عام ضرائب الانتاج بالاقاليم المفوض من مدير عام مصلحة الجمارك فى اصداره . اثره : صحة اجراءات رفع الدعويين الجنائية والمدنية .
		مخالفة محكمة اول درجة ذلك . خطأ فى القانون يوجب على المحكمة الاستئنافية القضاء بالفاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى

الصفحة	القاعدة	
٦٢٠	١٠٥	<p>المدنية وإعادة القضية الى محكمة أول درجة لتفصل فيها . مخالفة المحكمة الاستئنافية ذلك . خطأ في القانون . مؤدى ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٨٦٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٦)</p>
٦٨٤	١١٩	<p>٩ - اغفال منطوق الحكم الفصل في الدعوى المدنية وعدم تعرضه لها في مدوناته وقضائه ببراءة المظنون ضده دون ايراد اسباب ذلك . عدم اعتباره فصلا في الدعوى المدنية صراحة او ضمنا .</p> <p>متى يتضمن القضاء بالبراءة لزوما وحتما القضاء برفض الدعوى المدنية ؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٦٩٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٣)</p>
٦٨٤	١١٩	<p>١٠ - الطعن بطريق النقض لايجوز الا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع صراحة او ضمنا .</p> <p>لاصفة للمدعى بالحقوق المدنية في التحدث الا في خصوص الدعوى المدنية . مثال :</p> <p>(الطعن رقم ٦٦٩٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٣)</p>
٧٨٠	١٤٢	<p>١١ - استئناف المدعى بالحقوق المدنية . مقصور على الدعوى المدنية . علة ذلك ؟</p> <p>استئناف المدعين بالحقوق المدنية دون النيابة العامة . اثره : صيرورة الحكم الصادر في الدعوى الجنائية حائز لقوة الشيء المحكوم فيه .</p> <p>تصدى المحكمة الاستئنافية حال نظرها استئناف المدعين بالحقوق المدنية للدعوى الجنائية . خطأ في القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١١)</p>
٩٠٥	١٦٦	<p>١٢ - لمن لحقه ضرر من الجريمة الادعاء مدنيا امام المحكمة المتظور امامها الدعوى الجنائية . عدم قبول ذلك امام المحكمة الاستئنافية . علة ذلك ؟</p> <p>الادعاء مدنيا في المعارضة امام محكمة اول درجة . جائز . مخالفة الحكم المظنون فيه ذلك . خطأ في القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩١١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		١٣ - الحكم الاستثنائي الصادر في غيبة المتهم بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . حق المدعى بالحقوق المدنية الطعن فيه منذ صدوره . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٣١٦٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩) راجع ايضا : تعويض : (القاعدتان رقما ٢٥ ، ١٤٧ بالصحيفتين رقمي ١٦٠ ، ٨١١) حكم (القاعدة رقم ١٩٢ بالصحيفة رقم ١٠٥٧) ودعوى جنائية : (القاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة رقم ٨٢٥) وضرر : (القاعدة رقم ١٤٧ بالصحيفة رقم ٨١١) وطعن « الصفة في الطعن والمصلحة » (القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٥٥٢)
		(ا) الصفة فيها : حق ارملة الجنى عليه واولاده في المطالبة بالتعويض عما أصابهم من ضرر شخصي من جراء الوفاة بصرف النظر عن حقهم في ارثه من عدمه . (الطعن رقم ٦١٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩) (والطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)
٣٠٥ ٤٤ ١٠١٥ ١٨٤		(ب) نظرها والحكم فيها : ١ - للخصم في الدعوى جنائية ام مدنية الحق في الرجوع الى المحكمة التي فاتها الفصل في طلباته الموضوعية كلها أو بعضها للفصل فيما اغفله . اساس ذلك ؟ المادة ١٩٣ مرافعات . (الطعن رقم ٦٦٩٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٣)
٦٨٤ ١١٩		٢ - انقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم لايسلب المحكمة الجنائية اختصاصها بنظر الدعوى المدنية التابعة وعلى المحكمة ان تعرض لبحث عناصر الجريمة وتوافر اركانها . (الطعن رقم ٦٥٢٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٤)
٧٣٥ ١٣١		

الصفحة	القاعدة	
٧٣٥	١٣١	٣ - مثال لتسبيب سائق لحكم بالتعويض في دعوة مدنية . (الطعن رقم ٦٥٢٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٤)
٧٧٢	١٤٠	٤ - اعتبار المدعى بالحق المدني تاركا لدعواه المدنية . شرطه . مثال . (الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٤)
٩٢٢	١٧٠	٥ - جواز الحكم بالتزام متهم وحده بتعويض كل الضرر الناشئ عن ارتكابه جريمة . ولو كان غيره قد ارتكبها معه . (الطعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١)
١٠٥٧	١٩٢	٦ - الاحوال التي يمتنع فيها على القاضي نظر الدعوى ؟ المادة ٢٤٧ اجراءات . (الطعن رقم ٧٤٧٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢)

يراجع أيضا :

تهريب جمركي :

(القاعدة رقم ٢٠ بالصحيفة رقم ١٤٠)

وقض « حالات الطعن . الخطأ في القانون » :

(القاعدة رقم ١٧٧ بالصحيفة رقم ١٧٣)

الصفحة	القائمة	دفاع
		<p>الاخلال بحق الدفاع :</p> <p>(١) ما يوفره :</p> <p>١ - وجوب سماع شاهد الواقعة الذي يتمسك المتهم أو المدافع عنه بسماعه ولو لم يكن ضمن شهود الاثبات العلنيين من قبل النيابة . اغفال ذلك اخلال بحق الدفاع .</p> <p>(الطعن رقم ٥٦٣٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٤)</p> <p>٢ - تمسك الدفاع بتكذيب أقوال المجنى عليهم من أحداث اصابته من محلول حامض الكبريتيك المركز وطلبه تحقيق ذلك عن طريق المختص فنيا .</p> <p>نعويل الحكم على التقارير الطبية دون بيان انه اثبت بها ان الاصابات حدثت بالمجنى عليهم من ذلك المحلول ودون ايراد مضمون المعاينة . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٥١٩٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)</p> <p>٣ - اختبار المتهم لمحامي المدافع عنه . حق اصيل مقدم على حق القاضي في تعيين محام له .</p> <p>اصرار المتهم والمحامي الحاضر على طلب التأجيل لحضور محاميه الاصيل . التفات المحكمة عن هذا الطلب . دون الافصاح في الحكم عن علة عدم اجابته . اخلال بحق الدفاع يبطل اجراءات المحاكمة .</p> <p>(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤)</p> <p>٤ - جواز الحكم في الدعوى في غيبة المتهم . رهن باعلانه قانونا بالجلسة المحددة لها . اساس ذلك ؟</p> <p>دفاع الطاعن ببطالان الحكم المستأنف لعدم اعلانه بالجلسة التي صدر فيها . جوهرى التفات الحكم عنه ايرادا وردا . قصور . علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٤٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١)</p> <p>٥ - دفاع احد المتهمين بان القول المبيع الى الطاعن كان فاسدا وتالفا . وانه سدد قيمته . دفاع عيني لتعلقه بالوقائع محل الاتهام وجودا وعندما لا باشخاص مرتكبها . اثر ذلك ؟</p> <p>مشال :</p>
٣١	٢	
٧٧	٨	
٤٧٩	٧٥	
٥١٤	٨٤	

الصفحة	القاعدة	
		اتصال وجه الطعن بأخر يوجب النقض والاعادة بالنسبة له . (الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢)
٧٠٤	١٢٤	٦ - عاهة العقل . كفاية فقدان أى من الإدراك أو التمييز لتوافرها . تمسك المتهم بعدم قدره المجنى عليه على التمييز وتقديمه تقريراً يظهر ذلك . دفاع جوهري . التعويل على أقواله دون تحقيقه . اخلال بحق الدفاع . تساند الادلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟ (الطعن رقم ٤٨٤٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨)
٨٨٧	١٦١	٧ - اثبات . « بوجه عام » . دفاع . « الاخلال بحق الدفاع ما يوفره » . حكم « تسببه . تسبب غير معيب . بيانات التسبب » . عدم التزام المحكمة بتتبع اوجه دفاع المتهم . والرد عليها رداً صريحاً كفاية استفادته من أدلة الثبوت .
٩٦٠	١٧٥	(الطعن رقم ٣٦٠٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢) ٨ - قرار المحكمة تاجيل الدعوى للاعلام من البنك عن رصيد المتهم . مفاد : أهمية ذلك لتحقيق عناصرها . عدولها عنه . دون بيان العلة . اخلال بحق الدفاع تحقيق أدلة الدعوى في المواد الجنائية . لا يصح أن يكون رهناً بمشيئة المتهم أو المدعى بالحقوق المدنية .
٩٣١	١٧١	(الطعن رقم ٣٠٧٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٠) ٩ - قيام دفاع المتهم على أنه طعن في تقدير الضريبة ولم يصبح بعد نهائياً . دفاع جوهري . على المحكمة تحقيقه . عدم استظهار المحكمة في حكمها أن تقدير الضريبة المتعلقة بالتعويض المحكوم به قد أصبح نهائياً والقول بأن الطعن لا يوقف الدعوى الجنائية . فسور وخطأ في تطبيق القانون .
١٠٣٥	١٨٧	(الطعن رقم ٦٣٩٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦) العبرة في عقود الامانة بحقيقة الواقع . تمسك الطاعن بنفى مسؤوليته عن جريمة التبيد وانتفاء القصد

الصفحة	القاعدة	
		الجنائي لديه وتقديمه مستندات تؤيد ذلك . دفاع جوهري التفات الحكم عن تحقيقه . اخلال عن الدفاع .
١١٧١	٢١٢	(الطعن رقم ٥٣٧٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٨)
		راجع ايضا :
		اجراءات (اجراءات المحاكمة) :
		(القواعد ارقام ١٤ ، ٩٥ ، ١٣٩ ، ١٧٧ ، ٢٠٢ بالصفحات ارقام ١١١ ، ٥٧٣ ، ٧٦٨ ، ٩٧٣ ، ١١٠٣)
		واختصاص :
		(القاعدة رقم ٨٣ بالصحيفة رقم ٥١٠)
		وارتباط :
		(القاعدتان رقما ١٩٠ ، ٢٠٩ بالصحيفتين رقمي ١٠٥٠ ، ١١٤٩)
		واستئناف :
		(القاعدة رقم ١٠٠ بالصحيفة رقم ٥٩٤)
		واسباب الاباحة :
		(القاعدة رقم ١٢٠ بالصحيفة رقم ٦٨٨)
		واعلان :
		(القاعدة رقم ١١٢ بالصحيفة رقم ٦٥٣)
		وبلاغ كائب :
		(القاعدة رقم ٨٦ بالصحيفة رقم ٥٢٢)
		وتسوين :
		(القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٥٤٥)
		ودفوع : الدفع بالتقضاء الدعوى الجنائية :
		(القاعدة رقم ١٨٢ بالصفحة رقم ١٠٠٤)
		ومعارضة :
		(القواعد ارقام ٧٩ ، ١١٢ ، ٢٠٣ بالصفحات ارقام ٤٩٣ ، ٦٥٣ ، ١١٢٤)
		ومحاسبة :
		(القاعدة رقم ١٠٠ بالصحيفة رقم ٥٩٤)
		وهتك عرضي :
		(القاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ٤٠٨)
		ووصف التهمة :
		(القاعدة رقم ٢٠١ بالصحيفة رقم ١١٠٠)

الصفحة	القائمة	
		(ب) مالا يوفره :
		١ - الدفع بصدور الاذن بالتفتيش بعد الضبط . موضوعي يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الاذن اخذ بالادلة التي اوردها . (الطعن رقم ٣٩٩٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٣)
٣٨	٣	
		٢ - الدفع بنفي التهمة . موضوعي . استفادة الرد عليه من ادلة الثبوت التي اوردها الحكم . (الطعن رقم ٣٨٦٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)
٥١	٥	
٧٩٩	١٤٥	(الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠)
٩١٧	١٦٩	(الطعن رقم ٢٨٠٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١)
		٣ - عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي . اطمئنانها للادلة التي عولت عايتها . مفاده ٢ (الطعن رقم ٣٨٦٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)
٥١	٥	
٨٢٩	١٥٠	(الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢١)
		٤ - انتفاء المحكمة عن اجابة طلب ابدى امام هيئة سابقة او الرد عليه . لا اخلال مادام مقدمة لم يصر عليه امامها . مثال . (الطعن رقم ٢٩٢١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩)
١٦٨	٢٧	
		٥ - العبرة في المحاكمة هي بملف القضية الاصلى . خلو الصورة المنسوخة من بعض الاوراق المطروحة على بساط البحث . لا اخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٥٩٥١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١)
٣٥٣	٥٤	
		٦ - توكيل المتهم اكثر من محام للدفاع عنه وعدم تقسيم الدفاع بينهما . حضور احدهما دون الآخر . استجباله الدعوى لحضور المحامي الغائب . انتفاء المحكمة عن هذا الطلب لا اخلال بحق الدفاع . حد ذلك ؟ ان يكون المحامي الحاضر قد ابدى دفاعا حقيقيا يتحقق به الفرض الذي المدافع الى رفض طلبه . اخلال بحق الدفاع . استهدفه الشارع . طلب التاجيل دون ابداء مرافعة حقيقية . وعدم تنبيه
٥٩٤	١٠٠	(الطعن رقم ٦٣٤٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٥)

الصفحة	القائمة	
		٧ - حق المحكمة في الاعتراض عن تحقيق دفاع المتهم . مشروط بوضوح الواقعة أو كون التحقيق المطلوب غير منتج وإن تبين علة ذلك . انتهاء الحكم الى عدم اجابة طلب الانابة القضائية مع عدم استناده الى ادلة تتصل بشيء من الجزئيات المطلوب الانابة فيها . لا إخلال بحق الدفاع .
٨٠٤	١٤٦	(الطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠)
		٨ - خلو محضر الجلسة من اثبات الدفاع كاملا . لا يعيب الحكم طالما لم يتمسك بآبائه في محضر الجلسة .
٨٢٩	١٥٠	(الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢١)
		٩ - عدم تحقيق الدفاع عن المنتج والرد عليه . لا يعيب الحكم .
٨٣٥	١٥١	(الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)
		١٠ - ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها . مثال .
٨٣٥	١٥١	(الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)
٩١٧	١٦٩	(الطعن رقم ٢٨٠٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١)
		١١ - عدم التزام المحكمة بمتابعة التهم في مناحي دفاعه الموضوعي . حد ذلك ؟
٩٢٢	١٧٠	(الطعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١)
		١٢ - عدم التزام المحكمة باجابة طلب مناقشة شاهد والرد عليه لتماقه بدفاع ظاهر البطلان ولانعدام اثره على قيام المسؤولية الجنائية . فضلا عن انه لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة أو استحالة حصول الواقعة .
١١٠٣	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)
		يراجع أيضا :
		اثبات « خبيرة » :
		(القواعد أرقام ١ ، ٦ ، ٣٠ ، ١٤٧ ، ١٥١ بالصفحات أرقام ٢٤ ، ٥٩ ، ١٩٤ ، ٨١١ ، ٨٢٥)

اثبات « معاينة » :

(القواعد أرقام ٣٣ ، ٩٦ ، ١٠٧ بالصفحات أرقام ٢٣١ ، ٥٧٦ ، ٦٣٢)

اثبات « شهود » :

(القاعدتان رقما ١٨٣ ، ٢١١ بالصحيفتين رقمي ١٠٠٨ ، ١١٥٦)

واثبات « تحقيق » :

(القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ١١٩)

اجراءات « المحاكمة » :

(القواعد أرقام ٥١ ، ٩٣ ، ١٠٦ ، ١٤٧ ، ١٥١ ، ١٥٤ ، ١٧٤ ، ١٨٥ ، ١٨٨)

(٢٠٢ ، ٢١١ بالصفحات أرقام ٣٣٩ ، ٥٦٢ ، ٦٢٦ ، ٨١١ ، ٨٣٥ ، ٨٥٨)

(٩٤٨ ، ١٠٢٥ ، ١٠٤١ ، ١٠٠٣ ، ١١٥٦)

واجراءات « إجراءات التحقيق » :

(القاعدة رقم ٣ بالصحيفة رقم ٣٨)

واستجواب :

(القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٨٠٤)

واشتراك :

(القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ١٠٦٥)

واقتران :

(القاعدة رقم ١٧٤ بالصفحة رقم ٩٤٨)

وتزوير :

(القواعد أرقام ٣١ ، ٨٩ ، ٢٠٢ بالصفحات أرقام ٢١٣ ، ٥٣٧ ، ٨٣٥)

وتفتيش « اذن التفتيش » :

(القاعدة رقم ١٥١ بالصحيفة رقم ٨٣٥)

وحكم :

(القواعد أرقام ٣١ ، ٣٩ ، ١٤٤ ، ١٤٨ بالصفحات أرقام ٢١٣ ، ٢٨٠ ، ٧٨٧)

(٨٢٠ ، ٧٨٧)

ودفع « الدفع بالتزوير » :

(القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٨٠٤)

ودفع « الدفع بطلان التفتيش » :

(القواعد أرقام ٣١ ، ١٤٥ ، ١٥١ بالصفحات أرقام ٢١٣ ، ٧٩٩ ، ٨٣٥)

ومحاماه :

(القواعد أرقام النقابات ١٢ : ٣٢ ، ٦٤ ، ٨٨ بالصفحات أرقام ٩٢ ، ٢٢٦ ، ٤١٢ ، ٥٣٠)

ومحكمة الموضوع « سلطتها في تقدير العليل » :

(القاعدتان رقما ٣٠ ، ٧٨ بالصحيفتين ١٩٤ ، ٤٨٩)

ومواد مخدرة :

(القاعدتان رقما ٣١ ، ١٥١ بالصحيفتين رقمي ٢١٣ ، ٨٣٥)

ونقض :

(القاعدتان رقما ٢٧ ، ٤٦ بالصحيفتين رقمي ١٦٨ ، ٣١٣)

ووصف التهمة :

(القاعدتان رقما ٦٤ ، ٢١١ بالصحيفتين رقمي ٤١٢ ، ١١٥٦)

دفع

(١) الدفع بعدم الاختصاص :

١ - الاختصاص في المسائل الجنائية . يتعين بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه . هذه الأماكن قسائم متساوية لاتفاضل فيها .

القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام .
الدفع بعدم الاختصاص المحلى يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط ذلك ؟

مثال لتسبيب معيب للرد على الدفع بعدم اختصاص المحكمة محليا .

(الطعن رقم ٤٠٥٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٣٠)

٢ - الدفع بعدم الاختصاص لأول مرة أمام النقض . شرطه : أن تظهره مدونات الحكم بغير حاجة الى تحقيق موضوعي .

(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - العبرة في تحديد سن المتهم الحدث بوقت ارتكاب الجريمة .
		قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين
		متعلقة بالنظام العام . جواز اشارة الدفع لمخالفتها لأول مرة امام محكمة
		النقض أو تقضى هي فيه من تلقاء نفسها بدون طلب متى كان ذلك لمصلحة
		المحكوم عليه وكانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم .
١١٨٥	٢١٦	(الطعن رقم ٦٠٨٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)
		(ب) الدفع ببطلان القبض والتفتيش :
		راجع تفتيش :
		(ج) الدفع بتفليق التهمة :
		١ - الدفع بتفليق التهمة . موضوعي . لا يستوجب ردا صريحا .
٤٢٥	٦٧	(الطعن رقم ٢٩٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢)
٦٩١	١٢١	(الطعن رقم ٦٧٢١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٩)
٧٩٩	١٤٥	(الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠)
٨٤٨	١٥٢	(الطعن رقم ٢٨٤١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)
		٢ - الدفع بتفليق التهمة . موضوعي . لا يستوجب ردا صريحا .
		استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .
		عدم التزام المحكمة بمتابعة التهم في مناحي دفاعه المختلفة .
		الجدل الموضوعي في تقدير الادلة . غير جائز امام النقض .
٩١٧	١٦٩	(الطعن رقم ٢٨٠٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١)
		(د) الدفع ببطلان الاعتراف :
		١ - اشارة الدفع ببطلان الاعتراف لأول مرة امام محكمة النقض .
		عدم قبوله .
٣٠١	٤٣	(الطعن رقم ٦٢٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)
		٢ - الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه . جوهري .
		اثر ذلك ؟ استناد الحكم في الرد على الدفع بأن الاوراق خلت من وقسوع
		اكراه على الطاعن رغم ان الثابت بالاوراق يخالف ذلك . قصور .
٧٠٩	١٢٥	(الطعن رقم ١٢٨١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		(هـ) الدفع بعدم قبول الدعوى :
		- الدعوى الجنائية في جريمتي القذف والسب تعليق رفعها على شكوى المجنى عليه وجوب تقديمها قبل مضي ثلاث أشهر من يوم علمه بالجريمة ومرتكبها والا انقضى حقه فيها . أساس ذلك ؟
		خلو الحكم من الرد على الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية لمضي أكثر من ثلاث أشهر على علم المجنى عليها بالجريمة . قصور يبطل الحكم .
٨٢٥	١٤٩	(الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢١)
		٢ - قضاء محكمة اول درجة بعدم قبول الدعوى بمنعها من السير فيها . الفاء هذا القضاء من المحكمة الاستئنافية . وجوب اعادتها الدعوى الى محكمه اول درجة للفصل في موضوعها مخالفة ذلك والتصدي لموضوع الدعوى . خطأ في القانون . يوجب نقض الحكم واعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل في موضوعها .
٨٩٨	١٦٤	(الطعن رقم ٦٣٩٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩)
		(و) الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها :
		- اصدار المتهم لعدة شيكات كلها او بعضها بغير رصيد لصالح شخص واحد في يوم واحد وعن معاملة واحدة ايا كان التاريخ الذي يحمله كل منها او القيمة التي صدر بها . نشاط اجرامي لا يتجزأ . انقضاء الدعوى الجنائية عنه بصدور حكم نهائي بالادانة او بالبراءة في اصدار أي شيك منهما .
٣٣٤	٥٠	(الطعن رقم ٣٥٠٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)
		٢ - مناط تطبيق المادة ٢٢ عقوبات ان تكون الجرائم المرتبطة قد ارتكبت دون ان يحكم في واحدة منها .
		الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . مفسده .
		التنازل عن الدفع بالارتباط .
٥٣٧	٨٩	(الطعن رقم ٦١٩٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢)
		(ز) الدفع بطلان الاستيقاف :
		الدفع بطلان استيقاف سيارة أحد المتهمين . لا جدوى منه . طالما
		ان الحكم قد سوغ القبض عليهما وتفتيشهما .
١٠٨٢	١٩٧	(الطعن رقم ٣١٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٤)

القاعدة الصلة

(ج) الدفع بالتزوير :

الدفع بالتزوير . من وسائل الدفاع الموضوعية . تقديرها . موضوعي .
 طلب المتهم تمكينه في الطعن بالتزوير . غير ملزم للمحكمة . طالما استخلصت
 عدم الحاجة اليه .

(الطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠)

٨٠٤ ١٤٦

راجع ايضا :

ارتباط :

(القاعدة رقم ٨٩ بالصحيفة رقم ٥٣٧)

وامر بالاجبه :

(القاعدة رقم ١٨٣ بالصحيفة رقم ١٠٠٨)

وحكم :

(القواعد ارقام ١٩٠ ، ١٢٥ ، ١٨٢ الصفحات ارقام ٦٨٨ ، ٧٠٩ ، ١٠٠٤)

(د)

رابطه السببية - رجال السلطة العامة - رشوة

رابطه السببية

١ - بيانات حكم الادانة ؟

سلامة الحكم بالادانة في الجرائم غير العمدية . مشروطة ببيان ركن الخطأ ورابطه السببية بين الخطأ والاصابة .

مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة قيادته . لا يعتبر دليلاً على الخطأ .

مثال لتسبب معيب لحكم بالادانة في جريمة اصابة خطأ .

١٤٠ ٢٠

(الطعن رقم ٥٦٣٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٤)

٢ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبيه وتوافر السببية بينه وبين النتيجة . موضوعي .

مثال لتسبب سائق لحكم بالادانة في جريمة اصابة خطأ .

١٣٣ ١٩

(الطعن رقم ٣٦٩٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)

١٩٤ ٣٠

(الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

٣ - صحة الحكم في جريمة القتل والاصابة الخطأ . تستوجب بيان وقائع الحادث وكيفية حصوله . وكنه الخطأ المنسوب الى المتهم وما كان عليه موقف المجنى عليه والمتهم .

- رابطه السببية كركن من اركان جريمة القتل والاصابة الخطأ . تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساءلته عنها . طالما تتفق والسير المعادي للامور .

الدفع بانقطاع رابطه السببية . جوهري . يترتب على ثبوته انتفاء مسئولية المتهم الجنائية والمدنية .

عدم امتداد اثر الطعن ان قضى بعدم جواز استئنافه .

مثال لتسبب معيب لحكم بالادانة في جريمة قتل واصابة خطأ .

١١٤٤ ٢٠٨

(الطعن رقم ٣٢٢١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)

القاعدة الصفحة

١٥٦ ٢١١

مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه .
 مالم تنقطع رابطه السببية بعوامل اجنبية غير مألوفة .
 تقدير توافر السببية بين الفعل والنتيجة . موضوعي .
 تعدد الاخطاء يوجب مساءلة كل من اسهم فيها ايا كان قدر خطئه
 ولو كان سببا غير مباشر في وقوع الحادث .

(الطعن رقم ٢٨٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)

راجع ايضا :

اصابة خطا :

(القاعدتان رقما ٦٦ ، ٩٨ بالصحيفتين رقمي ٤٢١ ، ٥٨٧)

وضرب افضى الى موت :

(القاعدة رقم ٩٦ بالصحيفة رقم ٥٧٦)

رجال السلطة العامة

الاستيقاف اجراء يقوم به رجل السلطة العامة للتحري عن الجرائم
 وكشف مرتكبيها اذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختيارا في موضع
 الريب والظنون .

الفصل في قيام المبرر للاستيقاف او تخلفه . موضوعي .

مثال لتسبب سائق في اثبات توافر المبرر للاستيقاف .

(الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٧)

٧٤٥ ١٣٣

رشوة

١ - كفاية ان يكون للموظف المرشو علاقة بالعمل المتصل بالرشوة
 او ان يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الفرض من
 الرشوة .

(الطعن رقم ٢٨٦٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)

(الطعن رقم ٥٩١١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)

٥١ ٥

٢٨٥ ٣٩

الصفحة	القاعدة	
٣٨٧	٦٠	٢ - توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذي عرضت عليه الرشوة من أجله : متروك لتقدير محكمة الموضوع مادام سائفا . (الطعن رقم ٥٨٢١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)
٣٨٧	٦٠	٣ - لا يشترط في جريمة الرشوة ان يكون الموظف هو وحده المختص بجميع العمل المتعلق بالرشوة . بل يكفي ان يكون له علاقة به او ان يكون له نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة . (الطعن رقم ٥٨٢١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)
٣٨٧	٦٠	٤ - متى تتحقق جريمة عرض رشوة ؟ لا يقدح في قيام جريمة عرض الرشوة ان تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها والا يكون المرتشي جادا في قبوله الرشوة متى كان عرضها جديا في ظاهره وكان الغرض منها العبث بمقتضيات الوظيفة لمصلحة الراشي . (الطعن رقم ٥٨٢١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)
٧٤٥	١٣٣	٥ - القصد الجنائي في جريمة عرض رشوة لم تقبل . يتحقق بحمل الموظف على الاخلال بواجبات وظيفته وان يكون العطاء ثمنا لاستغلاله لها . (الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٧)
٧٤٥	١٣٣	٦ - اثبات الحكم ان الطاعن قام بعرض مبلغ الرشوة على رجل الشرطة اثر قيام هذا الاخير باستيقافه حتى لا يتخذ ضده الاجراءات القانونية بسبب ارتكابه جرائم مرور وتعمين . اثره : تحقق حالة التلبس ووقوع القبض صحيحا . (الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٧)
٩٦٠	١٧٥	٧ - حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما تطمئن اليه من ادلة وعناصر الدعوى . مثال لتسبيب سائق للتدليل على ان المبلغ الذي قبضه انطاعن كان على سبيل الرشوة . (الطعن رقم ٣٦٠٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)
		٨ - وجوب تفسير نص المادة ١١ عقوبات على هدى نص المادة ١/٣٠ من القانون المذكور .

الصفحة القاعدة

مقتضى المادة ١١٠ من قانون العقوبات يوجب لصحة الحكم بالمصادرة ان يكون موضوعها شيئا دفع ممن يصدق عليه وصف الراشى أو الوسيط .

استقطاع مبلغ الرشوة من الرقابة الادارية . عدم جواز انقضاء بمصادرة المبلغ .

٩٦٠ ١٧٥

(الطعن رقم ٣٦٠٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)

٩ - جريمة الرشوة قيامها . يكفي فيه ان يكون للموظف نصيب من الاختصاص يسمح بتنفيذ الغرض منها .

مثال لتسبب سائق لاثبات توافر الاختصاص بما يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة .

٩٨٣ ١٧٩

(الطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٦)

١٠ - ادانة الطاعن بجرائم الرشوة والاخلال عمدا بنظام توزيع سلعة متعلقة بقوت الشعب وتسهيل الاستيلاء على مال للدولة المرتبطة بجريمتي التزوير في محركات رسمية واستعمالها وتوقيعه عليه عقوبة الجريمة الاولى باعتبارها الجريمة الاشد . اثارة الطاعن عدم توافر جريمة اخلال عمدا بنظام توزيع سلعة متعلقة بقوت الشعب . لاجدوى منه .

٩٨٣ ١٧٩

(الطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٦)

١١ - الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات . طبيعتها . وجوب القضاء بها على كل من ساهم في الجريمة فاعلا أو شريكا وبالتضامن عند تعدد الجناة .

٩٨٣ ١٧٩

(الطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٦)

راجع ايضا :

اثبات « شهادة » :

(القاعدة رقم ٦٠ بالصحيفة رقم ٣٨٧)

وتفتيش :

(القاعدتان رقما ٥٠ ، ٦٠ بالصحيفتين رقمي ٥١ ، ٣٨٧)

ومحكمة الموضوع :

(القاعدة رقم ١٣٣ بالصحيفة رقم ٧٤٥)

الصفحة	القاعدة	
		(س)
		سب وقذف - سبق اصرار - سجون - سرقة - سلاح
		سب وقذف
٤٨٩	٧٨	١ - الاعفاء المنصوص عليه بالمادة ٢/٣٠٢ عقوبات . مناط تحقيقه؟ (الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٥)
٤٨٩	٧٨	٢ - القانون لا يتطلب في جريمة القذف قصدا خاصا بل يكفي توافر القصد العام . مؤدى ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٥)
٤٨٩	٧٨	٣ - العسل فيما اذا كانت عبارات القذف مما يستلزمه الدفاع امر متروك لمحكمة الموضوع تقديره على حسب ما تراه من العبارات التي أبدت والفرض الذي قصد منها . (الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٥)
٦٤٥	١١٠	٤ - الطريق العام . مكان عمومي بطبيعته . اثبات الحكم وقوع السب في الطريق العام يتوافر به ركن العلانية . (الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦)
		٥ - القذف . تعريفه ؟ مثال لتسبب مائع تتوافر به جريمة القذف في حق الطاعن . حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه . لا تعد قذفا . يستوى أن تصدر العبارات التي تضمن قذفا امام المحاكم او سلطات التحقيق او محاضر الشرطة . أساس ذلك ؟ الدفع باباحة الفعل استنادا الى توافر حق الدفاع . دفع قانوني يخالطه واقع . اثارته امام النقض غير جائز . (الطعن رقم ٦٦٩٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٣)
٦٨٨	١٢٠	

الصفحة	القاعدة	
		٦ - الدعوى الجنائية فى جريمة القذف والسب تعليق رفعها على شكوى المجنى عليه وجوب تقديمها قبل مضى ثلاثة أشهر من يوم علمه بالجريمة ومرتكبها والا انقضى حقه فيها . أساس ذلك ؟ خلو الحكم من الرد على الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية لمضى أكثر من ثلاثة أشهر على علم المجنى عليها بالجريمة . قصور يبطل الحكم .
٨٢٥	١٤٩	(الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢١)
٨٥٨	١٥٤	(الطعن رقم ٣١٢٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧)
		٧ - تحقق الجريمة المؤتممة بالمادة ١٣٣/٢ عقوبات متى كانت الافعال أو العبارات المستعملة تحمل معنى الاساءة أو المساس بالشعور أو الفص من الكرامة . ولو لم تكن مشتملة على قذف أو سب . تعمد توجيه الفاظ تحمل بذاتها معنى الاهانة . كفايته لتوافر القصد الجنائى فى جريمة الاهانة . لا عبرة بالباعث على توجيهها . مثال .
٨٥٣	١٥٣	(الطعن رقم ٥٨٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧)
		٨ - تحقق قيد رفع الدعوى الجنائية المنصوص عليه فى المادة ٦٣ اجراءات . اذا كانت الجناية أو الجنحة قد وقعت من الموظف اثناء تادية وظيفته أو بسببها فحسب . توافر صفة الموظف العام فى المتهم وتحقق القذف والسب اثناء تادية الوظيفة أو بسببها تستقل بالفصل فيه محكمة الموضوع . مادام استدلالها سليما مستندا الى ما له أصل صحيح فى الاوراق .
١٠٠٨	١٨٣	(الطعن رقم ٥١٩٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)
		راجع أيضا ارتباط : (القاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة رقم ٨٢٥) ومحكمة الموضوع : (القاعدة رقم ٧٨ بالصحيفة رقم ٤٨٩)

الصفحة	القاعدة
٨٤٨	١٥٢
٨٨	١١
٧٨٤	١٤٣
٨٢٩	١٥٠

سببق اصرار

راجع مسئولية جنائية

سجون

تفتيش السجين الذي يقوم به لضابط السجن للاشتباه في حيازة
اشياء ممنوعة داخل السجن . يعتبر استعمالا لحق . أساس ذلك ؟
(الطعن رقم ٢٨٤١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)

سرقة

١ - اتخاذ الحكم التحريات دليلا على حمل أحد المتهمين بالسرقة سلاحا
واعتبارهم جناية ومعاقتهم عنها . قصور .
(الطعن رقم ٥٨٣٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)

٢ - العقوبة المقررة لجريمة المادة ٣١٦/٢ مكررا ثالثا عقوبات : الحبس
مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات . النزول عن الحد الأدنى
المقرر خطأ في القانون .
(الطعن رقم ٧٨٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١٣)

٣ - حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته . عدم التزامه بطريق
معين في الاثبات الا اذا استوجب القانون ذلك .
خلو القانون من نص يوجب على المحكمة التقيد في اثبات جرمته
الحريق العمد والسرقة بطريق معين من طرق الاثبات . مؤدى ذلك ؟
(الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢١)

٤ - جريمة إخفاء الاشياء المسروقة . جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن
السرقة .

الصفحة	القاعدة	
		<p>تعدد وقائع السرقة لا يقتضى حتما تعدد وقائع اخفاء الاشياء المسروقة .</p> <p>جواز أن يكون فعل الاخفاء واحدا ولو كان موضوعه أشياء متحصلة من سرقاء متعددة .</p> <p>دفاع الطاعن بقيام ارتباط بين الدعوى المطروحة ودعوى أخرى منظورة فى الجلسة ذاتها . وجوب أن تعرض له المحكمة فى حكمها .</p> <p>(الطعن رقم ٤٨٨١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)</p> <p>راجع ايضا :</p> <p>استدلالات :</p> <p>(القاعدة رقم ١١ بالصحيفة رقم ٨٨)</p> <p>ومحكمة الموضوع :</p> <p>(القاعدة رقم ١٨٩ الصحيفة رقم ١٠٤٦)</p> <p>ومسئولية جنائية :</p> <p>(القاعدة رقم ١٧٠ بالصحيفة رقم ٩٢٢)</p>
		<p style="text-align: center;">سلاح</p> <p>١ - اتخاذ الحكم التحريات دليلا على حمل أحد المتهمين بالسرقة سلاحا واعتبارها جناية ومعاقتهم عنها . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٣٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)</p> <p>٢ - جرائم احراز الاسلحة وما ارتبط بها من جرائم التجمهر والقتل تختص بنظرها محاكم أمن الدولة المشكلة طبقا لقانون الطوارئ بنص أمر رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ .</p> <p>صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ بانتهاء حالة الطوارئ اعتبارا من ١٥ مايو سنة ١٩٨٠ . بعد احالة الدعوى الى محكمة أمن الدولة المشكلة طبقا لقانون الطوارئ . لا يقدح فى اختصاصها بنظرها أساس ذلك ؟</p>
١٠٥٠	١٩٠	
٨٨	١١	

تساند محكمة أمن الدولة العليا طوارئ في اسباب حكمها الى المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن علم قبول الادعاء المدني بدلا من المادة ١١ من قانون الطوارئ سهو وخطا مادي لا يؤثر في الحكم .

٢٣٨ ١٠٨

(الطعن رقم ٥٨٩٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٣)

٣ - قضاء المحكمة بمعاينة الطاعن بالاشتغال الشاقة لمدة سبع سنوات وتغريمه خمسة آلاف جنيه وهي المقررة بالمادة ٢/٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بعد افعال المادة ١٧ عقوبات عن تهمة التعدي مع حمل سلاح .
اثارة الطاعن بأن التهمة الاولى وهي حيازة الامفيتامين لا يعتبر مادة مخرقة لخلو جدول الاتفاقية الدولية منه . لا مصلحة له طالما ان المحكمة طبقت المادة ٣٢ عقوبات فاوقعت عليه العقوبة الاشد المقررة للتهمة الثانية .

٨٣٥ ١٥١

(الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)

راجع أيضا

محكمة أمن الدولة :

(القاعدة رقم ١٨١ بالصحيفة رقم ٩٩٨)

ومحكمة الجنايات :

(القاعدة رقم ٦٩ بالصحيفة رقم ٤٤٧)

(ش)

شهادة سلبية - شهادة مرضية - شيك بدون رصيد

شهادة سلبية

- ١ - الشهادة السلبية تعطى النيابة العامة الحق في أن تتربص اعلانها بايداع حكم البرائة لتقرر بالظمن وتقديم اسبابه في ظرف عشرة ايام من تاريخ اعلانها بالايداع . المادة ٢/٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
- خلو الاوراق مما يدل على اعلان النيابة بايداع الحكم قلم الكتاب قبل عشرة ايام سابقة على تقريرها بالظمن وايداع اسبابه .
- آثره : قبول الظمن شكلا .

٦٦٦ ١١٥

(الظمن رقم ٥٣٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٨٧)

- ٢ - التمسك ببطلان الحكم لعدم التوقيع عليه في الميعاد . شرطه : الحصول على شهادة من قلم الكتاب بأن الحكم لم يودع ملف الدعوى موقعا عليه . حتى وقت تحريرها على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد .

١١٠٣ ٢٠٢

(الظمن ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٨٧)

راجع ايضا :

حكم :

(القاعدة رقم ٤٢ الصحيفة رقم ٢٩٨)

شهادة مرضية

- عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان عدم حضوره حاصلا بغير عذر . قيام عذر قهرى حال دون حضور المعارض يعيب اجراءات المحاكمة .

محل نظر العذر عند الظمن في الحكم

الصفحة	القاعدة	
		<p>ثبوت ان تخلف الطامن يرجع لعذر قهرى هو مرضه الثابت بالشهادة الطبية . لا يصح معه الحكم باعتبار معارضته كان لم تكن .</p> <p>(الطعن رقم ٢١٢٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٢)</p>
١١٢٤	٢٠٣	<p>شيك بدون رصيد</p> <p>١ - اصدار المتهم عدة شيكات . كلها او بعضها بدون رصيد لصالح شخص واحد وفى يوم واحد وعن معاملة واحدة يكون نشاطا اجراميا واحدا يتحقق به الارتباط . ايا كان التاريخ الذى يحمله كل منها او القيمة التى صدر بها . اثر ذلك ؟</p> <p>مثال لتسبيب معيب فى رفض الدفع بتوافر الارتباط فى جريمة اصدار شيك بدون رصيد .</p> <p>(الطعن رقم ٥٧٧١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٨)</p> <p>(الطعن رقم ٣٥٠٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)</p>
٢٣٨	٣٥	
٢٣٤	٥٠	
		<p>٢ - مجرد اعطاء الشيك الى المستفيد مع العلم بانه بغير مقابل وفاء للسحب تتم به جريمة اعطاء شيك بدون رصيد . علة ذلك ؟</p> <p>تحرير الشيك وتوقيعه من الاعمال التحضيرية التى لا يصح بناء الاختصاص المحل بنظر الجريمة عليها . مخالفة ذلك خطأ فى القانون .</p> <p>ضرورة وقوف المحكمة على مكان اعطاء الشيك . مخالفة ذلك . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٣٥٠٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)</p>
٣٣٤	٥٠	
		<p>٣ - وجوب توافر الرصيد القائم والقابل للسحب وقت اصدار الشيك . وان يظل كذلك حتى يقدم الشيك للصرف ويتم الوفاء بقيمته .</p> <p>تقديم الشيك للصرف . اجراء ماذى . يتجه الى استيفاء مقابلة . ولاشأن له فى توافر اركان الجريمة .</p> <p>افادة البنك بعدم وجود الرصيد . اجراء كاشف للجريمة .</p> <p>مجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل للشيك . يتحقق به القصد الجنائى فى جريمة اصدار شيك بدون رصيد .</p> <p>(الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٤)</p>
٧٧٢	١٤٠	

الصفحة	القاعدة	
٩٣١	١٧١	<p>٤ - قرار المحكمة تأجيل الدعوى للاستعلام من البنك عن رصيد المتهم . مفاده : أهمية ذلك لتحقيق عناصرها . عدولها عنه . دون بيان العلة . اخلال بحق الدفاع . تحقيق أدلة الدعوى في المواد الجنائية . لا يصح أن يكون رهنا بمشيئة المتهم أو المدعى بالحقوق المدنية .</p> <p>(الطعن رقم ٣٠٧٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٠)</p>
١٠٩٧	٢٠٠	<p>٥ - وجوب استظهار حكم الادانة في جريمة اعطاء شيك بلون رصيد أمر الرصيد من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف . اغفال ذلك : قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٦٨٨٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)</p>
		<p>٦ - وجوب بناء الاحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها . اعتماد الحكم في قضائه . على رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات . يعيبه .</p> <p>استناد الحكم في قضائه بالادانة الى أن افادة البنك تضمنت عدم وجود حساب للطاعن على خلاف الواقع . خطأ في الاسناد .</p> <p>(الطعن رقم ٦٨٨٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)</p>
		<p>راجع ايضا :</p> <p>اجراءات « اجراءات المحاكمة » :</p> <p>(القاعدة رقم ١٧١ بالصحيفة رقم ٩٣١)</p> <p>واختصاص « اختصاص محلي » :</p> <p>(القاعدة رقم ٥٠ الصحيفة رقم ٣٣٤)</p> <p>ودفاع « الاخلال بحق الدفاع » ما لا يوفره :</p> <p>(القاعدة رقم ٢٠٩ الصحيفة رقم ١١٤٩)</p>

(ص)

صحافة - صلح

صحافة

- المؤسسات الصحفية مؤسسات خاصة لا عامة .
- اعتبار المؤسسات الصحفية مؤسسات عامة حكما لا فعلا . في الاحوال
- المنصوص عليها حصرا في القانون .
- اقتصار حكم المادة ١٢٣ عقوبات على الموظف العام فحسب .
- الموظف العام . تعريفه ؟
- رؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية والعاملون بها . ليسوا
- في عداد الموظفين العموميين . أساس ذلك ؟

٩٠٨/١٦٧

(الطعن رقم ٣١٦٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩)

صلح

- الصلح بين المتهم والمجنى عليه لا يعفى من المسؤولية الجنائية .

١٠٤١/١٨٨

(الطعن رقم ٣١٩٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)

(ض)

ضرب - ضرائب - ضرر - ضريبة استهلاك

ضرب

(أ) ضرب أفضى الى موت :

١ - موجبات اعمال المادة ٦٣ عقوبات ؟

مثال لتسبيب سائح في رفض الدفع بحسن نية الطاعن في جريمة ضرب أفضى الى موت .

(الطعن رقم ٥٨٦٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١) ٢٨ ١٧٢

٢ - التدليل على اتفاق المتهمين من معيتمهم في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم وجهة واحدة في تنفيذها . وأن كلا منهم قصد قصد الآخر في ايقاعها ووحدة الحق المعتدى عليه . أثر ذلك : اعتبارهم فاعلين أصليين في الضرب المفضى الى موت متضامين في المسئولية سواء عرف محدث الضربات التي ساهمت في الوفاة أو لم يعرف .

(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٧) ٩٦ ٥٧٦

٣ - متى يسأل الجاني بصفته فاعلاً في جريمة الضرب المفضى الى موت ؟

(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٧) ٩٦ ٥٧٦

٤ - تغيير المحكمة في التهمة من ضرب أفضى الى موت الى قتل خطأ . هو تعديل في التهمة نفسها . وجوب لفت نظر الدفاع اليه . مخالفة ذلك يشوب الحكم بالبطلان . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ١٤٨٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧) ٢٠١ ١١٠٠

راجع ايضاً :

اختصاص « اختصاص محكمة الجنايات » :

(القاعدة رقم ٦٩ الصحيفة رقم ٤٤٧)

وأسباب الإباحة :

(القاعدة رقم ٤٤ بالصحيفة رقم ٣٠٥)

حكم

(القاعدة رقم ١١٨ الصحيفة رقم ٦٧٧)

ودعوى مدنية :

(القاعدة رقم ١٤٧ الصحيفة رقم ٨١١)

وعقوبة :

(القاعدتان رقما ٩٦ ، ١٨٤ بالصحيفتين رقمي ٥٧٦ ، ١٠١٥)

(ب) ضرب بسيط :

١ - تمسك الدفاع بتكذيب اقوال المجنى عليهم من أحداث أصابتهم من محلول حامض الكبريتيك المركز وطلبه تحقيق ذلك عن طريق المختص فنيا .
جوهري .

تعويل الحكم على التقارير الطبية دون بيان انه انبت بها من الاصابات حدثت بالمجنى عليهم من ذلك المحلول ودون ايراد مضمون المعاينة . قصور .

(الطعن رقم ٥١٩٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) ٧٧ ٨

٢ - القصد الجنائي في جريمة احداث الجرح عمدا . قوامه . ارتكاب الفعل عن علم وارادة . تحدث الحكم عنه استقلالا . غير لازم .

(الطعن رقم ٥٨٦٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١) ١٧٢ ٢٨

٣ - نقض الحكم بالنسبة لجريمة السب والقذف يستوجب الاحالة بالنسبة لجريمة الضرب ايضا متى كان الحكم في الدعوى المدنية مؤسس على نبوت جرائم الضرب والقذف والسب معا .

(الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢١) ٨٢٥ ١٤٩

٤ - الضرب باليد مرة واحدة يكفي لانطباق المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات .

ما يشترط لتوافر جريمة الضرب المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ عقوبات وجريمة التشاجر المنصوص عليها في المادة ٣٩٤ من ذات القانون ؟

(الطعن رقم ٣١٩٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦) ١٠٤١ ١٨٨

ضرائب

١ - الزام المتهم بتعويض يعادل ثلاثة امثال مالم يؤد من الضريبة .
جزاء نسبي يلزم عقوبة الحبس أو الغرامة التي يحكم بها على الجاني ويغلب
عليه معنى العقوبة وان انطوى على عنصر التعويض . المادة ٨ مكررا ١ من
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ . وجوب
تعيين الحكم مقدار ما لم يدفع من الضريبة أو تقديره ان لم يكن مقدرا والا كان
الحكم قاصرا .

١٠٣٥ ١٨٧

(الطعن رقم ٦٣٩٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)

٢ - قيام دفاع المتهم على أنه طعن في تقدير الضريبة ولم يصبح بعد
نهائيا . دفاع جوهري . على المحكمة تحقيقه .
عدم استظهار المحكمة في حكمها أن تقدير الضريبة المتعلقة بالتعويض
المحكوم به قد أصبح نهائيا والقول بأن الطعن لا يوقف الدعوى الجنائية .
قصور وخطأ في تطبيق القانون .

١٠٣٥ ١٨٧

(الطعن رقم ٦٣٩٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)

ضرر

١ - دعاوى الحقوق المدنية . الاصل أن ترفع الى المحاكم المدنية .
اباحة القانون رفعها استثناء الى المحاكم الجنائية . شرط ذلك ؟
توزيع الاختصاص المتعلق بالولاية من النظام العام .
كون الضرر المؤسسة عليه الدعوى المدنية لم ينشأ مباشرة عن جريمة
الاصابة الخطأ موضوع الدعوى الجنائية . بل عن واقعة ائلاف لم ترفع بها
الدعوى . يوجب على المحكمة ان تقضى بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية .

١٣٣ ١٩

(الطعن رقم ٣٦٩٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)

٢ - الاخلال بمصلحة مالية للمضروب . وكون الضرر محققا . شرطا
الحكم بالتعويض عن الضرر المادي .

القاعدة الصفحة

خلو الحكم المطعون فيه من بيان أن المجنى عليه كان يعول المدعية بالحقوق المدنية وقت وفاته على نحو مستمر دائم رغم قضاؤه بالتعويض المادى . قصور .

٨١١ ١٤٧

(الطعن رقم ٢٧٣٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠)

٣ - التعويض عن الضرر الادبى شخصى . لا يتعدى المجنى عليه ولا ينقل الى غيره الا بموجب اتفاق أو مطالبة قضائية . المادة ٢٢٢ مدنى .

٨١١ ١٤٧

(الطعن رقم ٢٧٣٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠)

٤ - جواز الحكم بالزام متهم وحده بتعويض كل الضرر الناشئ من ارتكابه جريمة . ولو كان غيره قد ارتكبها معه .

٨١١ ١٤٧

(الطعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١)

راجع ايضا :

حكم « تسبيب » تسبيب غير معيب :

(القاعدة رقم ٤٤ بالصحيفة رقم ٣٠٥)

ضريبة استهلاك

صدور القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بعد ارتكاب الفعل فى جريمة عدم اداء رسم الانتاج . عدم اعتباره قانونا اصلاح من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ المعمول به وقت ارتكابه . أساس ذلك ؟

٨٩١ ١٦٢

(الطعن رقم ٣١٤٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨)

(ط)

طعن - طوارئ

طعن

١ - صدور قرار من لجنة قبول المحامين امام النقض في ظل القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ . خضوع اجراءات الطعن فيه للقواعد الاجرائية المقررة فيه . أساس ذلك ؟

خلو القانون المذكور من نص ينظم الطعن في قرارات لجنة قبول المحامين امام النقض ليس من شأنه أن تكون تلك القرارات بمنأى عن رقابة القضاء . علة ذلك ؟

انعقاد الاختصاص لمحكمة النقض بنظر الطعون في قرارات لجنة القيد بجدول المحامين المقبولين امامها . أساس ذلك ؟

٢-١
١٧ نقابات

(الطعن رقم ٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٧)
(الطعن رقم ١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠) نقابات

٢ - الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة العليا المشكلة طبقا للقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . جواز الطعن فيها . بطريق النقض . أساس ذلك ؟

٢٥٢ ٣٨

(الطعن رقم ٥٩٠٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)

٣ - انتفاء مصلحة النيابة العامة كسلطة اتهام . والمحكوم عليهم من المتهمين في الطعن . اثره : عدم قبول الطعن .

طعن النيابة العامة في الاحكام لمصلحة القانون غير جائز . أساس ذلك ؟

٤٠٤ ٦٢

(الطعن رقم ٥٨٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٨)

٤ - اقتصار الطعن في الاحكام على المحكوم عليه الذي كان طرف في الخصومة وصدر الحكم لغير صالحه بصفته التي كان متصفا بها في الدعوى . الزام المتهم دون المستول عن الحقوق المدنية بالتعويض المدني . لا يجوز للاخير الطعن عليه بطريق النقض .

٤٢١ ٦٦

(الطعن رقم ٦٣٣٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١١)

- ٥ - قبول الطعن . رهن بتوافر صفة للطاعن في رفعه .
مناطق توافر هذه الصفة . أن يكون طرفا في الحكم المطعون فيه وأن
يكون هذا الحكم قد أضر به .
مثال لانتفاء صفة الطاعن بالنسبة للدعوى المدنية .
(الطعن رقم ٦٤٦٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢)
- ٥٥٢ ٩١
- ٦ - صحة الحكم في المعارضة في غيبة المعارض . رهينة بأن يكون
تخلفه عن الحضور بغير عذر . قيام عذر قهري حال دون حضور المعارض يعيب
اجراءات المحاكمة . محل نظر العذر يكون عند الطعن في الحكم
(الطعن رقم ٤٣٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٧)
- ٦٥٣ ١١٢
- ٧ - شرطا قبول وجه الطعن ان يكون واضحا ومحددا .
(الطعن رقم ٣١١٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨)
- ٨٧٨ ١٥٩
- ٨ - المصلحة أساس الدعوى أو الطعن فاذا انقضت فلا تقبل الدعوى أو
الطعن اعتبارا بأن أيهما في هذه الحالة يكون مسألة نظرية بحثه لا يؤبه لها .
مثال .
(الطعن رقم ١٤٦٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٨)
- ٩٩٨ ١٨١

طوارئ

- الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة وفقا لقانون الطوارئ .
عدم جواز الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن . القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨
انغلاق باب الطعن في الحكم بطريق الاستئناف . مؤداه . انغلاق
باب الطعن فيه بطريق النقض .
صدور الحكم المطعون فيه من محكمة الجناح المستأنفه بناء على استئناف
الطاعن . خطأ لا ينشئ للمتهم طريقا للطعن بالنقض حظره القانون .
(الطعن رقم ٦٢٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣)
- ٣٧٠ ٥٦

(ظ)

ظروف مخففة - ظروف مشددة

ظروف مخففة

١ - العقوبة المقررة لجريمة احراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار هي
الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة . عدم جواز النزول بها في حالة تطبيق
المادة ١٧ عقوبات عن الاشغال الشاقة المؤقتة .

نزول الحكم في جريمة احراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار الى السجن
ثلاث سنوات خطأ في تطبيق القانون . يقتضى تصحيحه .

(الطعن رقم ٤١١٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٦) ٦١٢ ١٠٤

٢ - اعمال المادة ١٧ عقوبات دون الاشارة اليها . لا يعيب الحكم .
ما دامت العقوبة في الحدود التي رسمها القانون .
تقدير العقوبة من اطلاقات محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠) ٦٧٠ ١١٦

٣ - المادة ١٧ من قانون العقوبات تجيز ابدال العقوبات المقيدة للحرية
فحسب في مواد الجنايات بعقوبات مقيدة للحرية أخف .

(الطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٦) ٩٨٣ ١٧٩

٤ - تقدير العقوبة وموجبات الرأفة . موضوعي .

(الطعن رقم ٣١٩٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦) ١٠٤١ ١٨٨

٥ - انعدام مصلحة الطاعنين من نفى مسئوليتهم عن الوفاة ما دامت
العقوبة المقضى بها عليهم تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجنحة الضرب
باستعمال آلة .

مثال :

(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٧) ٥٧٦ ٩٦

ظروف مشددة

- انتهاء الحكم الى اداة المطعون ضده بجناية هتك العرض طبقا للمادة ٣/٢٦٨ عقوبات .
- معاقبته بالحبس اعمالا للمادة ١٧ من ذات القانون . خطأ في القانون .
- اساس ذلك ؟
- اضافة عنصر مشدد جديد للجريمة دون تنبيه الدفاع . اخلال بحق الدفاع .
- مثال .

(الطعن رقم ٥٨٨٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٩)

راجع ايضا :

نقض « اسباب الطعن ما يقبل منها »

(القاعدة رقم ١٧٩ بالصحيفة رقم ٩٨٣)

(ع)

عاهة عقلية - عزل - عقوبة - عمل

عاهة عقلية

عاهة العقل - كفاية فقدان أى من الإدراك أو التمييز لتوافرها .
تمسك المتهم بعدم قدرة المجنى عليه على التمييز وتقديمه تقريراً
يظهر ذلك . دفاع جوهري . التعويل على أقواله دون تحقيقه . اخلال
بحق الدفاع .

تساند الأدلة فى المواد الجنائية . مؤداه ؟

(الطعن رقم ٤٨٤٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨)

٨٨٧ ١٦١

عزل

١ - وجوب توقيت عقوبة العزل عند معاملة المتهم بالرافة والقضاء
عليه بالحبس فى جناية التعدى على مبان مملوكة للدولة .

(الطعن رقم ٥٩٠٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)

٢ - توقع عقوبة العزل على الموظف العام . سواء كان شاغلاً لمنصبه
وقت الحكم أو أن يكون قد فقه . علة ذلك ؟

(الطعن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١٣)

٨٨٧ ١٤٤

عقوبة

(١) تطبيق العقوبة :

١ - الغرامة المنصوص عليها فى المادة ١١٨ عقوبات . طبيعتها : من
الغرامات النسبية التى اشارت اليها المادة ٤٤ عقوبات . وجوب الحكم
بها على المتهمين متضامنين . عدم جواز التنفيذ عليهم جميعاً بأكثر من
مقدارها المحدد فى الحكم .

(الطعن رقم ٥٨٦٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)

٥٩ ٦

الصفحة	القاعدة	
		٢ - استئناف المتهم دون النيابة . اثره . وجوب الاقرب الفرامة المقضى بها من محكمة اول درجة . (الطعن رقم ٣٧٠٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)
٣٤٢	٥٢	٣ - العقوبة المقررة لجريمة الفس في تنفيذ عقد توريد . المادة ١١٦ مكررا (ج) عقوبات . اثبات الحكم قيام الطاعن بصفته متعاقد بتوريد جبن فاسد لجهة حكومية لم يثبت غشه لها او علمه بفسادها . تطبيقه الفقرة الثانية من المادة ١١٦ مكررا ج عقوبات . صحيح . اساس ذلك : افتراض عدم بذله العناية الكافية للتحقق من صلاحية الاشياء المستعملة او الموردة . حد ذلك ؟ (الطعن رقم ٦١٦٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)
٣٩٩	٦١	٤ - انتهاء الحكم الى ادانة المطعون ضده بجناية هتك العرض طبقا للمادة ٣/٢٦٨ عقوبات . معاقبته بالحبس اعمالا للمادة ١٧ من ذات القانون . خطأ في القانون . اساس ذلك ؟ اضافة عنصر مشدد جديد للجريمة دون تنبيه الدفاع . اخلال بحق الدفاع . مثال .
٤٠٨	٦٣	(الطعن رقم ٥٨٨٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٩) ٥ - ان عقوبة المقررة لجريمة اعتياد ممارسة الدعارة ؟ المادتان ١٥٤٩ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ .
٤٦٦	٧٢	(الطعن رقم ٦٣٤٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٩) ٦ - عدم جواز توقيع عقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة الشرطة على الحدث الذي لا تجاوز سنه خمس عشرة سنة . اساس ذلك ؟ وجوب استظهار سن الحدث استنادا الى اوراق رسمية قبل ما عداها . علة ذلك ؟ تقدير السن امر متعلق بموضوع الدعوى لا يجوز لمحكمة النقض التعرض له . حد ذلك ؟ خلو الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه المؤيد له لاسبابه من استظهار سن المطعون ضدها يعيبه بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلق بمخالفة القانون . (الطعن رقم ٦٣٤٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٩)
٤٦٦	٧٢	

الصفحة	القاعدة	
		٧ - تخلف المالك دون مقتضى عن تسليم الوحدة السكنية في الموعد المحدد مؤثم بعقوبة النصب .
		التخلف عن تسليم الوحدة في الموعد المحدد لا يؤثم اذا كان هناك مقتضى لذلك .
٤٧٥	٧٤	(الطعن رقم ٦٨٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤)
		٨ - العقوبة المقررة لجريمة اشغال الطريق العام بغير ترخيص هي الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه ... المادة ١٤ من القانون ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ .
		تعديل الحكم المطعون فيه عقوبة الغرامة المقضى بها بالحكم المستأنف من مائة جنيه الى خمسين جنيها بالنزول عن الحد الأدنى المقرر قاتونا . خطأ في تطبيق القانون . وجوب النقض والتصحيح بتأييد الحكم المستأنف .
٤٩٦	٨٠	(الطعن رقم ٤٥٦٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)
		٩ - اعدام مصلحة الطاعنين من نفى مسئوليتهم عن الوفاة مادامت العقوبة المقضى بها عليهم تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجنحة الضرب باستعمال آلة . مثال :
٥٧٦	٩٦	(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٧)
		١٠ - العقوبة المقررة لجريمة احراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار هي الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة . عدم جواز النزول بها في حالة تطبيق المادة ١٧ عقوبات عن الاشغال الشاقة المؤقتة .
		- نزول الحكم في جريمة احراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار الى السجن ثلاث سنوات خطأ في تطبيق القانون . يقتضى تصحيحه .
٦١٢	١٠٤	(الطعن رقم ٤١١٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٦)
		١١ - المصادرة وجوبا تستلزم ان يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة للكافة بمن في ذلك المالك والحائز على السواء . عدم جواز القضاء بمصادرة الشيء المضبوط اذا كان مباحا لصاحبه الذي لم يكن فاعلا او شريكا في الجريمة .

القاعدة	المادة	
		اقتصار الحكم على واقعة ضبط المخدر دون استظهار ضبط الدراجة البخارية . محل الطعن وبيان مالكا ومدى حسن نيته وصلته بجريمة احراز المخدر المضبوط . قصور .
١٠٤	٦١٢	(الطعن رقم ٤١١٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٦)
		١٢ - العقوبة المقررة لجريمة عرض ادوات قياس غير مدموغة للبيع؟ المادة ٢١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ .
		قضاء الحكم المطعون فيه بعقوبة لم يفرضها القانون . خطأ في القانون . يوجب نقضه جزئيا وتصحيحه .
١٣٥	٧٥٦	(الطعن رقم ٣٣١٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١)
		١٣ - عدم جواز الامر بايقاف تنفيذ عقوبة الغرامة المقضى بها عن جريمة عرض مواد غذائية مفسوشة وضارة بصحة الانسان . اساس ذلك؟ مخالفة ذلك خطأ في تطبيق القانون .
١٣٧	٧٦٢	(الطعن رقم ٢٣٨٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤)
		١٤ - العقوبة المقررة لجريمة المادة ٢/٣١٦ مكررا ثالثا عقوبات : الحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تجاوز سبع سنوات . النزول عن الحد الادنى المقرر خطأ في القانون .
١٤٣	٧٨٤	(الطعن رقم ٧٨٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١٣)
		١٥ - عقوبة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات . يكفي لتطبيقها . ثبوت استقلال الجريمة المقترنة عن جريمة القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما .
		المصاحبة الزمنية . مقتضاها ؟ تقدير تحققها . موضوعي .
١٧٤	٩٤٨	(الطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)
		١٦ - وجوب تفسير نص المادة ١١ عقوبات على هدى نص المادة ١/٣٠ من القانون المذكور .
		مقتضى المادة ١١ من قانون العقوبات يوجب لصحة الحكم بالصادرة ان يكون موضوعها شيئا دفع ممن يصدق عليه وصف الراشي أو الوسيط .

الصفحة	القائمة	
		استقطاع مبلغ الرشوة من الرقابة الادارية . عدم جواز القضاء بمصادرة المبلغ .
٩٦٠	١٧٥	(الطعن رقم ٣٦٠٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)
		١٧ - الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات . طبيعتها . وجوب القضاء بها على كل من ساهم في الجريمة فاعلا أو شريكا وبالتضامن عند تعدد الجناة .
٩٨٣	١٧٩	(الطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٦)
		١٨ - العقوبة الأصلية المقررة للجريمة الأشد . تجب العقوبات الأصلية المقررة لها عداها من جرائم دون العقوبات التكميلية . علة ذلك ؟
٩٨٣	١٧٩	(الطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٦)
		١٩ - اغفال القضاء بعقوبة انغرامة والرد والعزل بالنسبة لبعض المحكوم عليهم رغم اعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات . خطأ في القانون . يوجب تصحيحه . عملا بالمادة ١/٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٩٨٣	١٧٩	(الطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٦)
		٢٠ - لاجرمية ولا عقوبة الا بنص .
		عدم وجود نص يحدد وزن الرغبة قبل خبزه . اثره ؟
		لمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها اذا ما اتبني على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .
٩٩٤	١٨٠	(الطعن رقم ٥٥٣٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٧)
		٢١ - انزال الحكم بالطاعن عقوبة تزيد عن الحد الاقصى المقرر للجريمة . خطأ في القانون . كون العيب الذي يشاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون . اثر ذلك : وجوب تصحيح الخطأ والحكم وفقا للقانون .
١٠١٥	١٨٤	(الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)
		٢٢ - تقدير العقوبة وموجبات الرافعة . موضوعي .
١٠٤١	١٨٨	(الطعن رقم ٣١٩٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
١٠٧٥	١٩٥	<p>٢٣ - العقوبة المقررة لجريمة التخلف عن تنفيذ قرار تكليف الأطباء . عقوبتها الحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر والغرامة التي لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين . أساس ذلك ؟</p> <p>القضاء ابتدائيا بتفريم المتهم مائتي جنيه . اخذ الحكم الاستثنائي بأسباب حكم محكمة أول درجة ونزوله بالغرامة التي خمسين جنيها . خطأ في تطبيق القانون يوجب تصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .</p> <p>(الطعن رقم ٣٥١٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٠)</p>
١١٧٧	٢١٤	<p>٢٤ - حظر تداول الأغذية غير المطابقة للمواصفات وغير الصالحة للاستهلاك الآدمي والمفسوشة . المادة ٢ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ . توقيع عقوبة المخالفة على من يخالف أحكام المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٤ مكررا والقراءات المنفذة لها . متى كان حسن النية مع وجوب القضاء بالمصادرة . المادة ١٨ المعدلة من القانون المذكور .</p> <p>(الطعن رقم ٥٤٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)</p>
١١٨٢	٢١٥	<p>٢٥ - العقوبة المقررة لجريمة فتح وإدارة محل صناعي بدون ترخيص هي الغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز خمسمائة جنيه . المادة ١٧ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل .</p> <p>النزول عن الحد الأدنى المقرر للغرامة . خطأ في القانون يوجب التصحيح . أساس ذلك ؟</p> <p>توقيع عقوبة الغلق . جوازي . المادة ١٨ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل .</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٩٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)</p>
٤٥	٤	<p>(ب) العقوبة المبسرة :</p> <p>١ - معاقبة المتهم بعقوبة مقررة لأي من جنايات الاختلاس والاستيلاء . عدم توافر مصالحته فيما يشهه بشأن الغرامة المقضى بها طالما أن حداها الأدنى واحد في جريمتي الاختلاس أو الاستيلاء طبقا للمادة ١١٨ عقوبات .</p> <p>(الطعن رقم ٦١٥٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - انعدام مصلحة الطاعنين من نفي مسئوليتهم عن الوفاء بمادامت العقوبة المقضى بها عليهم تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجنحة الضرب باستعمال آلة . مثال :
٥٧٦	٩٦	(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٧)
		٣ - كلما وجب تصحيح الحكم حظر تقضه كله او بعضه وكلما وجبت الاعادة تعين النقض . أساس ذلك ؟
٧٨٤	١٤٣	(الطعن رقم ٧٨٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١٢)
		٤ - نقض الحكم بالنسبة لجريمة السب والقذف يستوجب الاحالة بالنسبة لجريمة الضرب أيضا متى كان الحكم في الدعوى المدنية مؤسس على ثبوت جرائم الضرب والقذف والسب معا .
٨٢٥	١٤٩	(الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢١)
		٥ - لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم قصوره بالنسبة لواقعة البلاغ الكاذب طالما انه دأته عن تهمة السب والبلاغ الكاذب ووقع عليه عقوبة واحدة عن التهمتين مما تدخل في حدود العقوبة المقررة لتهمة السب .
٨٥٨	١٥٤	(الطعن رقم ٣١٢٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧)
		٦ - اداة الطاعن بجرائم الرشوة والاخلال عمدا بنظام توزيع سلعة متعلقة بقوت الشعب وتسهيل الاستيلاء على مال للدولة المرتبطة بجريمتي التزوير في محررات رسمية واستعمالها وتوقيعه عليه عقوبة الجريمة الاولى باعتبارها الجريمة الأشد . اثاره الطاعن عدم توافر جريمة الاخلال عمدا بنظام توزيع سلعة متعلقة بقوت الشعب . لاجدوى منه .
٩٨٣	١٧٩	(الطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٦)
		٧ - اعتبار الحكم جريمة ذبح اثنى دون السن وعرضه لحوم مذبوحة خارج السلخانة مرتبطة ومعاقبة الطاعن بأشدها وهي الاولى لامصلحة له لما يثيره بشأن الجريمة الثانية . أساس ذلك ؟
١٠٩٣	١٩٩	(الطعن رقم ٣١٦٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٦)
		٨ - يعتبر المحرر رسميا في حكم المادتين ٢١١، ٢١٣ عقوبات متى صدر او كان في الامكان أن يصدر من موظف عام مخنص بتحريره .

الصفحة	القاعدة	
		ثبوت اشتراك الطاعن في جريمة التزوير لامصلحة له في المجادلة في معاقبته على أساس أنه فاعل أصلي . علة ذلك ؟
١١٠٣	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)
		٩ - عدم جدوى النعى على الحكم في شأن جريمة استعمال المحرر المزور . مادام قد عاقب الطاعن بعقوبة جريمة التزوير الثابتة في حقه .
١١٠٣	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)
		ج - العقوبة التكميلية :
		١ - مناط الحكم بعقوبة الغرامة والحكم بالرد بوصفه عقوبة تكميلية تحمل في طياتها فكرة رد الشيء الى أصله . تدور وجودا وعدام مع ما تقاضاه المؤجر او الوسيط من مبالغ خارج نطاق عقد الايجار . دون تلك التي اتفق عليها .
		مثال :
٤٨٢	٧٦	(الطعن رقم ٢٧٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٥)
		٢ - نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . وجوب تفسيره على هدى من القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ عقوبات .
		عدم استظهار الحكم امر ملكية السيارة المستعملة في نقل المخدرات وامره تسليمها الى مالكيها دون تبرير واغفال القضاء بعقوبة المصادرة . قصور .
٦٧٣	١١٧	(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٢)
		٣ - المصادرة في حكم المادة ٣٠ عقوبات . ماهيتها ؟
		عقوبة المصادرة المقررة بالمادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . نطاقها ؟
٧٣١	١٣٠	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٣)
		مراد الشارع بالنسبة للادوات ووسائل النقل التي استخدمت في ارتكاب الجريمة هي تلك التي استخدمها الجاني لكي يستزيد من امكانيته لتنفيذ الجريمة او تخطى عقبات تعترض تنفيذها . تقدير ذلك . موضوعي .
		انتهاء الحكم الى عدم مصادرة سيارة لم يكن لها دور او شأن في ارتكاب الجريمة . صحيح .
٧٣١	١٣٠	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٣)

الصفحة	القاعدة	
		<p>١ - العقوبة المقررة لجريمة عرض أدوات قياس غير مدموغة للبيع ؟ المادة ٢١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ .</p> <p>قضاء الحكم المطعون فيه بعقوبة لم يفرضها القانون . خطأ في القانون . يوجب نقضه جزئياً وتصحيحه .</p> <p>(الطعن رقم ٣٣١٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١)</p>
٧٥٦	١٣٥	
		<p>العقوبة الأصلية المقررة للجريمة الأشد . تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون العقوبات التكميلية . علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٦)</p>
٩٨٣	١٧٩	
		<p>(د) عقوبة الجرائم المرتبطة :</p> <p>١ - مناط تطبيق المادة ٣٢ عقوبات أن تكون الجرائم المرتبطة قد ارتكبت دون أن يحكم في واحدة منها .</p> <p>الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . مفاده . التنازل عن الدفع بالارتباط .</p> <p>(الطعن رقم ٦١٩٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢)</p>
٥٣٧	٨٩	
		<p>٢ - اثبات الحكم بمقارفة الطاعن جرائم الاشتراك في تزوير محررات رسمية واستعمالها والتهرب من سداد الجمارك . وجوب تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات .</p> <p>مما قبلته الطاعن بالعقوبة المقررة لجريمة الاشتراك في التزوير باعتبارها العقوبة الأشد مع تفريمه عن جريمة التهريب . خطأ . يوجب تصحيحه اكتفاء بعقوبة الجريمة الأشد .</p> <p>(الطعن رقم ٦١٩٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢)</p>
٥٣٧	٨٩	
		<p>٣ - لامصلحة الطاعن في التمسك بالحكم قصوره بالنسبة لواقعة البلاغ الكاذب طالما أنه دأبه عن تهمة السب والبلاغ الكاذب وأوقع عليه عقوبة واحدة عن التهمتين مما تدخل في حدود العقوبة المقررة لتهمة السب .</p> <p>(الطعن رقم ٣١٢٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧)</p>
٨٥٨	١٥٤	

القاعدة الصفحة

(هـ) عقوبة الرد :

١ - جزاء الرد المنصوص عليه في المادة ١١٨ عقوبات يدور مع موجبة من بقاء المال المختلس في ذمة المتهم حتى الحكم عليه .

(الطعن رقم ٦١٥٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)

٤٥ ٤

٢ - قيام المتهم بسداد كل أو بعض أو قيمة الشيء المختلس . لا يعفيه من الغرامة المقررة بالمادة ١١٨ عقوبات وإن أعفاه من الحكم بالرد في حدود ما قام به من سداد . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

١٨٠ ٢٩

(و) عقوبة « تقديرها » :

١ - أعمال المادة ١٧ عقوبات دون الإشارة إليها . لا يعيب الحكم . مادامت العقوبة في الحدود التي رسمها القانون .

تقدير العقوبة . من اطلاقات محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠)

٦٧٠ ١١٦

٢ - ادانة الطاعن بجرائم الرشوة والاخلال عمدا بنظام توزيع سلعة متعلقة بقوت الشعب وتسهيل الاستيلاء على مال للدولة المرتبطة بجريمتي التزوير في محررات رسمية واستعمالها وتوقيعه عليه عقوبة الجريمة الاولى باعتبارها الجريمة الأشد . اثارة الطاعن عدم توافر جريمة الاخلال عمدا بنظام توزيع سلعة متعلقة بقوت الشعب . لاجدوى منه .

(الطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٦)

٩٨٣ ١٧٩

(ز) عقوبة « الاعفاء منها » :

١ - قيام المتهم بسداد كل أو بعض أو قيمة الشيء المختلس . لا يعفيه من الغرامة المقررة بالمادة ١١٨ عقوبات وإن أعفاه من الحكم بالرد في حدود ما قام به من سداد . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

١٨٠ ٢٩

٢ - الاعفاء المنصوص عليه بالمادة ٢/٣٠٢ عقوبات . مناط تحقيقه؟

(الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٥)

٤٨٩ ٧٨

القاعدة الصفحة

(ج) عقوبة «سقوطها» :

الحكم الصادر غيابيا في جناية يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنايات وهي عشرين سنة وعقوبة الاعدام ثلاثين سنة .
حضور المحكوم عليه في جناية في غيبته او القبض عليه قبل مسقوط العقوبة . اثره ؟

قضاء محكمة الجنايات غيابيا على الطاعن في جناية بالحبس والفرامة والقبض عليه قبل انقضاء عشرين سنة من تاريخ الحكم . يوجب اعادة محاكمته مخالفة الحكم في ذلك والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . خطأ في تطبيق القاريون .

(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٩)

٧٠٠ ١٢٣

(ط) عقوبة «وقف تنفيذها» :

الاعتقاد بعدم عودة المحكوم عليه الى مخالفة القانون . حق المحكمة في وقف تنفيذ العقوبة .

(الطعن رقم ٣٧٠٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)

٣٤٢ ٥٢

راجع ايضا :

احداث :

(القاعدة رقم ١٥٦ بالصحيفة رقم ٨٦٧)

وارتباط :

(القواعد ارقام ٦٩ ، ١٤٤ ، ١٥١ بالصفحات ارقام ٤٤٧ ، ٧٨٧ ، ٨٣٥)

واستئناف :

(القاعدة رقم ٥٢ بالصحيفة رقم ٣٤٢)

واشتراف :

(القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ١٠٦٥)

واعدام :

(القاعدتان رقما ١٤ ، ٣١ بالصحيفتين رقمي ١١١ ، ٢١٣)

وفرائب :

(القاعدة رقم ١٨٧ بالصحيفة رقم ١٠٣٥)

القاعدة الصفحة

وعسزل :

(القاعدة ١ رقم ٧ بالصحيفة رقم ٧ بالصحيفة رقم ٧٣)

وغسرامة :

(القاعدة رقم ٤ بالصحيفة رقم ٤٥)

ومخسابلز :

(القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ٤٦٠)

عمل

راجع تامينات اجتماعية :

(القاعدة رقم ١٣٤ بالصحيفة رقم ٧٥٢)

(غ)

غرامة - غش

غرامة

١ - الحد الأدنى للغرامة طبقاً للمادة ١١٨ عقوبات خمسمائة جنيه حتى لو قل المال المختاس عن هذا الحد قضاء الحكم بغرامة أقل من خمسمائة جنيه . خطأ في تطبيق القانون .

لا سبيل الى تصحيح الحكم حتى لا يضار انطاعن بطعنه . علة ذلك ؟

(الطعن رقم ٦١٥٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨) ٤ ٤٥

٢ - الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات . طبيعتها : من الغرامات النسبية التي اشارت اليها المادة ٤٤ عقوبات . وجوب الحكم بها على المتهمين متضامنين . عدم جواز التنفيذ عليهم جميعاً بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم .

(الطعن رقم ٥٨٦٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١) ٦ ٥٩

٣ - عدم جواز الامر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة المقضى بها عن جريمة عرض مواد غذائية مفسوشة وضارة بصحة الانسان . أساس ذلك ؟ مخالفة ذلك خطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٣٨٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤) ١٣٧ ٧٦٢

٤ - المادة ١٧ من قانون العقوبات تجيز ابدال المعصوبات المقيدة للحرية فحسب في مواد الجنائيات بعقوبات مقيدة للحرية أخف .

(الطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٦) ١٧٩ ٩٨٣

غش

١ - العقوبة المقررة لجريمة الغش في تنفيذ عقد توريد . المادة ١١٦ مكرراً ج عقوبات .

الصفحة	القاعدة	
		اثبات الحكم قيام الطاعن بصفته متعاقدا بتوريد جبن فاسد لجهة حكومية لم يثبت غشه لها أو علمه بفسادها . تطبيقه الفقرة الثانية من المادة ١١٦ مكرر أ ج عقوبات . صحيح . أساس ذلك ؟ افتراض عدم بذله العناية الكافية للتحقق من صلاحية الأشياء المستعملة أو الموردة . حد ذلك ؟
٣٩٤	٦١	(الطعن رقم ٦١٦٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)
		٢ - تقدير امكان علم الجاني بالغش أو تعذر هذا العلم عليه . من سلطة محكمة الموضوع . مجرد قيام الطاعن بشراء الجبن المورد مغلفا من إحدى شركات القطاع العام . لا يصلح لاثبات تعذر علمه بالغش . أساس ذلك ؟
٣٩٤	٦١	(الطعن رقم ٦١٦٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)
		٣ - جريمة الغش في التوريد المؤتمنة بالمادة ١١٦ مكرر أ ج عقوبات تفترض مسئولية المورد عما يقع من الغش حتى مع عدم علمه به خلافا لما تضمنه قانون منع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ .
		تحدى الطاعن بالقانون الاخير والقول بانتفاء مسئولية غير سديد . علة ذلك ؟
٣٩٤	٦١	(الطعن رقم ٦١٦٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)
		٤ - تزرع الطاعن باغفال لجنة الاستلام تكليفه باستبدال الجبن المفشوش وفقا لشروط العقد . لا يصلح ذلك عذرا لانتفاء مسئوليته الجنائية ولا اثر له على قيام الجريمة .
٣٩٤	٦١	(الطعن رقم ٦١٦٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)
		٥ - عدم جواز الامر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة المقضى بها عن جريمة عرض مواد غذائية مفشوشة وضارة بصحة الانسان . أساس ذلك ؟ مخالفة ذلك خطأ في تطبيق القانون .
٧٦٢	١٣٧	(الطعن رقم ٢٣٨٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤)
		٦ - حظر تداول الأغذية غير المطابقة للمواصفات وغير الصالحة للاستهلاك الآدمي والمفشوشة . المادة ٢ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ .

الصفحة	القاعدة	
		توقيع عقوبة المخالفة على من يخالف أحكام المواد ٢، ١٠، ١١، ١٢، ١٤، ١٤ مكروا والقرارات المنفذة لها . متى كان حسن النية مع وجوب القضاء بالمصادرة . المادة ١٨ المعدلة من القانون المذكور .
١٧٧	٢١٤	(الطعن رقم ٥٤٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)
		٧ - العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع . موضوعي . استنتاج الحكم انتفاء علم المتهم بأن البضاعة مغشوشة . لامحل للنعي عليه .
١٧٧	٢١٤	(الطعن رقم ٥٤٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)

(ف)

فاعل أصلي

١ - متى يسأل الجاني بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضي الى موت؟

(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٧) ٩٦ ٥٧٦

٢ - التدليل على اتفاق المتهمين من معيبتهم في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم وجهة واحدة في تنفيذها . وان كلامهم قصد قصد الآخر في ايقاعها ووحدة الحق المعتدى عليه . اثر ذلك : اعتبارهم فاعلين أصليين في الضرب المفضي الى موت متظاهرين في المسئولية سواء عرف محدث الضربات التي ساهمت في الوفاة او لم يعرف .

(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٧) ٩٦ ٥٧٦

٣ - مساهمة الشخص بفعل من الافعال المكونة للجريمة كفايته لاعتباره فاعلا أصليا فيها .
مثال :

(الطعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١) ١٧٠ ٩٢٢

٤ - الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات . طبيعتها . وجوب انقضاء بها على كل من ساهم في الجريمة فاعلا أو شريكا وبالتضامن عند تعدد الجناة .

(الطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٦) ١٧٩ ٩٨٣

٥ - يعتبر المحرر رسميا في حكم المادتين ٢١١ ، ٢١٣ عقوبات متى صدر أمر كان في الامكان ان يصدر من موظف عام مختص بتحريره .
ثبوت اشتراك الطاعن في جريمة التزوير لا مصلحة له في المجادلة في معاقبته على اساس انه فاعل أصلي . علة ذلك ؟

(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧) ٢٠٢ ١١٠٣

راجع ايضا :

تزوير « اوراق عرفية » :

(القاعدة رقم ١٣ بالصحيفة رقم ١٠٧)

(ق)

قانون - قبض - قتل خطأ - قتل عمد - قرارات وزارية

قصد جنائي - قضاء عسكري - قضاء - قمار

قوة الامر المقضى

قانون

(١) تفسيره :

١ - صياغة النص في عبارات واضحة جلية . اعتبارها تعبيراً صادقاً عن ارادة الشارع . عدم جواز الانحراف عنها عن طريق التفسير او التأويل .
(الطعن رقم ٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٧)

٢
نقابات ٥

٢ - قبول طلب التقييد بجدول المحامين أمام النقض . شرطه ؟ المادة ١/٣٩ في قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣

٢-١
نقابات ١٧

(الطعن رقم ٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٧)
(الطعن رقم ١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠) ١ نقابات

٣ - جريمة التعدي على مبان مملوكة لاحدى الجهات المبينة بالمادة ١١٩ عقوبات لا يشترط لتوافرها ان يتم الدخول الى العقار بواسطة الكسر . كفاية ان يتسلف او ينتفع به الموظف العام بأية صورة .

٧٢ ٧

(الطعن رقم ٥٩٠٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)

٤ - المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة بالفصل في الجرائم كافة الا ما استثنى بنص خاص . اساس ذلك ؟

أجازة بعض القوانين احوالة جرائم معينة الى محاكم خاصة لايسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل في تلك الجرائم مادام ان القانون لم يرد به اى نص على انفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص سواء كان معاقبا عليها بمقتضى قانون عام أم قانون خاص . اساس ذلك ؟

١٩٤ ٣٠

(الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

٥ - قانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦
او قانون هيئة الشرطة او اى تشريع آخر لم يرد فيه نص على انفراد القضاء
العسكرى دون غيره بالاخصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى الا فيما
يتعلق بالاحداث الخاضعين لاحكامه . مفاد ذلك ؟

النص فى المادة ٤٨ من قانون الاحكام العسكرية على ان السلطات
القضائية العسكرية هى وحدها التى تقرر ما اذا كان الجرم داخلا فى
اختصاصها ام لا . لايفيد صراحة او ضمنا انفراد القضاء العسكرى وحده
بنظر الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون .
اختصاص الهيئات القضائية يحددها القانون .

تنازع الاختصاص الايجابى بين السلطات القضائية العسكرية وبين
المحاكم الاستثنائية الخاصة . حكمه ؟

١٩٤ ٣٠

(الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

٦ - الغاء النص التشريعى عدم جوازه الا بتشريع لاحق ينص صراحة
على الالغاء او شموله نصا يتعارض مع التشريع القديم او ينظم من جديد
الموضوع الذى سبق ان قرر قواعده ذلك التشريع .

عدم ورود نص تشريعى لاحق بنص صراحة على الغاء المادة ٤٨ من
قانون الاحكام العسكرية . مؤداه ؟

التنازع السلبى بين السلطات القضائية العسكرية وبين المحاكم
العادية . حكمه ؟

١٩٤ ٣٠

(الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

٧ - انشاء او تأسيس او تنظيم او ادارة جمعيات او تنظيمات بقصد
سيطرة او خضاء طبقة على اخرى او قلب نظم الدولة الاساسية او الترويج
لذلك مؤتم . المادة ١٩٨ عقوبات .

شرطا اعتبار التنظيم مناهضا ؟

ضبط منشورات تتضمن نقد الحالة السياسية والاقتصادية فى
الحدود التى كفلها الدستور والقانون . لا يتحقق به احد الاهداف المؤتم .
استعمال القوة او الارهاب او وسيلة غير مشروعة . مناط تحققه ؟

٢٩٢ ٤١

(الطعن رقم ٥٩٣٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - العقوبة المقررة لجريمة الغش في تنفيذ عقد توريد . المادة ١١٦ مكررا ج عقوبات .
٣٩٩	٦١	اثبات الحكم قيام الطاعن بصفته متعاقدا بتوريد جبن فاسد لجهة حكومية لم يثبت غشه لها او علمه بفسادها . تطبيقه الفقرة الثانية من المادة ١١٦ مكررا ح عقوبات . صحيح اساس ذلك : افتراض عدم بذله العناية الكافية للتحقق من صلاحية الاشياء المستعملة او الموردة . حد ذلك ؟ (الطعن رقم ٦١٦٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)
٤٨٢	٧٦	٩ - الاستهزاء بحكمه التشريع ودواعيه لا تكون الا عند غموض النص او ابهامه . الاحكام تدور مع علتها لا مع حكمتها ولا مجال للاجتهاد مع صراحة النص . (الطعن رقم ٣٧٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٥)
٦٠٤	١٠٢	١٠ - للنيابة العامة في جرائم الحيازة ان تأمر باجراءات تحفظية لحماية الحيازة وعرض الأمر على القاضي الجزئي خلال ثلاثة ايام لتأييد القرار او تعديله او الغاءه . وجوب رفع الدعوى خلال ستين يوما من تاريخ القرار لتفصل المحكمة في النزاع دون مساس بأصل الحق . المادة ٣٧٣ مكررا عقوبات . مخالفة تلك المواعيد . اثره ؟ (الطعن رقم ٦٥٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٥)
٦٠٨	١٠٣	١١ - خضوع طرق الطعن في الأحكام الجنائية للقانون القائم وقت صدورها . صدور الحكم الابتدائي الغيابي قبل تعديل المادة ٣٩٨ اجراءات بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ . اثره : جواز المعارضة فيه . اساس ذلك ؟ القضاء بعدم قبول المعارضة اعمالا لنص تلك المادة بعد تعديلها بالقانون المذكور . خطأ في القانون . (الطعن رقم ٣٥٤٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٦)
		١٢ - الولاية المقررة لمدير عام مصلحة الجمارك بطلب اتخاذ الاجراء في الدعوى الجنائية او رفعها ولاية عامة . اساس ذلك ؟ عموم ولايته تجيز له عموم تفويضه لغيره فيما له من حق الطلب .

الرقم	التاريخ	المادة
		<p>سدور الطلب من مراقب عام ضرائب الانتاج بالاقاليم المفوض من مدير عام مصلحة الجمارك في اصداره . اثره : صحة اجراءات رفع الدعويين الجنائية والمدنية .</p> <p>مخالفة محكمة اول درجة ذلك . خطأ في القانون يوجب على المحكمة الاستئنافية القضاء بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية واعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل فيها . مخالفة المحكمة الاستئنافية ذلك . خطأ في القانون . مؤدى ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٨٦٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٦)</p>
٦٢٠	١٠٥	<p>١٣ - مجال اعمال المادة ٥١ اجراءات متصور على الحالات التي يجيز فيها القانون لأمور الضبط دخول المنازل وتفتيشها بغير ندب من سلطة التحقيق .</p> <p>التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي بناء على ندب من النيابة العامة . خضوعه للمواد ٩٢ ، ٩٩ ، ٢٠٠ اجراءات .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٢)</p>
٦٣٢	١٠٧	<p>١٤ - نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . وجوب تفسيره على هدى من القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ عقوبات .</p> <p>عدم استظهار الحكم أمر ملكية السيارة المستعملة في نقل المخطر وأمره بتسليمها الى مالكها دون تبرير واغفال القضاء بقوة المصادرة . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٢)</p>
٦٧٣	١١٧	<p>١٥ - للمساكن حرمة . عدم جواز دخولها ولا تفتيشها الا بأمر قضائي . مسبب . عدم لزوم ذلك في تفتيش الاشخاص .</p> <p>المادتان ٤٤ من الدستور ، ٩١ اجراءات العدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ . القانون لم يستلزم شكلا خاصا لهذا التسبب .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)</p>
٨٣٥	١٥١	<p>١٦ - الاتفاقية الدولية للمخدرات الصادر بشأنها القرار الجمهوري رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦ . عدم الغائها أو تعديلها قانون المخدرات المصري .</p>

الصفحة	القاعدة	
		اختلاف مجال تطبيق أحكام كل من الاتفاقية وقانون المخدرات المعمول به في الجمهورية .
٨٣٥	١٥١	(الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)
		١٧ - النص في المادة الأولى من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بحالة جرائم القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الى محاكم أمن الدولة الجزئية طوارئ لا يعنى اختصاص تلك المحاكم بهذه الجرائم دون غيرها . أساس ذلك ؟
		قواعد التفسير الصحيح تستوجب بحكم اللزوم الفعلى ان تتبع الجريمة ذات العقوبة الاخف الجريمة ذات العقوبة الاشد المرتبطة بها في التحقيق والاحالة والمحاكمة . مؤدى ذلك ؟
٩٩٨	١٨١	(الطعن رقم ١٤٦٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٨)
		١٨ - خضوع ضباط وافراد هيئة الشرطة . لقانون الاحكام العسكرية . مقصود على الجرائم النظامية البحتة . أساس ذلك ؟
١٠١٥	١٨٤	(الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)
		١٩ - صحة القرار الصادر بموجب التفويض التشريعى . وهينة بعدم وجود تضاد بينه وبين نص القانون المحدد لاوزاعه وشروطه . تطبيق نص القانون . عند التعارض بينه وبين نص وارد في لائحة أو قرار واجب . مؤدى ذلك ؟
١٠١٥	١٨٤	(الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)
		يراجع ايضا :
		احداث :
		(القاعدة رقم ٢١٦ بالصحيفة رقم ١١٨٥)
		واجبار اماكن :
		(القاعدتان رقما ١١٤ ، ١٤١ بالصحيفتين رقمي ٦٦٢ ، ٧٧٦)
		تبيد :
		(القاعدتان رقمي ٨٢ ، ٢١٢ بالصحيفتين رقمي ٥٠٥ ، ١١٧١)
		وتزيف :
		(القاعدة رقم ١٠٩ بالصحيفة رقم ٦٤٢)

ودعارة :

(القاعدتان رقما ٧٢ ، ١٨٥ بالصحيفتين رقمي ٤٦٦ ، ١٠٢٥)

ضرائب

(القاعدة رقم ١٨٧ بالصحيفة رقم ١٠٣٥)

وعقوبة :

(القاعدتان رقما ١٣٥ ، ١٣٧ بالصحيفتين رقمي ٧٥٦ ، ٧٦٢)

عش

(القاعدة رقم ٢١٤ بالصحيفة رقم ١١٧٧)

وقرارات وزارية

(القاعدتان رقما ٦٥ ، ٧١ بالصحيفتين رقمي ٤١٨ ، ٤٦٠)

ومحكمة أمن الدولة طوارئ

(القاعدة رقم ٦٩ بالصحيفة رقم ٤٤٧)

ومرور :

(القاعدة رقم ٢٠٨ بالصحيفة رقم ١١٤٤)

ومصادرة :

(القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٧٥٦)

ومناجم ومخارج :

(القاعدة رقم ٧٠ بالصحيفة رقم ٤٥٥)

« ونقض الخطأ في تطبيق القانون »

(القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ٤٦٠)

(ب) تطبيقه :

١ - انتهاء مصلحة الطاعة فيما اثرته بشأن انطباق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ في شأن حالتها بدلا من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ . متى ثبت ان المادة ٨٠ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ تشترط لقبول طلب القيد بجدول المحامين امام النقض ان يكون المحامي قد اشتغل بالمحاماة لمدة سبع سنوات على الاقل امام محاكم الاستئناف وهو مالم يتوافر لها .

(الطعن رقم ٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٧)

٢ - جريمة الفش في التوريد المؤتممة بالمادة ١١٦ مكررا ج عقوبات تفترض مسئولية المورد عما يقع من الفش حتى مع عدم علمه به خلافا

الصفحة	القاعدة	
		لما تضمنه قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ .
		تحدى الطاعن بالقانون الأخير والقول بانتفاء مسئوليته غير سديد . علة ذلك ؟
٣٩٩	٦١	(الطعن رقم ٦١٦٠ لسنة ٥٦ في - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)
		٣ - التزام محكمة الموضوع بتطبيق صحيح القانون . عدم تقييدها بالوصف المسبغ على الواقعة أو القانون المطلوب العقاب به .
٧٥٦	١٣٥	(الطعن رقم ٣٣١٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١)
		راجع ايضا :
		اجراءات « اجراءات المحاكمة » : (القاعدة رقم ١٢٣ بالصحيفة رقم ٧٠٠)
		وايجار الاماكن :
		(القاعدتان رقما ٢٣ ، ١٤١ بالصحيفتين رقمي ١٥٣ ، ٧٧٦)
		وتموين :
		(القاعدتان رقما ١٥٨ ، ١٨٠ بالصحيفتين رقمي ٨٧٤ ، ٩٩٤)
		وحكم :
		(القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٣١٣)
		وقانون « قانون اصبح » :
		(القاعدتان رقما ١٥٥ ، ١٦٢ بالصحيفتين رقمي ٨٦٣ ، ٨٩١)
		وقانون « تفسيره » :
		(القاعدتان رقمي ٣٠ ، ١٨٤ بالصحيفتين رقمي ١٩٤ ، ١٠١٥)
		(ج) قانون اصلح :
		١ - صدور القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات في جريمة بناء على ارض زراعية . اعتباره اصلح للمتهم . لما اشتملت عليه احكامه من استثناءات من الحظر الوارد على البناء في الارض الزراعية في حالات معينة متى تحققت موجباتها .

الصفحة	القاعدة	
		حق محكمة النقض في قض الحكم متى صدر قانون أصح للمتهم يسرى على واقعة الدعوى .
١٢٩	١٨	(الطعن رقم ٤٦١٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٥)
٣٤٢	٥٢	(الطعن رقم ٣٠٧٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)
		٢ - صدور القانون ١٢٦ لسنة ١٩٨١ اعتباره أصح للمتهم من القانون القديم بما اشتملت احكامه من الفاء لعقوبة الحبس المقررة لمخالفة القوانين المنظمة لتأجير الاماكن . عدا العقوبة المقررة لجريمة خلو الرجل .
٨٢٠	١٤٨	(الطعن رقم ٧٤٢٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢١)
		٣ - صدور القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بعد وقوع الفعل وقبل صدور حكم نهائي في جريمة اقامة بناء بدون ترخيص . اعتباره أصح للمتهم من القانون القديم لما أوجبه على انقاضي من وقف نظر الدعوى المنظورة لمدة ستة اشهر لمنح المخالف فرصة التقدم بطلب الى الوحدة المحلية المختصة للنظر في أمر المخالفة على ضوء الأحكام الجديدة في هذا القانون .
		صدور قانون أصح يسرى على واقعة الدعوى قبل صدور الحكم المطعون فيه . يوجب على المحكمة تطبيقه . مخالفة ذلك خطأ في القانون .
٨٦٣	١٥٥	(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧)
		٤ - صدور القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بعد ارتكاب الفعل في جريمة عدم اداء رسم الانتاج . عدم اعتباره قانونا أصح من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ المعمول به وقت ارتكابه . اساس ذلك :
٨٩١	١٦٢	(الطعن رقم ٣١٤٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨)
		٥ - تعاقب قانونين . دون ان يكون الثاني أصح للمتهم . وجوب تطبيق الاول على الافعال التي وقعت قبل الفائه لامتناع تطبيق الثاني . اساس ذلك ؟
٨٩١	١٦٢	(الطعن رقم ٣١٤٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨)
		٦ - صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بعد ارتكاب الفعل وقبل صدور حكم بات في جريمة تقاضي مقدم ايجار . يتحقق به معنى القانون الاصلح من القانون القديم . اساس ذلك ؟
٩٧٣	١٧٧	(الطعن رقم ٢٠٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - إلغاء النص التشريعي عدم جوازه الا بتشريع لاحق بنص صراحة على الالغاء أو شموله نصا بتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق ان قرر قواعده ذلك التشريع . عدم ورود نص تشريعى لاحق بنص صراحة على إلغاء المادة ٤٨ من قانون الاحكام العسكرية . مؤداه ؟ التنازع السلبي بين السلطات القضائية العسكرية وبين المحاكم العادية . حكمه . (الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)
١٩٤	٣٠	٨ - الاتفاقية الدولية للمخدرات الصادر بشأنها القرار الجمهورى رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦ . عدم الغائها أو تعديلها قانون المخدرات المصرى . اختلاف مجال تطبيق احكام كل من الاتفاقية وقانون المخدرات المعمول به فى الجمهورية . (الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)
٨٣٥	١٥١	٩ - عدم إلغاء التشريع الا بتشريع لاحق أعلى منه أو مساو له فى مدارج التشريع . الإلغاء الصريح والإلغاء الضمنى للقانون ؟ اختصاص المحاكم العادية بجرائم القانون العام . التى يرتكبها أفراد هيئة الشرطة . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)
١٠١٥	١٨٤	
قبض		
		١ - مثال لتسبب سائح فى الرد على الدفع ببطان القبض والتفتيش . دخول المنزل تعقب لشخص صدر أمر بالقبض عليه لا يقصد تفتيشه . لا بطلان . (الطعن رقم ٣٨٦٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)
٥١	٥	

الصفحة	القاعدة	
		٢ - لا صفة لغير من وقع عليه القبض ان يدفع بطلانه واو كان يستفيد منه .
		عدم جواز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من القبض او التفتيش الباطل الا ممن شرعت الاوضاع القانونية لحمايتهم .
٣٠١	٤٣	(الطعن رقم ٦٢٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)
		٣ - القبض والاجراء التحفظي على الشخص . ماهية كل منهما ؟ مثال لقبض غير مشروع .
٣٢٥	٤٨	(الطعن رقم ٢٧٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥)
		٤ - الدفع ببطلان استيقاف سيارة احد المتهمين . لاجدوى منه . طالما ان الحكم قد سوغ القبض عليهما وتفتيشهما .
١٠٨٢	١٩٧	(الطعن رقم ٢١٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٤)
		٥ - الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة انعاما في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف . الفصل في قيام المبرر للاستيقاف او تخلفه . موضوعي .
		مثال لتسبيب سائق للقضاء ببراءة لبطلان القبض وانتفتيش لعدم توافر المبرر لاستيقاف الطاعن في جريمة احراز مخدر .
١١٣١	٢٠٥	(الطعن رقم ٢١٠٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٣)
		٦ - حق مأمور انضبط الفضائي في تفتيش المقبوض عيه . قبل اصطحابه للمقسم . مادام يجوز له القبض عليه قانونا .
		تفتيش المقبوض عليه قبل اصطحابه للمقسم أمر لازم . أساس ذلك ؟ أساس ذلك ؟
		- مثال لتسبيب سائق للقضاء ببطلان التفتيش .
١١٣٩	٢٠٧	(الطعن رقم ٢٢٠٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٤)
		راجع ايضا :
		تفتيش « اذن التفتيش » تنفيذه .
		(القاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ٧٧٦)
		ورشوة :
		(القاعدة ١٢٣ بالصحيفة رقم ٧٤٥)

القاعدة الصفحة

قتل خطأ

١ - تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية . موضوعي .

٢٤ ١
١٩٤ ٣٠(الطعن رقم ٥١٢٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١)
(الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)٢ - السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية . ماهيتها ؟
تقدير ما اذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعسد عنصرا من
عناصر الخطأ أو لا تعسد . موضوعي .

١٩٤ ٣٠

(الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

راجع أيضا :

إصابة خطأ :

(القواعد أرقام ٧ ، ٢١١ ، ٢٠٨ بالصفحات أرقام ٧٣ ، ١١٥٦ ، ١١٤٤)

وإثبات « خيرة » :

(القاعدة رقم ٣٠ بالصحيفة رقم ١٩٤)

ومحكمة الموضوع :

(القاعدة رقم ٣٠ بالصحيفة رقم ١٩٤)

ووصف التهمة :

(القاعدة رقم ٢٠١ بالصحيفة رقم ١١٠٠)

قتل عمد

١ - قصد القتل أمر خفي ادراكه بالظروف المحيطة بالدعاوى والمظاهر

الخارجية التي تنم عنه . استخلاص توافرت . موضوعي .

٣٧٣ ٥٧
٩٤٨ ١٧٤(الطعن رقم ٦٢٤٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٤)
(الطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)

٢ - جواز نشؤنية القتل اثر مشادة وقتية .

٣٧٣ ٥٧

(الطعن رقم ٦٢٤٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - تميز جرائم القتل العمد نية خاصة هي انتواء القتل واذاق الروح وهي تختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية . وجوب ابراز هذه النية وايراد الادلة التي تثبت توافرها . مثال لتسبيب معيب للتدليل على توافر نية القتل في حق الطاعن .
٧٠٩	١٢٥	(الطعن رقم ١٢٨١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٠)
		٤ - عقوبة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات . يكفي لتطبيقها . ثبوت استقلال الجريمة المقترنة عن جريمة القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما . مثال .
٩٤٨	١٧٤	المصاحبة الزمنية . مقتضاها ؟ تقدير تحققها . موضوعي .
		(الطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)
		راجع ايضا :
		اختصاص « اختصاص مكاني » :
		(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٥٣٠)
		واختصاص « امن الدولة طوارئ » :
		(القاعدة رقم ١٠٨ بالصحيفة رقم ٦٣٨)
		واحالة :
		(القاعدة رقم ١٨٤ بالصحيفة رقم ١٠١٥)
		واعدام :
		(القاعدة رقم ٣٢ بالصحيفة رقم ٢٢٦)
		وامور الضبط القضائي :
		(القاعدة رقم ١٧٤ بالصحيفة رقم ٩٤٨)
		ومحامين :
		(القاعدة رقم ٩٦ بالصحيفة رقم ٥٧٦)
		ومسئولية جنائية :
		(القاعدتان رقما ٥٨ ، ٩٦ بالصحيفتين رقمي ٣٧٨ ، ٥٧٦)

القاعدة / الصفحة

قرارات وزارية

١ - يوجب القانون على أصحاب المخازن والمسؤولين عن ادارتها استخدام الردة الناعمة المطابقة للمواصفات في رغيف العجين ويحرم استخدام أو حيازة غير الردة الناعمة وأوجبت معاقبة كل مخالف بالعمامة التي لا تقل عن مائة جنيه . المواد ٣ ، ٥ ، ٢١ من قرار التموين ١٠ لسنة ١٩٥٧ المعدلة .

٤٦٠ ٧١

(الطعن رقم ٦٢٤٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٩)

٢ - صحة القرار الصادر بموجب التفويض التشريعي . وهينة بعدم وجود تضاد بينه وبين نص القانون المحدد لأوضاعه وشروطه .

تطبيق نص القانون عند التعارض بينه وبين نص وارد في لائحة أو قرار واجب . مؤدى ذلك ؟

١٠١٥ ١٨٤

(الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)

راجع ايضا :

تموين :

(القاعدتان رقما ٦٥ ، ١٥٨ بالصحيفتين رقمي ٤١٨ ، ٨٧٤)

قصد جنائي

١ - الاشتراك بالاتفاق يتحقق باتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه . هذه النية امر داخلي لا يقع تحت الحواس . جواز الاستدلال عليها بأي دليل مباشر أو بطريق الاستنتاج .

٥٩ ٦

(الطعن رقم ٥٨٦٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)

٢ - حيازة البضائع الاجنبية بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة . اعتباره في حكم التهريب .

العلم بالتهريب مفترض في حق الحائز . تقض هذه القرنية . شرطه : تقديم المستندات الدالة على سداد الضرائب الجمركية والرسوم الاخرى . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .

الصفحة	القاعدة	
		حجب العيب الذي شاب الحكم المحكمة عن نظر الدعوى وجوب ان يكون مع النقض الاعادة .
		مثال لتسبب معيب لحكم بالبراءة ورفض الدعوى المدنية في جريمة تهريب جمركي .
١٤٠	٢٠	(الطعن رقم ٤٦٢٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٦)
		٣ - القصد الجنائي في جريمة احداث الجرح عمدا . قوامه . ارتكاب الفعل عن علم و ارادة . تحدث الحكم عنه استقلال . غير لازم .
١٧٢	٢٨	(الطعن رقم ٥٨٦٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١)
		٤ - قصد القتل امر خفي ادراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التي تتم عنه . استخلاص توافره . موضوعي .
٣٧٣	٥٧	(الطعن رقم ٢٦٤٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٤)
٩٤٨	١٧٤	(الطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)
		٥ - جواز نشوء نية القتل اثر مشادة وقتية .
		(الطعن رقم ٦٢٤٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)
		٦ - خنات المحاجر . تعريفها ؟ المادة الاولى من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ .
		استخراج خامات المحاجر بدون ترخيص او الشروع فيه . جريمة من نوع خاص القصد الجنائي فيها . مجرد علم الجاني بأنه لم يحصل على الترخيص .
٤٥٥	٧٠	(الطعن رقم ٥٧٦٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩)
		٧ - القانون لا يتطلب في جريمة القذف قصدا خاصا بل يكفي توافر القصد العام . يؤدي ذلك ؟
٤٨٩	٧٨	(الطعن رقم ٤٥٢١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٥)
		٨ - مناط العقاب في جريمة البلاغ الكاذب ان تكون الواقعة المبلغ عنها كاذبة كلها او بعضها وان يعلم الجاني كذبها ويبلغ عنها منتويا السوء والاضرار بالجنى عليه .
٥٢٢	٨٦	(الطعن رقم ٦٣٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - يجب لتوافر جريمة التعرض في الحيازة المنصوص عليها في المادة ٣٧. عقوبات أن يكون قصد ألتهم من دخول العقار هو منع واضع اليد بالقوة من الحيازة . ولا يتوافر عنصر القوة الا اذا كان واقعا على الاشخاص لا على الأشياء .
		خلو الحكم من استظهار عنصر القوة . قصور يوجب نقض الحكم في الدعوى الجنائية وفي منازعة الحيازة . علة ذلك ؟
٦٠٤	١٠٢	(الطعن رقم ٦٥٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٥)
		١٠٠ - تميز جرائم القتل العمد بنية خاصة هي انتواء القتل وازهاق الروح وهي تختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية . وجوب ابراز هذه النية وابرار الادلة التي تثبت توافرها .
٧٠٩	١٢٥	مثال لتسبيب معيب للتدليل على توافر نية القتل في حق الطاعن . (الطعن رقم ١٢٨١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٠)
		١١ - مجرد تراخي تنفيذ الحكم الى مابعد الثمانية أيام المنصوص عليها في المادة ١٢٣ عقوبات . لانهض بذاته دليلا على توافر القصد الجنائي .
		القصد الجنائي في الجرائم العمدية . تطلبه تعمد ارتكاب الفعل المادي والنتيجة المترتبة عليه .
٧٢٨	١٢٩	(الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢)
		١٢ - القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . عدم تحققه بمجرد التأخر في الوفاء أو بتصرف المتهم في الشيء المسلم اليه . وجوب اقتران ذلك بانصراف نية الجاني الى اضافة المال الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرار بصاحبه .
		خلو الحكم من استظهار ركن القصد الجنائي . قصور .
٧٥٩	١٣٦	(الطعن رقم ٥١٩١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١)
		١٣ - تحقق الجريمة المؤتممة بالمادة ١٣٣/٢ عقوبات متى كانت الافعال أو العبارات المستعملة تحمل معنى الاساءة أو المساس بالشعور أو الغض

الصفحة	القاعدة	
		من الكرامة • ولو لم تكن مشتملة على قذف أو سب • تعمد توجيه الفاظ تحمل بذاتها معنى الاهانة • كفايته لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاهانة • لا عبره بالباعث على توجيهها • مثال •
٨٥٣	١٥٣	(الطعن رقم ٥٨٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧)
		١٤ - جريمة الاتلاف • طبيعتها : جريمة عمدية القصد الجنائي فيها • تحققه : بتعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهي عنه واتجاه ارادته الى احداث الاتلاف وعلمه بأنه يحدثه بغير حق • ضرورة تحدث الحكم عنه استقلالا أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه والا كان قاصراً •
١٠٤٦	١٨٩	(الطعن رقم ٣٢٢٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)
		١٥ - التحدث عن كل ركن من أركان جريمة التزوير • متى لا يلزم • متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية ؟
١١٠٣	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)
		راجع ايضا :
		ايجار اماكن :
		(القاعدة رقم ٢٣ بالصحيفة رقم ١٥٣)
		وجريمة « اركانها »
		(القاعدتان رقما ٣٨ ، ١٢١ بالصحيفتين رقمي ٢٥٢ ، ٦٩١)
		ورشوة :
		(القاعدتان رقما ٦٠ ، ١٣٣ بالصحيفتين رقمي ٣٨٧ ، ٧٤٥)
		وشيك بدون رصيد :
		(القاعدتان رقما ١٣ ، ٤٠ بالصحيفتين رقمي ١٠٧ ، ٧٧٢)
		وغش :
		(القاعدة رقم ٢١٤ بالصحيفة رقم ١١٧٧)
		ومحكمة الموضوع :
		(القاعدة رقم ٣٧ بالصحيفة رقم ٢٤٦)
		ومواد مخدرة :
		(القواعد أرقام ٣١ ، ٦٤ ، ٦٧ ، ١٠٦ ، ١٦٨ ، ١٩٧ بالصفحات أرقام ٢١٣ ، ٤١٢ ، ٤٢٥ ، ٦٢٦ ، ٩١٣ ، ١٠٨٢)

قضاء عسكري

١ - المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة بالفصل في الجرائم كافة
إلا ما استثنى بنص خاص . أساس ذلك ؟

أجازة بعض التوانين احالة جرائم معينة الى محاكم خاصة لا يسلب
المحاكم العادية ولايتها بالفصل في تلك الجرائم مادام أن القانون لم يرد به
أى نص على انفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص سواء كان معاقبا عليها
بمقتضى قانون عام أم قانون خاص . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

١٩٤ ٣٠

٢ - قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦
أو قانون هيئة الشرطة أو أى تشريع آخر لم يرد فيه نص على انفراد القضاء
العسكري دون غيره بالاختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى الا فيما
يتعلق بالاحداث الخاضعين لأحكامه . مفاد ذلك ؟

النص فى المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية على أن السلطات
القضائية العسكرية هى وحدها التى تقرر ما اذا كان الجرم داخلا فى
اختصاصها أم لا . لا يفيد صراحة أو ضمنا انفراد القضاء العسكري وحده
بنظر الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون اختصاص الهيئات القضائية
يحددها القانون .

تنازع الاختصاص الايجابى بين السلطات القضائية العسكرية وبين
المحاكم الاستثنائية الخاصة . حكمه ؟

(الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

١٩٤ ٣٠

قضاء

الأحوال التى يمتنع فيها على القاضى نظر الدعوى ؟ المادة ٢٤٧
اجراءات .

(الطعن رقم ٧٤٧٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢)

١٠٥٧/١٩٢

قمار

المراد بالعب القمار فى مفهوم نص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ؟

شرط سلامة الحكم فى جريمة لعب القمار ؟
مثال لتسبيب معيب .

(الطعن رقم ٦٦٤٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٥)

٦٥٩ ١١٣

قوة الأمر المقضى

١ - إلغاء الأمر بالاوجه لاقامة الدعوى الجنائية . حق مخول للنائب العام وحده فى مدة الثلاثة أشهر التالية لصدوره . أساس ذلك ؟
الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية . له نحيته التى تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية مادام لم يلغ قانونا . له فى نطاق حجيته المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى .

٥١٧ ٨٥

(الطعن رقم ٣٠٦٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١)

٢ - قصر قاعدة اجماع الآراء فى مجال الدعوى الجنائية على حالات تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة . عند الخلاف فى تقدير الوقائع والأدلة والعقوبة .

الأحكام الشكلية لا يوجب القانون النص على صدورها بالاجماع .
عدم جواز التعرض للأحكام التى فصلت فى موضوع الدعوى من عيوب لحيازتها قوة الشئ المحكوم فيه .

١٠٥٧ ١٩٢

(الطعن رقم ٧٤٧٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢)

الصفحة	القاعدة
--------	---------

(ك)

كحول

راجع تهريب جمركي
(القاعدة رقم ١٠٥ بالصحيفة رقم ٦٢٠)

وضريبة استهلاك
(القاعدة رقم ٦١٢ بالصحيفة رقم ٨٩١)

(ل)

لوائح

راجع قرارات وزارية

(م)

أمور الضبط القضائي - مبان - مجلس القضاء الأعلى - مجال عامة - مجال صناعية وتجارية - محاماه - محاكم عادية - محضر الجلسة - محكمة استئنافية - محكمة الأحداث - محكمة أمن الدولة - محكمة الجنايات - محكمة الموضوع - محكمة النقض محكمة أول درجة - محكمة ثاني درجة - محكمة دستورية عليا محكمة عادية - محكمة عسكرية - محررات رسمية - مخازن مرور - مسئولية تضامنية - مسئولية جنائية - مسئولية مدنية مصادرة - معارضة - معاهدات - مقايضة - مقاييس - مقدم ايجار - مواد مخدرة - موانع العقاب - مؤسسات خاصة مؤسسات صحفية - مؤسسات عامة - موظفون عموميون - مناجم ومخاجر - منع ورود المياه الى أماكن مؤجرة

أمور الضبط القضائي

١ - اثارة الطاعنين أن اذن التفتيش لم يحدد به مكان تنفيذه وأن التفتيش تم في غير المكان المحدد بالاذن غير مقبول - علة ذلك ؟
صدر امر تفتيش شخص لأمر الضبط القضائي تنفيذه أينما وجده .
ما دام في دائرة اختصاص مصدر الاذن ومنفذه .

٢١٣ ٣١

(الطعن رقم ٥٨٨٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)

٢ - لأمور الضبط القضائي المنتدب لتنفيذ اذن النيابة بالتفتيش تخير الظرف المناسب لاجرائه بطريقة مثمرة خلال المدة المحددة بالاذن .
الجدل الموضوعي عدم جواز اثارته امام النقض .

٢٩٢ ٤١

(الطعن رقم ٥٩٣٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)

٣ - تحفظ أحد ضباط مكتب المخدرات على مسكن الطاعن دون دخوله لحين حضور الضابط المندوب لاجراء التفتيش . اجراء تنظيمي لا يتال من صحة الدليل الذي يسفر عنه .

٢٩٢ ٤١

(الطعن رقم ٥٩٣٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ - تفتيش الضباط للأشخاص المغادرين للبلاد بحثا عن الأسلحة والذخائر تأمينًا لسلامة الطائرات وزكائها من حوادث الإرهاب .</p> <p>يعتبر اجراء اداريا تحفظيا وليس من أعمال التحقيق . لا يلزم لاجرائه أدلة كافية أو اذن سابق من سلطة التحقيق .</p> <p>جواز التعويل على ما يسفر عنه هذا التفتيش من أدلة كاشفة عن جريمة معاقب عليها بمقتضى القانون العام .</p> <p>(الطعن رقم ٥٩٤٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١)</p>
٣٤٧	٥٣	<p>٥ - حق موظفي الجمارك الذين لهم صفة الضبط القضائي في تفتيش الاشياء والأشخاص في حدود نطاق الرقابة الجمركية . متى توافرت شبهة التهريب الجمركي . عدم تقييدهم في ذلك بالنسبة للأشخاص بقيود القبض والتفتيش المبينة بقانون الاجراءات . المواد من ٢٦ - ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .</p> <p>عثر موظفي الجمارك أثناء التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية . يصح الاستدلال به في هذه الجريمة .</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٣٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣)</p>
٣٦١	٥٥	<p>٦ - تولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات التي يؤسس عليها طلب الاذن بالتفتيش . غير لازم . له الاستعانة بمعاونة من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين أو غيرهم .</p> <p>تقدير جدية التحريات وكفايتها للاذن بالتفتيش . موضوعي .</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٣١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)</p>
٣٨٧	٦٠	<p>٧ - مجال أعمال المادة ٥١ اجراءات مقصور على الحالات التي يجيز فيها القانون لمأمور الضبط دخول المنازل وتفتيشها غير ندب من سلطة التحقيق .</p> <p>التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي بناء على ندب من النيابة العامة . خضوعة للمواد ٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ اجراءات .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٢)</p>
٦٣٢	١٠٧	

الصفحة	القاعدة	
		٨ - حق رجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . طبيعته وحده ؟ متى تتوافر حالة التلبس حال دخول رجال السلطة العامة المحال العامة ؟ مثال لتسبيب سائق في رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش . (الطعن رقم ٢٨٠٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١)
٩١٧	١٦٩	
		٩ - من يقوم بإجراء باطل لا تقبل منه الشهادة عليه . ثبوت عدم بطلان الاجراءات التي قام بها الضابط . مفاده صحة الأخذ بأقواله والتي عولت عليها المحكمة . (الطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)
٩٤٨	١٧٤	
		١٠ - اغفال بيان صفة مأمور الضبط القضائي واختصاصه المكاني . لا يعيب انحكم . أساس ذلك ؟ الاصل أن يباشر مأمور الضبط القضائي أعمال وظيفته في دائرة اختصاصه . (الطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)
٩٤٨	١٧٤	
		١١ - المادة ٢٩ اجراءات . اجازتها لمأمور الضبط القضائي سؤال المتهم عن التهمة دون استجوابه . الاستجواب المحظور عليه . تعريفه ؟ (الطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)
٩٤٨	١٧٤	
		١٢ - طريقة تنفيذ اذن التفتيش . موكوله الى مأمور الضبط المأذون له . تظاهر مأمور الضبط برغبته في شراء عملة أجنبية بعملة محلية من المأذون بتفتيشه . لا عيب . (الطعن رقم ٣٧٤١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٣)
١١٣٤	٢٠٦	
		١٣ - حق مأمور الضبط القضائي في تفتيش المقبوض عليه . قبل اصطحابه للقسم . ما دام يجوز له القبض عليه قانونا . تفتيش المقبوض عليه . قبل اصطحابه للقسم . أمر لازم . أساس ذلك ؟ مثال لتسبيب سائق للقضاء ببطلان التفتيش . (الطعن رقم ٣٢٠٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٤)
١١٣٩	٢٥٧	

يراجع ايضا :

قبض

(القاعدتان رقما ٥ ، ٤٨ بالصحيفتين رقمى ٥١ ، ٣٢٥)

وتفتيش

(القاعدة رقم ٥ بالصحيفة رقم ٥١)

وتهريب جمركى :

(القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٣٦١)

ومحكمة أمن الدولة :

(القاعدة رقم ٢١٧ بالصحيفة رقم ١١٩٠)

راجع : بناء

مجلس القضاء الأعلى

راجع - قضاء :

مبان

محال عامة

حق رجال السلطة العامة فى دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح • طبيعته وحده ؟
متى تتوافر حالة التلبس حال دخول رجال السلطة العامة المحال العامة ؟

مثال لتسبيب سائح فى رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش •

(الطعن رقم ٢٨٠٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١)

معال صناعية وتجارية

١ - صحة الطعن بالنقض في الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ . علة ذلك ؟

العبارة في قبول الطعن بوصف الواقعة . كما رفعت بها الدعوى وليست بأنوصف الذي تقضى به المحكمه .

مثال .

(الطعن رقم ٣٤٠٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٥)

٢ - العقوبة المقررة لجريمة فتح وإدارة محل صناعي بدون ترخيص . هي الغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيها ولا تتجاوز خمسمائة جنية . المادة ١٧ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل .

النزول عن الحد الأدنى المقرر للغرامة . خطأ في القانون يوجب التصحيح . أساس ذلك ؟

توقيع عقوبة الغلق . جوازي . المادة ١٨ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل .

(الطعن رقم ٥٨٩٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)

معاماه

١ - صدور قرار من لجنة قبول المحامين امام النقض في ظل القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ . خضوع اجراءات الطعن فيه للقواعد الاجرائية المقررة فيه . أساس ذلك ؟

خلو القانون المذكور من نص ينظم الطعن في قرارات لجنة قبول المحامين امام النقض ليس من شأنه أن تكون تلك القرارات بمنأى عن رقابة القضاء . علة ذلك ؟

انعقاد الاختصاص لمحكمة النقض بنظر الطعون في قرارات لجنة القيد بجدول المحامين المقبولين أمامها . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٧)

(الطعن رقم ١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - انتفاء مصلحة الطاعة فيما اثارته بشأن انطباق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ فى شأن حالتها بدلا من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ . متى ثبت أن المادة ٨٠ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ تشترط لقبول طلب القيد بجدول المحامين أمام النقض أن يكون المحامى قد اشتغل بالمحاماه لمدة سبع سنوات على الاقل امام محاكم الاستئناف وهو ما لم يتوافر لها .
٥	١ نقابات	(الطعن رقم ٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٧/١١/١٩٨٧)
		٣ - قبول طلب القيد بجدول المحامين أمام النقض . شرطه ؟
٥	١ نقابات	المادة ١/٣٩ من قانون المحاماه رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .
		(الطعن رقم ٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٧/١١/١٩٨٧)
		٤ - قبول طلب القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض . شرطه ؟
		قصر القيد بجدول المحامين امام محكمة النقض وما يعادلها على افئات المبينة بالمادة ٣٩ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ دون غيرها من الاعمال النظرية .
١٧	٢ نقابات	عله ذلك ؟
		(الطعن رقم ١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٨٧)
		٥ - القانون لا يمنع ان يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين فى جناية واحدة ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدى الى القول بفياس تعارض حقيقى بين مصالحهم .
		مناط التعارض الحقيقى المخل بحق الدفاع ان يكون القضاء بادانة أحدهم يترتب عليه القضاء ببراءة الاخر .
		تعارض المصلحة الذى يوجب افراد كل متهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه . أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان بوسع كل منهم ان يبيده من أوجه الدفاع ما دام لم يبيده بالفعل .
٩٢	١٢	(الطعن رقم ٥٩٤٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٤/١/١٩٨٧)
		٦ - حتمية الاستعانة بمحام لكل متهم بجناية . حتى يكفل له دفاعا حقيقا لا شكليا .
		اقتصار المدافع عن المتهم بجناية على طلب استعمال الرافة . يبطل اجراءات المحاكمة . أساس ذلك ؟
١١١	١٤	(الطعن رقم ٥٩٤٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٨/١/١٩٨٧)
٢٢٦	٣٢	(الطعن رقم ٥٩٢٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٥/٢/١٩٨٧)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - استعداد المدافع أو عدم استعداده . أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .
٤١٢	٦٤	(الطعن رقم ٥٨٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٠)
		٨ - ندب المحكمة محاميا عن المتهم لغياب محاميه الموكل . عدم اعتراض المتهم على هذا الاجراء وعدم تمسكه بالتأجيل لحضور محاميه . لا اخلاق بحق الدفاع .
٤١٢	٦٤	(الطعن رقم ٥٨٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٠)
		٩ - اختيار المتهم لمحاميه المدافع عنه . حق أصيل مقدم على حق القاضي في تعيين محام له .
		اصرار المتهم والمحامي الحاضر على طلب التأجيل لحضور محاميه الاصيل . التفات المحكمة عن هذا الطلب . دون الافصاح في الحكم عن علة عدم اجابته . اخلاق بحق الدفاع يبطل اجراءات المحاكمة .
٤٧٩	٧٥	(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤)
		١٠ - عدم التزام المحامي بخطة الدفاع التي يرسمها المتهم لنفسه . له أن يسلك في القيام بهذه المهمة الخطة التي يرى هو بمقتضى شرف مهنة المحاماه وتقاليدها ان اتباعها ما يحقق مصلحة من وكل اليه الدفاع عنه . لا يصح في مقام الادانة ان يؤخذ المتهم بأقوال محاميه مادامت خطة الدفاع متروكة لرايه .
		تساند الادلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟
٥٣٠	٨٨	(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١)
		١١ - وجوب أن يكون للحدث . في مواد الجنايات محام للدفاع عنه . حتى يكفل له دفاعا حقيقيا . لا دفاعا شكليا . أساس ذلك ؟
		فرض الشارع عقوبة الغرامة على كل محام . منتدبا أو موكلا . في جناية اذا لم يدافع عن المتهم أو يعين من يقوم مقامه في الدفاع عنه . فضلا عن المحاكمة التأديبية . المادة ٣٧٥ اجراءات .
٥٩٤	١٠٠	(الطعن رقم ٦٣٤٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٥)

الصفحة	القاعدة	
٦٤٥	١١٠	١٢ - اشتراط المادة ٣ اجراءات صدور توكيل خاص من المجنى عليه في حالة تقديم الشكوى . عدم انسحابه على الادعاء المباشر . (الطعن رقم ٤٩٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦)
٧٢١	١٢٧	١٣ - علم توقيع أسباب الطعن المرفوع من المحكوم عليه من محام مقبول أمام النقض حتى فوات الميعاد المقرر اثره : عدم قبول الطعن شكلا . لا يغنى عن هذا تقديم صورة ضوئية مأخوذة من أصل وقع عليه محام مقبول أمام النقض ومخصصة لهذا الطعن . (الطعن رقم ٥١١٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦)
٩١٧	١٩٦	١٤ - صدور التوكيل بعد الحكم المطعون فيه وقبل التقرير بالطعن . دلالاته : انصراف ارادة الطاعن الى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض . وان لم ينص فيه على ذلك . (الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣) يراجع ايضا : نقض « أسباب الطعن . توقيعها » : (الطعن رقم ٥١١٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦) (القاعدة رقم ١٢٧ بالصحيفة رقم ٧٢١) واعلان : (الطعن رقم ٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٧) (القاعدة رقم ١ نقابات بالصحيفة رقم ٥)
محاكم عادية		
عدم الغاء التشريع الا بتشريع لاحق أعلى منه أو مساو له في مدارج التشريع .		
الغاء الصريح والالغاء الضمني للقانون ؟		
اختصاص المحاكم العادية بجرائم القانون العام . التي يرتكبها أفراد هيئة الشرطة . أساس ذلك ؟		
١٠١٥	١٨٤	(الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)

وراجع ايضا :

قانون

(الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)
(القاعدة رقم ٣٠ بالصحيفة رقم ١٩٤)

ومحاكم امن الدولة :

(الطعن رقم ٣١١٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨)
(القاعدة رقم ١٦٠ بالصحيفة رقم ٨٨٣)

محضر الجلسة

١ - محضر الجلسة يكمل الحكم في بيان المحكمة وأعضاء الهيئة
واسماء الخصوم .

٤٢٥ ٦٧

(الطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢)

٢ - اغفال التوقيع على الجلسات . لا اثر له على صحة الحكم .

٦٩٦ ١٢٢

(الطعن رقم ٦٧٢٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٩)

٣ - غلو محضر الجلسة من اثبات الدفاع كاملا . لا يعيب الحكم طالما
لم يتمسك بآبائه في محضر الجلسة .

٨٢٩ ١٥٠

(الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢١)

راجع ايضا :

اجرامات « اجراءات المحاكمة » :

(الطعن رقم ٥٨٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧)
(القاعدة رقم ١٥٣ بالصحيفة رقم ٨٥٣)

محكمة استئنافية

١ - الاصل ان المحكمة الاستئنافية لاتجرى تحقيقا وانما تحكم على
مقتضى الأوراق الا ان ذلك مقيد بحقها في علم الاخلال بحق الدفاع واستيفاء
كل نقص .

الصفحة	القاعدة	
		تمسك الطاعن بسماع شاهد لم يكن سببه قد قام الا أمام محكمة ثان درجة . عدم إجابته اخلال بحق الدفاع . مثال
١٤٨	٢٢	(الطعن رقم ٤٧٤٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)
		٢ - سكوت المحكمة الاستئنافية عن الإشارة الى أقوال شاهدين أدليا بشهادتهما أمامها وقضائها بتأييد الحكم المستأنف يفيد أنها لم تر من شهادتهما ما يغير من اقتناعها بما قضت به محكمة أول درجة .
١٦٨	٢٧	(الطعن رقم ٢٩٣١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩)
		٣ - الاصل في الدعاوى الجنائية بعامة ومواد الجنايات بخاصة ان يكون الدفاع شفافاً . الا اذا طلب الدفاع ان يكون مسطوراً . اعتباراً بأن القضاء الجنائي يتعلق في صحيحه بالأرواح والحريات ومبنى على اقتناع القاضي وما يدور في وجدانه .
٥٩٤	١٠٠	(الطعن رقم ٦٢٤٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٥)
		٤ - الولاية المقررة لمدير عام مصلحة الجمارك بطلب اتخاذ الاجراء في الدعوى الجنائية أو رفعها ولاية عامة . أساس ذلك ؟ عموم ولايته تجيز له عموم تفويضه لغيره فيما له من حق الطلب . صدور الطلب من مراقب ضرائب الانتاج بالاقاليم المفوض من مدير عام مصلحة الجمارك في اصداره . أثره : صحة اجراءات رفع الدعويين الجنائية والمدنية .
		مخالفة محكمة أول درجة ذلك . خطأ في القانون يوجب على المحكمة الاستئنافية القضاء بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية واعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل فيها . مخالفة المحكمة الاستئنافية ذلك . خطأ في القانون . مؤدى ذلك ؟
٦٢٠	١٠٥	(الطعن رقم ٦٨٦٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٦)
		٥ - قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى يمنعها من السير فيها . الغاء هذا القضاء من المحكمة الاستئنافية . وجوب اعادتها الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها . مخالفة ذلك والتصدي لموضوع الدعوى . خطأ في القانون . يوجب نقض الحكم واعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها .
٨٩٨	١٦٤	(الطعن رقم ٦٣٩٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - للمحكمة الاستئناف عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا .
		الاصل ان محكمة ثانى درجة انما تحكم على مقتضى الاوراق . ولا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه .
		عدم تمسك الطاعن امام محكمة اول درجة . بطلب سماع شاهد اعتباره متنازلا عن طلب سماعه .
١١٥٦	٢١١	(الطعن رقم ٣٨٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)
		٧ - تصدى محكمة الجنج العادية المشكلة من قاضى فرد بمحاكمة الحدث خطأ فى القانون . مسايرة المحكمة الاستئنافية لها وعدم الغائها الحكم المستأنف . خطأ فى القانون كذلك .
		حق محكمة النقض ان تنقض الحكم المطعون فيه لمصلحة الطاعن طبقا للحق المقرر لها بالمادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ والقضاء بالغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة الجنج العادية .
١١٨٥	٢١٦	(الطعن رقم ٦٠٨٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)
		راجع ايضا :
		قانون :
		(الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)
		(القاعدة رقم ٣٠ بالصحيفة رقم ١٩٤)
		وتقرير التلخيص :
		(الطعن رقم ٣٥٧٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)
		(القاعدة رقم ٤٥ بالصحيفة رقم ٣١٠)
		واستئناف :
		(الطعن رقم ٣٧٠٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)
		(القاعدة رقم ٥٠ بالصحيفة رقم ٣٣٤)

الصفحة	القاعدة	
		محكمة الأحداث
		١ - المقصود بالحدث في حكم المادة الأولى من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤
		اختصاص محكمة الأحداث . دون غيرها . بالنظر في أمر الحدث
		عند اتهامه في الجرائم . وعند تعرضه للانحراف . أساس ذلك ؟
		انعبرة في سن المتهم . هو بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة .
٤٧١	٧٣	(الطعن رقم ٦٥٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٢)
		٢ - اختصاص محكمة الأحداث مقصور على الفصل في جرائم الأحداث .
		عدم امتداد هذا الاختصاص الى غيرهم من المساهمين في الجريمة ذاتها .
		المادة ٢٩ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ .
		جواز الطعن بالنقض في الحكم بعدم الاختصاص اذا كان منهيًا للخصومة
		على خلاف الظاهر .
٧١٧	١٢٦	(الطعن رقم ٢٠٣٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦)
		٣ - تشكيل محكمة الأحداث من قاض يعاونه خبيران احدهما على
		الأقل من النساء .
		وجوب حضور الخبيرين وتقديم تقرير عن حالة الحدث . أساس
		ذلك ؟
		خلو محاضر جلسات محكمة أول درجة والحكم من اسمي الخبيرين
		وما يفيد حضورهما أو تقديمهما تقريراً . اثره : بطلان الحكم .
٧٤٥	١٣٢	(الطعن رقم ٧٣٨٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٤)
		٤ - القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث . ناسخ للاحكام
		الاجرائية والموضوعية الواردة في قانوني الاجراءات والعقوبات في صدد
		محاكمة الأحداث ومعاقتهم .
		اختصاص محكمة الأحداث دون غيرها بمحاكمة من لم يتجاوز سنة
		ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الحادث .
٧١٧	٢١٦	(الطعن رقم ٦٠٨٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)

د - تصدى محكمة الجنح العادية المشكلة من قاض فرد بمحاكمة الحدث خطأ في القانون - مسابقة المحكمة الاستئنافية لها وعدم الفائها الحكم المستأنف خطأ في القانون كذلك .

حق محكمة النقض أن تنقض الحكم المطعون فيه لمصلحة الطاعن طبقا للحق المقرر لها بالمادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ والقضاء بالغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة الجنح العادية .

(الطعن رقم ٦٠٨٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)

راجع ايضا :

اختصاص

(الطعن رقم ٦٥٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٢)
(القاعدة رقم ٧٣ بالصحيفة رقم ٤٧١)

محكمة أمن الدولة

١ - الاحكام الصادرة من محاكم امن الدولة المشكلة وفقا لقانون الطوارئ . عدم جواز الطعن فيها باى طريق من طرق الطعن . المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٨ .

انغلاق باب الطعن فى الحكم بطريق الاستئناف . مؤداه . انغلاق باب الطعن فيه بطريق النقض .

صدور الحكم المطعون فيه من محكمة الجنح المستأنفة بناء على استئناف الطاعن . خطأ لا ينشئ للمتهم طريقا للطعن بالنقض حظره القانون .

(الطعن رقم ٦٢٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣)

٢ - المحكمة العادية . صاحبة الولاية العامة . محكمة امن الدولة المنشأة طبقا لقانون الطوارئ . استثنائية . احالة بعض الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام اليها . لايسلب المحكمة العادية اختصاصها بالفصل فى هذه الجرائم .

(الطعن رقم ٥٩١٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - جرائم احراز الأسلحة والذخائر وما ارتبط بها من جرائم التجمهر والقتل تختص بنظرها محاكم أمن الدولة المشكلة طبقا لقانون الطوارئ بنص أمر رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ .</p> <p>- صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ بانتهاء حالة الطوارئ اعتبارا من ١٥ مايو سنة ١٩٨٠ - بعد احالة الدعوى الى محكمة أمن الدولة المشكلة طبقا لقانون الطوارئ . لا يقدح في اختصاصها بنظرها .</p> <p>أساس ذلك ؟</p> <p>تساند محكمة أمن الدولة العليا طوارئ في أسباب حكمها الى المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن عدم قبول الادعاء المدني بدلا من المادة ١١ من قانون الطوارئ سهو وخطأ مصادي لا يؤثر في الحكم .</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٩٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٣)</p> <p>٦٣٨ ١٠٨</p> <p>٤ - النص في المادة الأولى من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بحالة جرائم القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الى محاكم أمن الدولة الجزئية طوارئ لايعنى اختصاص تلك المحاكم بهذه الجرائم دون غيرها .</p> <p>أساس ذلك ؟</p> <p>قواعد التفسير الصحيح تستوجب بحكم اللزوم العقلي ان تتبع الجريمة ذات العقوبة الاخف الجريمة ذات العقوبة الاشد المرتبطة بها في التحقيق والاحالة والمحاكمة . مؤدى ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٤٦٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٨)</p> <p>٩٩٨ ١٨١</p> <p>٥ - اختصاص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها . المادة ٣ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .</p> <p>مناطق الاختصاص في الجرائم المرتبطة . هو الارتباط الحتمي بين الجرائم أو اشخاص مرتكبيها .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)</p> <p>١١٠٣ ٢٠٢</p> <p>٦ - اختصاص محكمة أمن الدولة . دون سواها . بنظر الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانونيين ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .</p> <p>أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٦٣٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)</p> <p>١١٩٠ ٢١٧</p>

الصفحة	القاعدة
٧٠٠	١٢٣
٩٢٢	١٧٠
١١٠٣	٢٠٢
١١٢٨	٢٠٤

راجع ايضا :

اختصاص

(الطعن رقم ٥٩١٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٨٧)
(القاعدة رقم ٦٩ بالصحيفة رقم ٤٤٧)

محكمة الجنايات

١ - الحكم الصادر غيابياً في جناية يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنايات وهي عشرين سنة وعقوبة الاعدام ثلاثين سنة .
حضور المحكوم عليه في جناية في غيبته او القبض عليه قبل سقوط العقوبة . أثره ؟

قضاء محكمة الجنايات غيابياً على الطاعن في جناية بالحبس والغرامة .
والقبض عليه قبل انقضاء عشرين سنة من تاريخ الحكم . يوجب اعادة محاكمته - مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . خطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٨٧)

٢ - الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنايات بمحاكمة المتهم الحدث . متصل بالولاية . جواز اثارته لأول مرة امام النقض . شرط ذلك ؟

(الطعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١/١١/١٩٨٧)

٣ - وجوب ان تكون اجراءات المحاكمة في الجنايات في مواجهة المتهم ومحاميه مادام قد مثل امام المحكمة .

(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٨٧)

٤ - بطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات بحضور المحكوم عليه او بالقبض عليه فيه معنى سقوطه . اثر ذلك . اعتبار الطعن فيه بالنقض غير ذي موضوع .
مثال

(الطعن رقم ٨٩١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٢٢/١٢/١٩٨٧)

راجع ايضا :

نقض « مايجوز الطعن فيه من الأحكام »

(الطعن رقم ٥٩١٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٨٧)
(القاعدة رقم ٦٩ بالصحيفة رقم ٤٤٧)

الصفحة	القاعدة	محكمة الموضوع
		(أ) سلطتها في تقدير الدليل :
		١ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن اليه من عناصر الاثبات ولو من محاضر جمع الاستدلالات .
٣٨	٣	(الطعن رقم ٣٩٩٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٦)
		٢ - الدفع بنفى التهمة . موضوعي . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .
٥١	٥	(الطعن رقم ٣٨٦٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)
		٣ - حق القاضي في تكوين عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح اليها .
		مالم يقيد القانون بدليل معين .
		جرائم التزوير لم يجعل القانون لاثباتها طريقا خاصا .
		الأدلة التي يعتمد عليها الحكم يكفى ان تكون في مجموعها كوحدة مؤديه الى ما قصده الحكم منها .
٥٩	٦	(الطعن رقم ٥٨٦٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)
		٤ - عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي .
		اطمئنانها للدلة التي عولت عليها . مفاده ؟
٥١	٥	(الطعن رقم ٣٨٦٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)
		٥ - عدم جواز النعي على المحكمة قعودها عن اجراء لم يطلب منها ولم تر هي موجبا لاجرائه .
٩٢	١٢	(الطعن رقم ٥٩٤٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
		٦ - اطراح المستندات المثبتة لوجود منازعات بين الطاعن والمدعى بالحقوق المدنية من اطلاقات محكمة الموضوع . علة ذلك ؟
١١٩	١٦	(الطعن رقم ٦٠٣٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١)
		٧ - السرعة التي تصلح اساسا للمساءلة الجنائية . ماهيتها ؟
		تقدير ما اذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد . موضوعي .
١٩٤	٣٠	(الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - اقتناع القاضي ان تسليم المال كان بعقد من عقود الامانة . شرط لادانة المتهم فى جريمة خيانة الامانة . العبارة بقيام عقد من عقود الامانة . هى بالواقع . (الطعن رقم ٥٧٦٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٨)
٢٣٥	٣٤	
		- القضاء بالبراءة لاحتمالات ترجحت لدى المحكمة . كفايته . النعى بقيام احتمالات اخرى قد تصح لدى غيرها . لا يقبل . (الطعن رقم ٥٩٠٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
٢٥٢	٣٨	
		١٠ - كفاية ان تشكك المحكمة فى صحة اسناد التهمة الى المتهم كى تقضى له بالبراءة حد ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٩٠٣ لسنة ٩٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
٢٥٢	٣٨	
٤٩٩	٨١	(والطعن رقم ٣٧٠٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٩)
٦١٢	١٠٤	(والطعن رقم ٤١١٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٦)
٦٦٦	١١٥	(والطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠)
		١١ - تقدير حالة المتهم العقلية من الامور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على اسباب سائغة . المحكمة لا تلتزم بالالتجاء الى اهل الخبرة الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية اننى يتعذر عليها ان تشق طريقها فيها . (الطعن رقم ٦٢٠٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٤)
٣٧٨	٥٨	
		١٢ - فمدد النفس امر خفى ادراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التى تنم عنه . استخلاص توافره . موضوعى . (الطعن رقم ٦٢٤٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٤)
٣٧٨	٥٨	
		١٣ - حق محكمة الموضوع فى ان تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من اى دليل تطمئن اليه طالما كان له ماخذة الصحيح من الأوراق . انشهادة هى تقرير الشخص لما يكون قد رآه او سمعه او أدركه بحاسة من حواسه .

الصفحة	القاعدة	
		وزن أقوال الشاهد . موضوعي . مفاد الأخذ بشهادته ؟ الجدل الموضوعي في تقدير الدليل - اثارته أمام النقض . غير جائز . (الطعن رقم ٥٨٢١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)
٣٨٧	٦٠	١٤ - توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذي عرضت عليه الرشوة من أجله : متروك لتقدير محكمة الموضوع مادام سائفا . (الطعن رقم ٥٨٢١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)
٣٨٧	٦٠	١٥ - تقدير امكان علم الجاني بالفش أو تعذر هذا العلم عليه من سلطة محكمة الموضوع . مجرد قياس الطاعن بشراء الجبن المورد مغلغا من احدى شركات القطاع العام . لا يصلح لاثبات تعذر علمه بالفش . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٦١٦٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)
٣٩٩	٦١	١٦ - حق المحكمة في الأخذ بالصورة الضوئية لدليل من الدعوى اذا اطمأنت الى صحتها . (الطعن رقم ٥٤٣١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٥)
٤٨٩	٧٨	١٧ - الفصل فيما اذا كانت عبارات القذف مما يستلزمه الدفاع أمر متروك لمحكمة الموضوع تقديره على حسب ما تراه من العبارات التي ابدت والفرض الذي قصد منها . (الطعن رقم ٥٤٣١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٥)
٤٨٩	٧٨	١٨ - اقتناع القاضي ان سليم المال كان يعقد من عقود الامانة شرط لادانة المتهم في جريمة خيانة الامانة . العبارة في ذلك بحقيقة الواقع . (الطعن رقم ٤٨٥٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)
٥٠٥	٨٢	١٩ - عجز المبلغ عن اثبات الوقائع التي تضمنها البلاغ لا ينهض دليلا على كذبتها . - كذب البلاغ أو صحته . تقدير توافره . موضوعي .

محكمة الموضوع

٢٨١

الصفحة	القاعدة	
		الجدل الموضوعي . في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الادلة الثابتة امام النقض . غير جائز .
٥٥٧	٩٢	(الطعن رقم ٦٠٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٥)
		٢٠ - ركن التحيل او الاكراه . تقديره . موضوعي . الجدل الموضوعي في تقدير الادلة غير جائز امام النقض .
٥٦٢	٩٣	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٥)
		٢١ - حق محكمة الموضوع ان تستمد اقتناعها من اي دليل وان تأخذ باقوال متهم على آخر متي اطمأنت الى صدقها .
٦٧٧	١١	(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٢)
		٢٢ - الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي .
٦٩١	١٢١	(الطعن رقم ٦٧٢١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٩)
		٢٣ - لمحكمة الموضوع ان تأخذ بما تطمئن اليه من عناصر الاثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات . شرط ذلك ؟
٧٨٧	١٤٤	(الطعن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١٣)
		٢٤ - الدفع بالتزوير . من وسائل الدفاع الموضوعية . تقديرها . موضوعي . طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير . غير ملزم للمحكمة . طالما استخلصت عدم الحاجة اليه .
٨٠٤	١٤٦	(الطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠)
		٢٥ - حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته . عدم التزامه بطريق معين في الاثبات الا اذا استوجب القانون ذلك .
		خلو القانون من نص يوجب على المحكمة التقيد في اثبات جرمية الحريق والسرقة بطريق معين من طرق الاثبات . مؤدى ذلك ؟
٨٢٩	١٥٠	(الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢١)
		٢٦ - حق المحكمة في الالتفات عن دليل النفي . ولو حملته اوراق رسمية . مادام يصح في العقل ان يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت اليها من باقى ادلة الدعوى .
٨٤٨	١٥٢	(الطعن رقم ٢٨٤١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢٧ - حرية القاضي الجنائي في تكوين اقتناعه من أى دليل ماخذه في الأوراق .
		- للمحكمة الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه أو في حق غيره من المتهمين ولو عدل عنها فيما بعد .
٧٥٦	١٣٥	(الطعن رقم ٣٦٠٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)
		٢٨ - التزام المحكمة نص أقوال المتهم وظاهرها ليس بلام . لها أن تستنبط منها ومن غيرها من العناصر الأخرى الحقيقية بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية .
		تسمية الحكم أقوال المتهم اقراراً لاينال من سلامة الحكم . طالما انها لم ترتب عليه وحده الاثر القانوني للاعتراف .
		الجدال الموضوعي في تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع . لا يجوز مصادرتها في شأنه أمام النقض .
١١٠٣	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)
		(ب) سلطتها في تقدير أقوال الشهود :
		١ - وزن أقوال الشهود والتعويل عليها : موضوعي . أخذ محكمة الموضوع بشهادة شاهد . مفاده . اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
٩٢	١٢	(الطعن رقم ٥٩٤٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
٢٥٢	٣٨	(والطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
٣٤٧	٥٣	(والطعن رقم ٥٩٤٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١)
٣٥٣	٥٤	(والطعن رقم ٥٩٥١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١)
		٢ - وزن أقوال الشهود : موضوعي .
		الجدال الموضوعي في تقدير الدليل لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .
٥٧٦	٦٩	(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٧)
٢٥٢	٣٨	(والطعن رقم ٥٩٠٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
٦٩١	١٢١	(والطعن رقم ٦٧٢١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٩)
٨٠٤	١٤٦	(والطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠)
٩٦٠	١٧٥	(والطعن رقم ٣٦٠٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا لاتناقض فيه . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . لا يجوز اثارته لدى محكمة النقض .
٤١٢	٦٤	(الطعن رقم ٥٨٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٠)
٧٤٥	١٣٣	(والطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٧)
		٤ - صحة الاخذ بأقوال الشاهد . ولو تأخر في الإبلاغ . ما دامت المحكمة كانت على بينه من ذلك .
٤٢٥	٦٧	(الطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢)
		٥ - لا يشترط تطابق أقوال الشاهد على الحقيقة . بجميع تفاصيلها . كفاية أن تؤدي الشهادة اليها باستنتاج سائغ تجريه المحكمة تتلائم به مع عناصر الإثبات الأخرى .
٥٦٢	٩٣	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٥)
		٦ - اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي يوردها الحكم . لا يعيبه .
		لمحكمة الموضوع الاعتماد على ما تطمئن اليه من أقوال الشاهد وأطراح ماعداها . عدم إيراد الحكم تلك التفاصيل يفيد أطراحه إياها .
٦٣٢	١٠٧	(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٢)
٨٧١	١٥٧	(والطعن رقم ٣١٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٤)
		٧ - لمحكمة الموضوع الاخذ بأقوال متهم على آخر متى اطمأنت الى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع .
٨٢٩	١٥٠	(الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢١)
		٨ - عدم التزام المحكمة ان تورد من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضائها .
		عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد المتعددة حسبها ان تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ماعداه .

الصفحة	الرقم	المادة
		للمحكمة أن تعول على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى مادامت قد اطمأنت إليها . دون التزام بتحديد موضوع الدليل من أوراق الدعوى . مادام له أصل فيها .
٩٢٢	١٧٠	(الطعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١)
		(ح) سلطتها في تقدير تقرير الخبير :
		١ - تقدير آراء الخبراء . والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم موضوعي .
٢٤	١	(الطعن رقم ٥١٢٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)
٧٨٧	١٤٤	(والطعن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١٣)
		٢ - عدم التزام المحكمة بنذب خبير . مادامت قد رأت في الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفي للفصل فيها .
٢٤	١	(الطعن رقم ٥١٢٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١)
		٣ - عدم التزام المحكمة الجنائية باتباع قواعد الإثبات المدنية والتجارية ومن ذلك تعيين خبير في دعاوى التزوير متى اقامت حكمها على ما يسوغه .
٢١٣	٣١	(الطعن رقم ٥٨٨٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)
		٤ - طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي انفعال المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته . التقصود به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة .
٢٣١	٣٣	(الطعن رقم ٦٢٠٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)
		٥ - لا تريب على المحكمة في قضائها متى كانت قد اطمأنت إلى أن العينة التي أرسلت للتحليل هي التي صار تحليلها وكذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل .
٤٢٥	٦٧	(والطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢)
٢٣٥	٣٤	(الطعن رقم ٥٨٨٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)
٤١٢	٦٤	(والطعن رقم ٥٨٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٠)

الصفحة	القاعدة	
٣٧٨	٥٨	٦ - المحكمة غير ملزمة بندي خبير فني في الدعوى تحديداً لدى تأييد مرض الطاعن على مسئوليته الجنائية مادامت الدعوى وضحت لها . (الطعن رقم ٦٢٤٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)
٦٧٧	١١٨	٧ - تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير . موضوعي . لمحكمة الموضوع . ان تجزم بما لم يجزم به الخبير . مؤدى تساند الأدلة في المواد الجنائية ؟ الجلل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز . امام النقض . (الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٢)
٨١١	١٤٧	٨ - تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير . موضوعي . عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة الى ذلك . (الطعن رقم ٢٧٣٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠)
٨٣٥	١٥١	(والطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)
		(د) سلطتها في تقدير جدية التحريات :
		١ - التحريات لاتصلح بذاتها دليلاً او قرينة . جواز التعويل عليها معززة لغيرها من أدلة . مثال لتسبب معيب في جريمة سرقة مع حمل سلاح . (الطعن رقم ٥٨٣٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
٨٨	١١	٢ - تقدير جدية التحريات وكفائتها لأصدار اذن التفتيش . موضوعي . الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل اذن التفتيش مادام ان من حصل تفتيشه هو المقصود . الاعمال الاجرائية محكمة صحة وبطلاناً بمقوماتها لا بنتائجها . مؤدى ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٩٠٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١١)
٢٤٦	٣٧	(والطعن رقم ٥٩١١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
٢٨٠	٣٩	

الصفحة	القاعدة	
		٣ - تولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات التي يؤسس عليها طلب الاذن بالتفتيش . غير لازم . له الاستعانة بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين أو غيرهم .
		تقدير جدية التحريات وكفايتها للاذن بالتفتيش . موضوعي .
٣٨٧	٦٠	(الطعن رقم ٥٨٣١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)
		سلطتها في تقدير صحة التفتيش :
		التزام من قام بالتفتيش حده أو مجاوزته . متعلق بالموضوع .
		لا بانقانون .
١١٣٩	٢٠٧	(الطعن رقم ٣٢٠٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٤)
		سلطتها في تقدير صحة الاعتراف :
		١ - تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الاثبات . موضوعي . مادام سائفا .
		تقدير قيمة الاعتراف واستقلاله عن الاجراء الباطل . موضوعي .
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . عدم جواز اثارته امام النقض .
٩٤٨	١٧٤	(الطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)
		٢ - تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الاثبات . حق لمحكمة الموضوع .
		صحة أخذ المحكمة باعتراف المتهم في تحقيقات النيابة . ولو عدل عنه .
١٠١٥	١٨٤	(الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)
		سلطتها في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي :
		١ - تقدير توافر قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . موضوعي .
		مثال لتسبيب سائق في رفض الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي .
١٧٧	٢٨	(الطعن رقم ٥٨٦٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١)
		٢ - الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها .
		تقديرها محكمة الموضوع .
		الدفاع الشرعي لم يشرع لمعاينة المعتدى وإنما لرد العدوان .
		مثال لتسبيب سائق لنفي حالة الدفاع الشرعي .
٣٠٥	٤٤	(الطعن رقم ٦١٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩)

القاعدة الصفحة

الاجراءات امامها :

١ - الاصل في الاحكام الجنائية انها تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة وتسمع فيه الشهود مادام ذلك ممكنا . ولا يحوز الافئسات على ذلك الا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا .

١٤٨ ٢٢

(الطعن رقم ٤٧٤٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)

٢ - الطلب الجازم الذي تلتزم المحكمة باجابه . ماهيته ؟

١٤٨ ٢٢

(الطعن رقم ٤٧٤٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)

٣ - القرار الذي تصدره المحكمة في صدد تجهيز الدعوى وجمع الادلة لا تتولد عنه حقوق للخصوم . حق المحكمة في العدول عنه .

٤٨٩ ٧٨

(الطعن رقم ٤٥٣١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٥)

سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى :

١ - حق المحكمة في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها واطراح ما يخالفها من صور اخرى . شرط ذلك ؟

١٩٤ ٣٠

(الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

١٣٣ ١٩

(والطعن رقم ٣٦٩٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٦)

٤٩٩ ٨١

(والطعن رقم ٣٧٠٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)

٦٩١ ١٢١

(والطعن رقم ٦٧٢١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٩)

١١٥٦ ٢١١

(والطعن رقم ٣٨٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)

٢ - الجدل الموضوعي في تقدير ادلة الدعوى وفي الصورة التي استخلصتها المحكمة . غير جائز . امام النقض .

١٩٤ ٣٠

(الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

سلطتها في تعديل وصف التهمة :

١ - المحكمة لا تتقيد بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل

المسند الى المتهم . اساس ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		استبعاد المحكمة قصد الاتجار في المخدر دون لفت نظر الدفاع . عدم انطوائه على اخلال بحق الدفاع بحجة تغيير الوصف دون تنبيه .
٣٧٣	٥٧	(الطعن رقم ٦٢٤٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٤)
٤٢٥	٦٧	(والطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢)
		٢ - انتهاء الحكم الى ادانة المطعون ضده بجناية هتك العرض طبقا للمادة ٣/٢٦٨ عقوبات . معاقبته بالحبس اعمالا للمادة ١٧ من ذات القانون . خطأ في القانون . أساس ذلك ؟
		اضافة عنصر مشدد جديد للجريمة دون تنبيه الدفاع . اخلال بحق الدفاع .
٤٠٨	٦٣	(الطعن رقم ٥٨٨٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٩)
		٣ - تغيير المحكمة في التهمة من ضرب أفضى الى موت الى قتل خطأ . هو تعديل في التهمة نفسها . وجوب لفت نظر الدفاع اليه . مخالفة ذلك يشوب الحكم بالبطلان . أساس ذلك ؟
١١٠٠	٢٠١	(الطعن رقم ١٤٨٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)
		سلطتها في تقدير توافر حالة التلبس :
		تقدير توافر حالة التلبس أو انتفاؤها . موضوعي .
٦٦٦	١١٥	(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠)
		راجع أيضا :
		اثبات « بوجه عام »
		(القواعد أرقام ٣٩ ، ١٣٣ ، ١٤٦ بالصفحات أرقام ٢٨٠ ، ٧٤٥ ، ٨٠٤)
		واثبات « اعتراف » :
		(القاعدة رقم ٤٣ بالصحيفة رقم ٣٠١)
		واثبات « خبسه » :
		(القاعدة رقم ٦٧ بالصحيفة رقم ٤٢٥)
		واثبات « شهود » :
		(القاعدة رقم ١٧٥ بالصحيفة رقم ٩٦٠)

واجراءات « اجراءات المحاكمة » :

(القاعدة رقم ١٧٤ بالصحيفة رقم ٩٤٨)

واستيقاف :

(القاعدتان رقما ١٣٣ ، ٢٠٥ بالصحيفتين رقمي ٧٤٥ ، ١١٣١)

وبلاغ كاذب :

(القاعدة رقم ١٥٤ بالصحيفة رقم ٨٩٨ ، ٢١٣)

وتزوير :

(القاعدتان رقما ١٣٩ ، ٣٢ بالصحيفتين رقمي ٧٦٨ ، ٢١٣)

وتفتيش :

(القاعدتان رقما ٣٧ ، ١٧٤ بالصحيفتين رقمي ٢٤٦ ، ٩٤٨)

وتهريب جمرتي :

(القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٣٦١)

وحكم « تسبيبه • تسبيب غير معيب » :

(القاعدة رقم ٣٨ بالصحيفة رقم ٢٥٢)

وعقوبة « تقديرها » :

(القاعدة رقم ١١٦ بالصحيفة رقم ٦٧٠)

ودفع « الدفع بطلان الدليل » :

(القاعدة رقم ١٥١ بالصحيفة رقم ٨٣٥)

وقانون « تطبيقه » :

(القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٧٥٦)

ومواد مخدرة :

(القاعدة رقم ١٥٦ بالصحيفة رقم ٨٦٧)

محكمة النقض

(١) اختصاصها :

١ - صدور قرار من لجنة قبول المحامين أمام النقض في ظل القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ • خضوع اجراءات الطعن فيه للقواعد الاجرائية المقررة فيه • أساس ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		<p>خلو القانون المذكور من نص ينظم الطعن في قرارات لجنة قبول المحامين أمام النقض ليس من شأنه أن تكون تلك القرارات بمنأى عن رقابة القضاء .</p> <p>علة ذلك ؟</p> <p>انعقاد الاختصاص لمحكمة النقض بنظر الطعون في قرارات لجنة القيد بجدول المحامين المقبولين أمامها . أساس ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٧)</p> <p>(والطعن رقم ١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠)</p> <p>٢ - تعرض محكمة النقض لنظر الموضوع في الطعن المرفوع للمرة الثانية .</p> <p>شرطه ؟</p> <p>(الطعن رقم ٤٩٠٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٥)</p> <p>(ب) سلطتها :</p> <p>١ - حق محكمة النقض في نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المحكوم عليه متى تبين أنه مبني على مخالفة للقانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله .</p> <p>المادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>اتصال وجه الطعن بطاعنين آخرين . أثره : امتداد اثره الطعن اليهم .</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٦٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)</p> <p>(والطعن رقم ٣٦٩٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٦)</p> <p>(والطعن رقم ٤٩١٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)</p> <p>(والطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢)</p> <p>(والطعن رقم ٥٦٣٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)</p> <p>٢ - انزال الحكم بالطاعن عقوبة تزيد عن الحد الاقصى المقرر للجريمة . خطأ في القانون . كون العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون . أثر ذلك : وجوب تصحيح الخطأ والحكم وفقا للقانون .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)</p> <p>٣ - العقوبة المقررة لجريمة فتح وإدارة محل صناعي بدون ترخيص . هي الغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيها ولا تتجاوز خمسمائة جنية .</p> <p>المادة ١٧ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل .</p>
٥٩	٦	
١٣٣	١٩	
١٥٣	٢٣	
٤٢٥	٦٧	
١١٩٠	٢١٧	
١٠١٥	١٨٤	

الصفحة	القاعدة	
		النزول عن الحد الأدنى المقرر للغرامة • خطأ في القانون يوجب التصحيح • أساس ذلك ؟
		توقيع عقوبة الفلق • جوازي • المادة ١٨ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل •
١١٨٢	٢١٥	(الطعن رقم ٥٨٩٨ لسنة ٥٥ - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)
٤٩٦	٨٠	(والطعن رقم ٤٥٦٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)
		٤ - صدور القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات في جريمة بناء على أرض زراعية • اعتباره أصلح للمتهم • لما اشتملت عليه أحكامه من استثناءات من الحظر الوارد على البناء في الأرض الزراعية في حالات معينة متى تحققت موجباتها •
		حق محكمة النقض في نقض الحكم متى صدر قانون أصلح للمتهم يسرى على واقعة الدعوى •
١٢٩	١٨	(الطعن ٤٦١٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٥)
		٥ - العقوبة المقررة لجريمة عرض أدوات قياس غير مدموغة للبيع ؟
		المادة ٢١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ •
		قضاء الحكم المطعون فيه بعقوبة لم يفرضها القانون • خطأ في القانون •
		يوجب نقضه جزئيا وتصحيحه •
٧٥٦	١٣٥	(الطعن رقم ٣٣١٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٨٩٧/٦/١١)
		٦ - كلما وجب تصحيح الحكم حظر نقضه كله أو بعضه وكلما وجبت الاعادة تعين النقض • أساس ذلك ؟
٧٨٤	١٤٣	(الطعن رقم ٧٨٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١٣)
		٧ - العبرة في تحديد سن المتهم الحدث بوقت ارتكاب الجريمة •
		قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام • جواز اثارة الدفع لمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض أو تقضى هي فيه من تلقاء نفسها بدون طلب متى كان ذلك لمصلحة المحكوم عليه وكانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم •
١١٨٥	٢١٦	(الطعن رقم ٦٠٨٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)

الصفحة القاعدة

(ج) سلطتها في الرجوع عن الحكم :

جواز رجوع محكمة النقض عن حكمها بسقوط الطعن • متى ثبت سقوط التزام الطاعن بالتقدم للتنفيذ قبل اصدارها حكمها • مثال •

٢٨٧ ٤٠

١٠٧٢ ١٩٤

١١٢٤ ٢٠٣

(الطعن رقم ٥٨٨١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٥)
(والطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٠)
(والطعن رقم ٢١٣٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٢)

راجع أيضا :

اختصاص « الاختصاص الولائي » :

(القاعدة رقم ٢١٦ بالصحيفة رقم ١١٨٥)

واعدام :

(القاعدة رقم ١٢ بالصحيفة رقم ٩٢)

وبطلان :

(القاعدة رقم ١٤٤ بالصحيفة رقم ٧٨٧)

ودعوى جنائية « انقضاؤها بالحكم النهائي » :

(القاعدة رقم ٤٧ بالصحيفة رقم ٣٢١)

وعقوبة « وقف تنفيذها » :

(القاعدة رقم ٥٢ بالصحيفة رقم ٣٤٢)

ومعارضة :

(القاعدة رقم ١٩٢ بالصحيفة رقم ١٠٥٧)

ونقض :

(القاعدة رقم ١٨٧ بالصحيفة رقم ١٠٣٥)

محكمة أول درجة

قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى يمنعها من السير فيها •
الغاء هذا القضاء من المحكمة الاستئنافية • وجوب اعادتها الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها • مخالفة ذلك • والتصدي لموضوع الدعوى •
خطأ في القانون • يوجب نقض الحكم واعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها •

٨٩٨ ١٦٤

(الطعن رقم ٦٣٩٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩)

وراجع أيضا :

الاختصاص « الاختصاص الولائى » :
(القاعدة رقم ٢١٦ بالصحيفة رقم ١١٨٥)
ومحكمة امن الدولة :
(القاعدة رقم ٢١٧ بالصحيفة رقم ١١٩٠)

محكمة ثانى درجة

١ - الاستئناف يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية
مؤدى ذلك ؟

(الطعن رقم ٦٣٤٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٥) ٥٩٤ ١٠٠

٢ - واجب محكمة ثانى درجة فى ان تسمع بنفسها أو بواسطة أحد
اعضاؤها الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة اول درجة وان تستوفى
كل نقص فى اجراءات التحقيق - المادة ٤١٣ اجراءات -

(الطعن رقم ٣٠٧٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٠) ٩٣١ ١٧١

محكمة دستورية عليا

راجع :

قانون « الفساؤه » :
(القاعدة رقم ٣٠ بالصحيفة رقم ١٩٤)

محكمة عادية

راجع :

محكمة امن الدولة :
(القاعدة رقم ١٦٠ بالصحيفة رقم ٨٨٣)

وقانون « الفساؤه » :
(القاعدة رقم ٣٠ بالصحيفة رقم ١٩٤)

محكمة عسكرية

١ - الغاء النص التشريعى عدم جواره الا بتشريع لاحق ينص صراحة على الالغاء أو شموله نصا يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق ان قرر قواعده ذلك التشريع .

عدم ورود نص تشريعى لاحق بنص صراحة على الغاء المادة ٤٨ من قانون الاحكام العسكرية . مؤداه ؟

التنازع السلبي بين السلطات القضائية العسكرية وبين المحاكم العادية . حكمه ؟

١٩٤ ٣٠

(الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

٢ - عدم الغاء التشريع الا بتشريع لاحق أعلى منه أو مساو له فى مدارج التشريع .

الالغاء الصريح والالغاء الضمنى للقانون ؟

اختصاص المحاكم العادية . بجرائم القانون العام . التى يرتكبها أفراد هيئة الشرطة . أساس ذلك ؟

١٠١٥ ١٨٤

(الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)

محررات رسمية

راجع :

تزوير « أوراق رسمية » :

(القاعدة رقم ٢٠٢ بالصحيفة رقم ١١٠٣)

مخايز

يوجب القانون على أصحاب المخايز والمستولين عن ادارتها استخدام الردة الناعمة المطابقة للمواصفات فى رغف العجين ويحرم استخدام أو حيازة غير الردة الناعمة وأوجبت معاقبة كل مخالف بالغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه . المواد ٣ ، ٥ ، ٢١ من قرار التموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدلة .

٤٦٠ ٧١

(الطعن رقم ٦٣٤٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٩)

القاعدة الصفحة

وراجع ايضا :

استئناف

(القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ٤٦٠)

مرور

- متى يجوز لقائد مركبة خلفية ان يتجاوز مركبة امامه ؟

١١٤٤ ٢٠٨

(الطعن رقم ٣٢٢١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)

مسئولية تضامنية

التدليل على اتفاق المتهمين من معييتهم في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم ودور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم وجهة واحدة في تنفيذها. وان كلا منهم قصد قصد الآخر في ايقاعها ووحدة الحق المعتدى عليه . اثر ذلك : اعتبارهم فاعلين اصليين في الضرب المفضي الى موت متضامين في المسؤولية سواء عرف محدث الضربات التي ساهمت في الوفاة او لم يعرف.

٥٧٦ ٩٦

(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٧)

مسئولية جنائية

١ - تعدد المشاركين باخطائهم في وقوع النتيجة الضارة . لا يرثب اعفاء ايهم من المسؤولية عنها . يستوى في ذلك الخطأ المباشر وغير المباشر.

٢٤ ١

(الطعن رقم ٥١٢٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١)

٢ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه وتوافر السببية بينه وبين النتيجة . موضوعي .

مثال لتسبيب سائق لحكم بالادانة في جريمة اصابة خطأ .

١٣٣ ١٩

(الطعن رقم ٣٦٩٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)

٣ - التضامن في التعويض بين الفاعلين الذين اسهموا في احداث الضرر واجب بنص القانون . مادام قد ثبت اتحاد الفكرة والارادة لديهم وقت الحداث على ايقاع الضرر بالجنى عليه .

الصفحة	القاعد	
		٤ - سبق الاتفاق على التعدى . تقتضيه المسؤولية الجنائية عن فعل الغير . دون المسؤولية المدنية .
١٦٠	٢٥	(الطعن رقم ٥٤٧٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩)
		٤ - السرعة التى تصلح أساسا للمسائلة الجنائية . ماهيتها ؟ تقدير ما اذا كانت سرعة السيارة فى ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أولا تعد . موضوعى .
١٩٤	٣٠	(الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)
		٥ - المرض العقلى الذى تنعدم به المسؤولية قانونا وفق المادة ٦٢ عقوبات هو الذى من شأنه أن يعدم الشعور والادراك . سائر الاحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره وادراكه فلا تعد سببا لانعدام المسؤولية .
٣٧٨	٥٨	(الطعن رقم ٦٢٤٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٤)
		٦ - التدليل على اتفاق المتهمين من معيبتهم فى الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد - واتجاههم وجهة واحدة فى تنفيذها . وأن كلا منهم قصد قصد الآخر فى إيقاعها ووحدة الحق المعتدى عليه . اثر ذلك : اعتبارهم فاعلين أصليين فى الضرب المفضى الى موت متضامنين فى المسؤولية سواء عرف محدث الضربات التى ساهمت فى الوفاة أو لم يعرف .
٥٧٦	٩٦	(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٧)
		٧ - مجرد اجتياز الطاعن بالسيارة قيادته سيارة أخرى أمامه لا يعد لذاته خطأ مستوجبا للمسئولية أساس ذلك ؟
٥٨٧	٩٨	(الطعن رقم ٦٥٢١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨)
		٨ - الأصل الا يسأل الانسان الا عن خطئه للأشخصى .
		- سلامة الحكم بالادانة فى جريمة الاصابة الخطأ . مشروطة ببيان ركن الخطأ والتدليل عليه .
		- مثال لتسبيب معيب لحكم بالادانة فى جريمة اصابة خطأ .
٦٤٨	١١١	(الطعن رقم ٤٩٥٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦)

القاعدة	المادة
٩ - مسؤولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه . مالم تنقطع رابطة السببية بعوامل اجنبية غير مألوفة . - تقدير توافر السببية بين الفعل والنتيجة . موضوعي . - تعدد الاخطاء يوجب مساءلة كل من اسهم فيها أيا كان قدر خطئه ولو كان سببا غير مباشر في وقوع الحادث . (الطعن رقم ٣٨٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)	١١٥٦ ٢١١
١٠ - الصلح بين المتهم والمجنى عليه لا يعفى من المسؤولية الجنائية . (الطعن رقم ٣١٩٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)	١٠٤١ ١٨٨
١١ - خطأ المجنى عليه أو الغير لا يسقط مسؤولية المتهم بالقتل أو الاصابة الخطأ . مادام لم يترتب عليه انتفاء أحد أركان الجريمة . - ايجدل الموضوعي في تقدير الادلة . غير جائز أمام النقض . (الطعن رقم ٣٨٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)	١١٥٦ ٢١١
وراجع أيضا : اسباب الاباحة وموانع العقاب : (القاعدة رقم ٢٨ بالصحيفة رقم ١٧٢) وتزوير : (القاعدة رقم ٢٠٢ بالصحيفة رقم ١١٠٣) وخبز (القاعدة رقم ١٨٠ بالصحيفة رقم ٩٩٤) ودفاع ((الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره)) : (القاعدة رقم ٢٠٢ بالصحيفة رقم ١١٠٣) وعقوبة ((تطبيقها)) : (القاعدة رقم ٩٦ بالصحيفة رقم ٥٧٦) وغش : (القاعدة رقم ٦١ بالصحيفة رقم ٣٩٩) وفاعلي أصلي : (القاعدتان رقما ٩٦ ، ١٧٠ بالصحيفتين رقمي ٥٧٦ ، ٩٢٢) ومواد مخدرة : (القاعدة رقم ٣١ بالصحيفة رقم ٢١٣)	

الصفحة	القاعدة	
		مسئولية مدنية
		١ - التضامن في التعويض بين الفاعلين الذين أسهموا في أحداث الضرر واجب بنص القانون . مادام قد ثبت اتحاد الفكرة والإرادة لديهم وقت الحادث على إيقاع الضرر بالمجنى عليه .
		- سبق الاتفاق على التعدي . تقتضيه المسؤولية الجنائية عن فعل الغير . دون المسؤولية المدنية .
١٦٠	٢٥	(الطعن رقم ٥٤٧٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩)
		٢ - العبرة في صحة الحكم هي بصدوره موافقا للقانون .
		- اغفال الحكم ذكر مواد القانون . في خصوص الدعوى المدنية لا يبطله . متى كان النص الواجب الانزال مفهوما من الوقائع التي أوردتها .
٣٠٥	٤٤	(الطعن رقم ٦١٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩)
		٣ - الاخلال بمصلحة مالية للمضروب . وكون الضرر محققا . شرطا للحكم بالتعويض عن الضرر المادي .
		خلو الحكم المطعون فيه من بيان أن المجنى عليه كان يعول المدعين بالحقوق المدنية وقت وفاته على نحو مستمر دائم رغم قضائه بالتعويض المادي . قصور .
٨١١	١٤٧	(الطعن رقم ٢٧٣٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠)
		٤ - جواز الحكم بالزام متهم وحده بتعويض كل الضرر الناشئ عن ارتكابه جريمة . ولو كان غيره قد ارتكبها معه .
٩٢٢	١٧٠	(الطعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١)
		٥ - تحقق قيد رفع الدعوى الجنائية المنصوص عليه في المادة ٦٣ إجراءات . اذا كانت الجنائية او الجنحة قد وقعت من الموظف اثناء تادية وظيفته او بسببها فحسب .

الصفحة	القاعدة	
١٠٠٨	١٨٣	<p>- توافر صفة الموظف العام في التهم وتحقق القذف والسب أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها . تستقل بالفصل فيه محكمة الموضوع . مادام استدلالها سليماً مستنداً الى ماله أصله صحيح في الأوراق .</p> <p>(الطعن رقم ٥١٩٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)</p> <p>وراجع ايضاً :</p> <p>حكم ((اصدا ره)) :</p> <p>(القاعدة رقم ٧٧ بالصحيفة رقم ٤٨٦)</p>

مصادرة

٦١٢	١٠٤	<p>١ - مصادرة وسائل نقل المخدر في مفهوم المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وجوب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ عقوبات التي تحمي حقوق الغير حسن النية .</p> <p>- المصادرة وجوباً تستلزم ان يكون الشيء محرماً تداوله بالنسبة للكافة بما في ذلك المالك والحائز على السواء . عدم جواز القضاء بمصادرة الشيء المضبوط اذا كان مباحاً لصاحبه الذي لم يكن فاعلاً او شريكاً في الجريمة .</p> <p>- اقتصار الحكم على واقعة ضبط المخدر دون استظهار ضبط الدراجة البخارية . محل الطعن وبيان مالكا ومدى حسن نيته وصلته بجريمة احراز المخدر المضبوط . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٤١١٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٦)</p>
٦٩٠	١٧٥	<p>٢ - وجوب تفسير نص المادة ١١٠ عقوبات على هدى نص المادة ١/٣٠ من القانون المذكور .</p> <p>- مقتضى المادة ١١٠ من قانون العقوبات يوجب لصحة الحكم بالمصادرة ان يكون موضوعها شيئاً دفع ممن يصدق عليه وصف الراشي او الوسيط .</p> <p>- استقطاع مبلغ الرشوة من الرقابة الادارية . عدم جواز القضاء بمصادرة المبلغ .</p> <p>(الطعن رقم ٣٦٠٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
٧٣١	١٣٠	<p>٣ - مراد الشارع بالنسبة للادوات ووسائل النقل التي استخدمت في ارتكاب الجريمة هي تلك استخدمها الجاني لكي يستزيد من امكانيته لتنفيذ الجريمة أو تخطى عقوبات تعترض تنفيذها . تقدير ذلك . موضوعي .</p> <p>انتهاء الحكم الى عدم مصادرة سيارة لم يكن لها دور أو شأن في ارتكاب الجريمة . صحيح .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٣)</p>
٧٣١	١٣٠	<p>٤ - المصادرة في حكم المادة ٣٠ عقوبات . ماهيتها ؟</p> <p>- عقوبة المصادرة المقررة بالمادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ نطاقها ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٣)</p>
٧٣١	١٣٠	<p>٥ - نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . وجوب تفسيره على هدى من القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ عقوبات .</p> <p>عدم استظهار الحكم أمر ملكية السيارة المستعملة في نقل المخدر وأمره بتسليمها الى مالكها دون تبرير وإغفال القضاء بعقوبة المصادرة قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٢)</p>
٦٧٣	١١٧	
معارضة		
٢٤٢	٣٦	<p>١ - جواز الطعن في الحكم بالمعارضة . مؤداه : عدم جواز الطعن فيه بالنقض . المادة ٣٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>(الطعن رقم ٤٣٤٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٠)</p>
٣٣٩	٥١	<p>٢ - تقديم الطاعنة ما يدحض قرينة وصول ورقة الاعلان اليها اثره : اعتبار تخلفها عن حضور جلسة المعارضة الاستثنائية واجعا لعذر قهري .</p> <p>قبول عذر الطاعنة يجعل الحكم المطعون فيه غير صحيح لقيامه على اجراءات معيبة .</p> <p>(الطعن رقم ٣٥٩٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ - اعلان المعارض بجلسة المعارضة . وجوب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته . عدم التزام المحضر بالتحقق من صفة من يتقدم لاستلام الاعلان . تسليمه اليه قرينة على علم المعلن تقبل اثبات العكس . مثال ؟ (الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)
٣٣٩	٥١	٤ - عدم تمكن محامى الطاعن من ايداء عذر تخلف الاخير عن الحضور بالجلسة التى حددت لنظر معارضته الاستئنافية لسبب لا بد للطاعن فيه وهو ادراج اسمه فى رول الجلسة مفايرا لاسمه الحقيقى . بطلان فى الاجراءات شاب الحكم . وجوب النقض والاحالة . (الطعن رقم ٤٤٠٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)
٤٩٣	٧٩	٥ - استئناف الحكم الصادر فى المعارضة بعدم جوازهما يقتصر فى موضوعه على هذا الحكم دون أن يتصرف اثر الاستئناف الى الحكم الغيابى الابتدائى . - اغفال الحكم الاستئنافى الفصل فى شكل المعارضة وتصديده لموضوع الدعوى . خطأ فى القانون . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٦٩٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)
٣٨٣	٥٩	٦ - الحكم الحضورى النهائى يحدد مركز الطاعن فى الدعوى بصفة نهائية . - عدم توقف قبول طعنه على المعارضة التى قد يرفعها متهم آخر معه فى الدعوى صدر الحكم عليه غيابيا أو قابلا للمعارضة . حد ذلك ؟ - صدور الحكم غيابيا أو حضوريا بالنسبة للمتهم وحضوريا بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية أو المسؤول عنها كون الحكم مازال قابلا للمعارضة بالنسبة للمتهم . طعن ايهاا بالنقض . غير جائز . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٤٣٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٥)
٤٨٦	٧٧	٧ - خضوع طرق الطعن فى الأحكام الجنائية للقانون القائم وقت صدورها . صدور الحكم الابتدائى الغيابى قبل تعديل المادة ٣٩٨ اجراءات بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ . اثره : جواز المعارضة فيه . اساس ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		القضاء بعدم قبول المعارضة اعمالا لنص تلك المادة بعد تعديلها بالقانون المذكور . خطأ في القانون .
٦٠٨	١٠٣	(الطعن رقم ٣٥٤٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٦)
		٨ - قضاء محكمة ثان درجة بتأييد الحكم المستأنف وليس بإلغائه واعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل في المعارضة . خطأ في تطبيق القانون . أساس ذلك ؟
٦٠٨	١٠٣	(الطعن رقم ٣٥٤٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٦)
		٩ - الطعن في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن . شموله الحكم الغيابي المعارض فيه .
٦٠٨	١٠٣	(الطعن رقم ٣٥٤٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٦)
		١٠ - القضاء في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر بالغاء الحكم برفض الدعوى المدنية . وجوب صدوره باجماع الآراء والنص فيه على ذلك . لا يفنى عن ذلك صدور الحكم الغيابي الاستثنائي باجماع الآراء . علة ذلك ؟
		- حق محكمة النقض في نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذ تبين انه بنى على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٥٨٢	٩٧	(الطعن رقم ٦٤١٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨)
		١١ - ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة بدؤه من يوم صدوره . حدد ذلك ؟
٦٥٣	١١٢	(الطعن رقم ٤٣٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٧)
		١٢ - تأجيل نظر المعارضة من جلسة لآخرى في غيبة المعارضة . يوجب اعلانه بالجلسة الجديدة ولو كان قد أعلن بالجلسة الاولى . أساس ذلك ؟
٦٥٣	١١٢	(الطعن رقم ٤٣٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		١٣ - صحة الحكم في المعارضة في غيبة المعارض . رهينة بأن يكون تخلفه عن الحضور بغير عذر . قيام عذر قهري حال دون حضور المعارض يعيب اجراءات المحاكمة . محل نظر العذر يكون عند الطعن في الحكم . (الطعن رقم ٤٣٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٧)
٦٥٣	١١٢	
		١٤ - وجوب وقف نظر استئناف النيابة للحكم الابتدائي الغيابي الصادر على المتهم حتى يفصل في المعارضة المرفوعة منه في هذا الحكم . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ في القانون . (الطعن رقم ٤٤٣٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١)
٧٢٥	١٢٨	
		١٥ - لمن لحقه ضرر من الجريمة الادعاء مدنيا أمام المحكمة المنظور امامها الدعوى الجنائية . عدم قبول ذلك امام المحكمة الاستئنافية . علة ذلك ؟ - الادعاء مدنيا في المعارضة امام محكمة اول درجة . جائز . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ في القانون . (الطعن رقم ٢٩١١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩)
٩٠٥	١٦٦	
		١٦ - صحة الطعن بالنقض في الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون ٥٣ لسنة ١٩٥٤ . علة ذلك ؟ - العبرة في قبول الطعن بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى وليست بالوصف الذي تقضى به المحكمة . مثال :
٩٦٨	١٧٦	
		(الطعن رقم ٣٤٠٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٥)
		١٧ - استئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم قبولها أو بعدم جوازها لرفعها عن حكم غير قابل لها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم باعتباره حكما شكليا دون ان ينصرف اثر الاستئناف الى الحكم الابتدائي الفاصل في الموضوع لاختلاف طبيعة الحكمين . مثال .
١٠٧٢	١٩٤	
		(الطعن رقم ٧٤٧٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢)
		١٨ - صدور أول قرار بتأجيل الدعوى في حضرة المتهم . يوجب عليه تتبع سيرها من جلسة الى أخرى - دون اعلان - مادامت متلاحقة . احتساب ميعاد الطعن في هذه الحالة من يوم صدور الحكم . (الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٠)
١٠٧٢	١٩٤	

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٩ - عدم جواز الحكم فى المعارضة بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان عدم حضوره حاصلًا بغير عذر . قيام عذر قهرى حال دون حضور المعارض يعيب اجراءات المحاكمة .</p> <p>محل نظر العذر يكون عند الطعن فى الحكم .</p> <p>ثبوت ان تخلف الطاعن يرجع لعذر قهرى هو مرضه الثابت بالشهادة الطبية . لا يصح معه الحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن .</p> <p>(الطعن رقم ٢١٣٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٢)</p>
١١٢٤	٢٠٣	<p>٢٠ - رفع المعارضة من غير المحكوم عليه الصادر ضده الحكم الغيابى المعارض فيه . يوجب القضاء بعدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذى صفة .</p> <p>- الطعن فى الاحكام من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم .</p> <p>- تقرير والد المحكوم عليه بالمعارضة بصفته الشخصية . يوجب الحكم بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها من غير ذى صفة . مخالفة ذلك خطأ فى تطبيق القانون يوجب نقضه وتصحيحه .</p> <p>(الطعن رقم ٦٥٧٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)</p>
١١٥٢	٢١٠	<p>وراجع ايضا :</p> <p>اجماع آراء</p> <p>(القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٣١١)</p> <p>واعلان :</p> <p>(القاعدتان رقما ١١٢ ، ١٩٦ بالصحيفتين رقمى ٦٥٣ ، ١٠٧٨)</p> <p>وحكم « وصفه »</p> <p>(القاعدة رقم ٤٥ بالصحيفة رقم ٣١٠)</p> <p>وتقرير التلخيص :</p> <p>(القاعدة رقم ٤٥ بالصحيفة رقم ٣١٠)</p>
		<p>معاهدات</p> <p>الاتفاقية الدولية للمخدرات الصادر بشأنها القرار الجمهورى رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦ . عدم الغائها او تعديلها قانون المخدرات المصرى .</p> <p>اختلاف مجال تطبيق احكام كل من الاتفاقية وقانون المخدرات المعمول به فى الجمهورية .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)</p>
٨٣٥	١٥١	

مقايضة

- سريان أحكام البيع على المقايضة بالقدر الذي تسمح به طبيعتها .
اعتبار كل من المتعاقدين بائعا للشيء الذي قايض به ومشتريا للشيء الذي
قايض عليه . المادة ٤٨٥ مدني .

- تنفيذ أحد المتعاقدين لا لزامه بتسليم ما قايض به الى المتعاقد
الآخر . اثره ؟

- استمرار حيازة أحد المتعاقدين لما قايض به رغم انتقال ملكيتها
للمتعاقد الآخر . مفاده ؟

٥٠٥ ٨٢

(الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)

مقاييس

- العقوبة المقررة لجريمة عرض أدوات قياس غير مدموغة للبيع ؟
المادة ٢١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ .

- قضاء الحكم المطعون فيه بعقوبة لم يفرضها القانون . خطأ في
القانون . يوجب نقضه جزئيا وتصحيحه .

٧٥٦ ١٣٥

(الطعن رقم ٣٣١٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١)

مقدم ايجار

راجع :

خلو رجل

(القاعدة رقم ١٢٨ بالصحيفة رقم ٧٦٥)

وايجار اماكن :

(القاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ٧٧٦)

الصفحة	القاعدة	مواد مخدرة
		١ - لا تريب على المحكمة في قضائها متى كانت قد اطمأنت الى ان العينة التي أرسلت للتحليل هي التي صار تحليلها وكذلك الى النتيجة التي انتهى اليها التحليل
٢١٣	٣١	(الطعن رقم ٥٨٨٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)
٤١٢	٦٤	(الطعن رقم ٥٨٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٠)
٤٢٥	٦٧	(والطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢)
		٢ - الأعمال الاجرائية . جريانها على حكم الظاهر . عدم ابطالها من بعد نزولا على ماينكشف من أمر الواقع .
		صدور اذن التفتيش لضبط اسلحة نارية . صحة ضبط ماينكشف عرضا من جرائم أخرى .
		مثال : تنفيذ الاجراء المشروع في حدوده . لا يتولد عنه عمل باطل .
٢١٣	٣١	(الطعن رقم ٥٨٨٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)
		٣ - مناط المسؤولية في جريمة احراز وحيارة الجواهر المخدرة . ثبوت اتصال الجاني بالمخدر بالذات أو بالواسطة بأية صورة عن علم واردة .
		القصد الجنائي في جريمة احراز او حيازة المخدر . قوامه . العلم بكنه المادة المخدرة .
٢١٣	٣١	(الطعن رقم ٥٨٨٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)
		٤ - جواز استدعاء الضباط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة وكذلك كتبه التحقيق شهودا في القضايا التي لهم عمل فيها متى رأت المحكمة او السلطة التي تؤدي الشهادة امامها محلا لذلك .
٢٣١	٣٣	(الطعن رقم ٦٢٠٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)
		٥ - اجراءات التحريز . تنظيمية لم يرتب القانون على مخالفتها البطالان .
٢٤٦	٣٧	(الطعن رقم ٥٩٠٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١١)
		٦ - تحفظ احد ضباط مكتب المخدرات على مسكن الطاعن دون دخوله لحين حضور الضابط المندوب لاجراء التفتيش . اجراء تنظيمي لاينال من صحة الدليل الذي يسفر عنه .
٢٩٢	٤١	(الطعن رقم ٥٩٢٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - مثال لتسبيب سائق لاطمئنان المحكمة الى حيازة المتهم لارض مزروعة ثبات ممنوعة زراعته . (الطعن رقم ٥٩٥١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١)
٣٥٣	٥٤	
		٨ - تقصى العلم بحقيقة المخدر المضبوط . موضوعي . عدم جواز المجادلة في ذلك الى محكمة النقض . (الطعن رقم ٦٢٣٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣)
٣٦١	٥٥	
		٩ - حق موظفي الجمارك الذين لهم صفة الضبط القضائي في تفتيش الاشياء والاشخاص في حدود نطاق الرقابة الجمركية . متى توافرت شبهة التهريب الجمركي . عدم تقيدهم في ذلك بالنسبة للأشخاص بقيود القبض والتفتيش المبينة بقانون الاجراءات . المواد من ٢٦ - ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .
		- عثور موظفي الجمارك اثناء التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية . يصح الاستدلال به في هذه الجريمة .
٣٦١	٥٥	(الطعن رقم ٦٢٣٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣)
		١٠ - المحكمة لا تتقيد بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم . اساس ذلك ؟
		- استبعاد المحكمة قصد الاتجار في المخدر دون لفت نظر الدفاع . عدم اتطوائه على اخلال بحق الدفاع بحجة تغيير الوصف دون تنبيه .
٣٧٣	٥٧	(الطعن رقم ٦٢٤٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٤)
٤١٢	٦٤	(والطعن رقم ٥٨٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٠)
٤٢٥	٦٧	(والطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢)
		١١ - احراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها مادام استخلاصه سائفا .
٤٢٥	٦٧	(الطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢)
٦٢٦	١٠٦	(والطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ - معنى جلب المخدر في حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ؟ نقل المخدر الذي عثر عليه أثناء الصيد داخل المياه الإقليمية على مركب الى نقطة التفتيش في محاولة الخروج به لبيعه على خلاف احكام القانون . يتحقق به الجلب .
٤٢٥	٦٧	(الطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢)
		١٣ - العقوبة المقررة لجريمة احرار جواهر مخدرة بقصد الاتجار هي الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة . عدم جواز النزول بها في حالة تطبيق المادة ١٧ عقوبات عن الاشغال الشاقة المؤقتة .
		- نزول الحكم في جريمة احرار جواهر مخدرة بقصد الاتجار الى السجن ثلاث سنوات خطأ في تطبيق القانون . يقتضى تصحيحه .
٦١٢	١٠٤	(الطعن رقم ٤١١٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٦)
		١٤ - مصادرة وسائل نقل المخدر في مفهوم المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وجوب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ عقوبات التي تحمى حقوق الغير حسن النية .
		- المصادرة وجوبا تستلزم ان يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة للكافة بما في ذلك المالك والحائز على السواء . عدم جواز القضاء بمصادرة الشيء المضبوط اذا كان مباحا لصاحبه الذي لم يكن فاعلا او شريكا في الجريمة .
		- اقتصار الحكم على واقعة ضبط المخدر دون استظهار ضبط الدراجة البخارية . محل الطعن وبيان مالكا ومدى حسن نيته وصلته بجريمة احرار المخدر المضبوط . قصور .
٦١٢	١٠٤	(الطعن رقم ٤١١٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٦)
		١٥ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .
٦٣٢	١٠٧	(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٢)
		١٦ - نص المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . وجوب تفسيره على هدى من القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ عقوبات .

الصفحة	القاعدة	
		عدم استظهار الحكم أمر ملكية السيارة المستعملة في نقل المخدر وأمره بتسليمها إلى مالكيها دون تبرير وإغفال القضاء بعقوبة المصادرة . قصور .
٦٧٣	١١٧	(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٢)
		١٧ - حيازة المادة المخدرة يكفي فيها أن يكون سلطان الجبائي مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز لها شخصا آخر . الجدل الموضوعي - عدم قبوله أمام النقض . مثال . لتسبب سائق في التدليل على نسبة حيازة المخدر للطاعن .
٧٩٩	١٤٥	(الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠)
		١٨ - اتفاقية الدولية للمخدرات الصادر بشأنها القرار الجمهوري رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦ . عدم الغائها أو تعديلها قانون المخدرات المصري . اختلاف مجال تطبيق أحكام كل من الاتفاقية وقانون المخدرات المعمول به في الجمهورية .
٨٣٥	١٥١	(الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)
		١٩ - للمساكن حرمة . عدم جواز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب . عدم لزوم ذلك في تفتيش الأشخاص . المادتان ٤٤ من الدستور ، ٩١ إجراءات المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ . القانون لم يستلزم شكلا خاصا لهذا التسبب .
٨٣٥	١٥١	(الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)
		٢٠ - قضاء المحكمة بمعاقبة الطاعن بالاشغال الشاقة لمدة سبعة سنوات وتغريمه خمسة آلاف جنيه وهي المقررة بالمادة ٢/٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بعد أعمال المادة ١٧ عقوبات عن تهمة التعدي مع حمل سلاح . ائيرة الطاعن بأن التهمة الأولى وهي حيازة الأمفيتامين لا يعتبر مادة مخدرة لخلو جدول الاتفاقية الدولية منه . لامصلحة له طائما أن المحكمة طبقت المادة ٣٢ عقوبات فأوقعت عليه العقوبة الأشد المقررة للتهمة الثانية .
٨٣٥	١٥١	(الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
٨٣٥	١٥١	<p>٢١ - جريمة السيارة الخاصة مستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها .</p> <p>وجود السيارة في حيازة الطاعن وتحت سيطرته قبل الضبط يجعل له صفة أصلية عليها ويضحي تفتيشها سايما في القانون .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)</p>
٩١٣	١٦٨	<p>٢٢ - تقصى العلم بحقيقة الجوهر المخدر . موضوعي .</p> <p>- مثال لتسبيب سائق على توافر هذا العلم .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٠٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١)</p>
٩٣٥	١٧٢	<p>٢٣ - جريمة احراز المخدر أو نقله من الجرائم المستمرة . اثر ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١١)</p>
١٠٨٢	١٩٧	<p>٢٤ - التحقق من علم المتهم بكنه المادة المضبوطة . موضوعي .</p> <p>مادام سائغا .</p> <p>مثال لتسبيب سائق على توافر هذا العلم .</p> <p>(الطعن رقم ٣١٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٤)</p>
٩٣٥	١٧٢	<p>٢٥ - النقص أو الخطأ الذي يشوب أمر الاحالة في بيان اسم المتهم ولقبه وسنه وصناعته واختصاص مصدره . لا يترتب عليه البطالان .</p> <p>اساس ذلك ؟</p> <p>- أمر الاحالة نهائي بطبيعته - مؤدى ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١١)</p>
٩٧٩	١٧٨	<p>٢٦ - العبرة في اختصاص من يملك اصدار اذن التفتيش انما تكون بالواقع .</p> <p>ماهية اختصاص المكتب الفني للنائب العام ؟ المادة الاولى من قرار النائب العام رقم ١٥ لسنة ١٩٦٨</p> <p>اصدار أحد أعضاء المكتب الفني للنائب العام اذنا بالتفتيش دون نذب النائب العام له في ذلك . باطل . اثر ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
١٠٨٢	١٩٧	٢٧ - صحة الاذن الصادر من النيابة بعد تحريرات الشرطة بتفتيش شخص معين ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش بمظنه اشتراكه معه في الجريمة . لا يشترط أن يكون المرافق للمأذون بتفتيشه مسمى باسمه أو في حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الاذن وحصول التفتيش . (الطعن رقم ٣١٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٤)
١٠٨٢	١٩٧	٨ - الدفع ببطلان استيقاف سيارة أحد المتهمين - لاجدوى منه - طالما أن الحكم قد سوغ القبض عليهما وتفتيشهما . (الطعن رقم ٣١٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٤)
١١٣١	٢٠٥	٢٩ - الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف . الفصل في قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه . موضوعي . مثال لتسبيب سائق للقضاء بالبراءة لبطلان القبض والتفتيش لعدم توافر المبرر لاستيقاف الطاعن في جريمة احراز مخدر . (الطعن رقم ٣١٠٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٣)

وراجع ايضا :

اثبات « خبرة »

(القاعدة رقم ٦٧ بالصحيفة رقم ٤٢٥)

واثبات « شهود » :

(القاعدة رقم ٦٧ بالصحيفة رقم ٤٢٥)

واحداث :

(القاعدة رقم ١٥٦ بالصحيفة رقم ٨٦٧)

وتزوير :

(القاعدة رقم ٣١ بالصحيفة رقم ٢١٣)

وحكم :

(القاعدة رقم ٢٠٧ بالصحيفة رقم ١١٣٩)

ودعوى جنائية « نظرها والحكم فيها » :

(القاعدة رقم ١٠٧ بالصحيفة رقم ٦٣٢)

ودفاع « الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره

(القاعدتان رقم ٣ ، ١٠٠ بالصحيفتين رقمي ٣٨ ، ٥٩٤)

ومصادرة

(القاعدة رقم ١٣٠ بالصحيفة رقم ٧٣١)

موانع العقاب

راجع « اثبات خيرة » :

(القاعدة رقم ٥٨ بالصحيفة رقم ٣٧٨)

وحكم « تسببيه تسبیب غیر معيب »

(القاعدة رقم ٥٨ بالصحيفة رقم ٣٧٨)

ومستولية جنائية

(القاعدة رقم ٥٨ بالصحيفة رقم ٣٧٨)

مؤسسات خاصة

- المؤسسات الصحفية مؤسسات خاصة لاعامة .

- اعتبار المؤسسات الصحفية مؤسسات عامة حكما لا فعلا . في الاحوال المنصوص عليها حصرا في القانون .

- اقتصار حكم المادة ١٢٣ عقوبات على الموظف العام فحسب .

- الموظف العام . تعريفه ؟

- رؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية والمعاملون بها .

ليسوا في عداد الموظفين العموميين . اساس ذلك ؟

(الظعن رقم ٣١٦٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩)

١٠٣٥ ١٨٧

مؤسسات صحفية

راجع : مؤسسات خاصة :

(القاعدة رقم ١٦٧ بالصحيفة رقم ٩٠٨)

مؤسسات عامة

راجع : مؤسسات خاصة :

(القاعدة رقم ١٦٧ بالصحيفة رقم ٩٠٨)

موظفون عموميون

١ - كفاية ان يكون للموظف الرشوة علاقة بالعمل المتصل بالرشوة
او ان يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ القرض من
الرشوة .

٥١	٥	(الطعن رقم ٣٨٦٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)
٢٨٠	٣٩	(والطعن رقم ٥٩١١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
٣٨٧	٦٠	(والطعن رقم ٥٨٣١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)
٩٨٣	١٧٩	(والطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٦)

٢ - جريمة التعدي على مبان مملوكة لاحدى الجهات المبينة بالمادة
١١٩ عقوبات لايشترط لتوافرها ان يتم الدخول الى العقار بواسطة
الكسر . كفاية ان يشغل او ينتفع به الموظف العام بأية صورة .

٧٣	٧	(الطعن رقم ٥٩٠٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)
----	---	---

٣ - موجبات اعمال المادة ٦٣ عقوبات ؟

- مثال لتسبب سائق في رفض الدفع بحسن نية الطاعن في جريمة
ضرب افضى الى موت .

١٧٢	٢٨	(الطعن رقم ٥٨٦٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١)
-----	----	--

٤ - اعتبار رؤساء مجالس الادارات والمديرين وسائر العاملين في
الجهات التي اعتبرت اموالها اموالا عامة . موظفين عموميون في حكم المادة
١١٩ عقوبات . اساس ذلك .

١٨٠	٢٩	(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)
-----	----	--

٥ - مجرد تراخي تنفيذ الحكم الى ما بعد الثمانية ايام المنصوص
عليها في المادة ١٢٣ عقوبات . لا ينهض بذاته دليلا على توافر القصد
الجنائي .

القصد الجنائي في الجرائم العمدية . تطلبه تعمد ارتكاب الفعل
المادى . والنتيجة المترتبة عليه .

٧٢٨	١٢٩	(الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢)
-----	-----	--

الصفحة	القاعدة	
		٦ - متى تتحقق جريمة عرض رشوة ؟ - لا يقدح في قيام جريمة عرض الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها والا يكون المرتشي جادا في قبوله الرشوة متى كان عرضها جديا في ظاهرة وكان الغرض منها العبث بمقتضيات الوظيفة المصلحة الراشي. (الطعن رقم ٥٨٣١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)
٣٨٧	٦٠	
		٧ - توقيع عقوبة العزل على الموظف العام . سواء كان شاغلا لمنصبه وقت الحكم أو أن يكون قد فقد . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١٣)
٧٨٧	١٤٤	
		٨ - عدم اشتراط صدور التزوير من موظف مختص فعلا كفاية ان تعطى الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها . ولو لم تصدر من موظف عام . (الطعن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١٣)
٧٨٧	١٤٤	
		٩ - المؤسسات الصحفية مؤسسات خاصة لا عامة . - اعتبار المؤسسات الصحفية مؤسسات عامة حكما لا فعلا . في الأحوال المنصوص عليها حصرا في القانون . - اقتصار حكم المادة ١٢٣ عقوبات على الموظف العام فحسب . - الموظف العام . تعريفه ؟ - رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية والعاملون بها . ليسوا في عداد الموظفين العموميين . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٣١٦٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩)
٩٠٨	١٦٧	
		١٠ - تحقق قيد رفع الدعوى الجنائية المنصوص عليه في المادة ٦٣ اجراءات . اذا كانت الجنائية أو الجنحة قد وقعت من الموظف أثناء تاديبه أو بسببها فحسب . - توافر صفة الموظف العام في المتهم وتحقق القذف والسب أثناء تاديبه الوظيفة أو بسببها تستقل بالفضل فيه محكمة الموضوع . مادام لاستدلالها سليما مستندا الى ماله أصل صحيح في الأوراق . (الطعن رقم ٥١٩٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)
١٠٠٨	١٨٣	

القاعدة: الصفحة

وراجع ايضا :

اختلاس

(القاعدة رقم ٢٠٢ بالصحيفة رقم ١١٠٣)

واستتلاء :

(القاعدة رقم ٤ بالصحيفة رقم ٤٥)

وغرامة :

(القاعدة رقم ٦ بالصحيفة رقم ٥٩)

مناجم ومخاجر

١ - خامات المخاجر تعريفها ؟ المادة الاولى من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ . استخراج خامات المخاجر بدون ترخيص او الشروع فيه . جريمة من نوع خاص . القصد الجنائي فيها . مجرد علم الجاني بأنه لم يحصل على الترخيص .

٢٥٥ ٧٠

(الطعن رقم ٥٧٦٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٩)

٢ - استخراج مواد المناجم والمخاجر مؤثم اذا كان بقصد استعمالها استعمالا مغايرا لمجرد بقائها في الأرض . مجرد نقلها من مكانها لا يحتاج الى ترخيص . أساس ذلك ؟

- قيام الطاعن بنقل رمال من الأرض موضوع المخالفة ونقلها الى مكان آخر . يتحقق به معنى الاستخراج المنصوص عليه في القانون .

٤٥٥ ٧٠

(الطعن رقم ٥٧٦٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٩)

منع ورود المياه الى اماكن مؤجرة

راجع : ايجار اماكن :

(القاعدة رقم ٢٣ بالصحيفة رقم ١٥٣)

(ن)

نصب - نظام - نقابات - نقد - تقضى - نيابة عامة

نصب

- ١ - جريمة النصب ما يشترط لتوافرها ؟
 - مجرد الاقوال والادعاءات الكاذبة . عدم كفايتها لتحقيق جريمة
 النصب مهما بالغ قائلها في توكيد صحتها .
 - ضرورة ان تكون الاقوال الكاذبة مصحوبة بأعمال مادية خارجية
 تحمل المجرى عليه على الاعتقاد بصحتها .

مثال لتسبب معيب لحكم الادانة في جريمة نصب .

٨١ ٩ (الطعن رقم ٥٢٠٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)

- ٢ - دفع الطاعن بمدينة الواقعة المقدم للمحاكمة عنها بوصفها جريمة
 نصب . جوهري . اغفال تحقيقه . قصور .

١٥٧ ٢٤ (الطعن رقم ٥٣٣٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩)

- ٣ - تخلف المالك دون مقتضى عن تسليم الوحدة السكنية في الموعد
 المحدد مؤتم بعقوبة النصب .
 التخلف عن تسليم الوحدة في الموعد المحدد لا يؤثم اذا كان هنالك
 مقتضى لذلك .

٤٧٥ ٧٤ (الطعن رقم ٦٨٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤)

- ٤ - جريمة النصب وقتية تقع وتنتهى بمجرد وقوع فعل الاستيلاء
 أساس ذلك ؟

١٠٠٤ ١٨٢ (الطعن رقم ٣٢٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٨)

راجع أيضا : ارتباط

(القاعدة رقم ١٤٤ بالصحيفة رقم ٧٨٧)

ودعوى جنائية « انقضاؤها بمضى المدة » :

(القاعدة رقم ١٨٢ بالصحيفة رقم ١٠٠٤)

الصفحة	القاعدة	نظام عام
		١ - قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام .
		- محاكمة الحدث أمام محكمة لا ولاية لها . على المحكمة الاستئنافية إلغاء الحكم المستأنف وإحالة الدعوى الى محكمة الاحداث المختصة .
		قضاء المحكمة الاستئنافية في موضوع الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف خطأ في تطبيق القانون .
٤٧١	٧٣	(الطعن رقم ٦٥٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٢)
		٢ - الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة في المواد المدنية . عدم تعلقه بالنظام العام .
		- السكوت عن الاعتراض على سماع الشهود يفيد التنازل عن التمسك بوجوب الاثبات بالكتابة . العدول عنه بعد ذلك غير جائز .
٥٠٥	٨٢	(الطعن رقم ٤٨٥٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)
		٣ - الاختصاص في المسائل الجنائية . يتعين بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة او الذي يقيم فيه المتهم او الذي يقبض عليه فيه . هذه الأماكن قسائم متساوية لاتفاضل بينها .
		- القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام .
		- الدفع بعدم الاختصاص المحلى يجوز اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط ذلك ؟
		- مثال لتسبيب معيب للرد على الدفع بعدم اختصاص المحكمة محليا .
٥١٠	٨٣	(الطعن رقم ٤٠٥٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠)
		٤ - عدم ترتيب البطلان على مخالفة النصوص المنظمة للمضاهاة . أساس ذلك ؟
		حق المحكمة الجنائية في تكوين عقيدتها بكافة طرق الاثبات لها ان تأخذ بالصورة الفوتوغرافية كدليل متى اطمأنت الى مطابقتها للاصل .
٧٨٧	١٤٤	(الطعن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - القواعد المتعلقة بالاختصاص في المواد الجنائية من النظام العام . مؤدى ذلك ؟
٨٨٣	١٦٠	صدر حكم من محكمة جزئية عن جريمة تقاضى خلو رجل في ظل القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ خطأ فى القانون . (الطعن رقم ٣١١٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨)
		٦ - دخول الدعوى فى حوزة المحكمة يوجب عليها عند تعلل تحقيق دليل أمامها أن تنسب أحد أعضائها أو قاضيا آخر . ليس لها أن تنسب لذلك النيابة العامة لزوال ولايتها وانتهاء اختصاصها . المادة ٢٩٤ اجراءات .
		- بطلان الدليل المستمد من الاجراء الذى تجريه النيابة العامة . بناء على ندب المحكمة لها اثناء سير الدعوى . بطلانها متعلقا بالنظام العام . - مثال لبطلان الدليل المستمد من تحقيق أجرته النيابة العامة بناء على ندب المحكمة فى دعوى تزوير أصلية فى جريمة تزوير شيك .
٩٠١	١٦٥	(الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩)
		- الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنايات بمحاكمة المتهم الحدث . متصل بانولائية . جواز اثباته لأول مرة أمام النقض . شرط ذلك ؟
٩٢٢	١٧٠	(الطعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١)
		٨ - مناط انعقاد الاختصاص بنظر الدعوى فى الجرح التى تقسع فى الخارج لمحكمة عابدين الا يكون لمرتكبها محل اقامة فى مصر والا يضبط فيها خارج نطاق دائرة اختصاص هذه المحكمة م ٢١٩ اجراءات .
		- قواعد الاختصاص فى المسائل الجنائية من النظام العام فصل المحكمة فى الدعوى دون التعرض للدفع بعدم اختصاصها مكانيا . قصور .
١٠٩٠	١٩٨	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٦)
		٩ - العبرة فى تحديد سن المتهم الحدث بوقت ارتكاب الجريمة . - قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام . جواز اثاره الدفع لمخالفتها لأول مرة أمام محكمة

الصفحة	القاعدة	
		النقض أو تقضى هي فيه من تلقاء نفسها بدون طلب متى كان ذلك لمصلحة المحكوم عليه وكانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم .
١١٨٥	٢١٦	(الطعن رقم ٦٠٨٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)
١١٩٠	٢١٧	١ - قواعد الاختصاص في المواد الجنائية . متعلقة بالنظام العام . (الطعن رقم ٥٦٣٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)

نقابات

راجع :

(القاعدتان رقما ١ ، ٢ نقابات بالصحيفتين ٥ ، ١٧)

نقد

		١ - الاجراء المنصوص عليه في المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن الجمارك هو في حقيقته طلب مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى .
		- طلب رفع الدعوى في جريمة التهريب ينطوي على تضريح باتخاذ اجراءات التحقيق أو رفع الدعوى عنها دون اعتبار لمرتكبها . مباشرة الاجراءات قبل شخص معين واسناد التهمة اليه ورفع الدعوى عليه . اجراءات تالية لا اتصال لها بالطلب الصادر عن الجريمة . مثال .
٣٢٩	٤٩	(الطعن رقم ٣٩٧٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥)
		٢ - لكل شخص الاحتفاظ بما يؤل اليه أو يملكه أو يحوزه من نقد اجنبي من غير عمليات التصدير السلمي السياحي وحظر القيام بأي عمليات للنقد الاجنبي بما فيها التحويل للداخل والخارج والتعامل داخليا الا عن طريق المصارف المعتمدة . القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ .
١١٣٤	٢٠٦	(الطعن رقم ٣٧٤١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - طريقة تنفيذ اذن التفتيش . موكوله الى مأمور الضبط المأذون له . تظاهر مأمور الضبط برغبته - في شراء عملة اجنبية بعملة محلية من المأذون بتفتيشه . لاعيب .
١١٣٤	٢٠٦	(الطعن رقم ٣٧٤١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٣)
		راجع أيضا :
		دفع « الدفع ببطان القبض والتفتيش » :
		(القاعدة رقم ٢٠٦ بالصحيفة رقم ١١٣٤)
		نقض
		التقرير بالطعن وايداع الاسباب :
		١ - امتداد ميعاد الطعن بالنقض اذا صادف نهايته عطلة رسمية الى اليوم التالي لنهاية هذه العطلة .
٣١	٢	(الطعن رقم ٥٦٣٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٤)
٧٤٥	١٣٣	(والطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٧)
		٢ - التقرير بالطعن بالنقض في الميعاد . دون تقديم الاسباب . اثره :
		عدم قبول الطعن شكلا .
١١١	١٤	(الطعن رقم ٥٩٤٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٨)
٣٢٥	٤٨	(والطعن رقم ٢٧٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥)
٥٦٢	٣٩	(والطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٥)
٩٨٣	١٧٩	(والطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٦)
		٣ - اطمئنان المحكمة الى عذر الطاعنة في التقرير بالطعن بعد الميعاد .
		اثره : قبول الطعن شكلا .
١٢٩	١٨	(الطعن رقم ٤٦١٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٥)
		٤ - عدم التقرير بالطعن لايجعل للطعن قائمة . ولا تتصل به المحكمة ولا يفنى عنه اي اجراء آخر .
٢٥٢	٣٨	(الطعن رقم ٥٩٠٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
٨٧٨	١٥٩	(والطعن رقم ٣١١٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨)

القائمة	المفتحة	
		٥ - عدم جواز استكمال ما عرى من أسباب الطعن من نقص أو تحديد ما اجمل منها أو جلاء ما ابهم منها الا في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
١٠٧	٦٣٢	(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٢)
		٦ - الشهادة السلبية تعطى النيابة العامة الحق في أن تتربص اعلانها بايداع حكم البراءة لتقرر بالطعن وتقدم اسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ اعلانها بالايداع . المادة ٢/٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
		- خلو الأوراق مما يدل على اعلان النيابة بايداع الحكم قلم الكتاب قبل عشرة أيام سابقة على تقريرها بالطعن وايداع اسبابه . اثره : قبول الطعن شكلا .
١١٥	٦٦٦	(الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠)
		٧ - ورقة الاسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات لزوم حملها مقومات وجودها . التوقيع على الاسباب . هو السند الوحيد على صدورها ممن وقعها . عدم جواز تكملة هذا البيان . بدليل خارج عنها . مخالفة ذلك . اثره ؟
١٢٧	٧٢١	(الطعن رقم ٥١١٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦)
		٨ - عدم توقيع أسباب الطعن المرفوع من المحكوم عليه من محام مقبول أمام النقض حتى فوات الميعاد المقرر اثره : عدم قبول الطعن شكلا . لا يفتى عن هذا تقديم صورة ضوئية مأخوذة من أصل وقع عليه محام مقبول أمام النقض ومخصصة لهذا الطعن .
١٢٧	٧٢١	(الطعن رقم ٥١١٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦)
		٩ - تقديم أسباب الطعن بعد الميعاد . اثره : عدم قبول الطعن شكلا .
١٧٢	٩٣٥	اساس ذلك ؟
		(الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١١)
		١٠ - صدور أول قرار بتأجيل الدعوى في حضرة المتهم . يوجب عليه تتبع سيرها من جلسة الى أخرى - دون اعلان - مادامت متلاحقة . احتساب ميعاد الطعن في هذه الحالة من يوم صدور الحكم .
١٩٤	١٠٧٢	(الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٠)

الصفحة	القاعدة	
١١٧٥	٢١٣	<p>١١ - التقرير بالطعن من محام بإدارة قضايا الحكومة . دون الإفصاح عن صفته . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . لا يغير من ذلك تضمن الأسباب ما يفيد صدورها من الوزير المختص بصفته . علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٣٨٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٨)</p> <p>راجع : إعلان</p> <p>(القاعدة رقم (١) نقابات بالصحيفة رقم ٥)</p> <p>ونياية عامة :</p> <p>(القاعدة رقم ١٤ بالصحيفة رقم ١١١)</p> <p>الصفة والمصلحة في الطعن :</p> <p>١ - انتفاء مصلحة الطاعنة فيما اثارته بشأن التطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ في شأن حالتها بدلا من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ . متى ثبت ان المادة ٨٠ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ تشترط لقبول طلب القيد بجدول المحامين أمام النقض ان يكون المحامي قد اشتغل بالمحاماة لمدة سبع سنوات على الاقل أمام محاكم الاستئناف وهو مالم يتوافر لها .</p> <p>(الطعن رقم ٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٧)</p> <p>٢ - لصفة لغير من وقع عليه القبض ان يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه .</p> <p>عدم جواز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من القبض او التفتيش الباطل الا ممن شرعت الاوضاع القانونية لحمايتهم .</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)</p> <p>٣ - تمسك الطاعنة بادخال شخص آخر في الدعوى عدم جدواه طالما انه لا يحول دون مساءلتها عن الجريمة التي دنت بها .</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)</p> <p>٤ - انتفاء مصلحة النياية العامة كسلطة اتهام . والمحكوم عليهم من المتهمين في الطعن . أثره : عدم قبول الطعن .</p> <p>- طعن النياية العامة في الاحكام لمصلحة القانون غير جائز . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٨)</p>
٤٠٤	٦٢	

الصفحة	القاعدة	
		٥ - اقتصار الطعن في الاحكام على المحكوم عليه الذي كان طرفاً في الخصومة وصدر الحكم لغير صالحه بصفته التي كان متصفاً بها في الدعوى .
		- انزام المتهم دون المسئول عن الحقوق المدنية بالتعويض المدني .
		لا يجيز للاخير انطعن عليه بطريق النقض .
٤٢١	٦٦	(الطعن رقم ٦٣٣٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١١)
		٦ - قضاء محكمة اول درجة بالادانة واحالة الدعوى المدنية التابعة الى المحكمة المختصة . استئناف المتهم هذا الحكم . وجوب ان تقتصر محكمة ثاني درجة على الدعوى الجنائية التي نقلها الاستئناف اليها .
		- قضاء محكمة ثاني درجة بالبراءة استناداً الى انتفاء الخطأ في جانب الطاعن وبرفض الدعوى المدنية . لا مصلحة للطاعن من النعي عليه . اساس ذلك ؟
٤٩٩	٨١	(الطعن رقم ٣٧٠٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)
		٧ - تقرير الطعن . ورقة شكلية من اوراق الاجراءات يجب ان تحمل بذاتها مقوماتها الاساسية باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصدور العمل الاجرائي ممن صدر منه . ولا يجوز تكملة اي بيان في التقرير بدليل خارج عنه .
		تقرير محامي الحكومة بالطعن بالنقض دون ان يفصح عن صفته في الطعن . عدم قبول الطعن شكلاً . لا يقدح في ذلك ان تكون اسباب الطعن قد تضمنت صفة الطاعن .
٥٥٢	٩١	(الطعن رقم ٦٤٦٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٠)
		٨ - انعدام مصلحة الطاعنين من نفي مسئوليتهم عن الوفاة مادامت العقوبة المقررة بها عليهم تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجنحة الضرب باستعمال آلة مثال :
٥٧٦	٩٦	(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٧)
		٩ - لامصلحة للطاعن في النعي على الحكم قصوره بالنسبة لواقعة البلاغ التكاذب طالما انه دانه عن تهمة السب والبلاغ الكاذب ووقع عليه عقوبة واحدة عن التهمتين مما تدخل في حدود العقوبة المقررة لتهمة السب .
٨٥٨	١٥٤	(الطعن رقم ٣١٢٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧)

١٠ - العبرة في تحديد موضوع التوكيل هو بعبارته وانفاظه عبارة التوكيل انه خاص في قضية واحدة غير معينة دون الطعن في الاحكام بطريق النقض . اثره ؟

- الطعن بالنقض في المواد الجنائية حق شخص لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته . ليس لاحد أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق الا بالذنه .

(الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩) ١٦٣ ٨٩٥

١١ - المصلحة أساس الدعوى أو الطعن فاذا انعدمت فلا تقبل الدعوى أو الطعن اعتبارا بأن إيهما في هذه الحالة يكون مسألة نظرية بحثة لا يؤيية لها . مثال .

(الطعن رقم ١٤٦٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٨) ١٨١ ٩٩٨

١٢ - صدور التوكيل بعد الحكم المطعون فيه وقبل التقرير بالطعن . دلالة : انصراف ارادة الطاعن الى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض . وان لم ينص فيه على ذلك .

(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣) ١٩٦ ١٠٧٨

١٣ - اعتبار الحكم جريمة ذبح انثى دون السن وعرضه لحوم مذبوحة خارج السلخانة جرائم مرتبطة ومعاقبة الطاعن بأشدها وهي الاولى . لامصلحة له لما يثيره بشأن الجريمة الثانية أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٣١٦٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٦) ١٩٩ ١٠٩٣

١٤ - أوجه الطعن على الحكم . شرط قبولها : ان تكون متصلة بشخص الطاعن وأن يكون له مصلحة فيها .

(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧) ٢٠٢ ١١٠٣
(والطعن رقم ٦٥٧٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧) ٢١٠ ١١٥٢

١٥ - يعتبر المحرر رسميا في حكم المادتين ٢١١ ، ٢١٣ عقوبات متى صدر امر كان في الامكان أن يصدر من موظف عام مختص بتحريره .

ثبوت اشتراك الطاعن في جريمة التزوير - لامصلحة له في المجادلة في معاقبته على أساس أنه فاعل أصلي . علة ذلك ؟

(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧) ٢٠٢ ١١٠٣

الصفحة	القاعدة	
١١٠٣	٢٠٢	١٦ - عدم جدوى النعى على الحكم في شأن جريمة استعمال المحرر المزور . مادام قد عاقب الطاعن يعقوبة جريمة التزوير الثابتة في حقه . (الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)
١١٥٢	٢١٠	١٧ - رفع المعارضة من غير المحكوم عليه الصادر ضده الحكم الغيابي المعارض فيه . يوجب القضاء بعدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذي صفة . - الطعن في الاحكام من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم . - تقرير والد المحكوم عليه بالمعارضة بصفته الشخصية . يوجب الحكم بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها من غير ذي صفة . مخالفة ذلك خطأ في تطبيق القانون يوجب نقضه وتصحيحه . (الطعن رقم ٦٥٧٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)
١١٧٥	٢١٣	١٨ - التقرير بالطعن من محام بادارة قضايا الحكومة . دون الافصاح عن صفته فيه . اثره : عدم قبول الطعن شكلا . لا يغير من ذلك تضمن الأسباب ما يفيد صدورها من الوزير المختص بصفته . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٣٨٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٨)
نطاق الطعن		
٨٢٥	١٤٩	١ - نقض الحكم بالنسبة للجريمة السب والقذف يستوجب الاحالة بالنسبة لجريمة الضرب ايضا متى كان الحكم في الدعوى المدنية مؤسس على ثبوت جرائم الضرب والقذف والسب معا . (الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢١)
١٠٣٥	١٨٧	٢ - عدم امتداد اثر الطعن بالنقض لمن لم يكن طرفا في الخصومة الاستئنافية . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٦٣٩٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)
ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الاحكام :		
٧٥٩	١٣٦	١ - جواز الطعن في الحكم بالمعارضة . مؤداه : عدم جواز الطعن فيه بالنقض . المادة ٣٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . (الطعن رقم ٤٣٤٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الاحكام الصادرة من محاكم امن الدولة المشككة وفقا لقانون الطوارئ عدم جواز الطعن فيها باى طريق من طرق الطعن . المادة ١٢ من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ .
		- انفلاق باب الطعن فى الحكم بطريق الاستئناف . مؤداه . انفلاق باب الطعن فيه بطريق النقض .
		- صدور الحكم المطعون فيه من محكمة الجنج المستأنفة بنسء على استئناف الطاعن . خطأ لا ينشئ للمتهم طريقا للطعن بالنقض حظه القانون .
٣٧٠	٥٦	(الطعن رقم ٦٢٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣)
٦٣٨	١٠٨	(والطعن رقم ٥٨٩٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٣)
		٣ - ورود الطعن بالنقض على الحكم الصادر من محكمة أول درجة رغم عدم الطعن عليه بالاستئناف . غير مقبول .
٣٨٣	٥٩	(الطعن رقم ٥٦٩٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)
		٤ - حق الطعن بطريق النقض فى الاحكام الصادرة فى غيبة المتهم لغيره من الخصوم .
٤٤٧	٦٩	(الطعن رقم ٥٩١٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٦)
		٥ - جواز الطعن بالنقض فى الحكم الصادر بعدم الاختصاص اذا كان منها للخصومة على خلاف ظاهره . اساس ذلك ؟
٤٤٧	٦٩	(الطعن رقم ٥٩١٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٦)
		٦ - الحكم الحضورى النهائى يحدد مركز الطاعن فى الدعوى بصفة نهائية .
		- عدم توقف قبول طعنه على المعارضة التى قد يرفعها منهم آخر معه فى الدعوى صدر الحكم عليه غيابيا او قابلا للمعارضة . حد ذلك ؟
		- صدور الحكم غيابيا او حضوريا اعتباريا بالنسبة للمتهم وحضوريا بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية او المسئول عنها كون الحكم مازال قابلا للمعارضة بالنسبة للمتهم . طعن ايها بالنقض . غير جائز . علة ذلك ؟
٤٨٦	٧٧	(الطعن رقم ٤٣٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - صدور الحكم من محكمة اول درجة انتهائيا بقبوله ممن صدر عليه او تفويته على نفسه استئنائه في ميعاده . عدم جواز الطعن بالنقض في هذا الحكم . علة ذلك ؟ .
٥٥٢	٩١	(الطعن رقم ٦٤٦٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢)
		٨ - للنياية العامة الطعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم .
٦١٢	١٠٤	(الطعن رقم ٤١١٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٦)
٩٨٣	١٧٩	(الطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٦)
١١٢٨	٢٠٤	(والطعن رقم ٨٩١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٢)
		٩ - الطعن بطريق النقض لا يجوز الا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع صراحة او ضمنا .
		- لصفة للمدعى بالحقوق المدنية في التحدث الا في خصوص الدعوى المدنية . مثال .
٦٨٤	١١٩	(الطعن رقم ٦٦٩٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٣)
		١٠ - اختصاص محكمة الاحداث مقصور على الفصل في جرائم الاحداث . عدم امتداد هذا الاختصاص الى غيرهم من المساهمين في الجريمة ذاتها . المادة ٢٩ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ .
		جواز الطعن بالنقض في الحكم بعدم الاختصاص . اذا كان منهيما للخصومة على خلاف الظاهر .
٧١٧	١٢٦	(الطعن رقم ٢٠٣٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦)
		١١ - الحكم الاستئنائي الصادر في غيبة المتهم بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . حق المدعى بالحقوق المدنية الطعن فيه منذ صدوره . علة ذلك ؟
٩٠٨	١٦٧	(الطعن رقم ٣١٦٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩)
		١٢ - عقوبة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات . يكفي لتطبيقها . ثبوت استقلال الجريمة المقترنة عن جريمة القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما .
		المصاحبة الزمنية مقتضاها ؟ تقدير تحققها . موضوعي .
٩٤٨	١٧٤	(الطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٣ - صحة الطعن بالنقض في الحكم العياني الاستثنائي الصادر في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون ٥٣ لسنة ١٩٥٤ . علة ذلك؟ - العبرة في قبول الطعن بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى وليست بالوصف الذي تقضى به المحكمة . مثال :
٩٦٨	١٧٦	(الطعن رقم ٣٤٠٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٥)
		١٤ - عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم الذي اغفل الفصل في الاستئناف . وجوب الرجوع الى ذات المحكمة الاستئنافية . المادة ١٩٣ مرافعات .
١٠٥٧	١٩٢	(الطعن رقم ٧٤٧٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢)
		١٥ - صيرورة الحكم الابتدائي حائزا لقوة الامر المقضى . اثره : عدم جواز الطعن عليه بطريق النقض .
١٠٧٨	١٩٦	(الطعن رقم ٤٥٤٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣)
		راجع ايضا : نقابات (القاعدة رقم ١ نقابات بالصحيفة رقم ٥)
		وضوح اسباب الطعن وتحديدها :
		شرط قبول وجه الطعن . أن يكون واضحا محددا .
١٦٨	٢٧	(الطعن رقم ٢٩٣١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩)
٨٢٩	١٥٠	(والطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢١)
٩٣٥	١٧٢	(والطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١١)
		حالات الطعن :
		(١) الخطأ في تطبيق القانون :
		١ - الحد الأدنى للغرامة طبقا للمادة ١١٨ عقوبات خمسمائة جنيه حتى لو قل المال المختلس عن هذا الحد . قضاء الحكم بغرامة اقل من خمسمائة جنيه . خطأ في تطبيق القانون .
		لا سبيل الى تصحيح الحكم حتى لا يضار الطاعن بطعنه . علة ذلك ؟
٤٥	٤	(الطعن رقم ٦١٥٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)

الصفحة	القاعدة	
٤٥	٤	٢ - جزاء الرد المنصوص عليه في المادة ١١٨ عقوبات يدور مع موجبة من بقاء المسال المختلس في ذمة المتهم حتى الحكم عليه . (الطعن رقم ٦١٥٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)
		٣ - حيازة البضائع الاجنبية بقصد الاتجار مع العلم بانها مهربة . اعتباره في حكم التهريب . - العلم بالتهريب مفترض في حق الحائز . نقض هذه القرينة . شرطه: تقديم المستندات الدالة على سداد الضرائب الجمركية والرسوم الاخرى . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .
		- حجب العيب الذي شاب الحكم المحكمة عن نظر الدعوى . وجوب ان يكون مع النقض الاعادة . - مثال لتسبيب معيب لحكم بالبراءة ورفض الدعوى المدنية في جريمة تهريب جمركي . (الطعن رقم ٤٦٢٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٦)
١٤٠	٢٠	
٢١٣	٣١	٤ - رقابة محكمة النقض لاحكام الاعدام . شمولها عناصر الحكم موضوعية كانت او شكلية . وجوب نقضها الحكم للخطأ في القانون . اساس ذلك . المواد ٢/٣٥ ، ٢/٣٩ ، ٤٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . (الطعن رقم ٥٩٢٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)
		٥ - مناط الاثبات في المواد الجنائية هو اقتناع القاضي واطمئنانه الى الادلة المقدمة اليه في الدعوى . - ادعاء المجنى عليه ان الورقة التي تحمل توقيعها على بياض قد ملئت بخلاف المتفق عليه . يوجب على المحكمة الزامه باثبات ذلك بكافة طرق الاثبات . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . (الطعن رقم ٥٨٨١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٥)
٢٨٧	٤٠	٦ - قضاء المحكمة الاستئنافية بالغاء حكم البراءة الصادر من محكمة اول درجة . وجوب صدوره باجماع الراء . تخلف النص فيه على الاجماع . يبطله ويوجب تأييد حكم البراءة المقضى بها ابتدائيا .

الصفحة	القاعدة	
		<p>٦ - الطعن لثاني مرة . القضاء فيه دون تحديد جلسة لنظر الموضوع . شرطه . ان يكون التوجه الذي بنى عليه نقض الحكم وتصحيحه يغنى عن التصدي للموضوع .</p>
٣١٣	٤٦	<p>(الطعن رقم ٣٧٤٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)</p>
		<p>٧ - انقضاء الدعوى الجنائية بحكم نهائي . عدم جواز نظرها من جديد . معاودة الحكم المطعون فيه نظر الدعوى والفصل في موضوعها بناء على استئناف المطعون ضده . رغم صدور حكم نهائي فيها بناء على استئناف النيابة . خطأ في القانون . اثر ذلك ؟</p>
٣٢١	٤٧	<p>(الطعن رقم ٢٤٢٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣)</p>
		<p>٨ - استئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم دون ان ينصرف اثر الاستئناف الى الحكم الغيابي الابتدائي .</p>
		<p>٩ - اغفال الحكم الاستئنافي الفصل في شكل المعارضة وتصديقه للموضوع الدعوى . خطأ في القانون . علة ذلك ؟</p>
٣٨٣	٥٩	<p>(الطعن رقم ٥٦٩٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)</p>
		<p>٩ - انتهاء الحكم الى اداة المطعون ضده بجناية هناك المرض طبقا للمادة ٢٦٨/٣ عقوبات . معاقبته بالحبس عملا للمادة ١٧ من ذات القانون . خطأ في القانون . اساس ذلك ؟</p>
		<p>اضافة عنصر مشدد جديد للجريمة دون تنبيه الدفاع . اخلال بحق الدفاع .</p>
٤٠٨	٦٣	<p>(الطعن رقم ٥٨٨٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٩)</p>
		<p>١٠ - قرار وزير التموين رقم ٨٧ لسنة ٨٢ المعمول به في ١٥/٤/١٩٨٢ منح في المادة الثانية منه مستوردي وتجار السلع الغذائية مهلة اربعة اشهر من تاريخ نفاذه لتصريف مالهديهم من السلع غير المثبت عليها تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية .</p>
		<p>اداة الطاعن عن تلك الجريمة خلال تلك المهلة المحددة . خطأ في القانون يوجب النقض والقضاء بالبراءة .</p>
٤١٨	٦٥	<p>(الطعن رقم ٦٣١٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٠)</p>

الصفحة	القاعدة	
		١١ - التهم لا يضار بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده . قضاء المحكمة الاستئنافية بالمصادرة ونشر ملخص الحكم في جريدتين على نفقة التهم وهو مالم يقض بهما الحكم المستأنف . خطأ في القانون . مادام أن التهم هو المستأنف وحده . (الطعن رقم ٦٣٤٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٩)
٤٦٠	٧١	١٢ - قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام . - محاكمة الحدث أمام محكمة لا ولاية لها . على المحكمة الاستئنافية إلغاء الحكم المستأنف وإحالة الدعوى الى محكمة الاحداث المختصة . قضاء المحكمة الاستئنافية في موضوع الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف خطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ٦٥٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٢)
٤٧١	٧٣	١٣ - مناط الحكم بعقوبة الغرامة والحكم بالرد بوصفه عقوبة تكميلية تحمل في طياتها فكرة رد الشيء الى أصله . تدور وجود أو عدمه مع ما تقاضاه المؤجر أو الوسيط من مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار . بدون تلك التي اتفق عليها . مثال :
٤٨٢	٧٦	(الطعن رقم ٣٧٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٥) ١٤ - العقوبة المقررة لجريمة اشغال الطريق العام بغير ترخيص هي الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه ... المادة ١٤ من القانون ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ . - تعديل الحكم المطعون فيه عقوبة الغرامة المقضي بها بالحكم المستأنف من مائة جنيه الى خمسين جنيهاً بالنزول عن الحد الأدنى المقرر قانوناً - خطأ في تطبيق القانون . وجوب النقض والتصحيح بتأييد الحكم المستأنف . (الطعن رقم ٤٥٦٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)
٤٩٦	٨٠	١٥ - اثبات الحكم مقارفة الطاعن جرائم الاشتراك في تزوير محركات رسمية واستعمالها والتهرب من سداد الجمارك ووجوب تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات .

القاعدة الصفحة

— معاقبته الطاعن بالعقوبة المقررة لجريمة الاشتراك في التزوير باعتبارها العقوبة الأشد مع تفريجه عن جريمة التهريب . خطأ . يوجب تصحيحه اكتفاء بعقوبة الجريمة الأشد .

٥٣٧ ٨٩

(الطعن رقم ٦١٩٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢)

١٦ - القضاء في المعارضة بتأييد الحكم الفيابي الاستثنائي الصادر بالغاء الحكم برفض الدعوى المدنية . وجوب صدوره باجماع الآراء والنص فيه على ذلك . لا يفتى عن ذلك صدور الحكم الفيابي الاستثنائي باجماع الآراء . علة ذلك ؟

حق محكمة النقض في نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذ تبين انه بنى على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ .

٥٨٢ ٩٧

(الطعن رقم ٦٤١٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٨)

١٧ - قضاء محكمة ثان درجة بتأييد الحكم المستأنف وليس بالفائه واعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة . خطأ في تطبيق القانون . أساس ذلك ؟

٦٠٨ ١٠٣

(الطعن رقم ٣٥٤٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٦)

١٨ - العقوبة المقررة لجريمة احراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار هي الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة . عدم جواز النزول بها في حالة تطبيق المادة ١٧ عقوبات عن الاشغال الشاقة المؤقتة .

— نزول الحكم في جريمة احراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار الى السجن ثلاث سنوات خطأ في تطبيق القانون . يقتضى تصحيحه .

٦١٢ ١٠٤

(الطعن رقم ٤١١٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٦)

١٩ - الولاية المقررة لمدير عام مصلحة الجمارك بطلب اتخاذ الاجراء في الدعوى الجنائية أو رفعها ولاية عامة . أساس ذلك ؟

— عموم ولايته تجيز له عموم تفويضه لغيره فيما له من حق الطلب .

— صدور الطلب من مراقب عام ضرائب الانتاج بالاقاليم المفوض من مدير عام مصلحة الجمارك في اصداره . اثره : صحة اجراءات رفع الدعويين الجنائية والمدنية .

الصفحة	القاعدة	
		مخالفة محكمة أول درجة ذلك . خطأ في القانون يوجب على المحكمة الاستئنافية القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية واعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل فيها . مخالفة المحكمة الاستئنافية ذلك . خطأ في القانون . مؤدى ذلك ؟
٦٢٠	١٠٥	(الطعن رقم ٦٨٦٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٨٧)
		٢٠ - للخصم في الدعوى جنائية أم مدنية الحق في الرجوع الى المحكمة التي فاتها الفصل في طلباته الموضوعية كلها او بعضها للفصل فيما اغفلته اساس ذلك ؟ المادة ١٩٣ مرافعات .
٦٨٤	١١٩	(الطعن رقم ٦٦٩٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٨٧)
		٢١ - الحكم الصادر غيابيا في جنائية يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنائيات وهي عشرين سنة وعقوبة الاعدام ثلاثين سنة . حضور المتهم عليه في جنائية في غيبته او القبض عليه قبل سقوط العقوبة . اثره ؟
		قضاء محكمة الجنائيات غيابيا على الطاعن في جنائية بالحبس والغرامة والقبض عليه قبل انقضاء عشرين سنة من تاريخ الحكم . يوجب اعادة محاكمته . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك والقضاء بالقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . خطأ في تطبيق القانون .
٧٠٠	١٢٣	(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٨٧)
		٢٢ - وجوب وقف نظر استئناف النيابة للحكم الابتدائي الغيابي الصادر على المتهم حتى يفصل في المعارضة المرفوعة منه في هذا الحكم . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ في القانون .
		مثال :
٧٢٥	١٢٨	(الطعن رقم ٤٤٣٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١/٦/١٩٨٧)
		٢٣ - العقوبة المقررة لجريمة عرض أدوات قياس غير مدموغة للبيع ؟
		المادة ٢١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ .
		- قضاء الحكم المطعون فيه بعقوبة لم يفرضها القانون . خطأ في القانون . يوجب نقضه جزئيا وتصحيحه .
٧٥٦	١٣٥	(الطعن رقم ٣٣١٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١١/٦/١٩٨٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢٤ - عدم جواز الأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة المقررة بالمقضى بها عن جريمة عرض مواد غذائية مفسوشة وضارة بصحة الإنسان . أساس ذلك؟ - مخالفة ذلك خطأ في تطبيق القانون .
٧٦٢	١٣٧	(الطعن رقم ٢٣٨٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤)
		٢٥ - استئناف المدعى بالحقوق المدنية . مقصور على الدعوى المدنية . علة ذلك ؟
		- استئناف المدعين بالحقوق المدنية دون النيابة العامة . اثره : صيرورة الحكم الصادر في الدعوى الجنائية حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه . - تصدى المحكمة الاستئنافية حال نظرها استئناف المدعين بالحقوق المدنية للدعوى الجنائية . خطأ في القانون .
٧٨٠	١٤٢	(الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١١)
		٢٦ - العقوبة المقررة لجريمة المادة ٣١٦/٢ مكررا ثالثا عقوبات : الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات . النزول عن الحد الأدنى المقرر . خطأ في القانون .
٧٨٤	١٤٣	(الطعن رقم ٧٨٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١٣)
		٣٧ - صدور القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بعد وقوع الفعل وقبل صدور حكم نهائي في جريمة اقامة بناء بدون ترخيص - اعتباره أصلح للمتهم من القانون القديم لما أوجبه على القاضي من وقف نظر الدعوى المنظورة لمدة ستة أشهر لمنح المخالف فرصة التقدم بطلب الى الوحدة المحلية المختصة للنظر في أمر المخالفة على ضوء الأحكام الجديدة في هذا القانون .
		- صدور قانون أصلح يسرى على واقعة الدعوى قبل صدور الحكم المطعون فيه . يوجب على المحكمة تطبيقه . مخالفة ذلك خطأ في القانون .
٨٩٣	١٥٥	(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧)
		٢٨ - مدة ايداع الحدث احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية يجب الا تزيد على عشر سنوات في الجنائيات وخمس سنوات في الجنح وثلاث سنوات في حالة التعرض للانحراف . المادة ١٣ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ - عدم تحديد الحكم مدة ايداع . خطأ في القانون .
٨٦٧	١٥٦	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢٩ - حظر نقل السمسرة خارج حدود المحافظات في مدة محددة . المادة الأولى من قرار وزير التموين ١٣٧ لسنة ١٩٧٩ ثبوت ان انقل تم في غير هذه المدة . لاتأثير . مخالفة ذلك خطأ في القانون . مثال .
٨٧٤	١٥٨	(الطعن رقم ٦٣٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨) ٣٠ - قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى يمنعها من السير فيها الغاء هذا القضاء من المحكمة الاستئنافية . وجوب اعادتها الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها . مخالفة ذلك والتصدي لموضوع الدعوى . خطأ في القانون . يوجب نقض الحكم واعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل في موضوعها .
٨٩٨	١٦٤	(الطعن رقم ٦٣٩٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩) ٣١ - لمن لحقه ضرر من الجريمة الادعاء مدنيا أمام المحكمة المنظور امامها الدعوى الجنائية . عدم قبول ذلك أمام المحكمة الاستئنافية . علنه ذلك ؟ - الادعاء مدنيا في المعارضة أمام محكمة أول درجة . جائز . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك : خطأ في القانون .
٩٠٥	١٦٦	(الطعن رقم ٢٩١١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩) ٣٢ - عدم جواز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الاحالة او طلب التكليف بالحضور - المادة ٣٠٧ اجراءات جنائية . ادانة الطاعن عن واقعة تقاضى مبالغ خارج عقد الايجار لم ترفع بها الدعوى الجنائية عليه . خطأ في القانون .
٩٧٣	١٧٧	(الطعن رقم ٢٠٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٦) ٣٣ - لا جريمة ولا عقوبة الا بنص . عدم وجود نص يحدد وزن الرغيف قبل خبزه . اثره ؟ لمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها اذا ما بنى على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .
٩٩٤	١٨٠	(الطعن رقم ٥٥٣٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣٤ - انزال الحكم بالطاعن عقوبة تزيد عن الحد الأقصى المقرر للجريمة . خطأ في القانون .
		كون العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون . أثر ذلك : وجوب تصحيح الخطأ وفقا للقانون .
١٠١٥	١٨٤	(الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)
		٣٥ - العقوبة المقررة لجريمة التخلف عن تنفيذ قرار تكليف الأطباء . عقوبتها الحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر والغرامة التي لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين . أساس ذلك ؟
		- القضاء ابتدائيا بتفريم المتهم مائتي جنيه . أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب حكم محكمة أول درجة ونزوله بالغرامة إلى خمسين جنيها . خطأ في تطبيق القانون يوجب تصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .
١٠٧٥	١٩٥	(الطعن رقم ٣٥١٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٠)
		٣٦ - رفع المعارضة من غير المحكوم عليه الصادر ضده الحكم النهائي المعارض فيه . يوجب القضاء بعدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذي صفة . - الطعن في الأحكام من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم .
		- تقرير والد المحكوم عليه بالمعارضة بصفته الشخصية . يوجب الحكم بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها من غير ذي صفة . مخالفة ذلك خطأ في تطبيق القانون يوجب نقضه وتصحيحه .
١١٥٢	٢١٠	(الطعن رقم ٦٥٧٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)
		٣٧ - اثبات الحكم عرض الطاعن أغذية غير صالحة . للاستهلاك الآدمي وقضاؤه رغم ذلك بالبراءة . خطأ في القانون .
١١٧٧	٢١٤	(الطعن رقم ٥٤٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)
		٣٨ - العقوبة المقررة لجريمة فتح وإدارة محل صناعي بدون ترخيص هي الغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز خمسمائة جنيه . المادة ١٧ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل .
		- النزول عن الحد الأدنى المقرر للغرامة . خطأ في القانون يوجب التصحيح . أساس ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		<p>— توقيع عقوبة الفلق . جوازي . المادة ١٨ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المجلد .</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٩٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)</p> <p>راجع ايضا عقوبة :</p> <p>(القاعدة رقم (٧) بالصحيفة رقم ٧٣)</p> <p>وقيض :</p> <p>(القاعدة رقم (٤٨) بالصحيفة رقم ٣٢٥)</p> <p>ومحكمة استئنافية :</p> <p>(القاعدة رقم (٥٢) بالصحيفة رقم ٣٤٢)</p> <p>(ب) بطلان الحكم :</p> <p>١ - النطق بالحكم . وجوب تمامه بحضور القضاة الذين اشتركوا في المداولة . حصول مانع لدى أحدهم . وجوب توقيعه مسودة الحكم . مخالفة ذلك . يبطل الحكم .</p> <p>(الطعن رقم ٥٧٠٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٠)</p> <p>٢ - عدم تمكن محامي الطاعن من ابداء عذر تخلف الأخير عن الحضور بالجلسة التي حددت لنظر معارضته الاستئنافية لسبب لايد للطاعن فيه وهو ادراج اسمه في رول الجلسة مغايرا لاسمه الحقيقي . بطلان في الاجراءات شاب الحكم . وجوب النقض والاحالة .</p> <p>(الطعن رقم ٤٤٠٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)</p> <p>وجوب نظر الاستئناف بالجلسة المحددة بالتقريرية القضاء في الدعوى بجلسة غير تلك السابق تحديدها بالتقرير دون اعلان الطاعن ورغم تخلفه عن حضورها . بطلان في الاجراءات يؤثر في الحكم . مما يستوجب نقضه .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٠٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧)</p> <p>اسباب الطعن :</p> <p>(١) مايقبل منها :</p> <p>١ - وجوب سماع شاهد الواقعة الذي يتمسك المتهم أو المدافع عنه بسماعه ولو لم يكن ضمن شهود الاثبات المعلنين من قبل النيابة . اغفال ذلك اخلال بحق الدفاع .</p> <p>(الطعن رقم ٥٦٣٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٤)</p>
١١٨٢	٢١٥	
١١٦	١٥	
٤٩٣	٧٩	
٨٧١	١٥٧	
٣١	٢	

الصفحة	القاعدة	
		٢ - بيانات حكم الادانة ؟ سلامة الحكم بالادانة في الجرائم غير العمدية . مشروطة ببيان ركن الخطأ ورابطة السببية بين الخطأ والاصابة . - مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة قيادته . لا يعتبر دليلا على الخطأ . - مثال لتسبيب معيب لحكم بالادانة في جريمة اصابة خطأ . (الطعن رقم ٥٦٢٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٤)
٣١	٢	٣ - الحد الأدنى للفرامة طبقا للمادة ١١٨ عقوبات خمسمائة جنيه حتى لو قل المال المختلس عن هذا الحد . قضاء الحكم بفرامة اقل من خمسمائة جنيه . خطأ في تطبيق القانون . لا سبيل الى تصحيح الحكم حتى لا يضر الطاعن بطعنه . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٦١٥٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)
٤٥	٤	٤ - جريمة النصب ما يشترط لتوافرها ؟ - مجرد الاقوال والادعاءات الكاذبة . عدم كفايتها لتحقيق جريمة النصب مهما بالغ قائلها في توكيد صحتها . - ضرورة ان تكون الاقوال الكاذبة مصحوبة بأعمال مادية خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحتها . مثال لتسبيب معيب لحكم الادانة في جريمة نصب . (الطعن رقم ٥٢٠٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
٨١	٩	٥ - وجوب بناء الاحكام الجنائية على الجزم واليقين المؤسس على الادلة التي توردها المحكمة . لاعلى الظن والاحتمال . انتهاء الحكم الى اختلاط منقولات الطاعنة والمجنى عليه دون ان يبين ماهية المنقولات المبددة ويقيم الحجة على ملكية النجنى عليه لها ووجهه استشهاده بالمستندات التي قدمها . قصور .
٨٥	١٠	(الطعن رقم ٥٢٠٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤) ٦ - ادانة الطاعن بجريمة تزوير شيك واستعماله . استنادا الى تمسكه به وبأنه صاحب المصلحة في تزويره . عدم كفايته . مادام قد انكر

الصفحة	القاعدة	
		توقيعه عليه ولم يثبت ان التوقيع له . مجرد تمسك الطاعن بالورقة المزورة . لا يكفي في ثبوت علمه بتزويرها مادام لم يتم الدليل على مقارفته التزوير أو الاشتراك في ارتكابه .
		مثال . لتسبب معيب لحكم بالادانة في جريمة تزوير شيك واستعماله .
١٠٧	١٣	(الطعن رقم ٥٢٢١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٨)
		٧ - الاصل ان المحكمة الاستئنافية لاتجرى تحقيقا وانما تحكم على مقتضى الأوراق الا ان ذلك مقيد بحقها في عدم الاخلال بحق الدفاع واستيفاء كل نقص .
		- تمسك الطاعن بسماع شاهد لم يكن سببه قد قام الا امام محكمة ثان درجة . عدم اجابته اخلال بحق الدفاع .
١٤٨	٢٢	(الطعن رقم ٤٧٤٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)
		٨ - دفع الطاعن بمدينة الواقعة المقدم للمحاكمة عنها بوصفها جريمة نصب . جوهري . اغفال تحقيقه . قصور .
١٥٧	٢٤	(الطعن رقم ٥٣٣٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩)
		٩ - دفع الطاعنة في جريمة تبديد بان العلاقة التي تربطها بالمجنى عليه مدنية . جوهري . اغفال تحقيقه . يعيب الحكم بالقصور .
٢٣٥	٣٤	(الطعن رقم ٥٧٦٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٨)
		١ - اصدار المتهم عدة شيكات . كلها او بعضها بدون رصيد لصالح شخص واحد وفي يوم واحد وعن معاملة واحدة يكون نشاطا اجراميا واحدا يتحقق به الارتباط . ايا كان التاريخ الذي يحمله كل منها او القيمة التي صدر بها . أثر ذلك ؟
		- مثال لتسبب معيب في رفض الدفع بتوافر الارتباط في جريمة اصدار شيك بدون رصيد .
٢٣٨	٣٥	(الطاعنة رقم ٥٧٧١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٨)
		١١ - وجوب اشتغال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة . المادة ٣١٠ اجراءات .

الصفحة	القاعدة	
		<p>— اكتفاء حكم الادانة في جريمة الترويج لمبادئ مناهضة مؤثمة في القانون بسرد انواع الاوراق والنشرات والكتب المضبوطة دون بيان مضمونها بما يتحقق به وقوع الجريمة . قصور . مثال .</p> <p>— وحدة الواقعة وحسن سير العدالة . يوجب امتداد اثر الطعن لطاعنين آخرين .</p>
٢٥٢	٣٨	<p>(الطعن رقم ٥٩٠٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)</p>
٢٩٨	٤٢	<p>١٢ - عدم امتداد اجل التوقيع على الحكم وايداعه لاي سبب من الاسباب حتى ولو صلافا اليوم الاخير عطلة رسمية . اساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٩٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)</p>
٣١٠	٤٥	<p>١٣ - وجوب ان يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً يشتمل ملخص وقائع الدعوى وظروفها وجميع ما اتخذ فيها من اجراءات . وقراءته قبل اى اجراء . المادة ٤١١ اجراءات .</p> <p>— اغفال تلاوة تقرير التلخيص قبل الفصل في المعارضة الاستئنافية . اثره . بطلان اجراءات المحاكمة . لا يقدح في ذلك سبق تلاوته ابان المحاكمة الغيابية الاستئنافية . اساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٣٥٧٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)</p>
٣٣٤	٥٠	<p>١٤ - مجرد اعطاء الشيك الى المستفيد مع العلم بانه بغير مقابل وفاء للسحب تتم به جريمة اعطاء شيك بدون رصيد . علة ذلك ؟</p> <p>— تحرير الشيك وتوقيعه من الاعمال التحضيرية التي لا يصح بناء الاختصاص المطلق بنظر الجريمة عليها . مخالفة ذلك خطأ في القانون .</p> <p>— ضرورة وقوف المحكمة على مكان اعطاء الشيك . مخالفة ذلك . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٣٥٠٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)</p>
٣٣٩	٥١	<p>١٥ - تقديم الطاعنة ما يدحض قرينة وصول ورقة الاعلان اليها اثره : اعتبار تخلفها عن حضور المعارضة الاستئنافية راجعاً لعلو قهرى . قبول علو الطاعنة يجعل الحكم انطعون فيه غير صحيح لقيامه على اجراءات معيبة .</p> <p>(الطعن رقم ٣٥٩٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٦ - انتهاء الحكم الى اداة المطعون ضده بجناية هتك العرض طبقا للمادة ٢٦٨/٣ عقوبات . معاقبته بالنحبس العمالا للمادة ١٧ من ذات القانون . خطأ في القانون . أساس ذلك ؟</p> <p>- اضافة عنصر مشدد جديد للجريمة دون تنبيه الدفاع . اخلال بحق الدفاع .</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٨٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٩)</p>
٤٠٨	٦٣	<p>١٧ - عدم جواز توقيع عقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة الشرطة على الحدث الذي لا تجاوز سنة خمس عشرة سنة . أساس ذلك ؟</p> <p>- وجوب استظهار سن الحدث استنادا الى أوراق رسمية دون ما عداها . علة ذلك ؟</p> <p>تقدير السن أمر متعلق بموضوع الدعوى لا يجوز لمحكمة النقض التعرض له . حد ذلك ؟</p> <p>- خلو الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه المؤيد له لأسبابه من استظهار سن المطعون ضدها يعيبه بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلق بمخالفة القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٦٣٤٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٩)</p>
٤٦٦	٧٢	<p>١٨ - اختيار المتهم لمحامي المدافع عنه . حق اصيل مقدم على حق القاضي في تعيين محام له .</p> <p>اصرار المتهم والمحامي الحاضر على طلب التأجيل . لحضور محاميه الاصيل . التفتت المحكمة عن هذا الطلب . دون الافصاح في الحكم عن علة عدم اجابته . اخلال بحق الدفاع يبطل اجراءات المحاكمة .</p> <p>(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤)</p>
٤٧٩	٧٥	<p>١٩ - مناط الحكم بعقوبة الغرامة والحكم بالرد بوصفه عقوبة تكميلية تحمل في طياتها فكرة رد الشيء الى اصله . تدور وجودا وعدما مع ما تقاضاه المؤجر او الوسيط من مبالغ خارج نطاق عقد الارجار . دون تلك التي اتفق عليها .</p> <p>مثال :</p>
٤٨٢	٧٦	<p>(الطعن رقم ٣٧٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢٠ - الاختصاص في المسائل الجنائية . يتعين بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه . هذه الأماكن قسائم متساوية لاتفاضل فيها .</p> <p>- القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام .</p> <p>- الدفع بعدم الاختصاص المحلى يجوز اثباته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط ذلك ؟</p> <p>- مثال لتسبيب معيب للرد على الدفع بعدم اختصاص المحكمة محليا .</p> <p>(الطعن رقم ٤٠٥٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠)</p>
٥١٠	٨٣	<p>٢١ - طلب دفاع المتهم في جريمة البلاغ الكاذب وقف الفصل في الدعوى حتى يفصل في جنحة أخرى . هو دفع بطلب وقف الفصل في الدعوى الجنائية المقامة ضده حتى يفصل في تلك المقامة ضد المجنى عليه .</p> <p>- انتبليغ عن الوقائع الجنائية حق لكل انسان .</p> <p>- عدم جواز الحكم بعقوبة القذف على من اخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو الإداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله .</p> <p>(الطعن رقم ٦٣٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١)</p>
٥٢٢	٨٦	<p>٢٢ - متى عهد التهم الى مقام للدفاع عنه . على المحكمة سماعه . اذا استأجل ورات المحكمة الا تجيبه وجب عليها ان تنبهه الى رفض طلبه علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٣٤٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٥)</p>
٥٩٤	١٠٠	<p>٢٣ - وجوب ان يكون للحدث . في مواد الجنايات محام للدفاع عنه . حتى يكفل له دفعا حقيقيا . لادفعا شكليا . اساس ذلك ؟</p> <p>فرض الشارع عقوبة الفرامة على كل محام . منتدبا أو موكلا . في جناية اذا لم يدافع عن المتهم أو يعين من يقوم مقامه في الدفاع عنه . فضلا عن المحاكمة التأديبية . المادة ٣٧٥ اجراءات .</p> <p>(الطعن رقم ٦٣٤٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٥)</p>
٥٩٤	١٠٠	

القاعدة الصفحة

٢٤ - توكيل المتهم أكثر من محام للدفاع عنه وعدم تقسيم الدفاع بينهما . حضور أحدهما دون الآخر . استئجاله للدعوى لحضور المحامي الفائب . التفات المحكمة عن هذا الطلب لا اخلال بحق الدفاع . حد ذلك؟ ان يكون المحامي الحاضر قد ابدى دفاعا حقيقيا يتحقق به الفرض الذى استهدفه الشارع . طلب التأجيل دون ابداء مرافعة حقيقية . وعدم تنبيه المدافع الى رفض طلبه . اخلال بحق الدفاع .

٥٩٤ ١٠٠

(الطعن رقم ٦٣٤٨ لسنة ٥٦ قى - جلسة ١٥/٤/١٩٨٧)

٢٥ - اكتساب المحرر العرفى حجية فى الاثبات . بعد التوقيع عليه . قيام الطاعن . كمحام . بتحرير بيانات العقد كطلب موكله . دون التوقيع عليه . ليس من شأنه ان يجعله فاعلا أصليا فى جريمة تزوير محرر عرفى أو شريكا فيها . مخالفة ذلك . قصور .

٦٠٠ ١٠١

(الطعن رقم ٦٣٥٤ لسنة ٥٦ قى - جلسة ١٥/٤/١٩٨٧)

٢٦ - يجب لتوافر جريمة التعرض فى الحيازة المنصوص عليها فى المادة ٣٧ عقوبات ان يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضع اليد بالقوة من الحيازة . ولا يتوافر عنصر القوة الا اذا كان واقعا على الاشخاص لا على الأشياء .

٦٠٤ ١٠٢

(الطعن رقم ٦٥٨١ لسنة ٥٦ قى - جلسة ١٥/٤/١٩٨٧)

٢٧ - حق محكمة الموضوع فى القضاء بالبراءة . متى تشككت فى صحة اسناد التهمة أو لعدم كفاية ادلة الثبوت . شرطه : احاطتها بالدعوى عن بصر وبصيرة .

٦١٢ ١٠٤

(الطعن رقم ٤١١٤ لسنة ٥٦ قى - جلسة ١٦/٤/١٩٨٧)

٢٨ - الاصل الا يسأل الانسان الا عن خطئه الشخصى . سلامة الحكم بالادانة فى جريمة الاصابة الخطأ . مشروطة ببيان ركن الخطأ والتدليل عليه .

الصفحة	القاعدة	
		- مثال لتسبب معيب لحكم بالادانة في جريمة اصابة خطأ .
٦٤٨	١١١	(الطعن رقم ٤٩٥٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦)
		٢٩ - القصور له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .
٦٧٣	١١٧	(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٢)
		٣٠ - دفاع أحد المتهمين بأن القول المبيع الى الطاعن كان فاسدا وتالف . والله سدد قيمته . دفاع عيني لتعلقه بالوقائع محل الاتهام وجودا وعلما لا بأشخاص مرتكبيها . اثر ذلك ؟
		- اتصال وجه الطعن بآخر يوجب النقض والاعادة . بالنسبة له .
٧٠٤	١٢٤	(الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢)
		٢١ - تميز جرائم القتل العمد بنية خاصة هي انتواء القتل وارهاق الروح وهي تختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية . وجوب ابراز هذه النية وابرار الادلة التي تثبت توافرها .
		مثال لتسبب معيب للتدليل على توافر نية القتل في حق الطاعن .
٧٠٩	١٢٥	(الطعن رقم ١٢٨١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٠)
		٣٢ - تشكيل محكمة الاحداث من قاض يعاونه خبيران احدهما على الأقل من النساء .
		- وجوب حضور الخبيرين وتقديم تقرير عن حالة الحدث .
		اساس ذلك ؟
		- خلو محاضر جلسات محكمة اول درجة والحكم من اسمى الخبيرين وما يفيد حضورهما أو تقديمها تقريرا . اثره : بطلان الحكم .
٧٤٥	١٣٢	(الطعن رقم ٧٣٨٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٤)
		٣٣ - الاجر في مفهوم المادة ٥/ط من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
		تعريفه ؟
		اغفل حكم الاداة بيان ما اذا كانت البدلات التي يحصل عليها العامل تحتسب ضمن الاجر طبقا لقرارات رئيس الوزراء من علمه . قصور .
٧٥٢	١٣٤	(الطعن رقم ٥١٤٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٣٤ - القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . عدم تحققه بمجرد التأخر في الوفاء أو بتصرف المتهم في الشيء المسلم اليه . وجوب اقتران ذلك بانصراف نية الجاني الى اضافة المال الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بصاحبه .
		- خلو الحكم من استظهار ركن القصد الجنائي . قصور .
٧٥٩	١٣٦	(الطعن رقم ٥١٩١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١)
		٣٥ - ابقاء القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على العقوبة المقيدة للحرية مع الغرامة لجريمة تقاضى خلو الرجل واخراجه تقاضى مقدم الإيجار لا يجاوز سنتين من دائرة التجريم طبقا للشروط الواردة بالمادة السادسة منه .
		- بيانت حكم الادانة ؟ المادة ٣١٠ اجراءات .
		- اغفال حكم الادانة في جريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار تحديد ماهية ما تقاضاه الطاعن وما اذا كان خلو رجل المؤتم فانونا أم مقدم ايجار مما اباحه القانون . قصور .
٧٦٥	١٣٨	(الطعن رقم ٣٠٤٦ لسنة ٥٥ - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤)
		٣٦ - اغفال المحكمة الاطلاع على المحرر موضوع الاتهام بالتزوير في حضور الخصوم يعيب اجراءات المحاكمة . أساس ذلك ؟
٧٦٨	١٣	(الطعن رقم ٧٩٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١)
		٣٧ - الحكم بالادانة . وجوب اشتغال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة . المادة ٣١٠ اجراءات .
		- خلو الحكم المطعون فيه من بيان مدى انطباق المادة السادسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . قصور .
		- القصور له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بالقانون .
	١٤١	(الطعن رقم ٧٤٣١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٨)
		٣٨ - كلما وجب تصحيح الحكم حظر نقضه كله أو بعضه وكلما وجبت الاعادة تعين النقض . أساس ذلك ؟
٧٨٤	١٤٣	(الطعن رقم ٧٨٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣٩ - عامة العقل . كفاية فقدان أى من الإدراك أو التمييز لتوافرها .</p> <p>- تمسك المتهم بعدم قدرة المجنى عليه على التمييز وتقديمه تقريراً بظاهر ذلك . دفاع جوهرى . التمويل على أقواله دون تحقيقه . اخلاص بحق الدفاع .</p> <p>- تساند الادلة فى المواد الجنائية . مؤداه ؟</p> <p>(الطعن رقم ٤٨٤٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨)</p>
٨٨٧	١٦١	<p>٤٠ - قرار المحكمة تأجيل الدعوى للاستعلام من البنك عن رصيد المتهم . مفاده : أهمية ذلك لتحقيق عناصرها .</p> <p>عدولها عنه . دون بيان العلة . اخلاص بحق الدفاع تحقيق ادلة الدعوى فى المواد الجنائية . لا يصح ان يكون رهنا بمشيئة المتهم أو المدعى بالحقوق المدنية .</p> <p>(الطعن رقم ٣٠٧٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٠)</p>
٩٣١	١٧١	<p>٤١ - الدفع ببطلان اذن التفتيش أو التسجيل لعدم جدية التحريات جوهرى . على المحكمة التعرض له الاستناد فى رفضه الى ان الضبط دليل على جدية التحريات . قصور . علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٣٥٥٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١١)</p>
٩٤٣	١٧٣	<p>٤٢ - صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بعد ارتكاب الفعل وقبل صدور حكم بات فى جريمة تقاضى مقدم ايجار . يتحقق به معنى القانون الاصلح من القانون القديم . اساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٩٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٦)</p>
٩٧٣	١٧٧	<p>٤٣ - العبرة فى اختصاص من يملك اصدار اذن التفتيش انما تكون بالوافع .</p> <p>ماهية اختصاص المكتب الفنى للنائب العام ؟ المادة الاولى من قرار النائب العام رقم ١٥ لسنة ١٩٦٨</p> <p>اصدار أحد أعضاء المكتب الفنى للنائب العام اذنا بالتفتيش دون نوب النائب العام له فى ذلك . باطل . أثر ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٦)</p>
٩٧٩	١٧٨	

القاعدة
القاعدة

٤٤ - اغفال القضاء بمقوبة الغرامة والرد والعزل بالنسبة لبعض المحكوم عليهم رغم اعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات . خطأ في القانون .
يوجب تصحيحه . عملا بالمادة ١/٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
(الطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٦)

٩٨٣ ١٧٩

٤٥ - جريمة اخفاء الاشياء المسروقة . جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن السرقة .

- تعدد وقائع السرقة لا يقتضي حتما تعدد وقائع اخفاء الاشياء المسروقة . جواز ان يكون فعل الاخفاء واحدا ولو كان موضوعه اشياء متحصلة من سرقات متعددة .

- دفاع الطاعن بقيام ارتباط بين الدعوى المطروحة - ودعوى اخرى منظورة في الجلسة ذاتها . وجوب ان تعرض له المحكمة في حكمها .

١٠٥٠ ١٩٠

(الطعن رقم ٤٨٨١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)

٤٦ - وجوب بناء الأحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها . اعتماد الحكم في قضائه . على رواية او واقعة لا اصل لها في التحقيقات . يعيبه .

- استناد الحكم في قضائه بالادانة الى ان افادة البنك تضمنت عدم وجوب حساب للطاعن على خلاف الواقع . خطأ في الاستناد .

١٠٩٧ ٢٠٠

(الطعن رقم ٦٨٨٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)

٤٧ - صحة الحكم في جريمة القتل والاصابة الخطأ . تستوجب بيان وقائع الحادث وكيفية حصوله . وكنه الخطأ المنسوب الى المتهم وما كان عليه موقف المجنى عليه والمتهم .

- رابطة السببية كركن من اركان جريمة القتل والاصابة الخطأ . تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساءلته عنها . طالما تتفق والسير المعادي للامور .

- الدفع بانقطاع رابطة السببية . جوهري . يترتب على تبسوته انتفاء مسئوليته الاتهم الجنائية والمدنية .

الصفحة	القاعدة	
		<p>— عدم امتداد اثر الطعن لمن قضى بعدم جواز استئنائه .</p> <p>— مثال لتسبيب معيب لحكم بالادانة فى جريمة قتل واصابة خطأ .</p>
١١٤٤	٢٠٨	<p>(الطعن رقم ٣٢٢١ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)</p> <p>٤٨ — الدفع بقيام ارتباط بين الدعوى المطروحة ودعوى أخرى منظورة فى الجلسة ذاتها . جوهرى . على المحكمة ان تعرض له فى حكمها .</p> <p>— الدفاع المستطور يكون مطروحا دائما على المحكمة فى أى مرحلة تالية ولو لم يتمسك به المأمها .</p> <p>— مثال فى جريمة اعطاء شيك بدون رصيد .</p>
١١٤٩	٢٠٩	<p>(الطعن رقم ٦٤٩٧ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)</p> <p>راجع : اجراءات « اجراءات المحاكمة » :</p> <p>(القاعدة رقم ١٧١ بالصحيفة رقم ٩٣١)</p> <p>واختصاص :</p> <p>(القاعدة رقم ١٦٠ بالصحيفة رقم ٨٨٣)</p> <p>واستئناف « نطاقه » :</p> <p>(القاعدة رقم ١٤٢ بالصحيفة رقم ٧٨٠)</p> <p>واعلان :</p> <p>(القاعدة رقم ١٩٦ بالصحيفة رقم ١٠٧٨)</p> <p>وحكم « تسببه • تسبيب معيب » :</p> <p>(القاعدتان رقمًا ١١٤ ، ١٤٢ بالصحيفتين رقمي ٦٦٢ ، ٧٨٠)</p> <p>وحكم « وضعه والتوقيع عليه واصداره » :</p> <p>(القاعدة رقم ١٧٦ بالصحيفة رقم ٩٦٨)</p> <p>وخيانة امانة :</p> <p>(القاعدة رقم ١٩١ بالصحيفة رقم ١٠٥٣)</p> <p>ورابطة السببية :</p> <p>(القاعدة رقم ٢١١ بالصحيفة رقم ١١٥٦)</p> <p>وشنيك بدون رصيد :</p> <p>(القاعدة رقم ٢٠٠ بالصحيفة رقم ١٠٩٧)</p> <p>وقسوف مخفية :</p> <p>(القاعدة رقم ١٧٩ بالصحيفة رقم ٩٨٣)</p>

(ب) مالا يقبل منها :

١ - عدم الإيجاب ببيان اسم النيابة التي يتبعها مصدر الإذن بالتفتيش .
أساس ذلك ؟

٣٨ ٣ (الطعن رقم ٣٩٩٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٣)

٢ - النعي على الحكم بالاضطراب دون الإفصاح عن ماهيته - مع
خلو الحكم من الاضطراب . غير مقبول .

٥١ ٥ (الطعن رقم ٣٨٦٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)

٣ - الخطأ في الاستناد الذي لا يؤثر في منطق الحكم . لا يعيبه . مثال .

٥٩ ٦ (الطعن رقم ٥٨٦٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)

٩٢٢ ١٧٠ (والطعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١)

٤ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم .
موضوعي .

- عدم التزام المحكمة بنذب خير آخر .

- إثارة الجدل الموضوعي أمام محكمة النقض . غير جائز .

٩٢ ٢١ (الطعن رقم ٥٩٤٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)

٥ - تعويل المحكمة على صورة العقد المزور وعدم ادعاء الطاعن
انها كانت في حوز مغلقة لم يفض . اعتبارها معروضة على بساط البحث
في حضور الخصوم . انتهى على المحكمة قعودها عن الاطلاع على المستند
لا أساس له ؟

١١٩ ١٦ (الطعن رقم ٦٠٣٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١)

٦ - عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتماً عدم ثبوت جريمة
التزوير . الأمر في هذا مرجعه الى امكان قيام الدليل على حصول التزوير
ونسبته الى المتهم . للمحكمة ان تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات .
لها ان تأخذ بالصورة الضوئية للورقة كدليل في الدعوى اذا ما اطمأنت الى
صحتها .

الصفحة	القاعدة	
		٦ - الجدل الموضوعي في تقرير أدلة الدعوى . لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .
١١٩	١٦	(الطعن رقم ٦٠٣٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١)
		٧ - اختصاص وكلاء النيابة الكلية بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة النيابة الكلية التي يتبعونها .
		٨ - الدفع بطلان اذن التفتيش لصدور من النيابة الكلية دون النيابة الجزئية . لا يستوجب ردا خاصا . مادام صدر صحيحا مطابقا للقانون .
١٢٦	١٧	(الطعن رقم ٥٨٥٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢)
		٨ - التفات المحكمة عن اجابة طلب ابدى امام هيئة سابقة او الرد عليه . لا اخلال مادام مقدمه لم يصر عليه امامها . مثال .
١٦٨	٢٧	(الطعن رقم ٢٩٣١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩)
		٩ - تشكيل لجنة جرد بناء على امر من النيابة العامة وقيامها بعملها في غيبة المتهم . لا بطلان . اساس ذلك ؟
١٨٥	٢٩	(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)
		١٠ - الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الدعوى وفي الصورة التي استخلصتها المحكمة . غير جائز . أمام النقض .
١٩٤	٣٠	(الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)
		١١ - اشارة الطاعنين أن اذن التفتيش لم يحدد به مكان تنفيذه وأن التفتيش تم في غير المكان المحدد بالاذن غير مقبول . علة ذلك ؟
		صدور امر تفتيش شخص لأمر الضبط القضائي تنفيذه أينما وجده . مادام في دائرة اختصاص مصدر الاذن ومنفذه .
٢١٣	٣١	(الطعن رقم ٥٨٨٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥)
		١٢ - الدفع بطلان التفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع عدم جواز اثارته لأول مرة أمام النقض مادامت مدوناته لا تحمل مقوماته . علة ذلك ؟
٢٤٦	٣٧	(الطعن رقم ٥٩٠٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١١)
٨٣٥	١٥١	(والطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)
٩٢٢	١٧٠	(والطعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١)

الصفحة	القاعدة	
		١٣ - قضاء الحكم بالبراءة للشك في اسناد التهمة الى المتهم . عدم تصديده لما ساقته النيابة العامة من قرائن تشير الى ثبوت الاتهام . لا عيب .
٢٥٢	٣٨	(الطعن رقم ٥٩٠٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
		١٤ - عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال .
٢٨٠	٣٩	(الطعن رقم ٥٩١١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
٩١٧	١٦٩	(والطعن رقم ٢٨٠٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١)
		١٥ - لأمور الضبط القضائي المنتدب لتنفيذ اذن النيابة بالتفتيش تخير الطرف المناسب لاجرائه بطريقة مثمرة خلال المدة المحددة بالاذن .
		الجدل الموضوعي عدم جواز اثارته امام النقض .
٢٩٢	٤١	(الطعن رقم ٥٩٣٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)
		١٦ - اشتمال الحكم المطعون فيه على مقوماته المستقلة بذاتها غير متصل او منعطف على الحكم المستأنف . يعصمه من البطلان الذي قد يشوب ذلك الحكم .
٣١٣	٤٦	(الطعن رقم ٣٧٤٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)
		١٧ - ورود الطعن بالنقض على الحكم الصادر من محكمة اول درجة رغم عدم الطعن عليه بالاستئناف . غير مقبول .
٣٨٣	٥٩	(الطعن رقم ٥٦٩٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)
		١٨ - حق محكمة الموضوع في ان تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن اليه طالما كان له مأخذه الصحيح من الأوراق .
		- الشهادة هي تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه أو أدركه بحاسة من حواسه .
		- وزن أقوال الشاهد . موضوعي . مفاد الاخذ بشهادته ؟
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل - اثارته امام النقض . غير جائز .
٣٨٧	٦٠	(الطعن رقم ٥٨٣١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)

الصفحة	القاعدة	
		١٩ - تشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة الى المتهم كفايته سنداً للبراءة . حد ذلك ؟
		- الخوض في سلطة محكمة الموضوع في تقدير ادلة الدعوى امام النقص . غير مقبول .
٤٠٤	٦٢	(الطعن رقم ٥٨٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٨)
٤٩٩	٨١	(والطعن رقم ٣٧٠٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)
		٢٠ - الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة في المواد المدنية . عدم تعلقه بانظام العام .
		- انسكوت عن الاعتراض على سماع الشهود يفيد التنازل عن التمسك بوجوب الاثبات بالكتابة . العدول عنه بعد ذلك غير جائز .
٥٠٥	٨٢	(الطعن رقم ٤٨٥٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)
		٢١ - التسليم الحقيقي ليس بلازم في الوديعة . كفاية التسليم الاعتباري . متى كان المودع لديه حائزاً للشيء من قبل .
		- الجدل الموضوعي في تقدير ادلة الثبوت . غير جائز امام النقص .
٥٠٥	٨٢	(الطعن رقم ٤٨٥٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)
		٢٢ - سريان احكام قانون العقوبات المصرى على كل من يرتكب في القطر المصرى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه .
		- مكان ارتكاب الجريمة هو الذى يتحقق فيه الركن المادى او جزء منه . قياسه على ثلاثة عناصر الفعل والنتيجة وعلاقة السببية بينهما .
		مؤدى ذلك ؟
٥٣٠	٨٨	(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١)
		٢٣ - عجز المبلغ عن اثبات الوقائع التى تضمنها البلاغ لا ينهض دليلاً على كذبها .
		- كذب البلاغ او صحته . تقدير توافره . موضوعي .
		- الجدل الموضوعي . في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الادلة .
		اثارته امام النقص . غير جائز .
٥٥٧	٩٢	(الطعن رقم ٦٠٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢٤ - ركن التحيل أو الاكراه . تقديره . موضوعي . الجدل الموضوعي في تقدير الادلة . غير جائز أمام النقض . (الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٥)
٥٦٢	٩٣	٢٥ - النعي على المحكمة قعودها عن اجراء معاينة لم تطلب منها . غير جائز . (الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٧)
٥٧٦	٩٦	٢٦ - تعييب الاجراءات السابقة على المحاكمة لاتصلح سببا للطعن . - عدم جواز النعي على المحكمة عقودها عن اجراء لم يطلب منها . (الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢١) (والطعن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١٣) (والطعن رقم ٢٨٠٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١) (والطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢) (والطعن رقم ٢٢٥٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)
٦٢٦	١٠٦	
٧٨٧	١٤٤	
٩١٧	١٦٩	
٩٤٨	١٧٤	
١٠٢٥	١٨٥	
		٢٧ - القذف . تعريفه ؟ مثال لتسبيب سائغ تتوافر به جريمة القذف في حق الطاعن . حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه . لا تعد قذفا . يستوى أن تصدر العبارات التي تتضمن قذفا أمام المحاكم أو سلطات التحقيق أو محاضر الشرطة . اساس ذلك ؟ - الدفع باباحة الفعل استنادا الى توافر حق الدفاع . دفع قانوني مخالطة واقع . اثرته أمام النقض غير جائز . (الطعن رقم ٦٦٩٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٣)
٦٨٨	١٢٠	
		٢٨ - الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي . لا يستوجب ردا صريحا مادام الرد مستفاد من القضاء بالادانة . (الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠) (والطعن رقم ٢٨٤١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢) (والطعن رقم ٢٨٠٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١)
٣١٠	٤٥	
٨٤٨	١٥٢	
٩١٧	١٦٩	

الصفحة	القاعدة	
		٢٩ - حيازة المادة المخدرة يكفي فيها أن يكون ساطان الجساني ميسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز لها شخصا آخر . الجدل الموضوعي . عدم قبوله أمام النقض . - مثال . لتسبيب سائق في التدليل على نسبة حيازة المخدر للطاعن . (الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠)
٧٩٩	١٤٥	
		٣٠ - حق محكمة الموضوع في الالتفات عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت اليها من باقى الأدلة في الدعوى . الجدل في تقدير الأدلة . موضوعي . لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٢٧٣٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠)
٨١١	١٤٧	
٨٤٨	١٥٢	(والطعن رقم ٢٨٤١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)
		٣١ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن . مرجعة محكمة الموضوع . المحكمة غير ملزمة باجابة طلب اعادة تحليل العينة سادامت الواقعة قد وضحت لديها . (الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)
٨٣٥	١٥١	
		٣٢ - الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنايات بمحاكمة المتهم الحدث . متصل بالولاية . جواز اثارته لأول مرة أمام النقض . شرط ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١)
٩٢٢	١٧٠	
		٣٣ - قرار الاحالة اجراء سابق على المحاكمة . الطعن ببطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول . (الطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٢)
٩٤٨	١٧٤	
		٣٤ - العبرة في بطلان الاجراءات بما يقع منها أمام المحكمة الاستئنافية . - التمسك بطلان اجراءات المحاكمة أمام محكمة اول درجة لأول مرة أمام محكمة النقض غير جائز . (الطعن رقم ٣١٩٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)
١٠٤١	١٨٨	

القاعدة	المنحة
٣٥ - قصر قاعدة اجماع الآراء في مجال الدعوى الجنائية على حالات تشديد العقوبة او العاء حكم البراءة . عند الخلاف في تقدير الوقائع والادلة والعقوبة .	
- الاحكام الشكلية لاوجب القانون النص على صدورها بالاجماع .	
- عدم جواز التعرض للاحكام التي فصلت في موضوع الدعوى من عيوب لحيازتها قوة الشيء المحكوم فيه .	
(الطعن رقم ٧٤٧٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٩)	١٩٢ ١٠٥٧
٣٦ - التزام المحكمة نص اقوال المتهم وظاهرها ليس بلازم . لها ان تستنبط منها ومن غيرها من العناصر الاخرى الحقيقة بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية .	
تسمية الحكم اقوال المتهم اقرارا لاينال من سلامة الحكم . طالما انها لم ترتب عليه وحدة الاثر القانوني للاعتراف .	
- الجدل الموضوعي في تقدير الادلة مما تستقل به محكمة الموضوع . لايجوز مصادرتها في شأنه امام النقض .	
(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)	٢٠٢ ١١٠٣
٣٧ - الارتباط بين الجرائم . مسألة موضوعية عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .	
(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)	٢٠٢ ١١٠٣
٣٨ - الدفع بعدم الاختصاص لأول مرة امام النقض . شرطه : ان تظاهره مدونات الحكم بغير حاجة الى تحقيق موضوعي .	
(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)	٢٠٢ ١١٠٣
٣٩ - اثاره اساس جديد للدفع ببطلان القبض والتفتيش لأول مرة امام محكمة النقض لاتصح . علة ذلك ؟	
(الطعن رقم ٣٧٤١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٣)	٢٠٦ ١١٣٤
٤٠ - النعي بصدور الحكم في جلسة غير علنية . على خلاف ما اثبت به وبمحضر الجلسة . عدم قبوله . مادام الطاعن لم يسلك طريق الطعن بالتزوير . اساس ذلك ؟	
(الطعن رقم ٣٨٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)	١١٢ ١١٥٦

الصفحة	القاعدة
--------	---------

١١٥٦	٢١١
------	-----

٤١ - خطأ المجنى عليه أو الغير لا يسقط مسئولية المتهم بالقتل أو الإصابة الخطأ . مادام لم يترتب عليه انتفاء أحد أركان الجريمة .
- الجدل الموضوعي في تقدير الأدلة . غير جائز أمام النقض .
(الطعن رقم ٣٨٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)

راجع أيضا :

أبواب « بوجه عام » :
(القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٣٦١)

وأبواب « اعتراف » :
(القاعدتان رقما ١٧٤ ، ١٨٤ بالصحيفتين رقمي ٩٤٨ ، ١٠١٥)

وأبواب « خبرة » :
(القواعد أرقام ٣١ ، ٦٤ ، ٦٧ بالصفحات أرقام ٢١٣ ، ٤١٢ ، ٤٢٥)

وأبواب « شهود » :
(القواعد أرقام ٥٣ ، ٥٤ ، ٦٧ ، ٩٣ ، ١٠٧ ، ١٤٦ ، ١٥٠ ، ١٦٢ ، ١٧٠ ، ١٨٣ ، ٢١١ بالصفحات أرقام ٣٤٧ ، ٣٥٣ ، ٤٢٥ ، ٥٦٢ ، ٦٣٢ ، ٨٠٤ ، ٨٢٩ ، ٨٩١ ، ٩٢٢ ، ١٠٠٨ ، ١١٥٦)

وأجراءات « إجراءات المحاكمة » :
(القواعد أرقام ٢٣ ، ١٤٧ ، ١٥٤ ، ٢٠٢ بالصفحات أرقام ٢٣١ ، ٨١١ ، ٨٥٨ ، ١١٠٣)

واختصاص :
(القاعدتان رقم ٣٠ ، ١٩٨ بالصحيفتين رقمي ١٩٤ ، ١٠٩٠)

واختلاس :
(القاعدة رقم ٢٩ بالصحيفة رقم ١٨٠)

وارتباط :
(القاعدة رقم ٨٩ بالصحيفة رقم ٥٣٧)

واستجواب :
(القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٨٠٤)

وامر احالة :
(القاعدة رقم ١٧٣ بالصحيفة رقم ٩٤٣)

وتزوير :
(القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ١٠٦٥)

وتفتيش :

(القواعد أرقام ٣١ ، ٣٩ ، ٥٣ ، ٥٧ ، ١٤٥ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ٢٠٦ ،
بالصفحات أرقام ٢١٣ ، ٢٨٠ ، ٣٤٧ ، ٣٧٣ ، ٧٩٩ ، ٨٣٥ ، ٨٤٨ ،
(١١٣٤)

وتقام :

(القاعدة رقم ٨٧ بالصحيفة رقم ٥٢٧)

وتلبس :

(القاعدة رقم ١٦٩ بالصحيفة رقم ٩١٧)

وجريمة « اركانها » :

(القاعدة رقم ٣٨ بالصحيفة رقم ٢٥٢)

وحكم « وضعه والتوقيع عليه واصداره » :

(القواعد أرقام ٢٧ ، ٤٦ ، ١٢٢ بالصفحات أرقام ١٦٨ ، ٣١٣ ، ٦٩٦)

وحكم « بيانات الديباجة » :

(القاعدتان رقما ١٤٤ ، ٢٠٢ بالصحيفتين رقمي ٧٨٧ ، ١١٠٣)

وحكم « بيانات التسبيب » :

(القاعدة رقم ١٨٨ بالصحيفة رقم ١٠٤١)

وحكم « بيانات حكم الادانة » :

(القاعدة رقم ٢١١ بالصحيفة رقم ١١٥٦)

وحكم « تسبيبه • تسبيب غير معيب » :

(القاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٦٩٦)

ودفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره » :

(القاعدتان رقما ٥٤ ، ١٤٤ بالصحيفتين رقمي ٧٨٧ ، ٣٥٣)

ودعوى مدنية :

(القاعدتان رقما ٤٤ ، ١٨٤ بالصحيفتين رقمي ٣٠٥ ، ١٠١٥)

ورشوة :

(القاعدة رقم ١٧٥ بالصحيفة رقم ٩٦٠)

وسب وقذف :

(القواعد أرقام ٧٨ ، ١١٠ ، ١٨٣ بالصفحات أرقام ٤٨٩ ، ٦٤٥ ، ١٠٠٨)

الصفحة	القاعدة
--------	---------

وشهادة سلبية :

(القاعدة رقم ٢٠٢ بالصحيفة رقم ١١٠٣)

وضرب :

(القاعدة رقم ١٨٨ بالصحيفة رقم ١٠٤١)

وعقوبة :

(القاعدتان رقم ١٧٩ ، ١٨٨ بالصحيفتين رقمي ٩٨٣ ، ١٠٤١)

وغش :

(القاعدة رقم ٦١ بالصحيفة رقم ٣٣٩)

وقانون :

(القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ٤٦٠)

وقانون « الفأوه » :

(القاعدة رقم ١٨٤ بالصحيفة رقم ١٠١٥)

وقصد جنائي :

(القواعد أرقام ٣١ ، ٦٧ ، ١٦٨ ، ١٩٧ بالصفحات أرقام ٢١٣ ، ٤٢٥ ، ٩١٣ ، ١٠٨٢)

ومأمور الضبط القضائي :

(القاعدة رقم ١٧٤ بالصحيفة رقم ٩٤٨)

ومحضر الجلسة :

(القاعدة رقم ١٥٠ بالصحيفة رقم ٨٢٩)

ومحكمة أمن الدولة طوارئ :

(القاعدة رقم ١٨١ بالصحيفة رقم ٩٩٨)

ومحكمة الموضوع « سلطتها في استخلاص الصورة لواقعة الدعوى »

(القواعد أرقام ٣٠ ، ٧٨ ، ١١٨ ، ١٧٥ بالصفحات أرقام ١٩٤ - ٤٨٩ - ٦٧٧ ، ٩٦٠)

ومصادرة :

(القاعدة رقم ١٣٠ بالصحيفة رقم ٧٣١)

ومناجم ومخاجر :

(القاعدة رقم ٧٠ بالصحيفة رقم ٤٥٥)

ومواد مخدرة :

(القاعدة رقم ٢٠٥ بالصحيفة رقم ١١٣١)

ونقابات :

(القاعدة رقم ١ نقابات بالصحيفة رقم ٥)

الصفحة	القاعدة	ونقض :
		(القاعدة رقم ٢٠٦ بالصحيفة رقم ١١٣٤)
		ونياية عامة :
		(القاعدتان رقما ٦٢ ، ١٢٤ بالصحيفتين رقمي ٤٠٤ ، ٧٠٤)
		وهتك عرض :
		(القاعدة رقم ٩٣ بالصحيفة رقم ٥٦٢)
		نظر الطعن والحكم فيه :
		١ - متى يكون لمحكمة النقض تصحيح الحكم والقضاء وفقا للقانون ؟
١٣٣	١٩	(الطعن رقم ٣٦٩٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)
١٥٣	٢٣	(والطعن رقم ٤٩١٦ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)
		٢ - اقتصار عيب الحكم على الخطأ في تطبيق القانون . يوجب على محكمة النقض تصحيحه . المادة ١/٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٣٤٢	٥٢	(الطعن رقم ٣٧٠٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)
٤٢٥	٦٧	(والطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢)
		٣ - المقصود بالحكم الحضورى فى حكم المادة ١/٢٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية ؟
		القضاء بعدم جواز المعارضة تأسيسا على حضور الطاعن بوكيل بجلسة المحاكمة الابتدائية صحيح فى القانون . أساس ذلك ؟
		مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ يوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بتأييد الحكم المستأنف . حد ذلك : ألا يضار الطاعن بطعنه عملا بالمادة ٤٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٣٨٣	٥٩	(الطعن رقم ٥٦٩٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥)
		٤ - قرار وزير التموين رقم ٨٧ لسنة ٨٢ المعمول به فى ١٥/٤/١٩٨٢ منع فى المادة الثانية منه مستوردى وتجار السلع الغذائية مهلة أربعة اشهر من تاريخ نفاذه لتصريف ما لديهم من السلع غير المثبت عليها تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية .

الصفحة	القاعدة	
		ادانة الطاعن عن تلك الجريمة خلال تلك المهلة المحددة خطأ في القانون يوجب النقض والقضاء بالبراءة .
٤١٨	٦٥	(الطعن رقم ٦٣١٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٠)
		٥ - العقوبة المقررة لجريمة اشغال الطريق العام بغير ترخيص هي الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه . . . المادة ١٤ من القانون ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ . تعديل الحكم المطعون فيه عقوبة الغرامة المفضى بها بالحكم المستأنف من مائة جنيه الى خمسين جنيها بالنزول عن الحد الادنى المقرر قانونا - خطأ في تطبيق القانون وجوب النقض والتصحيح بتأييد الحكم المستأنف .
٤٩٦	٨٠	(الطعن رقم ٤٥٦٨ لسنة ٥٦ - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦)
		٦ - وظيفة محكمة النقض في شأن الاحكام الصادرة بالاعدام ؟
٥٣٠	٨٨	(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١)
		٧ - القضاء في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر بالغاء الحكم برفض الدعوى المدنية . وجوب صدوره باجماع الآراء والنص فيه على ذلك . لا يغنى عن ذلك صدور الحكم الغيابي الاستثنائي باجماع الآراء . علة ذلك ؟ حق محكمة النقض في نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذ تبين انه بنى على مخالفة القانون او خطأ في تطبيقه او تأويله . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٥٨٢	٩٧	(الطعن رقم ٦٤١٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٨)
		٨ - نقض الحكم للمرة الثانية . اثره : وجوب فصل محكمة النقض في موضوع الدعوى .
٦٤٨	١١١	(الطعن رقم ٤٩٥٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٤)
٧٦٨	١٣٩	(والطعن رقم ٧٩٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١)
٩٧٩	١٧٨	(والطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٦)
		٩ - متى يتعين نقض الحكم بالنسبة لمحكوم عليه لم يعطى فيه ؟
٦٥٩	١١٣	(الطعن رقم ٦٦٤٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٥)

الصفحة القاعدة

- ١٠ - تصحيح الحكم دون نقضه في حالة الخطأ في تطبيق القانون .
المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٨١١ ١٤٧

(الطعن رقم ٢٧٣٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠)

- ١١ - حق محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا ثبت لها انه مبني على خطأ في تطبيق القانون .

٨٢٠ ١٤٨

(الطعن رقم ٧٤٢٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢١)

٨٧٤ ١٥٨

(والطعن رقم ٦٣٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨)

١١٩٠ ٢١٧

(والطعن رقم ٥٦٣٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)

- ١٢ - لا جريمة ولا عقوبة الا بنص .

عدم وجود نص يحدد وزن الرغبة قبل خبزه . أثره ؟

لمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها اذا ما ابنى على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .

مثال .

٩٩٤ ١٨٠

(الطعن رقم ٥٥٣٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٧)

- ١٣ - العقوبة المقررة لجريمة التخلف عن تنفيذ قرار تكليف الاطباء .
عقوبتها الحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر والغرامة التي لا تقل عن مائتي جنيه
ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو احدى هاتين العقوبتين ؟ أساس ذلك .

القضاء ابتدائيا بتغريم المتهم مائتي جنيه . أخذ الحكم الاستثنائي
بأسباب حكم محكمة أول درجة ونزوله بالغرامة الى خمسين جنيها . خطأ
في تطبيق القانون يوجب تصحيحه . بتأييد الحكم المستأنف .

١٠٧٥ ١٩٥

(الطعن رقم ٣٥١٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٠)

- ١٤ - رفع المعارضة من غير المحكوم عليه الصادر ضده الحكم الغيابي
المعارض فيه . يوجب القضاء بعدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذي صفة .

الطعن في الاحكام من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم .

الصفحة	القاعدة	
١١٥٢	٢١٠	<p>تقرير والد المحكوم عليه بالمعارضة بصفته الشخصية • يوجب الحكم بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها من غير صفة • مخالفة ذلك خطأ في تطبيق القانون يوجب نقضه وتصحيحه •</p> <p>(الطعن رقم ٦٥٧٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)</p>
١١٨٢	٢١٥	<p>١٥ - العقوبة المقررة لجريمة فتح وإدارة محل صناعى بدون ترخيص هي الغرامة التى لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز خمسمائة جنيه • المادة ١٧ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل •</p> <p>النزول عن الحد الأدنى المقرر للغرامة • خطأ فى القانون يوجب التصحيح • أساس ذلك ؟</p> <p>توقيع عقوبة الغلق • جوازى • المادة ١٨ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل •</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٩٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣١)</p> <p>راجع ايضا : استئناف :</p> <p>(القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ٤٦٠)</p> <p>واعلم :</p> <p>(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٥٣٠)</p> <p>وتهريب جمركى :</p> <p>(القاعدة رقم ٢٠ بالصحيفة رقم ١٤٠)</p> <p>(ودفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما يوفره » :</p> <p>(القاعدة رقم ٧٥ بالصحيفة رقم ٤٧٩)</p> <p>اثر الطعن :</p> <p>١ - حق محكمة النقض فى نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المحكوم عليه • المادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ •</p> <p>متى تبين أنه مبنى على مخالفة للقانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله •</p> <p>اتصال وجه الطعن بطاعنين آخرين • أثره : امتداد أثر الطعن اليهم •</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٦٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)</p>
٥٩	٦	

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الطاعن لا يضار بطعن • أثر ذلك ؟ • مثال
١٨٠	٢٩	(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)
		٣ - وجوب اشتغال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة • المادة ٣١٠ اجراءات • اكتفاء حكم الادانة في جريمة الترويع لمبادئ مناهضة مؤتمة في القانون بسرد انواع الاوراق والنشرات وانكتب المضبوطة دون بيان مضمونها بما يتحقق به وقوع الجريمة • قصور • مثال • وحدة الواقعة وحسن سير العدالة • يوجب امتداد اثر الطعن لطاعنين آخرين •
٢٥٢	٣٨	(الطعن رقم ٥٩٠٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)
		٤ - امتداد اثر الطعن لغير الطاعن • شرطه ؟
٤٧٥	٧٤	(الطعن رقم ٦٨٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٤)
		٥ - من ليس له حق الطعن بالنقض • لا يمتد اثر الطعن اليه ولو اتصل به وجه الشئ •
٦٤٨	١١١	(الطعن رقم ٤٩٥٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦)
		٦ - دفاع أحد المتهمين بأن القول المبيع الى الطاعن كان فاسداً وتالفاً وأنه سدد قيمته • دفاع عيني لتعلقه بالوقائع محل الاتهام وجوداً وعدمًا لا بأشخاص مرتكبيها • أثر ذلك ؟ • مثال اتصال وجه الطعن بأخر يوجب النقض والاعادة بالنسبة له •
٧٠٤	١٢٤	(الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢)
		٧ - حق محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم - من تلقاء نفسها - اذا ما بنى على خطأ في تطبيق القانون • عدم امتداد اثر الطعن لمن لم يكن طرفاً في الخصومة الاستئنافية •
٨٧٤	١٥٨	(الطعن رقم ٦٣٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)

اللائحة السابقة

٨ - عدم امتداد أثر الطعن بالنقض لمن لم يكن طرفاً في الخصومة الاستئنافية . علة ذلك ؟

١٠٣٥ ١٨٧

(الطعن رقم ٦٣٩٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٦)

٩ - صحة الحكم في جريمة القتل والاصابة الخطأ . تستوجب بيان وقائع الحادث وكيفية حصوله . وكنه الخطأ المنسوب الى المتهم وما كان عليه موقف المجنى عليه والمتهم .

رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل والاصابة الخطأ . تتطلب اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساءلته عنها . طالما تتفق والسير العادي للامور .

الدفع بانقطاع رابطة السببية . جوهري . يترتب على ثبوته انتفاء مسئولية المتهم الجنائية والمدنية .

عدم امتداد أثر الطعن لمن قضى بعدم جواز استئنافه .

مثال لتسبيب معيب لحكم بالادانة في جريمة قتل واصابة خطأ .

١١٤٤ ٢٠٨

(الطعن رقم ٣٢٢١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)

وراجع ايضاً : ارتباط :

(القاعدة رقم ٤٩ بالصحيفة رقم ٣٢٩)

سقوط الطعن :

١ - عدم تقديم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة لتحرية للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة النظر طعنه . أثره : سقوط الطعن .

٥٩ ٦

(الطعن رقم ٥٨٦٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١١)

اجراءات نظر الطعن :

١ - قبول عرض النيابة لقضايا الاعدام - ولو تجاوزت الميعاد المقرر في القانون . علة ذلك ؟

اتصال محكمة النقض بالدعوى الصادر فيها حكم بالاعدام بمجرد عرضها عليها . ولو لم تقدم النيابة مذكرة برأيها .

١١١ ١٤

(الطعن رقم ٥٩٤٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٨)

القاعدة الصفحة

سلطة محكمة النقض :

- ١ - قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى يمنعها من السير فيها .
- الغاء هذا القضاء من المحكمة الاستئنافية . وجوب اعادتها الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها . مخالفة ذلك والتصدي لموضوع الدعوى .
- خطأ في القانون . يوجب نقض الحكم واعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها .

٨٩٨ ١٦٤

(الطعن رقم ٦٣٩٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩)

- ٢ - لا جريمة ولا عقوبة الا بنص .
- عدم وجود نص يحدد وزن الرغبة قبل خبزه . أثره ؟
- لمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها اذا ما ابنى على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .
- مثال :

٩٩٤ ١٨٠

(الطعن رقم ٥٥٣٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٧)

وراجع ايضا : احداث :

(القاعدة رقم ٢١٦ بالصحيفة رقم ١١٨٥)

نقض « الطعن للمرة الثانية » :

- ١ - قضاء المحكمة الاستئنافية بالغاء حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة . وجوب صدوره باجماع الازاء . تخلف النص فيه على الاجماع .
- يبطله ويوجب تأييد حكم البراءة المقضى بها ابتداءيا .
- الطعن لثاني مرة . القضاء فيه دون تحديد جلسة لنظر الموضوع .
- شرطه . أن يكون الوجه الذي بنى عليه نقض الحكم وتصحيحه يغنى عن التصدي للموضوع .

٣١٣ ٤٦

(الطعن رقم ٣٧٤٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)

- ٢ - نقض الحكم للمرة الثانية . أثره : وجوب فصل محكمة النقض في موضوع الدعوى .

٦٤٨ ١١١

(الطعن رقم ٤٩٥٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٤)

٧٦٨ ١٣٩

(والطعن رقم ٧٩٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١)

٩٧٩ ١٧٨

(والطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٦)

القاعدة
الصفحة

نيابة عامة

١ - حق عضو النيابة في الاستعانة بأهل الخبرة . أساس ذلك ؟

٣٨ ٣
٧٨٧ ١٤٤

(الطعن رقم ٣٩٩٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٦)
(والطعن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١٣)

٢ - وظيفة محكمة النقض في شأن الاحكام الصادرة بالاعدام ؟

٩٢ ١٢
٥٣٠ ٨٨

اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام ولو لم تقم النيابة العامة بعرضها . المادة ٤٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٥٩٤٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٤)
(والطعن رقم ١٠٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١)

٣ - قبول عرض النيابة لقضايا الاعدام - ولو تجاوزت الميعاد المقرر في القانون . علة ذلك ؟

اتصال محكمة النقض بالدعوى الصادر فيها . حكم بالاعدام بمجرد عرضها عليها . ولو لم تقدم النيابة مذكرة برأيها .

١١١ ١٤

(الطعن رقم ٥٩٤٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٨)

٤ - اختصاص وكلاء النيابة الكلية بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة النيابة الكلية التي يتبعونها .

الدفع ببطلان اذن التفتيش لصدوره من النيابة الكلية دون النيابة الجزئية . لا يستوجب ردا خاصا . ما دام صدر صحيحا مطابقا للقانون .

١٢٦ ١٧

(الطعن رقم ٥٨٥٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢)

٥ - الامر الصادر من النيابة بعدم وجود لإقامة الدعوى الجنائية في الجريمة المبلغ عنها لا حجية له أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة .

١٦٨ ٢٧

(الطعن رقم ٢٩٣١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩)

٦ - تشكيل لجنة جرد بناء على أمر من النيابة العامة وقيامها بعملها في غيبة المتهم . لا بطلان . أساس ذلك ؟

١٨٠ ٢٩

(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - عدم حلف اليمين القانونية لأعضاء لجنة الجرد لا ينال من سلامة أعمالها .
١٨٠	٢٩	حق عضو النيابة العامة في الاستعانة بأهل الخبرة . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)
٤٠٤	٦٢	٨ - انتفاء مصلحة النيابة العامة كسلطة اتهام . والمحكوم عليهم من المتهمين في الطعن . أثره : عدم قبول الطعن . طعن النيابة العامة في الأحكام لمصلحة القانون غير جائز . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٨٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٨)
٥١٧	٨٥	٩ - الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الشكوى العبرة في تحديد طبيعته وهل هو أمر حفظ إداري أم قرار يواجه لاقامة الدعوى . هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه أو بالوصف الذي يوصف به . أمر الحفظ الإداري والأمر بالأوجه لاقامة الدعوى ماهية كل منهما ؟ (الطعن رقم ٣٠٦٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١)
١٧	٨٥	١٠ - إلغاء الأمر بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية . حق مخول للنائب العام وحده في مدة الثلاثة أشهر التالية لصدوره . أساس ذلك ؟ الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية له حجيته التي تمنع من العودة إلى الدعوى الجنائية ما دام لم يلغ قانونا . له في نطاق حجيته المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقتضى . (الطعن رقم ٣٠٦٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١)
٥١٧	٨٥	١١ - الدعوى المدنية التي ترفع للمحكمة الجنائية . دعوى تابعة للدعوى الجنائية التي تنظرها . القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة معينة يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها . (الطعن رقم ٣٠٦٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١)
		١٢ - إثبات تاريخ تقديم مذكرة النيابة في قضايا الأعداء . غير لازم . علة ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
٥٣٠	٨٨	<p>اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام بمجرد عرضها عليها دون التقيد بالرأى الذى ضمنته النيابة مذكرتها .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١)</p> <p>١٣ - للنيابة العامة فى جرائم الحيازة أن تأمر بإجراءات تحفظية لحماية الحيازة وعرض الامر على القاضى الجزئى خلال ثلاثة أيام لتأييده بقرار أو تعديله أو الغائه . وجوب رفع الدعوى خلال ستين يوما من تاريخ القرار لتفصل المحكمة فى النزاع دون مساس بأصل الحق . المادة ٣٧٣ مكرر عقوبات . مخالفة تلك المواعيد . أثره ؟</p> <p>(الطعن رقم ٦٥٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٥)</p> <p>١٤ - للنيابة العامة الطعن بالنقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنايات فى غيبة المتهم .</p> <p>(الطعن رقم ٤١١٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٦)</p> <p>(والطعن رقم ٨٩١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٢)</p> <p>١٥ - ايجاب المادة ١٢٣ اجراءات على المحقق ان يتثبت من شخصية المتهم وأن يحيطه علما بالتهمة المنسوبة اليه . عدم ايجابها افصاح المحقق عن شخصيته .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢١)</p> <p>١٦ - الشهادة السلبية تعطى النيابة العامة الحق فى أن تتربص اعلانها بايداع حكم البراءة لتقرر بالطعن وتقديم اسبابه فى ظرف عشرة أيام من تاريخ اعلانها بالايداع . المادة ٢/٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>خلو الاوراق مما يدل على اعلان النيابة بايداع الحكم قلم الكتاب قبل عشرة أيام سابقة على تقريرها بالطعن وايداع اسبابه . أثره : قبول الطعن شكلا .</p> <p>(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٠)</p> <p>١٧ - تقرير النيابة العامة بالطعن على الحكم الصادر ببراءة أحد المتهمين دون النعى عليه بأية مناع . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .</p> <p>(الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٠)</p>
٦٠٤	١٠٢	
٦١٢	١٠٤	
١١٢٨	٢٠٤	
٦٢٦	١٠٦	
٦٦٦	١١٥	
٧٠٤	١٢٤	

الصفحة	القاعدة	
		١٨ - وجوب وقف نظر استئناف النيابة للحكم الابتدائي الغيابي الصادر على المتهم حتى يفصل في المعارضة المرفوعة منه في هذا الحكم . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ في القانون . مثال :
٧٢٥	١٢٨	(الطعن رقم ٤٤٣٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/٦/١)
		١٩ - استئناف المدعى بالحقوق المدنية . مقصور على الدعوى المدنية . علة ذلك . استئناف المدعين بالحقوق المدنية دون النيابة العامة . أثره : صيرورة الحكم الصادر في الدعوى الجنائية حائز لقوة الشيء المحكوم فيه . تصدى المحكمة الاستئنافية حال نظرها استئناف المدعين بالحقوق المدنية للدعوى الجنائية . خطأ في القانون .
٧٨٠	١٤٢	(الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١١)
		٢٠ - دخول الدعوى في حوزة المحكمة يوجب عليها عند تعذر تحقيق دليل أمامها أن تندب أحد أعضائها أو قاضيا آخر . ليس لها أن تندب لذلك النيابة العامة لزوال ولايتها وانتهاء اختصاصها . المادة ٢٩٤ اجراءات . بطلان الدليل المستمد من الاجراء الذي تجريه النيابة العامة . بناء على ندب المحكمة لها أثناء سير الدعوى . بطلانا متعلقا بالنظام العام . مثال لبطلان الدليل المستمد من تحقيق أجرته النيابة العامة بناء على ندب المحكمة في دعوى تزوير أصلية في جريمة تزوير شيك .
٩٠١	١٦٥	(الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩)
		٢١ - للمحامي العام لمحكمة الاستئناف في دائرة اختصاصه كافة اختصاصات النائب العام . المادة ٢٥ من قانون السلطة القضائية . - لرؤساء نيابة الاستئناف ما للمحامي العام في القيام بأعمال الاتهام والتحقيق في جميع الجرائم التي تقع في دائرة محكمة الاستئناف . أساس ذلك ؟
٩١٣	١٦٨	(الطعن رقم ٢٨٠٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١)

الصفحة	القاعدة	
٩٣٥	١٧٢	٢٢ - الاصل في الاجراءات الصحة مالم يتم دليل على خلاف ذلك عدم ايجاب بيان اختصاص مصدر امر الاحالة . (الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١١)
٩٣٥	١٧٢	٢٣ - عدم ايجاب ذكر الاختصاص المكاني والوظيفي لوكيل النيابة مصدر الاذن بالتفتيش . - شروط صحة اذن التفتيش الذي تجريه النيابة العامة او تاذن في اجرائه في مسكن او شخص المتهم ؟ (الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١١)
٩٧٩	١٧٨	٢٤ - العبرة في اختصاص من يملك اصدار اذن التفتيش انما تكون بانواقع . ماهية اختصاص المكتب الفني للنائب العام ؟ المادة الاولى من قرار النائب العام رقم ١٥ لسنة ١٩٦٨ . اصدار احد اعضاء المكتب الفني للنائب العام اذنا بالتفتيش دون ندب النائب العام له في ذلك . باطل . اثر ذلك ؟ (الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٦)
١٠٠٨	١٨٣	٢٥ - امر الحفظ الصادر من النيابة العامة . اجراء اداري . لها ان تعدل عنه في اى وقت . عدم جواز التظلم فيه من المجنى عليه او المدعى بالحقسوق المدنية . - الفرق بين امر الحفظ وبين الامر بعدم وجود وجه ؟ - الامر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية . جواز الطعن فيه من المدعى بالحقوق المدنية . (الطعن رقم ٥١٩٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)
١٠٨٢	١٩٧	٢٦ - صحة الاذن الصادر من النيابة بعد تحريات الشرطة بتفتيش شخص معين ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش بمظنه اشتراكه معه في الجريمة . لا يشترط أن يكون المرافق للمأذون بتفتيشه مسمى باسمه او في حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الاذن وحصول التفتيش . (الطعن رقم ٣١٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢٧ - صحة صدور الاذن بتفتيش شخص معين ومن قد يتصلاف وجوده معه وقت التفتيش . اساس ذلك ؟
		- امر النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم يمتد الى سيارته الخاصة .
١١٣٤	٢٠٦	(الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٣)
		راجع أيضا : تفتيش « اذن التفتيش » اصداره :
		(القاعدة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ٢٨٠)
		ودعوى جنائية « رفعها » :
		(القاعدة رقم ٤٩ بالصحيفة رقم ٣٢٩)

(هـ)

هتك عرض - هيئات قضائية - هيئة الشرطة

هتك عرض

- ١ - انتهاء الحكم الى اداة المطعون ضده بجناية هتك العرض طبقا للمادة ٢٦٨/٣ عقوبات . معاقبته بالحبس اعمالا للمادة ١٧ من ذات القانون . خطأ في القانون . اساس ذلك ؟
- اضافة عنصر مشدد جديد للجريمة دون تنبيه الدفاع . اخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٥٨٨٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٩) ٦٣ ٤٠٨

- ٢ - هتك العرض . كل فعل مخل بالحياء يستطيل الى جسم المجنى عليه وعوراته وبخدش عنده عاطفة الحياء . لا يشترط ان يترك أثرا بالمجنى عليه . يكفي ان يقوم الجاني بكشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي يحرس على صوتها وحجبها عن الانظار ولو لم يفتن بفعل آخر من أفعال الفحش .

(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٥) ٩٣ ٥٦٢

- ٣ - تحديد سن المجنى عليه في جريمة هتك العرض المنصوص عليها في المادة ٢٦٩ عقوبات ركن هام في الجريمة . لما يترتب عليه من اتسار في توقيع العقوبة .
- عدم الاعتداد في اثباته الا بوثيقة رسمية او بواسطة خبير .

(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٥) ٩٤ ٥٧٠

هيئات قضائية

قانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ او قانون هيئة الشرطة او أي تشريع آخر لم يرد فيه نص على انفراد القضاء العسكري دون غيره بالاختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى الا فيما يتعلق بالاحداث الخاضعين لاحكامه . مفاد ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		<p>النص في المادة ٤٨ من قانون الاحكام العسكرية على ان السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما اذا كان الجرم داخلا في اختصاصها ام لا . لا يفيد صراحة او ضمنا افراد القضاء العسكري وحده بنظر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون تحديد اختصاص الهيئات القضائية .</p> <p>تنازع الاختصاص الايجابي بين السلطات القضائية العسكرية وبين المحاكم الاستثنائية الخاصة . حكمه ؟</p> <p>(الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤)</p> <p>هيئة الشرطة</p> <p>راجع هيئات قضائية :</p>
١٩٤	٣٠	

(و)

وصف التهمة - وقف التنفيذ - وكالة

وصف التهمة

١ - المحكمة لا تتقيد بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم . أساس ذلك ؟

- استبعاد المحكمة قصد الاتجار في المخدر دون لفت نظر الدفاع .
عدم انطوائه على اخلال بحق الدفاع بحجة تغيير الوصف دون تنبيه .

(الطعن رقم ٦٢٤٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٤) ٣٧٣ ٥٧

٢ - حق محكمة الموضوع في تعديل وصف التهمة دون ان يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية او اضافة عناصر جديدة تختلف عن الاولى .
مثال في جريمة احراز مواد مخدرة .

(الطعن رقم ٥٨٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٠) ٤١٢ ٦٤

٣ - عدم تقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم . حقها في تعديله متى رأت ان ترد الواقعة الى الوصف القانوني السليم . تعديل وصف تهمة جلب المخدر المقامة به الدعوى الى حيازته بقصد الاتجار . وهو وصف اخف . عدم تضمينه اسناد واقعة مادية او اضافة عناصر جديدة .
المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات او بالواسطة . وطرحه وتداوله بين الناس متى تجاوز بفعله الخط الجمركي .

(الطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٢) ٤٢٥ ٦٧

٤ - التزام محكمة الموضوع بتطبيق صحيح القانون . عدم تقيدها بالوصف المسبغ على الواقعة او القانون المطلوب العقاب به .

(الطعن رقم ٣٣١٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١١) ٧٥٦ ١٣٥

٥ - صحة الطعن بالنقض في الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ . عللة ذلك؟

الصفحة القاعدة

٦ - العبرة في قبول الطعن بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى وليست بالوصف الذي تقضى به المحكمة .

(الطعن رقم ٣٤٠٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٥)

٩٦٨ ١٧٦

٦ - تغيير المحكمة في التهمة من ضرب افضى الى موت الى قتل خطأ . هو تعديل في التهمة نفسها . وجوب لفت نظر الدفاع اليه . مخالفة ذلك يشوب الحكم بالبطلان . اساس ذلك ؟

(الطعن رقم ١٤٨٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧)

١١٠٠ ٢٠١

٧ - التغيير في التهمة المحظور على المحكمة . هو الذي يقع على الافعال المؤسسة عليها التفصيلات التي يكون الغرض من ذكرها المام المتهم بموضوع الاتهام وكيفية ارتكاب الجريمة . للمحكمة ردها الى صورتها الصحيحة . مادامت فيما تجربه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التي تضمنها امر الاحالة والتي كانت مطروحة على بساط البحث .

- مثال في جريمة قتل واصابة خطأ .

(الطعن رقم ٣٨٦١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)

١١٥٦ ٢١١

راجع ايضا :

عقوبة « عقوبة مبررة » :

(القاعدة رقم ٩٦ بالصحيفة رقم ٥٧٦)

وقف تنفيذ

- عدم جواز الامر بايقاف تنفيذ عقوبة الغرامة المقضى بها عن جريمة عرض مواد غذائية مفسوشة وضارة بصحة الانسان . اساس ذلك ؟ - مخالفة ذلك خطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٣٨٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤)

٧٦٢ ١٣٧

الصلحة	القاعدة	وكالة
٦٤٥	١١٠	<p>١ - اشتراط المادة ٣ اجراءات صدور توكيل خاص من المنجنى عليه في حالة تقديم الشكوى . عدم انسحابه على الادعاء المباشر .</p> <p>(الطعن رقم ٤٩٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦)</p>
٨٩٥	١٦٣	<p>٢ - العبرة في تحديد موضوع التوكيل هو بعبارة والفاظه - عبارة التوكيل انه خاص في قضية واحدة غير معينة دون الطعن في الاحكام بطريق النقض . اثره ؟</p> <p>- الطعن بالنقض في المواد الجنائية حق شخص لمن صدر الحكم ضده يمارسه او لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته . ليس لاحد ان ينوب عنه في مباشرة هذا الحق الا باذنه .</p> <p>(الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩)</p>
١٠٧٨	١٩٦	<p>٣ - صدور التوكيل بعد الحكم المطعون فيه وقبل التقرير بالطعن . دلالة انصراف ارادة الطاعن الى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض . وان لم ينص فيه على ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٣)</p>
١١٧٥	٢١٣	<p>٤ - التقرير بالطعن من محام بادارة قضايا الحكومة . دون الافصاح عن صفته فيه . اثره : عدم قبول الطعن شكلا . لا يغير من ذلك تضمن الاسباب ما يفيد صدورها من الوزير المختص بصفته . علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٨٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٨)</p>
		<p>راجع ايضا :</p> <p>محاماه :</p> <p>(القاعدة رقم ٦٤ بالصحيفة رقم ٤١٢)</p>

**موضوعات فهرس
الأحكام الصادرة من الدوائر الجنائية
السنة الثامنة والثلاثون**

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(١)			
إتفاق	٧	اسقاط حبل عمداً	٧١
إتفاقات دولية	٧	أسلحة وذخائر	٧٢
إتلاف	٨	إستيقاف	٧٢
إثبات	٨	إستيلاء	٧٢
إجراءات	٣٦	إشتراك	٧٣
إجراءات التحقيق	٣٦	إشغال طريق	٧٥
إجراءات المحاكمة	٣٧	إصابة خطأ	٧٥
أحداث	٤٦	إعدام	٧٨
أحوال مدنية	٤٩	إعلان	٧٩
إختصاص	٤٩	أغذية	٨٠
إختلاس أشياء محجورة	٥٨	إكراه	٨٠
إختلاس أموال أميرية	٥٨	إمتناع عن تنفيذ حكم	٨١
إخفاء أشياء مسروقة	٥٩	أمر الإحالة	٨١
إرتباط	٥٩	أمر بالأوجه	٨٢
أسباب الإباحة وموانع العقاب	٦٣	أمر حفظ	٨٣
إستئناف	٦٤	أمن دولة	٨٣
إستجواب	٦٩	إنابة قضائية	٨٤
إستدلالات	٦٩	إهانة	٨٤
إستعمال سلطة الوظيفة في وقف	٧١	أوراق رسمية	٨٤
تنفيذ الأحكام	٧١	إيجار أماكن	٨٥
إستعمال أوراق مزورة	٧١		

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ب)			
باعث	٨٩	بناء بدون ترخيص	٩٥
بطلان	٨٦	بناء على أرض زراعية	٩٦
بلاغ كاذب	٩٤		
(ت)			
تأسيس تنظيم مناهض	٩٩	تعدي على موظفين عموميون	١١٠
تأمينات إجتماعية	٩٩	تعريض	١١٠
تبديد	٩٩	تفتيش	١١١
تجريف أرض زراعية	١٠٢	تقادم	١٢٠
تجمهر	١٠٢	تقرير تلخيص	١٢١
تحقيق	١٠٣	تقليد	١٢١
تروير	١٠٤	تكليف	١٢٢
تسجيلات صوتية	١٠٩	تلبس	١٢٢
تسعيرة	١٠٩	تموين	١٢٣
تضامن	١٠٩	تهريب جمركي	١٢٤
تعد على مبان ملك الدولة	١٠٩		
(ج)			
جريمة	١٢٧	جارك	١٣١
جلب	١٣٠		

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ح)			
حجز	١٣٣	حيازة	١٧٨
حريق عمد	١٣٣	حيازة شرائط مخله بالآداب	١٧٨
حكم	١٣٤		
(خ)			
خبر	١٧٩	خلو رجل	١٨٠
خطأ	١٧٩	خيانة أمانة	١٨٢
خطف	١٨٠		
(د)			
دخول عقار بقصد منع حيازته	١٨٣	دعوى مدنية	١٩٢
دستور	١٨٤	دفاع	١٩٧
دعائه	١٨٤	دفع	٢٠٣
دعوى جنائية	١٨٥		
(ر)			
رابطة السببية	٢٠٧	رشوه	٢٠٨
رجال السلطة العامة	٢٠٨		

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(س)			
سب وقذف	٢١١	سرقة	٢١٣
سبق لإصرار	٢١٣	سلاح	٢١٤
مجهون	٢١٣		
(ش)			
شهادة سلبية	٢١٦	شيك بدون رصيد	٢١٧
شهادة مرضية	٢١٦		
(ص)			
صحافة	٢١٩	صلح	٢١٩
(ض)			
ضرب	٢٢٠	ضرر	٢٢٢
ضرائب	٢٢٢	ضريبة إستهلاك	٢٢٣
(ط)			
طعن	٢٢٤	طوارئ	٢٢٥
(ظ)			
ظروف مخففة	٢٢٦	ظروف مشددة	٢٢٧

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
---------	------------	---------	------------

(ع)

٢٢٨	عقوبة	٢٢٨	عامة عقلية
٢٣٩	عمل	٢٢٨	عزل

(غ)

٢٤٠	غش	٢٤٠	غرامة
-----	----	-----	-------

(ف)

		٢٤٣	فاعل أصلي
--	--	-----	-----------

ق

٢٥٦	قصد جنائي	٢٤٤	قانون
٢٦٠	قضاء عسكري	٢٥٢	قبض
٢٦٠	قضاءه	٢٥٤	قتل خطأ
٢٦١	قمار	٢٥٤	قتل عمد
٢٦١	قوة الأمر المقضي	٢٥٦	قرارات وزارية

(ل)

٢٦٢	لوائح
-----	-------

(ك)

٢٦٢	كحول
-----	------

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
(م)			
٢٩٤	مخابر	٢٦٣	مأمورو الضبط القضائي
٢٩٥	مرور	٢٦٦	مبان
٢٩٥	مسئولية تضامنية	٢٦٦	مجلس القضاء العسكري
٢٩٥	مسئولية جنائية	٢٦٦	محال عامة
٢٩٨	مسئولية مدنية	٢٦٧	محال صناعية وتجارية
٢٩٩	مصادرة	٢٦٧	محاماه
٣٠٠	معارضه	٢٧٠	محاكم عادية
٣٠٤	معاهدات	٢٧١	محضر الجلسة
٣٠٥	مقايضه	٢٧١	محكمة إستئنافية
٣٠٥	مقاييس	٢٧٤	محكمة الأحداث
٣٠٥	مقدم إيجار	٢٧٥	محكمة أمن الدولة
٣٠٦	مواد مخدرة	٢٧٧	محكمة الجنايات
٣١٢	موانع العقاب	٢٧٨	محكمة الموضوع
٣١٢	مؤسسات خاصة	٢٨٩	محكمة النقض
٣١٢	مؤسسات صحفية	٢٩٢	محكمة أول درجة
٣١٢	مؤسسات عامة	٢٩٣	محكمة ثان درجة
٣١٣	موظفون عموميون	٢٩٣	محكمة دستورية عليا
٣١٥	مناجم ومحاجر	٢٩٣	محكمة عادية
٣١٥	منع ورود المياه إلى أماكن مؤجرة	٢٩٤	محكمة عسكرية
		٢٩٤	محركات رسمية

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
---------	------------	---------	------------

(ن)

٣١٩	تقد	٣١٦	نصب
٣٢٠	نقض	٣١٧	نظام عام
٣٦٦	نيابة عامة	٣١٩	نقابات

(هـ)

٣٧٣	هيئة الشرطة	٣٧٢	هتك عرض
		٣٧٢	هيئات قضائية

(و)

٣٧٦	وكالة	٣٧٤	وصف التهمة
		٣٧٥	وقف تنفيذ

تصويبات

العدد الجنائي لسنة ٣٨ القضائية

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٤٦	١٣	لما كان	وكان
٥٤	الأول	الشاهدن	الشاهد أن
٧٧	٣	لثيس	رئيس
٩٨	الأول	ترم	ترك
١٢٠	٧	في	أن
١٢٠	١٦	من قعود	من قعودها
١٢٣	الأخير	من قعود	من قعودها
١٤٢	١٩	وأنها ...	وأنها مرت
١٧١	٨	التفت	التفتت
٢٠٢	٩	لواقعة	لواقعة الدعوى
٢٢٠	٧	ما بحصله	ما حصله
٢٢١	٢٠	بنتيجة	بنتيجته
٣٣٧	١٢	الفصل فيها	الدعوى
٣٦١	١٥	التهرايب	التهريب
٣٦١	الأخير	العلت	العلم
٣٧٠	١٠	المادة	القانون
٣٧٩	٢١	الجنائية	الجنابة
٣٨٩	٨	الإستناد	الإسناد
٤١٢	١٥	عن	عنه
٣١٣	٢٢	يحول سماعهم	يحول عدم سماعهم
٤١٦	١٦	يحول سماعهم	يحول عدم سماعهم
٤٢١	١٦/١٥	وهي من كليات الحقوق	تُحذف
٤٢٣	١٣/١٢	وهي من كليات الحقوق	تُحذف
٤٢٣	١٩	لا يسار	لا يصار

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٤٣٢	٦	لأن	لا
٤٧٩	٦	صيل	أصيل
٤٨٣	الأول	يصرف	بصرف
٥٦٣	٩	التحليل	التحيل
٦١٣	٤	أقامتها	أحاطتها
٦١٨	٢٥	من أن	أن
٦٣٥	١١	على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها لما جرى تفتيشه	شهادة أبنة والضابط رغم تناقضهما في تحديد الطابق الذي جرى تفتيشه
٦٤١	٣	مشاحه	مناحه
٦٨٦	٩	في قضت	قضت
٧٥٣	١٨	البالغ	المبالغ
٨٠٨	١١	تمك	تمسك
٨١٥	١٠	واعتبروه	واعتوره
٨٤٩	١٤	الشود	الشهود
٨٥٢	٥	ما أشاره	ما أثاره
٨٨٦	٤	وعدها	وحدها
٨٨٦	٨/٧	أقام ذلك اعتبارات	أقام ذلك على اعتبارات
٨٩٦	٦	ورعوقته	ورعونته
٩٨٤	٤	فحسب	وحدها
١٠١٥	١٤	القازن	القانون
١٠١٦	٢٦	عنه	عليه

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
١٠٤١	٩	من	في
١٠٥٥	١٧	المؤبد	المؤبد
١٠٩٣	١٠	السلخانة جرائم مرتبطة	الجنائية . شرط توافرها أن يكون الخطر محدقاً بالنفس لا بالمال
١١٦٤	٢١	وقادار الذي	وقاد الذي

تصويبات

فهرس السنة القضائية

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٣١	٩	حسبها	حسبها
٣٦	١١	اعفاؤها	إجراءاتها
٣٨	٨	حضور	في حضور
٤٢	٨	المقدره	المقرره
٤٢	١٢	الحبس	بالحبس
٤٩	الأخير	الاستثائية	الاستثنائية
٥٤	٩	الاستثائية	الاستثنائية
٦٢	٢٤	الأول	الأولى
٦٢	٢٥	لما	فما
٨٠	١٨	الإدارة	الإرادته
١٠٨	١١	استوقاعها	باستوقاعها
١١٧	١٩	يتصد في	يتصادف

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
١٣٦	الأول	على الجلسات	على محاضر الجلسات
١٤٣	١٩	هذه	هذه
١٥٦	١١	مع باقى	من باقى
١٥٧	٤	المستولية مرتكبيه	لمستولية مرتكبه
١٥٩	الأول	الوقائع	تقدير الوقائع
١٧٥	٩	ما يرخص	ما يدحض
١٧٩	٢٠	يرد	يجرد
١٩٠	١٩	لا أثر له	لا أثر له
٢٠٠	١٤	إنتفاء	التفات
٢٠٦	٣	تمكينه فى	تمكينه من
٢١٦	١٣	الحذر	العذر
٢٣٥	٦	وعدام	وعلما
٢٣٨	٨	فى	تخذف
٢٤٧	١٥	القالمون	القانون
٢٥٠	١٨	قانون أصح	قانون أصلح
٢٦٦	الهامش الأعلى	مجلس القضاء الأعلى	مجلس القضاء الأعلى
٢٨٢	الأول	من أى دلائل مأخذه	من أى دليل له مأخذه
٣٠٧	٢	ثبات	نبات
٣٠٧	٥	إلى	أمام
٣٤٩	٨	لا اسناد	الإسناد
٣٥٣	٨	عقردها	قعودها

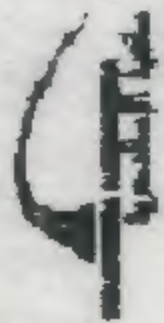
طبع بمطابع الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

**رئيس مجلس الإدارة
دمزى السيد شعبان**

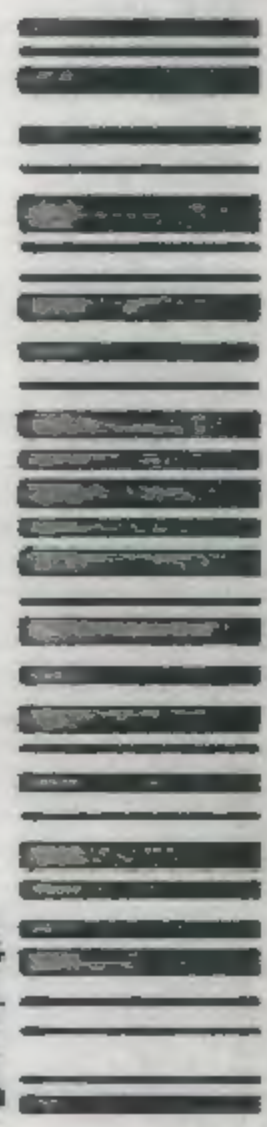
رقم الإيداع ٥٨٥٥ / ٩٢

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

٤٠٢٤٢ / ٥٣٠ س ٩٢-٦٥٣٩ الجزء الثانى



Bibliotheca Alexandrina



0536756